حضارة واحدة

سلسلة كتب مترجمة تصدرها
مؤسّسة الفكر العربي

مَن يَحكم العالَم؟

أوضاع العالم 2017



إشراف: برتران بادي ودومينيك فيدال

ترجمة: نصير مروّة

La Découverte

أوضاع العالم 2017

حضارة واحدة
سلسلة كتب مترجمة تصدرها
مؤسّسة الفكر العربيّ

أوضاع العالم 2017

مَن يَحكم العالَم؟

إشراف: برتران بادي ودومينيك فيدال
ترجمة: نصير مروّة

La Découverte

الطبعة الأولى بالعربيّة 2016م ـ 1438هـ

ISBN: 978-9953-0-3889-6

المراجعة اللغوية والتدقيق:

مركز البحوث والدراسات في

مؤسّسة الفكر العربيّ

مؤسّسة الفكر العربي

شارع الجامع العمري، الوسط التجاري

ص.ب.: 524-11 ـ بيروت ـ لبنان

هاتف: 997100 1 00961 ـ فاكس: 997101 1 00961

info@arabthought.org - www.arabthought.org

المحتويات

استهلال

منذ انطلاقته في العام 1981، وكتاب **أوضاع العالم** *(L'État du monde)* يتقصّى التحوّلات التي تشهدها المعمورة ويواكبها. وتعتمد شبكة المؤلّفين التي تتولّاه على مجموعات بحثيّة متعدّدة في مختلف الميادين المرتبطة بما هو دولي، في فرنسا والخارج.

تشخيص حالة المعمورة عام 2016

يدرس **أوضاع العالم** الطفرات الكبرى السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والدبلوماسيّة، وكذلك التكنولوجيّة أو البيئيّة عبر نحوٍ من ثلاثين مقالة قاطعة محكمة تتيح للقرّاء مقاربة ظاهرات تبدو معزولة ظاهراً، وتُعيد مَوضعتها في السياق الإجمالي.

أمّا طبعة العام الحالي، 2017 هذه، فقد اختارت أن تستعيد تكوين أواليات السلطة الواحدة بعد الأخرى. والمؤلّفون يتفحّصون خمسة معالِم من معالِم النّظام العالمي الحسّاسة هي: التقليد السائد أو السُنَن المُتَّبعة، القُدسيّ، الدينيّ، الدّولة، الاقتصاد والعَولَمة. لكنّ ممارسة السّلطة تتّخذ كذلك شكل القَسر والإكراه، أو ما بات يُطلَق عليه اسم القوّة القاسية، أو الصّلبة الشّاقة *(hard power)*، كما تتّخذ صورة الإقناع أو الاقتناع، أو ما بات يُعرف بالقوّة النّاعمة *(soft power)*. وهي تتغيّر تبعاً للمستوى الذي تتمّ ممارستها فيه، قومياً كان أم محلّياً. فالدّول لم تَعد الفعاليّات الوحيدة التي تدّعي السيطرة على العالَم. من هنا قوّة الشركات المتعدّدة الجنسيّة التي تعرف كيف تعبث بسيادة الدّول، ومن هنا كذلك قوّة الشبكات التي تُترجَم في الحين نفسه بمظهر تشظّي السلطة وتقسُّمها، وبترابط أو بارتهان مُتبادَل يزداد تعقيداً حيناً بعد حين.

كرّاس خرائط وملاحق إحصائيّة

من أجل مساعدة القرّاء على رؤية بعض هذه الإشكاليّات رؤية البصير، استعان فريق **أوضاع العالَم** بالجغرافي والخرائطي والصحافي فيليب ريكازيفيتش Philippe Rekacewicz، الذي يجد القرّاء عمله ماثلاً في الكرّاس الخرائطي، وفي الملاحق الإحصائية المُكمِّلة لهذا الكتاب.

مدخل

مَن يَحكُم العالَم؟

برتران بادي
(أستاذ جامعي في معهد الدراسات السياسيّة
في باريس)

لا تزال مسألة السّلطة في القلب من كلّ تساؤلات العِلم السياسي وفي مركزها، ولكنها تظلّ، على الرّغم من ذلك، من أكثر المسائل إغلاقاً وإبهاماً. والأحكام التي توحي بها أو المُستلهَمة منها، هي في الغالب أحكامٌ فجّةٌ قارصة لاذعة، وتنتمي إلى الإيديولوجية بأكثر ما تنتسب إلى الدقّة والصرامة. وعندما يكون موضوع السجال هو العالَم بشموليّته، فإنّ الانحراف يكون أسوأ بكثير: إذ تُصبح المؤامرة في واجهة المشهَد، بينما تأتلف الدعاية مع المعتقدات، لتُحيل العِلم إلى الاستيداع. غير أنّ بالإمكان المضيّ قُدُماً، وتعدّي الخطابات الجاهزة المصنوعة سلفاً، وتجاوزها، والتوصّل إلى معرفةٍ موضوعيّةٍ بهذه المسألة. وقد عمدنا، من أجل هذا الغرض، إلى إعادة تكوين الأواليات أو الميكانيزمات الابتدائية للسلطة، وإلى التساؤل حولها، وحول الكيفيّة التي أمكنها بها أن تتكوّن وتتداخل، وأن تتجاوز الجماعات السياسيّة القوميّة التي هي «فضاؤها»، والتي تظلّ مهادها وحيِّزها المكوِّن لها، لكي تسهم أخيراً في تنظيم عالَم يبدو اليوم، أكثر من أيّ يوم مضى، عالماً أكثر تداخلاً وترابطاً وارتهاناً لبعضه بعضاً. وإنّما هو هذا التوحيد المُتزايِد للعالَم، توحيداً يتعدّى نِزاعاته وأعمال العنف فيه، هو ما يعطي التساؤل حول «مَن يَحكم العالَم؟» معناه. حتّى ولَو كان الجواب متكثّراً مُتعدّداً، هشّاً ومتقلّباً.

سؤالٌ «مُفخَّخ»

ليس من السهل مزاوجة السلطة وعلم الاجتماع، أو التأليف بينها وبين العلوم الاجتماعيّة. وقد دارت سجالاتٌ استغرقت عقوداً، وهي تحمل إلينا العديد من صنوف القلق المنهجيّة. وهكذا، فإنّنا نَعلم أنّ السلطة تكون أكثر فاعليّة إذا كانت خبيئةً مستورةً، بل إذا كانت مغيَّبة غير مرئيَّة، أي إذا كانت عصيّة على التحليل. فلْنتوقّف إذاً عن الوثوق بالمؤسّسات والركون إليها: فهي لا تكشف مواضع السلطة الحقيقية إلّا ما ندر. أمّا على الصعيد العالمي، فإنّ المؤسّسات الدّولية ـ منظّمة الأُمم المتّحدة، صندوق النّقد الدّولي، البنك الدّولي ـ توحي بوجود علاقات سلطان، لكنّها علاقات لها على وجه العموم مواضع ومقارّ أخرى مستقرّة في حيّزٍ آخر. الدّول نفسها، ولاسيّما أشدّها بأساً وأعظمها جبروتاً، تحتفظ بقدراتها لكنّها لا تحتكر شيئاً... فإن كان ذلك كذلك، فإنّ التخيل، أو بالأحرى الاستيهام، لن يلبث أن يَفد ويحطّ الرّحال، بحيث تصير السرديّات حول العالَم حافلة به: وهكذا تُصبح المراودة «المؤامراتيّة»، أو إغراء التفسير بالمؤامرة عارمة محتدمة، فتضطرم الرغبة في وضع المصارف والشركات والأندية الغامضة والتضامنات المُعيبة، على رأس دائرة المدبّرين والمتآمرين. ونادراً ما كان الخبيء المستور خاضعاً لبرهان، إلّا أنّه غالباً ما يُعاد تكوينه وبناؤه بقوّة الأحكام المُسبقة. وإن كان التحليل الموضوعي ساذجاً، فإن التحليل الذي يستند إلى «الذائع والمشهور»، هو تحليل خادِع.

وما هو أكثر جدية ربما: هو أنّ التحليلات التي تواكِب الانتقال من زمن القطبيّة الثنائيّة إلى زمن العَولَمة تذكّرنا بأنّ السلطة هي قضية *نتائج* بأكثر منها مسألة *وسائل وموارد*. أو بعبارةٍ أخرى، فإن الفاعل أو الفاعليّة، أو حتّى الدّولة، وبل القوّة العظمى أو الأعظم، يمكنها أن تطفح بأدوات الجبروت من كلّ نوع، من دون أن تتمكّن من بلوغ الغايات التي حدّدتها لنفسها. وأوّل ما يخطر في الذّهن هنا هو الولايات المتّحدة، التي لم تربح حرباً منذ عام 1945، على الرّغم من مراكمتها موارد ووسائل لم يشهد لها العالَم مثيلاً على الإطلاق. لقد بنت لنفسها قوّة عظمى، بل قوّة أعظم، ولكن سيطرتها كانت فاشلة، بحيث يضلّ التحليل سبيله في هذا التمييز الدلالي المُزدوِج. الجبروت ليس سوى التجلّي *المرئي والقَسري* للسلطة، في حين أنّ *السيطرة* تُعرِب عن القدرة الفعلية على الحُكم.

غير أنّ الصعوبة لا تلبث أن تُعاود الوثوب، وللفَور: فالكلام بمصطلحات الموارِد هو كلام سهلٌ، لأنّ الكلام يقودنا سريعاً إلى الفاعل الذي يملكها... مَن عثر على الثروات أو التقى بها، فقد عيَّن مَن هو الثّري... التفكير والاستدلال بمصطلحات القدرة ومفردات الطّاقة هو أكثر دقّة ورهافة؛ وإلّا فإنّ «الاختيار بين خيارَين أحلاهما مرّ» يصبح أكثر تعقيداً: إذ إنّ مَن يطرح السؤال عن قدرة فاعلٍ ما على السيطرة والغلبة، يوشِك أن ينطلق من الفاعلين الأقلّ دلالة، أو أن يمتحن أداءاتِ النّظام لتمييز الأكثر لفتاً للنّظر بينها، وكذلك لكي يعزوها إلى مستفيدٍ مفترَض يستفيد منها، لكن ليس ثمّة ما يثبت أنّ لديه مشيئة حُكم تُحرِّكه. أو بعبارة أخرى، ليس لأنّ العَولَمة تؤاتي الرأسماليّة الماليّة، تكون هذه مُمسِكة بقيادة العالَم. وقد سبق لبعض الأجيال التي كانت تحدوها ماركسيّة اختزاليّة أن دفعت تكلفة هذه السذاجة.

وعلى هذا، فإنّ من الضروري، من أجل تفادي هذه الصعوبات، القيام بتحديدٍ دقيق لمعالِم النّظام الدّولي ومتغيّراته التي يُمكن أن تُولِّد السلطة، كما سنفعل في الجزء الأوّل من هذا الكِتاب. وهكذا، فإنّنا سنميّز خمسةً من معالَم النّظام العالمي أو «بارامتراته». أوّلها هو، أو بالأحرى، *السُّنة أو التقليد*، الذي استَحدثَ في العالَم كلّه الأدوات الأولى للسيطرة، والذي لم ينقطع عمله هذا ولم يتوقّف، حتّى في أكثر المجتمعات حداثةً، لأنّه يتواصل عبر الرقابة الاجتماعيّة والتحكّم الاجتماعي، وعبر النّظام الأبوي البطريركي، وعبر تقسيم العمل بين الجنسَين، ومن خلال الزبائنيّة والعصبيّة والمحسوبيّة... وأمّا ثانيها فهو *القُدسي* (بما هو تمييزٌ أسمى أو أقصى عن الإنساني أو الدنيويّ)، *والدينيّ* (الذي يعطيه جسمه ومعناه) واللّذان يشكّلان امتداداً للسُّنن والتقاليد: وهما يستمرّان ويتواصلان على نحوٍ بديهي، وذلك إمّا بتنظيم سيطرة بذاتِها ولذاتِها، وإمّا بتزويد دوائر أخرى بأدوات تدعيم وتعزيز ثمينة تفيدها، أي تفيد هذه الدوائر في تدعيم سيطرتها وتعزيز غلبتها. وهناك في المحلّ الثالث، *الدّولة* التي بدأ بناؤها في نهاية القرون الوسطى الغربيّة، كصدى للإمبراطوريّات التي قامت في أماكن أخرى، وكان مبرّر وجودها هو تحديداً ادّعاؤها الحقّ في احتكار ممارسة السلطة السياسيّة. ثمّ يأتي في المحلّ الرابع، *الاقتصاد*، الذي انفصل كفئة مستقلّة أو «مقولة» مستقلّة منذ مجيء الرأسمالية التجاريّة في حدود عصر النهضة، والذي راح يدّعي،

ويُداعي تدريجيّاً، بغلبة مستقلّة بذاتها، أو بسيطرةٍ مستقلّة، لا تزال قائمة ببديهة الحال إلى يومنا هذا. وأخيراً، فإنّ هناك *العَولَمة* التي هي أبعد من أن تكون امتداداً لرأسماليّة الأمس، والتي تَستحدث مشهداً عالميّاً جديداً، ثمّ، وبخاصّة، تُعبّئ وتُجنّد ثوابت ومتغيّرات غير مسبوقة للسلطة، ولاسيّما عبر ثورة الاتّصالات، التي هي أساس أو قاعدة صورة جديدة أو شكلٍ جديد لا سابقة له من الغلبة والسّيطرة.

تقودنا هذه الكثرة في الثوابت والمتغيّرات مباشرةً إلى صعوبة أخرى مألوفة في مسائل السلطة: فهل تُراها تُلازِم صيغة المفرد وتقتصر عليها؟ إنّ كثيرات من الفلسفات راودتها مراودة الجواب بالإيجاب، فكانت تكسب بذلك لجهة البساطة والتبسيط، وتغنم لجهة الإغراء المترتّب عن الاتّهام. غير أنّ شيئاً لا يشير على نحوٍ *قبلي* مسبق إلى أنّ الحُكم يكون بالمفرد أو بالانفراد؛ كما أنّ شيئاً لا يجبر على الافتراض بأنّ مختلف مدوّنات السلطة وسجلّاتها لا تقبل الاتّفاق ولا التراتب والهرميّة. وما نعلمه هو أنّ ثمّة نظريّتَين تتواجهان في هذا الصدد منذ قرنَين: إحداهما ذات توجّه تعدّدي في ما عنى الحُكم، تُراهِن على التعدّدية التي تفتح الطريق إلى الديمقراطيّة؛ والأخرى أحاديّة، وتَطرحُ حتميّةَ أن يكونَ الحُكم بين أيادٍ محدَّدة سلفاً وإلى الأبد. من السهل اتّهام هذه بالبساطة والاختزال، وتلك بالتمويه. فالحقيقة هي في مكانٍ آخر على وجه اليقين.

السجال الأخير من هذه السجالات الأوّلية سيُفضي بنا إلى التساؤل حول أنماط السلطة وأشكالها: هل إنّ القَسر أو الإكراه هو أساسها أو أنّه ينبغي لنا أن نقتفي آثار الفيلسوف والمناضل الشيوعي أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci[*]، لنبحث عنه، ونجد فعاليّته المثلى في الاعتناق له والقبول الراضي به؟ وهذا الأخير يمكن أن يتبع عن مناورات عديدة ويترتّب عن تلاعبات كثيرة، يزيد من اصطناعها وتكلّفها، أنّ تقنيات الاتّصال الحديثة باتت تتيح اليوم تكييفاً شرطيّاً للعقول، ومواكَبةً للقرارات لا يُضاهي فعاليّتها إلّا طابعها الرهيب المخشي الجانب. بل إنّ العَولَمة، ومن خلال أدواتها وتدابيرها الإعلاميّة، وقوّة شبكاتها العنكبوتيّة، ومفعولها الاستهلاكي الجّارف، وما تمارسه أنماط استهلاك الأغنياء وأصحاب الحول والطول من سحر وفتنة على الأكثرين فقراً وعوزاً، تمثّل، من وجهة نظرٍ ما، اكتمال هذا الرضى وهذا القبول.

وهكذا، فإنّ هذه الفكرة بلغت شأواً من القوّة، بحيث انتشرت في أغلبيّة السُّنن والتقاليد العِلم اجتماعيّة، مُتجاوزةً ماركسيّةَ ما- بعد- المراجعة. فكرةٌ يحملها منظور إناسي (أنثروبولوجي)، يُذكِّر بقوّة الرقابة الاجتماعيّة أو التحكّم الاجتماعي الذي يتجاوز القَسر والإكراه في الفعاليّة. وقد بات يُغذّي، بصورة متزايدة القوّة، الفكر اللّيبرالي الذي يُعارِض القوّة العسكرية العاتية أو الشاقّة الصلدة (hard power)، ومعها الحرب، التي هي أزاهير وثمار الفكر الواقعي الذي طالما حاربته، بالقوّة النّاعمة (*soft power*)، ذلك أنّ هذه الأخيرة هي أكثر توافقاً مع مقتضيات ترويج التبادلات والتقدّم والسِّلم. بهذا، فإنّه لا يعود من المدهش أن تكون تلك الفرضيّة قد انطلقت في الولايات المتّحدة بمبادرةٍ من اللّيبرالي جوزيف ناي Joseph Nye بخاصّة، في اللحظة التي كان يتقاطع فيها الفشل العسكري في فيتنام مع اندلاع الاستهلاكيّة الأميركيّة.

بهذا نكون قد تعرّفنا إلى الأنماط التي تصنع مكر السّلطة، فهل زادنا ذلك عِلماً بمَن يمتلكونها حقّاً؟ القَسر أو الإكراه لا يترك مجالاً للريبة في هويّة مَن يستخدمونه: فأقصى ما يمكن هنا هو الإدلاء بالتوكيل والقول إنّ مَن يحمل السيف ليس سوى مُستخدِمٍ تابع... أمّا مع القوّة الناعمة (soft power)، فإنّ الريبة تصبح كاملة: إذ مَن ذا الذي يقف وراء التلاعب بالأذهان؟ وثمّة هنا مخاطرة بأن يُقال كلّ ما يمكن وما يحلو قوله، ولكن من دون أدنى تحقّق. فالتفكير الذي يستدلّ بالنتائج يجتاح ويظفر، ولكن مرد ظفره هو إعواز البراهين: يحكم فعلاً من كانت الإيديولوجيّة المُسيطِرة مفيدة له... وهذا دليل فيه شيءٌ من السهولة واليُسر ويعفي من أيّ تدليلٍ تجريبي: عودة فكرة «التّلاعب» المريحة هي عودة يقينيّة، كما أنّ نظرية المؤامرة ليست نائية ولا بعيدة عن هذا الكلام!

والواقع أنّ الحُكم يفترض اشتراك *القوّة الشاقّة العاتية* (*hard power*) مع *القوّة النّاعمة* (*soft power*)، تُضاف إليهما وتزيّنهما اليوم قوّة ثالثة تُعبّر عنها فكرة *القوّة الذكيّة* (smart power). وهذه القوّة الذكيّة التي طلعت بها سوزان نوسيل Suzanne Nossel، مقتفيةً أثر الإدارة الديمقراطيّة الجديدة، ومتابعةً هيلاري كلينتون Hillary Clinton، توصي بالتأليف بين القوّة القاسية والقوّة النّاعمة، بهدف التوصّل إلى أفضل منسوب من الفعاليّة والمُلاءمة. الطائرات من دون طيّار تفتن الاستراتيجيّين الأميركيّين، ليس لما

تفعله، وإنّما لما هي عليه؛ وهي التي تؤلِّف بين التطوّر التكنولوجي المُعقَّد وجبروت القصف والمثل الأميركي الأعلى في الوصول إلى «صفر موتى»: لكنّه «تصفيرٌ» لا ينال خيره إلّا مَن كانوا يطلقون النار (الأميركيّون).

ومعنى هذا، أنّ مجيء القوّة النّاعمة لم يأتِ نتيجةً لمشيئةٍ في الاستبدال، أيّ في إحلالها محلّ القوّة القاسية الشاقّة العاتية، وإنّما كان إكمالاً لها وتتمّةً. ثمّ إنّه سيكون من الخُلف والمفارقة التقليل من أهمّية هذه القوّة العاتية (hard power) في حقبة تُنتِج فيها المعارف التقنيّة ما لم يشهد له مثيل من الأسلحة المتطوّرة الفتّاكة، وفي زمنٍ تبلغ فيه التجارة النابعة عن هذه الأسلحة مرحلةً غير مسبوقةٍ، تستفيد منها بالدرجة الأولى الدّول الخمس الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، الذين يشغلون المقام الأوّل في لائحة الفائزين من تجّار العتاد العسكري والبوليسي. أفلَم تُفاخِر واحدة من وزراء الخارجيّة الفرنسيّين أمام المجلس الذي يمثّل البرلمان بالقول إنّها «قدَّمت لإدارة الرئيس بن علي خبرة قوّات الأمن الفرنسيّة ومهاراتها، التي هي «خبرةٌ مشهودٌ لها في العالَم كلّه»»؟

والحقيقة هي أنّه لا يمكن التقليل من أهمّية «جهاز القمع الفرنسي». ليس لأنّه لا يزال يتيح إلى اليوم، لبعض نُظم السّلطة الديكتاتوريّة البقاء، على الرّغم من الضّغط الشعبي (في الصين أيّام تيان آن من، وفي سوريا هذه الأيّام، وفي الكونغو وتشاد وسوى ذلك من البلدان)، ويُساعد القوّة العظمى الاستعمارية على استدامة سيطرتها (فرنسا في الأمس، في الجزائر والهند الصينيّة والكاميرون ومدغشقر، وإسرائيل اليوم في الأراضي الفلسطينيّة المُحتلّة). أكثر من هذا فإنّه يشير في أيامنا هذه إلى القوى العظمى التي تستطيع أن تنتحل لنفسها الحقّ أو «المسؤولية» في التدخّل هنا وهناك في الأزمات التي تنال من الاستقرار العالَمي.

خصوصيّة السّلطة على الصعيد الدّولي

غير أنّ هذا لا يعفينا من التمييز بين الصعيد العالَمي والصعيد القومي أو الوطني والمحلّي. ويقيناً أنّ جذور السّلطة تظلّ من الطبيعة الواحدة نفسها، تزيدها الصعوباتُ نفسها والشكوكُ المنهجيّة نفسها، تعقيداً. غير أنّ هذه الصعوبات والشكوك، تصبح أكثر حدّة عندما نغيّر المستوى. فالمسرح الدّولي لا يمتلك، خلافا للدّول ـ الأُمم،

حكومةً ولا سلطةً عليا قائمة. وعلى هذا، فإنه يخلط بين السّلطة والتنافس. وممّا يُفاقم غموض الأمور والتباسها، هو أنّ البأس أو الجبروت، يلعب على كلا السجلَّيْن أو كلا الصعيدَيْن: فالدّولة تُعبّئ وتُعبّر عن البأس والجبروت حين تُعارِض قريناتها وتتصدّى لهنّ، وهي تفعل الأمر نفسه حين تلقي بثقلها على الحَوكَمة العالميّة. غير أنّ هذه الأخيرة لم تتمأسَس، فلا تستطيع أن تكون نمطاً للتماهي، ولا مقياساً يقيس به مَن يحكُم العالَم.

ولهذا السبب، فإنّ مسألة السّلطة على الصعيد العالَمي تظلّ قضيّةً صحيحةً مُلائمة مُوائمة، أو مسألة «في محلّها» كما يُقال، لكنّ الجواب عليها يظلّ افتراضيّاً بعض الشيء. والاعتراف بذلك لا يعني إقفال الملفّ، بل بالعكس: ذلك أنّ الظاهرة ليست مُمأسَسة، فهي خاطِفة تُسارع إلى الزوال بأسرع ممّا كان الحال في أيّ حين، الأمر الذي يجعل الفرضيّات التي نُصدرها بصددها أكثر أهمّية وحساسيّة. وعلى هذا، فإنّه لا بدّ لقياس الظاهرة، ونظراً لغياب المؤشّرات المؤسّسية المعروضة أو المُعلَنة، من الاعتماد، وبالكامل، على دقّة التحليل السوسيولوجي وصرامته.

أمّا الصعوبة الأخرى فمردّها دَور الدّول المُعقَّد. فمُبرِّر وجود هذه الأخيرة، يعود جزئيّاً إلى زيادة بأسها وقدرتها على المسرح الدّولي. وعلى هذا، فإنّ قوام الجواب التلقائي على المسألة هو القول إنّ الأشدّ بأساً وقدرةً وجبروتاً من الدّول هو مَن يحكم العالَم: والحقّ أنّ أجيالاً عدّة من أهل العلوم السياسيّة ابتدعوا من أجل ذلك مفهوم الهَيمَنة *(hegemon)* الذي يمكنه أن يشير إلى الدّولة التي تغلب على العالَم وتُسيطر عليه، شأن أثينا من ضمن رابطة ديلوس Delos، ثمّ روما، فلويس الرابع عشر أو نابوليون، أو إنكلترا أيام السِّلم البريطاني *Pax Britannica*، أو الولايات المتّحدة، شراكةً مع الاتّحاد السوفياتي، ثمّ الولايات المتّحدة منفردة، إبّان سنوات الوَهم القصيرة غداة انهيار جدار برلين.

لكن أتُرى هل الدّول هي الفاعل الوحيد، أو الفعاليّات الوحيدة التي تستطيع أن تزعم السيطرة على العالَم؟ وإلى أيّ حدود ـ زمانيّة وقطاعيّة ـ تراها تفعل ذلك؟ وكيف؟ ولأيّ غاية؟ وهذه أسئلة لا تني تتعقّد مع مرور الزمن، ومع تمدّد الحيِّز العالَمي

أو «الفضاء العالمي» كما بات يُقال، وتوسّعه. أفلا تراها تفضي إلى أجوبةٍ هي اليوم أعقَد ممّا كانت عليه أيام نابوليون بونابرت، أو عمّا كانت عليه في الحقبة الأثينيّة؟ ذلك أنّ تعقيد العالَم لم يتوقّف خلال ذلك عن السَّير قُدُماً وصولاً إلى العَولَمة التي أدخلت عدداً من الثوابت والمتغيّرات التي لم تكن بين معالِم ثوسيديدس Thucydides، ولا ثوابته، أو متغيّراته (بارامتراته) ولا ريب... وإذا كانت العَولَمة تتعيّن من خلال تشخيص ثلاثة أعراض، هي الضُمنيّة أو الاشتمال، والارتهان المُتبادَل، والحركة، فإنّ موضوعنا يوشك أن يضيع في تعرّجات ومواربات مرهوبة الجانب.

أمّا *التضمين والاشتمال* فإنه يُوصِّف هذه القدرة الجديدة لنظام دولي بات يغطّي البشرية كلّها «بتمامها وكمالها»، بحيث تجتمع رسميّاً تحت الرّاية ذاتها وتخضع للقواعد ذاتها. في الماضي، كان النّظام الدّولي إقليميّاً في واقع أمره. فهو لم يكن يجمع طوال القرن التاسع عشر سوى القوى الأوروبيّة العظمى ليس إلّا. أمّا القارّة الأميركيّة، فكانت تعيش على حدة تحت تأثير مبدأ مونرو Monroe، في حين أنّ بقيّة العالَم كانت إمّا بقيّة مجهولة، أو بلداناً مُستعمَرَة، أيّ تخضع لقواعد القوّة وحدها. لكن هل يُمكن اليوم أن يُحكَم عالمٌ بمثلِ هذا التعقيد، ويتعايش فيه، رسميّاً أو شكليّاً على الأقلّ، هذا القدر من الشعوب المرتبطة بتواريخ، وثقافات، واقتصادات، ومجتمعات بالغة الاختلاف بعضها عن بعض؟ هل يمكن أن يُحكَم جمْعٌ على هذا القدر من التغاير؟ أليس أنّ خيرَ ما في القدرة على الغلبة، وأفضل أو أَمثَلَ ما في الطّاقة على السيطرة، هو ذاك الموجود في أنظمة أكثر تجانساً؛ حيث تكون التشابهات والتماثلات والتواطؤات، على قدرٍ من القوّة، بحيث تصير المشاركة في الانتماء، أو الانتساب المُشترَك إلى نظام أو إلى تدبيرٍ أمراً مُمكناً، وحيث تظلّ الفروقات والاختلافات على قدر كافٍ من الارتسام والحضور بحيث تكون مشيئة السيطرة وإرادة الغلبة حاسمة؟ وهل يمكن لطرفٍ أن يمارس زعامته على العَولَمة إذا كان التصوّر السائد لها، هو أنّها كلٌّ لا يتقسم؟ فقد مضى حينٌ من الزمن كان الظنّ فيه أنّ مناطقيّة العالَم أو جهويّته أو أقاليميّته، ستُسوّي هذه المشكلة، وذلك من حيث إنّها تحمل معها نمطاً جديداً من الضّبط والتنظيم إلى داخل العالَم «الذي أَفرط في تعاظمه وكبره». لكنّ خيبات الأمل راحت تتوالى: فالقوى الإقليميّة التي انبثقت أو انبعثت، كانت مصدر احتجاج ومعارضة بأكثر ممّا كانت

مصدر ضبط وإعادة توازن؛ واستفتاء 23 حزيران (يونيو) البريطاني على الخروج من الاتّحاد الأوروبي، أظهر أنّ الأنماط الجديدة من ممارسة السّلطة الجهويّة (أو المناطقيّة أو الأقاليميّة) تثير من ردّات الفعل الشعبويّة والقوميّة بأكثر ممّا تستثير انتماءً مواطنيّاً. بل إن ما عقب هذا وتبعه، هو الفكرة الخياليّة التي لا تخلو من الاستيهام، والتي تشاء أن تكون «الديكتاتوريّة التكنوقراطيّة البروكسيليّة» (أو البيروقراطيّة الأوروبيّة) ديكتاتورية أفلحت في أن تفرض نفسها.

يعود السؤال فيقفز إلى الواجهة، وبخاصّة أنّ التضمين أو الاشتمال يزيد التباعدات على نحوٍ محسوس، ولاسيّما على الصعيد الاجتماعي الاقتصادي. وإذا كان هذا التفاقم يُغذي ببديهة الحال الإحباطات والتّعبئات الدّولية كافة، أفتراه يلعب حقيقةً لصالح الغلبة والسيطرة؟ فقد كانت السيطرة في الماضي تثبت نفسها وتتأكد في المنافسة على القدرة والجبروت بين متساوين أو شبه متساوين: «المتنافسون النظراء»، أو «*الأقران المتنافسون*» *(Peer competitors)* الشهيرون: لكن كيف يحلّ القويّ اليوم محلّ البائس، اللّهمّ إلّا باللّجوء إلى الإذلال؟ حلّ الجهل محلّ التنافس، والإحسان محلّ الشراكة، والأقدار أو الحتميّة محل الأداء. لم يعد القوم يحكمون، بل باتوا يديرون مَنزلتهم ومَرتبتهم. من هنا هذا المزيج الغريب من الفوضى والعُنف الذي حلّ ويحلّ، حيثما كان التفاوت عظيماً واللّامساواة مفرطة القوّة، وتقوّض استقرار العالَم كافّة.

خاصّية *الارتهان المُتبادَل* أو *الترابط المُشترَك*، تُغشي الرؤية وتجعل الأمور تختلط على النّاظر فيها أو إليها. وفي عالَمٍ من السيادة والتّنافس- كما هو شأن هذا العالَم-، فإنّ حُكم الآخرين وولاية أمرهم، هو في أقصاه منحى في زيادة المكاسب، وهو في أقلّه وأدناه، طريقة في تلافي غلّ الآخرين وضغينتهم. وفي عالَم يرتهن فيه كلٌّ لكلٍّ، أيّ الضعيف للقويّ، وكذلك القويّ، بعد الآن، للضعيف، فإنّ حُكم الآخرين بات يفترض الاضطلاع بهشاشات الآخر وفشله وإحباطاته. من هنا هذا الانسحاب المتروّي الذي يُعطي السيطرةَ مظاهر الأنانيّة، ويزيد في تحويل المناطق، غير المُسيطَر عليها والمُتَحَكَّم فيها، إلى «مناطق رماديّة»، بل في الحالة القصوى إلى مناطق حرب. بل أكثر من ذلك؛ فقد أصبحت الاقتصادات المُعولَمة على قدرٍ من التعقيد بحيث إنّ أحداً لم يعد يعرف كيف يحكمها ويُخرِجها من أزماتها المُتواترة. فالفاعلون عديدون، وهُم كُثر

للغاية، وإلى حدّ يجعل أنّ أحداً لم يَعُد قادراً على أن يتحكَّم بقسمته من الاستقلال الذاتي؛ فالمفاعيل المنظوميّة هي من الكثافة والقوّة بحيث تمنع كلّ استراتيجيّة سلطة أو سلطان.

وأخيراً، فإنّ خاصيّة *الحركية* تُحرّر الفرد من قسورات الحَوكمة كلّها. فقد باتت الهجرة معطية من معطيات العَولَمة؛ وتداول الأرزاق يشيع وينتشر، والعلامات والرسائل والمعلومات باتت حرّة، أي مُنعتِقة من كلّ رقابة حدوديّة: خصائص السيادة ومزاياها ونعوتها تفقد فعاليّتها، ولم تعد تلعب دورها في المداعاة بالحقّ في الحُكم. لكن هل يعني هذا أنّنا إزاء عالَم جديد من اللّا- حُكم أو من الفوضى الظّافرة؟ أفلا تكون السّلطة التي فقدها بعضهم، قد أصبحت، في واقع الأمر، شأناً من شؤون بعضٍ آخر، ومَكسباً من مكاسبه؟

حُكم «عالمٍ مُعولَم»

لا رَيْب في أنّ العَولَمة تُنوّع مواردَ السيطرة ومَواضِع الغلبة ومداها. وإذا كانت الحرب الباردة لم تُخمِد السّلطة الاقتصاديّة، إلّا أنّها احتوتها على كلّ حال، بثلاث طرق، وإلى حدّ التوصّل إلى تحسين الممارسات الاتجاريّة الفضلى، وذلك بإخضاعها بدايةً إلى الثّنائية القطبيّة، وبالحدّ من قدرتها على الإشعاع المكاني أو الانتشار. وبعد ذلك، بخفض قيمتها بالقياس إلى السطوة السياسيّة العسكريّة التي تنتقص من استقلاليّة الفاعلين الاقتصاديّين والماليّين وتقرِضها، وتُكرّس في الحين ذاته للقوى العظمى الاقتصاديّة غير العسكرية، (مثل ألمانيا واليابان) مرتبة متواضعة. وأخيراً، بتحويل العامِلين الاقتصاديّين إلى وسائل وأدوات وفق منطقٍ مألوف من الكولبرتيّة و«الدواوينيّة»(**).

على العكس من ذلك، فإن العَولَمة المؤتلفة مع سقوط جدار برلين، حرَّرت الفاعلين الاقتصاديّين والفعاليّات الاقتصادية، وأولَتها استقلاليّة مرموقة. فاتّفاقيّات بال Bâle الثلاث (1998، 2004، 2010) حول التنظيمات المصرفيّة الدّولية، مَهرت الفاعلين الماليّين حريّةً في العمل تجعلهم إلى حدٍّ بعيد خارج متناول سياسات الدّولة، ما يجعل من الصّعب في الحين ذاته، وضع سياسات ضبط وتنظيم لدى وقوع أزمة

وتنفيذها. كما أولَت هؤلاء الفاعلين نصيباً أساسياً في حُكم العالَم. وبخلاف ذلك، فإنّ عَولَمة الرأسماليّة تؤاتي نقل مواقع المشروعات، واتّساع أو تمدّد دائرة انتشارها مع تنشيط تداول رساميلها وتنقّلها في الحين ذاته. فهي لا تجعل المؤسّسات والشركات المتعدّدة الجنسيّات الكبرى تُنافِس، من حيث حجم رأسمالها الذي يفوق أحياناً النّاتج المحلّي القائم (PIB)، دُولاً ذات اقتصادٍ نامٍ ومتطوّر (كالدانمرك وفنلندا على سبيل المثال) فحسب، بل إنّ دخولها أو اندراجها في السوق العالميّة يتيح لها عبر سياسات ضريبيّة جريئة فضلى، أن تفلت من الضريبة المتوجِّبة عليها للدّول التي دخلت أراضيها. وهذه ممارسة تزداد انتشاراً، كما يتبيّن من الدعاوى المُقامة ضدّ غوغل Google، وأمازون Amazon، ستاربكس Starbucks؛ وكما يتبيّن كذلك من اتّهامات البرلمان الأوروبي لشركة إيكيا Ikea. والطريقة التي يتوصّل بها الفاعلون الاقتصاديّون والفعاليّات الاقتصاديّة الأوفر غنىً، إلى التملّص من العلاقة الأميريّة الحميميّة للدّول، هي طريقة بالغة الرمزيّة. ونحن واجدون تأكيداً لذلك في حقّ المؤسّسات في التقدّم بشكاوى ضدّ الدول وسياستها الاقتصاديّة أمام محكمة التحكيم التّابعة للبنك الدّولي (المركز الدّولي لتسوية النزاعات المتعلّقة بالتثميرات، CIRDI)، والتي تتكون جزئيّاً من فاعلين غير حكوميّين. وهكذا، فإنّ دولة أوروغواي اضطرت للتعويض بمبالغ مهمّة على شركة دوليّة مُنتِجة للتّبغ، لأنّها اتّخذت تدابير ضدّ إدمان التدخين!

بل ثمّة ما هو أبلغ من هذا، فالمؤسّسات الأعظم جبروتاً من بين هذه المؤسّسات تعرف كيف تتهرّب من ممارسة الدّول لسيادتها، بحيث «يُخصْخِص» بعضها حيِّز استغلال ينتزعه من الدّولة «المُضيفة» (الشركات النّفطية في دلتا النّيجر على سبيل المثال)، ويعمد بعضٌ آخر إلى الاستيلاء على الأراضي، أو ما يطلق عليه تسمية «*Landgrabbing*» (الاستيلاء على الأراضي في البلدان السائرة في طريق النموّ لغايات الاستغلال)، إمّا مباشرةً (كما هو حال شركة دايو Daewoo في مدغشقر، حيث أرادت الاستيلاء على مليون وثلاثمائة ألف هكتار من الأراضي القابلة للزراعة، الأمر الذي أدّى إلى سقوط الرئيس مارك رافالومانانا Marc Ravalomanana)، وإمّا بطريقة غير مباشرة بواسطة فاعلين ماليّين أو فعاليّات ماليّة (تقدَّم بولوريه Bolloré بمُلاحقة العديد من الصُّحف أمام القضاء لاتّهامها له بهذه الممارسات).

يبقى أن العاملين الاقتصاديّين ليسوا المستفيدين الوحيدين من تردّي سيادة الدّول وتفسّخها. فتعزُّز الاتّصالات المرتبط مباشرةً بالعَولَمة، يفيد كذلك جملةً من الفاعلين الذين يدخلون حُكم العالَم دخولَ أمرٍ واقع. فالشبكة العنكبوتيّة (الإنترنت) وخوادمها، باتت في الواقع مؤسّسات ذات سلطة مرموقة، إنْ لجهة صياغة المعلومات ونشرها، وإن لجهة قدرتها على التأثير في الخيارات المتعلّقة بالسلوكات الجماعيّة. وتستمدّ هذه القوّة الناعمة فعاليّتها من كونها مُغفَلَة، ومن الشعور، الخادع في الغالب، باستقلاليّة هذه الخوادم.

الواقع هو أنّ هويّة العَولَمة هي هذه: إنّها تلك القدرة الاستثنائيّة على خلق الشبكات، وهي قدرة متكتِّمة ولكنّها غامضة مُلتبسة، وتُترجَم في الحين ذاته بتجزّؤ السلطة، وتفتّتها بسبب التّرابط، وبعِلَّةِ الارتهان المتبادَل الذي يزداد تعقيداً. وهذه الظاهرة قائمةٌ كذلك في الاتّصالات ببديهة الحال؛ وهي كذلك حاضرةٌ في عمل المؤسّسات نفسه، وفي المقام الأوّل في المجال الجامعي؛ فهو عبر معالجته التكوين والإعداد، يُمارِس مواهبه في الاتّجاه المُعاكِس لتيّار الأدوار التي يقوم بها هؤلاء وأولئك، ولاسيّما النُّخب التي تُمسك بالسلطة. جدول أعمال المدارس الكبرى (الكلّيات) معروف بغناه وتنوّعه، ولكنّه معروفٌ أيضاً بالمبادلات الدّولية العديدة التي يُشجِّع عليها. ثمّة دراسة حديثة لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) تُظهر الاتّصال والترابط بين الأساتذة والفائزين بجائزة نوبل، وحُكّام المصارف المركزيّة الذين يديرون الأطروحات ويوجّهونها، ورؤساء المؤسّسات، والمصارف، في العالم كلّه، حيث يتشاركون ويتقاسمون المكاتب ذاتها ومقاعد الدراسة ذاتها. فالواقع هو أنّ السلطة تتجزّأ، وتتحوّل مجهريّاً، بحيث تُضلِّل مراقبيها، فيتوزعون بين إفراط براءة مَن لا يرى شيئاً، وهاجس المؤامرة الذي يهجس به مَن يظنّون أنّهم يرون برؤية حسنة.

تمثّلات عارِضة وحقائق جديدة

شجَّعت هذه الشِراك المنصوبة على حدوث تبسيطات وقيام اختزالات لبست أشكالاً وصُوراً مختلفة. وهكذا، فقد أمكن لسذاجة الأوّلين أن تقتفي آثار اللّيبراليّين ذوي الخطابات التنويميّة أو المنوِّمة، التي تراهن على التكثّر في الحاكمين(***)، وعلى

التبعثر في ضروب السّلطة والسّلطة المضادّة، وعلى استقلاليّة الأفراد الذين أخلي بينهم وبين شؤونهم يتولّونها بأنفسهم. رؤية مؤسّسية ساذجة بريئة تدفع هؤلاء الأخيرين إلى التوفيق والمُطابَقة بين الحرّية بعامّة، وهذا التطبيق لليبراليّة المجتمعات، فيجعلون هذه مُشتقَّة من تلك، وتجعلهم يتبيّنون التقدّم البطيء ـ ولكن اليقينيّ الثابت ـ للديمقراطيّة، ويلاحظون الوزن الذي تزن به الانتخابات التي تتيح للمواطنين الانعتاق من السّلطة المتوعّدة المُهدِّدة. فالعالَم المستقبليّ سيكون له في نهاية التحليل سيّدان مُتضامنان أحدهما مع الآخر: المواطن النّاخب الذي يثير أو يستحدث السلطة السياسيّة؛ والفرد ـ المُستهلِك الذي يتولّى التحكيم، ويقضي في نهاية التحليل بين العامِلين الاجتماعيّين ـ الاقتصاديّين. وهكذا، فإنّه لن يكون لشروط التأنّس(****) السياسي (أو التأهيل الاجتماعي السياسي)، ولا لقوّة المؤسّسات، وقدرات الاستيلاء، ولا لمفعول التفاوتات، من تأثيرٍ في الوظيفة الحكوميّة، أو في وظيفة الحُكم.

«مؤامراتيّة» الآخرين تَعتبر ما يفضي إليه السّرد مسلّمة من المسلّمات: فإذا كان العالَم يعمل وفق ما نراه، فإنّ ذلك لا يمكن أن يكون إلّا لإعادة إنتاج مَن يتولَّون قيادته؛ وعلى هذا، فإنّه يكفي أن نعود بالسمات التي تميّزه إلى واقع كونها تثبيتاً وتوكيداً، ضرورةَ ووجوباً، للسلطات القائمة. فأمّا حيث لا يتجلّى متجلٍّ ولا يظهر مرئيّ، فإنّه لا يمكن أن يكون فيه إلّا شبكات غير مرئيّة؛ وأمّا حيث تَمثل التنوّعات وتَظهر التوزّعات، فإنّه لا يمكن أن يكون هناك إلّا كتل مُتكاتِفة مُتضامِنة: الرأسمال الكبير، أو الكتلة العسكريّة ـ الصناعيّة كمعطيات قَبْلية مُسبقة. وهذه الصّورة التي يعلوها أو يعتلي عرشها جذمور، أو جذمار(*****)، ليست خاطئة بالضرورة: بل كلّ ما في الأمر هو أنّه ينقصها التحقُّق التجريبيّ. ولكنْ، حتّى لو لم يمكن إجراء هذا التحقّق، فإنّه يظلّ أنّ إعواز البرهان ونقص الدليل لا يكفي كتدليلٍ على الخطأ.

إزاء مثل هذه الاستعصاءات المنهاجيّة، ثمّة مقاربةٌ هي في الحقّ، ضروريّة. ولا بدّ لهذه المقاربة من أن تنطلق من تحليلٍ مُتماسك لشكلِ الحيّز العالميّ أو «الفضاء» العالميّ وتكوينه. فالعَولَمة بَنَت هذا الحيِّز كحيّزٍ مفتوح مُتفاعِل يفشل الشيء السياسي في داخله بالنظر إلى محدوديّة قدرته وفعاليّته. هذا الحيِّز يحكمه نظامٌ معياريّ «ليِّنٌ»

طريّ» يؤكّد تنوّع الفاعلين واستقلاليّتهم، وكذلك هرميّة أو تراتبيّة بَأْسِهِم الذي يأتي في هذا السياق اللّيبرالي لزيادة عطاء الأطراف الأقوى. غير أنّه لا بدّ لهذا العالَم العابر للأوطان والقوميّات من أن يتعايش مع عالمَين آخرَين. أحدهما كلاسيكيّ وما بين دَوليّ، ويَستخدِم قانوناً دوليّاً عموميّاً، لا يزال سياديّاً وبأدواتِ جبروتٍ تقليديّة: وهو في هذا لا مساواتيّ، ويغلب عليه أو بالأحرى، يُسيطر عليه النّادي الغربي سيطرةً عميقة. أمّا الثاني، فمتمرّد، ويتَحدّد في الحين ذاته ضدّ اللّعبة العابرة للأوطان وللقوميات، وضدّ لُعبة الدّول. وهو يطيع أو يَخضع لجاذبيّة القَوم والجماعة والهويّة، ويستمدّ الجانب الأساسي من قدرته وسلطانه من معارضته القواعد والمعايير التي يحملها العالمان الآخران، وكذلك من التحكّم الذي يتوصّل إلى ممارسته على الأذهان والأفئدة. إنّ أيّاً من هذه العوالِم الثلاثة لا يستطيع أن يُسيطر بمفرده. فكلٌّ واحدٍ منها يتغذّى على نحوٍ مختلف من المَعالِم والثّوابت والمُتغيّرات (أو البارامترات) التي عدّدناها وميّزنا بينها أعلاه: السوق من الرابعة والخامسة، والدّولة من الأولى والثالثة، وفعاليّات الهويّة من الأولى والثانية. وإنّما ينبغي البحث عن السلطة التي تحكم العالَم وتعيينها في تفاعل هذه الأنماط الثلاثة من الفعل والفعاليّات.

أمّا على الصّعيد السياسي وعلى الصّعيد الدّاخلي للدوّلة، فإنّ العالَم الحالي يتبيّن هَيمنةً غربيّةً منقوصة، تبدو اليوم كبقيّةٍ غامضة من بقايا سقوط الاتّحاد السوفياتي. فنظامنا الدّولي هو الوريث البعيد للنّظام الويستفالي، الذي وُلد في القرن السابع عشر، ولمؤتمر فيينا الذي نظَّم، في العام 1815، على أطلال الإمبراطوريّة النابليونيّة، النمط الأوّل من الحَوكَمة العالميّة. كان هذا النّظام عمليّاً، أوروبيّاً خالصاً حينذاك، تحكمه أوليغارشيّة تتكوّن من الدّول الأربع الرئيسة التي انتصرت على النّظام الإمبراطوري الفرنسي المُنهار، إنكلترا وبروسيا والنمسا وروسيا، ثمّ انضمّت فرنسا إلى الرّباعية الظّافرة لاحقاً. وكانت هذه القوى العظمى الخمس تزعم أنّها «تَصنع العالَم» وتحكمه. وقد ظلّت الولايات المتّحدة، باسم مبدأ مونرو Monroe، وتقيّداً منها به، خارج هذا النّظام في فترة أولى، ولكن لتعود وتدخل إليه تدريجاً، بعد ذلك، وبخاصّة بعد أن فرضت نفسها إبّان الحربَين العالميّتَين كقوّة عظمى أوروبيّة. وقد عزَّزت الحرب الباردة هذا النادي ودعمته، حتّى ولو أنّها وضعت موسكو في جانب، والآخرين في

جانبٍ آخر. ومع انهيار الاتّحاد السوفياتي، اضطلع الغرب بخلافة أوروبا، بينما تهمّشت روسيا نتيجة ذلك. وهكذا، بدا أنّ دورة جيوبوليتيكيّة من السيطرة فرضت نفسها وراحت تَحكم العالَم.

ثمّ إنّ المؤسّسات الدّولية تبعت الحركة ذاتها. فقد كانت قد عهدت، حتّى عام 1989، إلى هذه الكتلة الأورو ـ أميركيّة شماليّة بالجانب الأساسي من سلطان الحَوكَمة: فهكذا كان الحال مع صندوق النّقد الدّولي، والبنك الدّولي للإنشاء والتعمير، وحتّى مع مجلس الأمن (باستثناء المقعد الذي عُهِد به إلى الصّين، التي أبدَت الكثير من التواضع بهذا الصدد). قطيعة عام 1989 فاقَمت هذا المُنحدر الأوليغارشيّ: فقد استحال الأعضاء الدائمون الخمسة في واقع حالهم إلى دائمين ثلاثة، ذلك أنّ الغربيّين كانوا وحدهم مَن ينشطون حقيقةً. ثمّ إنّ كثرة، بل ابتذال التدخّلات الخارجيّة، جعل منهم شرطة العالَم. بل إنّ المؤسّسات نفسها كانت تعكس، وبعناية، القيَم الأكثر رسوخاً في الثقافة الغربيّة. فمِن «إجماع واشنطن»، أو «اتّفاق واشنطن الجماعي» (1980)، إلى اجتهادات مجلس الأمن وأحكامه، ثمّ إلى محكمة الجنايات الدّولية (CPI)، باتت الاختيارات الغربيّة واجبات جماعيّة.

هذا التمفصُل المعقَّد للجيوبوليتيك ذي التمحوُر الغربيّ، الذي يُختزَل في عددٍ قليل من الدّول التي تَتبَع الولايات المتّحدة المُهيمِنة، ويتمفصَل على حيِّزٍ اجتماعيّ مُعولَم، يجد وحدته في رأسماليّة مُعولَمة، قد يبدو فرضيّة مقبولة مُقنِعة، تقدِّم الجانب الأساسي من الإجابة عن سؤالنا. بل إنها يمكن أن تُكمل المثال بتغنّيها بفضائل التوازن المُضللة: فبأس الدّول الأقوى التي تُشكّل «النادي الغربي» تتوازن مع اللّامركزيّة الظاهرة في السوق العالميّة، والاستقلاليّة التي غنمتها الفعاليّات التي تتكوّن منها هذه السوق؛ غير أنّ هذا التفتّت المُهدئ يتعرّض في الحين ذاته، وعلى نحوٍ دائم، إلى تصحيح دائب عبر عمل الشبكات المعقّد، وتضامُن الفاعلين والفعاليّات التي ينشِّط كلٌّ منها ويُفعِّل نظاماً فرعيّاً، وعبر القيَم المُشتركَة، والتأهيلات الاجتماعيّة المُشترَكة بين مؤسّسات لها روّادها الذين هُم روّادٌ مُشتَرَكون، ويرتادونها على نحوٍ مُشترَك. «النادي الغربي» يستند واقعاً إلى هيكل أو إطار من السلطة تختلط فيها بقايا جوهريّة من الجبروت مع قدرة فائقة الحداثة من الشبكات والتفاهمات والتشبيكات الخارِقة.

غير أنّ المسألة هنا ليست سوى مسألة صورة فوتوغرافيّة لم يَعبُر وضوحها ونقاؤها وجلاؤها عتبة الألفيّة الجديدة. فقد بتنا نتساءل اليوم حول فكرة الهَيمنة نفسها، وملاءمتها وراهنيّتها. كانت الأطروحة صلبة مُتماسِكة في نهاية القرن الماضي، عندما أصبحت الولايات المتّحدة «إمبراطورية بلا منافس»، تضطّلع منفردةً بنصف الإنفاق العسكري العالَمي. لكنّ الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) كشف منذ ذاك هشاشتها، كما أنّ فشلها المتكرِّر في الحروب التي خاضتها، أَظهَر أنّها لا تستطيع تغيير العالَم لتجعله على صورتها. فـ«القوّة الأعظم» كان وَهماً خادعاً، وربّما تخفيفاً بلاغيّاً أو استعارةً بلاغيّة: أليست العَولَمة أكثر إفراطاً في التعقيد من أن تطيع سيّداً واحداً: ألا يُخفِّف التداخل والارتهان المُتبادَل السباقَ إلى البأس والجبروت؟ أتكون الولايات المتّحدة حاكمةً للعالَم عندما لا يستطيع رئيسها أن يفرض على رئيس الوزراء الإسرائيلي تجميد الاستيطان؟ وعندما تتمكّن دُول أميركا الجنوبيّة أن تمحق بالكامل مشروع «منطقة التّبادُل الحرّ بين الأميركيّتَين»، وعندما يتجاهل رئيس الوزراء التركي أوامرها، وعندما لا يستطيع الجيش الأميركي أن ينال من منظّمة الدُّول الأيبيريّة الأميركيّة (OEI)؟

هل لا يزال النّادي الغربي يحوز عيانيّة السّلطة وحقيقتها، عندما تتردّى أوروبا وتغرق في الركود؟ وعندما تجد نفسها مُرتهَنة للصناديق السياديّة التّابعة للملكيّات النفطيّة؟ وعندما لا يستطيع جيشها القيام بعمليّة عسكريّة مُنفرداً؟ وهل إنّ فكرة الحَوكَمة الغربيّة تستطيع اليوم مقاومة ضغط البلدان الصّاعدة، ويقظة روسيا؟ وأيّ معنى يبقى لها في وجه قدرات الصين، في محميّتها الأفريقيّة؟ وما القول في هذه المفارقة التي تُواجِه بين القوّة النّاعمة (soft power) الغربيّة، والصّعود الثابت العنيد لعداوة الغرب في كلّ مكان من بلدان الجنوب، في الوقت الذي ترتدي فيه الجماهير، التي تَرجُم المباني الغربيّة في الحاضرات الأفريقيّة أو الآسيويّة، لباسَ «الجينز» وتتغذّى من مطاعم ماكدونالد؟

كثيراً ما ننسى أنّ العَولَمة كانت فعَّالة في استثارة التعبئات الاحتجاجيّة، على الأقلّ بمثل فعاليّتها في تعهّد شبكات السّلطة. النّظام العالمي السابق على العَولَمة كان يُقلّص الاحتجاجات، فتنحصرُ في الحيِّزات المحلّية، بل الوطنيّة أو القوميّة. لكن ما جاء مع

العَولَمة واستقرّ معها، راح يعطي الغضب والمتخيّلات بُعداً أوسع، هو في الواقع بُعدٌ عالميّ. وفضلاً عن أنّ هذه التّعبئة الجديدة تقضي بالفشل على العديد من مشروعات هَيمنَة الدّولة، فإنّها تُقوِّض كذلك عدداً من المُبادرات التي بادر بها مبادرون ومتعهّدون من كلّ صنف، وهي تستثير في طرفها الأقصى، أشكالاً جديدة من العنف، التي تعيد بناء الرهانات الاستراتيجيّة القادِمة من الغرب على أُسس وقواعد غير مسبوقة. وهكذا، فإنّ التسمية المُريحة أو التوصيف المُريح بالإرهاب، إنّما يجمع تحت هذا الاسم الذي لا عناء فيه، التحدّيات التي لا تعرف القوى العظمى الكلاسيكيّة الإجابة عنها، والتي هي بالتالي مصدر إضعافٍ جسيم لها. فمَن مِن الاثنين، الحَوكَمة أم التردّي الذي يصيبها، هو الذي سيظفر في النهاية؟ وما هذا إلّا طريقة أخرى في التساؤل عمّا إذا كان هذا العالَم أقرب إلى أن يكون محكوماً منه إلى أن يكون خاضعاً لتفكّك، يتبين في النهاية أنّه أكثر حسماً. ولعلّه في واقع أمره عالَم محكوم على نحوٍ يوميّ، ولكنّه مكبوح في غاياته ومُعاق فيها.

الهوامش

(*) ربما ينبغي العودة إلى ما قبل غرامشي (1891 ـ 1937) على وجاهة العودة إليه وفائدتها، أيّ إلى ديفيد هيوم وكتابه *Essays and Treaties on Several Subjects*، الذي صدر عام 1758، وبالذّات إلى مقالة «مبادئ الحُكم الأولى»، وقد جرت ترجمته إلى الفرنسية عام 1999، أنظر الجزء الأوّل من *Essais et Traités*. Ed. J. Vrin: «أساس الحُكم هو الرأي، أيّ القبول والرضا به» (المترجم).

(**) colbertisme كولبرتيّة، نسبة إلى وزير الدّولة في عهد لويس الرابع عشر، Jean-Baptiste Colbert (1619 ـ 1683). والكولبرتيّة، أو سياسة كولبيرت الاقتصاديّة، هي ضرب من الاتجاريّة، لكنّها اتجاريّةٌ كانت تتلخّص أساساً، في صيغتها الفرنسيّة في القرن السابع عشر، في تحقيق فائض في ميزان المدفوعات بحيث تثري الدّولة وتتمكن من بناء جيش قوي؛ ذلك أنّ بناء الجيش القويّ كان الهدف الرئيس للملك لويس الرابع عشر، لأنّه أداة الحماية وأداة التوسّع. وكان هذا الفائض يتحقّق في مذهب الرجل بحماية السوق الداخليّة، وتقديم معونات للتصدير، وكذلك بالكنز والادخار (فضّة وذهباً). وهكذا، يمكن القول إنّ الكولبيرتيّة هي الاقتصاد في خدمة الدّولة، وهي تُستخدَم حاليّاً كمرادف لتدخّل الدّولة في الاقتصاد. وأمّا caméralisme، الدواوينيّة، فهي أيضاً مذهب اتجاريّ، لكنّه ينتمي للاتجاريّة الجرمانيّة. فحتّى الكلمة نفسها هي الترجمة الفرنسيّة لكلمة kameralismus الألمانيّة؛ وتشير إلى المذهب الذي ظلّ سائداً في الدّول والدويلات الجرمانيّة من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر. والغرفة، أو الديوان، kam-mer، هي جسم الإدارة المكوَّن من مُستشاري البلاط ومَن يليهم، ويديرون الإدارة، وكذلك ميزانيّة الدّولة وضرائبها وشؤونها وماليّتها، تحت نظر الحكم المُطلَق وإشرافه. ومفاد هذا المذهب هو أنّ الدّولة هي أداة الازدهار الجماعي، ووسيلة تشغيل الناس جميعاً من أجل الصالح العامّ. وهي حاليّاً مرادف لتكوين موظّفين متخصّصين في المهمّات الإداريّة وإعدادهم، أو لاختراع تقنيّات إداريّة جديدة (المترجم).

(***) polyarchie تعبير مستفاد من الأميركي روبرت داهل R. Dahl، تعبير مركّب من كلمتَين يونانيّتين، ويعني كثرة أشخاص الحاكمين، أو حُكم الكثرة، أو اكتساب المؤسّسات الديمقراطيّة. وهو بهذا مضادّ لحُكم الفرد (الديكتاتوريّة)، وحتّى للديمقراطيّة من حيث إنّ «البوليارشيّة» تعني المسار الديمقراطي أو السيرورة الديمقراطيّة وليس الديمقراطيّة نفسها. إنّه معيار حاول داهل وضعه لمعرفة ما إذا كان نظامٌ ما هو ديموقراطيّ أم لا (دائرة المعارف البريطانيّة) (المترجم).

(****) تعبير مُستفاد من ابن خلدون، الذي يَستخدم هذا المصطلح في مطلع الكتاب الأوّل من «المُقدّمة» (في طبيعة العمران في الخليقة) وهو يقابل عنده التوحّش، وقد وضعناه كمقابلٍ لكلمة (socialisation)، التي نضع لها أحياناً «التأهيل الاجتماعي» أيضاً. وإلى المنحى الخلدوني، ينحو العلّامة العلايلي في «المرجع» (المترجم).

(*****) Rhizome كلمة يونانيّة الأصل وتعني كتلة الجذور. وهي تنمو على نحوٍ أفقيّ (المعارف البريطانيّة)؛ وربّما كانت أفقيّتها هي التي دفعت جيل دولوز G. Deleuze، وفليكس قطّاري F. Guattari في كتابهما الشهير **ألف نجد** *Mille plateaux*، إلى معارضة جذمار أو الجذمور بشجريّ أو شجرانيّ: الأفقيّ النموّ بالعموديّ (rhizome v/s arborescent)، وغير المُتراتب بالهرميّ المتراتِب. والجذمار كما يشاء دولوز وقطّاري، يُمانعان البنية التي تشبه جذر الشجرة، البنية العموديّة التي تستحيل في الثقافة سرداً طوليّاً، فهو يمثّل ضرباً من الخريطة الواسعة للتجاذبات والتأثيرات وإلى هذا ربما، يُلمِّح الكاتب هنا، في استعارته لمصطلح الجذمور (المترجم).

I. فكّ الرموز والطلاسم

- حول لونٍ رائج، «المؤامراتيّة»
- العائلات، العشائر، القبائل: ماذا يبقى من السّلطة التقليديّة؟
- هل تقود الأديانُ مسيرة العالَم؟
- الدّول الحديثة، ركائز النّظام العالميّ؟
- الاقتصاد والحَوكَمة العالميّة
- أيّ سلطة في عصر العَولَمة؟
- الإكراه في جميع أحواله
- السِّحر «المُتكتِّم» للنفوذ
- السّلطة في «شبكات»

حول لونٍ رائج، «المؤامراتيّة»

دومينيك فيدال
(صحافي ومؤرِّخ)

ثمّة ضربان من الأجوبة عن سؤال *مَن يَحكم العالَم*؟ هناك الأجوبة العقلانيّة التي تعرضهما هذه الطّبعة من **أوضاع العالَم**؛ وهناك الأجوبة اللّاعقلانيّة التي يقترحها «المؤامراتيّون» من كلِّ صنفٍ وضرب، والذين يُجرّمون اليهود، *والنورانيّون أو المتنوّرون*(*)، بل الكائنات الفلكيّة الزحّافة.

لكنّنا نُخطئ اليوم، وبعد مرور أكثر من قرنٍ على نشر *بروتوكولات حُكماء صهيون*[1]، أيّ على برنامج السيطرة اليهودي على العالَم، الذي وضعه مزوّر روسي معادٍ للساميّة هو ماثيو جولوفنسكي Matveï Golovinski لحساب الأوكرانا Okrana، البوليس السرّي القيصري، إذا ما استخفَفْنا بهذه الرؤى، ذلك أنّها تشهد رواجاً لا سابق له، كما تشهد لذلك استقصاءات رأي عدّة توليها قدرة مُتعاظِمة وسُلطاناً متزايداً.

فوفق استقصاءٍ قام به معهد إيبسوس Ipsos في أيار (مايو) 2014، فإنّ فرنسيّاً واحداً من كلّ خمسة فرنسيّين يعتقد أنّ النورانيّين Illuminati، أو أصحاب النّور المقذوف في القلب (أنظر النصّ المؤطّر)، أي تلك الطّائفة البافاريّة التي توارت وانتهى أمرها عام 1789، والتي ألهمت رواية دان براون Dan Brown، **دافنشي كود** *Da Vinci Code*، لا يزالون على قَيد الحياة ويتحكّمون بمصائر العالَم[2]. «قليل من الاختصاصيّين يعتقدون أنّ ظاهرة النورانيّين أو المتنوّرين هؤلاء، قد اكتسبت مثل هذا المدى كما ترى إحدى الصُّحف اليوميّة. وقد اعتبرت لجنة لاميفيلود La Miviludes، وهي لجنة ما بين وزارية،

مهمّتها اليقظة والكفاح ضدّ انحرافات التعصّب والطائفيّة، في كلام صدر عنها مؤخّراً، أنّ هناك «مَوجة عارِمة» باتت قَيد الانبثاق، ولكن من دون أن يكون بالإمكان تقديرها كمّياً»[3].

وثمّة أمرٌ ملموس أكثر هو استطلاع إيفوب Ifop ، الذي جرى نشره في 25 كانون الثاني (يناير) 2015[4]، حيث يستقصي أراء مواطنينا الفرنسيّين حول عمليّات 11 أيلول (سبتمبر) 2001، وكانون الثاني (يناير) 2015. وتَبيَّن للمستطلِعين أنّ 56% من الأشخاص المُستطلَعين فقط يَعتبرون أنّ «مَن خطَّط لعمليّات أيلول (سبتمبر) ونفّذها، هو منظّمة القاعدة الإرهابيّة»؛ وأن 21% يعتقدون أنّه «لا تزال هناك مناطق ظلّ وغموض، وأنّهم ليسوا واثقين تماماً من أنّ مَن خطَّط ونفَّذ هذه العمليّات هي منظّمة القاعدة وحدها»؛ و4% يؤمنون تماماً بفكرة «وجود تلاعب من جانب الحكومة والاستخبارات الأميركيّة»؛ و19% لا رأي لهم.

وتَعتبر إيفوب Ifop، أنّ الريبة والتشكّك هي أقلّ شيوعاً في ما عنى هجمات كانون الثاني (يناير) 2015 التي وقعت في باريس. ذلك أنّ 70% من المستطَلَعين يعتبرون أنّ «من المؤكّد أنّ من خطَّطَ ونفَّذ هذه العمليّات هُم إرهابيّون إسلاميّون»، أي بما يزيد على التقديرات الأولى (المتعلّقة بعمليّات نيويورك) بـ 14 نقطة؛ بينما يعتبر 16% من المُستطلَعين أنّه «لا تزال هناك مناطق ظلّ وغموض، وأنّه ليس من اليقيني أن يكون من خطَّط هذه العمليّات ونفَّذها هُم إرهابيّون إسلاميّون»؛ و2% يعتقدون أنّ الأمر «هو أمر تلاعب ومؤامرة دبّرتها ونظّمتها الحكومة والمخابرات الفرنسيّة»؛ بينما لا يُبدي 12% من المُستطلَعين رأياً.

تلاحظ إيفوب Ifop أنّ التباينات نفسها موجودةٌ وتُعرب عن نفسها في حالتَي عمليات باريس وعمليات 11 أيلول (سبتمبر). فالشبّان الذين تتدنّى أعمارهم عن 35 سنة (وهُم 61%) والأوساط الشعبيّة (65%) وحَملَة الشهادات الدنيا (68%)، هُم الفئات الأقلّ مُشارَكة في الاعتقاد بأنّ عمليات باريس كانت من تصميم إرهابيّين إسلاميّين ومن تنفيذهم، في حين أنّ هذا اليقين هو أوضح انتشاراً بكثير بين كِبار السنّ (78%) والكوادر العليا (79%) وحَملَة الشهادات العليا التي تفوق مستوى الشهادة الثانوية + سنتَين جامعيّتَين (83%). غير أنّ هذه الرِّيَب هي أقلّ انتشاراً. لكنّ «المُلاحظ هو أنّ وَضْع القراءة

التي تُقدّمها وسائل الإعلام والسلطات العامّة، مَوضِع مُساءلة، حتّى في هذه الأوساط الأكثر اطّلاعاً والأوفَر نصيباً من المعرفة والأكثر غنى في المعلومات، ليس مجرد قضيّة بقايا مُتبقّية ورواسب مُتخلّفة، ولكنّه يتعلّق بأقلّية مُهمّة» كما تشير إيفوب Ifop.

أمّا في ما عنى بُعدَ معاداة الساميّة في «النّزعة المؤامراتيّة»، فإنّه يتبدّى من تحقيقٍ آخر جرى في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2014، لحساب مؤسّسة التجديد السياسي (Fondapol) حول استمراريّة الأحكام المُسبقة المُعادية للسامية في الرأي العامّ الفرنسي[(5)]: 16% من الفرنسيّين يعتقدون «بوجود مؤامرة صهيونيّة على الصّعيد العالَمي»؛ و25% يعتقدون «أنّ الصهيونيّة هي منظّمة دوليّة تهدف إلى التأثير في العالَم وفي المجتمع لمصلحة اليهود».

والحقّ أنّ من الخطورة بمكان أخذ مؤشّرات هذه الاستبارات والاستقصاءات بحرفيّتها، ذلك أنّ صوغ الأسئلة فيها جاءت غامضة في أغلب الأحيان ومُلتبِسة، ولكنّها من جهة ثانية تشير إلى المناحي والتوجّهات وحجمها.

يبقى أن تخيّل «المؤامراتيّين» لا يتوقّف عند هذا الحدّ. ففي افتتاحيّة عدد مجلّة **آغون** *Agone* المُكرَّس لهذا الموضوع، يُحدِّد كاتب الافتتاحيّة ميغيل شيكا Miguel Checa المؤامرات العشر الكبرى «Top Ten». وهي: «1) هبوط الإنسان على القمر لم يثبت، وهو ليس سوى عمليّة إخراج تلفزيوني أخرجته وكالة ناسا NASA؛ 2) حكومة الولايات المتّحدة تقف وراء هجمات 11 أيلول (سبتمبر)؛ 3) الأميرة ديانا ماتت غيلة؛ 4) اليهود يُسيطرون على وول ستريت وهوليوود؛ 5) السيانتولوجيا[(**)] تُسيطر على هوليوود؛ 6) بول ماكارتني Paul McCartney مات؛ 7) فيروس السيدا اختراع إنسان؛ 8) الدجاج المقلي يُسبِّب العقم لدى السّود؛ 9) هناك جنس من السحليّات الفضائيّة تُسيطر على كوكبنا؛ 10) النورانيّون Illuminati يُسيطرون على العالَم».

التاريخ محفوف حقّاً بالمؤامرات

وهذه موضوعة تؤكّد توقُّع أو توجُّس عالِم السياسة ريتشارد هوفستاتر Richard Hofstadter، الذي يُعتبَر كتابه الذي صدر عام 1964، **نظريّات المؤامرة واليمين الراديكالي في أميركا**، أحد المراجع الكلاسيكيّة في هذا الباب. فقد كتب يقول:

«أسلوب عقدة الاضطهاد وجنون العظمة لا يقتصر لا على التجربة الأميركيّة، ولا على الحقبة التي نحن معاصروها [سنوات 1960]. ففكرة المؤامرة الواسعة التي يحيكها اليسوعيّون أو الماسونيّون، الرأسماليّون أو يهود العالَم كلّه، أو حتّى الشيوعيون، هي فكرةٌ ظلَّت منتشرةً في العديد من البلدان خلال التاريخ الحديث».

كيف يمكن تفسير النجاح المتضاعف لهذه النظريّات كافّة؟ يعود السبب الأوّل إلى بدهيّةٍ كثيراً ما تغفلها الأدبيّات التي تصدر حول التآمريّة: فالتاريخ محفوف فعلاً بالمؤامرات والمكائد. وسواء أكان مَن حاك هذه المؤامرات ودبَّر هذه المكائد هو السّلطات القائمة، أم قوى المُعارِضة، وسواء نفَّذتها الجيوش أو مصالح الاستخبارات، فإنّ النقطة المشتركة بينها، تكمن في السرّية التي تُحاط بها مع هذا القدر أو ذاك من النّجاح.

ولنَذكر هنا من دون ترتيب وكيفما اتّفق: اغتيال يوليوس قيصر (15 آذار ـ مارس من العام 44 ق.م.)؛ حادث غلايفيتز Gleiwitz (31 آب - أغسطس 1939 ذريعة الغزو النّازي لبولونيا)؛ الانقلاب الذي دبّرته وكالة المخابرات الأميركيّة (CIA) ضدّ محمّد مصدق رئيس الحكومة الإيرانية (18 آب - أغسطس 1953)؛ حادث المُدمِّرة الأميركيّة يو. إس مادوكس US Maddox في خليج تونكين (ما بين 2 و4 آب - أغسطس 1964، وهو الحادث الذي سرَّع التدخّل الأميركي في فيتنام)؛ عملية السّطو في ووترغيت (17 حزيران ـ يونيو 1972 التي أفضت إلى استقالة ريتشارد نيكسون)؛ انقلاب الجنرال أوغستو بينوشيه Augusto Pinochet (11 أيلول ـ سبتمبر) في تشيلي عام 1973، غلاديوdispositif Gladio(***)، للتّحالف الأطلسي في أوروبا (سنوات 1950 ـ 1980)؛ فضيحة إيران جيت (سنوات 1980)؛ تخريب المخابرات الفرنسيّة سفينة رينبو واريور Rainbow Warrior تمهيداً لإغراقها (10 تموز ـ يوليو 1985)، عدد من المجازر في الجزائر (سنوات 1990)؛ أسلحة الدّمار الشّامل العراقيّة (2003، تحت ذريعة التدخّل الأميركي في العراق)...

وإذا كانت المؤامرات الحقيقيّة لم تعوز الماضي، إلّا أنّه لم تكن تنقصه كذلك المؤامرات المُزيَّفة. وفي هذه الجردة التي تُشبه جردات الشاعر بريفير Prévert، هناك الخيانة التي تُعزى إلى النقيب ألفرد دريفوس Alfred Dreyfus (1894ـ 1906)، والمؤامرة التي نُسِبت إلى السترات أو البلوزات البيض، (كانون الثاني/ يناير ـ آذار/

مارس 1953) في الاتّحاد السوفياتي، وضحايا المكارثيّة (سنوات 1950) في الولايات المتّحدة؛ ومُحاكمة خَونة براغ (تشرين الثاني ـ نوفمبر 1952)، وإشاعة أورليان(****) Orléans (1969)، و«اغتيال» اللّيدي ديانا (31 آب ـ أغسطس 1997)؛ تزوير موت محمد الدرّه (30 أيلول ـ سبتمبر 2000)؛ زلزال هايتي «المُستحدَث أو المُتَسبَب به» (12 كانون الثاني - يناير 2010) ؛ سقوط طائرة الرئيس البولندي ليخ كازينسكي Lech Kaczinsky (10 نيسان ـ أبريل 2010)، وسقوط طائرة مدير عام شركة توتال، كريستوف دو مارجري Christophe de Margerie (20 تشرين الأوّل ـ أكتوبر 2014)، والسرطان الذي استُنبت للرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز Hugo Chavez (2013)، والربيعات العربيّة «التي دبّرتها وأخرجتها» المُخابرات الأميركيّة (2010 ـ 2012)...

أمّا السبب الثاني فيعود إلى تعقيد عالَم ما ـ بعد ـ الحرب الباردة. ففي زمن المواجَهة بين الشرق والغرب، كانت نزاعات المعمورة كلّها تبدو بسيطة: كان يكفي فكّ رموز الدَّور الذي يلعبه الاتّحاد السوفياتي ودَور الولايات المتّحدة، ثمّ دَور حلفائهما، حتّى يُصبح الأمر بيّناً مفهوماً. لكنّ هذا العالَم الثنائيّ القُطبيّة توارى، بينما لم تَعُد الهَيمنة الأميركية موضع جدال: وسيظلّ باراك أوباما في التاريخ ولا ريب، الرئيس الذي أخذ علماً بهذه الواقعة، ثمّ راح يُخرج الولايات المتّحدة من الوحول التي غرقت فيها، بدءاً بالانسحاب من العراق وأفغانستان، وصولاً إلى الاتّفاق النووي الإيراني. بات فهم كلّ مواجهة تقع بين طَرفَيْ المعمورة، يتطلّب مقاربةً تعدّدية ـ بمعنى أنّها تتطلّب تناول عوامل عدّة وأبعاد. تاريخيّة، اقتصاديّة، مجتمعيّة، سياسيّة، إيديولوجيّة، دينيّة، جيوبوليتيكيّة عدّة، وعسكريّة بكلّ تأكيد. وما يصحّ على المواجهات يصحّ كذلك على تعقيد ضروب منطق السّلطة على الصّعيد العالَمي. فإذا كانت ضروب المنطق هذه شفّافة، مفهومةً متماسِكة، فإنّها لا تُمكِّن نظريّات المؤامرة منها.

الجواب المؤامراتيّ يعفي من هذه المجهودات: فهو يوفِّر لمَن يتبنّاه انطباعاً بأنّه يفهم مجريات الأحداث ببساطة، ومن دون تكلفة تُذكر، مع «علاوة» أو جائزة إضافيّة هي الرّعشة التي يحسّ بها مَن يكتشف كواليس التاريخ المَستورة.

الحَذر العامّ الواسِع المُتعَمِّم إزاء الطّبقة الإعلاميّة والسياسيّة

لا ينجح هذا السبيل المُختصَر من دون توافر سبب ثالث لنجاح المؤامراتيّة: الحَذَر العامّ الواسع إزاء الطّبقة الإعلاميّة والسياسيّة.

وفي ما عنى المؤسّسات السياسيّة، يُقدّم لنا ميزان (بارومتر) سيفيبوف Cevipof، مع أوبينيونواي Opinionway، نقاط رجوعٍ مُثيرة للاهتمام في ما عنى الرأي العامّ الفرنسي. فالاستبار الأخير الذي يعود إلى كانون الثاني (يناير) 2016[6] يقيس درجة الثقة التي يُبديها المواطنون حاليّاً، ويقارنها بحالة هذه الثقة في عام 2010: فثقتهم برؤساء بلديّاتهم (العُمَد) 63% بدلاً من (65%)، وبالمُستشار العامّ 49% وكانت (54%)؛ وبالمُستشارين الجهويّين 49% بدلاً من (53%)؛ وبنائبهم الذين يمثّلهم في البرلمان 42% بدلاً من (47%)؛ وبرئيس الحكومة 33% بدلاً من (38%)، وبنوّابهم في البرلمان الأوروبي 30% بدلاً من (35%)؛ وبرئيس الجمهوريّة 29% بدلاً من (32%)....

على الرّغم من أنّ أجوبة المُستَبرين أو المُستَطلَعين حول «المشاعر» التي يشعرون بها إزاء السياسة تحديداً، هي أكثر ذاتيّة، إلّا أنّها ليست بأقلّ دلالة: فالسياسة لا توحي لهم إلّا بالحذر وعدم الثقة (39%)، وبالاشمئزاز (33%)، والسأم (8%)، والخوف (2%)، أي ما مجموعه 82% من المشاعر السلبيّة. فأمّا الأشخاص السياسيّون، فإنّهم يبدون لهم فاسدين (76%) - مقابل 22% يعتبرونهم نزيهين شرفاء.

وأمّا في ما عنى وسائل الإعلام، فإنّ لدينا أداة قياس للمدى الطويل: استبار أو استطلاع سوفريس Sofres الذي أجراه لصحيفة **لاكروا** *La Croix* اليوميّة. وقد جاءت نتائج الاستطلاع الأخير الذي أُجري في شهر شباط (فبراير) 2016 كما يلي: 64% من المُستَطلعين، مقابل 27% في الجهة المقابلة، يَعتبرون أن الصحافيّين ليسوا «مستقلّين عن ضغوط الأحزاب السياسيّة والسّلطة»، و58% (مقابل 28%) يعتبرون أنّهم «ليسوا مستقلّين عن ضغوط المال». أمّا في ما عنى معرفة «ما إذا كانت الأمور قد جرت بحسب ما تروي وسائل الإعلام»، فإنّ: 31% يقولون نعم في ما عنى الإنترنت (كانت النسبة 39% عام 2015)، 50% بالنسبة إلى التلفزيون (بدلاً من 57%)، 51% بالنسبة إلى الصحيفة (بدلاً من 58%)، 55% للإذاعة (بدلاً من 63%). «تحيل هذه النتائج إلى شكلٍ

من أشكال يأس المجتمع الفرنسي أو صورةٍ من صُور فقدانه الأمل، فهو فائق النقد إزاء وسائل الإعلام، وكذلك إزاء المؤسّسات»، كما تؤكّد كارين مارسيه Carine Marcé إحدى مديرات TNS Sofres. ثمّ تضيف أنّ لذلك ما يُبرّره: فممارسات وسائل الإعلام تُفسِّر، شأن ممارسات السياسيّين ـ مع بعض الاستثناءات، والاستثناء يؤكّد القاعدة ـ ذلك الشعور بالاستياء الذي يُحيط بكلا الجماعتَين. أو لنقلْ، لشَخْصَنة الأشياء، إنّ دافيد بوجادس David Pujadas (مذيع القناة الثانية) هو عميل أكثر نشاطيّة من عُملاء المؤامراتيّة ممّا هو حال تييري ميسان Thierry Meyssan (صحافي وسياسي فرنسي رئيس شبكة فولتير).

في ما وراء الشعور بالحَذر، وعدم الثقة إزاء الطّبقة الإعلاميّة والسياسيّة، فإنّ ثمّة ـ سببٌ رابعٌ ـ هو انكفاءُ الإيديولوجيّات الكبرى والقيَم التي كانت تحملها وتراجعها. فنهاية الحرب الباردة شوّشت بطاقات الهويّة كافّة. ولم يبقَ إلّا الأقطاب الدينيّون، ولكن بمستويات متفاوِتة: فإذا كان الإسلام قد شهد نموّاً كبيراً، فإنّ المسيحيّة تُعاني في الغرب مفاعيل العَلمَنة. ثمّ إنّ إضاعة أو فقدان المعالِم هذا، يطاول الأشخاص مثلما يطاول الجماعات ـ أو لكي نستخدم مقولات إميل دوركهايم Durkheim، فإنّها تطاول «الكائن الفرديّ» و«الكائن الاجتماعيّ» فينا.

كما أسلفنا القول في **أوضاع العالَم** لعام 2012[7]، فإنّ تحديد هويّة فرديّة، جماعيّة، قوميّة، فضلاً عن هويّة ما ـ فوق قوميّة، هو من قبيل الرّهان والمُخاطرة؛ ذلك أنّ «زوال السّحر عن العالَم» الذي عاينه وقام بتوصيفه ماكس فيبر Max Weber، لم يلحق بالسياسة مثلما طال الدين فحسب، بل إنّه بات يتهدّد حتّى فكرة الطوباويّة. «إذا كان انهيار الشيوعيّة، في ما يُلاحظ عالِم الاجتماع باتريك ميشيل Patrick Michel، يوازي تجريد الطوباويّة من صفتها أو من مؤهّلها الذي يجعل منها النّواة الصلبة للتدبير أو «للتجهيز» الذي يمدّ السياسة والشأن السياسي بالمشروعيّة، فإنّ ذلك يؤدّي في الآن ذاته واللّحظة نفسها، إلى تجريد المستقبل من الصفة والمؤهِّل الذي كان يتيح له أن يكون القاعدة أو المدماك الذي تتمفصل عليه تسجيلات الزمن: أي الانعكاس في المستقبل لمعاودة قراءة الماضي وتوفير أو إعطاء المعنى للحاضر». بينما يخلص الفيلسوف جاك رانسيير Jacques Rancière إلى الاستنتاج بأنّه: «كان ثمّة

قبلاً «عنديات جماعيّةٌ كبرى» كالحركة العمّالية على سبيل المثال ـ التي كانت تتيح للمستبعَدين والمَقصيّين أن يندرجوا في العالَم ذاته مع أولئك الذين كانوا يكافحونهم ويقاتلونهم فيشتملهم معاً. الهجمة النيوليبراليّة قوّضت هذه القوى، وهي تُجرِّم الآن الصراع الطبقي، كما نلاحظ ذلك في حالة غوديير Goodyear. المستبعدون المَقصيّون باتوا مُطَّرَحين ملقى بهم إلى عنديّات وهويّات من النّمط الديني، أو نحو أشكالٍ وصُور إجراميّة وحربيّة من العمل[8]».

السبب الخامس: تعميم الإنترنت والشبكات الاجتماعيّة. ذلك أنّ النظريّات التآمريّة أو المؤامراتيّة كانت أبداً، ولا تزال، قليلة النّفاذ ونادرة المنافذ في ما عنى الوصول إلى وسائل الإعلام التقليديّة. وفي المقابل، فإنّ الثورة الرقميّة اجتذبت إليها انتباه جمهورٍ واسع. فلا تمرّ أربع وعشرون ساعة، على حدث مهمّ، إلّا وتكون الإشاعة المؤامراتيّة قد انتشرت: فغداة مجزرة **شارلي هيبدو** Charlie Hebdo، التهبت المخيّلات حول الفارق في لون المرآة الخلفيّة المُثبتة على سيّارة الإرهابيّين، وحول عدم وجود دماء تحت رأس البوليس الذي قُتل في الشارع، وحول بطاقة الهويّة المَنسيَّة التي نسيها أحد الأخوين كواشي (أحد منفّذي العمليّة)؛ وفي ليلة الثالث عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) 2015، انتشر خبر يقول إنّ الطائفة اليهوديّة كانت قد أُبلِغت، بأنّ Le Bataclan قد بيع لأُناس غير يهود، وإنّ أحد انتحاريّي سانت دينيس Saint-Denis قد فقد جواز سفره ـ وإنّ فتاة ثكلى تمثل في الصُّور المأخوذة لعمليّات أو اعتداءات عدّة.

نظريّة المؤامرة، جِرابٌ يحوي ما هَبّ ودَبّ...

إذا كانت المؤامراتيّة قد باتت تُمثّل نمطاً يكاد يكون كونيّاً جامعاً شاملاً، فإنّه يظلّ من المطلوب منّا أن نوضح ما نقصده ونرمي إليه بهذا التعبير. فما هي وظيفة المؤامرات؟ إنّها تخلط وتؤلِّف بين تغييب الأمور العيانيّة الواقعيّة، وصرف الأنظار أو حرفها، وبين تكوين أعداء، وخلق أكباش محرقة، وبين الحثّ على الحقد العرقي والديني... لكن، في المقابل، ألا تحمل «مطاردة المؤامرات» وإحباطها، وهي قضيّة عظيمة الرواج حاليّاً، معها حدوداً وسقوفاً؟

يُدخل ريتشارد هوفستاتر Richard Hofstadter هنا، في ما عنى هذه النّقطة بالذّات، مسحة أو فارقاً أساسيّاً في كتابه الذي أسلف ذكره، ويقول: «إنّ السمة المميّزة للأسلوب

الاضطهادي الممزوج بجنون العظمة لا يعود إلى أنّ أصحابه أو مَن يمثّلونه، يرون المؤامرات والدسائس والمكائد هنا وهناك، منتشرة عبر التاريخ، وإنّما يعود إلى وجود مؤامرة «شاسعة» واسعة و«عملاقة» تُشّكل في نظرهم القوّة المُحرّكة للأحداث التاريخيّة. فالتاريخ مؤامرة حاكتها قوى شيطانيّة تنتمي إلى قدرة أو إلى جبروت شبه مفارقٍ للعالَم، ومُتسامٍ عليه». وهكذا هو الحال مع النورانيّين، أو المتنوّرين Illuminati، بخاصّة.

أمّا عالم الاجتماع باتريك شامبان Patrick Champagne وعالِم السياسة هنري مالير Henri Maler، فإنّهما من جهتهما يُنددان بالتعبير نفسه، أي بعبارة «نظرية المؤامرة». ذلك أنّها «تتولى وظائف اجتماعيّة وإيديولوجيّة قويّة مبدئيّاً، بخاصّة أنّ المسألة ليست مسألةً نظريةً حقيقيّة، أي أنّها ليست جملةً من المقترحات المُتماسكة والمميّزة والقابلة للتزييف. وهي تؤلِّف بين انتقادات يمكن أن يكون لها أساسها، وبين اتّهامات لا أدلة عليها ولا براهين، فتصير حينها افتراءات. ثمّ إنّ ما يجعل الافتراء يضرب ويصيب على نطاق أوسع، هو أنّ بناء أو تكوين النّظرية التي تقوم عليها «نظريّة المؤامرة»، يجعلها ضرباً من «الجواليق» كما كان يُقال قديماً، أو من الجُرُب «المَنبَذَة» التي يُنتبَذ فيها ما هبّ ودبّ، وتعمل على أساس تداعي الكلمات، وتخلط وتمزج ضروباً وأنواعاً تأتّت من كلّ حَدب وصَوب: أنواع صحافيّة وعلميّة ونظريّة وسجاليّة ونضاليّة وسياسيّة[9]».

أمّا أوريلي لودو Aurélie Ledoux، الأستاذة المُحاضرة في جامعة باريس العاشرة، فإنّها تؤكّد على الغموض السياسي للمؤامراتيّة، وتقول في مقالة نشرتها لها مجلّة **إسبري** *Esprit*، في طبعةٍ مكرّسة لهذه المسألة: «وعلى هذا، فإنّنا نستطيع أن نرى في المؤامراتيّة المعاصرة، تقاطُع تأثيرَين: أحدهما رجعيّ في أساسه، نُخبويّ، ومُعارِض للحداثة، والآخر شعبي و«يساري» أو فوضوي، يتبَع عن موقفٍ مُحاذر للسلطة وما يمثّلها. وإذا كان التأثير الأوّل يضرب بجذوره في النقد الذي واجه الثورة الفرنسية، ويتغذّى ببروتوكولات حكماء صهيون، فإنّ الثاني ينتج عن الحذر إزاء الصُّور واستخدامها الإعلامي، الذي تجلّى وازدهر على نحوٍ خاصّ اعتباراً من اغتيال كينيدي، وقضيّة ووترغيت، ولكنّنا نستطيع أن نعود به إلى الذرائعيّة التي استُخدمت بها السينما منذ الحرب العالميّة الأولى، أي كوسيلة لأغراض الدعاية».

وكذلك فإنّ عالَم السياسة آلان غاريغو Alain Garrigou، يؤكّد هو أيضاً على حدود «مطاردة المؤامراتيّين»: «فحتّى أكثر نظريّات المؤامرة قبولاً للأخذ والردّ والرفض، وحتّى أكثرها ضلالة، تظلّ لها قرابةٌ ما مع الرّوح العلميّة: الحقيقة ليست مَرئيّة، وليست مَعطيّة، وخلافاً للرأي ونظامه، فإنّ الأمر هنا ليس نسبيّاً. ضلال العقل وانحرافه في مؤامرات استيهاميّة تخيّلية، هو أمرٌ لا يمكن استخدامه على نحوٍ مُنتظِم ضدّ الطموح العلمي في الكشف. والحقّ أنّ توضيح هذه الأواليّات أو الميكانيزمات، وكشف النُظُم، وجعْل ضروب المنطق التي تحكمها مفهومة، ليس كشفاً لمؤامرات ولا هو تسليط للضوء عليها، أو عرضها على الأنظار في وضح النهار، حتّى ولو كان ذلك محتمل الحدوث أحياناً، وإنّما هو كشف أسباب العمل ومناهجه التي تفلت من حصافة الفاعلين(10)».

النورانيّون Illuminati

بدأ كلّ شيءٍ في بافاريا عام 1776، حيث أسَّس يسوعيّ قديم هو آدم وايسهاوبت Adam Weishaupt، جمعيّة سريّة هي النورانيّون Illuminati، وقد تغلغل هؤلاء في ما يبدو في المحافل الماسونيّة الألمانيّة. لكنّه جرى حلّ الجمعيات السرّية البافاريّة كلّها في عام 1784، واختفى النورانيّون.

غير أنّ هذا لم يكن رأي الأب أوغستان ماروبل Augustin Maruel، الذي حرَّر كِتاب **مذكّرات، خدمةً لتاريخ اليعقوبيّة** في العام 1798. فالأبّ ماروبل يعتقد أنّ الثورة الفرنسيّة لم تكن نتيجة حركة تلقائيّة، وإنّما ثمرة مؤامرة ذات استلهامٍ مُعادٍ للمسيحيّة.

ووفقاً «للمؤمنين»، فإنّ النورانيّين لم يتوقّفوا منذ ذاك عن التآمر من أجل السيطرة على العالَم. وبنجاحٍ، قامت الشهادة عليه منذ عام 1933... بورقة الدولار! فالنسخة التي وضعها الماسوني فرانكلين روزفلت Franklin D. Roosevelt للدولار، تشتمل على هَرَم مصريّ مقطوعٍ إلى نصفين، مع عَين في زاويته تحت تاريخ MDCCLXXVI الذي هو تاريخ تأسيس الولاياتٍ المتّحدة والجمعيّة النورانيّة.

ونستطيع أن ننهي بما خلص إليه الاقتصادي فريديريك لوردون Frédéric Lordon، الذي يرى بأنّه ينبغي القول عن المؤامرات «إنّها تتطلّب تلافي منزلقَين اثنَين، مُتناظرَين متوازنَين، وكلاهما مزيّف: 1) رؤية المؤامرات في كلّ مكان؛ 2) عدم رؤية أيّ مؤامرة في أيّ مكان كان». وكذلك التحدّث عنها وتفويض أمرها إلى «فكر عن المؤامرة غير تآمري»، أي: 1) الاعتراف بأنّه قد يكون هناك دسائس مُتواطَأ عليها ومموهة ومنسّقة ـ يمكن تسميتها مؤامرات، و2) رفض تحويل المؤامرة إلى موضوعة تفسيريّة وحيدة للوقائع الاجتماعيّة كافّة، فضلاً عن أنّها الأقلّ إثارة للاهتمام من بين كلّ الموضوعات المُتاحة، والأقلّ مُواءَمة ومُلاءَمة، وينبغي ألا يكون التوجّه إليها، من وجهة النّظر المنهاجيّة، إلّا في المرتبة الأخيرة... وهذا على الرّغم من أنّه قد يكون لها موضعها أحياناً[11].

هوامش ومراجع

(*) المتنوّرون (باللّاتينيّة: Illuminati) (إلّوميناتي) ومفردها «illuminatus» إلّوميناتوس، هُم جمعيّة سرّية تأسّست بتاريخ أول أيار (مايو) 1776. و«المتنوّرون» أو النورانيّون، اسم يشير إلى مجموعات عدّة، بعضها تاريخي، وبعضها حديث، بعضها حقيقيّ، وبعضها وَهميّ. فمِن النّاحية التاريخيّة النورانيّون هُم جمعيّة سرّية أسّسها يسوعيّ قديم هو آدم فايسهوبت Adam Weishaupt، تحت اسم النورانيّون أو المتنوّرون، وقد تغلغل هؤلاء في ما يبدو في المحافل الماسونيّة الألمانيّة. وقد أصبح هذا الاسم في العصور الحديثة مرادفاً للتآمر، من الثورات إلى اغتيال كينيدي، وحتّى إلى هجمات 11 أيلول (سبتمبر) (المترجم).

(1) أنظر كتاب بيير أندري تاغييف:Pierre-André TAGUIEFF
Les Protocoles des Sages de Sion. Faux et usages d'un faux, Berg International et Fayard, Paris, 2004.

(2) نتائج دراسة حصريّة قامت بها شركة إيبسوس لمصلحة Fleuves Editions في أيّار (مايو) 2014 على عيّنة من 1500 شخص تتراوح أعمارهم ما بين 15 و65 سنة.

(3) «العودة المُقلقة لنظريّة المؤامرة»:
«Le préoccupant retour de la théorie du complot», *Le Parisien*, 18 juin 2014 (disponible sur <www.leparisien.fr>) .

(4) رؤية منفّذي عمليات نيويورك لعام 2001، وباريس ومونروج عام 2015:
«Les commanditaires et auteurs perçus des attentats de New York en 2001 et de Paris et Montrouge en 2015 », Ifop pour *Sud-Ouest Dimanche*, janvier 2015 (disponible sur <www.ifop.com>).

(5) دومينيك رينيه Dominique REYNIÉ: اللّاساميّة في الرأي العامّ الفرنسي، رؤى جديدة:
«L'antisémitisme dans l'opinion publique française. Nouveaux éclairages», Fondation pour l'innovation politique, novembre 2014 (disponible sur www.fondapol.org).

(**) La Scientologie، هي إحدى الحركات الدينيّة التي ظهرت في القرن العشرين. تأسّست عام 1953 في ولاية نيوجرسي في الولايات المتّحدة، مؤسّسها لافاييت رونالد هوبارد L. R. Hubbard، وأشهر دعاتها النَّجم السينمائي الأميركي، توم كروز Tom Cruise. وهي مثار جدل كبير؛ ذلك أنّ بعضهم يعتبرها طائفة، بينما يعتبرها بعضٌ آخر منظّمة خيريّة، في حين أنّ بعض الدُّول تعتبرها مؤسّسة تجاريّة (المترجم).

(***) Gladio NATO ضرب من الجيش السرّي أنشأته وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة والمخابرات البريطانيّة (M16) عبر منظّمة حلف شمال الأطلسي، وكشفت عنه هيئة الإذاعة البريطانيّة في فيلم

وثائقي عام 1992، اعتبرت فيه هذا الجيش مسؤولاً عن اغتيال المئات من الأوروبيّين بعد أن عزت اغتيالهم إلى أعدائهما، من شيوعيّين وسواهم (المترجم).

(****) إشاعة أورليان، ظهرت في مدينة أورليان الفرنسيّة وكلّ فحواها أنّ النساء يختفين في محلّات بيع الثياب التي يملكها تجّار يهود، لأنّ هؤلاء يختطفونهنّ ليعيدوا بيعهنّ لشبكات الدّعارة. وقد كانت هذه الإشاعة موضوع كتاب عالم الاجتماع الكبير إدغار موران: La rumeur d'Orléans (المترجم).

(6) **بمَن/ بمَ يثق الفرنسيّون اليوم؟ قياس (بارومتر) الثقة السياسيّة:**
En qu(o)i les Français ont-ils confiance aujourd'hui? Le baromètre de la confiance politique, CEVIPOF-Sciences Po, janvier 2016 (disponible sur <www.cevipof.com>).

(7) Dominique VIDAL, «Extrêmes droites, stratégies et identités», *Nouveaux acteurs, nouvelle donne. L'État du monde 2012*, La Découverte, Paris, 2011.

(8) Éric AESCHIMANN, «Comment sortir de la haine: grand entretien avec Jacques Rancière», *Le Nouvel Observateur*, 7 février 2016 (disponible sur <http://bibliobs.nouvelobs.com>).

(9) Henri MALER et Patrick CHAMPAGNE, ««La théorie du complot» en version France Culture (par P. A.Taguieff, savant)», *Acrimed*, 1er février 2010 (disponible sur <www.acrimed.org>).

(10) Alain GARRIGOU, «Vous avez dit complot...», *Les blogs du Diplo*, 21 juin 2011 (disponible sur <http://blog.mondediplo.net>).

(11) Frédéric LORDON, «Conspirationnisme: la paille et la poutre», *Les blogs du Diplo*, 24 août 2012 (disponible sur <http://blog.mondediplo.net>).

لمعرفة المزيد

- Richard HOFSTADTER, *Le Style paranoïaque. Théories du complot et droite radicale en Amérique*, Éditions François Bourin, Paris, 2012.
- Yves PAGÈS, «Le pseudo-complot *Illuminati*. L'étrange destin d'une conspiration imaginaire (1797-2015)», *Revue du Crieur*, n° 1, juin 2012.
- «Les théories du complot», Agone, n° 47, Marseille, janvier 2012.
- «Vous avez dit complot?» *Le Monde diplomatique*, juin 2015.
- «La passion du complot», *Esprit*, Paris, novembre 2015.
- «On vous ment?», *Society*, Paris, 18 au 31 mars 2016

العائلات، العشائر، القبائل:
ماذا يبقى من السّلطة التقليديّة

إيف شميِّل

(أستاذ فخري في العلوم السياسيّة في معهد العلوم السياسيّة في غرونوبل، عضو شرفي في معهد فرنسا الجامعي، كرسيّ السياسة المُعولَمة والمُقارَنة)

لا شيء سيكون أكثر ضلالة من الاعتقاد بأن روابط الدمّ وما شاكلها من علاقات قد باتت أموراً بالية. الدّولة الحديثة لم تقضِ لا على الجماعات الطبيعيّة ولا على الأُسَر والسلالات السياسيّة. والتجمّعات الطوعيّة أو الجمعيات «التطوعيّة» المكوَّنة من أفراد يشتركون في هدف واحد، لم تحلّ محلّ الأُسر والعائلات والسلالات، ولا محلّ العشائر والقبائل. والحقّ أن كبار مفكّري الحداثة من أمثال ماكس فيبر Max Weber أو بيري أندرسون Perry Anderson أبدوا إفراطاً في التفاؤل، حين جعلوا البيروقراطيّة العقلانيّة والمركزيّة، أو المُتمركِزة، تظفر بالإقطاعيّات المحلّية وتنتصر عليها. وبدلاً من الصلات والروابط الأفقيّة التي كانا يريانها تظفر وتنتصر، فإنّ العلاقات العمودية لا تزال قائمة في العالَم الحالي، حيث لا تزال تتغلّب على الحواجز والفواصل والتقسيمات التي تفترضها نظرية التطوّر وتطرحها لدى تطبيقها على المجتمع والإدارة والدّولة.

والحقّ أنّنا نقع في الضلالة إذا ما رأينا في صلات القربى هذه وروابطها، بقايا ومخلّفات، أو مجرّد استثناءات. ولو استدرنا نحو الماضي البعيد، لاكتشفنا أنّ الحدس الذي يذهب إلى أنّ علاقات القرابة التقليديّة حلّت محلّها علاقات اجتماعيّة عقلانيّة بالتدريج، هو حدس خاطئ. فشريعة حمورابي التي أقامت حدَّ العَين بالعَين والسنّ بالسنّ، وفريضة اقتصاص المرء لنفسه بنفسه، جاءت بعد ثلاثة قرون ونصف القرن، من

شريعة أور- نمّو الذي اخترع فكرة التعويض، وثمن الدمّ، واللّجوء إلى التحكيم. وكما تُظهِر قصيدة مردوك الملحميّة التي تنتمي إلى بلاد ما بين النّهرين، والتي تُحجِّم تاريخ البشريّة وتختزله بتاريخ آلهتها العائليّين، فإنّ آلهة الخلق الأكاديّين قَبَليّون، وأنسابهم أبويّة (وهذا في نسبٍ كانت البادئة به والملقِّنة له، امرأة، تُدعى الأرض)، في حين أنّ أسلافه السومريّين كانوا أموميّين، ويتزوّجون اغترابيّاً، أي من الأباعد، عَنيتُ من خارج الأسرة الواسعة. الآلهة، ثمّ الإله الواحد الوحيد المذكّر، فرضوا أنفسهم لاحقاً، وفي زمن *متأخّر*، وفي تاريخ تغلب عليه الآلهات والأمهات العذراوات. القبائل العربيّة كانت تقودها بادئاً نساء (ومنهنّ ملكة سبأ الشهيرة، التي لم تكن سوى واحدة بين كثيرات)، قبل أن تنتقل القيادة *لاحقاً* إلى الرجال. المسؤوليّة الفرديّة هي أمرٌ طبيعي في التوراة منذ «خطيئة» آدم وحواء، لكنّ المسؤوليّة الجماعيّة هي التي ستفرض نفسها *بعد ذلك* بكثير في المنطقة التي وُلد فيها التوحيد. فالأمويّون والعبّاسيون والعثمانيّون، شانهم شأن أمراء الخليج في القرن التاسع عشر، كانوا يعرفون تداول السّلطة في لحظة الصعود: إلّا أنّهم وقعوا *بعد ذلك* فريسة الصراعات الأخوية للاستيلاء على السّلطة، ووضع اليد على الموارد التي توفّرها.

انتصار النمط الأُسـري

وعلى هذا، فإنّ التاريخ لا يتقدّم في وجهة واحدة وحيدة، ولا يلازم الوتيرة ذاتها. والدّولة الحديثة الفرديّة اللّيبراليّة التي تعتمد مبدأ الكفاءة والجدارة، إنّما هي حالةٌ أقلّية بين حالاتٍ وصُور وأشكال النّظام السياسي الموثَّقة منذ الأصول والبدايات. الدّولة التقليديّة المؤسَّسة على الخلافة العائليّة والإرث والتعاقب الأُسري، والتضامن أو التنافس بين البطون والأفخاذ ـ العُصَب والجماعات القبليّة على النموذج اليوناني القديم ـ أو مجموع الأخوة والأخوات ـ مجموعات الأخوة، جيل الأب والأعمام، وكذلك جيل أبنائهم وأبناء أشقّائهم هي على العكس من ذلك، نموذج غالب. وغالباً ما تُطلق عليها تسمية «بطريركي»، إيجازاً لثلاث سمات خاصّة من سمات المجتمع الذي تتحدّر منه: فهو *أبويّ النّسب*، لارتباط كلّ شخص بعلاقات تحدُّر ونَسَب محفوظة جيِّد الحفْظ في الذاكرة، داخل مجتمع «ضُعالي» (الزواج فيه يكون ضُعالةً، أي بين الأهل وداخل العشيرة) (والزواج مع الأجانب الغرباء عن النسب مكروه أو محظور)؛ وهو

أبويّ المُقام والسكن، لأنّ الزوجات الشابّات سيعشن لدى أقارب بعولتهنّ، ولأنّ المهر يُستبدَل بالصداق (أهل الزوجة، أو «العروس» لا يمهرون ابنتهم ولكنّهم يتلقّون معونة من أهل الخاطب)؛ وهو توريثي، لأنّ الملكيّة تنتقل في خطّ مُباشر من الأبّ إلى الابن (بحيث إنّ الرأسمال الابتدائي أو الأصلي يجنح مع كلّ جيل إلى مزيد من التفتّت، الأمر الذي يتطلّب الاستيلاء على ريعٍ جديد بين الحين والآخر؛ يُقال مَنّ(*) بالعربيّة، وهي «manne» في لغتنا (الفرنسيّة)، وذلك لإعادة التوازن إلى الموارد الضروريّة لتعهّد العشيرة). وهو في جميع الأحوال قهريّ سلطويّ جنسويّ، الحُكم فيه للمسنّين (الذكور الأسن، والأخوة البكر، أي الأكبر سنّاً، حيث تكون لهم دائماً الكلمة الأخيرة؛ فهم الأعلى مقاماً، «seniors» كما في روما القديمة، أو هُم «شيوخ القوم eldermen» كما في إنكلترا القرون الوسطى، أو «الشيب» عند الساميّين، أو «mandarins» في شمال شرق آسيا). وهذا النّمط من الدّول يُعاود الظهور، ويطفو على السطح حين تظنّ الكافّة أنّ البلى قد مسّه، أو بات مائتاً أكَلَ الدهر عليه وشرب. بل هو يغطّي المعمورة ويملأ تاريخ البشرية بأفضل ممّا يفعل منافسوه.

التاريخ، في كثير من الروايات والسرديّات التأسيسيّة، هو تاريخ دَوري: فهو يعود على بدئه أبداً. وهو في روايات وسرديّات أخرى أنسابيّ: فالمسألة فيه هي مسألة تحدّر ونَسَب. ولأنّ انتقال السّلطة عند الساميّين يكون عموديّاً، أي في خطٍّ أبويّ، فإنّهم يتصوّرون الدّولة تصوّرهم لملكيّةٍ تعود لأسرة كبيرة. والحال أنّ هذه لا تستطيع الاحتفاظ بسيطرتها والإبقاء على إمساكها بالملكيّة أكثر من بضعة أجيال، ذلك أنّ الأسرة تخلي المكان للأسرة التي ستخلفها. ومفردة «دولة»(**) لا تحيل إلى نظامٍ قائم له ديمومته ومؤسّسته كما تفيد مفردة «État» في اللّغات المنبثقة من اللّاتينية، فالكلمة المُستخدَمة للإشارة إليها في لغات الشرق الأوسط المحلّية (سواء أكانت آريّة أم ساميّة) تعني في الحين ذاته «أسرة سلاليّة»؛ و«ثورة» (بالمعنيَيْن المزدوجَيْن اللّذَيْن تحملهما «ثورة révolution» الكوكب السماوي، أي عوده على بدئه الذي انطلق منه، وثورة بالمعنى السياسي أي قلب عاليها من سافلها).

وممّا يدلّ على الهشاشة المُلازمة، والتي هي من طبيعة مُراكمة السّلطة ذاتها، هو أنّ هذا الجذر اللّغوي معتمدٌ يتبنّاه الريفيّون كما يعتمده الرعاة. الأسطورة الأساس للحضارة المدينيّة التي تُمارِس الزراعة وتَفرض نفسها كذلك على المجتمعات المؤسَّسة على تربية المواشي، تخترق الشرق الأوسط كلّه منذ الألف الثالث: تشهد بذلك الروايات والسرديّات التي تُواجه بين إنكيدو ودوميزي، أو بين قابيل وهابيل. وكان ذلك لا يزال حيّاً بعد ذلك بزمن طويل، أي بعد أن حدث العكس وافتتحَت شعوب الصحراء المُدن الضعيفة المُتراخية، التي كانت مردوداتها الزراعية قد تدنَّت، وحسّها الأخلاقي والمَناقبيّ قد انهار انهياراً فظّاً. لكن هذا التفاوت الجوهري الأساسي لم يترك أيّ أثر في ما عنى تصوّر الدّولة. سواء أكان مَن يقودونها من الحضر أم كانوا رُحَّلاً، (وسيّان أكان هؤلاء البدو من الساميّين أم من غير الساميّين). كلّ نظام محكوم بتناوب القبائل والعائلات المُتنافِسة على السّلطة. حركة الدّولة الإسلاميّة اليوم، هي نسخة مُكرَّرة لغيرها في التّاريخ، (مع قطع الرؤوس والتجاوزات)، ولكنّها إعادة إنتاج لدورات الظّفر بالسّلطة، وممارستها، ولسقوط الأسر الحاكِمة الذي يُوصِّفه ابن خلدون، مثلما فعل الكَتبة السومريّون قبله.

كلّ هذا يشير إلى قوّة النموذج السُّلالي العائلي، حتّى ولو كان مُشتمَلاً بنمط أو بنموذج حُكم الجدارة والكفاءة. كذلك فإنّ الفرديّة يمكن أن تكون مشتملة بالنّظرة الكلّية (***) أو العكس، كما يكتب لويس دومون (Louis Dumont)، فالجدارة تكون إمّا فوق محاباة الأقارب، أو تكون متضمّنة في نُظُم الأنساب. وهذه الوقائع تُثبت مرونة مسار أو سيرورة انتقال السّلطة، المقفلة على نفسها في عالَم يزداد انفتاحاً. لكنّ مفردة انتقال هنا لا تعني تطوّراً، وإنّما هي ثورة فلكيّة، أي دَورة فلكيّة: إنّها عودٌ على بدء.

الأنساب التقليديّة للدّولة الحديثة

يشير ما نسمّيه عادةً «التقليد» إلى نسقٍ تعاقبٍ على السّلطة، وإلى القابليّة المُحتمَلة ليكون الشخص موضع اختيار وتنخّب مُمكن، وإلى مشروعيّة تتيح الفعل والتصرّف، أو إلى حقّ كلّ مَن يرتبطون بعلاقات قرابة طبيعيّة أو وهميّة، بالنّظر في القرارات العموميّة. والتقليد يُضادّ «الحداثة» التي تتّصف بسيرورات أو مسارات دستوريّة وترشيحات

فرديّة، وتضامنات مُختارة. وهو يميّز أيضاً بين الانتقام والعدالة، حين يفصل المسؤولية الجماعيّة (التي تجعل كلّ أحد مسؤولاً عن الجرائم التي يرتكبها أقاربه) عن المسؤوليّة الفرديّة (لا يُعاقَب الشخص إلّا على ارتكاباته هو وأفعاله هو). وهو يميّز أخيراً بين الزمن المحلّي والزمن الجّامعِ الكَوني في البلدان التي تُحسب فيها السنون انطلاقاً من ولادة دين (الإسلام) أو من تتويج أسرة ملكيّة (كاليابان اليوم، أو مثل إيران في العهد البهلوي، حين كانت تُحسَب السنون اعتباراً من وصول دارا الكبير، أو داريوس إلى العرش). وبالإجمال، فإنّ المتحمّسين المتعصّبين للتقليد يفضّلون «الأخلوفة» أو الخَلَف المتّحدرين (الذين يجمعهم نسب واحد) على المتصدّرين الصّاعدين (الذين هُم قَيد الصعود الاجتماعي والسياسي)، ويفضلون المُتضامنين موجباً وفريضةً على أنصار التضامن بالإرادة والطواعيّة، ويؤثرون التاريخ الدائري على التاريخ الطولي.

الحضور الكلّي للتقليد بمعناه المشار إليه آنفاً، أو حتّى الحفاظ الجزئي عليه، هو أمرٌ له نتائج ثقيلة في السياسة. فليس من الممكن التفكير على سبيل المثال، بأنْ يعهد القومُ القيادةَ إلى شخصٍ أجنبيّ عن الجماعة الطبيعيّة (العائليّة أو السلاليّة أو الطائفيّة أو اللغويّة) التي ينتمون إليها. وقد سبق لشكسبير أن قدَّم أمثلة مؤثّرة على هذا المنحى، ابتداء بمسرحية روميو وجولييت، ناسجاً حول قصّة مونتيغو وكابوليه Montaigus & Capulets الحقيقيّة، أي عن الشخصَين العاجزَين عن التفاهم على رئيس مشترك عندما كانت المُدن الإيطالية لتلك الحقبة تستأجر عمدة وجنرالاً أجنبيّين *(podestà & condottiere)*. وثمّة ما يوازي ذلك في الشرق الأوسط مع المماليك، وهُم من الرقيق الناطقين بالتركيّة من المُعتَقين الأكْفاء، الذين جرى إرسالهم، منذ القرن السادس عشر، ليحكموا الولايات العثمانيّة التي كان أهلها من الناطقين بالعربيّة أو التركيّة لا يتوصّلون إلى التفاهم للاضطلاع بالمهمّات الجماعيّة التي لا غنى عنها لبقائهم (أعمال زراعيّة غير مأجورة أو «السخرة») أو للدّفاع عن أنفسهم (التحصينات). وعندما تكون الثقة في شخص مجهول مستحيلة، فإنّ الارتياب في السياسة والحذر منها ومن التدابير العموميّة، يقود إلى تحييد هذه النشاطات اللّا-أخلاقية، لكنْ الضروريّة، والتي لا يمكن الاستغناء عنها، إلى أقصى حدود التحييد، وذلك بتفويض مهمّة التحكيم في النزاعات إلى شخصيّة تقع خارج النزاعات العريقة الموروثة وخارج خلافات العائلات

ومشاجراتها. كما أنّه ليس من الممكن التفكير بأنّ شعباً يمكن أن تقوده نساء، لأنهنّ سيتعرّضن لانتقادات لا يمكن أن تقبلها عشيرة ذكوريّة تجمعها لحمة الشّرف (وشرف النساء في اللّغات الساميّة غير شرف الرّجال ـ فيُقال «عرض» النساء مثلاً، مقابل «شرف» الرجال في اللّغة العربيّة). وفضلاً عن ذلك، فإنّ مرافقتهنّ لرجالٍ آخرين غير بعولتهنّ وأبواتهنّ وإخوانهنّ وأبنائهنّ وأبناء أعمامهنّ الأقربين، يزيد من مخاطر ألّا يكون أبنائهنّ كافّة من الأب ذاته، فتنقطع بذلك سلسلة نقل إرث الأجداد العريق الموروث. طقوس فصل العموميّ عن الخصوصي وشعائره التي تظهر في وقت مبكّر من تاريخ البشريّة، هي إذاً طقوس وظيفتها منْع الاختلاط: «البيت الكبير» الملكي، («برعا» الذي جاء منه فرعون) الخِدر gynécée، الحريم، هي حيّزات مفصولة عن العالَم السياسي وعن العالَم الخارجي بحواجز (أبواب، ستائر، حجابات).

الحقّ أنّ هذه الحالات الرمزيّة المُستفادة من الماضي، لا تزال تبدو قريبة نسبيّاً من الوضع الحالي القائم في كورسيكا أو في صقلية. فليس ما يجعل الدّولة (الفرنسيّة في كورسيكا أو الإيطاليّة في صقلية) مشروعةً، إلّا الضرورة التي تجعل أن الأقوام الكورسيكيّين والصقليّين لن يقبلوا بشخص من عشيرة أخرى غير عشيرتهم. و«العمّال» (أو الولاة كما كان يُقال قديماً) العموميّون الوافِدون من القارّة، مكروهون ولكنّهم محايدون. كذلك فإنّه سيكون استثنائيّاً تماماً أن نجد امرأة تقود عشيرة تقليديّة أو «مافيويّة». وهناك خيار آخر قوامه الاستيلاء على إقليم، كما فعلت مختلف المافيات المتوسّطية، أو الأميركيّة أو الآسيويّة، ثمّ حظْر دخوله على المافيات المُنافِسة، مع القبول بوصاية شكليّة للدّولة التي يُغمِض قادتها أعينهم في أغلب الأحيان عن نشاطات هذه المافيات السرّية. زمرتان عصبتان، أو فيدراليّة زمر وعصائب: العائلات الحقيقيّة أو المجازيّة، يقودها «آباءٌ بطاركة» أو «عرّابون» يحرّكون خيوط اللّعبة المحلّية، من باليرمو Palerme (الإيطاليّة)، إلى إيطاليا الصغرى في نيويورك، مروراً بماكاو (الصينيّة) وحتّى كورت Corte.

الميل إلى تعاطي السياسة عائليّاً هو أمرٌ مُلاحَظٌ في الغرب كما هو مُلاحَظ في غيره. ويقيناً أنّنا نعرف مثال الأب والابنة بوتو (في باكستان)، والزوجَين رحمن (في بنغلاديش)، والأهل والأبناء والأحفاد غاندي/ نهرو (في الهند والمجموع أربعة)،

والأب والأمّ والابن آكينو Aquino (الفيليبّين)، والأخّ والأخت شيناغاوا Shinagawa (تايلاند)، والأب والابنة سوكارنو Soekarno، والحمو والصهر سوهارتو Suharto (إندونيسيا)، والأب والابن رزاق (ماليزيا)، والأب والابن لي Lee (سنغافورة). كما نعلم أنّ الوَرثَة يخلفون أباهم وجدّهم في الشرق الأوسط. فهكذا كان الحال في إيران (الإمام الخميني وابنه)، وفي سوريا (الأسد/ مخلوف: الأب وأبناؤه الأربعة وكلّهم شديدو الضلوع بالسياسة، وأصهارهم)؛ وفي لبنان الجميِّل الأب والابنان وأبناؤهما، وبينهما الأخوان اللّذَان أصبحا رئيسَين للجمهورية، والأب والابن جنبلاط، والأب والابنان شمعون، وأغلبيّة آل إده ابتداء بإميل إدّه، أوّل رئيس للبنان المستقلّ، وصولاً إلى ريمون إده المرشَّح السيئ الحظّ إلى الرئاسة إبّان الحرب الأهليّة). وهناك المطالبون أو الطامحون إلى السّلطة التي كان يشغلها ذووهم حتّى ذاك، وكادوا يصلون إليه (الأب والابن مبارك في مصر، والزوجان بن علي في تونس، وأصهارهما والمتحدّرون من بن علي/ طرابلسي، وفي اليمن الأب والابن صالح، وفي العراق أبناء صدّام حسين وأصهاره، وفي ليبيا الأب والابن قذافي)؛ من دون أن ننسى الأعمام الذين لهم شأنهم في العالَم العربي (مثل رفعت الأسد).

كلّ هذه الروابط العائليّة لها وزنها، مع أنّه ما كان لها أن تأذن أو أن تُرخِّص، للّذين تربط بينهم بمنظومة النَّسب، لا قانوناً، ولا شرعاً، بالتقدّم إلى انتخابٍ رئاسيّ، أو حتّى أن يصبحوا رؤساء حكومة في جمهوريّة. وفي المقابل، فإنّ هذه العلاقات هي وحدها التي تؤمِّن، في النّظام الملكي، قانوناً، خلافةً ناجحةً. والحال أنّ خُمس الأنظمة السياسيّة في العالَم هي أنظمةٌ ملكيّة، وهي تَزن بوزنٍ وازن في تقييم مرونة عمليات الخلافة العائليّة في السياسة. وهي إلى ذلك تتقبّل التنوّع، لأنّها لا تعمل كلّها وِفق مبدأ البكورة الكلاسيكي: فأحياناً يكون مَن يصعد إلى العرش، هُم الأخوة (أو الأخوات) الأصغر، فمثلاً اليابان وتايلاند يوشكان أن يشهدا حدوث هذه الحالة التي خبرتها بريطانيا في الماضي مع جورج السادس، الذي خلف أخاه الأكبر إدوارد الثامن. والنتيجة هي حياة سياسية تُسيطر عليها بضع عائلات، سريعاً ما تُطلِق عليها الصّحافة اسم سلالات حاكِمة أو أُسر ملكيّة، وهي ظاهرة غالباً ما يُعلِن القادة الحاكمون أنّها غير مشروعة، ولكنّهم لا يفلحون في اجتثاثها. وهكذا، فإنّ عائلات آكينو Aquino،

راموس Ramos، ماركوس Marcos وبضع عائلات أخرى استولت على الحلبة في الفيليبّين واحتكرتها، بحيث ينتمي 70% من أعضاء الكونغرس اليوم إلى مثل هذه السلالات الحاكِمة. وأمّا في شبه الجزيرة العربيّة وفي الشرق الأوسط، فإنّ المُصطَفين المُستخلصين يكونون إمّا مُنتسبين مباشرةً، أو مرتبطين باتّحادات قبليّة مثل بني الحسين في الأردن مع بني هاشم، وآل ثاني في قطر، مع بني تميم، وآل سعود مع بني حنيفة، وآل المكتوم في دبي، وآل نهيان في الإمارات مع بني ياس، وآل خليفة مع بني عنيزة.

قبل التحالفات العسكريّة، كانت التحالفات عبر الزيجات تقوم، على الدّوام، بدَورٍ في تسيير السّلطة وإدارتها، في أوروبا السلالات الحاكِمة، كما في أنحاء العالَم كافّة. وهكذا، فإنّ قبائل الساحل الأفريقي ترتبط بزيجات ومصاهرات، وبعض أفراد الجماعات الإسلاميّة الراديكاليّة تزوّجوا من بنات رؤساء محلّيين وفَّروا لهم الملاذ، فباتوا يتنقّلون بين قرية ومخيّم، وبين واحة وأجمة، في منأىً عن القوى التي تُلاحقهم. والأمر نفسه لدى بني شمر في العراق وسوريا والمملكة العربيّة السعوديّة، بشبكة قرابتهم الشاسعة، ونفوذهم الواسع المُمتدّ (بما في ذلك اليوم، في الحرب التي يشنّها داعش، والتي دخلها بعض عشيرهم مؤخّراً).

إزاء هذا القدر الوافر من الأمثلة التي تَرِد من سائر أقطار الدنيا، يحقّ لنا أن نتساءل كم هو تعداد «الأبناء والبنات، أو الإخوة أو الأخوات، أو الأزواج والزوجات...» الذين يمارسون السياسة في البلدان الأوروبيّة وفي أميركا؟ المواجهات والمنافسات تضع في الساحة الأخوين كاسترو، والأخوة كينيدي، أو تُواجِه بين ثلاثة من أسرة بيرون Perón، واثنَين من عائلة كيرشنر Kirchner (في الأرجنتين)، أو الفوجيموري Fujimori الثلاثة (في البيرو). الكلينتون Clinton والبوش Bush، يتناوبون على السّلطة أو يكادون: وكاد بوش Bush ثالث أن يصبح رئيساً للولايات المتّحدة بعد أن يهزم كلينتون ثانية. وثمّة ما هو أقوى من ذلك وأشدّ: توزُّع أخوان توأمَان على رئاسة جمهوريّة بولونيا وعلى رئاسة حكومتها (الأخوان كازينسكي Kaczynski).

والحقّ أنّنا لا نرى لماذا ينبغي أن تنفرد الطبقة السياسيّة بالخروج سليمة معافاة من الممارسات المُعتادة التي تدور في الأوساط المهنيّة الأخرى، ولاسيّما في الوسط

الجامعي، وفي عالَم وسائل الإعلام، وكذلك في الصناعات والشركات (فآل داسّو Dassault، وقطّاز Gattaz، ولاغاردير Lagardère، الخلفاء الأبعدون الذين يخلفون آل ويندل Wendel، والأخوة لازار Lazare، وآل روتشيلد Rothschild، فانديربيلت Vanderbilt، فورد Ford، موردوخ Murdoch ومنافسوهم)؛ وهذا من دون أن ننسى التجارات الصغرى، والمؤسّسات الحِرفيّة حيث يخلف الأبناء أباءهم، ويخلف أبناء الأخوة والأخوات أعمامهم وأخوالهم، في البلدان كافّة، وفي جميع الأزمنة. فاستئناف أمرئ ما مهمّة سلفه أو أسلافه، هو في النهاية الصورة الأكثر شيوعاً في انتقال الميراث، عنينا أنّه الصورة التي تَضمن في أغلب الأحيان، الحفاظ على رأسمالٍ سياسيّ جرت مراكمته عبر مصابرة طويلة.

التقليد المستمرّ في المجموعات والتجمّعات السياسيّة

الحفاظ على الأنساب التقليديّة في السياسة لا يطال الدّولة وحدها. فهو ينال أيضاً من «المجتمعات التي لا دُول فيها». والمُلاحظ لدى دراسة الطوطميّة هو التماثلات والتشابهات مع الظاهرات القبليّة الأخرى التي لا تزال مَرئيَّة في الدُّول الحديثة اليوم. وهذا أمرٌ يصحّ كذلك على المجموعات التي تقع على هامش السياسة في بلدانها، كتلك المجموعات التي يكوّنها الإسلاميّون في أيامنا هذه.

تستحق ديانة الأسلاف وشعائرهم انتباهاً خاصّاً بالنّظر إلى أمثوليّتها كجهازِ نقلٍ وتبليغ، وبسبب مُقابلها الحديث الذي يشهد على استمرارها في العالَم الرّاهن. ففي بابوازيا ـ غينيا الجديدة يُمتَدَحُ الأسلاف لقوّتهم ولشجاعتهم وصلابة طباعهم وقدرتهم على حماية عقبهم وخلفائهم. فيوجَّه الدعاء إليهم ويُستغاث بهم، ونُحتَت تماثيلهم في عوارض سقوف منازل الرجال الذين يعتمدون عليهم لضمان الأمن والانسجام في العالَم الراهن. وعلى العكس من الديانات والشعائر الأخرى، فإنّ سكّان وادي سيبيك Sepik لا يستحضرونهم ويبتهلون إليهم ليبقوهم على مسافة منهم، وليحصروهم من ضمن حدود عالَم المتوفّين، بل على العكس من ذلك، لأنّهم يدعونهم إلى حياتهم اليوميّة، وغالباً في الجانب السرّي والمكتوم منها، والمُثقَل بالأسرار في نظر غير الملمّين بها، وفي نظر النساء المُستبعدات منها،

والرجال الجاهلين لها، وذلك لكي يتداولوا معهم بواسطة مقارئ خطباء مدهشة. جماجمهم تصير مزيدة، مصبوغة، مزيّنة بشعر مُستعار، وتمائم، بحيث يستبقونها بجانبهم كما لو كانت من عداد المُحادثين الأحياء. مشاركة الأسلاف هؤلاء بطقوس أو شعائر الموت الرمزي والبَعث المرحلي للشبّان الأحداث الذين يبلغون الرّشد، هي مشاركة مطلوبة.

الأسلاف في أوقيانوسيا، هُم سادة السياسة، وهُم معروفون برعايتهم العطوفة. ما كان يمكن الوصول إلى السّلطة لولاهم، ولا يمكن على كلّ حال البقاء فيها من دونهم. كانوا الموجِّهين والنّاصحين والرُّعاة والمُرشدين والمربّين الوحيدين الأوحدين، والمُلهمين الدّائمين. الحفاظ على شهرتهم وسمعتهم، هو ضمان سمعة النَّسب وشهرته، وهو دَور يتولّاه رؤساء البطون والأفخاذ والعشائر في المناطق التي تقوم فيها القُرى مقام الدّول، وتحلّ فيها ذكرى آلاف أسماء الأجداد والأسلاف محلّ تعليم التاريخ، إذ إنّهم الفاعلون الرئيسون في السياسة. خطابات الترحيب في هذا العالَم (عندما يستقبل المضيفون ضيوفاً ومدعوّين إبّان ولائم وموائد للعموم)، وفي العالَم الآخر (عندما يمتدح الأحياءُ الباقون المتوفّين خلال جنائزهم) تكون مدائحهم مزدانة مرصَّعة باستشهادات من الأقدمين وفقاً للوجوه البلاغيّة التي يتعلّمها الرئيس الصالح شيئاً فشيئاً وهو يستعدّ لممارسة وظائفه - ونحن واجدون هذه المهمّة السرديّة بفضائلها التسكينيّة في مجتمعات أخرى، ولاسيّما في الساحل الأفريقي.

وعندما يكون مدّاحو الأسلاف من الجماعة نفسها، يكون الفاعل السياسي الجماعي، هو الفئة العمريّة. المُبتدِئون من أبناء الجيل الواحد متساوون، في حين أنّ في بعض المجتمعات الأوقيانوسيّة ثمّة «درجات» أو «رتباً» تميّز المواقِع التي بلغها رجال الأجيال المختلفة على سلّم الشّهرة و«المسموعيّة»، فيلبسون الثياب والزينات والملحقات التي ترمز إلى مرتبتهم. وما زلنا هنا في السّلطة التقليديّة، ولكنّ الهرميّة لا تقوم هذه المرّة بين السابقين واللّاحقين، وبين السّلف والخَلف. النقل أو التبليغ يقوم به الأقوى والأكبر (الرجال الكبار *big men* الشهيرون) إلى الأضعف، إلى عامّة الناس. هناك أبداً سلّم اجتماعي وتفاوتات في الزمن بين مستويات السّلطة المنشودة أو المُستهدَفة، وتلك التي تمّ بلوغها والوصول إليها. لكن هذه التفاوتات تظلّ ملحوظة

داخل الجيل ذاته. غير أنّ التأليف بين الانتقال أو النقل من نسبٍ إلى نسب، ثمّ داخل كلّ واحدٍ منهما، يُديم التقاليد السياسيّة التي لا تستند إلى الجدارة الشخصيّة و«يؤبّدها»، بقدر ما تستند إلى الشهرة الجماعيّة و«السّمعة» الجماعيّة. والروايات ذات التأثير الصالح البنّاء، لا تميّز الأبطال عن الجمهور، بل تجعل منهم جميعاً الحائزين الحاملين للصفات وللمزايا المتجسّدة في أعضاء الجماعة كافّة، من دون تمييز في نَسب أو قبيلة أو عشيرة.

نستطيع أن نجد أمثلة حديثة تُعادِل هذه الأمثلة التقليديّة، لكن إلى أيّ حدٍّ تراها قريبة حقّاً؟ لنذكر، في ما عنى حقبتنا، الاحتفالات بذكرى الأبطال الصالحين البنّائين، والرّعاة أو الكفلاء الذين غيّبهم الموت، والذين تُستخدم أرواحهم من أجل اكتساب الشرعيّة، أو بالأحرى المشروعيّة ـ جان دارك Jeanne d'Arc، وميتران لاروش دو سوليتريه Mitterrand de la Roche de Solutré، جوريس Jaurès المُسالم أو السّلموي، زولا Zola صاحب «إنّي أتّهم»، وديغول De Gaulle صاحب نداء 18 حزيران (يونيو) 1940، ولينكولن Lincoln إلغاء الرّق، وفرانكلين روزفلت Franklin D. Roosevelt البرنامج الإصلاحي الجديد New Deal، وماو Mao المسيرة العظمى..إلخ. الاحترام الشعائري للأسلاف يجعل منهم أصحاب شفاعة لدى شعب المحكومين. ثمّة حاجة إليهم كوسطاء مؤهّلين بين النّاخبين والمُنتَخبين. لهذا، فإنه يحتفل بذكراهم، وتُروى سِيرهم وتُنشر صُورهم.

النقابيّة ـ الحرفيّة التي يتّصف بها قدامى الخرّيجين، الذين يتخرّجون في الكلّية ذاتها أو في الدّفعة ذاتها (سواء أكانت الدفعة هي السنة النهائيّة في كليّة أميركيّة، (*prom*)، أم دفعة تعمَّدت بالاسم الذي اختارته لنفسها، كما في الكلّية الوطنيّة الفرنسية للإدارة ـ ENA ـ في فرنسا) و«طوائفيّتهم المهنيّة»، تكبح الفرديّة المِهنويّة المتعلّقة بالسيرة الوظيفيّة أو المستقبل الوظيفي للواحد أو الواحدة من العناصر التي تتكوّن منها الدّفعة المذكورة. هذا العالَم ليس ليبراليّاً، وليس من المؤكّد أنّه عالمٌ يفتقد إلى الإحساس بالشّرف وتغيب عنه الأبويّة التي تسير جنباً إلى جنب مع التقليد السّلالي أو الأنسابي، الذي يتواصل هنا ويُحتفَظ به على شكل تبادلي، واحدةٌ بواحدة، وهذه الخدمة بتلك. وعلى هذا، فإنّه ليس ليبراليّاً ولا هو «حديثٌ» جدّاً كذلك.

تعرف آسيا التعبّد للأجداد وللأسلاف، واحترام الأقدمين (النموذج الكونفوشيوسي الصيني)؛ دُفعات المتلقّنين المُبتدئين الذين لهم التاريخ ذاته (قدامى تلاميذ معلّم بعينه وتلميذاته، يجتمعون على نحوٍ دَوري في اليابان، ليتمنّوا له حياة كريمة وينتهون بدفنه معاً)؛ القرابات «البلاغيّة» أو «المجازيّة» لأولئك الذين اختارتهم عائلة جديدة ويشهدون بذلك تقدّماً اجتماعيّاً كان يستحيل حدوثه من دون هذه «القربى»، وهو إرثٌ يأتي من غورٍ بعيد من نظامٍ أوحد وحيد، للتبنّي، جرى وضعه في اليابان قبل الحداثة؛ إنّها علاقات حماية و«محسوبيّة» تشبه هذا النّوع من الرعاية، ولكنّها تتجاوزه في مداها ودلالتها.

أكثر المحتجّين جذريَّة على النّظام اللّيبيرالي الغربي، يُعدِّون ويُحضّرون هجماتهم في أوروبا وأوراسيا وأميركا، في أخويّات وليس في حركات فوضويّة. فهذا ما رأيناه في الولايات المتّحدة (في مركز التجارة العالمي، وفي ميدان التايم خلال سباق السَّير في بوسطن)، وفي بلجيكا (في مولينبيك Molenbeek، في مطار زافينتيم Zaventem وفي مترو بروكسيل) أو في فرنسا الجمهوريّة (في الضاحية الباريسيّة، وفي تولوز Toulouse، وفي ستراسبورغ Strasbourg). أنصار دولة عالميّة «محضة»، «خالِصة» (الخلافة) يلتحق بها كلّ مَن يلتحق عن قناعة وبموجب التزام شخصي محسوب، وهؤلاء يحترمون، على الرّغم من الالتزام الشخصي، الأشخاص المتحدّرين من سلالة نبيّهم المباشرة. وهذا الاحترام يوحّدهم بما يتعدّى ويتجاوز التنوّع الكبير الذي تتوزّع عليه دوائر ارتباطهم الابتدائي أو الأوّلي بالجماعة - أصدقاء طفولة، مهرّبون في عصابات منتظَمة، رفاق سجون قدامى، مجموعات صلاة وتأويل، وكذلك شبّان من أهل السنّة ومن الشيعة، وهؤلاء الأخيرون أكثر نفوراً من الإرهاب من الأوّلين، حتّى ولو كانت قد نُسبت إليهم جرائم ضدّ مدنيّين وهجمات باهرة خارج أوروبا، أكانوا مسلمين بالولادة أم ممَّن اعتنقوا الإسلام.

في المقابل، فإنّ الانتقال إلى الفعل العسكري أو الإرهابي، يبدو مشروطاً ليس فحسب بالتحضير العقلي الذي يمكن أن يظلّ وحيداً فريداً معزولاً ومُستتراً، ويتّصف بتطلّع أو بتلهّف كبير إلى الدّين، بل، وفضلاً عن ذلك، بنقاشات مجموعات،

يتولّاها ويُنشِّطها أخوةٌ وأبناء عمومة، بحيث إنّ ما يُضاعف من قوّة الاعتقاد فيه والإيمان به وعمقه، هو الدَّعم الذي يتبادلونه في ما بينهم، فضلاً عن محفّز آخر، هو باعث أنثروبولوجي بأكثر منه دينيّ (صيحة الحرب التي أطلقها الأخوان كواشي في باريس، في تشرين الثاني (نوفمبر) 2015 أمام مكاتب **شارلي هيبدو** *Charlie Hebdo* المُدَمَّرَة: «لقد انتقمنا لنبيّنا» هو مثال ساطع على ذلك). المحادثات والمبادلات المتكرّرة في المقاهي، وليس في مسجد، تفضي بهم إلى الاعتقاد أنّه ليس لمسلم ولا لمسلمة من مستقبل في الديار المسيحيّة أو في جمهوريّة علمانيّة، وأنّ الراشدين منهم محكومون بأن يموتوا شبّاناً ضحايا حربِ زُمرٍ وعصابات، أو مواجهات مع البوليس - فلماذا والحالة هي هذه، لا نموت وسلاحنا في يدنا، فنقتل العدد الأكبر المُستطاع من «الكفّار»، أعضاء العُصب العدوّة، المسؤولين، ولو عن غير قصد، عن أعمال الإسلاموفوبيا في أوروبا، وعن الأوجاع والشرور التي يعانيها الفلسطينيّون في الشرق الأوسط؟

حدود التقليد السّلالي في السياسة

ميكانيزمات الولاء والخلافة التقليديّة لا تقتصر على المتّحدرين مباشرةً، وعلى الأفخاذ والبطون والأزواج أو الأرامل. ومن دون أن نلحّ هنا على البديع أو نلجأ إلى الجناس والطّباق، فإنّنا نستطيع القول إنّ اختيار نمط انتقال أو نمط تبليغ، يتمّ بين القبيلة والجزية(****)، بحيث تنطبق الثانية على مَن هُم أجانب بالكامل، كالكوريّين واليابانيّين كما كان الصينيّون يرونهم في ما بين القرن العاشر والقرن الثالث عشر.

دفْع الضريبة هو أيضاً علامة اعتراف بتفوّق، إن لم نقلْ بسيادة أسرة سلاليّة، وبخاصّة في حقبات عدم الاستقرار، حيث تتجابه فروع عدّة من العائلة ذاتها، وتتمزّق مثل السونغ Song(*****) في الشمال والجنوب. وهذا كلام يصحّ أيضاً على الإمبراطوريّة العثمانيّة التي كانت تَجمع مساهمات الشعوب التي كانت تُسيطر عليها، والذين لم تكن أغلبيّتهم تدفع ضريبة بالمعنى الصحيح للكلمة؛ إذ كان كلٌّ منها يصرّ على تمويه استقطاع ضريبي حقيقي تقوم به دولة مركزية، ليجعله هِبة طَوعيّة للسلطان، أمير المؤمنين. وهذه السُنّة أو هذا التقليد هو، على الرّغم من المظاهر، تقليد «حديثٌ»

جدّاً، وهو بالمناسبة، وَضع حدّاً لدفع القبائل العربيّة «للخوّة» التقليديّة التي كانت تدفعها للبدو الرحل الذين كانوا يفوقونها قوّة.

من المُمكن كذلك أن تكون القرابات مُتشابهة، أو صيغت لاحقاً من أجل إضفاء المشروعيّة على الحُكم. وهكذا ينجح دخلاء في الدخول إلى دائرة قادة البلاد بالقوّة. فهذا ما حدث مع نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy في فرنسا وسيلفيو برلسكوني Silvio Berlusconi في إيطاليا، أو دونالد ترامب Donald Trump في الولايات المتّحدة؛ وهو ما حدث مع سادة الحرب الأهليّة في الشرق الأوسط («الأبطال» من أهل السُنَّة في بيروت أو «الشهداء» الشيعة، أو بعض العسكريّين أو الميليشيات المسيحيّة مثل عون وجعجع). وكان هذا صحيحاً قبل مجيء فلّاح مثل هيديوشي تويوتومي Hideyoshi Toyotomi، وهو ضربٌ من نابوليون ياباني، نَشِطَ في حدود سنوات 1600، وتفشّى سريعاً في مجموعة النبلاء الذين جاء بهم مساعداه إيه-ياسو توكوغاوا ونوبوناغا أودا Nobunaga Oda & Ieyasu Tokugawa(******).

من جهة أخرى، كثيراً ما يحدث أن يخيِّب الخلف أمل السلف، كما حدث مع أبناء الجنرال ديغول وميتران وساركوزي. فهذه الوقائع تطعن في مبدأ الخلافة وفق التقليد وبحسب السّنن، ذلك أنّ أشخاصاً من العامّة يرتقون إلى المرتبة العليا، ولكنّهم يفشلون في فرض أبنائهم أو بناتهم على مؤيّديهم. غير أنّ هذا لا يمنع أنّهم يسهمون في نظرية الخلافة العائليّة أو السلاليّة، من حيث إنّ من توصلهم قبضتهم إلى المراتِب العليا، يثابرون على الدّفع بأبنائهم إلى الواجهة السياسيّة (وهذا أمرٌ نلاحظه في فرنسا اليوم مع بنات جان ماري لوبن Jean-Marie Le Pen). وعندما لا يفلحون في ذلك، لأن اسمهم تشوَّه أو تلطَّخ، فإنّه قد يعود ويطفو على السّطح بعد جيلٍ، كما حدث في كوريا مع الديكتاتور بارك-شونغ-هي Park Chung-hee وابنته بارك غون-هاي Park Geun-hye، أو في السودان، عندما عادت ابنة الزعيم الإسلامي التحديثي محمود محمّد طه، أسماء، تحمل مشعل والدها بإحياء حزبه.

وأخيراً، يمكن ألّا تكون الخلافَة التي يُطلَق عليها اسم «العائليّة أو السلاليّة» مُطابقة لاسمها بل مشابهة له، حتّى ولو كانت تُنتج مفاعيل واقعية لا جدال فيها. فمنذ

القرن السادس عشر، كان هناك الإنكشاريّون، وهُم في أصل تكوينهم أيتام مسيحيّون أو رقيق معتوقون (المماليك) يأتون من خارج النُّخبة القياديّة العثمانيّة لتجديدها، نتيجة لتكوينٍ صارم ولإعداد متشدّد متطلّب، وبمساعدة شديدة التوجّه النّخبوي. وثمّة كلّيات ومعاهد كبرى تُولِّد أرستقراطية دولة يختلط فيها الوَرَثة وحمَلة الشهادات الكفؤون، ويسلكون جميعاً سبيل الصعود الاجتماعي. قدامى المدرسة القوميّة، أو المعهد الوطني للإدارة (ENA) في فرنسا، وخرّيجو كلّيات القانون (*alumni*) في الولايات المتّحدة، هُم الشواهد المُعاصِرة الأكثر عبرة وتعبيراً عن ذلك. في «النقابات المهنيّة أو الهيئات المهنيّة (خريجو معهد المَناجم، أو دار المعلّمين العليا في فرنسا، جمعيات أو «أخويات» فاي بيتا ـ كابا *Phi Béta Kappa* في الولايات المتّحدة؛ والأمراء الحُمر في الصين)(*******)، فإن التضامن والتبادل هما السائدان. طقوس وشعائر التلقين والعبور من حال إلى حال تُشبه طقوس القبائل الهندو- أميركيّة أو الأفريقيّة وشعائرها، كما يوصِّفها بيير كلاستر Pierre Clastres وفيكتور تورنر Victor Turner. الحفاظ على العلاقات الاجتماعيّة وتعهّدها على نحوٍ مُستدام، عبر خدماتٍ مُتبادَلة تجري تأديتها وفق دورة تُعيد إنتاج، أو تُكرِّر دورة الهِبة والهِبة المُقابِلة التي يتحدّث عنها برونسيلاف مالينوفسكي Bronislaw Malinowski، وفرانز بواس Franz Boas، ومارسيل موس Marcel Mauss. الموارد المُستفادَة من التقليد والسّنَن، توصل إلى دائرة أصحاب القرار- «المُغلقة المُتنخِّبة *selectorate*» الذين يقرّرون اختيار المرشّحين قبل أن ينتخبوا. وفي إيران يقوم «مجمع تشخيص مصلحت نظام» الديني بـ «تجهيزهم» وتكريسهم قبل أن يَسْعوا للحصول على الاقتراع الشعبي.

وفي الأنظمة القوميّة، كنظام روسيا وتركيا، تكون القرابة وَهميّة صراحةً. فـ «أبو الأمّة» هو الوجه السياسي الأساسي. ولا تبدو صين «بابا كسي Papa Xi» (إحالة إلى الرئيس شي جينبينغ Xi Jinping، الذي يتابعه «أبناء وبنات» هذه البلاد مغمضي الأعين، ويظهرون فائق الحبّ لـ «ماما بينغ Maman Peng» (زوجة الرئيس بينغ ليوان Peng Liyuan) خارج دائرة هذه الظاهرة؛ لكنّه يصعب في بلد كفرنسا، كانت تُطلَق فيه على زوجة الجنرال ديغول اسم «الخالة إيفون Tante Yvonne» أو «العمّة» إيفون،

وعلى الرئيس ميتران Mitterrand، لقب «خالو Tonton»، أن تُعتبَر مثل هذه التلاوين لوحة عبقريّة.

ننتقل بعدها من حقيقة سيطرة عشيرة، غالباً ما تكون عائليّة، ومن تحكّمها بالشؤون العامّة إلى وَهم السياسة الرمزيّة المُستنِدة إلى قوّة الصُّور. فالتشابه يحلّ محلّ التحليل الرصين الحصيف للوقائع موضوع المُلاحَظة. والأزواج الحديثة المكوَّنة من مواطنين وأبطال خارقين في آنٍ واحد، تتقدّم على الأشخاص المغمورين ظاهراً، ولكنّ صلاتهم العائليّة فعّالة في الظلّ. ومن الممكن كذلك أن تخفي سيرورةٌ سيرورةً أخرى، ويتستَّر مسارٌ على مسارٍ آخر - فالحاجة إلى السّلطة التي هي حاجة صاعدةٌ في تصوّرنا، إنْ في الديمقراطيّات أو في الأنظمة الاستبداديّة حيث يؤثرون «آباء الشعوب الصغار». غير أن هذه العلامات تُغيِّب معاودة ظهور استيلاء الأقلّية على الموارِد، ولا سيّما على الريع، إذا ما وُجد، من جانب الأقلّية الغنيّة التي صمَّم أعضاؤها على حماية أرزاقهم بأنفسهم، بدلاً من أن يَعهدوا بهذه المهمّة إلى العاملين السياسيّين والبيروقراطيّين المتّحدرين من بقيّة الأهالي. وهذه العودة إلى المقام الأوّل لأبويّةٍ كان يُعتقد أنّها ولّت إلى غير رجعة، هي عودة لا يمكن أن تتمّ من دون تكلفة: روابط الدمّ والمُصاهرة والقربى والرعاية، شأن الطّابع الميراثي والذكوري لنظام الحماية المُعمَّمة، تصير أكثر ظهوراً وأعظم تجلّياً. و«الأبـوات» البطارِكة يصبحون أكثر تعرّضاً بكلّ ما تعنيه الكلمة.

خلاصــــة

أقارب وأسلاف؛ مرتهنون أو زبائن، علاقاتهم بأرباب عملهم مزيَّنةٌ مموَّهةٌ بعلاقات قرابةٍ وهميّة؛ قرابةٌ مجازيّة للحمايات السياسيّة: لائحة الأسلاف الذين كانوا يرتبطون بحِلف سياسي هي أطول ممّا توحي به مفاهيم «النَّسب» و«القبيلة».

لا يزال التقليد ولا تني السّنَن تُنظِّم سياسة العديد من البلدان في هذا العالَم، بما في ذلك بعضهم الذي بات حديثاً منها، وتبوَّأ الحداثة منذ زمن بعيد، وهي تنظّمها وفق الصُّور السلاليّة والأشكال العائلية أو المجازية التي أسلفت الإشارة إليها. والبلدان الأولى وحدها، تمثّل جانباً مهمّاً من البشريّة، وذلك منذ المصادر والأصول والبدايات.

وحتّى لو حصرنا قاعدة الحساب بالدّول والتجمّعات السياسيّة الحاليّة، فإنّ الأغنى (الإمارات النفطيّة، ومافيات المخدّرات) والأعظم بأساً وجبروتاً (الصين، أندونيسيا، الفيليبّين، باكستان، بنغلاديش) تشكِّل معاً قطباً كبيراً جدّاً في السياسة الدّولية.

وماذا لو أضفنا إلى ذلك، الأوليغارشيّات العائليّة التي تَحكم الأمّة بتكتّم، لأنّها تفوِّض إلى آخرين أكثر حداثة وأعظم جدارة منها ظاهراً، مهمّة حماية مواردهم؟ وذلك شرط أن نتذكّر أنّ البدو الرّحل لا يزالون ذوي بأس شديد في العديد من البلدان (كما في شبه جزيرة سيناء الشرق الأوسطيّة، أو على التّخوم الأفغانيّة والصينيّة)، في حين أنّ الكرة الأرضيّة كلّها هي التي ظلّت «تقليديّة». ما خلا بعض النّظم الديمقراطيّة التي تُدخل الوَهم، ولكنّها ليست مُحصَّنة، ولا تملك المناعة ضدّ عودة النّظام الأنسابي، أو المنسوخ على نحو مُصطنَع، عن الاستعارة المجازيّة المتمثّلة بـ«العائلات السياسيّة».

هوامش ومراجع

(*) ومنه الامتنان، والمنّان من أسماء الله تعالى. ويقول ابن الأثير برواية ابن منظور المَن هو أيضاً الإحسان. والمنّان من أبنية المبالغة كالسفّاك والوهّاب؛ وفي الحديث ما أحدٌ أمنُّ علينا من ابن أبي قحافة. وعن الزجاج المَن هو ما يمنّ به الله بلا تعب...ويشبه المَنّ الذي كان ينزل على بني إسرائيل، بلا علاج (المترجم).

(**) نعلم أنّ كلمة «دولة»، في أصل معناها المعجمي بالعربيّة، هي على وجه الدقّة ضدّ كلمة status اللاتينيّة التي اختارها مترجمونا السياسيّون مُقابلا لها. فإنّ status تشير في أصل معناها إلى دوام الحال بينما تشير «دولة» إلى دورانه ثمّ إلى زواله. فدَوْلة أخت «دَوْرة» بالعربيّة، مبنىً ومعنىً... أي أنّ الكلمة اللاّتينيّة التي تُقابل «دولة» ليست status، وإنّما هي على وجه الدقّة Révolution. فإذا شئنا أن ننقل إلى عربيّة المعاجم القديمة عنوان كتاب... *l'État et la révolution* ... كان «**دوام الحال ودولته**» دوام الحال عوضاً عن الدّولة، والدّولة عوضاً عن الثورة. تلك هي الترجمة التي أراها مُلائمة لتشاؤم لغتنا بمصائر الدّول (أحمد بيضون، «دوام الحال ودولته»، **كلمن**، ص 330) (المترجم).

(***) كلّية أو جميعيّة في مقابل فرديّة: «أغلبيّة المجتمعات تضفي القيمة في المحلّ الأوّل على النَّسق، أو على النّظام، من حيث توافق كلّ عنصر وتطابقه مع دوره في الجمع أو الكلّ القائم أو في الجملة الحاضرة، أو بعبارة أخرى في المجتمع ككلّ؛ وهو ما أسمّيه holisme . وهناك مجتمعات أخرى، وهذا على كلّ حال وضع مجتمعاتنا، تضفي القيمة بادئاً على الكائن الإنساني الفردي؛ فنحن نرى أنّ كلّ إنسان هو تجسيد للبشرية كلّها، وهو بهذا، ولهذا، حرٌ ومساوٍ لكلّ إنسان. وهذا ما أسمّيه الفرديّة» (لويس دومونت Louis Dumont ، *Homo Æqualis*، 1977) (المترجم).

(****) البديع لا يظهر إلّا في الأصل الفرنسي tribu / tribut. وكانت البلاغة تقتضي منّا أن نترجمها ـ للمحافظة على الصيغة البلاغيّة ـ الخوّة والأخوّة؛ لكنّ ذلك يبعدنا قليلاً عن مقصود الكاتب (المترجم).

(*****) أسرة سونغ Song، 960 ـ 1279م.، حكمت الصّين التاريخيّة، وجنوب الصين منذ أواسط القرن العاشر. شهد حُكم هذه الأسرة حقبة ازدهار علميّ وتكنولوجيّ (اختراع البارود والمتفجّرات والقذائف...) لكنّه شَهد كذلك فترة عدم استقرار سياسي وعسكري، مع قيام عصب وزُمر وشرائح متعارضة ومُتعادية، فاقمتها سياسة الحدود مع فيتنام. وانتهى حُكم هذه الأسرة تحت ضربات المغول الذين أطاحوا بآخر إمبراطور من أباطرة أسرة سونغ عام 1279 (المترجم).

(******) نوبوناغا أودا Nobunaga Oda (1534 ـ 1582) هو محارب (ساموراي) وابن محارب بسيط، وأصبح من سادة الحرب الكِبار. وهو يُعتبر، شأن الاثنَين الآخرَين، من المجدّدين في فنّ الحرب. والتجديد والتوسّع، ربما كانا السبب في تشبيههم بنابوليون. استطاع نوبوناغا أودا أن يطيح الإمبراطور أشيكاغا عام 1568، وأن ينصب يوشيكي إمبراطوراً. مات غيلةً عام 1582، بعد أن

وحّد اليابان كلّها باستثناء الشرق والشمال. كان حليفاً لهيديوشي تويوتومي Hideyoshi Toyotomi 1536 أو 1537 ـ 1598) الذي يُعتبر في اليابان موحّد البلاد الكبير. وقد فَرض هذا المُحارب قصر حمل السلاح على المُحاربين (الساموراي) وحَظره على الفلّاحين. واشتهر بتمويل بناء المعابد في عاصمة البلاد التقليديّة وبعدائه للمسيحيّة (حَكَم بالإعدام والصَّلب على 26 من معتنقيها). حظي باعتراف الإمبراطور (الشوغون) ولكنّه لم يصبح إمبراطوراً. على العكس من حال توكوغاوا Ieyasu Tokugawa (1543 ـ 1616) الذي كان مُحارباً ومن سادَة الحرب، وأصبح إمبراطوراً (شوغون) عام 1603، وبقيت سلالته في الشوغونيّة ثلاثة قرون (المترجم).

(*******) المدارس والمعاهد والكلّيات المُنتِجة للنُّخبة السياسيّة: المدرسة الوطنيّة للإدارة (ENA)، تأسّست بعد الحرب العالميّة الثانية، وأنتجَت جيلاً من الإداريّين الذين استحال بعضهم سياسيّين في فرنسا. وكان هذا حال دار المعلّمين العليا التي أنتجت الرئيس الفرنسي بومبيدو، الذي خلف الجنرال ديغول في الرئاسة. والرئيس السنغالي ليوبولد سنغور. وكذلك معهد المناجم الذي أنشأه نابوليون، الذي كان أحد موارِد النُّخبة. أمّا Phi Béta Kappa، فجرى تأسيسها عام 1776 في كلّية ويليام آند ماري في واشنطن، وهي من أولى الأخويّات، وتضمّ أرفع الخرّيجين، أو نخبة النّخبة في الفنون والعلوم، وبعضهم يَنسب بداياتها إلى الماسونيّة. أمّا alumni فمفردة لاتينيّة، يُشار بها إلى «أبنائنا الخرّيجين» (المترجم).

لمعرفة المزيد

- Pierre BONTE, Édouard CONTE et Paul DRESCH (dir.), *Émirs et Présidents. Figures de la parenté et du politique dans le monde arabe*, CNRS Éditions, Paris, 2001.
- Dawn CHATTY, «The Bedouin in Contemporary Syria. The Persistence of Tribal Authority and Control», *Middle East Journal*, vol. 64, n° 1, 2010.
- Julius Cesar I. TRAJANO et Yoes C. KENAWASHTPATT, «Indonesia and the Philippines. Political Dynasties in Democratic states», *RSIS Commentaries*, n° 18, 31 janvier 2013.
- Rik COOLSAET, «Facing the fourth foreign fighters wave. What drives Europeans to Syria, and to IS? Insights from the Belgian case», Institut Egmont, *Egmont Paper* 81, mars 2016 (disponible en version française sur <www.rikcoolsaet.be>).
- Stephen HESS, *American Political Dynasties. From Adams to Clinton*, Brookings Institution Press, Washington D.C., 2015.
- Jean LECA et Yves SCHEMEIL, «Clientélisme et patrimonialisme», *International Political Science Review*, vol. 4, n° 4, 1983.
- Yves SCHEMEIL, «Les saintes familles», in *La Politique dans l'Ancien Orient*, Presses de Sciences Po, Paris, 1999.
- Yves SCHEMEIL, «Du domestique au politique. États et communautés au Moyen-Orient», in Pierre FAVRE, Jack HAYWARD et Yves SCHEMEIL (dir.), *Être gouverné*, Presses de Sciences Po, Paris, 2003.

هل تقود الأديانُ مسيرةَ العالَم؟

دلفين آليس
(أستاذة العلوم السياسيّة في جامعة شرق باريس،
كريتاي Créteil (UPEC))

يبدو التفكير حول سلطة الأديان في الحيِّز العالمي، وكأنه يتّسم بقطيعة بين العلوم الاجتماعيّة من جهة، وما يصدر من تعليقات وشروحات على مجريات أحداث السياسة الدّولية من جهة أخرى. فقد تابعت العلومُ المذكورة ردحاً طويلاً رؤيةً تطوّرية ترى أنّ العَلمَنة والتحوّل نحو الدنيوي سيكونان أحد الأمور التي سيفضي إليها تقدّم المجتمعات. أمّا التعليقات فتولي العامل الديني منزلةً مهمّة، وكثيراً ما تتناوله كمتغيّر مستقلّ من شأنه تفسير الاضطرابات المعاصرة. علاقة السببيّة البسيطة التي تربط التحديث بالعَلمنة والدنيويّة، التي أنشاها مؤسّسو عِلم الاجتماع في حقبة الثورة الصناعيّة (أوغست كونت Auguste Comte، إميل دوركهايم Émile Durkheim، ماكس فيبر Max Weber)، تعرَّضت لانتقادات كثيرة. غير أنّها ألقت بثقلها على العِلم السياسي، وبخاصّة على العلاقات الدّولية، التي تأخّرت في أخذها العامل الديني، بعَين الاعتبار، وظلّت تنظر إليه ردحاً طويلاً كأحد آثار العالَم القديم ومخلّفاته وبقاياه. هذا الانصراف عن الاهتمام بالدّين لم يعُد أمراً راهناً، إلّا أنّه يرتبط بالسياق الذي انبثقت منه ميادين علميّة ترتبط أوثق الارتباط بالبناء السوسيو- تاريخي، أو الاجتماعي- التاريخي للدّولة، وللنّظم السياسيّة الحديثة. فقد التزم ملوك أوروبا عند نهاية القرون الوسطى، بالسير في سيرورة طويلة تهدف إلى إحالة السّلطة الدينيّة إلى الحيّز الخاصّ أو «الفضاء» الخصوصيّ، لأنّ استقلاليّته وطاقاته الاحتجاجيّة وطابعه العابر للأوطان

وللقوميّات، كانت كلّها خصائص تتجاوزهم وتتعدّاهم. وهكذا، فإنّ العَلمنة والدنيويّة، ظهرتا كشرط أساسي لتأسيس الدّول كوحدات سياسيّة ذات سيادة، مُتموضِعة في إقليم، ومُتمايزة، ثمّ، وبخاصّة، كوحدات مُنعتِقة من وصايةِ نظامٍ دينيّ مُحيط منيف (أي من النّظام الإمبراطوري البابوي في أوروبا الما-قبل ويستفاليّة). وما يبدو اليوم من تزايد تعبئة المراجع الدينيّة في خطابات الهويّة أو الخطابات «الهويّاتية»، وفي العنف السياسي المعاصر، إنّما يسير في الوجهة المعاكسة لمسار انعتاق الشأن السياسي إزاء السلطة الدينيّة.

لئن حملتها الضرورة التي أوجبت عليها تحديد متغيّرات جديدة تُفسِّر إعادة التركيب التي تعرَّض لها عالَم ما بعد الحرب الباردة[1]، فإنّ التحليلات التي تولي المنزلة المركزية للعامل الديني، راحت تتكاثر، ولاسيّما في السياق الذي تبع هجمات 11 أيلول (سبتمبر) 2001 في الولايات المتّحدة، والذي كان يتّسم بالبحث عن أسباب ظاهرات العُنف المعاصرة. يبقى أنّه من الشائك عزل الظاهرات التي تنتمي إلى سلطةٍ ذات نوعيّة دينيّة، وذلك لثلاثة أسباب رئيسة. فالهويّة الدينيّة، بادئاً، تصعب على الإدراك لأنّها تصوغ انتماءً جماعيّاً على أساس انتسابٍ فرديٍّ وحميم، يفلت من العقلانيّة، ولا يسمح بقياس درجة صدق الفاعلين والفعاليّات الذين يبرّرون التزاماتهم بها كمرجعيّة. ثمّ إنّ الأديان، ثانياً، تتمايز بأشكال سيطرتها على الشؤون الزمنيّة، وأنماط تنسيقها مع الشيء السياسي، أو مع درجات مأْسَستها وتماسكها الداخلي. هذه الكثرة تجعل من كلّ تعميم أو من كلّ محاولة لإقامة علاقةٍ سببيّة بين تقليدٍ دينيّ ما، وممارسة السّلطة التي يُفترض أنّها تنبع عنها، عملاً سطحيّاً. وأخيراً، فإنّ من الصعوبة بمكان عزل العامل الديني في السياقات التي يكون معبأً فيها بالكثير من المتغيّرات السياسيّة والاقتصادية والاجتماعيّة.

لأنّنا أخذنا هذه التحفّظات بعَين الاعتبار، سيعمد هذا الفصل إلى تحديد خصائص سُلطة الدينيّ في الحلبة العالميّة، وتعيين خصائص تطوّراته. وهو يعرض مقاربةً سوسيولوجيّة تهدف إلى تناول السلطة الدينيّة بواسطة الفاعلين الذين يجنّدونه، ويعبّئونه بإمكاناته، وبالممارسات التي يبرّرها، وليس بتأويل النصوص المقدَّسة. ومن دون أن نعزل العامل الديني عن المتغيّرات الأخرى التي تتدخّل في الظاهرات السياسيّة

المُعاصرة، فإنّ هذا النصّ يُحدِّد ثلاث خصائص تجعل منه، أي من العامل الديني، أصلاً ووسيلةً من الأصول والوسائل السياسيّة، ونابضاً قويّاً من نوابض الاحتجاج: مرّد ذلك قدراته على إضفاء الشرعيّة، وتوفير المشروعيّة والتماسك والتعبئة. ثمّ يتناول هذا الفصل بعد ذلك ديناميّات العَولَمة وتعبئات السّلطة الدينيّة أو تحشيداتها، والتي تتضافر معاً في المشهد السياسي، وتتنازع أحياناً؛ وهو أخيراً، يعرض محاولات التنسيق بين الأديان وممثّليها وفعاليّاتها على الصّعيد العالَمي، للتأكيد على خصوصيّة السّلطة الدينيّة، التي تجعل كلّ محاولة لإلحاقها وتتبيعها ببرنامج سياسي أو أجنده سياسيّة، محاولاتٍ واهِمة، ذلك أنّ هذه السّلطة تحتفظ بنصيبٍ راجح من الاستقلاليّة إزاء السّلطة الزمنيّة.

خصائص السّلطة الدينيّة

تفتح المقاربةُ الدوركهايميّة للدّين نافذةً أولى على خصائص السّلطة الدينيّة. فالدّين عند إميل دوركهايم Émile Durkheim «هو نظام مُتماسك من المعتقدات والممارسات المتعلّقة بالأمور والأشياء المقدَّسة، أي الأشياء المُنفصلة المَحظورة [...] التي توحِّد مَن ينتسبون إليها، في جماعةٍ معنويّة تُدعى كنيسة[2]». الديني يؤسِّس الهويّات الجمعيّة على قاعدة المعتقدات، التي تتقاسمها جماعة من الجماعات، وهي معتقدات مقصورة في جوهرها على هذه الجماعة. وهو يستطيع الإسهام في إضفاء الشرعيّة أو بالأحرى المشروعيّة على نظام سياسيّ، وكذلك على تعبئات وتحشيدات احتجاجيّة رافضة. غير أنّ إمكانيّة أن يجعلَ صاحب مشروع سياسي من ذلك وسيلةً وأداة، بالاستناد إلى قدرات الدّين في إضفاء المشروعيّة، هي إمكانية تخضع لدرجة التماسك الخاصّة بكلّ دين. ومن شأن هذا الحدّ أن يُضعِف فكرة السّلطة الخاصّة بالديني على وجه العموم، ويَفرض دراسته بشكل سياقي.

مرجع *لجهة الهويّة*. يشكّل الديني مرجعاً لجهة الهويّة، سواء الفرديّة أم الجمعيّة. فهو يُسهم، على الصعيد الفرديّ، في تحديد علاقة الفاعلين بالعالَم المُحيط بهم، ويستطيع بالتالي أن يقود خياراتهم السياسيّة. البواعث والمحرّكات الدينيّة داخل التزام وودرو ويلسون Woodrow Wilson أو المهاتما غاندي Mahatma Gandhi أو آية الله

روح الله الخميني، هي بواعث صريحة غير مستورة. غير أنّ الديني لا يُمثّل مُحرّكاً قويّاً وباعثاً ذا بأس للسلطة إلّا عندما يكون في أساس الانتماءات الجمعيّة. فهو يوطّد بالفعل، ويُرسِّخ هويّات اجتماعيّة وتضامنات تتّصف بطبيعتها الأوّلية والحصريّة.

التطابق بين الهويّة الدينيّة والهويّة السلاليّة- القوميّة أو العرقيّة الوطنيّة، كما هو الحال في إسرائيل أو في أرمينيا، يُشكّل استثناءً، ويُسهم في تغذية التوتّرات مع الأقلّيات المتواجدة في الإقليم المَعنيّ. وإنّما يصير الدّين المرجع الرئيس للأفراد في ما عنى هويّتهم عموماً، حين تضعف الانتماءات الأخرى، ولاسيّما الانتماء بالمواطَنة. وبهذا المعنى تصحّ الإشارة إلى الدَّور الذي قامت به المسيحيّة في سقوط الأنظمة الشيوعيّة في نهاية سنوات 1980. فقد كانت الكاثوليكيّة في بولونيا، والأرثوذكسيّة في الاتّحاد السوفياتي وفي بقيّة أوروبا الشرقيّة، تشكّلان المرجع الجماعي الوحيد للأفراد خارج الحزب، وبالتالي الملاذ الوحيد الذي يفلت، ولو جزئيّاً، من رقابة الدّولة. ففي هذه الدوائر الدينيّة بخاصّة، وُجدت الموارِد التي سمحت بتكوين الحركات الاحتجاجيّة. وقد وَجدت المنظّمات الدينيّة نفسها تتعزّز وتتدعَّم في الأماكن التي كانت الدّولة فيها مُتحلِّلة ومُتفسِّخة أو موضوع احتجاج ورفضٍ، الأمر الذي يُفسِّر نفوذ حزب الله في جنوب لبنان، على سبيل المثال.

عندما تكون الهويّة الدينيّة هي حامل أو عامل التماسك الاجتماعي الوحيد، ولاسيّما في البيئات المتعدّدة الطوائف، فإنّها تصبح مَورد التعبئة والتحشيد العامّ الوحيد لأصحاب مشروعات الهويّة، بحيث إنّهم يستطيعون الاعتداد بها واللّجوء إليها. وهكذا، تستطيع المرجعيّة الدينيّة أن تصبح عامل توتّرات، بل مُولِّدة لأعمال عنف، عندما يقود التطلُّع، باسم العلاقة مع القدسيّ، إلى النقاوة المفترضة، ويفضي إلى استبعاد أولئك الذين لا ينتمون إلى المجموعة واستثنائهم، ويجدون أنفسهم على هوامشها، أو يحاولون الإفلات منها.

وظيفة إضفاء شرعيّة أو مشروعيّة. حيازة الشرعيّة الدينيّة، المُنبثِقة من معرفة لدنيّة لا تطاولها الدنيويّة، والمؤسَّسة على علاقة يُفترَض أنّها خاصّة بالمجال القدسي، تُعطي صاحبها أو حائزها سلطةً على المؤمنين، تفلت في الحين نفسه من ضروب المنطق

السياسيّة الزمنيّة. وإذا كانت لا تفضي بالسّلطة الدينيّة، ضرورةً ووجوباً، إلى التدخّل في الشؤون الزمنيّة، إلّا أنّ هذه المشروعيّة تُمثّل وسيلةً سياسيّة، أو مورداً سياسياً مهمّاً، عندما يصبح في الإمكان تعبئتها من أجل دعم برنامج نظام سياسي. وهي يمكن أن تُؤدّي خدمتها لنظامٍ مُحافظ أو لنظامٍ ثوري، الأمر الذي يدفع هنا أيضاً، إلى تلافي كلّ تعميم.

التعبئة السياسيّة للديني تستطيع أن تُرسِّخ مشروعيّة نظام، أو أن تُبرِّر الحفاظ عليه، كما هو الحال مع الدّول الثيوقراطيّة أو التي تستند إلى النّظام الديني. غير أن بوسع السّلطة الدينيّة إضفاء المشروعيّة على طلبٍ احتجاجيّ يُعارض النّظام السياسي القائِم، بمشروعية مضادّة مؤسَّسة على القرب الخاصّ من المُقدَّس، أو على نقاءٍ أعظم، غالباً ما يكون أكثر إقناعاً لأنّه لم يمرّ بالسياسي بعد ولم يجرّبه ويختبره. فالثورة التي حملها «الملالي» الإيرانيّون عام 1979، إلى جانب القوى السياسيّة التقدّمية، عبَّأت الدّين لتجعل منه وسيلة احتجاجيّة، وكذلك عارَضَ الإخوان المسلمون نظامَ الرئيس حسني مبارك، ومن بعده نظام الرئيس عبد الفتّاح السيسي، برؤية للشيء السياسي مترسِّخة في المشروعيّة الدينيّة.

تُشكّل هذه القدرة على التعبئة والتحشيد، نابضاً احتجاجيّاً يزيد من قوّته وأهمّيته أنّه ليس محدوداً بحدود الجماعة الدينيّة أو الطائفة الدينيّة، خلافاً للسّلطة السياسيّة التي تُمارَس في حيِّزٍ إقليميّ محدود.

القدرة على التعبئة العابِرة للأوطان والقوميّات. لا تتطابق الطوائف الدينيّة مع الانتماءات القوميّة إلّا استثناءً، وإنْ فَعلت، فعلى نحوٍ يعوزه التمام والكمال. البرامج أو الأجندات التي تُعتبر دينيّة، ويحملها فاعلون أو فعاليّات تُدلي بهذه المشروعيّة وتتذرّع بها، تستطيع أن تعبّئ دعماً وأن تُجنِّد تأييداً على أساسٍ عابرٍ للأوطان وللقوميّات، يتجاوز مصالح الأفراد الملموسة، أو علاقاتهم المباشرة بأطراف النّزاع المَعنيّ.

واقعةُ الاستناد إلى شبكاتٍ دينيّة، تسمحُ للفاعلين الاحتجاجيّين، أو الضّالعين في نزاعٍ، بأن يوفّروا الانتشار والتأييد الشعبي لقضيّتهم، وتتيح لهم تلقّي ضروب الدّعم الرمزيّ والمادّي أو الإنسانيّ والتقاطه. وعبور النّزاعات للحدود الوطنيّة والقوميّة

وتعدّيها لها، وتجاوزها عنها تجاوزاً يَدخل فيه المتغيّر الدينيّ، حتّى عندما لا يكون هذا المتغيّر في الأصل سوى عامل ثانويّ، هو شاهدٌ على هذه الظاهرة. والتطبيق التدريجي لمرجعيّة الحرب المقدّسة على النّزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، الذي كان منظوراً إليه في الأصل بنظرة دُنيويّة علمانيّة، يُشكّل مثالاً ساطعاً على ذلك.

لئن كانت القراءة الدينيّة للأحداث، قد ظهرت في البداية كوسيلة أو كأداةٍ بالنسبة إلى الفعاليّات أو الفاعلين الضّالعين في النزاعات ذات المظهر الديني، إلّا أنّها تعود فتستحيل لاحقاً، وتفرض نفسها كواحدة من القسورات الكبرى التي تجعل الخروج المتفاوَض عليه منها أمراً بالغ الصعوبة. فالخروج المتفاوَض عليه يفترض في واقع الأمر نقض العهد المقطوع بالنّقاء الذي جرى قطعه للفاعلين المُعبَّئين المُجنَّدين على أساس المرجعيّة الدينيّة، ما يستحدث انشقاقات تتهدّد استقرار أيّ اتّفاق سلام مُمكن. وحين تؤدّي هذه الديناميّة إلى تكوين مجموعات مُنشقَّة تُجنِّد المرجع الديني، فإنّها تصير أحد عوائق التوصّل إلى مخرج للنزاع المتفاوَض عليه، كما هو الحال في مقاطعة ميناداناو Mindanao في الفيليبّين مثلاً، حيث لا يزال يتعذّر إيجاد مخرج للنزاع هناك، على الرّغم من الاتّفاقات المُتعاقبة منذ تسعينيّات القرن الماضي، بين الحكومة والجبهة الوطنيّة لتحرير مورو Moro (MNLF)، ثمّ مع جبهة تحرير مورو الإسلاميّة (MILF). وهكذا فإنه يتكشّف أنّ السّلطة الدينيّة هي سلطة قاسرة في ميلها ونزعتها إلى الاستقلال عن السياسي، من حيث إنّها تنزع إلى الإفلات من الفعاليّات والفاعلين الذين يدَّعون الانتماء إليها، عندما يجد هؤلاء أنفسهم في مواجهة قسورات تملي عليهم سلوكاً آخر.

الممارسة المُستدامة للسلطة الدينيّة، وبخاصّة عندما تنتشر على الصعيد العالمي، تفترض مأسَسَةً لا يمكن أن تدَّعيها سوى قلّة قليلة من الأديان، فضلاً عن أنه يمكن أن يتبيّن من ثمَّ، أنّها مصدر ضعف. فالنتيجة المباشرة لتماسك الكنيسة الكاثوليكيّة العقائدي، الذي يحتكره الكرسي الرسولي، ويجري بثّه عبر شبكة واسعة مركزيّة، أو تماسك الإسلام الشيعي عبر سلطة آيات الله الكبار، وتبعته، والعاقبة المُلازِمة له، هي ضعف قدرة تلك الديانتَين على امتصاص الشقاقات. وهكذا، فإنّ الكنيسة تخسر لجهة الجاذبية إزاء المؤمنين الباحثين عن مزيد من الحرّية

التأويليّة. كما يتّخذ الاحتجاج في هذه الحالات شكل توجّهات واعتناقات جديدة أو انشقاقات، في حين أنّ المسيحيّة البروتستانتيّة أو الإسلام السنّي، الديانتان «اللّامركزيّتان»، تشهدان تكاثر المدارس والتسميات تبعاً للتباينات الداخليّة. عقائد أهل السُنَّة والبوذيّة أو الكنائس البروتستانتيّة تملك قدرة على التهجين يشهد عليها نموّها الديموغرافي، النّاتج عن دخول عناصر جديدة فيها واعتناقها؛ غير أنّ تنوّعها الداخلي يسير، جنباً إلى جنب، مع محدوديّة الرقابة التي تمارسها الوجوه التي تملك ولاية المؤمنين أو السّلطة عليهم، وتتواكب بضعف قدرتها، من ثَمَّ، على التّعبِئة على الصّعيد العالَمي.

يبقى أنّ العَولَمة تُفاقِم هذه الصعوبات، من حيث إنّها تغذّي السلطة الدّينيّة وتُسهم في جعلها ظاهرة مرئيّة، وذلك في الوقت الذي تُشجّع فيه منطق استقلاليّة الفاعلين، بما يجعل اندماج السّلطة الدينيّة في صلب السياسي، وانضواءها فيه أكثر تعقيداً وإشكالاً.

استحالات السّلطة الدينيّة في العَولَمة

الخصوصيّات النوعيّة للسلطة الدينيّة، التي تجعل منها أداة سياسيّة قويّة وقابلة للتبخّر والتشظّي، هي خصوصيّات تؤيّدها العَولَمة وتُوقِع الاضطراب فيها في آنٍ معاً. فلطالما كانت الأديان، في الواقع، والتي هي مصدر انتماءات ومنبع تعبئات وتحشيدات عابرة للأوطان وللقوميّات، حمّالةَ لقاءات، وعاملَ مبادلات على الصعيد العالمي، قبل أن تجدَ نفسها وقد تحوَّلت وتغيَّرت بفعل الوجوه السياسيّة والتجاريّة والتكنولوجيّة للعَولمة. فهذه الأخيرة تُسهم في تطوير تقاطيع الطوائف والجماعات وتعرّجاتها، وفي تغيّر صُور التعبئات الدينيّة وأشكالها. غير أنّ الظاهرتَين ليستا براءً من منطقَين متناقضَين، كما أنّ التقاءهما يثير توتّرات بين الفَينة والأخرى.

ظاهرات مُترابطة. تلتقي الأديان، بما هي عوامل ونواقل حركيّة، مع العَولَمة في تكوين شبكاتٍ وطوائف وجماعات تخترق الحدود القوميّة، وتتعدّى منطق السيادة. وهي لطالما سلكَت المسالِك والسُّبل ذاتها قبل أن تحبس السياسة نفسها في منطق السيادة. فالحجّ الإسلامي السّنوي إلى مكّة المكرّمة، كان تاريخيّاً، العامل الأوّل

للهجرات الطَوعيّة الموقّتة، التي كانت تفضي إلى لقاءات بين شعوبٍ من المناطق الممتدَّة من غرب المتوسّط إلى الشرق الأقصى. والبوذيّة والمسيحيّة أو الإسلام هي أديان انتشرت على نحوٍ موازٍ لمنطق الفتح السياسي أو التوسّع التجاري، مُستحدثةً في خلال ذلك مفاعيل وآثار تهجين ثقافي واسعة شاسعة.

الأشكال والصُّور المُعاصرة من العَولَمة تُشبه ما كان وما ظلّ طويلاً خاصّيةً من خصائص الظاهرة الدينيّة، وعنصراً مكوّناً من عناصر سلطتها: أي شيوع تكوُّن شبكات من الأفراد الذين يجمعهم جامع المُشاركة في إيمانٍ أو في شعورٍ بالانتماء، من دون أن يكون الاتّصال المادّي الفيزيقي في ما بينهم ضرورةً أو غايةً لذلك. فهذه الشبكات تُعيد تكوين الجماعات البشريّة على نحوٍ مستقلّ عن ضروب المنطق السيادي والإقليمي، ولا تتفاعل مع السّلطة السياسيّة إلّا إذا دخلت معها في مُواجهةٍ ومُجابهةٍ، وحملت معها قوانين جديدة أو دَعت إلى مفاهيم بديلة للمدينة.

غير أنّ العَولَمة تطاول، من جهة ثانية، الممارسات التي تستند إليها السّلطة الدينيّة. ذلك أنّ هذه الأخيرة تستغلّ الفُرص التي توفّرها تحوّلات الممارسات التجاريّة والاتّصالاتيّة من جهة، وضُعف المرجعيّات من جهةٍ أخرى، ولاسيّما تلك المتعلّقة منها بالدّولة. وهذا الضعف من شأنه إنتاج الفوضى المعياريّة وانعدام القيَم الوازِعة، ويؤدّي إلى البحث عن معنى بحثاً يجد ملاذه في الدّين. وهكذا، فإنّنا نلاحظ «تثاقف» المنظّمات الدينيّة مع العَولَمة، وتأثّرها العميق بها؛ فتَعبئة شبكات الاتّصال الحديثة من أجل هداية المؤمنين أو تجنيدهم (كما يفعل تنظيم الدّولة الإسلاميّة عبر الشبكات الاجتماعيّة)، والتسليع أو الاتجار الذي يتيح توليد موارد (وهو ما تمارسه «*الكنائس المليونيّة* *mega-churches*» الأميركيّة)، أو استخدام مراجع أو سجلّات أخرى بحسب الجمهور المستهدَف (من البوذيّة زن zen التي تُمارَس في حالات التنسّك في جبل فوجي Mont Fuji، إلى نسختها الأميركيّة على الشواطئ الكاليفورنيّة)، هي كلّها أمور تشهد على هذا التثاقف. وبرأي ديفيد فيسيل David Wessels، فقد أصبح انتشار الممارسات الدينيّة وتهجينها ظاهرةً من الظواهر المكوّنة للعولَمة، مثلها مثل الممارسات التجاريّة والسياسيّة أو التكنولوجيّات[3].

غير أنّ ظاهرات التهجين المُشار إليها هنا ليست بتلك الظاهرات التي لا تُثير التوتّرات. بل إنّ التوتّرات تتركّز حول علاقات الانتماء والاستقلال الذّاتي، التي تُميّز الانتماءات الدينيّة عن ظاهرة العَولَمة.

ديناميّات في توتّر. تحمل العَولَمة، بسبب نزعتها نحو الكونيّة، فكرةَ الانتماءات التراكمية الطَّوعيّة، المَرنة، أوالسيّالة، والبعيدة عن فكرة الانتماء الكلّي الحصريّ، المُضمَرة في ضروب المنطق الديني. وإنّما تتركّز التوتّرات بين العَولَمة والانتماء الديني، حول هذه العلاقة بين الكونيّة والحصريّة، الأمر الذي يُفسّر الجاذبيّة التي يمكن أن تكون للفضاء الديني بالنسبة إلى مَن خيَّبت العَولَمة آمالهم. فعندما يستجيب الدّين للإحباطات الأرضيّة بوعوده بالمَثوبة في العالَم الآخر، فإنّه إنّما يُقدِّم أمداً مُغايراً، وزمانيّة مُختلفة، ومواقيت مُباينة لزمانيّة العَولَمة ومواقيتها. ثمّ إنّ أُفق أو منظور الخروج من منطق الفوريّة والمباشرة التي توصِّف العالَم المُعاصِر، هو أيضاً مصدرٌ من مصادر خَيبة الأمل بالنسبة إلى الذين يلاحظون ويراقبون مفاعيله من دون أن يفيدوا منها، وهو أيضاً نابض آخر من نوابض جاذبيّة الديني بالنسبة إلى الخاسرين من العَولَمة.

وهكذا، يقوم الديني بدَور المثال المُعاكس أو المُضادّ بالنسبة إلى أولئك الذين تُثير العَولَمة قلقهم نتيجة لما تحدثه من اضطرابات في الهويّة. وهكذا بتنا نشهد مفاعيل انكفاءٍ نحو تصوّرٍ صارمٍ و/أو حصريّ ومفرد للديانة، يواجه القوم بها التهجين الثقافي المنظور إليه كتدخّل عدائيّ لقيَمٍ ينظرون إليها على أنّها قيَم انحطاط، أو يواجهون بها المخاوف المتعلّقة بالهويّة، والتي تثيرها الهجرات؛ وهذه المفاعيل تخترق الديانات الكبرى كلّها. فاطّراحُ نتائج العَولَمة يمكن أن يفضي إلى «اعتزال» المجتمع أو النأي عنه وبه، كما هو حال جماعة التبليغ الأصوليّة التي تندّد بكلّ التزام سياسي. غير أنّ هذه الضروب أو الأنواع من منطق الانكفاء تجد أكثر ما تجد من الصدى لها، وعلى نحو يمكن أن يفضي إلى سلوكات نزاع ومواجهات مُحتمَلة، عندما تُلاقي دعماً سياسيّاً. وإذا كانت تنتشر وفقاً لدرجات مختلفة، وتبعاً لأنماطٍ متنوّعة، تنوّع القوميّة الهندويّة لحزب الشعب الهندي (BJP) في الهند، والتطرّف البوذي لحركة 969 في بورما، ودعم بطريركيّة الروم الأرثوذكس في موسكو لقوميّة فلاديمير بوتين Vladimir Poutine في

روسيا، أو انبعاث أقصى اليمين في أوروبا الذي تضع جماعاته في مقدمة مطالبها التأويل الحصري للقيَم المسيحيّة، إلّا أنّ ضروب الانكفاء هذه والسلوكات النّابعة عنها، تشترك جميعها في كونها تستند إلى هويّة دينيّة في تبرير اطّراحها لـ«الآخر». غير أنّ هذه التقاربات والتضافرات بين الدّين والقوميّة، تظلّ تصطدم بالحدود المُشار إليها أعلاه: تكمن خصوصيّة السّلطة الدينيّة في إفلاتها من فاعليها، بمجرّد أن يجعل لها هؤلاء تجسيداً سياسيّاً، باعتبار أنّ هذا التجسّد يحمل نقضه معه.

إنّما انبثقت المبادرات الهادفة إلى تنسيق أو اختيار تعبيرات دينيّة في الساحة العالميّة، من أجل أخذ العلِم، وتنظيم الاحتجاجات الدينيّة على السّلطة تنظيماً عابراً للأوطان، ومحاولة إدماج الديني في مشروعات سياسيّة دولاتيّة.

حدود النفوذ والتأثير السياسي على الدّيني في الفضاء العالَمي

في مواجهة تصاعد قوّة الاحتجاجات الدينيّة التي عزَّزتها العَولَمة وبأسها، جاهد الفاعلون السياسيّون والفعاليّات السياسيّة، الواعون لإمكانات تأثير الشبكات الدينيّة العابرة للأوطان وللقوميّات، فعملوا على تنظيم تعابير العامل الديني، العابرة للأوطان وللقوميّات، من أجل الإمساك بها والتحكّم فيها. ونستطيع التمييز بين ثلاثة تعبيرات من تعابير هذه الظاهرة: الدبلوماسيّة الدينيّة، وانبثاق تعدّدية دينيّة، ومحاولة الاختيار اختياراً داخلياً لتعابير دينيّة عابِرة للأوطان وللقوميّات، تتّفق مع رؤية دوليّة للشأن السياسي، بغية منافسة الفعاليّات والفاعلين الاحتجاجيّين على أرضيّتهم نفسها. وكما أسلف الإيحاء وسبقت الإشارة، فإنّ الاستراتيجيّات الثلاث تصطدم بواقعة كون قدرة العامل الديني وسلطته إنّما تكمن في قدرته على الانعتاق من السياسة. وعندما تحاول هذه الأخيرة الالتفاف على المنظّمات الدينيّة وتجاوزها من خارج، فإنّ الاحتجاج يكون على صعيد الأحسن قولاً شرعيّاً.

دبلوماسياتُ ذاتُ بُعدٍ ديني. اعتماد دبلوماسيّة دينيّة تهدف بها الدّول إلى بسط شبكات نفوذ تؤاتي تمثّلها وتصوّرها الخاصّ لدينٍ مُعطى ما، لطالما كان وقفاً على الثيوقراطيّات التي تستند إلى دينٍ رسميّ. وكان هذا حال الفاتيكان عبر ما يقارب المئة من القاصدين الرسوليّين، وكذلك حال إيران التي تموّل المساجد والمؤسّسات التربوية

لنشر رؤيتها للإسلام. ذلك أنّ تعهّد الشبكات الدينيّة يُسهم في ترسيخ نفوذ الدّولة التي تعبّئ هذه الشبكات وتُجنِّدها، ولكنّها لا تُفلح في فرض مقاربةٍ موحَّدة للدّين، نظراً لغياب منظومة سلطة تكون على جانبٍ من المركزيّة كتلك المتوافرة للكنيسة الكاثوليكيّة. وهكذا مثلاً، فإنّ حركة فتح الله غولين Fethullah Gülen التركي الأصل، الإصلاحيّة الإسلاميّة، هي حركةٌ لها حضورها عبر المؤسّسات الثقافيّة والمنظّمات الإنسانيّة، في 160 بلداً، على الرّغم من قمع نظام الرئيس أردوغان Erdogan لها.

ثمّ إنّ عودة الموضوعات الدينيّة إلى الظهور منذ بداية سنوات 2000، في السياسة الخارجيّة الرسميّة لدولٍ تُعتبر علمانية، هي بُعدٌ آخر من أبعاد إرادة الفاعلين السياسيّين بأن يجعلوا من هذا العامل وسيلة وهدفاً لاستراتيجيّتهم، وليس مجرَّد مصدِّر للقَسر أو للإلهام تبعاً لرغبة بعض المسؤولين السياسيّين. كانت وزيرة الخارجيّة الأميركيّة السابقة مادلين أولبرايت Madeleine Albright تنتقد الغشاوة التي تعمي بصر الدبلوماسيّين إزاء سلطة الأديان القادرة في رأيها على الإسهام في حلّ النزاعات، مبشِّرةً من جانبها «بدبلوماسيّة تتأسَّس على الإيمان[4]». والخطاب الذي وجّهه الرئيس أوباما Obama إلى «العالَم الإسلامي» من جامعة القاهرة، في حزيران (يونيو) 2009، شكَّل خطوةً رمزيّة في هذا الاتّجاه: فلأوّل مرّة يتوجّه قائدُ أوّل قوّة سياسيّة عالميّة عظمى إلى أقوامٍ من الناس على أساس هويّتهم الدينيّة، مؤكّداً على القوّة التي تُعزى إلى هذا العامل. وفي فرنسا نفسها كان «قُطب الأديان» الذي أنشأته وزارة الشؤون الخارجيّة، ولكنّه مرّ سريعاً مرور الكرام، إنّما كان يندرج من ضمن إرادة مُماثِلة لأخذ دَور العامل الديني بعَين الاعتبار في صياغة السياسة الخارجيّة، بقصد محاولة التحكّم بالتعابير التي تفلت من أولويّة الشيء السياسي.

محاولة جعْل العامل الدّيني تعدّدي الجوانب والأطراف. جاهدت دُول عدّة من أجل أشكالٍ مؤسَّسيّة من التعاون المُتعدّد الأطراف، قائمة على المرجعية الدينيّة، وذلك لمواجهة محاولات استقلاليّة الفاعلين الذين يطالبون بمشروعيّة دينيّة، غالباً ما تكون احتجاجيّة، ومن أجل الحفاظ على أولويّة السياسة والشأن السياسي. وكان التعبير المؤسَّسي الأنجح لهذه الاستراتيجيّة، هو تأسيس منظّمة المؤتمر الإسلامي (OCI)

عام 1969، وذلك من خلال سياق الفراغ الثلاثيّ الناجم عن نهاية الخلافة العثمانيّة بعد نهاية الحرب العالميّة الأولى، وعن فشل القوميّة العربيّة إزاء تصاعد قوّة الحركات الإسلاميّة، وعن الوعي بالحاجة إلى التنسيق على أثر هزيمة حرب الأيّام الستّة وحريق المسجد الأقصى. كانت منظّمة المؤتمر الإسلامي التي جرى تقديمها كـ«الصوت الجماعي للعالَم الإسلامي» تدّعي بأنّها توفّق بين المرجعيّة الدينيّة، من حيث إنّها، أي المرجعيّة المذكورة، هي معيار الانتساب إلى المنظّمة، وبين التمثيل البَينيّ. ولطالما جرت الإشارة، وبصورة مُنتظَمة، إلى الإسلام، الذي هو الديانة المُشترَكة بين السبع وخمسين دَولة عضو في هذه المنظّمة، بصفته الأساس الذي يقوم عليه اتّخاذ قراراتها. غير أنّ نشاط المنظمة، وهي المُصمِّمة على الحفاظ على الصلاحيّات والامتيازات السياديّة للدّول الأعضاء، يظلّ من ضمن الصعيد السياسيّ المحض. وعلى هذا، فإنّها لا تهدف لا إلى حلّ الخلافات اللّاهوتيّة التي تتقاسَم العالَم الإسلامي، ولا إلى إعادة إحياء الخلافة التي تدعو إليها المنظّمات الإسلاميّة المُعارِضة الاحتجاجيّة مثل حزب التحرير المحظور في العديد من بلدان الشرق الأوسط. وإذا كان المرجع الديني هو الأساس في الانتساب إلى منظّمة المؤتمر الإسلامي، إلّا أنّ السياسة، والشأن السياسي، ولا سيّما إرادة تقوية النّظام البَينيّ (أي الما بَين دولي)، هي ما يغلب ويُهيمن على هذه المبادلات. وبالنّظر إلى الشقاقات السياسيّة القائمة بين البلدان المسلمة في أغلبيّتها، فإنّ فعاليّة هذه المنظّمة لا تزال تقتصر على تنسيق المواقف حول موضوعات تُجمع عليها الدّول الأعضاء (يضطلع النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني بهذا الخصوص بدَور اللّحمة) أو على تقدّم ضروب التعاون بين الأعضاء في المجال الاقتصادي الذي يُعتبر أقلّ حساسيّة.

الاختيارات الداخليّة للمجتمع المدني العابرة للقوميّات. تصطدم محاولات الإبحار والارتحال أو الالتفاف من الخارج على تعابير البأس الديني أو الجبروت الديني العابرة للأوطان وللقوميّات، بصعوبات التحكّم بظاهرة اجتماعيّة تقوم في أساسها على انتساباتٍ والتزاماتٍ فرديّة، تأتي خارج السياسة، بل في الوجهة المُضادّة لها. والحقّ أنّ هذه الملاحظة تُفسِّر تكاثر المبادرات التي تميل إلى أن تكون غير مباشرة، وقوامها اختيار الفاعلين أو العاملين الدينيّين من بين أصحاب المُقاربة التي تتّفق مع النّظام البَيني

(أو الما- بين- الدّول) اختياراً داخليّاً يجرونه في ما بينهم. فمنذ مطلع القرن الحادي والعشرين، ونحن نشهد تكاثراً مشهوداً في مبادرات الحوار في ما بين الأديان، التي ترعاها الدّول أو تدعمها المنظّمات المتعدّدة الأطراف، على شكلِ محافل نقاش، أو على شكل لقاءات مؤسّسيّة تندرج من ضمن المنطق ذاته. مبادرة فتح حوار بين ممثلي مختلف الطوائف ليس فيه شيءٌ جديد، غير أنّ التشجيع السياسي لمثل هذه المبادرات التي يفترض بها أن تُطلِق تصوّراً «مُعتدلاً» للديانة (أي تصوّراً يحترم أولويّة المؤسّسات السياسيّة) بات يميِّز عالَم ما بعد 11 أيلول (سبتمبر)، الذي يتّسم بالوعي السياسي لطاقة المجموعات ذات البعد الديني وقدرتها على تقويض الاستقرار، وبالتصميم على معاودة احتلال هذا الحقل. وهكذا، فإنّ أعضاء الأُمم المتّحدة يهتمّون كذلك بدَور الحوار في ما بين الأديان، في حلّ النزاعات، والحيلولة دون وقوعها، كما يهتمّون بدفع المبادرات في هذا الاتّجاه، كتنفيذ برنامج على سبيل المثال من برامج اليونسكو مكرَّس للحوار بين الأديان. وبالنسبة إلى مملكتَي الأردن والعربيّة السعوديّة، اللتَيْن تواجهان كلّ منها الاحتجاج والمعارضة على الجبهة الدينيّة، فإنّ تنظيم منتديات أو ندوات حوار بين الأديان بما يتيح ترقية تصوّرهما للدّين وتعزيزه (وهو تصوّر يجري تقديمه على أنّه مُعتدل، منفتح في الأردن ومُحافظ في المملكة العربيّة السعوديّة)، ومواجهة خطاب مَن ينتقدون في هذين البلدَين، أو من الخارج، حاجتهما إلى الانفتاح السياسي، ونقضه. الدبلوماسيّة الإندونيسية تُبرز من جهتها، ومنذ عام 2003، فكرة «إعطاء السّلطة للمعتَدلين»، بتنخّبهم واختيارهم اختياراً ذاتيّاً ومن داخل صفوفهم، وبتشجيع انصهارهم واندماجهم الدّولي، ولاسيّما عبر مشاركتهم في مبادرات الحوار بين الأديان، بما يتيح منافسة المنظّمات الراديكاليّة والمقوِّضة للاستقرار، على أرضيّتها ذاتها، بإعطاء الأفضليّة لمقارَبةٍ دينيّة تتّفق مع رؤية السلطات.

يبقى أنّ جملة المبادرات المُشار إليها تعاني معضلة كبرى مُحكمة الإغلاق. ذلك أنّه سواء أكانت الدُّول راعية لهذه المبادرات أم مُنفِّذة، فإنّها غالباً ما تفشل في مجابهة المنطق الاحتجاجي للسلطة الدينيّة وإفشاله، بل إنّها تنزع إلى تعزيزه وتدعيمه. وبما أنّ هذا الأخير يجد نفسه، وقد اجتاحه الحقل السياسي، مضطرّاً للتموضُع على هذه الأرضيّة، بما في ذلك الحيِّز الذي يتّخذ فيه موقعاً مُنكفئاً. ثمّ إنّ هذه البادرات تنزع

بخلاف ذلك إلى تعميم شبكة أو منهج التأويل الديني للسياسة العالميّة، وهي شبكة أو منهج يصعب الخروج منهما متى جرت تعبئتهما وتجنيدهما.

السياسة والدّين، علاقة ديناميّة

تستند سلطة العامل الدّيني، وإلى حدٍّ بعيد، إلى استقلاليّتها إزاء الشأن السياسي. ثمّ إنّ أشكال هذه الاستقلاليّة وصُورها تتطوّر تبعاً لمحاولات تنسيق السلطة السياسيّة للعامل الديني، أو لإضفاء المشروعيّة الدينيّة على الأجاندا الزمنيّة أو على جدول الأعمال الدنيويّ. وعلى هذا، فإنّ من شأنها أن تُفضي إلى منطق انسحابٍ أو إلى العكس من ذلك، أي إلى التزام احتجاجيّ مُعارض، يمكن أن يفضي على التوالي وعلى التناوب، إلى المطالبة بممارسة السّلطة أو بممارسة العنف.

استقلاليّة الدّيني هذه، التي تجعل منه نابض أو أداة احتجاج جبّارة، هي في قلب العلاقة الديناميّة مع السّلطة السياسيّة. فكائناً ما كانت نماذج التعبئة السياسيّة وأنماط التجنيد السياسي للسلطة الدينيّة، فإنّ ترجمتها إلى برنامج أو إلى أجاندا للحكومة، تفرض عليها قسورات تجعلها تفقد دعوى النقاء التي تؤسِّس مشروعيّتها. وإنّما هو هذا التناقض المُربِك الذي لا مخرج له ولا مخرج منه، هو ما يشير إليه ويؤكّده أوليفييه روا Olivier Roy في «**فشل الإسلام السياسي**»[5]. يَفقد الديني حين يكون في السّلطة قيمته كملاذٍ للمُحبَطين ومأوىً لمَن خاب أملهم في النّظام المُسيطِر، الذي يُنتج بممارسته نفسها احتجاجاً جديداً. وأشكال هذا الاحتجاج وزمانيّته، تكون تابعة لدرجة المَأسَسَة، وبالتالي للتماسك الداخلي لكلّ دين، التماسك الذي يقود العلاقة بين المشروعيّة الدينيّة ومُمارسَة السّلطة السياسيّة.

هوامش ومراجع

(1) أنظر بخاصّة التحليلات التي نُشرت واقتفى أصحابها آثار خوسيه كازانوفا José Casanova، ومارك يورغنزماير Mark Juergensemeyer، وصموئيل هانتغتون Samuel Huntington، سواء أكان ذلك متابعةً لهذه الأعمال أم نقداً لها، وأنظر كذلك أعمال ماري كالدور Mary Kaldor، حول «*الحروب الجديدة*».

(2) إميل دوركهايم Émile Durkheim: **الصُّور والأشكال البدائيّة للحياة الدينيّة**:
Les Formes élémentaires de la vie religieuse, PUF, Paris, 2003 [1912], p.65.

(3) David WESSELS, «Religion and globalization», in Jeffrey HAYNES (dir.), *Routledge Handbook of Religion and Politics*, Routledge, Londres, 2008.

(4) Madeleine ALBRIGHT, *The Mighty and the Almighty. Reflections on America, God and World Affairs*, Harper Perennial, New York, 2007.

(5) **فشل الإسلام السياسي** في الطبعة الأولى، ثمّ **تجربة الإسلام السياسي** في الطبعة الثانية، دار الساقي 2015:
Olivier ROY, *L'Échec de l'islam politique*, Seuil, Paris, 2015 [1992].

لمعرفة المزيد

- Christophe GRANNEC et Bérangère MASSIGNON (dir.), *Les Religions dans la mondialisation*, Karthala, Paris, 2012.
- Denis LACORNE, Justin VAISSE et Jean-Paul WILLAIME (dir.), *La Diplomatie au défi des religions. Tensions, guerres, médiations*, Odile Jacob, Paris, 2014.
- Lionel OBADIA, *La marchandisation de Dieu*, CNRS Éditions, Paris, 2013.
- Frédéric RAMEL et Philippe PORTIER (dir.), *Religieux et recherche stratégique, Les Champs de Mars*, n° 26, mars 2015 (disponible sur < www.defense.gouv.fr>).
- Nukhet A. SANDAL et Jonathan FOX, *Religion in International Relations Theory. Interactions and possibilities*, Routledge, Londres, 2015.

الدّول الحديثة، ركائز النّظام العالميّ؟

إيف ديلوا

(أستاذ في العلوم السياسيّة (معهد العلوم السياسيّة في مدينة بوردو))

النّظر إلى صُنع الدّولة في منظور التاريخ الطويل، يُجبر النّاظر على تعقُّل إسهام سلطة الدّولة ـ الفعليّة منها أو المُداعى بها ـ والتفكير في ولادة نظام دوليّ غالباً ما يجري تصوّره كنظام نظَّمته الدّولة ومن أجل الدّولة. وهكذا، فإنّ عدداً من منظّري العلاقات الدّولية أو من المؤرّخين، قاموا بتأويل التفاعل القويّ بين الدّول والنّظام الدوليّ، تأويلاً من النمط الواقعي، بحيث بلغت الأمور بهم مبلغ التفكير بأنّ الدّول الحديثة أصبحت ركائز الحُكم العالَمي الذي لا يمكن إلّا أن يذوي ويذبل من دونها. وكما سنرى، فإنّ أُفق هذا التحليل ومنظوره، يجد في التقليد العِلم اجتماعي أوالسُنن السوسيولوجيّة حججاً قويّة تُبرِّر قوّة العلاقة ومتانة الرابط الذي أقامه الأدب الرّاقي، كما الخطاب السياسي، بين الدُّول والانتظام الدّولي.

ثمّ إنّ لهذا التقليد العلم اجتماعي، أو هذه السُنن السوسيولوجيّة، مزيّة إظهار التمفصل القائم بين النّظام المؤسّسي الداخلي والنّظام الدولي، وإبراز الطّابع التاريخي للتفاعل بين هذَين المستويَين. والحقّ أنّ حالة الكمون أو الاستتار، بل حالة الثقل التاريخي، التي كان عليها ذلك التمفصل، إنّما كانت تعود في أصلها ومنبعها إلى الأزمة التي شهدها المجتمع الإقطاعي الأوروبي في القرن الثاني عشر، لتعود بعد ذلك فتُعبّر عن نفسها بوضوح، اعتباراً من ولادة الصُّورة الأولى أو ظهور الشكل الأوّل للتنظيم الدّولي، مع توقيع معاهدة صُلح وسلام ويستفاليا Westphalie(*) في عام 1648. غير أنّه لا ينبغي

لهذا التنظيم أن يَحول بيننا وبين تعقُّل التطوّرات التي طرأت منذ أواسط القرن العشرين، ولا سيّما واقعة كون نظام الدّولة أو النّظام «الدولتيّ»، كما بات يُقال، لم يتوقّف عن التطوّر ليتكيّف وفقاً للأحوال (إن الداخلية أو الخارجية)، بما راح يولِّد أشكالاً سياسيّة مُعاصِرة أكثر تعقيداً، وربّما أكثر هشاشة، وبات يَمنع الدّول من المطالبة باحتكار الحاكميّة العالميّة، أو أن تفلح في هذه المُطالَبة. وسنحصر الأمثلة التي سنتمثّل بها في هذا الفصل، من أجل حصر حدوده وتحديدها، بأمثلة مُستعارة من تاريخ القارّة الأوروبيّة القديم والحديث، من حيث إنّه يُمكن اعتبارها بمنزلة مختبر للدعاوى والمزاعم التأسيسيّة ولانقشاع الأوهام حول بأس الدّولة وجبروتها في النّظام الدولي، وزوال هذه الأوهام أخيراً. انقشاعٌ يتجاوز الإطار الأوروبي ويطاول دولاً أخرى، ولاسيّما تلك الدّول الهشَّة التي وُلدت من إنهاء الاستعمار في سنوات 1960، ولم تجد لها مكاناً في الحاكميّة العالميّة.

الدُّول والنّظام الدّولي: الجذور التاريخية لتحالفٍ قويّ

تقييم سلطة الدّولة في النّظام الدولي وتثمينها، يَفترِض التذكير بالأصول الأوروبيّة لهذا الشكل الفريد من تركّز السلطة، وإدراج فَهم ولادته في تقليدٍ عِلم اجتماعيّ، هو ذلك الذي بدأه ماكس فيبر Max Weber في مطلع القرن العشرين، والذي تناول مسألة الدّولة من زاوية القدرة (المتغيّرة، والتي لا تكون نهائيّة مطلقاً وفقاً لهذا المؤلّف الذي لطالما أُسيء فهمه حول هذه النقطة)، المتبدّلة لهذا «المشروع ذي الطّابع المؤسّسي» على «المداعاة بنجاح، في تطبيق القوانين، من خلال الحقّ باحتكار القَسر المادي أو الإكراه الفيزيقي المشروع». وحين يجعل ويبر Weber من احتكار القوّة النقطة الحاسِمة في تعريفه الشهير للدّولة، كما يقول في «**اقتصاد ومجتمع**» (الصادر عام 1922)، فإنّه يُدرج عِلم اجتماع الدولة الأوروبيّة في منظار تاريخي فريد: موسوم بنظريّة دولة الشوكة والجبروت («Machtpolitik») على الصعيد الدّولي، اهتمّ عالِم الاجتماع الألماني أوّلاً وقبل كلّ شيء، بوقائع الجبروت والسيطرة والتبعيّة والسلطة التي تُشكِّل مجتمعةً، الدولةَ الحديثة ومشروعيّتها القوميّة.

وقد جرى تهذيب هذا التوجّه النّظري وإنضاجه في الأعمال المرموقة التي يصعب الالتفاف عليها، والتي أنجزها عالِم الاجتماع شارلز تيللي Charles Tilly (1992)، والتي تضع تنظيم وتمويل القَسر والإكراه، ولاسيّما التحضير للحرب والإعداد لها، في القلب

أو في المركز من تحليلها لتكوين الدّولة ولقيام مركزيّتها المؤسَّسية. وبهذا يثبت المؤلّف الدَّور الحاسم للمنافسة العسكرية الدّولية في مسار الدّولة الحديث. ويبقى أنّ هذه المقاربة التاريخية الاجتماعيّة لسلطة الدّولة لا تكتفي بجعل الحرب «المُحرِّك الأكبر لكلّ الآليات السياسيّة للدولة الحديثة»، إذا ما جاز لنا أن نستعير هنا مصطلحات المؤرّخ أوتو هينتزيه Otto Hintze؛ بل إنّها تُقيم ضرباً من العلاقة البنيويّة التي تربط بين انطلاق الدّولة الحديثة وانبثاق نظام دولي يتّسم بتكاثر النزاعات العسكريّة (أكثر من خمسين في القرن الثامن عشر، وقريب من مئتَين في القرن التاسع عشر)، وبتنامي ديناميّةٍ في الغرب تؤاتي التحوّل العميق في البنيات النفسية التي تقترن بهذا الشكل السياسي. تحولٌ يسير في وجهة تعمُّم السلام، بل في اتّجاه «الحضارة والاعتيادات والأعراف»(**) ـ بالمعنى الذي يوليه نوربرت إلياس Norbert Elias لهذا التعبيرـ، في النّظام الداخلي الذي يتناقض مع الاستخدام الذي لا يزال متواتراً للعنف في النّظام الخارجي. وإذ توضع الحرب ومتطلّباتها (ولاسيّما الإداريّة والماليّة والانضباطيّة) في القلب من هذا التحليل أو في المركز منه، تُصبح الحرب ومتطلّباتها، العاملَ المُحدِّد في تمتين بنيات الدّولة. ثمّ إنّ عَسكَرَة الدّولة الحديثة هذه، تسير جنباً إلى جنب مع دعواها في حُكم الوجدانيّات الفرديّة وسجايا المواطنين واعتياداتهم(***) التي تُشكّل جميعها مواردَ تؤيّد الدّولة الحديثة وتدعمها في المجال الدّولي. ثم إنّ «ثقافة الحرب» التي أعربت عن نفسها، إعراباً لا قيود فيه أو عليه، إن في الحربَين العالميّتَين، أو في حروب القرن العشرين الاستعماريّة، هي بصورة ما، وعلى نحوٍ ما، شهادة فظّة شرسة على ذلك.

النشاطات الرئيسة للدولة الحديثة في نظر مؤلّفين مثل شارلز تيللي Charles Tilly أو صمويل أ. فاينر Samuel E. Finer، هي («صناعة» الدّولة، خَوض الحرب، وحماية الدّولة، وجباية الموارِد الضريبيّة) هي نشاطات يُعزِّز بعضها بعضاً، وتفرض التفكّر بالتفاعل الرئيس بين الترتيب الداخلي والخارجي. المنافسة العسكرية بَين الدّول ستقودها وتُفضي بها إلى شكلٍ جديد من التنظيم المؤسّسي: هو تنظيم الدّولة القوميّة، الدّولة الوحيدة القادرة على تركيز الكفاءات الإداريّة والضريبيّة والعسكريّة التي هي في القلب من تكوين الدّولة الحديثة. بل أكثر من ذلك؛ فإنّ الدّولة التي أصبحت تحت تأثير الحرب، أو مؤسّسة «هوبزيّة»(****) محضة تامّة، تمضي في تعزيز قبضتها على المجتمع،

وتوحّد الإقليم الذي تحميه وتتحكّم به، تدريجّاً. أمّا القدرة الإداريّة والماليّة للدّولة، والتي هي قدرة حاسمة في فترات الحرب، فإنّها تستقرّ في حقبة السِّلم، وتتيح للدولة أن تُكثر من مجالات تدخّلها السيادي وأن توسّع بذلك قدرتها على الضبط والتنظيم، إن داخليّاً أو خارجيّاً. فتكوُّن المراكز الدولتيّة يفضي إلى سيرورة تنتهي بإقفالٍ للحدود، وهو أمرٌ يظلّ فهمه أساسيّاً بالنسبة إلى ما نقوله هنا.

ما يميّز شكل الدّولة الحديثة هو قدرتها (التي تتفاوت بكلّ تأكيد بين دولة وأخرى، الأمر الذي سنعود إليه لاحقاً) هو التأليف والمُطابَقة بين ثلاثة أنماطٍ من الحدود: الحدود المادّية الفيزيقيّة القَسريّة، والحدود الاقتصاديّة، والحدود الإداريّة والقانونيّة. وبتعبير أدقّ، وفي إطار هذا التحليل، فإنّ نجاح سيرورة صُنع الدّولة، الذي هو شرط قدرة الضبط والتنظيم لدى الدّولة الحديثة في النّظام الدّولي، يَفترض أن يُطابِق المركزُ السياسيّ بين هذه الأنماط الثلاثة من الحدود الرئيسة: الحدود القَسرية التي تشهد على النزوع إلى احتكار «العنف المادّي أو الفيزيقي الشرعي» الذي جرت الإشارة إليه في مطلع هذا الفصل، والحدود الاقتصاديّة لسوق رأسمالوي يضمن للدولة الموارد الضريبيّة التي يَرتهن لها نموّها البيروقراطي، وأخيراً الحدود القانونيّة والإداريّة التي تُحيل إلى قدرة الدّولة على توليد نظام قانوني يكون غيوراً تاريخيّاً على سيادته، ويحمل شعورَ تضامنٍ وطنيّ قويّ.

إذا كان هذا المَسار المُزدوِج *لمَرْكَزَة* الموارد *والتمايز المؤسّساتي*، قد انطلق في أغلبيّة البلدان الأوروبيّة في نهاية القرون الوسطى، فإنّ عِلم الاجتماع التاريخي المُقارَن حمل معه مسحتَين أو تلوينَين مُتمايزين في ما عنى هذا التطوّر: أوّلهما هو واقعة أنّ سيرورة مركزيّة الموارِد وإنشاء الحدود بين الدُّول، تسلك مساراتٍ متنوّعة، ثمّ تفضي بعد ذلك إلى درجات من «التدوُّل» («stateness») المُفرِطة في تنوّعها واختلافها بين بلدٍ وآخر. الأدبيات الأكاديميّة تُماهي بين سببَي هذه المطّاطيّة التمايزيّة. والأعمال المتوافرة اليوم تريد، في المتابعة التي تبديها إزاء تعاليم المؤرِّخ بيري أندرسن Perry Anderson أو عالِم السياسة شتاين روكّان Stein Rokkan، أن تُحدِّد وتُعيِّن الشكل الجغراسي الخاصّ بـ«الأُمم الصغرى» في أوروبا الشرقيّة والجنوبيّة الشرقيّة. ونتيجة للغلبة أو السيطرة التي طالما مارسها النّظام السياسي الإمبراطوري الروسي، أو النمساوي- الهنغاري،

فإنّ منظور بناء الدّول لم يتنامَ هناك إلّا على نحوٍ متأخّر، وبصورة غير مُتناظِرة بالنسبة إلى سيرورة البناء القومي التي كانت نخبويّة إلى حدٍّ بعيد، وفقاً لتوصيف المؤرّخ ميروسلاف هروش Miroslav Hroch في نمطه الكلاسيكي الذي يُميّز ويُمايز بين المسارات القوميّة للأُمم «الكبرى» و«الصغرى». وهو تأخرٌ ينال بالتأكيد، وعلى نحوٍ ملموس، من منزلةِ هذه الدّول في النّظام الدّولي.

والحقّ أنّ هذه الأدبيّات تظلّ مُتنبّهة إزاء التباين والتغاير الزمني الذي يُميّز الجزء الغربي من أوروبا عن حدودها الشرقية، وهي مُتحسِّسة أيضاً للزمانيّة الخاصّة بكلّ سيرورةِ صنع لدولة، وللتحوّل السياسي الإداري أو الاستحالة السياسيّة الإداريّة. ولأنّ بعض الدّول ورثت من ماضيها حدوداً جرى رسمها على نحوٍ استنسابي اعتباطي، ولأنّ دُولاً أخرى تُجاهِد من أجل جباية واقتطاع موارد ضريبيّة مُستدامة، تحتاج إليها حاجةً ضروريّة من أجل إنهاض مؤسّساتها، أو المداعاة الناجحة باحتكار العنف المشروع على أراضيها، لهذا كلّه، فإنّه لا بدّ للتحليل من أن يولي منزلةً مركزيّة للطابع التاريخي ـ أي بالتالي للطابع الاحتمالي التطوّري التفاوتي ـ لسيرورة صنع الدّولة، وبالتالي لقدرة المركز السياسي على تنظيم النّظام الدّولي وضبطه. ومعنى هذا أنّ قدرة الدّول الحديثة على تركيز الموارِد الضروريّة لحُكم العالَم تختلف من شكلٍ سياسي إلى آخر، ومن هيئةٍ سياسيّة إلى أخرى. ومعنى هذا أيضاً أنّ استمرارية أو طول بقاء هذا المَورِد الدولَتيّ وسرمديّته هو أمرٌ له تموضعه التاريخي، أي أنّه قابل لتطوّرات شديدة، آن الآن أوان ذكرها.

السرمديّة المُستبعدة للدّولة كوسيلة: الحالة الأوروبيّة

بات الأمر مفهوماً: دعوى الدّولة الحديثة ومزاعمها في تنظيم الحياة السياسيّة الدّولية وضبطها، هي دعوى تقترن بمرحلة مفردة فريدة من التاريخ الأوروبي وترتبط بها، (فتكون قابلة من ثمَّ للإلغاء والزوال): إنّها مرحلة تأكيد أوروبا الغربيّة بادئاً، على شكل الدّولة (أو الشكل الدولَتي) كركيزة من ركائز النّظام السياسي والمؤسَّسي. ولا يزال السجال مُحتدِماً وحادّاً في الأدبيّات العلميّة لتعيين مُحدِّدات هذا التحوّل الكبير الذي عرفته الدّولة أو الاستحالة العظمى التي تشهدها؛ لكنّ أغلبيّة المؤلّفين يتّفقون على تحديد ما يُميّز، وبقوّة، النّظام السياسي السابق على قيام الدّولة، أو نظام ما قبل الدّولة، عمّا عقبه تاريخيّاً. والجدول التالي، الذي يستلهم أعمال السياسويّ غاري

ماركز Gary Marks يتيح مقارنة ثلاث مراحل من التاريخ السياسي الغربي، ومن قدرة الدّول الأوروبيّة على ضبط النّظام الدولي.

مقارنة النُّظم السياسيّة والمؤسَّسيّة الأوروبيّة (القرن التاسع ـ القرن الحادي والعشرون)[1]

	النّظام الإقطاعي	نظام قيام الدّولة	نظام ما بعد الدّولة
المكوّنات	كثيرة ومتقاطعة (ممالك، مقاطعات، إمارات) تكاثر نزوعيّ لجماعات السَّيطرة	عدد محدود من الدّول السيِّدة المُتمايزة إقليميّاً (عقدت معاهدات ويستفاليا لعام ١٦٤٨) والمُستقلّة بذاتها. تركّز ذو توجّه ومنحى للسلطة على مستوى الدّولة	عدد محدود من الدّول التي تنتمي إلى منظّمات عابرة للقوميّات (الاتّحاد الأوروبي..إلخ) التكامل القارّي قَيد التكوُّن
مبادئ التكامل	التزامات متكثِّرة، دنيويّة، مُعَلمَنة، مؤسَّسة على علاقة إنسان بإنسان. ولاء كنسيّ عابر للأوطان والأقاليم	ولاء حصريّ، مُحدَّد إقليميّاً، تنامي شعور بالانتماء القومي الدنيوي (مثال المواطنَة للدولة القوميّة)	ولاءات متعدّدة، مُتداخلة مع جماعات ثقافيّة أو سياسيّة مختلفة (مواطنيّة محلّية، مواطنيّة متعدّدة الثقافات، مواطنيّة أوروبيّة)
أنماط الضّبط والتّنظيم	أنماط متكثّرة، استقلاليّة نسبيّة للدوائر السياسيّة والدينيّة، ضبط وتنظيم من النّمط التقليدي	أنماط محدودة، مُنظَّمة على نحوٍ هرميّ تراتبيّ، ضبط وتنظيم من نمطٍ عقلانيّ-قانونيّ	أنماط متكثّرة، ضبط متقاطع بين مختلف مستويات الحُكم القومي، وما دون القومي، وما فوق القومي ومن نمط عقلاني-قانوني
أنماط التماهي	أنماط أفقيّة (وطنيّة ملموسة)	أنماط عموديّة (وطنيّة مُجرَّدة حصريّة)	أفقيّة (مواطنَة عالميّة، كوسموبوليتيّة مُجرَّدة عابرة للقوميّات)
النمط الغالب على تكوّن الجماعة(*****)	ثقافي (الدين)	سياسي (الولاء المدني)	اقتصادي (السوق)
القدرة على الضّبط والتّنظيم الدّولي	ضعيف	قويّ	ضعيف
حقبة الرجوع التّاريخي، أو المرجعيّة التاريخيّة	ما بين القرنَين التاسع والثالث عشر	ما بين القرنين الرابع عشر والعشرين	النصف الثاني من القرن العشرين إلى القرن الحادي والعشرين

يميّز هذا الجدول بين ثلاث لحظات من التاريخ الأوروبي: *لحظة الحقبة الاقطاعيّة* التي تتّسم بتفجّر الشوكة والجبروت وغياب النّظام الدّولي المضبوط المُنظَّم؛ تلي ذلك *حقبة «تدوُّل»* تؤاتي كما رأينا مستوى لم يسبق له مثيل في تاريخ تركّز السلطة وفي القدرة على الضبط والهَيمنة الدّولية القويّة هي أيضاً حتّى ولو كانت لا تتوزّع على الدّول الأوروبيّة بالتساوي؛ وهناك أخيراً *الحقبة المعاصرة* التي تتّسم بأنّها باتت في ريبة ومرية من دعوى الدّولة باحترام سيادتها، وادّعائها القدرة على حُكم العالَم وتأمين استقراره.

لا تزال الاستعارة البلاغيّة، أو التعبير المجازي، الذي يجعل من أوروبا قارّة قروسطيّة، استعارة لا تني تَرِد وتتواتر في كتابات أفضل المراقبين (أنظر بخاصّة تأمّلات مُتضافرة لبرتران بادي Bertrand Badie وأندرو لينكلاتر Andrew Linklater)، وذلك من أجل الإعراب عن التحوّلات التي طرأت في الحقبة المُعاصرة على النّظام السياسي الداخلي، وتمثّلت بالتالي بمجيء عالم ما- بعد- ويستفالي، لا تكاد الدّولة تستطيع فيه تنظيم ديناميّته. ضعف الدّولة كوسيلة هو من هذه الناحية وثيق الارتباط بتطوّر مبادئ تكامل الجماعات السياسيّة واندماجها، وتحوّل أشكال الضّبط والتنظيم للنّظام السياسي والمؤسَّسي وتغيّرها.

فمن جهة مبادئ التكامل والدَّمج (السطر الثالث من الجدول أعلاه)، فإنّ التحوّل الكبير يعود في رأينا إلى تكاثر ولاءات الهويّة، واختلاطها وتقاطعها(******) - إذا ما استعرنا مقولة عزيزة على عالِم الاجتماع جورج سيميل Georg Simmel - الذي يزداد تعقيداً. تصاعد قوّة المَطالب بمصطلحات الاعتراف («*recognition*»)، وشاغل بناء معادَلة الهويّة الخاصّة بمن يُريد بناءها - وأحيانا التحكيم بين - المصادر المحلّية والقوميّة للهويّة، ثمّ وبنحوٍ متزايد المصادر الما فوق قوميّة أو العابرة للقوميّات، كلّ هذا ينال من قدرة الدّولة على تعقّل ذاتها على نحوٍ مُتجانس، والتصرّف على نحوٍ متجانس في النّظام الدّولي. ودولة القرن الحادي والعشرين أبعد من أن تُعتبَر دولةً عظمى على شاكلة الدّولة المُطلَقة، أو دولة الحُكم المُطلَق، في الماضي، وهي لا تستطيع أن تطلب من مواطنيها حصر ولائهم بها وقصره عليها، ولا تستطيع إكراههم، في ما عنى رغبتهم في المشاركة بصورة مستقلّة، ووفق مشروعاتهم الخاصّة ونظام قيَمهم هُم، في حكومة العالَم.

ومعنى هذا أنّ أُفق أو منظور «المواطنيّة المتعدّدة الجنسيّات» التي سبق لريمون آرون Raymond Aron أن نافحها بشدّة عام 1974 بمقالة شهيرة، باتت اليوم موضوع تأملات وتفكّرات مُتضافِرة، في أوروبا، ولاسيّما منذ مطلع تسعينيّات القرن الماضي (1990). وهكذا، فإنّه بات على الدّولة التي ضعفت وتعرَّضت للمنافسة، أن تُقِرّ بتكثّر أنماط تنظيم النّظام السياسي وضبطه (السطر الرابع من الجدول). تعزيز سياسات التكامل والدّمج الإقليمي، وعَولمة النشاطات الاقتصاديّة والماليّة، وتكاثر مراكز التقرير، وتقاطع الشبكات وتبعثر الكفاءات الإداريّة، وتصاعُد قوّة الفعاليّات والفاعلين ما دون القوميّين (ولاسيّما المتروبولات) وبأسهم، وكذلك الما فوق قوميّين (الاتّحاد الأوروبي على سبيل المثال)، وتكاثُر مصادر السّلطة أو منابعها، كلّ هذا هو أسباب تكميليّة إضافيّة، تُجفِّف المَورد الأميري أو الدّولة كوسيلة، في قدرتها على ضبط العالَم وتنظيمه. أصبحت الدّول المعاصرة، التي باتت مُفتَّتة، ويتزايد اندراجها في شبكات وفي منظّمات عابِرة للقوميّات، مُرتَهنة أكثر من أيّ وقت مضى للمفاوضات مع مجموعات وفاعلين خصوصيّين وفعاليّات خصوصيّة. وهكذا، فإنّها، أي الدّول المُعاصرة، باتت مُجبَرة على الاعتراف بالضعف الذي يبدو أنّه يزداد أهمّية لأنّه يترافق مع نسبيّة الحدود التي كانت عنصراً مُكوِّناً لشوكتها وجبروتها الماضيَيْن.

حُكم العالَم في وضع انفكاك الحدود

إذا كان التنميط، أو كانت «النمذجة» التي قدّمناها أعلاه تتيح فهم انسحاب الدّولة من المشهد الدولي لمصلحة المنظّمات الما فوق قوميّة، ولمصلحة الدفوق العابِرة للأوطان وللقوميّات، وإذا كانت المطالب الفرديّة التي تزداد غيرةً على استقلاليّتها وتعلّقاً بها، إلّا أنّ هذه المقاربة لا تَظهر بالبداهة اللّازمة، في رأينا، أحد الأسباب الرئيسة لهذا التطوّر المُعاصر، الذي سيكون من التبجّح الفارغ تحديد أمدها. وإذا كان ثمّة مكانٌ ينبغي أن نبحث فيه عن مركز التحوّلات التي نحن أصحابها وفاعلوها والقائمون بها، والتي تريد هذه الطبعة من **أوضاع العالم** أن تكون شاهداً يشهد عليها ويتعقّلها في آنٍ معاً، فهو في التصدّع أو التفكّك المشهود للحدود، والذي نستطيع ملاحظته في النّظام السياسي الداخلي كما الخارجي. ولعلّ أحد أثمن التحليلات لهذا التفكّك هو ذاك الذي يقدّمه عالِم السياسة ستيفانو بارتوليني Stefano Bartolini، عندما يحاول أن

يفهم في منظور اجتماعي - تاريخي الديناميّة السياسيّة القائمة في أوروبا ـ الجماعة الأوروبيّة منذ أواسط القرن العشرين. وسوف نرى أنّ ما يصحّ على الاتّحاد الأوروبي، يؤذِن بلا جدال، ويُبشِّر بتحوّلات أكثر إجماليّة وعالميّة، تطاول النّظام الدّولي ومنزلة الدّول بداخله. وبهذا المعنى يكون الاتّحاد الأوروبي بمنزلة مختبر يتيح مراقبة التطوّرات والتحوّلات القائمة على نطاق أوسع في العالَم المُعاصر.

يجعل ستيفانو بارتوليني Stefano Bartolini من إنشاء الحدود (القَسريّة، الاقتصاديّة، الإداريّة) ونقلها، وعلى نحوٍ بالغ الإيحائيّة، قلب تحليله التاريخي-الاجتماعي للدّولة في أوروبا. وهو يرى أنّ بالإمكان اختصار التاريخ الماضي والحاضر للقارّة الأوروبيّة انطلاقاً من شبكة القراءة والتحليل هذه. وهو يعتبر أنّ التاريخ السياسي الأوروبي لا يقتصر على عمليّة تمركزٍ للبأس والجبروت، فهو يراه ويتناوله كحركة دائبة من التعريف والتحديد وإعادة التعريف والتحديد والانتقال والتحوّل، أو استحالة الحدود التي «تؤقلِم» في لحظةٍ محدَّدة، الموارد المتراكمة على هذا النحو لسلطة الدّولة، فتجعلها مرتبطة بإقليم، وتجعلها متوافرة مُتاحة لحُكم النّظام الدّولي.

وإذا كانت حركة البناء السياسي هذه، قد أسهمت، كما رأينا، في خلال قرون عدّة، في هذا التقطيع والتجزيء الواضح في أرض القارّة الأوروبيّة، أي على صعيد الإقليم (أو الأراضي) أو على صعيد الهويّة أو الهويّات فيها، تقطيعاً وتجزيئاً كان يؤاتي انبثاق شكل الدّولة- الأمّة كشكلٍ مؤسّسي للسلطة، في حين أنّ مرحلة التكامل الأوروبي الحالية، تؤاتي وفقاً للمؤلِّف المذكور، الحركة المُعاكسة، أي حركة «نقض التمايز» وتغييبه، إن من وجهة النظر القانونيّة (مع انبثاق شخصيّة قانونية أوجدها قانون الجماعة الأوروبيّة، بخاصّة)، أو من وجهة النّظر الاقتصاديّة والنقديّة (مع رفع المعوقات التي تعوِّق التبادل الحرّ للبشر والتداول الحرّ للأرزاق كما هو وارد في المشروع الأوروبي لعام 1957)، أو من وجهة النظر الإقليميّة (المحلّية) والثقافيّة. من هنا كانت تلك السلسلة من انتقالات الحدود والترسيمات الحدوديّة الداخليّة، أي داخل الاتّحاد الأوروبي، ومن هنا النفاذيّة الجديدة أو «المساميّة» الطارئة، أو الشفافيّة القابلية الجديدة للنفاذ والاختراق والتغلغل والامتصاص، التي تؤاتي إعادة هَيكلة القارّة الأوروبيّة في العمق، وتوافق إعادة نظر تدريجيّة، وغير طوليّة، للتطابق بين الحدود العسكريّة

والاقتصاديّة والإداريّة والثقافيّة للدولة، وذلك لمصلحة هندسة جديدة أو معمار جديد، يقوم على التوسّعات السياسيّة وتقاطع المستويات الإقليميّة. وهذه كلّها عناصر تتيح تعقّل الجدّة السياسيّة للسيرورة المُعاصِرة أو المسار المُعاصِر للتكامل، مثلما تُساعد على فَهم الصعوبة التي يواجهها الاتّحاد الأوروبي في تعقّل ذاته وتفكير نفسه كممثّل فاعل أو عامل فعّال في ضبط العالَم المُعاصِر وتنظيمه.

كلّ رهان مثل هذا المنظور التحليلي، هو الانطلاق من الأشكال التاريخيّة المختبَرة للتاريخ الأوروبي، لمحاولة إنتاج «صرفٍ ونحوٍ» مفهوميّ أو قواعد مفهوميّة موحَّدة قادرة على أن تُنهِض في ذات الآن، المتّصل في هذا التاريخ والمُنقطِع، والمؤتلِف فيه والمُختلِف والشبيه والمُغاير. وبهذا المعنى نقول إنّ أوروبا الجماعة تقترب من أشكال المركزيّة السالفة، على أربعة مناحٍ وطُرقٍ على الأقلّ: التوسّع الإقليمي - توسّعاً سلميّاً ولا ريب، ويتّفق مع التجريد العسكري المُتقدِّم، الذي تعتمده الدُّول الأوروبيّة - والمُرتبِط بمختلف مراحل التوسّع التي شهدتها الجماعة، انطلاقاً من نواتها التأسيسيّة التي أبصرت النور عام 1957؛ ثمّ أيلولة عدد من الصلاحيات التي لا يزال مداها يتوسّع منذ معاودة إطلاق القانون الأوروبي الميثاقي الأوحد عام 1986؛ ثمّ انبثاق نظام قانوني نوعيّ ذي طبيعة جماعيّة مُنبثِق عن عمل «أصحاب المشروعات العالميّين» أو «الكوسموبوليتيّين» الأوروبيّين، (وفقاً لتعبير أولريخ بيك Ulrich Beck)، المتمثّلين بمحكمة العدل الأوروبيّة، وباللّجنة الأوروبيّة: وأخيراً بتنامي بيروقراطيّة متمايزة عن الوظائف العموميّة القوميّة، والتي تتكوّن اليوم من 32000 عميل جرى اختيارهم وتجنيدهم عبر مباريات نوعيّة خاصّة.

غير أنّ هذه المركزيّة السياسيّة التي تتّصف بها الجماعة الأوروبيّة، تختلف عن نمط الدّولة وغرارها، وتبدي خصائص تجديديّة عدّة مهمّة تؤثّر على نحوٍ ملموس في الوزن الذي تزن به دوليّاً: «أقاليميّة» ضعيفة، أو ارتباط سلطتها وشوكتها بالأرض والإقليم ارتباطاً بالغ الضعف؛ وتوزيع معقَّد للصلاحيّات، إن على الصعيد العمودي، أي بين الاتّحاد الأوروبي والدّول الأعضاء، أو على الصعيد الأُفقي بين مختلف مكوّنات المثلث المؤسَّسي المؤلَّف من اللّجنة الأوروبيّة والبرلمان الأوروبي ومجلس

الوزراء؛ ونمط من الدستورية غير المكتمَلة وغير المسبوقة، ومشروعيّة غير يقينيّة إزاء المواطنين الأوروبيّين الذين يجاهدون للتماهي معها. والفارق الأساسي بين سيرورتَيْ التركيز هاتَين، هو التوقيت «timing» الخاصّ بكلٍّ منهما: فقد سبقت مرحلة تنميط القواعد (ولاسيّما الاقتصادية) وأشكال الانتماء، إن الثقافي أو السياسي، في تجربة الجماعة الأوروبيّة، التحكُّم الفعليّ في الأرض والإقليم. من هنا كان غياب التطابق (والمؤلّف يتحدّث عن «انفصال وتفكّك») بين الأبعاد الاقتصاديّة والثقافيّة والقَسريّة من جهة، وقدرات الضَّبط السياسي - الإداري للاتّحاد الأوروبي من جهة أخرى.

تُكمل هذه المقاربة النظرية الملاحظات التي أُبديناها أعلاه، كما أنّها تُترجِم المنعطف الذي تكوَّن لجهة طرح شروط قدرة الدّولة وطاقتها على حُكم العالَم. وفي هذا المنظور أو في هذا الأُفق النظري الذي هو أُفق ستيفانو بارتوليني Stefano Bartolini، فإنّ التكامل الأوروبـي قـد جرى تصـوّره كمحصلة لضغطين تاريخيّين عظيمين: فهناك من جهة أولى واقعة التّنافس الدّولي بين الدّول الأُمم الأوروبيّة، الذي كان قد أصبح منذ عام 1945، أمراً لا طاقة ماليّة للدّول المعنيَّة، به، بسبب الكُلَف المتواصلة التنامي والارتفاع، لاقتصاد الحرب الحديثة ومخاطر التدمير (ولاسيّما النووي) التي كانت هذه الدّول تتعرَّض أو ستتعرَّض لها والتي كانت تتجاوز وبكثير جدّاً مصالح التنافس «البَينيّ» على الرّغم من أنّه العامل المؤسِّس، تاريخيّاً، لنظام الدّول- الأُمم؛ كما أنّ الوعي النسبيّ بالتراجع الاقتصادي لأوروبا ما بعد الحرب العالميّة الثانية، قد قاد، من جهة ثانية، النُّخب الأوروبيّة، إلى اعتبار أنّ كيان الدّولة- الأمّة، أو الدّولة - الأمّة ككيان، ليست أو لم تَعُد الوحدة السياسيّة المتكيّفة مع التنافس الاقتصادي العالَمي الحالي.

منذ تلك الحقبة، جاءت عوامل عدّة لتزيد من هشاشة الدّولة الحديثة، وتؤكّد صحّة هذا التشخيص. والأحداث الراهنة الأخيرة في الاتّحاد الأوروبي، الذي يجد نفسه مُشتبِكاً مع سلسلة من المقاومات والممانعات والإحباطات الجديدة - والمُثيرة للقلق سياسيّاً - وهي تشهد جميعاً لصعوبة توعّي هذه الأمر الواقع، وتُفسِّر لماذا لا نزال نُكابد جماعيّاً من أجل تخيّل ضبطٍ للنظام العالَمي وتنظيمٍ له، يكون على مستوى الرهانات الحاليّة.

هوامش ومراجع

(*) سَيرد لاحقاً في هذه الدراسة والدراسات الأخرى مصطلح «ويستفاليّة الدّولة»، أو «الدّولة الويستفاليّة»، وهي الدّولة الأوروبيّة بخاصّة، ولاسيّما بالنسبة إلى مَن يتحدّثون، شأن برنارد بادي، عن «**الدولتَين**» (1986) بالنّظر إلى مسكونيّة هذه الدّولة (بالمعنى الذي يعطيه الفارابي للمسكونيّة؛ أي ما يعمّ الأرض المسكونة كلّها). وهذا تعبير يستعيره الباحثون هنا من الباحثين الأنكلوساكسون أمثال Ferguson, Kalevi, Hostli وسواهم، لاستنتاج هشاشة، بل انهيار، «الغرار الويستفالي» في العالَم العربي. أمّا النمط نفسه فهو «عالَم الدُّول كما نعرفه، والذي هو نتيجة لمعاهدة ويستفاليا لعام 1648، ومعاهدة أوليفا التي تلتها عام 1660، ... ومعاهدة باريس (1763) وبرلين (1878)، وهي معاهدات عزَّزت السيادة، وجعلتها وقفاً على الأمراء، وحصرتها داخل حدود هؤلاء، مع الاعتراف لهم بحقّ شنّ الحرب في الخارج» (أنظر بوزارسلان Bozarslan، ص 192 من «**ثورة وعنف**») (المترجم).

(**) أي ليس بمعنى كياني، كما في قولنا الحضارة الغربيّة، وإنّما كسيرورة. إلياس يعتبر أن «العادات والأعراف»، أي الطريقة في اللّباس والتصرّف وإتيان الأمور الحميمة، أو قضاء الحاجات الشخصيّة، وتناول الطعام بالملعقة والشوكة..إلخ، تغيَّرت منذ عصر النهضة، إذ بات هناك منذ ذاك، ما يُعرف بآداب السلوك. حضارة العادات عنت كبْت الجانب الحيوانيّ من الحاجات والغرائز. ما يبدو كردّات فعل طبيعيّة، إنّما هو استبطان للمدنيّة الحديثة (المترجم).

(***) Habitus هي كلمةٌ ربّما كان الكاتب يستعيرها من بيير بورديو Pierre Bourdieu، الذي استعارها من اللّاتينيّة ومن أستاذه دوركهايم. الذي استعارها من فلاسفة العصور الوسطى ليؤشّر بها على مختلف ما يتعلّمه الطفل خلال تربيته، وهي تعني في عُرف بيير آنسار P. Ansart منحى في الكَون أو في الوجود؛ مُشتقّة من habere=se tenir. وكان اللّاتين في القرون الوسطى قد اختاروا هذا المصطلح ترجمةً لمصطلح سينوي هو «العقل بالملكة»، أو «العقل الهيولاني» الذي تحصل فيه المقولات الأولى (كتابَ **النجاة**، ص 166). لكن هذا ليس فحوى المفهوم هنا، أي لا عقل بالملكة، ولا عقل هيولاني. ثمّ إنّ Habitus كمصطلح يرد لدى نوربرت إلياس، لكنّه سيستعيره بدوره ليعيد تعريفه ويجعله يلعب دوراً مركزيّاً، كما يقول آنسار Ansart، في تنظيره للممارسات الاجتماعيّة. ووجدنا أقرب مرادف لها بالعربية في تعبير ابن خلدون حين يكتب: «حتّى يصير ذلك لهم خلقاً وسجيّة» ويقول «خلق الانقياد»، لكن كلمة خلق توشك أن تُدخلنا في التباس. فتبقى سجيّة ربما (المترجم).

(****) نسبة إلى توماس هوبز Thomas Hobbes؛ الدولة التي تنقل البشر من حال الطبيعة، أي من حالة التي يمارس فيها الناس كافّة الحرب ضدّ سائر الناس، إلى حال الأمن. دولة هوبز هي دولة الحُكم المُطلَق (هي التنّين) الذي يحمي العقد الاجتماعي بالخوف الذي يثيره لدى المواطنين (المترجم).

(1) جدول مستوحى من الجدول الذي وضعه غاري ماركز Gary Marks، (أنظر Klausen et Tilly, 1997)، ص 39، مع إضافات مُكمِّلة من عندنا.

(*****) communalisation، مصطلح مُستمَدّ من ماكس فيبر (كتابه **اقتصاد ومجتمع**، 1920). وهو مصطلح يضعه فيبر في مقابل sociation، ليس للتدليل على التعاقب التاريخي (مجتمع تقليدي يعقبه ويليه مجتمع حديث)، وإنّما للتدليل على اجتماع قائم على أساس الانتماء (العائلة، الطائفة، الأمّة، القبيلة)، أو على أساس عقلاني، تعاقدي، (مصلحة وتسويات، كالجماعات والجمعيّات ذات الهدف المُحدَّد) (المترجم).

(******) L'entrecroisement بحسب جورج سيميل، في «دراسة حول أشكال التأهّل الاجتماعي»، وبالتحديد في الفصل المُعنوَن تقاطع croisement الدوائر الاجتماعيّة، هو تقاطع الأجواء أو العوالم الصغرى (الدوائر)، التي يعيش الفرد وسطها، (دائرة العائلة، العمل، الأصحاب..إلخ)، ويكتسب اجتماعيّته أو تأنّسه وتأهيله الاجتماعي عبرها، وعبر جملة القيَم والمعايير السائدة فيها. وتتنامى فرديّة الفرد مع تقاطع الدوائر العديدة التي ينتمي إليها (المترجم).

لمعرفة المزيد

- Bertrand BADIE, *Un monde sans souveraineté? Les États entre ruse et responsabilité*, Fayard, Paris, 1999.
- Stefano BARTOLINI, *Restructuring Europe. Centre Formation, System Building and Political Structuring between the Nation State and the European Union*, Oxford University Press, Oxford, 2005.
- Yves DELOYE, *Sociologie historique du politique*, La Découverte, Paris, 2007 [3e édition].
- Jytte KLAUSEN et Louise TILLY (dir.), *European Integration in Social and Historical Perspective*, Rowman & Littlefield, Oxford, 1997.
- Andrew LINKLATER, *The Transformation of Political Community. Ethical Foundations of the Post-Wesphalian Era*, Polity Press, Cambridge, 1998.
- Charles TILLY, *Contrainte et capital dans la formation de l'Europe 990-1990*, Aubier, Paris, 1992.

الاقتصـاد والحَوْكَمة العالميّـة

روبير بوايير
(اقتصـادي في معهد الأميركيّتيْن في باريس)

لماذا فرض المنطق الاقتصادي، أي منطق المال والمُنافَسة، نفسه، مُتجاوِزاً عدم الاستقرار الذي أحدَثه، مُتعدّياً الأزمات التي أفضى إليها، إن على الصعيد القَومي أو على الصّعيد الدّولي؟ إنّه نتيجة سلسلة من الاستحالات والتحوّلات، الفظّة أحياناً، والصامتة حيناً آخر، والتي تجد أصلها ومصدرها في انبثاق السوق، ثمّ في ظهور الرأسمالية منذ القرن السادس عشر. فمنذ تلك الحقبة ومنطق التاجر، الذي يخترق نشاطه الحدود السياسيّة، يلتفّ على سلطة الأمير. ومن الواضح، من جهة أُخرى، وفي منظور نظري، أنّ العقد والسوق، يجتازان ويتجاوزان حدود الأقاليم، بسهولة أعظم من تلك التي تجدها الجماعات، أو تستطيعها الدّولة. وما يزيد في فرادة نظام بريتون وودز Bretton Woods الدّولي، الذي قام بعد الحرب العالميّة الثانية، هو إظهاره خضوع الاقتصادي للسياسي: في داخل الدّولة ـ الأمّة، عبر تسوية فريدة بَين الرأسمال والعمل تعترف بها الدّولة، وعلى المستوى الدّولي، بفضل الهَيمَنة المضمونة *للسلام الأميركي*.

لكنّ نجاح هذه الشكل أو هذا الترتيب، أَطلق كثرة من الاستراتيجيّات التي ستجعل من المُنافسَة بين الأقاليم ألفباء العلاقات الدّولية المُعاصرة. ولا بدّ من نَزْع طابع الإطلاق عن مفهوم العَولَمة وإعادته إلى نسبيّته، ذلك أنّ الأنظمة الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة الوطنيّة أو القوميّة هي أبعد من أن تتقارَب وتتجمَّع وتتضافر على غرارٍ شرعيّ. وهكذا، فإنّ الترابط المُتبادَل، أو الارتهان المُتبادَل والمتزايد بين سلسلةٍ من

الأنظمة والخطط والمشروعات المُتناقضة هو ما يشكِّل بعض الصفات التي يتّصف بها الاقتصاد العالمي: سرعة إرسال وتبليغ تقلّبات الأسواق الماليّة، والتأثير الطويل المدى والبعيد المسافة للأحداث المحلّية، الرِّيَب المُتعلِّقة بالعلاقات الدّولية نتيجة تعقيد التفاعلات المتعدّدة المتكثِّرة بين ضروب التقدّم التكنولوجي، والمنافسة الاقتصاديّة وتعاقب احتدامات المضاربات. حينها يُصبح من المُمكن تفسير الصعوبة التي أحاطت بانبثاق قواعد لعْب جديدة على الصعيد الدّولي: فقد أَفلتَ السياسيّون العنان للمنطق الاقتصادي والمالي ولَم يَعُد يَسعهم الإمساك به والتحكّم فيه. وفضلاً عن ذلك، فإنّ الحكومات نصبت نفسها مدافعةً عن مصالح المجموعات الاقتصادية-المالية المُسيطِرة، بحيث يجري كبح ولجم، إن لم نقل وقف وتعطيل، انبثاق أرزاقٍ عموميّة مُعولَمة، أي ظهور مشتركات(*)، على الرّغم من ضرورتها لاستقرار كلّ نظام اجتماعي- اقتصادي وطني.

السُّلطة السياسيّة والسُّلطة الاقتصاديّة

مضى حينٌ من الدهر، كانت العلاقات الاجتماعيّة والاقتصاديّة فيه، وما زال هذا هو حالها في بعض المجتمعات، غير مُتمايزة. وهذا على الرّغم من أنّه بمجرّد أن يتغلغل التبادُل التجاري في مختلف المجتمعات، حتّى يستدخل ذلك ديناميّة تُظهِر ضرورة الفصل بين الدائرة السياسيّة والدائرة الاقتصاديّة[1]. تأتي هذه الحركة في حقبات مختلفة بحسب المجتمعات، كما أنّ مثال انهيار أنظمة من الغرار السوفياتي يُظهِر أنّ هذا الفصل لا يتمّ من دون أن يُحدِث مشكلات تصاحبه. لكنّ تمايز السياسي والاقتصادي حَدَث بالنسبة إلى الاقتصادات الرأسماليّة ذات التصنيع القديم، قبل أربعة قرون. غير أنّه لا بدّ من التذكّر أنّ الاقتصاد السياسي الناشئ في تلك الحقبة، حاول أن يخترق العلاقات التي يُفترَض أن تحكُم سياسة الأمير، من أجل تشجيع ديناميّة التجّار، ثمّ تقسيم العمل في المصنع (الذي كان العمل اليدوي يومها غالباً فيه).

غير أنّ الدائرتَين باتتا مذ ذاك مفصولتَين منطقيّاً: فالسياسي من جهة أولى، يُعالِج مسائل السّلطة والعلاقات بين الأفراد، في حين أنّ الاقتصاد من الجهة الأخرى

يهتمّ بتداوُل السلع والثروات. لكن تظهر للفور المشكلة المركزيّة للتوافُق بين النّظام السياسي الذي يحكمه حُكم البحث عن السُّلطة، والنّظام الاقتصادي الذي يُحرِّكه مُحرِّك البحث الذي لا نهاية له عن الثروة. والواقع هو أنّ السياسي والاقتصادي سرعان ما يظهران كمترابطَين ومُرتهنَين *واقعاً*، لبعضيهما بعضاً. فلا بدّ على سبيل المثال، ألّا تعوِّق القواعد الماليّة التي يمليها «الأمراء»، تداوُل الرساميل الخاصّة التي تغذّي حركة السلع، ولا أن تُضادّ أو أن تُحبِط تبادلها. ولو سَلكَت السلطات السياسيّة السلوك الانتهازي الذي يفضي إلى الخسارة في قيمة العُملة المحلّية، لغايات إثرائها هي، فإنّ ذلك قد يفضي إلى صرف التجارة وتحويل النشاط الإنتاجي عن إقليمها وأراضيها. وهكذا تدخُل إلى الميدان علاقة ارتهان ثانية تَربط الاقتصادي بالسياسي: فإذا كانت الشروط الاقتصاديّة غير مؤاتية كثيراً، فإنّه يكون من الصّعب على السياسي أن يجبي الضرائب الضروريّة له لممارسَة سلطته. وهكذا، فإنّه منذ القرن السادس عشر، والتدخُّل السياسي يصوغ ويكيِّف ممارسة النشاط الاقتصادي، والعكس صحيح، بالمعنى الذي يجعل النجاح الاقتصادي شرطاً لممارسة السّلطة.

غير أنّ التاريخ لا يتوقّف عند هذا الفصل، ذلك أنّ ديناميّةً باطنيّةَ النموّ تُحرّك كلّاً من الدائرتَيْن. فمن جهة أولى تفضي الصراعات من أجل السّلطة إلى شروطٍ وأوضاعٍ متغيّرة خلال الزمن، وهي تحكُم التبادل التجاري والإنتاج. ثمّ إنّ بثّ التبادل التجاري ونشره وتعميمه لا يتمّ، من الجهة الأخرى، من دون أن يُحدِث ديناميّة فريدة تتّسم على سبيل المثال، بأزمات مُضارَبة مُتواتِرة[2]؛ الأمر الذي ينعكس على القاعدة الضريبيّة وعلى نفقات الأمير، وحتّى على شرعية النّظام السياسي الاقتصادي. ولهذا، يُسجِّل هذا الارتهان المُتبادَل والمُتداخِل تطوّراً وكثرةً في الأشكال والصُّور. وهكذا، فإنّ صعود الرأسماليّة الصناعيّة يفترض نمط دولة تؤاتي على سبيل المثال دمج الإقليم بشبكة نقل. ولكن، بالنَّظر إلى تحالفات السّلطة وتوزيع الدّخل، فإنّ مقتطعات السّلطة السياسيّة من الثروات ظلّت محدودة في رأسماليّة القرن التاسع عشر التنافسيّة.

العلاقات الاقتصاديّة
تجتاز الحدود السياسيّة

مرّةً أخرى ينبغي القول إنّ هذه الصّورة أو هذا الشكل ليس جامداً لأنّه يفضي إلى نزاعات اقتصاديّة حول افتتاح أو كسب أراضٍ أو أقاليم، ذلك أنّ هذا هو أحد بواعث التراكم الذي يغلب عليه الطابع التوسّعي. عندما يُصبح النّزاع سياسيّاً ويفضي إلى حربٍ عالميّة، فإنّ علاقات السياسي بالاقتصادي تجد نفسها وقد استُعيد تعريفها وتحديدها بالكامل لدى نهاية الحرب. وبهذا يصير من المشروع، ظاهراً، أن تتدخّل الدّولة في بعض وجوه الإنتاج والماليّة، الأمر الذي كان يبدو خارج قدرة التصوّر وإمكاناته في النّظام الدستوري السابق. ونتيجة هذا الأمر، هي أنّ المقتطعات العموميّة تزداد، ولكنّها تُصبح قابلة للاحتمال من جانب المجتمع، لأنّ الدّولة تتيح بسياستها، بدء مرحلة تراكم كثيفة تخلق فوق ذلك، ثرواتٍ. بهذا، تُصبح الدّولة «مُدمَجة مُندرِجة» وليست «حارِساً ليليّاً[3]»، وبهذا يجد عالَم الضّبط نفسه وقد تحوّل وتغيَّر. لكنّ النّظام لا يكون في هذه المرحلة أيضاً، قابلاً لأن يعيش، إلّا إذا جَعَل دائرتَيْه مُتوافقتَيْن. وهكذا تتقدّم العلاقات دولة- اقتصاد، وفق حركة *لولبيّة*، ذلك أنّ هذه التسويات أو الحلول الوسط، نادراً ما تستعير الشكل ذاته وتتبدّى بالصّورة ذاتها.

وثمّة توترٌ كبيرٌ آخرٌ يسري في المجالَيْن، السياسي والاقتصادي. ذلك أنّ السياسة أو الشأن السياسي يَتناول ويُعالِج من جهة أولى الرقابة التي تجري على إقليمٍ ما من الأقاليم، عبر القانون والضرائب والتدخّلات العموميّة. لكنّ مرونة العلاقة التجاريّة تتيح من الجهة الأخرى، اختراق حدود الشأن السياسي واجتيازه عبر تنظيم المُبادلات، الأمر الذي يُحرِّر الاقتصادي، جزئيّاً، من رقابة السياسي. وهناك حينها أشكال وحالات تتقدَّم فيها سلطة التجّار على سلطة الأمير الذي ينبغي له أن يلجأ إلى الاقتراض ليُواجِه النفقات التي لا تستطيع قاعدته الضريبيّة التي حجَّمها هذا التدويل للمبادلات أن تغطّيها. وهذه الظاهرة التي تبدأ بالتدخّل منذ مرحلة الرأسماليّة التجاريّة، تُصبح حاسمة ومُحدِّدة مع مجيء الثورة الصناعيّة والرأسماليّة الصناعيّة. ثمّ إنّ الضغط الذي تقوم به السّلطة الاقتصاديّة العابرة للقوميّات هذا، يُصبح حاسماً مُحدِّداً في عصر العَولَمة الماليّة. طلبات رجال المال الدوليّين، في ما عنى تسيير السياسات

الوطنيّة، تُصبح مُلحَّة، وفي بعض الحالات تُواكِب وتيرة الأزمات الماليّة والاقتصاديّة والسياسيّة المُتعاقِبة.

نتيجةً لهذا، فإنّ هذه الحركة تتّخذ بالقوّة، أشكالاً شديدة الاختلاف، وفقاً للتاريخ الخاصّ بكلّ إقليم. فإذا ما أخذنا على سبيل المثال المجتمعات اللّاتينية الأميركيّة، وجدنا أنّ انخراطها بالاقتصاد الدّولي، عبر تصديرها الموادّ الأوليّة، سيُلوِّن، ولمدّة طويلة، أسلوب التدخّل لدى الدّولة اللّاتينيّة الأميركيّة، كما سيُلوِّن جبايتها وبُنية ضرائبها... على النقيض ممّا نلاحظه في ما عنى الحاضرات الصناعيّة التي تُتاجِر معها هذه البلدان. وعلى هذا، فإنّه ليس من المدهش أن تؤدّي الأزمات الدّولية إلى زعزعة استقرار النّظام السياسي الدّاخلي لهذه البلدان، وأن تنبثق عن ذلك، بطريقة غير مباشرة، تحالفات سياسية جديدة. دولة سنوات 1950، التي كان يقال إنّها «تنمويّة»، كانت منطقيّة في ما عنى نظام الاستغناء عن المستوردات واستبدالها، الذي كان يحكُم النشاط الاقتصادي حينها... وذلك إلى حين تنشب أزمة، تكون اقتصاديّة أوّلاً، ثمّ سياسيّة بعد ذلك، فتُزعزع مُجدَّداً شكل العلاقات بين الوطني والدّولي أو صورتها.

نستطيع أن نستخلص من هذا السرد التاريخي الموجَز ثلاث تعاليم كبرى. أوّلها هو أنّ *أيّاً من الدائرتَين لا تستطيع أن تفرض منطقها على الأخرى*. يوتوبيا *الأسواق الحرّة تماماً، أو طوباويّة السوق الحرّة بالكامل، تفضي إلى أزمات* اقتصاديّة وماليّة كبرى، تُظهِر ضرورة رقابة المجتمع على ديناميّة هي ديناميّة شاذّةٌ «بالقوّة»، كما يقول المناطقة، أي إنّها مُمكنة الشذوذ[4]. وعلى العكس من ذلك، فإنّ الإرادة السياسيّة *لمراقبة النشاط الاقتصادي بكلّيّتها، والتحكّم* فيه، قد أفضى إلى فشل اقتصادي... وفي النهاية إلى اطِّراحٍ سياسي، كما يبيّن ذلك تاريخ الأنظمة السوفياتيّة[5].

ثانياً، ليس كافياً، بل إنّ من الخطأ الكلام على علاقات بين السياسي والاقتصادي بعامّة، أو على وجه العموم، ذلك أنّ مواءمة شكل، أو موافقة صورة أو ملاءمة هيئة مُتموضِعة تاريخيّاً وجغرافيّاً، لا تتحدَّد على هذا المستوى النظريّ المُجرَّد. وإذا

ما مددنا مثال روسيا المُعاصِرة، فإنّ فشل الدّولة السوفياتيّة السابقة، *وما لحق بها من فقد اعتبار، لم يكن يتضمّن في شيءٍ أن يكون تدميرها كافياً للنهوض باقتصاد السوق وتشجيع انبثاقه. فالواقع هو أن المطلوب هو صورة أخرى وشكلٌ آخر من أشكال الدولة*، لكن الشكل السابق كان مستقبحاً إلى حد أن الرأي العامّ كان ينزع إلى المماهاة بين الدّولة *السوفياتية* والدّولة *على وجه العموم*. وهذا على أي حال هو خطأٌ شائع، وهو يصحّ أيضاً على البلدان الرأسمالية: أفلم يجرِ تقديم صعوبات الدولة الفوردية والكينزية على أنها تعبير عن الطابع المؤذي المضرّ للدولة بذاتها، وتقديم فشل بعض السياسات الصناعية، على أنه البرهان على عدم فاعليّة الدّولة في كل زمان ومكان؟

ولهذا، فإنّه بمجرّد أن نتعرّف إلى تداخل الاقتصادي في السياسي، والسياسي في الاقتصادي، يصبح من الصعوبة بمكان أن نأمَل ببناء نظريّة اقتصاديّة خالِصة ـ أو عِلم سياسي مستقلّ بذاته بالكامل. أو بتعابير أكثر تحليليّة، فإنّ من الخطورة بمكان، تعميم التعاليم المُستمدَّة من ملاحظة شكلٍ أو هيئةٍ ما، والانتقال بها من دون حيطة واحتراز إلى شكلٍ آخر وهيئة أخرى، إذا لم نكن واثقين من تماثلهما وتشاكلهما البنيوي. مذ ذاك لا تعود كثرة *عمليّات الضّبط الاقتصاديّة والسياسيّة* هي الاستثناء على القاعدة، بل تُصبح هي القاعدة، ذلك أنّ التسويات أو الحلول الوسط السياسيّة، كالتسويات أو الحلول الوسط الاقتصادية، تُظهِر كلّها طابعاً تاريخيّاً مؤكّداً ويقينيّاً. نستطيع دائماً اللّجوء إلى نماذج مثاليّة أو أنماط ـ مثلى(**)، لكن هذه ليست سوى وسائط في بناء نظريّة عامّة. ويُمكِن، إذا ما أردنا أن نكون أكثر تواضعاً، أن نبني ضرباً من علم قوانين التصنيف يؤكِّد تنوّع الرابط الاجتماعي وكثرته، التي هي موضوع التجديدات التي لا تتمكَّن النظريّة من استنفادها سلفاً.

وهكذا، فإنّ الرسالة المركزيّة لهذا الاسترجاع التاريخي الوجيز، ولكن المفيد من أجل فك رموز النزعات والمناحي الشديدة التناقض في الحقبة المعاصرة، هي أنّه *لا اقتصاد في المجتمعات الحديثة من دون سياسة ولا سياسة من دون اقتصاد*.

المشروع، السوق، الجماعة والدّولة: تهيّؤٌ مُتفاوِتٌ للتدويل

غالباً ما يجري تقديم السوق والدولة كنمطَين من أنماط تنظيم المجتمع، يستبعد أحدهما الآخر. وهذه القسمة الثنائيّة هي الأساس الذي يقوم عليه التعارض بين مدرستَيْن فكريّتَيْن: مدرسة الكلاسيكيّين الجُدد ومدرسة الكينزيّين. والواقع هو أنّه في ما يتعدّى *السّوق والدّولة*، فإنّ هناك أربعة أشكال وسيطة من التنسيق تُظهرها بحوث علم الاجتماع الاقتصادي. فنستطيع أوّلاً تمييز *التحالفات* التي تشكِّل نمط تنسيق (إدارة وسياسة بالإنكليزيّة governance وبات الشائع لها حاكميّة أو حَوْكَمة)، يبقى ويستمر باتّفاق الأطراف المعنيَّة، مع مواصلة العمل في سجلّ المنطق الاقتصادي؛ شأنه في ذلك شأن السوق. أهمّية هذه التحالفات هو أنّها تُقلِّص الرِّيَب التي تقترن بالتجديد مثلاً، وباستخدام تقنيات جديدة. لا بدّ بعد ذلك من اعتبار *الهرميّات الخاصّة أو التراتبيّات الخصوصيّة*، من نوع الشركة الكبرى المُتكاملة أو المُندمجة عموديّاً، والتي لم يتوقّف دورها عن النموّ طوال تاريخ الرأسمالية الطويل. وهي تستطيع تحسين ديناميّة كُلف الإنتاج والاتجار، وكذلك تشجيع التجديد. أمّا الأقوام والجماعات communautés، فإنّها من جهتها تَجمع النواحي أو بلدات المقاطعات الإدارية (الكومونات communes) والعشائر والأقضية أو النوادي، وتَضع شكلاً من التماسك النابع من التزام الفاعلين والفعاليّات بقواعد لعبة تصحّ لمستوى جماعة ذات حجم قد يكبر أو يصغر، ولكنّه يكون محدوداً بالإجمال. وورقة هؤلاء الرابحة الكبرى هي إقامة الثقة الضرورية في أغلب النشاطات الاقتصاديّة، وفي الصفقات التجاريّة، وفي التسليف على وجه الخصوص. وأخيراً، فإنّ *الشبكات* تُماثل وتوافِق الجمعيّات المهنيّة والنقابات، وحكومات المصالح الخاصّة، أي أنّها تتّفق مع تفكيك بعض النشاطات التي تُعزى تقليديّاً إلى الدّولة المركزيّة. إلّا أنّه يُمكن أن يأتي بناؤها داخل حيِّز العلاقات الاجتماعيّة (الأُسرة، المجموعة...) كما أنّه من الممكن، في كلا الحالتَيْن، تجنيد هذه الشبكات في المنافسة الاقتصاديّة والتجديد.

تتأسّس الثنائيّة بين السّوق والدّولة على تصنيفٍ مبنيّ على معيارٍ مزدوج. يتعلّق الأوّل ببواعث العمل، أي إمّا بالمصلحة الفرديّة العزيزة على الاقتصادي، وإمّا

بالشعور بالإلزام، الذي يحتلّ عند عالِم الاجتماع مرتبة الأولويّة والصدارة. وأمّا المعيار الثاني فيتعلّق بسيرورة التنسيق، التي يمكن أن تكون أفقيّة، مساواتيّة، أو تكون على العكس من ذلك، تراتبيّة وتفاوتيّة. يتبع ذلك أنّ كلّ تدبير من هذه التدابير المؤسَّسية، يتطلَّب شروطاً خاصّة، ويُبدي من القوّة على وجه العموم، بقدر ما يُظهِر من الضعف. وعلى هذا، فإنّه ليس ثمّة تدابير وتسويات فضلى *قبلية* مُسبقة، كائناً ما كان النموذج المطروح والمشكلة المطروحة؛ فهذا ما تؤكّده إلى حدّ بعيد، الملاحظة التجريبيّة والدراسات المُقارَنة.

أشكال التنسيق الستّة هذه لها قدرات تدويلية مُتفاوتة. قوّة الاقتصادي تعود إلى جبروت المصلحة التي يمكنها أن تنعتق وتتحرّر من الحدود. وهذه هي حال خلق الأسواق وإنشائها على المستوى الدّولي على غرار الأسواق الماليّة الحديثة: العلاقة في ظاهر الأمر هي علاقة أُفقيّة، إذا ما استثنينا التجمّعات النموذجيّة للرأسماليّة المُعاصِرة، لكنّ الشركة نفسها، أو المؤسَّسة المُنتِجَة نفسها، تستطيع الردّ على تحديد السوق الأهليّة الداخليّة بالنهوض بصادراتها، ثمّ بالتثمير المُباشَر في الخارج، وأخيراً بالشركة الماليّة القابضة التي تعمل على المستوى العالمي ـ فالشركة المتعدّدة الجنسيّات تؤلِّف في داخلها وتوحِّد سلسلة من العلاقات الهَرميّة التراتبيّة، القائمة في ما بين إدارة المؤسّسة أو المشروع، والأُجَراء، بين من يعطون الأوامر والمقاولين الفرعيّين. وهكذا، فإنّ، ما يظهر في الإحصاءات الدّولية التجاريّة كصفقات تجاريّة، هو في الواقع ترجمة للقرارات الداخليّة في نظامٍ إنتاجيّ مُتعدِّد الجنسيّات. القدرة الأمثل للشركة متعدّدة الجنسيّات في ما عنى الضرائب وجبايتها الجباية الفضلى بالنسبة إليها، يستتبع أو يولج لا تناظراً ظاهراً مع السلطات المحلّية المولَجة بجباية الضرائب. ووضْع مختلف الفضاءات الوطنيّة ـ داخل أوروبا، كما في بقيّة أنحاء العالَم في وضْعٍ تنافسيّ- من شأنه أن يوفِّر للشركات المتعدّدة الجنسيّة قدرة على التأثير، أو نفوذاً مؤكّداً في ما عنى فرض الضرائب على الأرباح والقيَم المُضافة.

وعلى هذا، فإنّ التباين والمفارقة بالنسبة إلى الفضاء الذي يُفترَض بالدّولة أن تُمارِس سلطتها عليه، هو تباينٌ مذهل. ويقيناً أنّ الحروب أتاحت في الماضي تمدُّد الإقليم

الوطني وتوسُّعه، وأنّ الدّولة الأمّة تظهر في أيامنا نحن، اليوم، أصغر من أن تستطيع التفاوض مع الشركات المتعدّدة الجنسيّات، وذلك إلى حدّ أنّ ذلك بات يستثير تكوين فضاءات ما- فوق- وطنيّة، أو ما- فوق- قوميّة، تُفوِّض فيها السلطات السياسيّة جزءاً من سيادتها إلى كيانٍ اتّحادي. لكنّ المرونة والانتهازيّة والتقلّب هي في مطلق الأحوال من خاصيّات الكيانات الاقتصادية: تكوين منطقة اليورو يُقدِّم مثالاً على هذا اللّا- تناظر أو اللّا- تماثل الكبير في مادتَيْ التدويل السياسي والتدويل الاقتصادي. وتقييم «الجماعة الدّولية» أو «المجتمع الدّولي» كما بات يُقال، يملك القدرة على إحداث أزمة في مسار التكامل والاندماج، بحيث إنّه لا بدّ للمبادرات السياسيّة من أن تستبطن القسورات التي تحملها عَولمة الإنتاج وعَولمة الماليّة وتستوعبها. وبالمنوال نفسه، تجري في الأصل مَوْضعة الجماعات، بحيث إنّها لا تتمكّن من الانتشار على المستوى الدّولي، وأن تُقيم علاقاتٍ على مسافات بعيدة، إلّا نادراً. وتخطر في البال هنا مسألة الشتات الصيني، كشكلٍ من أشكال تنظيمٍ للنشاط الاقتصادي عابرٍ للحدود وللقوميّات.

نظام بريتون وودز: وضع قوى السّوق تحت الرقابة

تمثّل مرحلة ما- بعد- الحرب العالميّة الثانية قطيعةً جذريّةً بالنسبة إلى التجربة التاريخيّة. فقد تولّت الدّولة تنظِّيم المجهود الحربي، وذلك بقيامها بالتدخّل في الاقتصاد بالاتّجاهات كافّة، عبر الطلب العمومي، وعبر الصلة بالمشروعات أو المؤسّسات والشركات، وعبر التسليف، بل الرقابة على العمل. وقد عادت فاستخدَمت هذه الخاصيّات من أجل إعادة الإعمار والتحديث، وأفضَت إلى شكلٍ فريد من العلاقات بين الدّول ـ الأُمم، والنّظام الدّولي.

الهدف المركزي، بادئاً، هو تكوين نظام إنتاجي يتيح الإجابة على الحاجات الضّخمة في ميدان البُنى التحتيّة والتثمير والاستهلاك. وإذا كان مشروع مارشال قد حابى في البداية استيراد التجهيزات من الولايات المتّحدة وعزّزه، إلّا أنّ أوروبا، ومعها اليابان، ما لبثتا أن تمكّنتا من التوصّل تدريجاً إلى استحداث نموٍّ متمحورٍ إلى حدٍّ بعيد على الذّات، أي مُخصَّص لإشباع الطلب الأهلي. بعد ذلك، ما كان لذكريات التطوّرات

الكارثيّة التي حدثت في فترة ما- بين- الحربَين، ومن ثمّ للنجاحات المُتحقِّقة في مواصلة النموّ، إلّا أن تتيح التوصّل إلى تسوية أو حلول وسط بين أصحاب المشروعات والأجراء: تأشير الأجور على تطوّر الإنتاجيّة وتكوين نظام تغطية اجتماعيّة أمَّنا إقفال الدائرة الاقتصاديّة على الحَيِّز الوطني، كما أمّنا مشروعية الأنظمة السياسيّة، التي باتت سمتها الأساسية هي عودة الديمقراطيّة في العالَم المُتحقِّق النموّ. وفي ما تبقّى، فإنّ المنافسة التي كانت تتولّاها الأنظمة السوفياتيّة في روسيا وفي أوروبا الوسطى، كانت تُشجِّع انبثاق هذه التسوية وهذا الحلّ الوسط واستقرارهما.

وأخيراً، وفي سياق السلام الأميركي المُترتّب عن نظام بريتون وودز، استفادت السياسات القوميّة من ترسُّخ النّظام الدّولي المُستقرّ نسبيّاً. ثمّ إنّ غياب الحركيّة الدّولية للرساميل الخاصّة، سمح بتزايد كبير في الضريبة وباعتدال مردوديّة رأس المال. ثمّ إنّ نظام معدّلات الصرف الثابتة، والقابلة للمراجعة في حال حدوث اختلال اقتصادي كلّي، يعطي من جهة أخرى، الحكومة إمكانية وضع السياسات النقديّة والضريبيّة الأمثل، من أجل الإبقاء على التسوية الفُضلى بين السيطرة على التضخم والسعي وراء الاستخدام الكامل.

وهكذا، سادت حتّى مطلع سبعينيّات القرن الماضي (1970)، سلسلة من الديناميّات الاقتصاديّة المُتمحوِرة أساساً حول الفضاء الوطني أو القومي، أي على تولّي السياسة ترويض المنطق الاقتصادي. وبالتالي، فإنّه كثيراً ما كان المسؤولون السياسيّون يعزون إلى أنفسهم الفضل في حدوث ازدهار لا سابق له.

انفتاح أنظمة النموّ الوطنيّة وليبراليّتها تُغيّر الوضع

وإنّما هو نجاح هذا النموذج وحظوته، هما بالذّات ما يفضي إلى التحوّلات التي تتضافر وتتقارب وتصبّ في الشكل المعاصر الذي تُقَلِّص فيه القوى الاقتصاديّة العابرة للأوطان والقوميّات حقل عمل المسؤولين السياسيّين الوطنيّين وتُحجِّمه إلى حدّ تقويضها أُسس ملاءَمة أو مواءمة مبادئ الديمقراطيّة التمثيليّة.

بدأ كلّ شيء مع استراتيجيّات المؤسّسات العظمى التي اصطدمت بحدود السوق الأهليّة، فسعت إلى تنمية صادراتها. عندها بدأ يتعمّق التقسيم الدّولي للعمل تعمّقاً بطيئاً ولكنْ تراكميّاً، مَنَح نُظُم النموّ، المؤسَّسة على بناء ميزة تنافسيّة، التفوّق والغلبة، إن عبر التحكّم بكُلَف الإنتاج، أو عبر التجديد و«الاختراع» والجودة.

تأتي بعد ذلك إرادة الفاعلين وأصحاب الفعاليّات الماليّة في الانعتاق من التنظيم والضبط واللّوائح، التي تؤطّر نشاطهم وتَحدُّ من أرباحهم. إنشاء أسواق العملات الصعبة خارج الإقليم الوطني (اليورو- دولار) يوفّر للماليّة وفعاليّاتها، تدريجاً، القدرة على التفاوض؛ وهي قدرةٌ تُجنِّدها هي وتستعين بها من أجل أن تطيح تدريجاً بتنظيم المال وضبط التسليف. ومُجدّداً سيُستفاد من التدويل كرافعة من أجل إعادة تحديد قواعد اللّعبة في الحيّز الوطني أو القومي، بحجّة أنّ المُنافَسة مسألةٌ مُفَارِقة لمتطلّبات السياسة ومبدأٌ يتعالى ويتسامى عليها. وقد يسع هذا المنحى أن يفضي إلى نُظُم اجتماعيّة اقتصاديّة فريدة، لأنّه مؤسَّس على توسّطٍ ماليّ يعمل على المستوى العالَمي. والولايات المتّحدة تَصلح «كأمثولة» على مثلِ هذا التغيير؛ فقد عقِبَ نمطها الفورديّ الصناعيّ المُتمحوِر حول الذّات، وخَلَفَه نمطُ نموٍّ مستدير نحو الخارج (تبديل ونقل مواقع الإنتاج وسيروراته ومساراته إلى الخارج)، يُسيطِر عليه المال (تدفّق الرساميل بحثاً عن الأمن وعن مردودات مُرتفِعة).

بخلاف ذلك، فإنّ العبور إلى أسعار الصَّرف المَرِنة بعد عام 1971، وهو العبور الذي كان يُفترض فيه أن يَضمن الاستقلال الذّاتي للسياسة النقديّة، قد سجَّل على العكس من ذلك، ارتهاناً مُتزايداً إزاء تقييم الأسواق الماليّة، التي أصبحت في نهاية التحليل الحَكَم المُحكَّم لقابليّة الاستراتيجيّة الوطنيّة للحياة. وكذلك الحال بالنسبة إلى السياسة الضريبيّة، ذلك أنّ إيلاء الرساميل حرّية شبه كاملة في حركاتها، يستتبع انخفاضاً في معدّلات الجباية من رأس المال؛ والعكس صحيح، بمعنى أنّه يُعزِّز استيفاء الرسوم على الأصول والنشاطات المُرتبطة بالإقليم الوطني. وعلى هذا، فإنّ السياسي يُصبح خادم الماليّة الدّولية، بخاصّة أنّ تواتر العجوزات العموميّة يتضمّن نموّ الدَّين الذي لا بدّ من إعادة تمويله من حقبة إلى أخرى.

وثمّة تغيّر بنيويّ أخير عدَّل صياغة الاقتصاد العالَمي وتسيير الدُّول وإدارتها: فقد أقنع انهيار الاتّحاد السوفياتي أصحاب القرار السياسي والمُحلّلين والرأي العامّ في كلّ مكان، بأن ليس من بديل عن التأليف بين اقتصاد السوق والديمقراطيّة. فمن جهةٍ أولى تخسر روسيا وضعيتها كقوّة عظمى صناعيّة، وتَنكفئ على نظام ريعي أساسه بَيع الموارِد الطبيعيّة. ومن جهة ثانية تخترع الصين نموذجاً يؤدّي إلى وضع الآلاف المؤلّفة من المنظّمات الحِرفيّة والمهنيّة المحلّية فيه موضع التنافس، وإلى إطلاق سيرورة تنمية صناعية شديدة القوى. وفي المقابل، فإنّ هذا النموذج يُمارِس ضغطاً تنافسيّاً على الأنظمة الأخرى كافّة، بينما يخسر الأُجراء قدرتهم على التوصّل إلى تسويةِ حلّ وسط مع المشروعات والمؤسّسات والشركات، التي أصبحت استراتيجيّتها عالميّة، في حين أنّها تظلّ في الأساس مرتبطة بإقليمها. الطلبات الاجتماعيّة والسياسيّة لعالَم العمل دخلت في نزاعٍ مُباشر قاسٍ مع المنطق الاقتصادي، وهو نزاعٌ يزيد من قسوته أنّه يُمارَس على المستوى الدّولي. وهكذا يتفسَّر الفصل بين الأجور والإنتاجية الذي بات حالةً قائمةً في أغلبيّة البلدان.

لا نستطيع الامتناع عن التفكير بقوّة التحوّلات الصامتة وبأسها. فقد اعتقدت الحكومات المُتعاقِبة أنّها تستعيد استقلاليّتها الذاتيّة، عبر إصلاح مؤسّساتِ ما-بعد-الحرب العالميّة الثانية، في وجهة التخلّص التدريجي من التنظيم واللّوائح اللّاحقة، إلّا أنّه كان عليهم أن يلاحظوا أنّهم الخاسرون في هذه المسارات والسيرورات: فالمنطق المالي والاقتصادي باتا عابرَين للأوطان وللقوميّات، ويفرضان نفسيهما على السلطات السياسيّة التي تستمدّ شرعيّتها، أو مشروعيّتها، من تمثيلها أهالٍ ينتمون إلى إقليم مُحدَّد تحديداً واضحاً لا لبس فيه. وعندما يغذّي هذا المنطق تعاقب فقاعات المُضاربة الفالتة العقال، والتي تزداد جموحاً، وتفضي إلى أزمةِ نظام عامّةٍ جامعة عام 2008، فإنّه يكون على الحكومات أن تعوِّم، بلا قيد ولا شرط، نظاماً ماليّاً مفلساً، تحت وطأة الضرورة والاستعجال التي يفرضها إحياء نظام مدفوعات، هو ركيزة أو ركن الأركان في الاقتصادات الحديثة. هذا الارتهان بالنسبة إلى تبخّر الدفوق الدّولية من الرساميل، بات قاعدةً عامّة، وهو يُسجّل قطيعةً مع أنظمة ما-بعد-الحرب العالميّة الثانية (جدول 1).

جدول 1 ـ خارجيّة نُظم النموّ كافة تُحوِّل العلاقات الدّولية

السنوات الثلاثون المجيدة	الحقبة المُعاصِرة	التأثير على النّظام الدّولي التي أعقبت نهاية الحرب
الفورديّة، تزامن الإنتاج والاستهلاك على الحيِّز القَومي	نموٌّ مُستَمَدٌّ بتوسّط مالي يعمل على المستوى العالَمي	تبخُّر دفوق الرساميل، وانعكاس ذلك على العالَم كلّه (أميركا، بريطانيا)
نظام مؤسَّس على التصدير والاختراع	هذا النموذج ينزع إلى أن يُصبح مرجعاً لعددٍ كبيرٍ من البلدان	مُزامنة الاستراتيجيّات تؤكِّد النزاعات القوميّة وتُبرزها (ألمانيا؛ اليابان؛ كوريا)
نظام سوفياتي، متمحور حول الذّات، يُسيّره التثمير (روسيا)	انهيارٌ، ثمّ تحوّل كبير إدخال تدريجي للمنافسة وإصلاحات مؤسَّسية	هشاشة نظام ريعي (روسي) ضغطٌ تنافسيٌّ ضخم على الأنظمة الأخرى كافّة (الصين)
أنظمة ريعيّة مؤسَّسة على تصدير الموارد الطبيعيّة	انقلاب شروط التبادل تحت تأثير النموّ الأميركي والصيني	تعزُّز الاختلالات الدّولية هشاشةٌ اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة لأنظمة ريعيّة (فنزويلا، البرازيل، السعوديّة)

الارتهان الاقتصادي المُتبادَل من دون تنسيقٍ سياسيّ على المستوى الدّولي

يعود جانب كبير من استقرار العلاقات الدّولية في نظام بريتون وودز Bretton Woods إلى دَور الولايات المتّحدة المُهيمِن: فهي تُركِّز بين يدَيها السيطرة التكنولوجيّة، والسلطة الاقتصاديّة والجبروت الجيوبوليتيكي بفضل تفوّقها العسكري، وقدرتها على المبادرة في الميدان الدبلوماسي، وهذا من دون أن ننسى دَور الدولار كمحور للنّظام النقدي الدّولي.

في عام 2016 بات الوضع مختلفاً تماماً. فمن الواضح أنّ الولايات المتّحدة لم تَعُد لديها القدرة على تقرير استراتيجيّتها مُنفردةً، أي من جانبٍ واحد، لأنّه بات لا بدّ لها من أن تأخذ بعَين الاعتبار الديناميّة الصينية وقرارات البلدان الرَّيعيّة التي تُسهِم في تكوين أسعار الموارد الطبيعيّة، وفي مقدّمتها النفط، وفي تخصيص جانبٍ مُهمّ للإدخار العالَمي. فمن جهة أولى، ينعكس تباطؤ الاقتصاد الصيني على ديناميّة التجارة العالَمية؛ كما أنّ سعر الفائدة في البنك المركزي الأميركي له من جهة أخرى تأثير كبير جدّاً على تطوّر البلدان الناشئة عبر دخول الرساميل وخروجها، وتطوُّر أسعار الصرف. إنّها تفاعلات بين هذه النُظُم الثلاثة. أي المالي والصناعي والريعي ـ التي تُحرِّك الاقتصاد

العالمي وتُشغِّله. القطب الأميركي يسجل الرؤى حول مستقبل الماليّين العالميّين، وهو ينتشر في مجمل النّظام الدولي، في حين أنّ القطب الصيني يعلي الصوت في ما عنى المنافسة حول المنتوجات الصناعيّة. أمّا الأنظمة الريعيّة، فإن ردّات فعلها من جهتها تأتي على هذَين المسارَين ولكنّها تُدخِل عنصراً ثالثاً: فأسعار الموارد الطبيعية يمكن أن تتقلّب، بحسب درجة التنسيق، أو على العكس من ذلك، أي بحسب درجة المُنافَسة، وتتغيّر حتّى بالنسبة إلى المستوى الواحد ذاته من الطَّلب العالَمي. وهكذا، فإنّ الجبروت الأميركي بات قُطباً من الثلاثيّة التي تدفع الديناميّة العالميّة.

وعلى هذا، لا بدّ من استبدال التضادّ الثنائيّ بين بلدانٍ مُهيمِنة من جهة، وبقيّة بلدان العالَم من جهة أخرى، بتراتبيّة مُتداخِلة. فالبلدان التي تتّصف بنظامٍ تحرّكه وتجرّه الصادرات وينتشله الاختراع، تزدهر بتزويدها طائفتَيْن من البلدان بمنتوجات صناعيّة متطوّرة، هما البلدان التي تجرّها الماليّة وتُعاني تقوُّض التصنيع فيها، والبلدان الرَّيعيّة. ولا يفوت اللّبيب أنّ المقصود هنا ليس سوى ألمانيا واليابان وكوريا. وألمانيا تقوم بدَورٍ كبيرٍ جدّاً في الاتّحاد الأوروبي، إلّا أنّها لم تكن، حتّى تاريخٍ متأخّر، طرفاً في المفاوضات الجيوبوليتيكيّة الكبرى. وهذا التوصيف هو أكثر صحّةً وانطباقاً على اليابان، القدرة الاقتصاديّة العظمى، على الرّغم من حالة الركود الطويلة التي تعانيها، ولكنّها لاعب صغير على مسرح السياسة الدّولية.

هناك أخيراً، ولكن على مستوى ثالث، فئتان من البلدان التي تعاني العلاقات الدّولية التي هي مُنخرِطة فيها. والفئة الأولى هي تلك التي تضمّ البلدان التي ترتهن لحركات الماليّة الدّولية من حيث إنّها تستدين بكثافة، بالنقد الدولي (أو بالعملة الصعبة)، قبل أن تدخل في أزمة جسيمة ترتبط بالانسحاب الفظّ الموجِع للرساميل الموظَّفة فيها لمدى قصير. إنّها حالة هنغاريا وإيسلندا وإيرلندا بعد عام 2008، حيث شهدت الأزمة ذاتها التي شهدتها بعض البلدان الآسيويّة عام 1997. أمّا الفئة الثانية فتضمّ البلدان المأخوذة في ميكانيزم أكثر خبثاً وأذيّة: بلدٌ يعتمد اللّيبراليّة في تجارته، وفي ما عنى دخول الرساميل إليه، لكنّ السيرورة التي تتبع عن ذلك، تقضم تماسك النّظام الاجتماعي الاقتصادي السابق وتفتّته، إلى حدّ تهديد «محكوميّة» المجتمع،

أو قابليّته لأن يُحكم. فمنذ عام 1976، والأرجنتين تنتقل من أزمةٍ إلى أزمة، تتّسم جميعها بعدم التوافق بين انخراطها الدّولي، والتسوية الاجتماعيّة السياسيّة الداخليّة. ومنذ مطلع العشريّة الحاليّة، (سنوات 2010)، والبرازيل تواجِه الصعوبات ذاتها: نموّ مرتبط بإعادة توزيع متواضعة للدخل جاء لمصلحة الطبقات الشعبيّة، تواصَلَ خلال عقدٍ من الزمان، إلّا أنّه راح يصطدم بضعف القدرات الإنتاجيّة، وإلى حدّ إدخال البلاد في أزمةٍ سياسيّة كبرى. وفي وسعنا التقدّم بفرضية، بعد إدخال التعديلات اللّازمة عليها، تجعل أنّ النّظام الاجتماعي السياسي الفرنسي قد دخل في أزمة بسبب عجزه عن الاندراج في المنافسة التي ينظّمها اليورو داخل السوق الأوحد الوحيد.

قليلة هي البلدان التي تتمكّن من الإفلات من الارتهان إزاء هشاشة العلاقات الدّولية، وتشظّيها وتطايرها، وإزاء الرِّيَب التي تَسِمُ العلاقات الدّولية المُعاصِرة. فهذا هو حال كوريا الشمالية، التي هي أبعد من أن تُشكِّل بداية نموذج بديل: فكّ ارتباط بكلّ تأكيد، ولكن أداءات بالغة الرداءة في الاقتصاد والحقوق السياسيّة. في المقابل، تواجِه أغلبيّة البلدان شكلاً جديداً من الاقتصاد العالمي أو تكويناً جديداً له: سرعة نقل تقلّبات الأسواق الماليّة، اتّساع مدى الانعكاسات البعيدة للأحداث المحلّية - نتائج زلزال على سبيل المثال، على شبكة إنتاج باتت عالميّة - عدم مطابقة أدوات تسيير الاقتصاد الوطني والطابع الجنيني للتنسيقات الدّولية التي جعلها تقسيم العمل الذي يزداد عولمة، تنسيقاتٍ ضروريّة.

منظّمات دوليّة في حالة تأخّر

مذ ذاك يصبح قوام الرهان هو إعادة تكوين قواعد اللّعبة على الصعيد العالَمي، بحيث تتيح انتشار مختلف النُظُم، وتُسهِّل رجوعها إلى سابق ما كانت عليه، وتبعاً للأحوال التي لا تني تؤثِّر في الاقتصاد العالَمي ووفقاً لها. والنتائج التي جرى تحقيقها بهذا الصَّدد، عبر المفاوضات الهادفة إلى استخلاص قواعد لِنظام دولي جديد، هي نتائج مخيّبة للآمال: فمنظّمة التجارة العالميّة (OMC) لم تتمكّن من جعل التوصّل إلى اتّفاق عامّ ومتعدّد الأطراف أمراً متحقّقاً؛ والنتيجة هي أنّ المفاوضات على كلا ضفّتَيْ أو جانبَيْ الباسيفيكي والأطلسي، تكاثرت وتضاعفت. لكنّ النتائج تظلّ غير يقينيّة، ذلك أنّ الحركات الشعبويّة والقوميّة في أغلبيّة الفضاءات الوطنيّة، تُناضل من أجل العودة إلى الحماية، وهي نضالات لا تزالُ يقظةً أو لا يزال حرصُ المنظّمات الدّولية

قادراً على احتوائها. لكنّ الحواجز القانونية وموانع التعريفات الجمركيّة، التي كان لها منطقها في حقبة التبادُل الدّولي لمُنتجات تامّة الصنع، تُصبح أكثر تعقيداً على الإدارة والتسيير عندما تُصبح أغلبيّة السلع سلعاً «صُنعت في العالَم». ويبقى أنّ المؤسّسات أو المشروعات والشركات المتعدّدة الجنسيّات هي التي تُنظِّم سلاسل القيَم الجديدة هذه، وهي تضع مختلف الفضاءات الوطنيّة موضع المُنافَسة.

على هذا، فإنه كان يفترض في العشريّة الحاليّة (سنوات 2010)، أن تكون عشريّة تعزيز سيرورة التكامل الجهويّ أو الاندماج الإقليمي. فهذه هي واقعاً، حالة التكامل في جنوب شرق آسيا تحت تأثير تقسيم العمل الذي تدفع إليه ديناميّة الاقتصاد الصيني: فالمبادرة تنتمي إلى السيرورات أو المسارات التي تُطلقها الشركات والمشروعات الكبرى، في حين أنّ التقدّم المؤسّسي الذي تقوم به الحكومات يظلّ أمراً مهملاً، لا يُعتدُّ به. وفي المقابل، فإنّ أزمة الاتّحاد الأوروبي جاءت تُغذّي شكوك المحلّلين الذين يؤكّدون على أنّ التنسيق بين الدّول الأُمم قد بات أمراً صعباً داخل إطار التنافس، أو في سياق المنافسة المُتفاقِمة، وفي ظلّ جبروت رأس المال المالي الدّولي وسطوته في التحكيمات التي يتولّاها بين العملات الصّعبة والمشروعات والحكومات.

تضاف إلى هذه الصعوبات التقليديّة، مسألة الأرزاق العموميّة المُعولَمة، أو الأرزاق المُشترَكة العالميّة، والتي باتت مسألة ملحّةً. الإبقاء على نظام العلاقات التجاريّة مفتوحاً هو الآخر، بات مسألة حاسمة للأنظمة الوطنيّة كافّة، التي يصعب عليها توخّي العودة إلى نموٍّ مُتمحورٍ على الذّات. المفاعيل المُدمِّرة لأزمة الرهن العقاري التي بدأت عام 2008، ولم تكن آثارها قد استوعِبت في عام 2016، تُظهِر وتبيِّن أنّ ضمان الاستقرار البنيوي للنظام المالي الدّولي، بات ضرورةً وواجباً. وبعد مؤتمر البيئة *COP21* الذي عُقِد في باريس في نهاية عام 2015، فإنّ الكفاح ضد التغيّر المناخي يبدو كضرورة أخرى وواجب آخر. غير أنّه ما كان بالإمكان التوصّل إلى الاتّفاق، إلّا باحترام مصالح كلّ بلدٍ من البلدان وإمكاناته، والامتناع عن فرض أيّ قاعدة قَسريّة إكراهيّة، أي إلّا بالتخلّي عن الاستراتيجيّة التي كانت مسؤولة جزئيّاً عن فشل مؤتمر كوبنهاغن الذي عُقِد قبل ذلك بستّ سنوات. نجد هنا مثالاً على الأهمّية التي يتمّ

إيلاؤها لتمايز الأنظمة الاجتماعيّة الاقتصاديّة، وبالتالي لمصلحة البلدان، المُتفاوتةُ، في التفاوض على قواعد جديدة للّعبة على المستوى الدّولي (جدول 2).

والحكومات بهذا الصدد هي أقرب إلى أن تكون النّاطق باسم المصالح المُسيطِرة في بلدانها، ممّا هي سفيرات الأرزاق الدّولية المُشترَكة، والنّاطقة باسمها، والضّامنة لها.

مفارقة الحَوكَمة العالميّة: المُنافَسة الجيوبوليتيكيّة ضدّ تكامل الاقتصادات

بهذا نستطيع تحليل العلاقات الدّولية المعاصرة باعتبارها نتيجة *للتفاعل* بين ديناميّة تدفع إلى *التكامل* بين تقسيم العمل والتخصّصات في المجال الاقتصادي، *ومنافَسة بمصطلحات الجيوبوليتيك*. وهكذا، وفي حين أمكَن فيه تحليل الثمانينيّات من القرن الماضي على أنّها سنوات دخول الولايات المتّحدة في منافسةٍ مع اليابان، يُظهِر العقد الحالي الطّابع المُتناقِض للارتهانات المُتبادَلة التي تَربط الولايات المُتّحدة بالصّين: فهناك من جهة أولى ضربٌ من التكامل لجهة تنظيم سلاسل القيمة وتسوية الادخار والتثمير وتعديلهما على الصّعيد الدّولي؛ لكنّ ثمّة تنافساً سياسيّاً، من جهة ثانية، في ما عنى إعادة تركيب العلاقات الدّولية. فمنذ العشريّة السابقة (سنوات 2000)، وإمبراطوريّة الوسط جاثِمة في مركز عقدة التناقضات التي تخترق العالَم المُعاصِر: فهي تقف بين تكامل التخصّصات الاقتصاديّة والتّنافس الجيوبوليتيكي في آسيا، وبخاصّة مع اليابان؛ وبين التعاون القَسري والنّزاع المفتوح مع الولايات المتّحدة؛ ثمّ بين التحالف من أجل إعادة تأسيس المؤسّسات الدّولية والتكامل اللّاتناظري مع أميركا اللّاتينيّة وأفريقيا؛ وبين الحاجة إلى الإبقاء على اليورو كعملة صعبة من شأنها منافسة الدولار، والضغط من أجل جعل اليوان عملة دوليّة، في حين أنّ استقلال السياسة النقديّة وسياسة الصَّرف، تُشكِّل أداة أساسيّة في الضبط الصيني. أمّا الاتّحاد الأوروبي، فإنّه يحتلّ في هذه اللّعبة التي تُغطّي المعمورة مركزاً لا يُحسد عليه، بل إنّه يكاد يحسد اليابان على مركزها فيها: فهو يَخضع لسيطرة المال الأميركي، وأبوابه مشرَّعة أمام رياح المُنافسة الآسيويّة، كما أنّه بات تجمّعاً من الدُّول ـ الأُمم التي تراجعت عن ممارسة بعضٍ من السلطة الجيوبوليتيكيّة، معاً، من أجل إعادة تركيب العالَم الآتي.

جدول 2 ـ كيف ينال تنوّع الأنظمة من مواقف مختلف البلدان لجهة إعادة صياغة المؤسّسات الدّولية

البلد	النّظام	أهـداف وطنيّة				توقّعات مجموعة الدُول الغنيّة العشرين			
		النموّ الأهلي	التخصّص الصناعي	إدارة الريع	التوسّط المالي العالمي	تنسيق السياسات الوطنيّة	إحياء الاستقرار المالي	انفتاح الاقتصاد العالمي	السلطان في المنظمات الدّولية
الولايات المتّحدة	مالي	**			***	**	استقلال ذاتي	**	***
بريطانيا	مالي	*			***	*	استقلال ذاتي	**	*
ألمانيا	تصديري	*	***		*	*	***	***	*
اليابان	تصديري	*	***		*	** (الصين)	**	***	*
كوريا الجنوبيّة	تصديري	**	***				*	**	
المملكة العربية السعوديّة	ريعي	*		***	*		**	*	
روسيا	ريعي	*		***			*		***
الصين	صناعي	***	**		* (شنغهاي)	*(آسيا)	**	**	**
الهند	قاري	***	**				*	*	*
البرازيل	صناعي/ريعي	**	**				*	*	**
الأرجنتين	صناعي/ريعي	**		**		* (ميركوسور)	*	**	
المكسيك	صناعي مرتهن	*	**	**		** (آلينا)	**	**	
تركيا	صناعي/ريفي	*	*			*الاتّحاد الأوروبي	*	**	*الاتّحاد الأوروبي
إندونيسيا	صناعي/ريفي	*					**	*	
إيطاليا	صناعي مأزوم	*	**			**	**	*	
فرنسا	صناعي مأزوم	**	**			**	**	*	**

وهكـذا، واعتباراً من ثمانينيّات القرن المُنصرم، حرّرت الحكومات القوى الاقتصاديّة التي لم تتوقّف مذ ذاك عن اجتياز الحدود وخرق الأقاليم والأراضي: إنّها

كالسحرة المُبتدئين، الذين لم يتمكّنوا من صَنْعتِهم تماماً، فأفلتَت مارد مصباح علاء الدّين، مارد المنافسة والمال، من قمقمه، معتقدةً أنّها تُيسِّر بذلك أهدافها السياسيّة، ولكنّها تلاحظ أنّها لم تَعُد تملك في العشريّة الحاليّة (سنوات 2010)، القدرة على العودة به ودمجه داخل حيِّز مسيطَر عليه جماعيّاً، لكنّه مُتعدّد الأطراف والجوانب، ولم يَعُد وطنيّاً صرفاً أو قوميّاً محضاً.

الخيار عميق الصعوبة. أغلبيّة الدُّول- الأُمم أصبحت أصغر من أن يكون لها كلمة تقولها في التفاوض على القواعد الدّولية، وفي المقابل المعاكس، باتت الاقتصادات القوميّة أكثر تنوّعاً وتمايزاً، من أن يفرز تنوّعها وتمايزها ذاك، مصلحة مشتركة على الصعيد العالَمي، على نحوٍ سهلٍ ميسور. وإذا ما تابعنا هذا المنطق، فإنّه يكون لا بدّ لسنوات العشريّة الحاليّة، من أن تكون سنوات التكامل الإقليمي والدَّمج الجِهوي. لكن ليس هذا ما نلاحظه. فمؤسّسات منطقة اليورو دَخلت أزمةً هي من الخطورة بحيث إنّها تُهدِّد ستّين سنة من التكامل الاقتصادي التدريجي الصبور. كما أنّ المفاوضات الشاقّة حول شراكة عابرة للأطلسي توشك أن تصطدم بصعود الحركات القوميّة و/أو ضرورة إصلاح مؤسّسات الاتّحاد الأوروبي. وأخيراً، تهدف الشراكة العابرة للباسيفيكي واقعاً إلى التصدّي لتكاملٍ اقتصاديّ يتمّ بمبادرةٍ من الصّين.

كيف سيمكن التغلّب على هذه التناقضات؟ يقضي التروّي، وتشاء الحِكمةُ، بالنّظر إلى الشكوك الجذريَّة المُتحكِّمة، استباق المفاجآت الكبرى، وإحباط تكهّنات أفضل المُحلّلين وتخميناتهم، وآمال الحكومات.

هوامش ومراجع

(*) مشتركات Les communs، ما تملكه الإنسانيّة على الشيوع، وهو الأشياء المادّية وغير المادّية، المُشترَكة بين البشر، والتي هي في أساس حياتهم اليوميّة (كالماء والهواء والمحيطات والحيّزات الاجتماعيّة..إلخ)، والتي ما إن تتحوَّل من مُشتركات وأرزاق عموميّة، إلى أرزاق خصوصيّة، إلى القطاع الخاصّ، حتّى تتدمَّر. لذلك فإنّها كانت تُدار دائماً على نحوٍ جماعيّ، وكانت دائماً مَحكومة بالعُرف منذ العصر الفرعوني، والروماني، وحتّى في القرون الوسطى. وأنظر التعريف الموازي الذي يقدّمه تشارلز كينديلبرغر Kindleberger في الفصل التالي (المترجم).

(1) هذا ما يبيّنه تاريخ ظهور الرأسماليّة التجاريّة (أنظر فرناند بروديل Fernand Braudel، **الحضارة المادية**، ج2/ *Civilisation matérielle, 1979*)، وما تُظهره الأنثروبولوجيا عندما تتقصّد تحليل نتائج انفتاح المجتمعات التقليديّة على التبادل النّقدي والتّجاري (أنظر موريس غودولييه M. Godelier، الموسوم بـ:
Transitions et subordinations au capitalisme,1991.

(2) أنظر: شارل كينديلبرغر Charles Kindleberger، **الأزمة العالميّة الكبرى**، (الطبعة الفرنسية، 1986)
La Grande Crise mondiale, Economica, Paris.

(3) أنظر: **الدّولة والاقتصاد:**
Robert Delorme et Christine André: *L'État et l'économie*, Seuil, 1983, Paris.

(4) ولعلّنا لا زلنا نذكر أنّ هذه كانت هي الرسالة الرئيسيّة لكارل بولانيي Karl Polanyi (1944).

(5) هذه موضوعة يعرضها برونو ثيريه Bruno Théret ويتوسّع فيها (**نُظُم النّظام السياسي الاقتصادي**، 1992) **وفعاليّة السياسة الاقتصاديّة** (1999)، والتحليلات السابقة تستهدي به.

(**) تلميح إلى ماكس فيبر Max Weber وما خرج به من idéal-types، يُطلق في مواضع أخرى (كما تلاحظ مونيك هيرشهورن Monique Hirschhorn) كمفهوم؛ ويقضي بتنخّب عدد من السمات الخاصّة المميِّزة لظاهرةٍ ما (كالرأسمالية مثلاً) لتكوين لوحة مُتماسِكة. ولهذا، فإنّ النمط الأمثل لا يتماهى مع الواقع، بل هو إذا صحّ التعبير مقياسه (المترجم).

لمعرفة المزيد

- Robert DELORME et Christine ANDRÉ, *L'État et l'économie*, Seuil, Paris, 1983.
- Robert BOYER, *Économie politique des capitalismes*, La Découverte, coll. «Repères», Paris, 2015.
- Robert BOYER, Hiroyasu UEMURA and Isogai AKINORI (dir.), *Diversity and transformations of Asian Capitalisms*, Routledge, Londres, 2011.

لمعرفة المزيد

- Fernand BRAUDEL, *Civilisation matérielle, économie et capitalisme, XVe-XVIIIe siècle.* Tome 1: *Les Structures du quotidien*, Livre de Poche, Paris, 1993; Tome 2: *Les jeux de l'échange*, Armand Colin, Paris, 1979; Tome 3: *Le Temps du Monde*, Armand Colin, Paris, 1986.
- Fernand BRAUDEL, *La Dynamique du capitalisme*, Flammarion, Paris, 1985.
- Gérard CHALIAND et Jean-Pierre RAGEAU, *Géopolitique des empires. Des pharaons à l'imperium americain*, Flammarion, coll. «Champs, Essais», Paris, 2012.
- Maurice GODELIER (dir.), *Transitions et subordinations au capitalisme*, Maison des Sciences de l'Homme, Paris, 1991.
- Pierre GOLUB, *Power, Profit, Prestige. A History of American Imperial Expansion*, Pluto Press, Londres, 2010.
- Rogers HOLLINGSWORTH et Robert BOYER (dir.), *Contemporary Capitalism. The Embed-dedness of Institutions*, Cambridge University Press, New York, 1997.
- Charles KINDLEBERGER, *La Grande Crise mondiale*, Economica, Paris, 1986 [1er édition américaine: 1973].
- Charles KINDLEBERGER, *World Economic Primacy: 1500-1990*, Oxford University Press, Oxford, 1995.
- Kenneth POMERANZ, *The Great Divergence. China, Europe, and the Making of the Modern World Economy*, Princeton University Press, Princeton, 2001.
- Wolfgang STREECK, *Du temps acheté: postdémocratie*, Gallimard, coll. «NRF Essais», Paris, 2015.
- Bruno THÉRET, *Régimes économiques de l'ordre politique. Esquisse d'une théorie régulationniste des limites de l'État*, PUF, coll. «Économie en liberté», Paris, 1992.
- Bruno THÉRET, «L'effectivité de la politique économique. De l'autopoïèse des systèmes sociaux à la typologie du social», *L'Année de la Régulation*, vol. 3, 1999.
- Immanuel WALLERSTEIN, *Le Système-Monde du 15e siècle à nos jours*, tomes 1 et 2, Flammarion, Paris, 1980 et 1984.
- Immanuel WALLERSTEIN, *The Capitalist World Economy*, Maison des sciences de l'Homme Paris/Cambridge University Press, Paris/Cambridge, 1979.

أيّ سلطة في عصر العَولَمة؟

دومينيك بليهون
(باحث في المركز الاقتصادي لشمال باريس
المركز الوطني للبحث العلمي(CNRS))

تندرج عَولَمة النشاطات الاقتصاديّة ضمن التنامي الطويل المدى للرأسماليّة. إنّها، وفقاً لتعبير المؤرّخ فرناند بروديل Fernand Braudel، حركة توسُّع وتمدُّد «الاقتصاد ـ العالَم» التي تعود إلى القرن السادس عشر. وما زلنا نشهد، منذ ثمانينيّات القرن الماضي، تسارعاً في سيرورة العَولَمة، وذلك تحت تأثير عاملَيْن. الأوّل هو ثورة تكنولوجيّات الإعلام والاتّصالات، التي لا تزال تقوم بتحويل السيرورات والمسارات الإنتاجيّة ووسائل النقل، تحويلاً عميقاً، أو في العمق. كما لا تزال تكنولوجيّات الإعلام والاتّصالات الجديدة هذه تُسهم إسهاماً شديد القوّة في حركة العَولَمة، وذلك بتجاوزها الحدود التقليديّة، ووضْعها الفاعلين الاقتصاديّين ما- وراء هذه الحدود، ضمن شبكة واحدة، أو ربطهم بشبكة واحدة. وحالة قطاع المال هي حالة أمثوليّة في هذا الخصوص: فقد باتت مختلف الساحات الماليّة مُتّصلة مُترابطة، بفضل تكنولوجيّات الإعلام والاتّصالات الجديدة، الأمر الذي يجعل منها أحد محرّكات العَولَمة الماليّة، وهو أمرٌ من شأنه أن يطرح مشكلات مرهوبة الجانب على السلطات المولَجة بضبط الأسواق الماليّة وتنظيمها. أمّا العامل الثاني في تسريع العَولَمة، فقد ترتَّب عن تنفيذ السياسات النيوليبراليّة ابتداءً من نهاية سبعينيّات القرن الماضي، الأمر الذي تُرجِم بحركةٍ عامّةٍ مُعمَّمة من ليبراليّة المبادلات التجاريّة وحركات رؤوس الأموال، وهو ما أفضى إلى إلغاء الحدود القوميّة، وحوّلَ الاقتصاد العالمي إلى حيّزٍ واسع أو فضاءٍ شاسع من التبادل الحرّ، مؤاتٍ لتنامي الشركات الصناعيّة والماليّة المتعدّدة الجنسيّة.

وإلى جانب العوامل التكنولوجيّة والسياسيّة التي أسلفت الإشارة إليها، هناك عاملان جديدان من عوامل العَولَمة، ظهرا اعتبارا من تسعينيّات القرن الماضي. وأوّل هذين العاملَيْن هو صعود قوّة البلدان التي جرت تسميتها بـ«الناشئة» أو «الصّاعدة»، وأهمّها دُول البريكس BRICS(1) التي أصبحت من الفعاليّات العظمى في الاقتصاد العالمي.

وهكذا، فإنّ الاقتصاد العالمي الذي كان في البداية اقتصاداً تُسيطر عليه قوّة عظمى مُهيمِنة ـ هي الولايات المتّحدة الأميركيّة ـ، تطوّر وتحوّل إلى شكلٍ متعدّد القُطبيّة، الأمر الذي أدّى إلى تحوّل موازين القوى، وبالتالي إلى تحوّل حَوكَمة المعمورة. كما أدّت سيرورة العَولَمة من جهة ثانية إلى بروز مشكلات عالميّة، ولاسيّما مشكلات الاختلالات الماليّة والمناخيّة. الأمر الذي استحدث إدراكاً أو توعيةً لدى المجتمع المدني، في المسكونة كلّها، وبات يقوم بدَورٍ متزايدٍ على المسرح الدّولي.

الحَوكَمة العالميّة وفعاليّاتها

مصطلح حَوكَمة الفرنسي «gouvernance»، الذي يعود إلى القرن الثالث عشر، مناسب تماماً للإشارة إلى نظام معقّدٍ من التفاعلات الذي يُنظِّم العلاقات الدّولية في مطلع هذا القرن الحادي والعشرين ويضبطها. ثمّ إنّ الحَوكَمة تنطبق من جهة أولى على وضع يكون الكوكب الأرضي فيه محكوماً في ظلّ غياب حكومة عالميّة مؤسَّسة ومشروعةً. وهي تتعلّق من جهة أخرى بمفهوم نيو ليبرالي لممارسة السلطة، مؤسَّس على التنافس بين مختلف فئات الفاعلين، وعلى اطِّراح ورفض تفوّق السلطات العموميّة وسيادتها، ويتضمَّن تشغيل منوَّعة واسعة من أدوات الضبط. وهذا التصوّر النيوليبرالي فرض نفسه وساد: فالقدرة على تحديد القواعد التي هي في أساس الحَوكَمة، ليست محدَّدة بلُعبة العلاقات بين الدُّول والأسواق فحسب. وهناك فاعلون آخرون اكتسبوا دَوراً مُتعاظماً في سياق العَولَمة المُعاصرة، ويؤثّرون في استخلاص هذه القواعد وصياغتها. فهذا هو حال المؤسّسات الدّولية ومنظّمات المجتمع المدني التشاركيّة غير الحكوميّة، والجماعات الضاغِطة المُرتبِطة بالدّفاع عن المصالح الخاصّة والقريبة من الشركات الدّولية.

الدُّول. الدُّول هي الفاعلون «التقليديّون» أو الأطراف «التقليديّة» في العلاقات الدّولية. والعَولَمة المُعاصِرة حولّت بيئة السياسات الوطنيّة تحويلاً عميقاً. ونتيجة انفتاح

الحدود بسبب حرّية تداول الرساميل، فإنّ قدرة الدُّول على الضبط والتنظيم قد ضعفت. ولا تزال ثمّة هرميّة وتراتبيّة بين الدُّول تبعاً لوزنها الاقتصادي والسياسي. لكنّ الثابت هو أنّ الدُّول الصناعيّة الرئيسة، بقيادة الولايات المتّحدة، حدَّدت، ابتداءً من سنوات السبعين من القرن المنصرم، قواعد العَولَمة. وكانت الولايات المتّحدة هي التي اتّخذت القرارات الكبرى كافّة في مجال العلاقات النقديّة والماليّة الدّولية: الانتقال من الصَّرف الثابت إلى الصَّرف المَرن عام 1973، اللّبْرَلَة الماليّة في التسعينيّات.

ومع تزايد بأس البلدان الناشئة وتعاظم شوكتها انطلاقاً من سنوات التسعينيّات، فإنّ دائرة البلدان المُشارِكة في الحَوكَمة العالميّة قد اتّسعت. فمجموعة الدُّول السبعة G7 استحالت إلى مجموعة الثمانية G8 (لتضمّ روسيا الما بعد- سوفياتيّة)، ثمّ إلى مجموعة العشرين G20، لأخذ الوزن الاقتصادي الذي باتت الدُّول الناشئة تَزن به، بعين الاعتبار، خاصّة بعد أزمة عام 2008 الماليّة العالميّة. بات الوزن السياسي والاقتصادي للبلدان مُرتَهناً لعوامل عدّة، ولاسيّما لشوكتها الماليّة (حالة المملكة المتّحدة، التي تُعزِّزها ساحة لندن الماليّة). كما أنّ المواد الأوّلية، ولاسيّما النفط، تقوم كذلك بدَورٍ حاسمٍ كما يبيّن ذلك الدّورُ المهمّ الذي باتت تقوم به البلدان المُصدِّرة للنفط (الأوبيك) على أثر صدمتَيْ 1974 و1979 النفطيّتَيْن.

المؤسّسات الدّولية. تَعزَّز دَور هذه المؤسّسات على أثر انتهاء الحرب الكونيّة الثانية، ومع إنشاء منظّمة الأُمم المتّحدة (التي خلفت عصبة الأُمم التي انبثقت من الحرب العالميّة الأولى)، ثمّ مع تأسيس المؤسّسات الماليّة الدّولية التي نصّت عليها اتّفاقيات بريتون وودز Bretton Woods لعام 1944 ـ صندوق النقد الدّولي (FMI) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ـ لإدارة النّظام النقدي الدّولي وتسييره، ودعم إعادة إعمار البلدان التي دمّرتها الحرب. أضيفت إلى ذلك منظّمات مثل منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة (OCDE) التي أنشأتها البلدان الصناعيّة لتنسيق سياساتها وفقاً لمبادئ مُشترَكة، مثل مبدأ حرّية المبادلات.

ظلّت مهمّات المؤسّسات الدّولية وممارساتها تتطوّر منذ نشأتها. وهكذا، فإنّ الأُمم المتّحدة لا تزال تتولّى دعم سياسات البيئة كما تشهد على ذلك اتّفاقات ريو Rio لعام 1992، وكذلك مؤتمر الأُمم المتّحدة للتغيّر المناخي (COP21) الذي انعقد في

باريس مؤخّراً (عام 2015). كما أن تحويل تبادل الأرزاق والخدمات نحو اللّيبراليّة، سوف يصير مؤسّسة مع إنشاء منظّمة التجارة العالميّة (OMC) في العام 1994. وانضمام الصين إلى هذه المنظّمة في عام 2001، سجَّل منعطفاً لجهة تصميم البلدان الناشئة على المُشاركة في العَولَمة النيوليبراليّة.

ثمّ إنّ المؤسّسات الدّولية هي في أغلب الأحيان هيئات ما بين حكوميّة تهدف إلى توفير وسائل العمل الجماعي للدُّول، من أجل تأمين الحَوكَمة العالميّة. والحقيقة هي أنّ هذه المؤسّسات تولِّد تفاوتات البأس والجبروت بين الدُّول المكوِّنة لها، وتُعيد إنتاجها، وتُضخِّمها. وهكذا، استخدَمت الولايات المتّحدة المؤسّسات الماليّة الدّولية، التي تمتلك موقف غلبة وسيطرة فيها، في الثمانينيّات والتسعينيّات من القرن الماضي، لفَرْض سياساتٍ ليبراليّة على البلدان التي تُواجِه صعوبات من بين البلدان السائرة في طريق النموّ. وكذلك فإن العقيدة doxa النيوليبراليّة التي فُرِضت على «الجماعة الدّولية» تحت اسم «إجماع واشنطن» تشتمل على أبواب عدّة، ولاسيّما باب اللّيبراليّة التجاريّة والماليّة والانفتاح الكامل للاقتصادات أمام حركات الرساميل.

مشروعيّة المنظّمات الدّولية التي تُسيطر عليها البلدان الغنيّة، باتت موضع احتجاج مزدوج، لأنّه يأتي من جانب البلدان السائرة في طريق النموّ، ومن جانب البلدان الناشئة، منذ نهاية التسعينيّات، ومن جاب المنظّمات غير الحكوميّة (ONG) التي تنتمي إلى الحركة العالميّة الأخرى، أو «عالم آخر ممكن» (altermondialisme). ففي عام 1999 نجحت حركة «عالميّة أخرى» في كبح مفاوضات منظّمة التجارة العالميّة وتجميدها إبّان قمّة سياتل Seattle. أمّا البلدان الناشئة، فإنّها من جهتها أفشَلت مفاوضات دَورة الدوحة التي نظّمتها منظّمة التجارة العالميّة؛ كما أنّ بعض البلدان، مثل الهند، عارضت تطبيق اللّيبرالية على المبادلات الزراعيّة، إذ اعتبَرتها خطراً على سيادتها الغذائيّة. وبسبب عجز منظّمة التجارة العالميّة عن التقدّم بمفاوضات متوازِنة، متعدّدة الأطراف والجوانب، فإنّ عدداً كثيراً جدّاً ومتزايداً من معاهدات التبادل الحرّ الثنائيّة، باتت تلتفّ عليها، وتُحدِّد قواعد تجاريّة جديدة، يغلب عليها قانون الطّرف الأقوى.

تتعرَّض المؤسّسات الماليّة الدّولية، منذ إنشائها، للنقد بسبب طُرق عملها وتشغيلها التي قليلاً ما تأبه للديمقراطيّة. وفي محاولةٍ لتدارك ذلك، تقرَّر إجراء إصلاح في صندوق النقد الدولي عام 2008، بما يتيح زيادة حقوق أو أصوات دُول «البريكس» في الاقتراع، ولكنْ من دون تصحيح نقص التمثيل الذي تُعانيه البلدان الأفقر. فالعجز أو النقص «الديموقراطي» في صندوق النقد الدولي لا يزال تامّاً كاملاً. وهذا مع أنّ مجموعة العشرين (G20) قرَّرت في القمّة التي عقدتها في لندن في شهر نيسان (أبريل) 2009، على أثر أزمة الرهونات العقاريّة الأميركيّة (subprimes) تعزيز دَور صندوق النّقد الدّولي، ومُضاعَفة موارد مؤسّسة واشنطن ثلاثة أضعاف لتبلغ 750 مليار دولار. ثمّ إنّ البلدان السائرة في طريق النموّ، ومعها البلدان الناشئة، أنشأت مؤسّسات جديدة من أجل الالتفاف على المؤسّسات المالية الدّولية، والإفلات من سيطرتها: فهذا مثلاً هو حال بنك الجنوب (Banco Del Sur) الذي جرى إنشاؤه عام 2007 ويضمّ بلدان أميركا اللّاتينيّة: الأرجنتين والبرازيل وبوليفيا والإكوادور والباراغواي والأوروغواي وفنزويلّا. لكنّ هذه المحاولة لم تُكلَّل بالنجاح نتيجة الصعوبات السياسيّة التي واجهتها فنزويلّا صاحبة المُبادرة. بعد ذلك، في عام 2014، قرَّرت بلدان البريكس إنشاء مصرف جديد للتنمية (New Development Bank, BRICS) ومَهرَته بمئة مليار دولار، وجعلَت هدفه الصريح منافسة البنك الدّولي، وصندوق النقد الدّولي.

شركات وجماعات ضاغطة (لوبي). لا تزال الشركات الخاصّة تُشارك الدُّول منذ زمن بعيد في إدارة العلاقات الدّولية وتسييرها، على الأقلّ من أجل تشجيع العلاقات التجاريّة. لكنّ دَور الشركات والمشروعات الخاصّة في الحَوْكَمة العالميّة دَخل منعطفاً جديداً مع عَولَمة المسارات أو السيرورات الإنتاجية وتعزُّزه وتكثُّفه في الربع الأخير من القرن العشرين، بعد أن واتاه انخفاض كلف النقل والحركة المتزايدة للرساميل. العَولَمة غيّرت طبيعتها. وهكذا، فإنّه جرى الانتقال من عولمة مبنيَّة على سيرورة تدويل، أي على تنامي المبادلات بين البلدان، إلى عَولَمَة تتمحور حول السيرورات الإجماليّة، أو على مسارات العَولَمة، مع تداخلٍ في الاقتصادات الوطنيّة أو القوميّة. بهذا تصبح الشركات العابرة للقوميّات، فعاليّات، أو «فاعلين عالميّين»، بحيث تبدو قراراتها وسلوكاتها وكأنّها تتفلّت من كلّ اعتبار قومي، وتُملي قانونها على القادة الوطنيّين إملاءً. تبدو الشركات

العابرة للقوميّات كالرابح الأساسي من مرحلة العَولَمة الجديدة. فمن أجل حصولها على نتائج أفضل، فكّكت سيرورات الإنتاج على أساس «السلاسل الإجمالية للقيم(*)»، ولكن المنشورة أو المنثورة على المستوى العالمي، في الأقاليم. وهي تستند إلى الحركيّة الدّولية للرساميل لتضع الدُّول في موضع التنافس ـ أي المنافسة والمزاحمة بين أجرائها وبين نظمها الاجتماعيّة والضريبية ـ واختيار تموضعها بحيث تقلص التكاليف الاجتماعيّة والضريبية والأجور.

مع إنشاء الشركات العابرة للقوميّات لمجموعات ضاغطة (لوبي lobbies) في قطاعات نشاطاتها، فإنّها نظمَّت نفسها بحيث تكون في مركزٍ يتيح لها التأثير على التنظيمات التي تعنيها من تنظيمات السوق، وبل الإسهام في سَنّ القواعد ووضع المعايير والأنماط الدّولية. وهكذا، فإنّ المعايير التي تصدرها مجموعات الشركات والمشروعات تتّخذ أهمّية وتزن بوزن متعاظم في سيرورات التطبيع (التطبيع وفقاً للمعايير التقنية والصحّية...)، وتبعاً للمعايير العموميّة القوميّة، أو تلك التي تمزج الفاعليّات والفاعلين العموميّين والخصوصيّين على الصعيد الدّولي (مثل معيار ISO الحروف الأولى من International Organisation for Standardisation)، أي معيار المنظّمة الدّولية للتنميط. ومؤخّراً، كانت مفاوضات معاهدات التبادل الحرّ بين كلا ضفّتَيْ الأطلسي، وكلا ضفّتَيْ المحيط الهادئ (الباسيفيكي) مناسبة للجماعات الضاغطة، التي تمثّل الشركات العابرة للقوميّات، لكي تمارس الضغط على الحكومات بحيث تُناغِم معاييرها وتُقلِّص من ثقل المعايير والقواعد (الاجتماعيّة والبيئويّة والصحيّة والماليّة) التي تعتبرها هي، عوائق تعوّق حرّية تبادل الأرزاق والخدمات والرساميل.

المجتمع المدني[2] *والحركات المواطنيّة*. تنامت خلال سنوات التسعين من القرن الماضي، حركة مدنيّة، أو حركة مواطنيّة دوليّة كانت المنظّمات غير الحكوميّة منشّطها الرئيس، دارت حول حملات واضحة التسديد والتصويب: إلغاء ديون البلدان الفقيرة، إصلاح المؤسّسات الماليّة (صندوق النّقد الدّولي ومنظّمة التجارة العالميّة). ووفقاً لمنظّري مناهضة العَولَمة، فإنّ المجتمع المدني[3] يتجلّى «كسلطة ثالثة» تقع ضمن «علاقة تمفصل ثلاثيّة» الجوانب إزاء مجموعتَيْن أخريَين من الفاعلين والفعاليّات:

الشركات والجماعات الضاغطة من جهة، والدّول والمؤسّسات الدّولية من جهة أخرى. وفاعلو وفعاليّات المجتمع المدني هُم كثيرو التعداد وذوو طبيعة مختلفة للغاية. وبخلاف المنظّمات غير الحكوميّة، فإنّ خبراء وباحثين (من فقهاء، واقتصاديّين...) يشاركون في نشاطات المجتمع المدني. وقد اشتهر فاعلو وفعاليّات حركة مواطن الدّولية بالأعمال الاحتجاجيّة الباهرة التي قامت بها المنظّمات الدّولية (سياتل Seattle 1999)، وضدّ السياسات العموميّة (منظّمة غرينبيس Greenpeace والنووي)، أو ضدّ الشركات العابرة للقوميّات (Attac ضدّ فروع مصرف باريس القومي- باريباس BNP Paribas المفتوحة في «الجنّات» الضريبيّة). وقد بلغت قدرات المنظّمات غير الحكوميّة على سبيل المثال، شأواً جعلها تقوم في العديد من المجالات بدَورِ مَن يُطلق الإنذار ويُسهم في التحقّق من الالتزامات التي التزمت بها الفعاليّات العموميّة والخصوصيّة. وخلافاً للفكرة الشائعة، فإنّ المنظّمات غير الحكوميّة ذات البُعد الدّولي ليس لها موقف احتجاجي تلقائي مُنتظَم، بل يمكنها أن تعقد تحالفات واتّفاقات مع الشركات العابِرة للقوميّات (مثلاً منظّمة العفو الدّولية Amnesty International ومجموعة كازينو Casino). وكذلك، فإنّ التعبئات المواطنيّة، كانت أبعد من أن تكون تعبئات مُعارِضة للدّول أو احتجاجاً عليها، إذ إنّها حملت شعارات كانت تُطالب بمزيد من التدخّل العمومي (أي تدخّل الدُّول) في ضبط العَولَمة وتنظيمها. وقد كسبت الحركات- المواطنيّة أو الحركات- المدنيّة حتّى الآن معركتَيْن: تمثّلت أولاهما بحمل كثير من الناس على دخول العمل السياسي، وذلك نتيجة خَوْضها السجال على المسرح الدّولي. كما أنّها من الجهة الأخرى فرضت نفسها بخبرتها بحيث اعترفت الدُّول بها كطَرف وكمحادث (غرينبيس Greenpeace في ما عنى البيئة، وفاينانس واتش Finance Watch على المستوى الأوروبي للضبط والتنظيم المالي).

الحَوكَمة العالميّة: نظامٌ متشظٍّ وتُسيطِر عليه فعاليّات السوق

حَوكَمة العَولَمة الاقتصاديّة تنتج عن تفاعلات معقّدة ومتعدّدة الأشكال بين الفاعلين والفعاليّات ممَّن تقدَّم الحديث عنهم وجرى توصيفهم. وثمّة خصّيصتان كبريان تتبعان هذا الذي تقدّم. فما يبدو بادئاً هو أنّ سلطة الضّبط والتنظيم تتحكّم بها

الشركات العابرة للأوطان والقوميّات ومنطق السوق. كما نلاحظ ثانياً، تغايراً شديداً بين أنماط الضبط وفق القطاعات. ويمكن تمييز ثلاثة أشكال بحسب درجة الضبط والتنظيم وسلطة الشركات العابرة للقوميّات. يتعلّق الشكل الأوّل بضبطٍ قويّ مُحكَم من جانب الشركات المذكورة: والحالة الرمزيّة النموذجيّة التي يمكن التمثيل بها عليه هي الملكيّة الفكريّة. فقد برهن اقتصاديّون كيف أنّ مجموعة لا تزيد على اثني عشر من قادة الشركات الأميركيّة الشماليّة العابرة للأوطان والقوميات، يعملون في قطاع الصيدلة والمعلوماتيّة والثقافة، كانوا هُم مَن كَتب نصوص ما سوف يُصبح اتّفاقيات حقوق الملكيّة الثقافيّة المرتبطة بالتجارة (ADPIC) والتي أُدمِجت في اتّفاق مراكش لعام 1994، الذي هو الاتّفاق الذي أنشأ منظّمة التجارة العالميّة. وقد كان الهدف من تلك الاتّفاقيات هو ضمان الحماية الحصريّة لبراءات القلّة من المُحتكرين الكبار العالميّين للمعرفة على مدّة عشرين سنة. ولم يحدث مطلقاً لقاعدة دوليّة أن كانت مؤاتية بهذا القدر من المؤاتاة للشركات العابرة للقوميّات. وقد خاضت بعض المنظّمات غير الحكوميّة، كان من بينها أطبّاء بلا حدود، ومنظّمة أوكسفام Oxfam، حملة ضدّ البراءات المتعلّقة بالأدوية، وحصلت في عام 2007 على الإقرار بأنّ الجُزيئات التي يملك براءتها نوفارتيس Novartis، وتهدف إلى مكافحة الأوبئة، هي منتوجات ليس لها ماركة مسجّلة، ولا تخضع لبراءة (أي أنّها مشاع إنساني).

على العكس من الملكيّة الفكريّة، فإنّ بعض قطاعات الاقتصاد العالمي لا تخضع لأيّ ضبط دولي: فهذا مثلاً هو حال الجنّات الضريبيّة التي يظلّ المُستفيد الأوّل منها، هو الشركات العابرة للقوميّات؛ فهي تستفيد من مناطق «اللّا- حقوق» هذه، لتفلت من الضريبة في الدُّول التي تعمل فيها، وذلك بمَوْضعة موجوداتها - التي تُقدَّر بعشرين ألف مليار دولار - في قريبٍ من مئة مركز مالي في ما وراء البحار. وقد حاولت المحافل الدّولية، ولاسيّما مجموعة العشرين (G20) ومنظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة (OCDE) مهاجمة هذا الغيهب، أو هذا «الثقب الأسود» الحقيقي وفقاً لحرفيّة التعبير الذي يستخدمه الفلكيّون، الذي يبتلع كلّ شيء، والذي يَزدَرِد هنا الضبط الدولي، من دون التوصّل إلى نتائج ذات دلالة.

هناك قطاعات أخرى من الاقتصاد العالمي تجد نفسها في وضع وسيط: فالضّبط والتنظيم ينتجان عن تسوية بين الشركات العابِرة للقوميّات والسلطات العموميّة. كما أنّ قطاع المصارف الدّولية يخضع لهذا المنطق نفسه. فعلى أثر الأزمات الماليّة المتواترة، أنشأت السلطات النقديّة في مجموعة السبعة (G7) عام 1974، لجنة بال Bâle حول الرقابة المصرفيّة، التي يتمثّل دورها في استخلاص القواعد «الاحتراسيّة» الهادفة إلى حثّ المصارف وتحفيزها على حماية نفسها من المخاطر، ولاسيّما عبر امتلاك موجودات خاصّة بها. ويندرج هذا الإشراف الاحتراسي في سياق الماليّة الآخذة باللّيبراليّة، التي تفترض أنّ الضبط يكون أساساً بميكانيزمات السوق. وقد اعترفت لجنة بال Bâle ، تحت ضغط الجماعة الضاغطة المصرفيّة، التي شدَّدت من انتقادها للقسورات الاحتراسيّة للمصارف، بحقّ هذه المصارف في الضّبط الذاتي لمخاطرها، وسمَّت ذلك «رقابة داخليّة»، بيَّنت أزمة الرهون العقاريّة الأميركيّة (subprimes) أنّها أفضت بالمصارف إلى أن تُسيء تقدير مخاطرها. وقد عادت لجنة بال Bâle بعد مرور الأزمة إلى إصلاح نظام الإشراف على المصارف، في عام 2010، لجعله أكثر تدخّلية، ثمّ وجدَت نفسها في مواجهة اختبار قوّة مع الجماعة الضاغطة المصرفيّة، التي عارضت القسورات الاحتراسيّة الجديدة، مع أنّها ضروريّة.

خَصْخَصَة قواعد العَولَمة. بات تراجع وأفول القانون الدولي ونواته الصّلبة التي هي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المُدرَج في شرعة الأُمم المتّحدة، أمراً مشهوداً بالنّظر إلى غياب حكومة عالميّة مشروعة، ومعترف بها. ثمّ إنّ نظاماً قانونيّاً لا دولة فيه، بدأ ينهض، في سياق العَولَمة النيوليبراليّة، بحيث بات الحقّ العمومي يتبع في هذا النّظام القانوني، لحقوق الأعمال. الضَّبط القانوني يتقلَّص ليُصبح أداةً في خدمة السوق. الضبط بواسطة العقود الخاصّة ينزع نحو الحلول محلّ القانون العامّ. وبالتالي، فإنّ اجتهاداً يقوم على أساسٍ قانونيّ مُختزَل قد بدأ يتنامى. وهذا هو حال أحكام محاكِم التحكيم الخصوصيّة التي تهدف إلى حلّ النزاعات بين الدُّول والشركات العابرة للقوميّات، التي يظلّ المثال الأشهر عليها هو هيئة تسوية الخلافات (ORD) في منظّمة التجارة الدّولية.

تحديد المعايير، وهو مجالٌ آخر من مجالات الضبط أو التنظيم الدّولي الكبير، بات موضوع سيرورة خَصْخَصَة هو أيضاً. وأحد أكبر الشواهد على هذا التطوّر، هو معايير أو قواعد المحاسبة الدّولية (IASB)، والتي تعتمد قيَم السوق التي جرى فرضها محلّ معايير المُحاسبة الوطنيّة، أو القوميّة المؤسَّسة على تقييم الأصول على القيمة التاريخية. والIASB، الحروف الأولى من مجلس معايير المحاسبة الدّولية (International Accounting Standards Board) هو بنيةٌ أو هيكليةٌ، أي هيئة من القانون الخاصّ، ومقرّها لندن، وهي فرعٌ تامّ (أي بنسبة 100%) من جمعية أميركيّة. وكان من أنشأ هذه الهيئة في السبعينيّات من القرن الماضي، هو منظماتٌ مهنيّة أنكلو- ساكسونيّة، من دون تفويض من أحد، لكن بهدف أن تتكوَّن وتُنشئ نفسها كأداة معياريّة تطبيعيّة دوليّة بدعم من كبريات مكاتب التدقيق المحاسبي الدّولية: مثل كي.بي.إم.جي (KPMG)، إرنيست ويونغ (Ernst & Young)، ديلويت وتوش (Deloitte et Touche)...

لئن كانت الشركات العابرة للقوميّات قد زادت من قدرتها على الضبط إزاء السلطات العموميّة، إلّا أنّها اضطرّت كذلك إلى الاهتمام بصورتها، أي بالصورة التي تبدو بها لدى زبائنها ومواطنيها. فالشركات العابرة للقوميّات، وفي مواجهة الحركات الاجتماعيّة وحركات المستهلكين، التي تُنظِّم أعمال احتجاج رمزيّة، أو تقوم بالدعوة إلى مقاطعة الشركات ذات السلوك الفاضح (تشغيل الأطفال)، طوَّرت خطاباً يتحدّث عن «المسؤولية الاجتماعيّة للشركات والمشروعات»، ويُعلِن حرصه على التزامات عموميّة تتعلّق بالسلوك الواجب احتذاؤه في المسألة الاجتماعيّة والبيئيّة. والخطوات المتَّخذة من أجل دفع «المسؤولية الاجتماعيّة للشركات والمشروعات» إلى الأمام، هي خطوات متعدّدة كثيرة: «قواعد السلوك الحسن»، شِرعات أو مواثيق «ذاتيّة الإعلان»... ويمكن تحليل «المسؤولية الاجتماعيّة للشركات والمشروعات» وتقديمها كـ«حريق مضادّ»، أي كنار يوقدها قادة الشركات العابرة للقوميّات بهدف إحداث فراغ يوقِف امتداد الحريق الكبير، بهدف أن يثبتوا أنّ هذه الشركات قادرة على ضبط ذواتها وتنظيمها. مجال «المسؤولية الاجتماعيّة للشركات والمشروعات» هو «القانون غير المُلزِم»، وغير القَسري، والذي يُتيح

الإفلات من الضبط والتنظيم العمومي. وهو يندرج ضمن النزعة إلى خَصخَصة القانون والحقوق.

انبثاق السلطات المستقلّة وغير المُنتخَبة يشكّل مصدراً آخر لخَصْخَصَة الضبط والتنظيم. ومجلس معايير المحاسبة الدّولية (IASB)، أو الهيئة الخاصّة التي أسلفت الإشارة إليها أعلاه، والتي اكتسبت سلطةً لا يمكن الالتفاف عليها في ميدان معايير المحاسبة، هو شاهد أوّل على ذلك. أمّا الشاهد الثاني، أو المثال التالي فتقدّمه وكالات التصنيف الأهمّ ـ ستاندارد آند بورز Standard & Poors ومودِاي Moody وهما وكالتان أميركيّتان، تقومان بدَورٍ عظيمٍ في ضبْط الأسواق الماليّة نتيجة الوظيفة التي تقومان بها في ميدان تقييم المُدينين الدوليّين، وسواء تعلَّق الأمر بالشركات العابرة للقوميّات، أو بالدّول ذات السيادة، فإنّ هذه المؤسّسات المستقلّة عن السلطات العموميّة المُنتخَبة تطرح مشكلات مشروعيّة ومسؤوليّة ديمقراطيّة (مسؤوليّة ومُساءَلة ومُطالَبة *accountability*).

عجز الحَوكَمة العالميّة في مواجهة الأزمات الماليّة والمناخيّة

أبرزت العَولَمة إلى الوجود حاجات جديدة على صعيد المعمورة، وهي حاجات يصفها الاقتصاديّون بالأرزاق العموميّة العالميّة، أو المنافع العالميّة العامّة؛ وهي التي يُعرِّفها الاقتصادي تشارلز كينديلبرغر Charles Kindleberger بأنّها «جملة الأرزاق المُتاحة للدُول كافّة التي لا تملك بالضرورة مصلحة فرديّة في إنتاجها»، والتي لا يمكن إشباعها تلقائيّاً بواسطة الأسواق والفاعلين أو الفعاليّات الخصوصيّة بسبب خاصيّتها المزدوِجة من «اللّا-حصريّة» (ليس بالإمكان حصر استخدامها، وبالتالي منع أحدٍ من الاستفادة منها) و«المزاحمة» (بمعنى أنّ استخدام فردٍ لها لا يوجِد مُزاحَمة لأنّه لا يحرم منها الآخرين)[3]. ثمّ إنّ الأرزاق العموميّة العالميّة، أو المنافِع العالميّة العامّة تتميّز من جهة ثانية عن الأرزاق العموميّة القوميّة في أنّ هذه الأرزاق الأخيرة تظلّ متوافرة في سياق العَولَمة، على صعيد المسكونة كلّها، وليس على مستوى هذا البلد وحده أو ذاك. والحاجات المُرتبطة بالاستقرار المالي، وكذلك تلك المرتبطة بالبيئة (أو بالمناخ) تمتلك المواصفات ذاتها التي جرى تعدادها للتّو، وتدخل في فئة الأرزاق العموميّة

العالميّة، أو المنافع العالميّة العامّة. وقد باتت العَولَمة تتّسم في مطلع هذا القرن الحادي والعشرين بأزمة مزدوجة، ماليّة ومناخيّة، أي أنّ ثمّة قصوراً أو عجزاً في إنتاج هاتَين المنفعتَين. ويتفسَّر هذا العجز إلى حدٍّ بعيد بعدم تكيُّف نظام حَوكَمة المعمورة الحالي في هذَين المجالَين. والواقع هو أنّ سيطرة منطق السوق والمنافسة، الذي هو في أساس العَولَمة النيوليبراليّة، لا تتّفق مع وضع سياسات تعاون وتنفيذها. وهكذا، فإنّ عدم الاستقرار المالي الذي يتّخذ صورة «حرب عملات»[4] بين القوى العظمى المُسيطِرة، إنّما يعود، وإلى حدٍّ بعيد، إلى القصور في التعاون بين المصارف المركزيّة، في ظلّ غياب قائدٍ للأوركسترا أو رئيس جوقة. وهو دَور كان يمكن أن يقوم به صندوق النّقد الدولي، في ما لو أنّه اضطلع حقيقةً بالوظائف التي عُهِد إليه بها لدى إنشائه في عام 1944. وكذلك فإنّ حلّ المشكلة المناخيّة يتضمَّن توزيعاً لمجهودات التكيُّف بين البلدان تبعاً لمستوى الثروة ومنسوب انبعاثات غازات ثاني أوكسيد الكربون. وإذا كان لمعاهدة باريس الأخيرة، التي جرى تبنّيها في شهر كانون الأوّل (ديسمبر) 2015 إبّان مؤتمر باريس للتغيّر المناخي (COP21) فضلٌ في إشراك كامل بلدان المعمورة تقريباً في مواجهة هذه المشكلة، إلّا أنّها لا ترسي أُسس حاكمية فعَّالة عادلة. فالالتزامات التي اتّخذتها البلدان للتخفيض من انبعاثات غازات ثاني أوكسيد الكربون ولتأمين التضامن الضروري بين الشمال والجنوب لم تكن قاسرة مُلزِمة، وتوشِك ألّا تكون قد احتُرِمَت. الأمر الذي يفضي إلى ارتفاع في الحرارة يفوق الهدف الطموح للاتّفاق (1,5 درجة إلى درجتَيْن مئويّتَيْن).

في النهاية، وفي غياب حكومة على مستوى المعمورة، قائمة وذات مشروعيّة، تتطلَّب العَولَمة لكي تكون مُستدامة، حَوكَمة تتأسَّس على مبادئ جديدة مثل التعاون، وهرميّة القواعد والمعايير الدّولية أو تراتبيّتها، التي تولي الأولويّة للقواعد والمعايير الاجتماعيّة والديمقراطيّة والبيئويّة على القواعد والمعايير الاقتصاديّة والتجاريّة. الأمر الذي يضع النّظام النيوليبرالي الحالي موضع مُساءلة وإعادة نظر. ويمكن لمؤسّسات ما فوق قومية مثل المنظّمة العالميّة للبيئة، وللمال، المرتبطتَيْن بمنظّمة الأُمم المتّحدة، ضمان احترام هذه المبادئ الجديدة وتأمينها، وخفْض القصور الحالي والعجز الراهن في الحَوكمة العالميّة.

هوامش ومراجع

(1) وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وكوريا الجنوبيّة وجنوب أفريقيا.

(*) «chaînes de valeur globales» أو global value chains هي جملة النشاطات الإنتاجيّة التي تحققها المؤسّسات في مختلف الأماكن الجغرافيّة على المستوى العالمي، للانتقال بمنتج ما من المنتجات، من مرحلة التصوّر إلى مرحلة تسليمه إلى المستهلك النهائي. وتشمل هذه النشّاطات، وبحسب الأحوال، التصوّر، وتطوير البحوث، والإنتاج والتسويق والتوزيع وبَيع التجزئة... وأحياناً إعادة تدوير النفايات (قاموس التجارة الدّولية) (المترجم).

(2) المجتمع المدني أو الأهلي بمعناه الضيّق، أي أنّه لا يشمل هنا الجماعات الضاغطة والمنظّمات المهنيّة ومنظّمات أرباب الأعمال الموكَلة بالدّفاع عن مصالح خاصّة.

(3) Isabelle GRUNBERG, Inge KAUL et Marc A. STERN, *Global public goods. International cooperation in the 21st century*, Oxford University Press, New York, 1999.

(4) Jacques MISTRAL, *Guerre et paix entre les monnaies*, Fayard, Paris, 2014.

لمعرفة المزيد

- Christian CHAVAGNEUX, «Les acteurs de la mondialisation», in Agnès BÉNASSY-QUÉRÉ et alii (dir.), *Les Enjeux de la mondialisation. Tome 3 : Les grandes questions économiques et sociales*, La Découverte, coll. «Repères», Paris, 2013.
- Pierre DARDOT et Christian LAVAL, *La Nouvelle Raison du monde. Essai sur la société néolibérale*, La Découverte, Paris, 2009.
- Pierre JACQUET, Jean PISANI-FERRY et Laurence TUBIANA (dir.), «Gouvernance mondiale», Rapport pour le Conseil d'analyse économique, La Documentation Française, Paris, 2002.
- Jacques MAZIER, Pascal PETIT et Dominique PLIHON (dir.), *L'Économie mondiale en 2030. Ruptures et continuités*, Economica, Paris, 2013.
- Nicanor PERLAS, *La Société civile: le 3ème pouvoir. Changer la face de la mondialisation*, Éditions Yves Michel, Paris, 2003.

الإكراه في جميع أحواله

جان- بيير دوبوا

(أستاذ في القانون العامّ،
والرئيس الشرفي لرابطة حقوق الإنسان)

كان جواب ماكس فيبر Max Weber على سؤال الحداثة القَسرية، هو قوله محدِّداً الدَّولة بأنّها «مشروعٌ سياسيّ ذو طبيعة مؤسّسية، يدّعي، ويفلح في ادّعائه، احتكاره القَسرَ الماديّ أو الفيزيقيّ المشروع في تطبيقه القرارات والنُظُم واللّوائح». قَسر أو إكراهٌ، ومشروعيّة هذا القَسر والإكراه، والقوّة في خدمة الحقّ بما هو أساس المشروعيّة: هذا الترابط هو سِمة الدَّولة، التي هي موضوع القانون الوحيد تقريباً على مسرح المعمورة. مأْسَسَة، قَوْنَنَة، ومشروعيّة القَسر والإكـراه: تريد الدّولة الحديثة أن تفرض «قدرتها العموميّة» (الممارسة العمليّة للسيادة). فماذا تبقّى من ذلك عام 2016؟

تحتفظ الدُّول وأجهزتها المؤسَّسيّة الهجوميّة والقمعيّة، بالسيطرة على الأدوات القَسريّة «الفيبريّة»، وتظلّ هي الأطراف الجيوبوليتيكيّة الفاعِلة. غير أنّ علاقات البأس والقوّة والجبروت القائمة بينها قد انقلبت رأساً على عقب: فالصّورة «المُباشرة» من الاستعمار اختفت وزالت؛ لم تَعُد أوروبا تُسيطر على العالَم؛ كما أنّ الاستقطاب الذي توزَّع عليه هذا الأخير بين شرق وغرب، قد انهار؛ وبَرز الجبروت الصيني، في حين أنّ الدّول «المستورَدَة» الما- بعد- استعماريّة لا تني تتفكّك.

ثمّ، وبخاصّة، بات الأمر الأساس في موضعٍ آخر. فأشكال، بل طبيعة النزاعات وأعمال العنف التي هي طبيعة («لا- تناظرية») قد تغيّرت، وثمّة مجتمعات تتحلّل: في أدوات القَسر التي تُسمّى «قوى الأمن» بدأت التمييزات الكلاسيكيّة (جيش وبوليس،

عامّ وخاصّ) تختلط على نحوٍ فريد. وأمام التوتّرات الاجتماعيّة، والتشنّجات المتعلّقة بالهويّة، وتجزّؤ الأراضي، وتفتُّت الأقاليم، فإنّ ممارسة «القَسر المادّي الفيزيقي المشروع» راحت تقسو وتتصلّب: حالات طوارئ تزداد طولاً، وسلطة البوليس تتعزّز وتتدعَّم على حساب السلطات القضائيّة، والعقوبات الجزائيّة والأحكام بالسجن على ما هو «أمني» تزداد فداحة، كما أنّ الزيادة الباهرة في عدد الأعمال الإرهابيّة وعلنيّتها، تُعزِّز «سياسات الخوف»، التي هي سياسات قمعيّة، ولكنّها تزداد «وقائيّة»، ويجري فضلاً عن ذلك تنفيذها بتقنيات علمية تتيح إقامة «شركات رقابة»، تزداد ترابطاً، بل تزيد الرقابة عَولَمةً. والحال أنّ الأدوات التي صاغتها «الديمقراطيّات اللّيبراليّة» لضمان «حقوق السلطة العموميّة» ولضمان الرقابة الديمقراطيّة على القمع وعلى اللّجوء إليه، تبدو في الغالب متجاوزة، إذ تعدّاها النموّ الصاعق في أشكال القمع الجديدة.

لا بدّ إذاً من إكمال النظرة العامّة التركيبيّة الاصطناعيّة للعلامات والمعالِم القديمة للقدرة القَسرية، أو البأس القَسري برؤية ديناميّة لانبثاق «عالَم جديد من الإكراه والقَسر».

علامات النّظام القديم ومعالِمه

يُفترض أن تكون حقول تطبيق القَسر والإكراه مُغطّاة بأدواتٍ أميريّة، أي بأدوات تعود أساساً للدولة

كشف بالأوضاع القائمة. «المسألة الإجماليّة»، الأكثر تحويلاً وتحويراً للاستراتيجيّات والخطابات، هي الإرهاب كعامل «لا ـ متناظر»(*)، يُزعزع استقرار القوى العظمى. فقد ازداد ظهوره وتعاظم تجلّيه نتيجة تمدُّد مراميه وتوسُّع أهدافه، بحيث بات يستهدف أهالي الدُّول «الغربيّة». لكنّ الضغط الإرهابي هو ضغط عالَميّ حقّاً: التكرار والتواتر الباهر السريع للهجمات (ثلاثون هجوماً على الأقلّ تمّ تسجيلها بين مطلع عام 2015 ومنتصف عام 2016)؛ عمليات عسكريّة (ترتبط أساساً بالحرب الأهليّة السوريّة ـ العراقيّة، ولكنّها لا تقتصر عليها)؛ تنامي «معياريّة مُعادية للإرهاب» ارتكاسيّة تفاعليّة. وهكذا، فإنّ إكراه المواطنين وقَسرهم، يتعزَّز ويتدعَّم على نحوٍ مزدوج: ضغط يتبع عن الخوف من الأعمال الإرهابيّة، وضغطٌ أرفع منه يتأتّى عن التحوّلات المعياريّة والعسكريّة ـ البوليسيّة لنُظُم الدّول.

أمّا الموضوع الآخر، «الإجمالي» أو «المُعولَم»، فهو الموضوع النووي، «العسكري منه، وما يقبل العسكرة»، والذي ينتمي إلى قواعد اللّغة الكلاسيكيّة المُتبادَلة بين الدُّول. فالمُلاحظ في ما عنى أرضيّة *احتواء (containment)* «اللّاعبين النوويّين الجُدد» هو تطوّران مُتقابلان مُتعارضان: نجاح استراتيجيّة التهدئة (*appeasement*)، من جهة، في ما عنى الملفّ الإيراني، واستمرار لعبة الأدوار والتوتّرات أو التمثّلات والافتراضات في الملفّ الكوري الشمالي من الجهة الأخرى. لكنْ، خلافاً للإرهاب، فإنّ كِلا الملفَّيْن لم يؤثّرا بشكل ذي معنى في حالة قوى القَسر والإكراه العالميّة.

ثمّة ثلاث «مناطق حسّاسة» تسترعي الانتباه. في أوراسيا، هناك قوّتان عُظميان، أو جبّاران متسلّطان توسّعيان يُناوران: الصين في منطقة شمالي غربي الباسيفيكي، وروسيا في أوروبا الشرقيّة. أمّا في الشرق الأوسط، فإنّ دُول ما- بعد- الاستعمار (سوريا، العراق، اليمن، ليبيا) لا تزال تتعرَّض للطحن تحت تأثير ائتلاف التدخّلات الخارجية مع النزاع الإيراني- السعودي على *الزعامة* الإقليميّة. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، لم تفضِ التدخّلات العسكريّة الفرنسيّة إلى استقرار الساحل الأفريقي، إلّا على نحوٍ سطحيّ، بينما لم تؤثِّر مطلقاً في استقرار أفريقيا الوسطى؛ في حين أنّ أفريقيا الشرقيّة تشهد تفكّكاً أشدّ وأعنف.

وأخيراً، فإنّ هزّات وزلازل حقيقيّة تطاول الأشكال القائمة من تموْضع السياسي و«تأقْلمه» (بمعنى حلوله في إقليم وسيطرته عليه) لجهة القدرات القَسريّة الحقيقيّة.

في الاتّحاد الأوروبي لا تزال المسألة مسألة شقوق وتصدّعات وتساؤلات: فلا مسألة إسكتلندا ولا مسألة كاتالونيا جرت تسويتهما، في حين أنّ اختلالات الاستقرار تتضافر ويتحدَّد بعضها ببعض[1]؛ وسيرورة تفكّك بلجيكا لم تتجمّد إلّا على نحوٍ موقّت. وقد ازداد عدم الاستقرار بسبب أزمة التضامن في الاتّحاد الأوروبي، التي تجلّت في مسألة استقبال اللّاجئين التي قوّضَت نظام «شنغين- دبلن Schengen-Dublin» وأظهرت التصدّعات العميقة القائمة بين الدُّول الأعضاء، حول الرهانات «الأمنيّة» الداخليّة والخارجيّة. وخروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي («Brexit») هو علامة باهرة على ذلك.

أمّا في بقيّة أنحاء العالَم، فإنّ معمار الصفائح التكوينيّة (المكوِّنة لباطن الأرض) هو أيضاً أشدّ عنفاً: فثمّة حدود كانت لا تقبل المسّ في الماضي وصارت موضع إعادة نظر صريحة اليوم (القرم) أو باتت مرشَّحة لذلك: تفكُّك العراق وتفتُّت سوريا من بعده، يُعزِّز «المسألة الكرديّة»؛ غياب فاعليّة الدّولة في اليمن وفي جنوب السودان، وكذلك في الصومال؛ أمّا الحدود بين مالي ونيجيريا، فهي لم تَعُد حدوداً بين دولتَيْن، إلّا جزئيّاً.

حالة القوى. كان التمييز الأكبر في «النّظام القديم» هو ذاك الذي يفصل بين قوى القَسر والإكراه الداخليّة والخارجيّة.

المُقاربة الأكثر شيوعاً هي تلك التي تُقارِن بين «القوى العظمى العسكريّة»[2] على أساس معايير كمّية. وهكذا، فإنّ الجيوش الأعظم تعداداً هي جيوش الصين والولايات المتّحدة والهند وكوريا الشماليّة. والدُّول ذات الإنفاق العسكري الأهمّ هي الولايات المتّحدة والصين وفرنسا والمملكة المتّحدة وروسيا؛ والدُّول المُصدِّرة الرئيسة للسلاح هي روسيا، فالولايات المتّحدة، فالصّين، ففرنسا والمملكة المتّحدة؛ وبالترتيب التنازلي، فإنّ القوى النوويّة هي الولايات المتّحدة وروسيا وفرنسا والمملكة المتّحدة والصين وباكستان والهند وإسرائيل وكوريا الشماليّة. ونحن واجدون القوى العظمى الرئيسة «إياها دائماً» ولكن ليس بالترتيب ذاته دائماً، بحسب ما إذا كانت الإحالة تُحيل إلى عديد القوّات التي يُمكن تجنيدها وتعبئتها، أو التكنولوجيات التي يصعب استغلالها.

وما هو أكثر دلالة من هذا هو التطوّرات: ففي عام 2015 أدّت الأزمة الاقتصاديّة إلى تقليص الإنفاق العسكري في الولايات المتّحدة، وحتّى في روسيا، في حين أنّ زيادات قويّة كانت على العكس من ذلك، تُترجِم استراتيجيّات ضغطٍ متزايدٍ (الصّين)، أو تأتي كردّة فعل على هذه الضغوط (الجزائر، المملكة العربيّة السعوديّة، أوكرانيا).

أما من الناحية الكيفيّة، فإنّ الاستراتيجيّات الوطنيّة هي ردّة فعل على مواقف جيوبوليتيكيّة إجماليّة أو مُعولَمة (تطوُّر فكرة الردع، تزايُد قوّة مفهوم القدرة الذكيّة *smart power*، تطوُّر التهديدات) و«إقليميّة» (ردّات فعل على التوتّرات في الشرق الأقصى، وفي أوروبا الشرقيّة؛ تعزيزات فرنسيّة في جيبوتي؛ بروز «القدرات الأمنيّة أو القوى الأمنية الأفريقيّة»).

هذه التطوّرات تطال التحالفات ومحاولات التكامل العسكري التي تتعدّى الدُّول، أو التي هي ما فوق مستوى الدولة (الما- فوق- دولتيّة): لا تزال منظّمة حلف شمال الأطلسي (OTAN) تُكابد وتُكافح من أجل توضيح مبرّرات وجودها؛ ومحصّلة أعمال الوكالة الأوروبيّة للأمن، التي أُنشئت عام 2004، تكاد تكون معدومة، نظراً لانعدام وجود استراتيجيّة مُشترَكة لدى الدُّول الرئيسة المَعنيَّة؛ ترابط أو تمفصل «سيرورات القدرات» أو مسارات الطّاقات لدى منظّمة حلف شمال الأطلسي (OTAN) على قدرات الاتّحاد الأوروبي، («سياسة الأمن والدّفاع المشترك») هو ترابط ضعيف وتمفصلٌ واهٍ.

أمّا في ما عنى قوّات البوليس، فينبغي أن تُضاف إلى واقع كونها ذات بنى مختلفة باختلاف الدُّول، عواملُ تنوّع المُمارسات والرهانات الكبرى للتعاون في ما بين الدُّول، وهي عوامل قويّة. والتقليد المألوف في هذا المجال، هو التمييز بين مختلف «نماذج البوليس» في الديمقراطيّات التي تُسمّى «غربيّة». فإذا كانت الطبيعة «الواحديّة» أو «المركّبة» (بواسطة الفدراليّة) تُعتبر عامل تنوّع، إلّا أنّه لا ينبغي لنا اعتبار جملة الدُّول «المُركَّبة» دُولاً مُتجانسة. فتشاكُل الرهانات وتشابهها (تطوُّر المهمّات)، وتماثُل القسورات (المعياريّة) وتكافؤ السياقات (إشكاليّات، «أوضاع استثنائيّة»)، تفضي إلى فروقاتٍ، هي فروقات في الدّرجة وليس في الطبيعة. ولكنّ الأمر غير ذلك بالتأكيد، في «نُظُم أو منظومات البوليس»، التي تشمل البوليس الديني الذي يُمارس مهمّاته في نحوٍ من عشرين دولة (أغلبيّتها في الشرق الأوسط والمغرب وأفريقيا جنوب الصحراء).

الممارسات البوليسيّة لا تتكيّف بسبب هذه النماذج فحسب، ولا بحسب الطبائع (التعدّدية أو التسلّطية) للنُّظم السياسيّة فقط، بل إنّها تتكيّف كذلك بالثقافات البوليسيّة الفائقة التنوّع حتّى في داخل الديمقراطيّات التعدّدية، وبالبُعد «المكاني» لممارسة الوظائف البوليسيّة، ولاسيّما لجهة التصويب المكاني على الأهالي الخَطِرين أو الاستهداف المكاني لهم.

وأخيراً، فإنّ بُعد الرهانات والاستراتيجيّات، العابرُ للأوطان والقوميّات، يُترجَم بكلّ تأكيد، بزيادة قوّات البوليس التابعة للأُمم المتّحدة، ثمّ، وبخاصّة، بمركزيّة مسائل التعاون البوليسي في ما بين الدُّول، سواء تلك التي تضع نفسها في كنف الولايات

المتّحدة أو فرنسا، أو تلك التي تتموضَع في أُفق أوسع لجهة تعدُّد أطرافه (حول إنتربول Interpol، وفي الاتّحاد الأوروبي حول الأوروبول Europol).

«العالَم الجديد» الذي هو قَيد الانبثاق: ديناميّات وتحوّلات

لا زالت مُمارسة القَسر التي تزداد ارتباطاً بالعَولَمة، تتمدَّد، وتتنوَّع، وتتعرَّض لتأثير منطق الخَصْخَصَة والاختلال، الذي هو منطق مُفكِّك «للديمقراطيّة اللّيبراليّة».

العَولَمة والقَسر. تحوّلات العالَم تضع القدرة القَسرية والسّلطة القَسريّة في الدُّول مَوضع اختبار، وتعيد رَسْم الرهانات وأنماط القَسر. فقد أصبح العالَم في فترة 2015 ـ 2016، تحت تأثير تشقّقات عديدة طرأت عليه، ويزداد «فقداً للقُطبيّة» أو «فاقداً للقُطبيّات» بينما تتضاءل إمكانيّة تحجيم الرهانات الأمنيّة والعودة بها إلى القواعد القائمة بين الدُّول.

ويقيناً، أنّ الضّغط الروسي في شرق أوكرانيا، واستراتيجيّة بكين في بحر الصّين، أو الاستفزازات الكوريّة الشماليّة، تُسهم بشدّة في تصاعد النّزاعات في المناطق الآنفة الذكر، لكنّ «الأمن الخارجي» لا ينفصل لا في روسيا ولا في أوكرانيا، ولا حتّى في الصّين، عن التوتّرات «الداخليّة» الناشبة في هذه الأنظمة التسلّطيّة.

ثمّ إنّ تنامي النزاعات التي يُطلق عليها وصف «اللّا- تناظريّة» (أي تلك التي تتفاوت قدرات الطّرفَين المتواجهَيْن فيها)، في الشرق الأوسط كما في جزءٍ كبير من أفريقيا جنوب الصحراء، أو تزايدها، لا يبيح التفكير بمصطلحات الحفاظ على الأمن في الغرب العراقي، وفي ما يقرب من كامل الأراضي السوريّة، أو في اليمن، أو في ليبيا، أو في الأجزاء الشماليّة من مالي والنيجر ونيجيريا، وفي مجمل جمهوريّة أفريقيا الوسطى أو في جنوب السودان، ولا بالطبع في الصومال، وذلك منذ أكثر من نصف قرن من الآن. ففي جميع هذه الحالات فاقمت التدخّلات الخارجيّة هشاشات السياسة وسرعة عطب الشأن السياسي، التي هي هشاشة سابقة عليها في الوجود، كما زادت من اصطناعيّة الطابع الاصطناعي أصلاً، لأراضي دُول ما بعد الاستعمار أو ما بعد الإمبراطوريّات وأقاليمها.

مذ ذاك تُصبح الدُّول مُفتقِرة إلى المعايير الفيبريّة للدّولة، ليس لجهة «مشروعيّة» «احتكار القَسر المادّي والإكراه الفيزيقي» فحسب، بل حتّى في ما عنى «نجاح» «إدّعاء» «مشروع سياسي ذي طابع مؤسّسي» لها: فضروب التمييز بين قسورات عموميّة وخصوصيّة، وبين قوى «وطنيّة أو قوميّة» وقوى «أجنبيّة»، أو بين سيادة داخليّة وسيادة خارجيّة، هي تمييزات لم يَعُد لها معنى. ويقيناً أنّ الفاعلين في الدّولة أو فعاليّاتها لم يختفوا من الميدان، لكنّ موازين القوى لم تَعُد تستند أساساً إلى التفوّق التكنولوجي، «العسكري» أو «المؤسَّسي» لقدامى المُسيطرين، سواء أكانوا «غربيّين» أم كانوا «حاكمين محليّين».

لا تزال مأْسَسَة مُمارَسة القمع في المناطق التي يختلط فيها العنف الشاذّ بالنيران المتقاطعة للمُدّعين بحقّ ممارسة القَسر على صعيد الدّولة تتضاءل وتتناقص لجهة فعاليّتها. فهل ينبغي أن نعزو ذلك إلى تاريخ «مناطق الهشاشة» هذه، وإلى خصوصيّة نَوعيّة تختصّ بها هذه المناطق («دُول ضعيفة» بل «دُول فاشلة») تُقابِل أو تُعارِض وتُضادّ الوضع الغالِب، الذي هو وضع أقاليم تظلّ خاضعة لفعاليّة احتكار الدّولة للقَسر؟ أم أنّه على العكس من ذلك، ينبغي لنا أن نرى فيها أمثلة قصوى لسيرورة تمايزيّة أو لمسار (تمايزيّ ولكن) «معولَم» من عملية تفكّك / إعادة تركيب مؤسَّسيّة، لأقاليميّة القَسر وارتباط الإكراه بالأرض والإقليم؟ وليس في هذا أيّ تناقض: فالأوراق القديمة تضعف في لعبة القَسر، ولكنّها تحتفظ بقيمة... متفاوتة، بمعنى أنّها تتفاوت بحسب اللّاعبين، الذين يرى بعض منهم تفوّقه منتقَصاً بينما يتراجع بعضٌ آخر، في ما «ينبثق» آخرون سواهم ويبرزون.

لا تنحصر الرهانات الاستراتيجيّة في هذه «اللّعبة العالميّة الجديدة» بفعاليّة القمع على إقليم الدّولة فحسب، بل بالسيطرة، فضلاً عن ذلك، على مَنفذٍ حرٍّ إلى حيِّزات مُشترَكة (داخل المشاعات العالميّة (*global Commons*)) مثل أعالي البحار، والفضاء الجوّي الدّولي، والفضاء الواقع خارج الجوّ، بل «الفضاء الإلكتروني»، وهي مسائل تزداد حسماً بسبب التكامل «المُعولَم» للحيّزات والفضاءات.

لم تَعُد أنماط القَسر تُختصَر باستخدام القوّة العسكريّة أو البوليسيّة، أو حتّى النُّظم المعياريّة المُستخدَمة في هذا الاستخدام: ففي عالَم ما بعد الاستعمار وما بعد

الإمبراطوريّات، الذي هو أيضاً عالَم العَولَمة الماليّة، فإنّ «سلطة الديون» هي أكثر قَسراً وإكراهاً من اللّجوء إلى السلاح. وبلدان الجنوب خبِرَت ذلك منذ عقود. ومنذ بداية هذا القرن جاء دَور «بلدان المرتبة الثانية من بلدان الشمال»: فالديون الضخمة لها نتائج شديدة القَسر، ليس على الولايات المتّحدة بالطبع، وإنّما على شعوب «الشمال الجديد الخاضِع للسيطرة»، وبغضّ النَّظر عمّا إذا كانت هذه الشعوب قد أظهرت حُسن نيّة وطيب إرادة في احترام قواعد اقتصاد السوق الاجتماعي(**) ومعاييره. ثمّ إنّ السلاح المالي لسلطة الدَّين يبسط ظلّه كذلك على «المسارح» الداخليّة في الدُّول، وينتشر بين أيادي ممثّلين وفاعلين خصوصيّين، وعابرين للأوطان والقوميّات في غالب الأحيان: ففي الولايات المتّحدة خرجت الفعاليّات المصرفيّة والشركات الكبرى التي كان يبدو أنّها الأكثر تعرّضاً للخطر، من عاصفة 2008، بحالٍ أفضل بكثير من حال الطبقات المتوسّطة التي لا تزال غارقة في الديون المفرطة. وفي «الحرب الماليّة» التي تُعيد تركيب موازين القوى وفق وتيرة الأزمات المُتعاقبة، فإنّ «القَسر بالدّين» أو «الإكراه بالدائنيّة» هو أكثر فعاليّة من القوّة العسكريّة في «النزاعات اللّا- متناظرة» التي تقع بين مُتنازعين مُتفاوتي القوّة، ومن القمع البوليسي في مواجهة التوتّرات الاجتماعيّة.

ثمّة نمطٌ آخر من القَسر «الفيزيقي» (يأتي على شكل «القدرة على الاستغلال المُفرط») ويمكنه أن يوفّر «ميزة نسبيّة» في المُنافَسة «المُعولَمة». فهذا هو حال العمل الإكراهي بما هو الصورة القصوى من الإغراق (*dumping*) الاجتماعي المُنظَّم، والذي ينتهك القواعد والمعايير الدّولية التي تحمي الحقوق الاجتماعيّة الرئيسة، وكذلك التجنيد الإكراهي (ولاسيّما للأطفال والمُراهقين الذين يحاولون غالباً الإفلات من العمل القَسري...) في نزاعات مسلَّحة خدمةً لأهدافٍ وأغراضٍ عسكرية و أغراض نهب اقتصادي، في الحين ذاته.

تمدُّد مجال القَسر والإكراه. ممارسة القَسر تتمدَّد وتتوسَّع وتتنوَّع في سياقٍ تُسيطر عليه عَولمة الخوف، وعَولَمة الرّهانات «الأمنيّة» و«تكنولوجيّة» الجبروت.

إذا كان تعداد الأعمال الإرهابيّة في العالَم يزداد زيادةً لا جدال فيها (بلغ عدد الأعمال الإرهابيّة عام 2014 تسعة أضعاف عددها عام 2000)، فإنّ رؤية هذه الأعمال قد

ازدادت زيادة أعظم، وتشوَّهت «بالشبح الإسلامي الذي يؤرق الغرب ويستبدّ به». وفي حين أنّ المسلمين يحتلّون المرتبة الأولى، ومن بعيد، من مراتب ضحايا الإرهاب (أكثر من 60% من العمليّات الإرهابيّة تستهدف «بلداناً مُسلمة»)، وأنّ «المجموعات المتطرّفة المُسلمة» ليست المُرتكِبة الوحيدة للأعمال الإرهابيّة، إلّا أنّ «الإرهاب الإسلامي» لا يزال يحتلّ منذ زمن المرتبة الأولى في التغطية الإعلامية. وحيثما كان مستوى الأمن والتغطية مرتفعَين، كانت النسبة بين التغطية الإعلامية / وعدد القتلى ومعدّلها مرتفعاً[3]. وآنها يكون التحدّي الديموقراطي هو التحدّي المطروح على الردّ القَسري أو الإكراهي «المشروع»، أي النسبي، والذي لا يميّز بين ضحيّة وأخرى، ولا بين مُذنب وآخر. ومن هنا القول، إنّه يمكن الاعتبار أنّ الإرهابيّين كانوا في أغلب الأحيان، الرابحين الكاسبين، من وجهة النّظر هذه، ولاسيّما في الولايات المتّحدة وفرنسا. فحالات الطوارئ تدوم إلى ما وراء الظروف التي كانت مُستهدفة لحظة إعلانها، وتتواصل في الأنظمة التسلّطية كما في «الديمقراطيّات التعدّدية». ويضاف إلى لجوء الأنظمة المتكرّر إلى «حالة الطوارئ»، تلوّث القانون العمومي (إمّا عبر الإبقاء والإدامة، وإمّا عبر النقل المعياري... أو بكليهما). الإرهاب هو حصان طروادة النظام الأمني.

مذ ذاك تختلط الفئات التقليديّة وتشتبه: فالتمييز بين البوليسي والعسكري يصير أكثر دقّة وصعوبة، بل يصبح موضع مُنازعة واختلاف؛ فعلامات البأس والجبروت تتنوّع، ورهانات الأمن تُصبح أقلّ قبولاً للقسمة. فالشعار «البوشي» الشهير «الحرب الدائمة ضدّ الإرهاب» نقله حُكّام فرنسا عام 2015 بخاصّة، عندما لم يعلنوا «حالة الحصار» التي كان من شأنها أن تنقل سلطات البوليس إلى الجيش، وإنّما أعلنوا «حالة الطوارئ» التي تزيد من سلطة مختلف «قوى الأمن» على حساب ضمانات دولة القانون. فاللّا- تمييز الذي يطلبونه بين الحرب والسلام، والاستخدام غير المتمايز تمايزاً واضحاً بين التدابير والأجهزة العسكريّة والبوليسيّة، الذي كان في الماضي خاصّاً بالأنظمة التسلّطية، وسَما التدخّلات الخارجيّة للديمقراطيّات اللّيبرالية، حين تدخّلت في الدُّول التي مزَّقتها النزاعات «اللّاتناظريّة»، وذلك باللّجوء إلى «القوّة المتقلّبة» (أي ذات الغزارة المتغيّرة على الدّوام مع عدم التخصّص في الأدوار).

غير أنّ هذه التدخلات غيّرت الممارسات والخطابات الأمنيّة في الديمقراطيّات اللّيبراليّة. فالمعايير الأوروبيّة للتعاون الأمني الذي عقب هجمات 11 أيلول (سبتمبر) 2001، استهدفت في الحين ذاته الأعمال الإرهابيّة ومخالفات وجنحاً وجرائم متنوّعة للغاية... تصل إلى انتهاك التشريع في مجال إقامة الأجانب. ثمّ إنّ برنامج عام 2015 الأوروبي، أي «البرنامج الأوروبي في مجال الأمن» الذي ينصّ على «ثلاث أولويّات» («الإرهاب وظاهرة المُقاتلين الإرهابيّين الأجانب»، ثمّ «الإجرام الكبير المُنظَّم العابر للحدود»، و«الإجرام الإلكتروني»)، ويصفها للفور بأنّها «تهديدات مُترابطة وعابِرة للحدود». تستدعي أعمالاً مُتكاملة مُتدامِجة.

يبقى أنّ هذا الخلط ينال من علامات البأس والجبروت نفسها: فالقوّة *الذكيّة* (*smart power*) تَعتبر الأدوات العسكريّة و«الأمن» بحصر *المعنى*، والقنوات الدبلوماسيّة، والأوراق الرابحة الاقتصاديّة- الماليّة، والتحكُّم بالأشكال المتنوّعة لتكييف الأذهان، كما لو كانت تُشكل كُلّاً واحداً في لعبة الجيوبوليتيك الكَونيّة الحاليّة؛ فـ«رهانات الأمن» لا تتقسَّم. وبخلاف ذلك، فإنّ الثورة الإلكترونيّة في أدوات الاتّصال، والتي «عَولمَت» العَولَمة السالفة أو العالميّة السابقة، وقلبتْ معطيات الزمان والمكان الاستراتيجيّة، ووسَّعت غزارة مدلول أو محمول الجبروت «التكنولوجي» للقَسر... الظاهر ومدّدتها، من دون مساس أو إضرار «بلا- قدرة القدرة» أو بعجز الجبروت.

إمكانيّات الجمع الجديدة والمعالجة الخوارزميّة للمعطيات العظمى (*big data*)، تُعطي التنّين أسلحة الأخّ الأكبر (*Big Brother*)(***). الرقابة «الوقائيّة» للأهالي تأمر كلّ «مواطن صالح» بألّا يخفي عن حاكميه شيئاً[4]. «عَولمة» شبكات التواصل تُعولِم الرقابة، عبر التعاون القائم بين الدُّول، وبخاصّة نتيجة التقدّم في ميدان الرؤية المُطلَقة(****) العابرة للحدود، باسم مُكافحة الإرهاب، وكذلك باسم حماية «أسرار الدّولة» في وجه مُطلقي التحذيرات، والحيلولة دون الاحتجاجات والاضطرابات وفعاليّة «الاستخبار».

«مجتمع الرقابة» يصبح مُمكناً: فأدوات التوقّي الجديدة، أو الوسائل الجديدة للحيلولة دون الاحتجاجات والاضطرابات، تبدو وكأنّها تتيح رقابة اجتماعيّة هي في الحين ذاته «إجمالية» أي مُعولَمة (قدرات تخزين) وتمييزيّة (خوارزميّات استخراج

البيانات (*datamining*)). لكن ربّما لم يكن هذا كلّه سوى خديعة: فإذ يجري إغراق راسمي الجانبيّات النفسيّة بدفوقٍ من المعلومات المُتاحة على أوسع نطاق، فإنّهم يُكابدون ويُجاهدون من أجل تنخّب المعطيات الموائِمة والمُلائِمة، ولكي يكون بوسعهم أن يفعلوا ما هو أكثر من تحديد هويّة المرتكبين لاحقاً، أي بعد فوات الأوان، وارتكابهم العمليّات. ليس في وسع السراب التكنولوجي أن يغيِّب الدَّور الحاسم «للاستخبار الإنساني»، وتحويل المراقبة إلى تكنولوجيا يُمثّل بالنسبة إلى عَين الشرطي ما تمثّله عمليات المغاوير (الكوماندوس، أو القوّات الخاصّة) في الأحياء الشعبيّة بالنسبة إلى بوليس القربى(*****): مجرّد مظاهر قوّة خارقة، تطرح من المشكلات بأكثر ممّا تحلّ منها.

غير أنّ التنامي الهائل في ميدان اللّجوء إلى الأدوات التكنولوجيّة، وهو تطوّر يصعب ضبطه والتحكّم به، يطرح مسألة توافق «ما- يسبق- القَسر والإكراه» مع مبادئ الديمقراطيّات اللّيبراليّة ومعاييرها. الاستخدام اليومي للاتّصالات الإلكترونيّة أشاع، وإلى حدود الابتذال، الخضوع نصف الواعي للالتقاط التلقائي (الأوتوماتيكي) للمعطيات الشخصيّة بتكاثر الموضوعات الرقميّة. وتوحي الخطابات الغالِبة المُسيطرة، مُستندةً إلى هذه «العبوديّة الطوعيّة»(******)، بأنّ وضع الخصوصيّات، بل الحميميّات، مَوضع الشفافيّة المُستدامة، من دون علمٍ منّا، هو الثمن الذي ينبغي دفعه من أجل «الأمن في الحرب» في عالمٍ خطرٍ.

ثمّ إن الاختراقات التكنولوجيّة تثوِّر كذلك القدرات العسكريّة بالأهمّية الحاسِمة «للحرب الإلكترونيّة»، وبالأدوات الضّاربة التي تنزع الطابع البرّي الأقاليمي عن المعارك، والتي يصعب التحكُّم بها ومراقبتها. ويقيناً أنّ أحداً لم ينتظر الطائرات من دون طيّار ليخترع مقولة «المحاربون الأعداء»، لكنّ ممارسة الاغتيالات المُستهدَفة، التي تنفّذها «قوّات خاصّة» متكتّمة (تعترف المحكمة العليا الإسرائيليّة بأنّ مبدأها مقبول) زادت كثيراً جدّاً، ولاسيّما في الولايات المتّحدة. ويجري تنفيذ هذه العمليات من دون تفويض عدلي، ولا رقابة فعليّة، وبناء على أمر شخصي تصدره أعلى القيادات السياسيّة. والحال هو أنّ الأمر لا يقتصر على الفعاليّة المشكوك فيها لهذه العمليّات، بل إنّها تمحو، وهي التي يؤدّيها «عُمّال مكاتب»، التمييزات بين «الأمام» وبين «الخلف»، وبين العسكري والمدني.

الخَصْخَصَة واختلال القَسر. الاستخدام المشروع للقَسر في الرؤية «الفيبريّة» أو في رؤية النمط الأمثل للدّولة اللّيبراليّة، كما تقدَّم، وبما هي نمط أمثل، هو استخدام القوّة العموميّة استخداماً مقصوراً عليها محصوراً فيها، ويخضع لرقابات مستقلّة، من أجل أن يضمن فصل السلطات، بوصفه ضمان «الأمن» أو «الأمان» الذي لا ينفصل عن الحرّية. وخَصْخَصَة القَسر المتزايد واختلاله المتعاظم يطرحان مسألة تجاوز النموذج التاريخي «اللّيبرالي الديمقراطي».

خلافاً لكثير من الأفكار السخيفة الشائعة، فإنّ «القَسر أو الإكراه الخاصّ المشروع» ليس فكرة جديدة: إذ لطالما قرنت الدُّول، من باب المنحى العملي أو البراغماتي، «القدرات الخاصّة» بالبأس العمومي[5]: فالتعريف الفيبري للدّولة التي تتطلَّب، وتفلح في طلبها، احتكار القَسر الفيزيقي والإكراه المادّي المشروع، هو تعريف يأباه «الواقعيّون». وفضلاً عن ذلك، فإنّ العالَم يتغيّر بسرعة: فالتناقض بين الأولويّة الأمنيّة والتخفيضات التي تجريها اللّيبراليّة الجديدة في الموازنات العموميّة، يجري حلّه بزيادة اللّجوء إلى الخارج، أي إلى التمويلات التي توصَّف بـ«المجدِّدة» والتي هي بالغة التكلفة على المدى الطويل، بل بالخَصْخَصَة الجزئيّة لفاعلين عموميّين أساسيّي (DCN, Giat).

العلامة الأكثر قوّة على هذا. هي اللّجوء إلى «الشركات العسكريّة الخاصّة»، ولاسيّما منذ أن شُنَّت «الحرب ضدّ الإرهاب» عام 2001. إذ ذاك لا تعود «خَصْخَصَة الحرب» مركونة في هامش العمليّات: فقد باتت الدُّول تُقاول، وهي تواجه خصوماً بدأوا يتحوّلون تدريجاً إلى أعداء غير دولتيّين، نقول إنّها باتت تقاول عامِلين ومُشغّلين خصوصيّين، أو «عملياتيّين» خصوصيّين، ذلك أنّ المنطق الذي بات سائداً، هو منطق انكفاء الفاعلين العموميّين انكفاءً لا يعود إلى أسباب تتعلّق بالميزانيّات وحدها، أو بمجرّد التسويات بين شركاء.

ثمّ إنّ «شركات الحرب» هذه تتعاون للتعريف بنفسها في سوق «الأمن» العالَمي لكي تبرز، ومن ثمّ لكي تبيع تكافلها مع الأركان العامّة. لكن لا تعلن كلّ الدُّول عن هذه التطوّرات: ففي فرنسا يصوِّب القانون 436 ـ 2 من قانون العقوبات على الشركات

والمؤسّسات التي «تهدف إلى التجنيد والاستخدام ودفع أجور والتجهيز والتدريب العسكري»... في حين أنّ الجيش يستخدم أكثر فأكثر خدمات «الشركات الأمنيّة الخاصّة»، وصولاً إلى حدّ تكليفها أحياناً بمهمّات عمليّاتيّة، كما أنّ شركات الدّولة، الرئيسةُ المتعاقدة، تصنع الصنيع نفسه.

غير أنّ ديناميّات الخَصْخَصَة هذه لا تقتصر على النزاعات المسلّحة: «فالأمن الإجمالي» أو «الأمن المُعولَم» يشمل «تأمين البنيات التحتيّة الحيويّة» (أي بالتالي الشراكة مع عملاء الأمن العاملين في آلاف الشركات والمؤسّسات، ومقارنات الرقابة بالفيديو..إلخ)، كما يشمل «الاستخبارات الاقتصاديّة» (مما يستتبع برامج تدريب وتكوين وسهر وتيقّظ واحتراس «مُشترَكة»). كما يتضمّن رقابة الإنترنت (وهنا أيضاً مع تعزيز الشراكات بين الدّول ومصمّمي التجهيزات أو البرمجيّات أو المُزوِّدين بخدمات الإنترنت). أصبح الأمن، بالمعنى الواسع للكلمة، أحد الحقول الرئيسة لتنامي «اقتصاد مختلط»... لطالما ندَّد به بعض أولئك الذين يؤيدون الخَصْخَصَة في قطاعات نشاط أخرى.

سواء أكانت ممارسة القَسر والإكراه عموميّة أم «مُخَصْخَصَة»، فإنّه يُفترض بها أن تكون محكومة في الديمقراطيّات اللّيبراليّة بمعايير، وأن تَخضع لرقابات تفيد في ضمان الحقوق الفرديّة في مواجهة استعمال القوّة. غير أنّ الاستخدام الذي يزداد تواتراً واستدامةً لحالة الطوارئ، وكذلك للالتفاف على القواعد والمعايير، بل للتغطية العدلية *اللّاحقة* لمُمارسات غير شرعيّة، تجري قَوْننتها في ما بعد، كلّ ذلك يضعها موضع إعادة نظر.

هكذا، فإنّ الاستخبارات الفرنسيّة وضعت منذ عام 2009، «معترضات إلزاميّة شرعيّة أو قانونيّة [كذا]»، وهي ضرب من الجهاز الرقابي الأوتوماتيكي العنكبوتي يجمع المعطيات بصدد المعطيات(*******) في «الوقت الفعلي»، ولكنّه لم يحظَ بالترخيص به إلّا في أوّل كانون الثاني (يناير) 2015. وكذلك فإنّه جرى الالتفاف على رقابة اللّجنة الوطنيّة لمراقبة الاعتراضات الأمنيّة عام 2010 بتعليمات صادرة عن مكتب رئيس الحكومة يبيح الحصول على اتّصالات بواسطة مُشغّلي بيانات الاتّصالات الهاتفيّة التقنيّة

التفصيليّة(*******)، كما أنّ مرسوماً لم يُنشَر، أباح عام 2008، للاستخبارات الفرنسية (DGSE) أن تضع «وصلات» أو روابط على الكابلات البحريّة للتجسّس على الاتّصالات الهاتفيّة الدّولية.

وقد تبيّن أنّ الرقابات المؤسَّسة على الحقوق التي يضمنها الفصل بين السلطات، هي على وجه العموم مُتفاوِتة «الفاعليّة»: فالطلب على ردّات فعل قويّة وسريعة على التهديدات المُثيرة للقلق، توفّر للسلطة الحاكمة وضعيّة الغلبة.

غير أنّ فعاليّة الرقابات البرلمانيّة، هي فعاليّةٌ تكون مؤشِّرة على الوزن الحقيقي للبرلمانات بحسب النُّظم السياسيّة: وهي ضعيفة في أوروبا، وضعيفة جدّاً في فرنسا،على الرّغم من إنشاء المفوّضية البرلمانيّة لدى الاستخبارات، ولكنّها أكثر أهمّية في الولايات المتّحدة. أمّا في ما عنى السياسة الأمنيّة والدفاعيّة المُشترَكة للاتّحاد الأوروبي، فإنّ رقابة البرلمانات الوطنيّة ورقابة البرلمان الأوروبي، هما محدودتان للغاية. والرقابات التي تُمارسها المحاكِم والسلطات المستقلّة تعاني العوائق ذاتها... مع المنوّعات ذاتها، وتبعاً للنُّظم السياسيّة.

نحو تجاوز الديمقراطيّة اللّيبراليّة؟

وضع العناصر أو الصفات المكوِّنة للدّولة التي هي ليبيراليّة سياسيّاً (احتكار القَسر المادّي والاكراه الفيزيقي المشروع، والرقابات التابعة لفصل السلطات على الممارسة الحكوميّة للقمع)، وهي على قَدرٍ من العموميّة، يكفي لتبرير التساؤل حول مستقبل هذا النموذج التاريخي.

مشروعية العلامة الأمنيّة أو المَعلَم الأمني لسيادة الدّولة ليس أمراً بديهيّاً. فالتخييريّون «libertariens» ينكرون أنْ يكون لهذه المشروعيّة أساسٌ مبدئيّ، أو أنْ تكون قابلِة للتحقُّق منها نظريّاً؛ وثمّة أخرون يُذكِّرون بأنّه وفقاً لكارل شميدت (Carl Schmitt)، ينبغي للإيديولوجيّة اللّيبراليّة أن تُفضي إلى الخلط وعدم التمييز بين الدّولة و المجتمع نتيجة هيمنة الاقتصادي. وفي جميع الأحوال فإنّ التشوّش بين ما هو دَولتيّ وما هو خصوصيّ في ميدان القَسر والإكراه، يزداد بما لا يقبل الجدال.

كذلك فإنّ فكرة «القَسر الفيزيقي المشروع» هي نفسها تعاني الضعف من انقلاب «الفرضيّات اللّيبراليّة»، إنْ لجهة الافراط والتعسّف في اللّجوء إلى «حالات الطوارئ»، أو لجهة تطوّر العلاقات بين العدالة والبوليس أو إدارة الحفاظ على النظام وتسييره.

لكنْ، حتّى في الحالات التي لا يدّعي فيها الحاكمون انتماؤهم إلى «ديمقراطيّة غير ـ ليبراليّة»، فإنّه تجري ممارسة حَوْكَمة ما ـ بعد ـ ديمقراطيّة، تبدو مشروعيّة القَسر والإكراه فيها إرثاً من ميراث توماس هوبز Thomas Hobbes، لا من تراث جون لوك John Locke وتوماس جيفرسون Thomas Jefferson أو ألكسيس دو توكفيل Alexis de Tocqueville. فانعدام التمييز بين الحرب والسلام، وغلبة «الأمن» على «الحرّية»، وتراجع حماية الحياة الخاصّة والمعطيات أو المعلومات الخصوصيّة، هي أمور تُلاحظ، بدرجات مختلفة بكلّ تأكيد، في جميع «الديمقراطيّات التي هي ليبراليّة تاريخيّاً».

بهذا المعنى، فإنّ استخدام القَسر والإكراه يشكّل علامة موثوقة على طفرة «مُعولَمة» في أُسس ممارسة السلطة ومناهجها، إنْ من حيث المكان والإقليم أو من جهة الموضوعات.

هوامش ومراجع

(*) لا ـ متناظر asymétrique، تعبير مُستمدّ من الرياضات، والمقصود هنا بتوصيف الإرهاب باللّا ـ تناظر، هو أنّه عامل يُواجِه بين طرفَيْن تتفاوت قدراتهما، وتتباين، فلا «يتناظر» أحدهما مع الآخر (المترجم).

(1) خروج المملكة المتّحدة من الاتّحاد الأوروبي، وانسداد النّظام البرلماني الإسباني، زاد من حدّة هذه التوتّرات الإقليميّة الداخليّة عام 2016.

(2) تُضاف إليها قوّات الأُمم المتّحدة التي زاد عديدها على نحوٍ ملحوظ (أنظر «الخوذات الزرقاء جيش السلام (الذي لا يزال الأعظم)» فرنسا، 24 و29 أيلول (سبتمبر) 2015).

(**) ordo-libérales، هو المنوّعة الألمانيّة من اللّيبراليّة الاجتماعيّة، شاعت في ألمانيا بين 1930 و1950، وبدأت تتراجع منذ سنوات الستّين؛ وتُعرف أيضاً باقتصاد السوق الاجتماعي، وانتشرت في مرحلة ما بعد الحرب العالميّة، بعد أن تبنّتها حكومة المستشار أديناور، ولاسيّما وزير اقتصاده إيرهارد. ولا تزال مدرسة فريبورغ تصدر مجلّة *Ordo*، وتُعلن اختلافها عن النيوليبراليّة (المترجم).

(3) العمل الإرهابي الذي كان الأشدّ تقتيلاً عام 2015، هو قتل أكثر من ألفَيْ (2,000) مدنيّ في باغا Baga (نيجيريا)، وهي المجزرة التي جرى ارتكابها باسم بوكو حرام في شهر كانون الثاني (يناير) من تلك السنة.

(***) التنّين Léviathan، هو الاسم الذي يطلقه Thomas Hobbes على الدّولة، وBig Brother، مأخوذ من رواية جورج أورويل 1984، وموضوع مسلسلات تلفزيونيّة بريطانيّة وأرجنتينيّة وهولنديّة وبرازيليّة ..إلخ (المترجم).

(4) ولا «عن مَن يبيعونه الأرزاق والخدمات»: أدوات معالجة المعطيات العظمى big data ذاتها، تُستخدم يوميّاً، وعلى نحوٍ هائل مضخّم، من أجل تحديد الجانبيّة النفسيّة للمُستهلِكين، وتكييفهم بواسطة قوى «القَسر الاتجاريّة».

(****) panoptiques أو رؤية الرائي الذي لا يرى. مفهوم مُستفاد من ميشيل فوكو (المُراقبة والعقاب)، الذي استعاره من بنتام Bentham وكتابه *Panopticon*. الرؤية المُطلقة هي الشرط الذي أنتجه القرن التاسع عشر من أجل المُراقبة في المعمل والمدرسة والسجن والثكنة.. إلخ (المترجم).

(*****) Police de proximité (في مقابل بوليس تدخّل): هي عقيدة أو مذهب استخدام البوليس وَضعتها حكومة ليونيل جوسبان اليساريّة في فرنسا عام 1998، وألغاها الوزير اليميني ساركوزي لاحقاً (2003)؛ وكان الهدف من إنشائها هو كَبح الشعور باللّا ـ أمان، وتقليص الجنوح، وتقريب البوليس من الشعب (المترجم).

(******) إشارة ضمنيّة إلى كتاب **لا بويسي** Etienne de la Boétie (1576) **خطاب العبوديّة الطوعيّة**، ويتناول الحُكم المُطلَق، لكن ليس من جهة الحاكِم، وإنّما من جهة الرعيّة: «كيف أمكنَ لهذا القدر من البشر والبلدات والمُدن والأُمم أن تعاني وتتحمّل مُستبدّاً وحيداً، ليس له من القوّة إلّا ما يعطونه

له؟» كيف حلّت الرغبة في الاستعباد محلّ الرغبة في الحرّية؟ فرادة العمل هو المقابلة بين العبودية التي لم تأتِ قهراً هذه المرّة، بل طوعاً، ويبدو أنّها باتت معلوماتيّة ورقميّة وفقاً للمؤلّف (المترجم).

(5) من المرتزقة الرومان إلى مرتزقة ما ـ بعد الاستعمار، مروراً بحَرَس ملوك فرنسا «السويسري»، والتكليف بالقرصنة «lettres de course»، وتسيير الحفاظ على الأمن في الكونغو وإدارته، الذي كان إذ ذاك ملكيّة شخصية لملك بلجيكا، وهذا من دون الحديث عن الساموراي و«سادة الحرب»، الأمثلة التاريخيّة هي أكثر من أن تُحصى.

(*******) métadonnées، والبادئة méta تُشير إلى الإحالة الذاتيّة، بحيث يصير معنى الكلمة معطية حول المعطية، أي معطية تحدِّد أو توصِّف معطية أخرى (المترجم).

(********) Les fadettes، هي البيانات التفصيليّة للمُحادثات الهاتفيّة بالهاتف المحمول التي يقوم بإعدادها مشغّلو الهاتف، وهي الأداة المُفضّلة للبوليس العدلي كما تقول صحيفة **لوموند (المعاجم)** (المترجم).

لمعرفة المزيد

- Wanda MASTOR, «L'état d'exception aux États-Unis. Le USA Patriot Act et autres violations «en règle» de la Constitution», *Annuaire international de justice constitutionnelle*, vol. 24, 2008.
- Frédéric RAMEL, «Accès aux espaces communs et grandes stratégies : vers un nouveau jeu mondial», *Études* n° 30, Institut de recherche stratégique de l'École militaire (Irsem), 2014.
- Jean-François GAYRAUD, *L'Art de la guerre financière*, Odile Jacob, Paris, 2016.
- Jean-Pierre DUBOIS, «Nos droits face aux big data: quels enjeux, quels risques, quelles garanties?», *Après-Demain*, n° 37, janvier-mars 2016.
- Jean-Pierre MAULNY et Sabine SARRAF, «Évaluation et perspectives des menaces sécuritaires», Rapport de synthèse de l'édition 2016 du Forum Technology against crime, IRIS, avril 2016 (disponible sur <www.iris-france.org>).
- Olivier FILLIEULE et Fabien JOBARD, «Un splendide isolement. Les politiques françaises du maintien de l'ordre», *La Vie des idées*, 24 mai 2016 (disponible sur <www.laviedesidees.fr>).
- FÉDÉRATION INTERNATIONALE DES DROITS DE L'HOMME, «Mesures antiterroristes contraires aux droits de l'Homme. Quand l'exception devient la règle», Rapport de la FIDH, 9 juin 2016 (disponible sur <www.fidh.org>).

السحر «المُتكتّم» للنفوذ

فردريك رامل

(أستاذ جامعي في العلوم السياسيّة، معهد العلوم السياسيّة ـ باريس، باحث في مركز دراسات العلاقات الدّولية)

خلال مقابلة صحافيّة مع محطة سي. بي. إس، في برنامج «صبحية الأحد» CBS Sunday Morning في عام 2010، اعترفت هيلاري كلينتون Hillary Clinton بوجود لحظات تكون فيها «الموسيقى أقدر على نقل القيَم الأميركيّة من الخطاب». إذ بهذا، يستعير بثّ وانتشار رسالة سياسية ونفوذها وتأثيرها، كثرةً من الأصوات. وهذه الأصوات ليست سوى الرَّجع والصدى لإحدى الميكانيزمات التي يسعى كلّ حائز للسلطة إلى رعايتها وتعهّدها: المشروعيّة. فإذا جاءت هذه المشروعيّة «من تحت»، كما يشاء الازدهار الذي تشهده الحداثة الديمقراطيّة، فإنّ رعايتها وصونها وتعهّدها ينبغي أن يكون «من فوق»، عبر استخدام القادة السياسيّين مختلف الأجهزة ومختلف التدابير. وهذا البحث عن الرضى والقبول هو المُقابل لفكرة السلطة الناعمة أو *القوّة الناعمة soft power* التي طالما أفاض فيها جوزف ناي Joseph Nye.

وفكرة «البأس الناعم» هي أبعد من أن تُجسِّد على الصعيد النّظري[1] مفهوماً علميّاً؛ فقد جرى استخلاصها في مطلع سنوات 1990، وفي سياق كان يتّصف بنهاية القُطبيّة الثنائيّة. كان هدف ناي Nye، وهو ينقض كتاب بول كينيدي Paul Kennedy «**نشوء وأفول القوى العظمى**»، الذي أصدره في نهاية ثمانينيّات القرن الماضي، هدفاً مزدوجاً: فهو أوّلاً يريد توصيف طفرات مفهوم الشوكة والجبروت؛ إذ يرى أنّه لم يعد يُمكن تناول هذا المفهوم بمصطلحات كمّية حصراً، أي على أساس «كمّ» النموّ الاقتصادي

أو الحجم الديموغرافي القومي (الجبروت بالقوّة، كما يقول المناطقة، أو البأس المُمكن)، أو على أساس القدرات العسكرية (البأس بالفعل). والبأس والشوكة لا يقتصران على استخدام القوّة المسلَّحة كما يشهد لذلك زوال الاتّحاد السوفياتي. الانتصار السياسي على «الكتلة الشرقية» يجد بعض أصوله ومصادره في القيَم التي يحملها المعسكر اللّيبرالي. ثمّ إنّ ناي Nye يريد، ثانياً، أن يُبيّن أنّ بوسع الولايات المتّحدة أن تستفيد كلّ الإفادة من القوّة الناعمة. بل أكثر من هذا، فتملُّك القوّة الناعمة والتحكُّم بها يمكنه أن يُخفِّف من وطأة أطروحة تراجع الولايات المتّحدة وأفولها المحتوم. فبفضل هذه القوّة، أي بفضل المكانة والمهابة والصورة والمصداقية التي تتمتّع بها، يصير بمستطاع الولايات المتّحدة «وضع جدول أعمال سياسي يكون من شأنه صياغة التفضيلات التي يُفضِّلها الآخرون، وتشكيلها وتعديلها».

راح ناي Nye يصقل مفهومه تحت تأثير 11 أيلول (سبتمبر)، ثمّ وبخاصّة، إثر التدخّل العسكري في العراق. وهو لا يزال يصرّ على مزيّة الإغراء والإغواء، غير أنّه لا ينبغي لهذا الإغراء التركيز حصراً على التهديدات القائمة أو المُحتمَلة. فهو يضمّ الحلفاء أيضاً ويشملهم. ويضاف إلى ذلك أنّ السجال بدأ ينزَع إلى الانزياح والابتعاد عن المركز. وهكذا، فإنّ مفهوم القوّة الناعمة، أو الشوكة الناعمة، الذي انطلق من السجال حول الشوكة الأميركيّة والبأس الأميركي، قد بدأ يحظى بالتطبيق، تدريجاً، على بلدانٍ أخرى. ويقيناً أنّ الرِّيب التي تفسد صلابة المفهوم ومتانته، تظلّ قائمة. وهكذا، فإنّ ناي Nye لا يحسم خياره بين المقاربات التي تُركِّز على الموارد، أو على علاقات الجبروت، أو على البأس والجبروت كبنية. ولكنّه يلحّ على ثلاثة عناصر كبرى. أوّلها هو أنّ القوّة الناعمة أو الشوكة الناعمة لا تُقابِل، خلافاً لتأويلٍ سائد، ولا تُضادّ وتُعارِض القوّة الصلبة والشوكة الفظّة التي تشمل الموارد المادّية، الاقتصاديّة منها والعسكريّة. فبسْط القوّة الأولى ونشْرها يفترض وجود الثانية. ثمّ إنّ خصوصيّة الشوكة الناعمة تكمن في طريقة ممارسة الغلبة والسيطرة قبل أيّ شيءٍ آخر. وهي لا تنتمي إلى القَسر والإكراه، وإنّما إلى جاذبيّة يمكن أن تكتسي أنماطاً مختلفة: الإقناع والحجاج والإغراء والإغواء. فالتحكّم بالوسائل العسكريّة لم يَعُد يكفي في عصر الإعلام المُعولَم، من أجل توطيد الغلبة وترسيخ السيطرة. والدّول التي تتمتّع بهذه الأنماط يمكنها أن تروّج «أفضل

تاريخ وأحسن رواية» وتكسب الجولة و«تفوز»[2]. وهذا هو حال الفاعلين أو الفعاليّات الغربيّة، ابتداءً بالولايات المتّحدة. لكن هل يبقى هذا الانتصار اليوم ويستمرّ؟ إلى أيّ تدابير يستند هذا البحث عن الرضا والسعي وراء القبول؟ أليس أنّ السحر «المُتكتِّم» للنفوذ ومفاتنه «الصامتة» قد باتت بين أيدٍ أخرى غير أيادي الدّول؟

أقنية متنوّعة

لا يقتصر النفوذ الدّولي الذي تنشره الدُّول على الدوائر القياديّة. فهو يضمّ أدوات ممّا لا يزال علماء السياسة يسمّونه منذ ستينيّات القرن الماضي «الدبلوماسيّة العموميّة» (*public diplomacy*) ويجنّدها. والدبلوماسيّة العموميّة هذه تتجاوز الدبلوماسيّة التقليديّة التي تتّصف بالعلاقات بين نظراء سياسيّين، من حيث إنّ هدفها هو إعلام الأقوام والشعوب في الخارج والتأثير فيها. وهي تَستخدم من أجل هذا الهدف قنوات عدّة: الثقافة والتربية من جهة، ووسائل الإعلام من جهة أخرى.

برامج التربية والثقافة هي تقليديّاً الحاملات التي تفضّلها الدبلوماسيّة العموميّة. وهكذا، فإنّ فرنسا التي كانت تُحاول التعويض عن ضعفها الاقتصادي، وأن تَعكس في الحين ذاته عن نفسها صورة قوّة عظمى، كانت في الحقبة الواقعة بين نهاية القرنَين التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، بين أوائل الروّاد في هذا الميدان. فتعلُّم اللّغة الفرنسيّة نَتج عن مبادرة خاصّة هي إنشاء «التحالف الفرنسي l'Alliance française» عام 1883 (الذي أصبح مؤسّسة عام 2008) مع نظام داخلي مُستلهَم من نظام الجمعيّات. وفي عام 1910، أنشأت وزارة الخارجيّة مكتب المدارس والأعمال والخدمات في الخارج (لِيُصبح دائرة عام 1919). وفي عام 1945 تحوَّلت هذه الهيكليّة لتُصبح الإدارة العامّة للشؤون الثقافيّة. وعلى الرّغم من أنّ بعضهم يبدي قلقه من تردّي هذه الهيكليّة، إلّا أنّ فرنسا تملك اليوم شبكة ثقافيّة واسعة. وقد جرى إنشاء مُشغِّل مُشترَك بين وزارتَيْ الثقافة والشؤون الخارجيّة في عام 2011: هو المعهد الفرنسي. وهدف هذا الأخير هو تعزيز جاذبيّة الإبداع الفرنسي المعاصر، وكذلك إضفاء القيمة على الموارِد اللّامادّية.

أمّا بريطانيا، فإنّها استلحقت هذا البعد في زمانٍ متأخّر، إذ جاء بعد الحرب العالميّة الثانية، ثمّ وبخاصّة، إبّان الحرب الباردة. ويقيناً أنّ المجلس الثقافي البريطاني

British Council، ظهر إلى الوجود عام 1934، إلّا أنّه كان يسعى حينذاك لجمْع الأموال الخاصّة، بأكثر ممّا كان يسعى لقيادة عمل دبلوماسي تتولّاه الدّولة وتُكيّفه. أمّا الولايات المتّحدة، فإنّها من جانبها التزمت التزاماً صريحاً بالدبلوماسيّة الثقافيّة بهدف تعزيز مواقعها في قلب الحرب الباردة. ثمّ إنّ المواجَهة الإيديولوجيّة بين «الجبّارَيْن» أدّت إلى وضع تدابير واعتماد ترتيبات تهدف إلى تأمين إشعاع مشروعَيهما السياسيَّين. وثمّة برامج عدّة كانت تَحظى بتفضيل الولايات المتّحدة. يتعلّق أوّلها بالمبادلات عبر برنامج الزائر الدّولي l'International Visitor Leadership Program الذي جرى إنشاؤه عام 1940، وكان يهدف إلى تعزيز العلاقات الثقافيّة بين الولايات المتّحدة وشركائها الأجانب وتدعيمه (تستقبل وزارة الخارجيّة الأميركيّة اليوم 5000 زائر أجنبيّ، كلّ سنة، في إطار هذا البرنامج).

سفراء الجازّ هُم مثالٌ رمزيّ آخر على هذه الاستراتيجيّة الثقافيّة(3). كانت وزارة الخارجيّة تموِّل حفلات موسيقيّة في الخارج، في أوروبا بادئاً، ثمّ في بلدان الجنوب. وهكذا، فإنّ العديد من الفنّانين كانوا يذرعون القارّات حينها ذهاباً وإياباً: ديزي غيليسبي Dizzy Gillespie عام 1956، لويس أرمسترونغ Louis Armstrong عام 1961، ديوك آلينغتون Duke Ellington عام 1963. كانت الموسيقى السوداء، أو موسيقى الفنّانين الأميركيّين من أصل أفريقي، موسيقى معترفاً بها كعنصر تامّ كامل من عناصر الثقافة الأميركيّة. أمّا على الصعيد السياسي، فإنّ هؤلاء الفنّانين كانوا يمثّلون ديناميّة النموذج الديمقراطي الأميركي الذي يهدف إلى الدَّمج: جرى إقرار قانون الحقوق المدنيّة وقانون حقوق التصويت في عامَيْ 1964 و1965 على التوالي. ولا يزال البرنامج مستمرّاً إلى اليوم عبر «الموسيقى الأميركيّة في الخارج» American Music Abroad التي تموِّل مهرجانات الفنّانين الأميركيّين وجولاتهم في الخارج.

وكذلك فإنّ الرسم التجريدي، المعروف على وجه العموم تحت اسم مدرسة نيويورك، يُستخدَم هو الآخر في «هجمة الإغواء والإغراء» هذه، ولاسيّما عبر الوجوه المركزيّة التالية: جاكسون بولوك Jackson Pollock روبرت ماذرويل Robert Motherwell، ويليم دي كوننغ Willem de Kooning، أو مارك روثكو Mark Rothko. ويقوم متحف متروبوليتان للفنون Metropolitan Museum of Arts (MoMA) بدَورٍ مركزيّ

في المبادلات الثقافيّة وفي تنظيم المعارض الجوَّالة في العالَم. أمّا المؤتمر من أجل الحرّية والثقافة، فيسعى من جهته لإتاحة انبثاق نخبة مُوالية لأميركا. وقد أَنشأَ هذا المؤتمر، الذي نَشِط بين 1950 و1967، مجلّات، ونظَّم مؤتمرات وندوات، وقدَّم مُنحاً جامعيّة. كان نقد الماركسيّة في أزمنة الحرب الباردة تلك، يُشكّل المدماك الأساس الذي تقوم عليه الهجمة الثقافية الأميركيّة. وقد قدَّم العديد من الفنّانين والمثقّفين دعمهم لهذه الهيكليّة، وكان من بينهم كارل ياسبرس Karl Jaspers، وريمون آرون Raymond Aron. وابتداءً من عام 1967، انفجرت فضيحة التمويل السرّي لهذه الهيكليّة بأموال وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة (CIA). كان أوّل المموّلين المُتبرّعين، هو مؤسّسة فيرفيلد Fondation Fairfield، التي هي مؤسّسة خيريّة مرتبطة بعلاقات مباشرة مع المخابرات. وعلى أيّ حال، فإنّ بعض الدراسات المتأخِّرة أظهرت أنّ تدخّل وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة (CIA) لم يكن يقتصر على إنشاء شبكات غير رسميّة مؤيّدة للولايات المتّحدة. فسياسة متحف متروبوليتان للفنون (MoMA) كانت هي الأخرى، ناتِجاً جزئيّاً، من نِتاج الوسائل الماليّة والبشريّة التي قدّمتها وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة (CIA) إبّان الحرب الباردة.

تُشكِّل وسائل الإعلام القناة الثانية المُتميّزة في ميدان الدبلوماسيّة العموميّة. ولا تقتصر الإذاعات القوميّة بخاصّة على تناول الأحداث الراهنة. بل إنّها تبثّ كذلك تأويلاً للواقع العيانيّ والحقيقة العيانيّة يهدف إلى توجيه المُستمع. والوصول الكثيف للتلفاز إلى البيوت في النصف الثاني من القرن العشرين قد زاد من الثقل الوازن لوسائل الإعلام في «معركة الأفكار». وهي لا تزال إلى اليوم، تُشكّل توظيفاً مهمّاً كما يشهد لذلك انبثاق قنوات الإعلام ذات المدى العالَمي مثل سي. إن. إن (CNN)، والجزيرة أو فرانس 24، التي تسعى إلى تقديم قراءتها للأحداث الدّولية على نحوٍ غير مباشر، مع تأمين إشعاع موطنها في الخارج. وهكذا، فإنّ التلفاز يُسهم في التأطير الإعلامي أو الصياغة الإعلاميّة (*framing*)، ويُقولِب تمثّلات العالَم، بل أمزجة «الرأي العامّ». فقد كان وزير الخارجيّة الفرنسيّة الأسبق، هوبرت فيدرين Hubert Védrine، يتأوّل عمليّة كوسوفو Kosovo العسكريّة في نهاية تسعينيّات القرن الماضي، بقوله إنّها من مفاعيل محطّة سي. إن. إن (CNN) وآثارها، ومن تأثيرات الصُّور الصَّادمة بخاصّة، أي تلك

الصُّور الفظيعة التي تمّ بثّها على نطاقٍ واسع في حينه. بحيث صار يبدو أنّ اللّجوء إلى القوّة العسكريّة هو الوسيلة التي تستطيع أن تضع حدّاً للمعاناة «التي «تثبتها» هذه الفُرجَة أو المشهديّة.

وثمّة حاملةٌ أخرى تستحقّ الانتباه: هي الفنّ السابع. وتمثل هوليوود في ما عنى الفنّ السينمائي، مركز الثقل في التأثير بالنسبة إلى الحالة الأميركيّة. وعلى شاكلة فيلم حرب النجوم مثلاً، فإنّ عدداً كبيراً من الأفلام جرى إنتاجها هناك، وتَستهدف كلّها جمهوراً واسعاً في الولايات المتّحدة وسواها، وتستفيد من الترويج على الصعيد العالَمي. وثمّة عوامل اقتصاديّة وماليّة، ثمّ، وبخاصّة، التغلغل في الأسواق الثقافية الأجنبية، تُفسِّر هذه الحملات. غير أنّ هذه الأفلام، ولاسيّما تلك التي جَعلت الأمن القومي والمسائل الاستراتيجيّة، موضوعاتها، تَعرض، في البادرة نفسها،عالماً عقليّاً فريداً يتأسَّس على خصائص عدّة: «تحويل موظّفي ووكلاء الدّولة والعاملين لديها، إلى أبطال، تكريس الطابع المقدَّس للدولة طالما لم تبتعد عن الدفاع المحض عن المواطنين الأميركيّين، ووضْع التهديد وفق تعريفه الرّسمي، وكما تغذّيه المخيّلة الجماعيّة الأميركيّة، في صُور[4]» يبقى أنّ الرابط بين هوليوود وواشنطن فيه بعض التنويعات. ففي حين أنّ روزفلت Roosevelt طلب في عام 1942 من المُنتجين الإسهام في المجهود الحَربيّ على نحوٍ رسميّ، فإنّ مستشار الرئيس جورج و. بوش، السياسي، التقى بعد 11 أيلول (سبتمبر) وجوهاً هوليووديّة عدّة (رئيس نقابة الممثّلين، ممثّلي الاستوديوهات الكبرى) ليلحّ على التمييز بين «الإرهاب» و«الإسلام». يبقى أنّ كثيراً من الأفلام التي جرى إنتاجها، مثل فيلم 24 *ساعة كرونو*، أو *وطن* (*Homeland*) توحي بقبول الحرب على الإرهاب والموافقة عليها.

غير أنّه يمكن أن تظهر توتّرات بين الخيارات السياسيّة الرسميّة على الصعيد العسكري والسرديّات التي تقترحها بعض الأفلام. «*دموع الشمس*» (2003) يُبيّن الضرورة الخُلُقيّة التي تملي عدم احترام الترتيبات الهَرميّة، وذلك من أجل غوث أولئك الذين يشكّلون «الجمهوريّة» الجديدة، التي ربّما كانت الضحيّة المُحتمَلة لعمليّة إبادة: الجنود الأميركيون الذين يلوذون بالفرار من الحرب الأهليّة مع اللّاجئين النيجيريّين. و«*حاصل جمع المخاوف*»، أو «*المخاوف كلّها*» (2002) يُشير بإصبع الاتّهام إلى

خيارات الجمهوريّين المُحافظين المهووسين بضرورة التدخّل العسكري في الشرق الأوسط. وأمّا فيلم «*لعبة التجسّس*» (2001) فيَستنطِق عمليّات تحويل المُمارسات الديمقراطيّة عن وجهتها، كما يحدث في خضمّ «الحرب على الإرهاب». ويبقى أنّ ما يصنع هذه الأدوات الكلاسيكيّة جميعها هو السياق الاقتصادي المُعولَم.

أشكال العمل المتأثِّرة بالرأسماليّة العالميّة

ثمّة ثلاثة وجوهٍ من أوجه النفوذ الدّولي الذي تسعى إليه الـدّول، وهـي تنتج، مباشرةً، عن التحوّلات الحاليّة للرأسماليّة: وهذه الوجوه هي عَقْلَنة السياسات العموميّة عبر ترويج نمط تسييري أو إداري، والدعوة إلى استخلاص وصياغة نماذج ثقافيّة يستند اليها ثراء «الاقتصاد الجديد» وغناه، ثمّ نشْر «علامة مميَّزة قومية» أو «طابع وطني» بقصد زيادة قيمة هذه العلامة أو هذا الطابع في سوق الشهرة الدّولية.

وهناك تمفصُل وثيق على صعيد النّمط التسييري أو الإداري بين البُنيات العموميّة والقطاع الخاصّ، يتجلّى في الحقل الثقافي. والشاهد الأوّل على ذلك هو تقلّب الاختصاصيّين بين الدائرتَيْن. وعلى سبيل المثال، فإنّه جرى تعيين خبيرة في التسويق - هي شارلوت بيرز Charlotte Beers - مساعدة لوزير الخارجية لشؤون الدبلوماسيّة العموميّة، من أجل أن تتولّى ترويج الصّورة الدّولية للولايات المتّحدة بعد أحداث 11 أيلول (سبتمبر). وبعض مسؤولي المنظّمات غير الحكوميّة يمارسون مسؤوليات داخل الحكومات شأن إيان هارجريفز Ian Hargreaves (من منظّمة غرينبيس Greenpeace فرع المملكة المتّحدة)، الذي جرى تعيينه مديراً للاتّصالات الاستراتيجيّة في الخارجيّة البريطانيّة عام 2008. لكنّ إقامة شراكات عمومي- خصوصي، هو ما يُشكّل العنصر الأساسي لهذا التمفصل. ومثل هذا التدبير هو تدبير قديم العهد في الولايات المتّحدة، التي عرفت كيف تتعهّد الصلات مع الشبكات الخيريّة الخاصّة. وهكذا، فإنّ مؤسسات مثل كارنجي Carnegie، وروكفلر Rockefeller، أو فورد Ford تُسهم في تمويل المُبادلات الثقافيّة، ابتداء ببرنامج فولبرايت Fulbright الشهير، الذي جرى إنشاؤه عام 1919[*]، ويتمّ تمويله بنسبة 50% من القطاع الخاصّ. وهناك كثيرات من الدّول التي تلجأ إلى هذا النّمط اليوم.

فضلاً عن ذلك، فإنّ المصدر الحالي للثروات لم يَعُد يَنتج عن استنساخ أو إعادة إنتاج سلعةٍ ما على نطاقٍ واسع (كما في النّمط الصناعي) بقدر ما يَنتج عن خلق وتتجير نموذج (دواء أو جزيء). باتت الغلبة للتجديد؛ وهو يجعل من تصوُّر السلع أساس القيمة المُضافة. إنّها رأسماليّة اللّا- ماديّ، وفقاً للتعبير أو التوصيف الذي أطلقه عليها الاقتصادي دانيل كوهين Daniel Cohen، وهي تتجلّى في حقل الصّورة والثقافة عبر ترويج المسلسلات التلفزيونيّة أو الأغاني الشعبيّة. وهكذا، فإنّ حالة فيلم الفيديو القصير (الكليب clip غانغنام ستايل «Gangnam Style») للمغنّي الشعبي الكوري الجنوبي بسي Psy عام 2012، هي حالة ذات دلالة. فرأسماليّة الدولة التي تأسّس عليها مسار التنمية الكوري الجنوبي منذ ثمانينيّات القرن الماضي، قد تملّكت حقل الصناعات الثقافيّة. وأنشأ الكوريّون هيئة تَجمع الوكالات الحكوميّة كافّة في هذا المجال (هي وكالة المحتوى الإبداعي الكوري Korea Creative Content Agency)، وكانت هي التي وقّعت اتّفاقاً مع موقع يوتيوب YouTube لكي يُكرّس العديد من حيّزاته لهيئة «كوري شعبي» K-Pop. وهذا الدّعم للمحتويات الثقافيّة الشعبيّة التي تتراوح بين الأفلام والموسيقى، مروراً بالبرامج التلفزيونيّة، إنّما يرمي إلى هدفٍ أوّل هو البثّ الإقليمي أو الجِهوي. لكنّ نجاح غانغنام ستايل «Gangnam Style» يُثبت أنّ نطاق النجاح ومداه يمكن أن يمضي إلى ما يتعدّى هذا «الفضاء» ويغري مستهلكين أوروبيّين وأميركيّين.

أخيراً، فإنّ استخلاص سياسة نفوذ ووضعها، هو أمرٌ يندرج تماماً وينخرط بالكامل في استراتيجيّة العلامة المميَّزة التي تهدف إلى زيادة الجاذبيّة النسبيّة للدّول. وهكذا، فإنّ الأعمال التي تنتمي إلى الدبلوماسيّة الثقافيّة والدبلوماسيّة العموميّة، لم تعد تفلت مذ ذاك من عملية تقييم الأداء. ففي عام 2005 جرى تأسيس مؤشّر العلامات التجاريّة Nation Brands Index بمبادرةٍ من البريطاني سايمون آنهولت Simon Anholt، وبدعم من معهد دراسات السوق GfK. والمؤشّر يقيس التصوّر النسبي أو الإدراك المقارن للبلدان (لجهة الصادرات، التثميرات، الحَوكَمة، الثقافة، السكّان، السياحة، الهجرة) على أساس استبار أُجري على عيّنة تقارب 20,000 شخص. وفي عام 2015، أطاحت الولايات المتّحدة بألمانيا (التي حلّت في المرتبة الثانية). وهناك

أدوات أخرى شهدت ازدهاراً مرموقاً، من مثل مؤشّر العلامة التجاريّة المستقبليّة Future Brand Country Brand Index، الذي يُقارن التصوُّر الحاصل عن 118 بلداً عبر تصنيف مستهلكيها لمؤسّساتها (المنهج المُتَّبع يؤلِّف بين تقييم الوضعيّة وتجربة البلاد). وفي عام 2015 كانت اليابان وسويسرا وألمانيا تتقاسم المراتب الثلاثة الأولى.

استراتيجية العلامة المميزة والطابع المميز، يمكن أن تفتتح تغييراً في طريقة توجيه السياسة الثقافية. وقد بدأت الحكومة الفرنسية السير في هذا السبيل على أثر تقرير ليفي - جوييه Lévy-Jouyet لعام 2006، الذي دار حول اقتصاد اللاماديات، انطلاقا من تقييم التراث الجمالي. والجدير بالذكر، أنّ إنشاء فرع لجامعة السوربون ولمتحف اللوفر في أبو ظبي، هو نتيجة لهذه الاستراتيجية. وستكسب الدولة الفرنسية من إقراض 300 عمل فني لمدة 30 سنة، مبلغ مليار يورو، بينها 400 مليون هي عائد لاستخدام علامة اللوفر). ويبقى أن مثل هذا النزعة قد لا تخلو من توليد تشنجات لأنها تدخل في عملية توتر مع الإرادة التقليدية بالحيلولة بين الأشياء الثقافية وبين منطق السوق (الأمر الذي يؤدي إلى الامتناع عن بيع أو تأجير الأعمال التي تنتمي إلى المجال العامّ). لكن المتاحف تلجأ إلى هذه الممارسات الاتجاريّة بسبب ارتفاع تكلفة تعهد وصيانة وتجديد المنتوجات الفنّية.

الصاعدون المُهتدون

يبقى أنّ هذه النزعات ليست وقفاً على الدُّول الغربيّة. فالدُّول الناشئة تتبنّى اليوم هذه الممارسات لغايات الجذب الدّولية. فالهند تستغلّ صورتها بصفتها «الديمقراطيّة الأكبر في العالَم»، وكذلك، بل وبخاصّة، الحاملات الثقافيّة مثل صناعة السينما. فمُنتجات بوليوود Bollywood التي تؤلِّف بين الرقص التقليدي وأغاني البلاد النموذجيّة وقصصها، لم تَعُد تقتصر على السوق الهنديّة، بل وجدت منافذ تصريفٍ لها في الخارج. وقد أنشأت الحكومة الهنديّة، بهدف دعم هذا القطاع، الهيئة القوميّة للتنمية السينمائيّة National Film Développent Corporation (NFDC)، وشرّعت كذلك عدداً من تدابير الإعفاء الضريبيّة. كما كثّفت السياسة الخارجيّة البرازيليّة في عهد حكومة لويس إيناسيو لولا دا سيلفا Luiz Inácio Lula da Silva شبكة السفراء، وعزّزت

الحضور البرازيلي في المحافل الدّولية، وذلك من أجل بثّ تصوّر إصلاحي للنظام الدّولي ونشره، و لتعزيز التعاون وتوسيعه أيضاً في ما بين بلدان الجنوب.

أمّا روسيا، فلا يُمكن اعتبارها من جهتها دولة ناشئة أو صاعدة لا بالاستناد إلى خصائص الاقتصاد الروسي (الذي هو رَيعي أساساً) ولا تاريخيّاً، بالنَّظر إلى الدَّور الكبير الذي مارسته إبّان الحرب الباردة. غير أنّ العلاقة بالشوكة الناعمة تكشف كذلك سيرورة تحوّل، من حيث إنّ روسيا تضع يدها على هذه المصطلحات وعلى لائحة الأعمال والأفعال المُقترنة بها. وفي حين أنّ الحكومة الروسيّة طالما حاذرت هذه الفكرة، إلّا أنّ الصيغة الأخيرة من *مفهوم السياسة الخارجيّة*، الذي وافق عليه الرئيس بوتين في مطلع 2013، ينصّ بصريح العبارة على «أن «الشوكة الناعمة» [...] باتت جزءاً لا يتجزّأ من السياسة الدّولية المُعاصرة». تستند روسيا في «مساعيها الناعمة» إلى أدوات عدّة: منها إنشاء شبكة إعلام متواصل (روسيا اليوم) بالإنكليزيّة والعربيّة والإسبانيّة؛ إنشاء منتدى فالداي السجالي Valdaï Discussion Club الذي يُسهم في صياغة وجهة نظر روسيّة حول السجالات العالميّة الكبرى؛ حبك أو نسج شبكات دوليّة تستند إلى قاعدة أساس هي مؤسّسة روسكي مير (العَالَم الروسي، أو الدنيا الروسيّة Rousskiï Mir) التي أُنشئت عام 2007، وأوكِل إليها الحفاظ على اللّغة الروسيّة ونشْرها في العالَم عبر مراكز ثقافيّة، أو بواسطة (الوكالة الاتّحادية للتعاون الإنساني الدّولي Rossotrudnitchestvo التي أُنشئت عام 2008)؛ تنظيم أحداث رياضيّة ذات مدىً عالميّ على شاكلة الألعاب الأولمبيّة التي جرت في سوتشي Sotchi أو مباراة كأس العالَم القادِمة لكُرة القدم في عام 2018.

غير أنّ الموقف الصيني هو الشاهد الأفضل على التوظيف الذي توظّفه الدُّول الصاعدة أو الناشئة في سجلّ النفوذ والتأثير. فقد كان هدف الصّين من تنظيم الألعاب الأولمبيّة عندها في عام 2008، وتنظيم المعرض الكَوني في شانغهاي عام 2010، هو بثّ ونشر صورة إيجابيّة عن البلاد على الصعيد العالَمي. وفضلاً عن ذلك، فإنّ *الكتاب الأبيض حول السياسة الخارجيّة*، الذي أُقرّ عام 2007، يحيل صراحةً إلى *الشوكة الناعمة*. وهذا الانتساب الرسمي إلى القوّة الناعمة يأتي ليتناغم مع التحليلات السابقة، ولاسيّما تحليلات وانغ هونغ Wang Huning؛ الذي كان يؤكّد أنّ القوّة الناعمة هذه

تَمنع المواجَهة. وهي تندرج على كلّ حال في استراتيجيّة مُراوَغة و«زَوَغان» من شأنها أن تكشف تفوّق فاعلٍ على آخر، الأمر الذي لا بدّ من أنّه يُذكِّر ويحيل إلى أحد مفكّري الاستراتيجيّة الصينيّين، صن تزو Sun Zu، وكذلك، وعلى وجهٍ أعمّ، إلى سلسلة من المفكّرين التقليديّين الذين كانوا يلحّون على ضرورة القوّة المعنويّة للقادة السياسيّين. وثمّة عوامل عدّة تُفسِّر هذا التوظيف الصيني: الوعي (بأنّ سقوط الاتّحاد السوفياتي نتج عن استبعاده الشوكة الناعمة أو القوّة الناعمة)، والقناعة بأنّ مشروعاً لتحقيق الشوكة والجبروت (يؤلِّف بين الشوكة الناعمة والشوكة الصلبة يتيح صنْع جبّار قوميّ مُعولَم)، هو مشروع يوفِّر وضعيّة طمأنينة (مقاصد الصين تظلّ في ما عنى بقيّة العالَم، مقاصد سلميّة). الأدوات المُستخدَمة هي أيضاً أدوات متنوّعة.

هناك أوّلاً، مبادلات تربويّة تتنامى. وهي تتعلّق بطلّاب، وكذلك بأساتذة تعليم. وتنبغي الإشارة إلى أنّ قطاع التعاون في مجال الدفاع لا يفلت من هذه الحركة، ذلك أنّ جامعة الدّفاع القومي أو الوطني تستقبل عسكريّين أجانب، وأنّ العديد من الضبّاط الصينيّين يتابعون اليوم تحصيلاً علميّاً ويتلقّون إعداداً وتدريباً في أكاديميّات الدنيا كلّها. كما أنّ الحكومة أوفدت مُلحقي دفاع باتوا مُعتمَدين لدى ما يُقارب المئة دولة. ثانياً، لم تنسَ الصين المجال الإعلامي بدليل أنّها أنشأت برامج متعدّدة اللّغات ـ الإنكليزيّة، الروسيّة، العربيّة، الإسبانيّة، الفرنسيّة... ـ على قناة البثّ الصينيّة الرسميّة CCTV. كما أنّ هذه القناة انطلقت بدورها في مشروعات البثّ 24 ساعة في اليوم، على غرار قناة بي. بي. سي BBC البريطانيّة، وسي. إن. إن CNN الأميركيّة. ثالثاً، تزوّدت السياسة الخارجيّة وأغنت نفسها ببرنامج أو بجدول أعمال ثقافي يهدف إلى بثّ صورة إيجابيّة عن الصين في الخارج. ويشمل هذا البرنامج إنشاء معاهد كونفوشيوس (يبلغ تعدادها 400 معهدٍ حاليّاً) تابعة لوزارة التربية، وقائمة على أساس تفاهمات خمسيّة (أي مدّتها خمس سنوات) مع جامعات أجنبيّة. وبخلاف تعليم اللّغة الصينيّة والتعريف بالحضارة الصينيّة، فإنّ المعاهد المذكورة تُنظِّم تظاهرات ثقافيّة، مع تشجيع التكوين والإعداد من أجل المشروعات المحلّية التي تسعى إلى البدء مع البلاد نفسها.

إلى ذلك، فإنّ هذا الإقحام للثقافة في تسيير الشؤون الخارجية يستند كذلك إلى الدّعم المقدَّم لترويج المنتوجات الصينيّة (الثقافيّة) مثل مشهديّات الفنون القتاليّة

والأوبيرات التقليديّة. وفي عام 2014، تكوَّنت مجموعة الفنون والتسلية الصينيّة China Arts and Entertainment Group بهدف بيع هذا الضرب من الخدمات والأداءات الصينيّة إلى الشركات الأجنبيّة. وهكذا، جرى عرض أوبرا مطر الزهور على طول طريق الحرير The Rain of Flowers along the Silk Road (التي تعود إلى عام 1979) في الخارج. ثمّ إنّ هذه الأوبرا التي جاءت في ردّ غير مُباشر على مهرجان ميدان واشنطن، الذي جرى بموازاة التدخّل في أفغانستان عام 2002، إنما تريد أن تُظهِر وجهاً آخر من وجوه صين ما بعد ماو. وهي تقدِّم مقابلاً ضمنيّاً بالنسبة إلى الباليه الشهير «المفرزة النسائيّة الحمراء» الذي جرى عرضه إبّان زيارة الرئيس الأميركي الأسبق نيكسون لبكين عام 1972، والذي كان عملاً فنّياً يُمجّد الماويّة. أمّا أوبرا مطر الزهور فتُدافع عن دولة صينيّة متعدّدة الأعراق يشغلها شاغل الحفاظ على الاستقرار بين مختلف الأُمم على طريق الحرير. بل إنّها لا تخفي نقدها للفساد المُحتمَل للنظام. ويبقى أنّه في ما يتعدّى هذه الصّورة، فإنّ الاقتصاد الصيني يُحقّق مكاسب اقتصادية من هذه الأعمال. فقد مثّلت النشاطات الثقافية نسبة 5% من مجمل الدّخل القومي القائم في الصّين عام 2015. وتنبغي الإشارة هنا إلى أنّ الحزب لا يتحكّم بالنشاط الثقافي بكامله. وهناك عدد متزايد من الفنّانين الذين ينزعون إلى صياغة وجهات نظر أخرى. وهذه ظاهرة تكشف عن انكسار احتكار التأثير والنفوذ.

نحو وقف احتكار الجاذبيّة؟

ثمّة سيرورتان تعربان عن هذا المنحى: انعتاق الفنّانين والجاذبيّة التي يمارسها إرهابيّو الإرهاب العابر للقوميّات.

والحقّ هو أنّ المنحى الأوّل ملموس تماماً في الحالة الصينيّة. فالحكومة الصينيّة لا تتردّد في إجراء الرقابة على العديد من المُنتجات السينمائيّة، مع الترويج للأفلام التي يفترض أنّها تُمثّل الخصائص المتعلّقة بالحضارة الصينيّة. غير أنّ ثمّة جانباً بالتمام والكمال من الخلق والإبداع الفنّي يفلت منها. وهكذا فإنّ مُصمِّم عش العصفور الشهير، الذي جرى افتتاحه من أجل ألعاب بكين الأولمبيّة، الفنّان آي ويوي Ai Weiwei، اتّخذ موقفاً ضدّ النّظام، إذ أَنجز أعمالاً تندّد به، انطلاقاً من زلزال منطقة

سيشوان Sichuan الذي أودى بحياة 70,000 ضحيّة. فعندما ذهب ويوي Weiwei إلى منطقة الزلزال، لاحَظ آثار الفساد ومفاعيله عبر عدم وجود مبانٍ مُضادّة للهزّات الارتدادية، بما في ذلك مباني المدارس. وهكذا، فإنّه تجنَّد لعملٍ إبداعيّ يستخدم في مادّته القطع المعدنيّة الصّدئة التي وجدها في موقع الزلزال (مستقيم Straight، 2009) أو من مجرد حقائب الظهر التي كانت تعود إلى التّلاميذ (تذكّر Remembering، 2009؛ سقف الثعبان Snake Ceiling، 2013). والجدير بالذّكر أنّ الاعتراف بهذه الأعمال في الخارج، والصدى الذي لقيته ليست بالحالة المعزولة. فاعتماد سياسة الشوكة الناعمة يصبح عندها، بالنسبة إلى الحكومة الصينيّة، منحى في التوجّه إلى شعبها ذاته بهدف تأمين تماسكه الوطني والقومي. أو بعبارة أخرى، فإنّ تقديم صورة عن صينٍ ديناميّة وموغِلة في القِدم، هو أمر لا يستهدف الجمهور الأجنبي وحده.

أمّا المصدر الثاني لانكسار الاحتكار، فينتج عن فاعلين غير مُتناظرين ضالعين في نزاعات مسلّحة يخوضونها باسم إسلامويّة، هي في الحين ذاته إسلامويّة مُخَصْخَصَة (تكوين كتائب من المتطوّعين الدوليّين) ومُعولَمة (دعوة مُستدامة إلى الجهاد). أو بعبارة أخرى فإنّ الجاذبيّة يُمكن أن تُمارَس لمصلحة مجموعات إرهابيّة تطمح إلى أن تصير دولاً (حالة الدّولة الإسلاميّة / داعش) أو لا تطمح إلى ذلك (القاعدة). وهي جميعها تستغلّ الشبكات الاجتماعيّة وتستخدمها لتبثّ وتنشر عبرها صُوراً وتمثلات من شانها استثارة الانتماء والالتحاق، ولاسيّما من جانب الشبّان، إن في مجتمعات الشرق الأوسط أو في سواها. مشروع الدّولة الإسلاميّة يستند إلى مرجعيّة الخلافة التي تقترن في المتخيّل (الإسلامي) العامّ بالعصر الذهبي في التاريخ الإسلامي. وثمّة مسلسلات تلفزيونيّة تُبرز هذه الحقبة. ثمّ إنّ التجنيد الإيديولوجي يستفيد من حاملات إعلاميّة تتيح للمُجنَّدين الشبّان أن يعرّفوا بأنفسهم ويحدِّدوا ذواتهم كمساهمين مباشرين في الخلافة المثاليّة. اللّجوء إلى التأثير عبر الوسائل البصريّة والرقميّة يُسهِم كذلك في الحرب «الهجينة» التي توصَّف جزءاً من المواجهات المُعاصِرة. ثمّ إنّ هذه الحروب تُمفصِل الوسائل التي تنتمي إلى النّمط المُنتظِم (استخدام الموارد العسكريّة وتركيزها)، والنّمط غير المُنتظِم (عمليات الدعاية والاستراتيجيّة غير المباشرة).

«دبلوماسيّة عموميّة جديدة»

ثمّة وجهٌ آخر من وجوه الغلبة والسيطرة يتبدّى عبر إظهار القبول والرضا وإعلانه وإشهاره كنمطٍ من أنماط ممارسة الشوكة، وكغرارٍ من غرارات البأس، على المسرح العالمي. المسألة هنا ليست مسألة التحكّم بحيّز مُعطى بقدر ما هي إثارة تأييد الأقوام الأجنبيّة لخيارات«ك» السياسيّة. وهذه الظاهرة تأتلف مع إرادة *الضبط والإحكام* التي تُحرِّك الدُّول وتدفعها لتُمارِس جاذبيّتها الدّولية تحت تأثير التحوّلات، ولاسيّما تحوّلات الرأسماليّة العالميّة، وتتمفصل عليها. ويجد بعض المحلّلين في ذلك «دبلوماسيّة عموميّة جديدة» مبنيَّة جزئيّاً على تعبئة أو «تجنيد» تقنيات التسويق، وكذلك على اللّجوء إلى المواطنين كوسطاء دبلوماسيّين. لكنّ التعبير عن التأثير والنفوذ يتّصف بنزعة إلى *الإزاحة عن المركز*. وهذا أمرٌ ليس وقفاً على الدّول ولا هو احتكار تحتكره. فمفاتن التأثير والنفوذ يتناقص «تكتُّمها»، ذلك أنّها لم تَعُد تقتصر على أروقة المستشاريّات الوثيرة وردهاتها وكواليسها المُزخرَفة الصامتة. فقد باتت تملأ الأبصار. وهي تُعرض بصراحة، إذ يعرضها إمّا الفاعلون الذين يزدادون استقلالية إزاء الدّول، أو الفاعلون الحُرُن الذين يستخدمون الوسائل العنيفة لوضع النّظام الدولي القائم مَوضع مُساءلة.

كان عالم الاجتماع ماكس فيبر Max Weber يركّز، لدى تناوله مشروعيّة السّلطة السياسيّة بالتحليل،على مَطالب الحاكِمين وليس على معتقدات المَحكومين. وهذا الخيار ناتج عن صعوبة كبرى: هي صعوبة توصيف الأشكال التي يجري إدراك أعمال القادة بها. فالواقع أنّ تعقّل تقبُّل التدابير المُعتمَدة لممارسة التأثير والنفوذ، والتفكير حولها، وتقييم فعاليّتها والتفكير فيها، ليس بالأمر السهل ولا بالشيء الميسور. وهدف هذا الفصل هو أن يتموضَع في المنبع، وفي وجهةٍ تُعاكِس التيّار لكي يقوم بتوصيف مُتزامن لتطوّرات مصادر التأثير والنفوذ الحاليّة وتنوّعاتها. لكن يبقى أنّ بوسعنا طرح فرضيّة تسير مع التيّار مفادها أنّ متلقّي الإرسال يملكون حرّية التقدير والحُكم. نستطيع الإعجاب بمقرّ كوكا كولا في ولاية أتلانتا الأميركيّة، ونظلّ على ارتيابنا إزاء الفكرة التي يوحي بها الفيلم الذي تُفتَتح به زيارة ذلك المقرّ: لحظات السعادة هي تلك التي يعيشها مَن يشرب ذلك الشراب الغازيّ الشهير...

هوامش ومراجع

(1) ما يُظهِر مطّاطيّتها هو أنّ الواقعيّين لا يأنفون منها، وأنّ المُحافظين الجُدد وضعوا يدهم عليها بعد التدخّل العسكري في العراق، من أجل «تسيير» مرحلة ما بعد الحرب وإدارتها.

(2) جوزيف ناي، **هل انتهى العصر الأميركي؟**:
Joseph Nye, *Is the American Century Over?*, Polity Press, Cambridge, 2015, p. 105.

(3) **دبلوماسيّة الجازّ. ترويج أميركا في عصر الحرب البارِدة**:
Lisa E. DAVENPORT, *Jazz Diplomacy. Promoting America in the Cold War Era*, The University Press of Mississipi, Jackson, 2009.
وأنظر كذلك، **موسيقى في دبلوماسيّة الحرب الباردة الأميركيّة**:
Danielle FOSSLER LUSSIER, *Music in America's Cold War Diplomacy*, The University of California Press, Berkeley, 2015 .

(4) Jean-Michel VALANTIN, Hollywood, *le Pentagone et Washington*, Autrement, Paris, 2010, p. 175.

(*) أو بالأحرى عام 1946. وهو برنامج مُنح دراسيّة تموّله وزارة الخارجيّة الأميركيّة والحكومات «الراغبة في تشجيع المُبادلات الثقافيّة والتربويّة»، تأسّس بمبادرة من السناتور ويليام فولبرايت (Fulbright)، وهو حاضر حاليّاً في 144 بلداً، (تونس، شاطئ العاج، بوركينا فاسو.. إلخ). ووفقاً للمصادر الأميركيّة، فإنّ هذا البرنامج قدّم 250,000 منحة دراسيّة حتّى الآن (مئة ألف منها لأميركيّين)، وهو يعدّ بين متخرّجيه عدداً من حملة جائزة نوبل، حَصَل اثنان منهم عليها عام 2002 (المترجم).

لمعرفة المزيد

- Michael BARR, «Mythe et réalité du *soft power* de la Chine», Études internationales, n° 41, 4 décembre 2010, p. 503-520.
- Jan MELISSEN (dir.), *The New Public Diplomacy. Soft-Power in International Relations*, Palgrave, New York, 2005.
- Joseph NYE, «Soft-power», *Foreign Policy*, automne 1990, n° 80, p. 153-171.
- Pierre PAHLAVI, «La diplomatie publique», in Thierry BALZACQ et Frédéric RAMEL (dir.), *Traité de relations internationales*, Presses de Sciences Po, Paris, 2013, p. 553-605.
- Jean-Marc TOBELEM (dir.), *L'Arme de la culture. Les stratégies de la diplomatie culturelle non-gouvernementale*, L'Harmattan, Paris, 2007.
- «Variations sur le *soft-power*», CERISCOPE *Puissance* 2013, disponible sur <http://ceriscope.sciences-po.fr>.

السّلطة في «شبكات»

غي هيرميه

(اختصاصيّ في السياسة،
أستاذ فخري في معهد العلوم السياسيّة في باريس)

كان يسعنا كذلك أن نقول: «الشبكات في الحَوكَمَة العالميّة»؛ فنكون بهذا قد جمعنا مصطلحَين سبق لهما أن حقّقا مؤخّراً نجاحاً كبيراً في مجالات العلاقات الدّولية، وفي «الدفوق» العابرة للأوطان والقوميّات، وفي مجال العَولَمة أيضاً. فكرة الحَوكَمَة العالميّة تنتمي في الواقع إلى مجال التأثيرات الكلاميّة بأكثر ممّا تنتمي إلى الظواهر الموثّقة. وفي المقابل، يستثير تعبير شبكة دوليّة أفكاراً مُضطّربة مُرتبِكة بحيث إنّها تستحقّ التوضيح وتستدعيه. وهذا هو هدفنا هنا.

تناول فكرة «الشبكة»

منذ أن توقّف مصطلح شبكة عن أن يقتصر على الإشارة إلى ربط خيوط السكّة الحديدية، فإنّه شهد مصادرته من جانب الثورة التكنولوجيّة والعقليّة التي طرأت على أدوات الاتّصالات التي تبعت اختراع الحاسوب الصغير، وما عَقَب ذلك من انبثاق المعالجة المعلوماتيّة الصغريّة، وكذلك عن المساعدة التي قدّمتها الخوارزميّات ونظريّة الرسوم البيانيّة (graphes) إلى المعلوماتيّة والرياضيّات. أمّا على الصعيد العملي، فإنّ الزمن المطلوب للعلاقات بين الأشخاص والمنظّمات، قد تدنّى، فبات يُقارب اللّاشيء أو يكاد. فـ«الزمن الجامع الكَوني الكلّي» (أو الزمن المسكوني) القديم، تحوَّل فجأةً إلى حقيقة عيانيّة ملموسة تتقاسمها الكافّة. وبموازاة ذلك، وبما أنّ الأمر يتعلّق هذه المرّة بطبيعة المعلومات من حيث هي موضوعات مادّية أو لا ـ مادّية نعرض

تبليغها أو توصيلها في لحظة خاطفة لا زمنيّة، فإنّ «المتلقّنين» والمُبتدئين، الذين يزدادون كلّ يوم عدداً، راحوا يتصوّرونها على شكل «دفوق»، ولا يهمّ بعد ذلك من أيّ نوع هي، فهي «توشك أن تكون سلعاً»، سواء أكانت دفوق نفط برنت Brent (في بحر الشمال)، أم كانت بثّ الإسلام الراديكالي ونشره. إذ ينبغي للرائي أن يرى فيها دفوقاً على أيّ حال. وبخلاف ذلك، ثمّة قناعة بأنّ هذا النمط من نقل المعلومات والأشياء والموضوعات اللّاماديّة وتبليغها يُصبح، نتيجةً لفَوريّة النقل المُنعتقةً من سلطة الدّولة، أكثر حرّية وصدقاً وأقلّ خضوعاً للعاملين المُشرفين، أي باختصار، أكثر «ديمقراطيّة»؛ ذلك أنّ أفقيّة التواصل الفَوريّ تحلّ مكان عمودية الهرميّات والتراتبيّات. وقليلاً ما يهمّ أن تكون هذه الفكرة خاطئة، ذلك أنّ المَراتب الهرميّة التراتبيّة تندرج كذلك في شبكات عموديّة.

يبقى أنّ من الصحيح، نظريّاً على الأقلّ، أنّه ليس للشبكات مركز، وأنّنا اعتدنا على أن نعتبر أنّنا نعيش، أو ينبغي لنا أن نعيش في «مجتمعات شبكات» تُخالِف النّظام الهَرميّ مثلما تُخالِف منطق السوق، اللّذين يحكمها ـ أي النّظام الهرمي ومنطق السوق ـ في الجانب الأساسي منهما، فاعلون أو فعاليّات، فرديّون أو جماعيّون، ممَّن تشهد لهم نجاحاتهم، بدل أن تتولّى إمرتهم و«تأمرهم» دولة مركزيّة. وقبل أن يمرّ طويل زمان، راح هذا التمثّل يتمدّد بدفعٍ من مؤلّفين مثل روبرت أو. كيوهان Robert O. Keohane أو جيمس روزناو James Rosenau إلى المجال الدّولي أو المُعولَم، بعد تقديمه كنظام تبادلٍ مُستدام، ومُنظِّم، على نحوٍ رسمي أو غير رسمي، للعلاقات بين فاعلين متداخِلين، أو عملاء مرتبطين مرتهنين بعضهم لبعض، بينما كان يتراجع أو يتناقص ظهوره كرقعة شطرنج تتوزّعها دول ذات سيادة ومستقلّة بعضها عن بعض.

والسؤال على صعيد ما لا يكاد يجرؤ متجرّئ على توصيفه أو تسميته بالعلاقات الدّولية، ذلك أن النعت ـ دوليّ ـ الحاضر في عبارة شبكات دوليّة، يوحي بوجود بُعد «أمّة ـ دولة» أو «قومي ـ دَولَتيّ» يُفترض به أنّه يزداد كبتاً وانكفاءً، إذ لجمته وكبتته الدفوق التي تحملها الشبكات التي تتماثل مع بنيةِ مجتمعٍ عالميّ يُسمّى «قرية كوكب» أو «قرية مسكونيّة»: السؤال إذاً هو بوضوح، إلى أيّ حقائقٍ عيانيّة تستجيب هذه الشبكات الما ـ بعد ـ دوليّة؟ وما دمنا مضطرين على مواصلة تسميتها شبكات دوليّة،

نتيجةً لنقصٍ مُصطلحي، أو لعدم وجود مصطلح جاهزٍ آخر، فإنّ هذه الشبكات معروفة بتحمّلها ونقلها وتوجيهها لعملٍ إجماليّ مُعولَم أو إقليمي أو جِهوي يُحرّكه ويُنَشِّطه عاملون أو فاعلون يقيمون في ما بينهم علاقاتٍ أفقيّة (يفترض بها أنّها علاقات حرّية ومساواة)، لا علاقات عموديّة (من التبعية الهرمية لسلطانٍ سيِّد). غير أنّ غياب الهرميّة لا يمنع الشورى والاتّفاق بين هؤلاء العملاء والعاملين من أجل وضع قواعد ومعايير مُتفاوَض عليها، أو أنّها تصير مألوفة مُعتادة «عُرفيةً» بالتدريج، وتَضمن حدّاً أدنى من شفافيّة الالتزامات وإمكانيّة التنبؤ بإسهامات هؤلاء العاملين والفَعَلة أنفسهم.

بموازاة ذلك، فإنّ ظفر الشبكات الدّولية والدفوق التي تجعلها ممكنة لا تضع دَور الدُّول موضع إعادة نظر فحسب، بل إنّها تُنقِص كذلك من أهمّية الحيِّزات الإقليميّة التي باتت ذات أولوية منذ أواسط القرن السابع عشر. فالدّولة- الأمّة وإقليمها بخاصّة، باتت تستثير تأييداً مُتناقصاً من الأهالي الذين أصبح الانتماء اللّغوي أو الهويّة الدينيّة أو الخصوصيّة العرقيّة تزداد أهمّيتها بالنسبة إليهم. وعلى العموم، فإنّ تكاثُر وظائف الأفراد والمجموعات والمنظّمات يؤدّي إلى توافقات وتداخلات وولاءات متكثّرة، ومُتناقضة عند الاقتضاء، ممّا يدفع بالعلاقة مع إقليم أو مع حيِّز سياسي إلى المرتبة الثالثة بعد أن كان يعلو في الماضي ولا يُعلى عليه مطلقاً. وهذا ما تُمكِن ملاحظته في أوروبا التي تتجاذبها حميّاتها واندفاعاتها القوميّة القديمة، ومشروع وحدتها القارّية و«تهجينها» الأخير أو «هجانتها» الأخيرة الماحية للمعالِم. بل إنّ هذه الملاحظة تبدو وكأنّها أكثر انطباقاً على آسيا الشرقيّة، التي جعلت منها السُنن والتقاليد شبكات، أو على أفريقيا جنوبي الصحراء ضحيّة التقسيمات والتقطيعات الإقليميّة التي عقبت الاستعمار. كلّ هذه العناصر تغذّي الثقل السلبي المُنذِر بالمواجهات الما بعد حدوديّة لعَولمَة تحمل الأمل الطوباوي بقيام مجتمعٍ عالميّ، ولكنّها من الجهة الأخرى تنزف من جروح توحُّش المعمورة.

يبقى أنّ هذه الظواهريّة هي ظواهريّة عائدة إلى مُلاحَظة الوقائع والتأويل النّظري في آنٍ معاً. فالأقاليم المرجعيّة التي يرجع إليها كلّ واحد من الناس، وكذلك الدّول أو ضروب السلطات السياسيّة التي تشرف عليها، لا تزال تستحوذ على ولاء السكّان

في سائر البلدان أو تكاد. ولا تزال فكرة الشبكة في العلاقات الدّولية تنتمي، في نهاية التحليل، إلى تلك الفئة من الكلمات الجديدة، أو الكلمات ذات الدلالة المُتجدّدة، التي يتجاوز نجاحها، الذي جاء صاعقاً في بعض الأحيان، ويتعدّى جوهرها الفعلي. فالحديث عن الشبكات يعني بالإجمال الالتحاق بعالَم تمثّلات أنصار مصطلحات الحَوكَمة ومفرداتها؛ وهذه هي كلمة غائمة مشوّشة وغامضة بعض الغموض؛ فهي أحياناً مرادف لكلمة حُكم وحكومة، بينما تُشير في أحيان أخرى إلى سيرورات أو مسارات مفاوضات أو عمليّات تشاور فائقة الإعداد بالغة التحضير، وذات استخدام نوعيّ. وبخلاف ذلك، وفي ما عنى هذا النمط الأخير من الدلالة، فإنّ هناك حالياً، وبما لا يقبل الشكّ، شبكاتٍ في المجال الدّولي، أو الما- فوق القومي، تتّصف بشدّة التماسك، وتُشكّل في واقع الأمر، نُظُماً أو منظومات يدعوها الاختصاصيّون «جماعات سياسيّة Policy communities» (وهي ضرب من بنيات أو هيكليّات التعاون الضيّقة الثابتة المستقرّة بين منظّمات يُكمل بعضها بعضاً؛ كما أُطلِقَ عليها كذلك اسم «شبكات سياسيّة *Policy networks*»).

تاريخٌ قديم

الشبكات الدّولية هي كلمةٌ منحوتة ذات علميّة منحولة، طُبّقت في الماضي على حقائق ملموسة لا يكاد يرتاب بتأثيرها وأهمّيتها مُرتاب، كما أنّها ليست جديدة بالكامل. فقد وُجدت منذ أزمنة موغلة في القدم، بحيث إنّها ربّما كانت ترقى إلى الحروب الصليبيّة، وجرى استخدامها بمبادرةٍ من لفيفٍ من العاملين الفرادى الكنسيّين والأرستقراطيّين، ورؤساء العصابات؛ ولكن قليلاً ما بادر إليها رؤساء الدّول التي لـمّا تكد توجد في ذلك الحين. ومن دون أن يكون علينا العودة إلى مثل ذلك الزمن السحيق، فإنّنا نعلم أنّ المسرح الدّولي في القرنَين الثامن عشر والتاسع عشر، لم يكن تشغله وتستحوذ عليه حروب الملوك والأمراء ذوي السيادة فحسب، ولا الهبّات الشعبيّة التي كان لا مناصّ منها في الدّول القوميّة الجديدة، التي أوقعت المجازر بفلّاحيها عبر مشروعاتها الاستعماريّة فحسب، أو دبلوماسيّة العملاء السرّيّين والمؤتمرات «المُخملية» وحدها. إذ يظهر أنّ أوّل شبكة من النمط الحديث كانت في

ما يبدو شبكة صنّاع إلغاء الرقّ، ولاسيّما الرقيق الأفريقي في أصوله، والأميركي في مقصده. وتشاء المُفارَقة أن يتحدّر هذا التيّار من شاغل بعض رجال الكهنوت الإسبان في الرفق ببعض العبيد من الهنود البالغي الهشاشة واستبدالهم برقيق أسود ممَّن كانوا «يصطادونهم» في غزواتهم الأفريقيّة، إذ كان الاعتقاد السائد هو أنّ هؤلاء هُم أشدّ مراساً من أولئك وأعظم قوّة. لكنّ ذلك سيتّخذ في إنكلترا، ثمّ في المستعمرات الإنكليزيّة في أميركا الشماليّة وجهاً أيديولوجيّاً وإنسانيّاً ذا دلالة دينيّة شديدة، تحت تأثير الصاحبيّين (الكويكرز) الذين لم يلبثوا أن تلقّوا دعم التيّار الميثودي الناشئ. ولم تلبث حركة إلغاء الرقّ أن تفشَّت في العالم البروتستانتي الأنكلو- ساكسوني، غير المحافظ، بل في ما يتعدّاه من أماكن، ولاسيّما في فرنسا، حيث تأسَّست جمعيّة أصدقاء السود، مُستلهِمةً حركة جمعيّة مُكافحة الرقّ البريطانية *l'Anti Slavery Society*. وقد كاثرت هذه الجمعيّات العرائض الضّخمة ضدّ تجارة الرقّ، والاسترقاق الذي يُغذّيه. فعارضت بادئاً السلطات السياسيّة، وحتّى الكنسيّة، التي كان يشغلها شاغل الحفاظ على التوازن الاجتماعي والاقتصادي لمجتمعات المستوطنين، وذلك إلى حدّ ممارسة الضغط على السلطة البريطانيّة، بحيث بات الأسطول البريطاني *Royal Navy* يُفتّش سُفن الرقيق ابتداءً من عام 1807. ثمّ إنّ شبكة مناهضة الرقّ عمدت، بموازاة ذلك، إلى فرض إنشاء محكمةٍ عابرة للقوميّات في عام 1819 موكَّلةً بجرائم النّخاسة. ثمّ تبع ذلك في النهاية المنع القانوني للرقّ في حدود سنوات 1880 في كلّ مكان، ما خلا بعض البلدان الإسلاميّة. غير أنّ الفضل في هذا المنع يعود إلى مجهودات الشبكات المُعادية للرقّ، وإلى انتفاضات العبيد، الهايتيّين والجامايكيّين بخاصّة، بأكثر ممّا يعود إلى الدّول.

تقدُّم حقوق المرأة ورواجها، وحقّ النساء في الاقتراع ينتمي كذلك إلى منطق العمل بالشبكات، الذي يغلب عليه عمل المُناضلين الفرديّين والتّشاركيّين غلبةً واضحة. فالحقوق التي تُطالب بها النساء ومن أجل النساء، كثيرة وتؤول بطبيعة الحال إلى حقّ الاقتراع والترشّح، وإمكانية أن يُنتخبن فعلاً، أي باختصار إلى الحقوق المدنيّة على وجه العموم، وكذلك إلى امتلاكهنّ القدرة الماليّة وحيازتهنّ الشخصيّة القانونيّة، وبخاصّة في ما عنى المواريث غير المتساوية. يبدأ التاريخ في هذه الحالة في فرنسا الثوريّة، على نحوٍ

فريد إلى حدٍّ ما، وذلك مع إلغاء الاقتراع التقليدي للنساء في الانتخابات البلديّة (والتي كانت تُدعى قنصليّة) عام 1791، وتسمية ممثّلي العامّة في مجلس الطبقات الثلاث وتعيينهم، من جهة أولى، ثمّ مع قطع رأس أوليمب دو غوج Olympe de Gouges، عام 1793، أوّل مُناضلة نسويّة رائدة، اقترفت، فوق ذلك، ذنب الاحتجاج على إعدام الملك لويس السادس عشر. ولعلّه يسع هذه العناصر المُذهلة أن تُفسِّر لماذا كانت الشبكات النسائيّة التي تنامت بعد ذلك، ذات أكثريّة فرنسيّة وأقلّية إنكليزيّة، ولماذا كانت متعدّدة الجنسيّات، بل جامِعة، وشبه كونيّة، خلافاً لشبكات مُناهَضة الرقّ، حتّى ولو كانت فرنسا والبلدان البروتستانتيّة الأنكلو- ساكسونيّة، وبلجيكا وسويسرا توفِّر أرضيّة أكثر مؤاتاة لمَن يُطلَق عليهم لقب «المُستنخبات» (les suffragettes). ولا بدّ من الإضافة هنا أنّ شبكات العمل الكاثوليكي النسائيّة قامت بدَورٍ كبيرٍ قبل عام 1914، بحيث أصبحت النسويّات حاضرات في مؤتمر عام 1919 للسلام (عبر توسّط مؤتمر الحلفاء للنساء المُستنخبات اللّاتي ظلّت نشاطاتهنّ المطلبيّة تتواصل حتّى سنوات 1930).

وهناك أمثلةٌ أخرى تحضر إلى الذهن حول الشبكات الدّولية، التي ظلّت خارج الدّول على نحوٍ غالب، والتي كان تدخّلها مبكراً وسابقاً لأوانه، ولكنّه كان حاسِماً أحياناً. نورد منها من دون ترتيب، حركات الدّفاع عن الحيوانات، ولاسيّما المنزليّة منها، والتي ظهرت مجدّداً في إنكلترا، وشبكة الجمعيّات الكاثوليكيّة التي كانت في أساس تكوين التيّار المسيحي الديمقراطي في أوروبا الغربيّة والجنوبيّة وصولاً إلى أميركا الآنديز، والشبكة البروتستانتيّة لروابط مُكافَحة الكحوليّة، التي هي في أصل الحركة العمّالية الإسكندنافيّة، أو الشبكات الموغِلة في القِدم والمناهضة لعقوبة الإعدام (التي تظلّ منظّمة العدل الدّولية وريثتها الشرعيّة). غير أنّ هذه الشبكات لا تفيد إلّا في ما ندر- لما هو أكثر من التذكّر، بينما تتميّز حملاتها بتلك الخاصيّة العامّة التي تجعل أن موضوعها هو الدّفاع عن قضايا أخلاقيّة. لكنّ هذا لم يَعُد هو الوضع السائد في هذه الأيّام. فقد باتت الشبكات تُشكِّل أحد التدابير «العاديّة» الضروريّة للعمل الدّولي، كما أنّ عملها بات أبعد من أن يقتصر على القضايا الأخلاقيّة الكبرى.

غائيّات كثيرة

تواصل الشبكات الدّولية في أحوالها كافة غائياتٍ متعدّدة، وذلك بغضّ النّظر عمّا إذا كانت ـ أي الشبكات ـ مؤتلِفة مع فاعلي الدّول وفعاليّاتها، أو كانت «مُنعتقة نسبيّاً من السيادة»، أي مُتمرِّدة على الخضوع لدولةٍ أو للعديد من الدُّول. فهي تكون مُتخصِّصة أحياناً في حماية الأطفال ـ الجنود، أو المعوّقين، أو في النضال ضدّ التعذيب؛ وهي ترمي في أحيانٍ أخرى إلى أهداف اقتصاديّة أو مهنيّة، تقترب في طبيعتها من طبيعة الجماعات الضاغطة السابقة؛ بل إنّ هذه الغائيّات قد تندرج أو تنخرط كما كان يحدث لها في الماضي، في قضايا كبرى، بفارقٍ أنّه بالنسبة إلى الماضي المُناهِض للرّق، أو الماضي النسوي بخاصّة، فإنّ كبريات المنظّمات الإنسانيّة غير الحكوميّة، أو منظّمات تشجيع حقوق الإنسان وترويجها، أو النضال ضدّ المُشِعَّات النوويّة أو الحفاظ على البيئة وعلى الماء، تريد أن تتصرّف كفعاليّات غير خاضعة للدول ـ أي أن تتصرّف كما لو كانت هي نفسها دُولاً أو ما يقارب الدُّول. وهذا من دون أن ننسى ضبابيّة الحدود بَين الأهداف المُعلَنة للفاعلين في الشبكات الدّولية ومشتقّاتها وامتداداتها المتزايدة، التي تقودها وتفضي بها إلى التحوّل إلى فاعلين متعدّدي الوظائف يتقاسمون، هُم أيضاً، سمات أقرب إلى أن تكون سمات دُول. وكذلك فإنّه ينبغي ألّا نترك جانباً التجمّعات الكبرى للشبكات التي تتقاطع وتتشاور وتتداول في ندوات ذات طابع مؤسّسي مثل محفل دافوس الاقتصادي le Forum économique de Davos، أو المحفل الاجتماعي العالمي Forum social mondial الذي جرى إنشاؤه في بورتو أليغري Porto Alegre.

ويمكن لهذه اللّائحة أن تطول إذا ما أدرجنا فيها الشبكات الأقدم عهداً. فلنتذكّر شبكات إنهاء الاستعمار المتعدّدة الأشكال، وشبكات المثليّين، وشبكة ترويج اتفاقيّات هلسنكي في ما كان يُعرف بالاتّحاد السوفياتي، وشبكات المُناهضين لصواريخ بيرشنج Pershing إبّان الحرب الباردة. ولكنّنا سننظر في الشبكات الدّولية التي تحتلّ مقدّمة المسرح في هذه الأيام، وتأتي في طليعتها مختلف الشبكات المُتنافرة المُتغايرة التي يقوم بعضها بدَور الوسيط الذي يؤمِّن الاتّصال، بينما يقوم بعضها الآخر بدَور مادّة هذا الاتصال وجوهره. وهكذا، الشبكات الكبرى التي يُطلق عليها كذلك اسم الشبكات

الاجتماعيّة، مثل فيسبوك Facebook وتويتر Twitter، أو التي تقوم بدَور «النذير المبين» مثل ويكيليكس WikiLeaks، أو كتلك التي تكوَّنت حول إدوارد سنودن Edward Snowden. وهناك، بموازاة هذا، الشبكات الواسعة الشاسعة الناتجة عن دفوق الهجرة التي ترد من الشرق الأدنى وشمال أفريقيا والصومال وأفريقيا جنوب الصحراء، وكذلك من الطَّرف الشرقي لأوروبا. والأولى، أي الشبكات الاجتماعيّة للمدوّنات ليست بطبيعة الحال مجرّد أدوات تواصل. فهي تحوِّل الآراء المُبعثرة إلى غِرارٍ فكري أو نمط فكري، وهي توجِّه وتُحفِّز النضالات من كلّ نوع، وتُسهم في تجنيد المجموعات الإرهابيّة أو الجيوش الخصوصيّة. وهي تُشارِك كذلك في عمل دولة ـ شبكة مثل داعش (الخلافة الإسلاميّة المنحولة) وتشغيلها وتناميها، أو تحلّ مكان الأحزاب والحركات السياسيّة للقوى والتيّارات الدينيّة في البلدان الخاضِعة لنُظم سلطويّة. كان هذا هو حال الشبكات الكاثوليكيّة في إسبانيا الفرانكيّة، ومنظّمة إيتا ETA الباسكيّة الإسبانيّة، أو شبكة الإخوان المسلمين في مصر وسواها، أو الشبكات الأصوليّة مثل شبكات الثورة الإيرانيّة لعام 1979، وسائر الشبكات الأخرى التي تتحدّر من القربى ذاتها والنّسب ذاته. فأمّا الشبكات الإرهابيّة والإسلاميّة الحاليّة، فإنّها لا تحتاج إلى تعليق. وأمّا دفوق الهجرة، ولاسيّما الأفرو ـ شرقيّة، فإنّها أصبحت فعاليّات ما ـ دون ـ دولتيّة، تنتمي إلى المسرح الدّولي ولكنّها لم تحصل على الصفة المؤسّسية؛ لكنّها تشوِّش الحدود، وتَخبط داخل الحدود بخارجها، وتَفرض نفسها كشبكات اجتماعيّة متجسّدة. وثمّة جملةٌ أو جمعٌ عابر للقوميّات أو كُلٌّ عابر للوطنيّات يتكوّن من عملية الجمع بين الشتاتات (الدياسبورا) والدفوق المُهاجِرة التي تُضخّم عديد هذا الشتات، ممّا يخلط السيطرة القديمة التي كانت تقوم على الثروة العقاريّة والسيطرة الما ـ بعد ـ حديثة التي تتأسَّس على الثروة الماليّة المُتحرّكة. وفي النهاية، فإنّ أقرب الهيئات إلى هذا الشكل هو شبكات المافيا الأخطبوطيّة.

هناك شبكات دوليّة أخرى لا تكاد تتدنّى في الأهمية عمّا أسلف ذكره من الشبكات، ولكنّها لا تستثير من الانتباه إلّا قليلاً. فهذا مثلاً هو حال مكاتب المحامين الأنكلو ـ ساكسون الكبرى التي حدَّدت لنفسها هدفاً هو تعميم *القانون العامّ*، بسُننه الاجتهاديّة وبعمليات التحكيم التي يوصي بها، مقابل القانون القارّي الأوروبي المُكرَه على التنكّر

لوفائه للقانون المكتوب، أو المدوَّن. وكذلك، فإنّ ثمّة شبكات قانونيّة ذات توجّه إيديولوجي مختلف، عمدت، بعد سقوط الديكتاتوريّات، ولاسيّما الأميركيّة اللّاتينيّة منها، في السنوات الممتدَّة بين 1970 و1990 إلى وضع عدالة «انتقاليّة» (تُيسِّر الانتقال من نظام استبدادي إلى حُكم ديمقراطي)، تتطبق على قادة الحكومات الاستبداديّة السابقة. ثمّ إنّ للشبكات القانونيّة المذكورة شبيهاً مُماثلاً هو شبكات الاقتصاديّين اللّيبراليّين الذين أمسكوا بعد انهيار الأنظمة الشيوعيّة في بداية التسعينيّات من القرن الماضي، بنهوض أو بعث اقتصاد السوق في ديمقراطيّات الشرق الأوروبي الشعبيّة، من أمثال شبكة شُبّان شيكاغو (Chicago Boys) الذين كان قد سبق لهم التدخّل في أميركا اللّاتينيّة. ولنشرْ هنا إلى المكانة الواسعة التي تحتلّها الشبكة الإنسانية المتينة البنيان والهياكل، بمنظّماتها غير الحكوميّة (ONG) التي تكون أحياناً ممهورةً بوسائل ضخمة، والتي تظلّ منظّمة أطبّاء بلا حدود (MSF)، أبرز رموزها.

تنوّع كبير

الحقّ أنّ التعداد هنا يوشك أن يكون بلا نهاية. إذ كيف يُمكن نسيان شبكة الشركات النفطيّة الكبرى، والقوى الاستقلاليّة المتجمّعة في منظّمة البلدان المُصدِّرة للنفط (أوبك)، وإن كان من الصحيح أنّها كثيراً ما تعمل - كما هو الحال في النرويج والمملكة العربيّة السعودية أو في المكسيك - بالاشتراك مع الحكومة الوطنيّة. وما هو أكثر فرادة وطرافة، ولكنّه أكثر تكتّماً، هو شبكات البليونيرات أو أصحاب المليارات أو البلايين التي هي موجودة أيضاً، وبخاصّة، في داخل تحالف اختراق الطّاقة(*) (Breakthrough Energy Coalition) التي أنشأها بيل غيت (Bill Gates) وتضمّ بين أعضائها مارك زوكربيرغ Mark Zuckerberg (فيسبوك Facebook)، وجاك ما Jack Ma (علي بابا Alibaba)، وراتان تاتا Ratan Tata (تاتا Tata)، وريتشارد برانسون Richard Branson (فيرجين غروب Virgin group)، وجيف بيزوس Jeff Bezos (أمازون Amazon)، وكزافير نيل Xavier Niel (فري Free). ومن البديهي أنّ الشبكات الماليّة والمصرفيّة هي قوى عظمى أو هي جبابرة من مرتبة أعلى من مرتبة أغلبيّة الدّول الصغرى والمتوسّطة. وثمّة في المقابل شبكات أخرى دوليّة تبدو غير مُبالية.

وهكذا مثلاً، فإنّ الشبكة الكاثوليكيّة سانت إيجيديو Sant'Egidio، وهي طائفة أو جماعة دنيويّة لها قانون داخلي كقوانين جمعيّات العلمانيّين الدّولية، جرى إنشاؤها في عام 1968 على يد أندريا ريكاردي Andrea Riccardi وهو ابن رجل مصرفي. وقد انطلقت جمعيّة سانت إيجيديو Sant'Egidio، التي وضعت نفسها على الخط الذي استنَّه مجمّع فاتيكان الثاني المسكوني، والتي يبلغ تعداد أفرادها اليوم 75,000 عضوٍ منتشرين في 74 بلداً، في العمل الدّولي، وهي تحاول جاهدة حلّ النزاعات التي لم يُمكن التوصل إلى حلٍّ لها بأدوات الدبلوماسيّة التقليديّة. فقد تدخّلت الجماعة على سبيل المثال عام 1983 في إنقاذ اللّاجئين الكلدان السجناء في تركيا والعراق، وفي بلدة دير القمر اللّبنانيّة؛ كما سهّلت اتّفاق السلام في موزامبيق الذي جرى توقيعه في روما عام 1992، بعد سنتَين من الوساطات. وهي تتدخّل حاليّاً لحلّ أزمة أفريقيا الوسطى، بعد تدخّلاتها في ليبيريا وشاطئ العاج وفي بوروندي وجنوب السودان (وهذا من دون أن ننسى فشل تدخّلها في الحرب الأهلية الجزائريّة عام 1995).

وثمّة مثالان يقدّمان تمثيلاً أوضح على تنوّع الأهداف واختلاف أشكال الشبكات الدّولية وصورها، هما مؤتمر باريس حول التغيّر المناخي، الذي دار بين تشرين الثاني (نوفمبر) وكانون الأوّل (ديسمبر) 2015، والمعروف تحت اسم COP21، الأحرف الأولى من (Conference of the Parties) مؤتمر الأحزاب الواحد والعشرون، وهو في الواقع الاجتماع الحادي والعشرون للمشاركين في الاتّفاقيّة - الإطار للأُمم المتّحدة حول التغيّرات المناخيّة، والمؤتمر الحادي عشر للأحزاب المُشارِكة في إطار بروتوكول كيوتو. وكان هذا الاجتماع الكبير الحاشد شهادة خاصّة على الدَّور الذي يلعبه ما يُسمّى بالمجتمع المدني في المعالجة السياسيّة لقضايا المعمورة، الكبيرة الشأن. فالممثلون الـ 340 لهذا المجتمع المدني، وبينهم عدد من العلميّين، وكذلك المئتا ممثِّل لمشروعات وشركات وإدارات محلّية أو مناطقيّة، نسّقوا 350 تظاهرة. فالمعارض، والصالونات، والمؤتمرات، والمناظرات والتجمّعات حول الانتقال الطاقويّ والبيئويّ والتكيّف إزاء الاختلال المناخي، لم تتوقّف. إن في إطار المئتي حدثٍ جانبيّ (side events) موازٍ للمفاوضات داخل المنطقة التابعة للأُمم المتّحدة من مؤتمر باريس حول التغيّر

المناخي (COP21)، أو في ما أقامته فرنسا (الدّولة المُضيفة)، من حيِّزات أو «فضاءات» أجيال مناخ Générations climat.

ثمّة نمط مختلف قدّمته الشبكات التي يُطلق عليها أحياناً وصف «الدّولة العميقة»، ويشير إلى السلطة الضمنيّة، وشبه السيِّدة، ولو كانت مموَّهة خبيئة، وتمارسها المخابرات مثل المخابرات السوفياتيّة KGB في الاتّحاد السوفياتي، أو الستاسي (Stasi) في ألمانيا الشرقيّة قبل سقوط الستار الحديدي، أو المخابرات الروسية الحاليّة FSB. غير أنّ هذه الفكرة شاعت أكثر ما شاعت واستُخدمت في تركيا في بدايات «سنوات أردوغان»، بالنَّظر إلى التأثير الخفيّ المُستترِ لبعض المجموعات القوميّة أو الدينيّة، وللإشارة كذلك إلى النفوذ الباطن للشبكة التي يُلهمها ويقودها فتح الله غولِن Fetullah Gülen، (وهو مثقّف وُلد عام 1941، ولجأ إلى الولايات المتّحدة، وينتمي إلى سُنَّةٍ من سنُن التيّار الصّوفي، يؤلِّف بينها وبين الالتزام بالحداثة بجميع ضروبها، الأمر الذي يجعل بعض المُحلّلين يقارنه باليسوعيّين أو بمنظّمة العمل الإلهي Opus Dei). ثمّ ألا تستطيع فكرة «الدّولة العميقة» أن تُذكِّر كذلك بالسّلطة غير المؤسَّسيّة التي تملكها في فرنسا تشعّبات خرّيجي الكلّيات والمدارس الكبرى، أو أعضاء الهيئات الحكوميّة الكبرى ورجالاتها؟

تمـدُّد على مسـتوى المعمورة كلّها

ثمّة وجهٌ آخر من وجوه هذه الظاهرة يستحقّ أن يُشار إليه: هو سرعة تمدُّد الشبكات الدّولية على صعيد المعمورة كلّها. فالانتشار البالغ السرعة للمنظّمات التي توصِّف نفسها بأنّها «بلا حدود»، هو شاهد على ذلك، من حيث إنّه عنصر من اللّغة التي تستخدمها منظّمات عدّة غير حكوميّة كعلامة أخلاقية من جهة، وكشبكة ملموسة محسوسة من الجمعيّات ذات المدى العالَمي من جهة أخرى، والتي تملك وسائل ضخمة وتستفيد من شهرة استثنائيّة تقودها إلى التموضُع في طليعة الحملات المختلفة الأشكال والأنواع من تلك التي تمزج الإنساني بالسياسي (بالترافعي: *advocacy* بالإنكليزيّة، أو plaidoyer بالفرنسيّة). كان ظهور الشبكات الإنسانيّة بطيئاً في البداية، انطلاقاً من ظهور منظّمة أوكسفام Oxfam عام 1942، وهي منظّمة بريطانيّة قريبة من الكنيسة الأنكليكانيّة، كانت مُكرَّسة في بداية أمرها لتموين اليونان التي كانت

تعاني المجاعة. وبعد ذلك بزمن، أي في عام 1960، وُلدت منظّمة الحدود الجديدة Nouvelles Frontières، وهي ضرب من الوكالة السياحيّة للطلّاب لا صلة لها بالالتزام الإنساني. ثمّ ظهرت، وعلى نحوٍ حاسم هذه المرّة، منظّمة أطباء بلا حدود MSF التي أنشأها عام 1971 أطبّاء شبّان في الأشهر التي أعقبت حرب بيافرا (في نيجيريا)، ثمّ تلتها كوكبةٌ من المنظّمات غير الحكوميّة التي تُعلن في تسمياتها ذاتها أنّها منظّماتٌ «بلا- حدود». منظّمات ذات روحيّة عابرة للأوطان وللقوميات وعقليّةٍ تُحاذر عمل الدُّول، كدُولٍ أو كعملٍ رسميّ، وتتحدّاه؛ وتأبى عمل المؤسّسات العموميّة الرسميّة لغوث ضحايا الكوارث والنّزاعات المسلَّحة المتزايدة «التوحُّش؛ وفي النهاية، فإنّ هذه المنظّمات كانت مدفوعة بالتصميم على طرح نفسها كلاعبٍ دوليّ مستقلّ بذاته، منفصل عن الحكومات القوميّة، بما في ذلك القوميّة التي جاءت هي نفسها منها، إذا لزم الأمر. وإلى جنب ذلك، فإنّ هذه المنظّمات أنكرت موقف الصليب الأحمر المُحايد المتحفّظ، واعتبرته غير فعّال، مفضّلةً التدخّلات التي تؤلِّف بين الأهداف المباشرة في ميدان الطوارئ الطبّية، وحماية الطبيعة (غرينبيس Greenpeace)، وحماية الحيوانات (الصندوق العالَمي للطبيعة WWF)، والدّفاع عن حقوق الإنسان (منظّمة السهر على حقوق الإنسان Human Rights Watch)، أو أيّ قضيّة أخرى، مع القيام بأعمال تحسيس لدى وسائل الإعلام، ولدى المسؤولين السياسيّين والشبكات الاجتماعيّة. خلال ذلك، تَجاوز تنامي هذه الشبكات حدود التعاطف والإحسان ليَخدم مصالح وطموحات، لم يكن لها علاقة بالنوايا والمقاصد الغَيريّة. وهكذا، سرعان ما وصل بنا الحال إلى النقطة التي أصبح فيها للمافيات، والديكتاتوريّات والمجموعات الإرهابيّة، وطالبان، والجهاديّين شبكاتها، التي باتت تتواجَه اليوم بشبكات الحرب الإلكترونيّة والدبلوماسيّة الرقميّة.

هوامش ومراجع

(*) مجموعة من 28 مثمِّراً من كبار المثمِّرين ينتمون إلى 10 بلدان، يسعون إلى خلق طاقة نظيفة، وجرى الإعلان عنها خلال مؤتمر الأُمم المتّحدة للتغيّر المناخي الذي انعقد عام 2015 في باريس. أنظر الصفحة التالية أدناه الحديث عن COP21 (المترجم).

لمعرفة المزيد

- Pierre BELLANGER, «De la souveraineté numérique», *Le Débat*, n° 170, 2012.
- Ariel COLONOMOS, *Sociologie des réseaux internationaux*, L'Harmattan, Paris, 1995.
- Thomas GOMART, «De la diplomatie numérique», *Revue des Deux Mondes*, janvier 2013. «Internet à la conquête du monde», *Questions internationales*, n° 47, janvier-février 2011.

II. الحالة كما هي

- عالَم يُسيطر عليه الرجال: إلى متى؟
- تعدّدية أوليغارشيّة؟
- لا جبروت بلا طاقة: «النموّ الأخضر» هل هو ضدّ من الأضدّاد؟
- في قلب السّلطة، بنيات النقل التحتيّة
- المُكبَّلون بالدَّيْن!
- سلطة النَّقد في الاقتصاد العالَمي
- عندما تستولي الشركات المتعدّدة الجنسيّات على السلطة
- مُديرو تسيير الرأي: مَن يُسيطِر على وسائل الإعلام؟
- بروكسل، عاصمة جماعات «اللّوبي» والضغط في سماء مفتوحة
- الدوائر الكبرى، والتأهيل الاجتماعي للنُّخب العالميّة
- المافيات، كمُمثِّلات للحَوكَمة

عالَم يُسيطِر عليه الرجال: إلى متى؟

جول فالكيه

(أستاذة مُحاضِرة في تقرير التنمية البشرية (HDR)
في مركز التعليم والتوثيق والبحوث للدراسات النسويّة
(CEDREF) ـ مختبر التغيّر الاجتماعي والسياسي
(LCSP)، جامعة باريس ديدرو Paris-Diderot)

في اليوم الأوّل من شهر كانون الأوّل (ديسمبر) من عام 1955، كانت روزا باركس Rosa Parks تجلس في حافلة ركّاب في حاضرة مونتغمري Montgomery من أعمال ولاية ألاباما الأميركيّة، وترفض أن تخلي مقعدها لراكبٍ أبيض ـ وكان بالمناسبة رجلاً. فأوقفها البوليس وغرّمها غرامةً مقدارها 15 دولاراً. غير أنّنا بتنا نعرف أنّ بادرتها الشجاعة، والدّعم الذي تلقّته من حركة واسعة، أتاحت تحويل وضعيّة التميز العنصري البيِّن، تحويلاً جزئيّاً على الأقلّ. وفي الثاني من شهر كانون الأوّل (ديسمبر) من عام 2015، أُجبرت رينيه رابينوفيتش Renée Rabinowitz على تغيير مقعدها في طائرة العال الإسرائيليّة، بناءً على طلب جاءها، من غُلاة المُحافظين الأرثوذكس اليهود ـ وكان بالمناسبة رجلاً[1]. وقد تبيّن بعد إقامة السيّدة رابينوفيتش Rabinowitz، وكانت في الحادية والثمانين من العمر، الدعوى، أنّه كان قد سبق لقرابة 7500 امرأة أن كَتبْن إلى شركة العال ليشتكين من واقع نقلهنّ من مقاعدهنّ بناءً على طلب رجال[2]. وهذان مثالان متوازيان يتعلّقان بوضعيّتَين رمزيّتَين، ولكنّهما ملموستان تماماً (الحقّ باستخدام النقل العامّ، العموميّ أو الخصوصيّ، بهدوءٍ وسكينة)، ويبيّنان على نحوٍ ساطع كيف أنّ بعض الرجال يعتقدون اعتقاداً جازماً بأنّهم يملكون حقوقاً تسمو على حقوق النساء، أو على الأقلّ على حقوق بعضهنّ. وقد تأتي المواقف الطّبقيّة أو العرقيّة أو القوميّة المُتبادَلة، لتلطيف هذا الاعتقاد ويقينيّته ـ وهذه نقطة ستكون لنا عودة إليها ـ غير أنّ

المجتمع (الوسط المباشر، العرف، القوانين): يقرّهم في غالبيّة الحالات، في موقفهم هذا، ذلك لأنّ العالَم الحالي هو عالمٌ يُسيطِر عليه الرجال.

الكلمات التي تقول

يُعلمنا المُعجم، وهو موجز مكثّف للمعارف الأرثوذكسيّة، أنّ الذّكر هو «(ا. م.، أيّ اسم مذكّر)، كائنٌ حيّ له تنظيمه الذي يُعِدّه للإخصاب في فعل التوليد؛ فردٌ من الجنس المذكّر، في مقابل امرأة؛ ويستعمل، كتعبيرٍ مألوف عن إنسان قويّ البُنية وشديد القدرة على الاحتمال معنويّاً وفيزيقيّاً، والاتّصاف بالقدرة الجنسيّة بخاصّة». في حين أنّ كلمة أنثى هي اسم مؤنث، وهي بكلّ بساطة «حيوان من الجنس المؤنّث؛ ويعني شعبيّاً، وكذلك على سبيل الدونيّة والانتقاص، امرأة». غير أنّ اللّاتناظر أو التفاوت لا يتوقّف عند هذا الحدّ.

ففي الفرنسيّة، كما في لغات عديدة أخرى، «يتغلّب المذكّر على المؤنّث» - حتّى ولو لم يكن الوضع على هذه الشاكلة دائماً. وفي نظرة أعمق سنجد أنّ اللّغة كلّها (مفرداتٍ ونحواً، معجماً وتركيباً ونظماً) تُظهِر مُعاملةً مُتمايزةً تشدّ النظر، إن في الخطابات الجارية أو في الأعمال العلميّة، كما أظهرت ذلك بألمعيّة الألسنيتان كلير ميشارد Claire Michard وكلودين ريبيري Claudine Ribéry فيما عنى علم السُّلالة (الإثنولوجيا). فالرّجال وحدهم يبلغون الفرديّة والقصديّة، ويتبوّأون وضعية الذّات الإنسانيّة والحيّة. أمّا النساء فغالباً ما يُشار إليهنّ بصيغ سلبيّة مثل «حيّات ولكن غير إنسانيّات» بل «غير حيّات وغير إنسانيّات». وغالباً ما يشكّل النسوة، أو يكدن، ديكوراً غير واضح، ويُستثنين من الجماعة موضوع التوصيف، كما في جملة كلود ليفي ستروس Claude L'evi Strauss التي نقّبت عنها نيكول- كلود ماثيو Nicole-Claude Mathieu «وذهبت القرية بتمامها وكمالها، في الغداة، في ثلاثين زورقاً، تاركين إيّانا وحيدين مع النساء والأطفال في المنازل المهجورة».

فأمّا في الحياة اليوميّة، فإنّ النساء يقدّمن مثلاً، في أبسط المحادثات، القسم الأكبر من عمل الدعم للمتحدّثين الذكور، بما يتيح لهؤلاء توسيع موضوعاتهم، بإعطائهم كثيراً من علامات الالتفات والعناية، في حين أنّ الرجال في أغلبيّتهم، يقاطعون النساء ويستبعدون الموضوعات التي يُقدّمنها ويُبرزنها، متوجّهين اليهنّ في الأغلب «بجواب مُبتسَر مُرجأ» كالتمتمة مثلاً.

كلّ الرجال؟

الجلي الظاهر هو أنّ الأغلبيّة العظمى من المجتمعات الحاليّة هي مجتمعات متمحورة حول الرجال، أي أنّها مُركَّزة على نحوٍ أساسي، بل حصري على الرجال وعلى العلاقات التي يقيمونها في ما بينهم. أو بعبارةٍ أخرى، فإنّ كلّ شيءٍ يدور ويعمل حول الذكور من الجنس البشري، ومصالحهم ورغباتهم وحتّى نزواتهم، من أفضلها إلى أرذلها. والبحوث التي تتنامى حاليّاً حول فكرة وجود «ذكوريّات غير مُهيمِنة» (يُقتَرَن بعضها، في الأغلب، ببعض صُور المثليّة الجنسيّة الذكوريّة) لا تُغيّر شيئاً في هذا التقييم. بل بالعكس، إذ يُمكنها أن تحرف الانتباه ومساعدات أو إعانات البحث ... نحو الرجال.

أمّا المُقارَبة التقاطعيّة(*) أو التداخليّة فقوامها التذكير بأنّ الرجال يسيطرون كذلك على رجالٍ آخرين بذريعة موقعهم الطّبقي أو عرقهم أو قوميّتهم أو أيّ مُبرِّر آخر، وأنّ بعض النساء هنّ من ذوات الامتيازات بالقياس إلى بعض الرجال نتيجة لهذه الواقعة. حينها، تبرز أمامنا صورةٌ أكثر تعقيداً. وهكذا فإنّه في ما عنى سوق العمل، تكون بعض النسوة (من كُنّ بيضاوات ومن الطبقة الوسطى) في وضعٍ أفضل من بعض الرجال (كالبروليتاريّين العرب في أوروبا مثلاً). وثمّة تعقيد إضافي يلحق بما سبق: إذ يستطيع زين الدين زيدان(**) (العربيّ الأصول) أن يرتقي إلى قممٍ في الثروة والشعبيّة قد لا تبلغها إلّا القلّة القليلة النادرة من النسوة. وعلى أيّ حال، فإنّ أغلبيّة الرجال يواصلون الاعتقاد بأنّهم أسمى من النساء ذوات الوضعيّة الاجتماعيّة المُكافئة لوضعيّتهم، بل من سائر النساء، ويتصرّفون على أساس تفوّقهم الذي يفترضونه هذا. ثمّ إنّ نجاح الأدبيّات التي تتحدّث عن مجامعة رجال من البروليتاريّين و/ أو من الأعراق الملوَّنة، لنساء بيض و/ أو برجوازيّات ـ وصعوبة التبليغ عن حالات التحرّش أو الاغتصاب في مثل هذه الحالات إذا ما حصلت واقعاً ـ هو شاهد منتظم على ذلك.

الفكروي: المذهب الطبيعي والفكر الصراطيّ الصّرف

يُقرّ الحسّ السليم على وجه الإجمال بأنّ ثمّة، هنا وهناك، ضرباً من «الذكوريّة» ـ التي تُفهم على أنّها جملة من السلوكات والمعتقدات التي هي قيد الاضمحلال. والحال أنّ هذا التفسير النفساني و«الاجتماعي -المجهري» هو تفسير إشكالي على

نحو خاصّ. ذلك أنّه يفيد أوّلاً على الصعيد العملي بالتجريد من الصفة أو بنزع التأهيل بسهولة ويسر عن هذه المجموعة الاجتماعيّة- الثقافيّة أو تلك، باعتبارها «متخلّفة»، مع التهوين من شأن التفاوتات القائمة في «جانبنا» وفي ما بيننا. أسهل علينا وأيسر أن نقول إنّ النساء في بعض البلدان لا ينتخبن (إلّا مرّة واحدة في الانتخابات البلديّة) بدلاً من التذكير بأنّ النساء يمثّلن نسبة 16% فقط من رؤساء البلديات والعُمَد في فرنسا[3]. ثمّ إنّ مفهوم «الذكوريّة» يخفي وجود *إيديولوجيّة* متماسكة، وواسعة الانتشار، ولها معتنقوها والقائلون الكُثر بها المنتشرون والموزَّعون في الزمان والمكان: هي *المذهب الطبيعي*؛ وهو مذهبٌ يعتبر أنّ النساء (وكذلك أعضاء المجموعات المقهورة على وجه العموم) هنّ كائناتٌ «محكومات من الداخل» بالطبيعة، بداعي جسمهنّ- الرّحم، في حين تسمح طبيعة الرجال لهم بالتسامي، بفضل دماغهم وأدواتهم، والتعالي على التقييدات والتحديدات المُلازِمة للوضع البشري.

هذه الإيديولوجيّة الطبيعيّة، ذات البُنية الصّارِمة والهيكليّة الصّلبة، والتي يُضفي عليها العِلم المُهيمِن المشروعيّة، هي إيديولوجيّة راسية مترسّخة في ما عمدته مونيك ويتيغ بالنسبة إلى العالَم الغربي، تحت اسم الفكر الصّراطي الصرّف، أو الفكر المستقيم(***)، أي التأكيد بأنّ ثمّة «فرقاً بين الجنسَين» حقيقيّاً، يسمح (ويوجب) تصنيف مجمل الإنسانيّة في فريقَين، وفي فئتَيْن اثنَتَيْن لا غير، ومتميّزتَين تميّزاً جذريّاً فاصلاً عازِلاً. والحال هو أنّه لم تتمّ البرهنة على ذلك علميّاً على الإطلاق: فلا شكل الأعضاء الجنسيّة ولا الصّفات والطّباع الجنسيّة، ولا الهرمونات ولا الغدد التناسليّة ولا الكروموزومات، تسمح بتحديد صنفَين اثنَين والاقتصار على فئتَين من البشر: فهذه الخصائص تكوّن كلّها تواصلات لا انقطاع فيها. فأمّا بقيّة الصفات والطبائع المدروسَة (الحاصل الذكائي، القوّة الفيزيقيّة..إلخ)، فإنّ من البديهي الملاحظة أنّ التنوّع الحاصل داخل الفئة الواحدة (أي بين الذكور أنفسهم أو الإناث أنفسهنّ) هو أعظم ممّا هو بين الإناث بعامّة والذكور بعامّة.

الأدوات: التقسيم الجنسي للعمل، و*تعيين الجنس* في منظورٍ تاريخي

تُشارِك الإيديولوجيّة مُشارَكة حميمة في الحياة المادّية، التي تنظّمها وتُضفي عليها الشرعيّة وتتيح في الحين ذاته تناولها ومقاربتها. ففي قلب التفاوتات وحالات اللّامساواة

بين الرجال والنساء، هناك بادئاً مبدأ التقسيم الجنسي للعمل، الذي يؤكِّد، وفق أشكالٍ وطرائق متنوّعة للغاية، أنّ ثمّة «أعمالاً أو أشغالاً للنساء» مثلما أنّ ثمّة «أعمالاً للرجال» كذلك؛ والأولى هي أقلّ قيمة من الثانية. وعلى الرّغم من بعض التطوّرات المُستجدَّة، فإنّ سوق العمل نادراً ما سمح للنساء بأن يكسبن ما يكفي ليعشن وحيدات، ولتحمُّل تكلفة معيشة العائلات المنوطة بهنّ (أطفال، أهل، وأحياناً الزوج)، وهنّ يملكن حرّية حركة وهجرة أقلّ، كما أنّ الأنظمة العدليّة أو العرفيّة هي في الإجمال غير مؤاتية لهنّ. وفضلاً عن ذلك، فإنّ الجانب الأكبر من عملية التوالد الاجتماعي، أو إعادة الإنتاج الاجتماعي (إنتاج وتربية الأطفال، المسؤوليّة الفيزيقيّة والنفسانيّة والمادّية والعمل المنزلي والرعاية) توكَل إليهنّ مقابل تعويضات ومكافآت مادّية رمزيّة ـ وهي ديناميّة يُطلق عليها أحياناً توصيف « تعيين الجنس».

والحال أنّ هذا الوضع ليس مجرّد حادثٍ عارضٍ بسيطٍ مشؤوم، بل هو محور الديناميّة التاريخيّة والمادّية للألفيّات الأخيرة من السنين. والمعروف، وفقاً «للسرديّة الكبرى» الماركسيّة، التي تظلّ اليوم السرديّة الأكثر إحاطةً وتماسكاً ومصداقيّة، إلّا أن نشاء الوقوع في فراغ ما بعد الحداثة، في الماورائيّات أو في المذهب الطبيعي، أنّ الصراع بين الطبقات الاجتماعيّة هو ما يُفسِّر تنامي القوى الإنتاجيّة وتتابُع التشكيلات الاقتصاديّة ـ الاجتماعيّة المختلفة. وانطلاقاً من التسعينيّات 1990، راح التيّار الما بعد استعماري(****)، الذي ظهر في أميركا اللّاتينيّة، يؤكّد أن «العَنصَرة» (أو فرض العنصريّة في سائر ميادين الحياة)، وفرْض «السّخرة» أو العمل الإكراهي على أبناء البلاد الأصليّين والأفارقة المُسترَقّين، في إطار استعمار القارّة اعتباراً من القرن الخامس عشر، هو الذي هَيكَل بنية الحداثة وأتاح مجيء الرأسماليّة. غير أن ماريا ميِّس Maria Mies، قدَّمت البرهان منذ الثمانينيّات، على أنّ استغلال عمل النساء قد قام بدَورٍ كبيرٍ في التراكم الرأسمالي على الصعيد العالَمي. وفي مطلع سنوات 2000 شرحت سيلفيا فيديريشي Silvia Federici كيف أنّ مُطارَدَة الساحرات، والعنف الهائل المُمارَس ضدّ النساء بعامّة، في المستعمرات، كما في حاضرات ما وراء البحار، والذي كان يَحبس النساء في البيوت، ويحطّ من قيمة عملهنّ الإنجابي أو التوليدي، كما كان يُقال، قد أسهَم على نحوٍ حاسم في التراكم البدائي. ونساء الحركة النسويّة المناهضات للاستعماريّة، أو نسويات

ما بعد الاستعمار، يُكملن بالتأكيد اليوم هذا التحليل مؤكّداتٍ على أنّ تداخل علاقات العرق مع الجنس (الجندريّة) إنّما هو ما يُنتج الرأسماليّة النيوليبراليّة الحاليّة.

الحقائق الرّاهنة

التقسيم الجنسي الحالي للعمل يتيح للرجال الاستيلاء على الأنشطة ذات القيمة الاجتماعيّة المُضافة المرتفعة، وبخاصّة في المجالات السياسيّة والعسكريّة والدينيّة. وحتّى في فرنسا التي تضمّ نظراء ومتساوين، فإنّ القادة السياسيّين الرفيعي المستوى، هُم من الرجال ويظلّون من الرجال. وفي العالَم الرّحب كذلك، وحتّى ولو كان اللّجوء إلى النساء حاملات السلاح ليس بالأمر النادر، إلّا أنّ قمّة الهرميّة العسكريّة تظلّ مكوَّنة دائماً من الرجال. ومن الملاحظ على كلّ حال أنّه لا علم لنا بوجود امرأة ديكتاتورة بالمعنى الدقيق للكلمة، حتّى ولو كانت كثيرات من النساء القياديّات قد اجتذَبن أحقاداً راسخة. والمُركَّب العسكري-الأمني- الصناعي يقوده، وعلى نحوٍ كاسح رجل، أو الرجال الذين هُم أوّل المستفيدين منه لجهة الأرباح والاستخدام. فأمّا في المجال الديني، فإنّه ليس سوى أديان بعض الأقلّيات (في أفريقيا وآسيا بخاصّة)، ذات الآلهة المتعدّدة، التي تُدخل النساء في الطقوس وفي الشعائر ذات المهابة والاحترام الرفيع، كما توليها بعض المنزلة وسط الآلهة.

أمّا في ما عنى منافذ نَيل الموارد والحصول على الأرزاق، فإنّ جمع الأرقام يُظهر بالخطوط العريضة أنّ النساء يعملن ويشتغلن ثلثَي إجمالي ساعات العمل، ويُنتجن أكثر من نصف الأغذية، ولكنّهن لا يكسبن سوى 10% من إجمالي الدّخل، ويملكن أقلّ من 2% من الأراضي ويتلقّين أقلّ من 5% من القروض المصرفيّة[4]. ولم يكن ثمّة أرقام، أو يكاد، تُنشر رسميّاً، حول نصيب المرأة في المجالات كافّة، قبل مؤتمر الأُمم المتّحدة لعام 1975. ولائحة فوربس Forbes لأغنى عشرين شخصيّة بين أثرياء المعمورة، لم تكن تضمّ عام 2016، سوى امرأتَين (زوجتَي مليارديرَين، أو بليونيرَين)، واحتلّتا المرتبتَين الحادية عشرة والسادسة عشرة.

أمّا في ما يتعلّق بأماكن السلطة الاقتصاديّة وحيّزاتها، فإنّه لم يكن يوجد في البنك المركزي الأوروبي (BCE) في عام 2013، سوى نسبة 14% من النساء في الوظائف

العليا، ولم يكن ثمّة أيّ امرأة في هيئته العليا (مجلس الحاكمين الثلاثة وعشرين، الذي لم يدخله منذ تأسيسه سوى امرأتَين). ولا حضور بين رؤساء الـ 614 شركة من شركات أوروبا الأهمّ، التي لها أسهم متداوَلة في البورصة، لسوى 3% من النساء[5]، في حين كانت النساء يشكّلن عام 2015، أقلّ من 18% من مندوبي محفل دافوس (Davos) الدّولي (الذي هو فوق ذلك محفل مُعادٍ تماماً للديمقراطيّة).

وأمّا في ما عنى السلطة السياسيّة، فإنّه لم يكن بين رؤساء الدول الـ 152 في أوّل كانون الثاني (يناير) عام 2015، سوى عشر نساء ـ بينهنّ واحدة حيل بينها وبين منصبها (ديلما روسيف Dilma Roussef في البرازيل)، وابنة ديكتاتور (في كوريا)، وزوجة الرئيس السابق (في الأرجنتين)، وامرأة جرت تسميتها لتسيير مرحلة انتقاليّة (في وسط أفريقيا). وهناك أخيراً نسوةٌ يتولّين قيادة كرواتيا وليتوانيا وكوسوفو وليبيريا وشيلي ومالطا. والمُلاحَظ هو أنّ 75% من الأشخاص الذين يشغلون مناصب مسؤولية في منظّمة الأُمم المتّحدة، هُم من الرجال، وكذلك هو حال 95% من العاملين على حفظ السلام بين العسكريّين والبوليس.

خطوط الزّوال

بالإجمال، فإنّه نتيجة فائض العمل، أو نتيجة فضل العمل غير المدفوع وعمل النساء المنقوص الأجر، يحدث ما تسمّيه باولا تابت Paola Tabet «الاحتيال الكبير» الذي يترجَم بخاصّة، بواقعة أنّ أكثر الرجال بؤساً في العالَم يظلّ يسعه أن يدفع «أجر مومس» لكن العكس ليس ببديهة الحال مُمكناً. ثمّ إنّه على الرّغم من الارتفاع الواضح في مستوى تعليم النساء، وهو مستوى بات يفوق مستوى الرجال في إيران، كما في فرنسا، إلّا أنّ إمكانات العمل لا تتبع هذا التحسُّن ولا تُجاريه. تظهر بعض التحسينات الاقتصاديّة والسياسيّة هنا وهناك، ولكنّها تأتي وسط تراجعات مهمّة، ولاسيّما لجهة إفقار الأغلبيّة من النساء في العالَم، فقراً مطلقاً، وكذلك نسبيّاً بالقياس على الرجال. فأمّا في ما عنى إمكان العيش في وسطٍ لائق، فإنّها تتقلّص بالنسبة إلى الجميع، مع العلم أنّ النساء هنّ أوّل مَن تطالهنّ الافتقار إلى الماء، وأوّل من تَنال منهنّ الانتهاكات التي تُطاول القدرات الإنجابيّة بسبب التلوّث أو القصورات الغذائيّة.

وينبغي أن نشير هنا، قبل أن نقفل هذا الموضوع، إلى أنّ النَّسب الأمومي (النسب بـالأمّ) والإقامة بعد الزواج لدى الزوجة (لديها أو لدى عائلتها أو في قريتها أو في بلادها) هما عنصران أساسيّان من شأنهما تنظيم أو ضبط تعرّض النساء لمقادير أدنى من السيطرة. والحال أنّه إذا كانت هذه الأوضاع أوضاع أقليّة، إلّا أنّها تُشكِّل، كما تشير نيكول ـ كلود ماثيو Nicole-Claude Mathieu ومارتين جيستان Martine Gestin، 7% من المجتمعات المعروفة من علماء الإثنولوجيا. والغريب أنّها لم تحظَ إلّا بعددٍ قليلٍ جدّاً من البحوث. وعمل ماثيو وجيستان الريادي (والوحيد إلى الآن) لم يحظَ بالتسجيل والإشارة إليه في مجلّات الأنثروبولوجيا الكبرى...

فما هو وضع مقاومة هذه «السيطرة الذكوريّة» وهذا العالَم الذي يحكمه الرجال؟ لا بدّ من أن يبقى ماثلاً في الذهن، على الرّغم ممّا أسلفَت الإشارة هنا إليه، أنّ «التنازل والتسليم ليس الرضا»، وأنّ وضع المقهور والمُسيطَر عليه لا يمنع التبصّر والنفاذ، ولا يحول دون الاختلاف ـ وجماع الأمر أنّ تكلفة التصرّف والفعل تكون مرتفعة جدّاً كما يدرك ذلك ويعرفه العديد من النساء العاملات البروليتاريّات والملوّنات. النضالات الفرديّة والجماعيّة في الحركات النسائيّة، أو في حركات مختلطة أخرى، هي نضالات قديمة ولم تتوقّف. غير أنّها إذا كانت لا تأخذ بعيَن الاعتبار في كلّ مرّة، سوى العلاقة الاجتماعيّة وحدها ـ الطبقة والعرق أو الجنس ـ فإنّها توشك أن تفضي إلى مجرّد انزياح في الاستغلال أو نقله إلى مجموعات اجتماعيّة أُخرى. والمسألة فضلاً عن ذلك، ليست مسألة عكس المواقف، ولا بلوغ مساواة مُفترضَة تُبقي كل ما خلا ذلك على حاله. ما ينبغي تقويضه، هو أساس هذه العلاقات الاجتماعيّة وقاعدتها ومدماكها: أي التقسيم اللّاـ متساوي للعمل، ولازمته الإيديولوجيّة: أي المذهب الطبيعي. ولا بدّ من أن نتذكّر بهذا الصدد أنّ مفهوم الغلبة والسيطرة هو مفهوم إشكالي، مع تضمينه لمنحى مُسكِّن من مناحي المذهب الطبيعي. ولنُقارن كما تدعونا نيكول ـ كلود ماثيو Nicole-Claude Mathieu الجملتَين التاليتَين: الجبل يُسيطر على السهل، والجبل يقمع السهل.

هوامش ومراجع

(1) أنظر هارييت شيروود، «مُحامية متقاعدة تُلاحق شركة الخطوط الإسرائيليّة بعد أن طلبت إليها تغيير مقعدها»:

Harriet SHERWOOD, «Retired lawyer sues Israeli airline after she was asked to move seat», *The Guardian*, 1/04/ 2016.

(2) أمّا في ما عنى الحافلات (الباصات)، فقد سبق للمَحكَمة العُليا الإسرائيليّة أن حكمت عام 2011، بلا شرعيّة الطّلب إلى النساء بالجلوس في أماكن مُحدَّدة.

(*) Imbricationnisme تداخليّة أو تشابكيّة، Intersectionnalité تقاطعيّة، تعبيران مُستفادان من الإنكليزيّة Intersectionality؛ التقاطعيّة وكذلك التداخليّة Imbricationnism صاغتهما الأستاذة الأميركيّة Kimberley Crenshaw عام 1989، وتشير بهما إلى وضعية الأشخاص الذين يُعانون من أشكالٍ متعدِّدة ومُتزامِنة من السيطرة. والتقاطعيّة أو التداخليّة مقاربة تدرس أشكال السيطرة والغلبة والتمييز، ولكن ليس على نحوٍ منفصل، وإنّما في تقاطعها وتداخلها مع بعضها بعضاً (المترجم).

(**) زين الدّين زيدان لاعب كرة قدم، متقاعد حاليّاً، اعتُبر أحسن لاعب كرة قدم في الخمسين سنة الأخيرة. وكان لاعب الهجوم في مباراة الفيفا العالميّة 1998. حصل على وسام الشرف في السنة نفسها. ما يشهد على ثروته الطائلة هو حصوله على 75 مليون يورو لقاء انتقاله من نادي جوفانتوس إلى نادي ريال مدريد عام 2001 (المترجم).

(3) OBSERVATOIRE DES INÉGALITÉS, «16% de femmes maires», <http://www.inegalites.fr>, 26 mai 2014.

(***) The straight mind، كتاب مونيك ويتيغ (Monique Wittig)، صدر عام 1992 بالإنكليزيّة وتُرجم عام 2001 إلى الفرنسيّة . استُبقيت كلمة straight الإنكليزية التي تقبل أكثر من مقابل ومرادف في اللّغات الأخرى. والكاتبة تُتابع سيمون دو بوفوار حين تقول، لا يولد الكائن البشري امرأة ولكنّه يصير امرأة؛ والفكر المستقيم (الصّراطي) ليس سوى عقليّة الغيريّة الجنسيّة بما هي نظام سياسي يعمل على أساس تقسيم البشر إلى طائفتَين جنسيّتَين، إنّه عقد اجتماعي قائم على استغلال المرأة والطائفة النسائيّة بالإجمال. لذلك، فإنّها تدعو إلى إلغاء التمييز بين الذكر والأنثى، أو علاقة تملُّك الرجال الفيزيقي المباشر (الفردي أو الجماعي) للنساء (المترجم).

(****) décolonial: اللّا- استعماريّة، وكذلك ما- بعد استعماري، توصيف يُطلَق على حركات تعمّ بلدان أميركا اللّاتينيّة المختلفة (البرازيل، كولومبيا، بوليفيا، جنوب المكسيك، الإكوادور...) وعلى تيّار فكري يَعتبر أنّ إنهاء الاستعمار لم ينهِ الاستعماريّة، وأنّ هذه متواصلة الوجود عبر الإمبرياليّة والعَولَمة. وبين كبار منظّريها، والتر مينيولو Walter Mignolo، الذي يرى أن «الاستعمار هو المنطق الضمني الذي قامت عليه الرأسماليّة»، وأنيبال كيخانو Anibal Quijano الذي يرى أنّ الاستعمار هو رحم السلطة ومولِّد التمييز الاجتماعي ورتَبه العنصري. وكذلك لاوري Laurie، وجوريس

Juris..إلخ... وحتّى إدوارد سعيد. الاستعماريّة هي الوجه المُظلم للحداثة (منيولو)، لذلك فهي صنو التمييز العنصري والجنسي والإبادة العرقيّة والبيئيّة. ومن هذا التمييز. ربما. كانت صلة الحركة النسويّة بما بعد الاستعمار، أو باللّا- ستعماريّة (المترجم).

(4) «أرقام ومعطيات حول اللّامساواة والتفاوتات بين الرجل والمرأة»، الخامس من كانون الثاني (يناير) 2015: www.adequations.org>.

(5) المرجع السابق نفسه.

لمعرفة المزيد

- Marlène BENQUET et Jacqueline LAUFER (dir.), «Femmes dirigeantes», *Travail, genre et sociétés*, n° 35, 2016.
- Silvia FEDERICI, *Caliban et la sorcière. Femmes, corps et accumulation primitive*, Entremonde, Genève-Paris, 2014 [2004].
- Colette Guillaumin, *Sexe, race et pratique du pouvoir. L'idée de Nature*, Côté-femmes, Paris, 1992.
- Patricia HILL COLLINS, «La construction sociale de la pensée féministe noire», in Elsa DORLIN et Hélène Rouch (dir.), *Black Feminism, Anthologie du féminisme africain-américain*, 1975-2000, L'Harmattan, Paris, 2007 [1989].
- Helena HIRATA et alii (dir.), Dictionnaire critique du féminisme, PUF, Paris, 2007 [2004].
- Nicole-Claude MATHIEU et Martine GESTIN, *Une maison sans fille est une maison morte. La personne et le genre en sociétés matrilinéaires et/ou uxorilocales*, Éditions de la Maison des Sciences de l'Homme, Paris, 2007.
- Andrée MICHEL, *Féminisme et antimilitarisme*, Éditions iXe, Donnemarie-Dontilly, 2012.
- Corinne MONNET, «La répartition des tâches entre les femmes et les hommes dans le travail de la conversation», *Nouvelles Questions Féministes*, vol. 19, n° 1, 1998.
- Paola TABET, *La Grande Arnaque. Sexualité des femmes et échanges économico-sexuels*, Paris, L'Harmattan, 2004.

تعدّدية أوليغارشيّة؟

فرانك بيتيتفيل

(أستاذ العلوم السياسيّة في معهد الدراسات السياسيّة في غرونوبل)

يمكن تعريف تعدّدية الأطراف ببساطة بأنّها شكل من التعاون بين دولٍ لا يقلّ تعدادها عن ثلاث دول. ولكنّ المعنى الشائع لها يجعلها مرادفة لصُورٍ وأشكالٍ من التعاون أوسع من ذلك بكثير ـ وكثيراً ما يُقصد به تعاونٌ ذو توجّه كونيّ جامع ـ بين دُول ومنظّمات دوليّة وفاعلين أو فعاليّات من غير الدُّول (مثل المنظّمات غير الحكومية، الشركات، الخبراء..إلخ). تعدّدية الأطراف تحكُم رهانات الارتباط والارتهان الدّولي المُتبادَل اليوم كافّة: حلّ النزاعات، نزع السلاح، حقوق الإنسان، التجارة، المال، التنمية، الصحّة، المناخ، التنوّع الحيويّ..إلخ.

ترتبط تعدّدية الأطراف بنحوٍ من 250 منظّمة دوليّة محصاة عدداً، وموزَّعةً على العالَم كلّه (بما في ذلك العديد من المنظّمات الجهويّة أو الإقليميّة) وتمثّل، شأن منظّمة الأُمم المتّحدة (ONU) والبنك الدولي، وصندوق النّقد الدّولي (FMI) ومنظّمة التجارة العالميّة (OMC) والاتّحاد الأوروبي (UE) أو منظّمة حلف شمال الأطلسي (OTAN) صورتها الأكثر مؤسَّسية. غير أنّ تعدّدية الأطراف لا تقتصر على المنظّمات الدّولية. فالدبلوماسيّة المتعدّدة الأطراف قد سبقت تاريخيّاً، المنظّمات الدّولية إلى الوجود ومفاوضات سلام ويستفاليا لعام 1648، أو مفاوضات مؤتمر فيينا لعام 1815. ولا تزال تعدّدية الأطراف تَجمع إلى اليوم أشكالاً وصُوراً من التعاون أقلّ رسميّة مما هو حال المنظّمات الدّولية من أمثال «مجموعات الاتّصال» وسواها من المحافل والمنتديات

المخصَّصة لهذه الأغراض: IBAS[1]، والبريكس BRICS[2]، مجموعة الدُّول الصناعيّة الثماني (G8)، ومجموعة الدُّول العشرين الأكثر ثراءً (G20)، أو الرباعيّة «Quartet» (وهي اللّجنة المكوَّنة من منظّمة الأُمم المتّحدة والولايات المتّحدة وروسيا والاتّحاد الأوروبي)، للتوسّط في النّزاع الإسرائيلي- الفلسطيني.

التعدّدية الأوليغارشيّة للأطراف في التّاريخ

العلاقات بين تعدّدية الأطراف والجبروت ليست ببديهة الحال علاقات مُحايدة. ففي حين أنّ تعدّدية الأطراف تروِّج وتؤاتي التعاون القائم على المساواة بين الدُّول، إلّا أنّه كانت للقوى العظمى فيه دائماً منزلة على حدة. والحقّ أنّه بالغاً ما بلغ إغراق الحقبة التاريخيّة التي نعود إليها في القِدم، فإنّنا واجدون أنّ تعدّدية الأطراف لطالما كانت مدفوعة مُحفَّزة من جانب القوى العظمى. وهكذا، فإنّه قد وسِع مؤتمر فيينا أن يجمع دُول أوروبا وأمراءها كافّة عام 1815، إلّا أنّ مَن وَضع الاتّفاق الأوروبي في القرن التاسع عشر، لم يكن سوى القوى العظمى الملكيّة الأربع التي انتصرت على نابليون (إنكلترا والنمسا وروسيا وبروسيا)، والتي ادَّعت حينها السهر على «سعادة العالَم» (المادّة 6 من معاهدة التحالف الرُّباعي).

وفي العام 1919 شاركت سبع وعشرون دولة من جديد في مفاوضات السلام في فرساي، التي كان يُسيطر عليها ويتحكّم بها ممثّلو القوى العظمى الأربع المنتصرة في الحرب العالميّة الأولى (جورج كليمنصو Georges Clemenceau عن فرنسا، وديفيد لويد جورج David Lloyd George عن المملكة المتّحدة، وفيتوريو إمانويلي أورلاندو Vittorio Emanuele Orlando عن إيطاليا، وودرو ويلسون Woodrow Wilson عن الولايات المتّحدة). وقد تكرَّر السيناريو ذاته عام 1945: فشرعة الأُمم المتّحدة التي وقّعتها خمسون دولة في 26 حزيران (يونيو) 1945، بعد شهرَين من المفاوضات في مؤتمر سان فرنسيسكو، كانت الولايات المتّحدة قد قامت بكتابة وتحرير القسم الأكبر منها إبان الحرب («إعلان الأُمم المتّحدة» الذي عُرِض لتوقيع الستّ وعشرين دولة التي كانت في حالة حرب مع المحور في كانون الثاني / يناير 1942)، ثمّ جرى تعديلها في مفاوضات مُغلقة مع المملكة المتّحدة وروسيا والصّين، بخاصّة إبّان مؤتمر دومبارتون

أوكس Dumbarton Oaks (الذي عُقِد بين أيلول / سبتمبر وتشرين الأوّل / أكتوبر 1944). ثمّ إنّ الهَيمنة الأميركيّة كانت أكثر وضوحاً لدى إنشاء مؤسّسات بريتون وودز Bretton Woods عام 1944 (صندوق النَّقد الدّولي، البنك الدّولي للتنمية والتعمير)، ثمّ منظّمة حلف شمال الأطلسي OTAN عام 1949. كما أنّ الاتّحاد السوفياتي لم يتخلّف عن المضاهاة إبّان الحرب الباردة، حين أنشأ مجلس المعونة الاقتصاديّة المُتبادَلة (CAEM، 1949)، وحلف وارسو (1955) ووضعهما تحت وصايته، وتوسَّع في توزيع «فائدتهما» على «الديمقراطيّات الشعبيّة».

تعكس الطبيعة الأوليغارشيّة لتعدّدية الأطراف، الدَّور الغالب للقوى العظمى في العلاقات الدّولية: هذا ما يبيّنه التاريخ، وهو ما تجعل منه نظريّة العلاقات الدّولية، قاعدة ذهبيّة.

المنظّمات الدّولية المُعاصرة بين الأوليغارشيّة والهَيمَنة؟

تؤلّف المنظّمات الدّولية اليوم بين روحيّة متعدّدة أو مناقبيّة متعدّدة(*) الجوانب تعتمد المساواة، وتكريس صريح إلى هذا الحدّ أو ذاك، لصُور الأوليغارشيّة وأشكالها، بل الهيمنة. وهكذا، فإنّ منظّمة الأُمم المتّحدة هي من جهة أولى كونيّة جامعةٌ شاملة، تُساوي بين الجميع ولا تستثني أحداً: فكلّ دولة من دولها الـ 193 الأعضاء تملك صوتاً واحداً في الجمعيّة العامّة: تتساوى في ذلك الولايات المتّحدة والصّين مع فانواتو Vanuatu. لكنّ مجلس الأمن لا يزال من جهة ثانية، يحتفظ للقوى الخمس العظمى الأعضاء فيه، بامتياز مزدوج، هو المقعد الدائم في المجلس من جهة، وحقّ النّقض من جهة ثانية. والمؤسّسات الماليّة الدّولية هي من حيث المبدأ منظّمات كونيّة جامعة ومتعدّدة الأطراف (عدد الدُّول الأعضاء في صندوق النّقد الدولي وفي البنك الدّولي هو 189 دولة عضوة)، لكنّ وزن الولايات المتّحدة فيه لا يزال مفرطاً بسبب نظام تأشير الأصوات على الإسهام الماليّ للأعضاء. وهكذا، فإنّ هذا النّظام يؤمِّن للولايات المتّحدة وحدها نسبة 16% من حقوق الاقتراع في مجلس حاكمي البنك الدولي (الأمر الذي يعطيها حقّ النقض فيه، ذلك أنّ أيّ إصلاح أو تعديل في نظامه الداخلي يحتاج إلى نسبة 85% من الأصوات). فإذا أضفنا إلى ذلك أنّ ثمّة تقليداً يجعل أنّه يُفترض برئيس البنك الدّولي أن يكون أميركيّاً، وأنّ الاقتصاديّين العاملين فيه هُم في

الجانب الأساسي منهم من خرّيجي الجامعات الأميركيّة الشماليّة، فَهمنا فحوى النَّقد الذي طالما تواتر توجيهه إليه، ألا وهو أنّ هذا البنك هو من أبدال الولايات المتّحدة في العالَم، وأنّه ينوب عنها فيه. غير أنّ اتّهام صندوق النّقد الدّولي بالأوليغارشيّة الأوروبيّة ليس أقلّ مصداقيّة إذا ما أخذنا في اعتبارنا أنّ بلدان الاتّحاد الأوروبي تملك ما يقارب ثلث الأصوات فيه، وأنّه يُفترض برئيسه أن يكون أوروبيّاً...

أمّا منظّمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، فإنّه إذا كان من الصحيح أنّها منظّمة إقليميّة حقّاً، تضمّ ثمانٍ وعشرين دولة، وتُتَّخذ القرارات فيها بالإجماع، إلّا أنّ من المعروف أنّ وزن الولايات المتّحدة في عملها، إنْ لجهة توجّهاتها الاستراتيجيّة الكبرى (انقلاب الحلف بعد نهاية الحرب الباردة إلى منظّمة أمنٍ جماعي مُفارِقة للأرض متسامية على كلّ إقليم أو على أيّ أقاليميّة كانت)، أو لجهة عمليّاتها العسكريّة الجارية (وفَّرت الولايات المتّحدة على سبيل المثال، ثلثَي القوّة الدّولية المُساعِدة على الأمن، والتي جرى نشرها في أفغانستان في سنوات 2000). أمّا حالة منظّمة التجارة الدّولية فأكثر تعقيداً. فقد ظلّ نظام الاتّفاق العامّ حول التعريفات الجمركيّة والتجارة[3] (GATT)، الذي هو نظام تجاري متعدّد الأطراف، يتمحوَر ويتمفصَل خلال عشرات السنين، حول *زعامة* الولايات المتّحدة ومعها الجماعة الأوروبيّة (وهي *زعامة* مُتقاسَمة بينهما وبين اليابان وكندا، ولكن بمستوى أدنى). وبعد إنشاء منظّمة التجارة الدّولية (OMC) عام 1995، فإنّ هذا النّظام «المصغّر الأطراف» أصبح محكوماً بإيجاد صيغة تآلف مع القوى الصّاعدة: البرازيل والهند والصّين (التي تمّ قبولها في المنظّمة في نهاية عام 2001). وقد لحقت هذه القوى الجديدة بالقوى العظمى السابقة في حَوكَمَة منظّمة التجارة الدّولية: وهنا أيضاً نجد أنّه على الرّغم من الطّابع الذي يُفترَض فيه رسميّاً أن يكون إجماعيّاً بين الدّول الأعضاء الـ 162، إلّا أنّه يستحيل اتّخاذ قرار مهمّ فيها من دون موافقة هذه «الأوليغارشيّة» التجاريّة الصغيرة.

ازدهار الدبلوماسيّة الأوليغارشيّة

من اللّافت أن نُلاحظ أنّ مبادرات التعاون الدّولية الجديدة ذات الغرض المُحدَّد، قد تكاثرت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة (مجموعة الدّول الصناعيّة الثماني (G8)،

مجموعة الدّول العشرين الأكثر غنى (G20)، مجموعة الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا (IBAS)، ودُول البريكس (BRICS)، ومنظّمة شانغهاي للتعاون..إلخ)، وأنّها مبادرات تمتلك هذا البُعد الأوليغارشي. ولأمرٍ ما ولا ريب، جرى توصيف هذه المبادرات بأنّها «دبلوماسيّة نادٍ» أو «دبلوماسية تواطؤ» (برتران بادي Bertrand Badie).

مجموعة الدّول الصناعيّة الثماني (G8) التي وُلدت من توسيع مجموعة السبع، وضمّت روسيا إليها عام 1997 (التي يعود أصلها هي الأخرى إلى مجموعة الخمس التي تكوّنت عام 1975 وأصبحت مجموعة السبع في السنة التالية، 1976)، تظل المثال على «النادي» الأوليغارشي للقوى العظمى الصناعيّة. والحقّ أنّ مجموعة السبع لم تقصر نشاطها على الشؤون الاقتصاديّة، ذلك أنّ أعضاءها كانوا قد مهروا أنفسهم بحقّ التعليق على موضوعات السياسة الدّولية كافّة. وهكذا، فإنّ مجموعة السبع راحت تتّخذ خلال العشريّة الأخيرة من سنوات الحرب الباردة مواقف ضدّ تصرّفات البلدان الاشتراكيّة، إن بإدانة غزو الاتّحاد السوفياتي لأفغانسان (قمّة مجموعة السبع في البندقية، عام 1980)، أو بالموافقة على نشر «الصواريخ الأوروبيّة» (euromissiles) الأميركيّة (قمة ويليامسبورغ Williamsburg لعام 1983) أو التنديد بالقمع الصيني في «ربيع بكين» (قمة مجموعة السبع في باريس، 1989). وبعد أن أصبحت المجموعة، مجموعة ثمانٍ (G8)، فإن «النادي» واصل انطلاقته الدبلوماسيّة، بتأييده الثورات العربيّة على سبيل المثال، وانتقاده البرنامج النووي الإيراني (قمّة مجموعة الثماني في دوفيل Deauville لعام 2011). لكن هل كانت هذه الأوليغارشيّة أقلّية غنيّة مُتراصة الصفوف؟ إنّ الأزمة التي أحدثتها الحرب الأهلية الأوكرانيّة، وضمّ روسيا لشبه جزيرة القرم، دفعت أعضاء المجموعة الباقين (أي أعضاء مجموعة السبع السابقة) إلى تعليق عضويّة روسيا في مجموعة الثماني عام 2014 (ونقْل القمّة التي كان مُقرَّراً عقدها في سوتشي Sotchi إلى بروكسل)، يُظهر على نحوٍ ساطع، حدود «روحيّة النادي» والعقوبات التي يتعرَّض لها مَن ينتهك قواعد القانون الدّولي واللّياقة الدبلوماسيّة بين أعضاء المجموعة[4].

هل أتاحت مجموعة العشرين (G20) (التي ظهرت عام 2008 على مستوى رؤساء الدّول والحكومات[5]) لمجموعة الثماني (G8) أن تَخرج من وضعية النادي الأوليغارشي

وتتجاوزها؟ ليس ثمّة هنا ما يقطع الشكّ باليقين. فأنصار مجموعة العشرين (G20) يؤكّدون أنّها مجموعة تضمّ 90% من الإنتاج العالمي القومي القائم، و80% من التجارة العالميّة، وتمثّل ثلثَي سكّان العالَم. وهكذا، فإنّ مجموعة العشرين (G20) تَظهر وكأنّها أوّل محاولة لتجاوز الشقّ الفاصل بين الشمال والجنوب، بحيث رأى بعضهم في ذلك «مختبراً لعالَم قَيد الانبثاق» (كارولين بوستيل- فيناي Karoline Postel-Vinay). لكن يبقى أنّ مجموعة العشرين (G20) لا تضمّ سوى دولة أفريقيّة واحدة - هي جنوب أفريقيا - من أصل الأربع وخمسين دولة التي تشتمل عليها القارة السوداء. وعلى هذا فإن مسألة الصفة التمثيلية، وبالتالي المشروعية لمجموعة العشرين (G20) تظل مطروحة، طالما أن أعضاءها ظلوا يزعمون أنّهم بصدد صياغة «حَوكَمَة عالميّة» جديدة. وفي المقابل، تظلّ ديناميّة مجموعة العشرين (G20) ديناميّة مُنافسَة بمعنى ما، لمنظّمة الأُمم المتّحدة (ولاسيّما مجلسها الاقتصادي والاجتماعي)، وتُضعفها، من دون أن يكون بوسعها التوصّل إلى حلولٍ بديلةٍ، تُغني عن كَونيّة الأُمم المتّحدة وجامعيّتها ومشروعيّتها (آلان ديجامّيه Alain Dejammet).

غر أنّه لا بدّ من ملاحظة أنّ المُراوَدة الأوليغارشيّة خارج العالَم الغربي، أو على الأقلّ مُراوَدة «النادي»، أحرزَت نجاحاً كبيراً في سنوات 2000. تشهد على ذلك مبادرات التعاون، المتمثِّلة «بقمم» مجموعة «البريكس BRICS» التي هي حشدٌ لم يكن في بال أحد، يضمّ قوى عظمى، إحداها اشتراكيّة (الصين)، والثانية اشتراكيّة سابقة (روسيا)، والثالثة عبارة عن قوى ناشئة أو صاعدة (البرازيل، والهند وجنوب أفريقيا)؛ بل إنّ ثمّة شاهداً أكثر فرادة من ذلك، هو التعاون الثلاثي جنوب- جنوب الذي «أُعيد» اختراعه في اتّفاق إيباس IBAS (الهند، البرازيل، جنوب أفريقيا) الذي يطاول العديد من المجالات (التجارة، الإبداع التكنولوجي،الدبلوماسيّة، معونة التنمية...). ونستطيع أن نضيف إلى ذلك منظّمة شنغهاي للتعاون، التي جرت هَيْكلتها منذ مطلع سنوات 2000 حول ثنائيّة القطبَين الرّوسي والصّيني، والذي جذب معه العديد من بلدان آسيا الوسطى، كما اجتذب كذلك عدداً من البلدان ذات «الوزن الثقيل» الإقليمي، والتي شاءت أن تحتفظ بموقع المراقب (أفغانستان، الهند، إيران، باكستان). وتبدو منظّمة شنغهاي للتعاون كمنتدى أو كمحفل للتشاور الإقليمي في مجال الأمن (مكافحة «الإرهاب» بخاصّة).

وقد بات استعداد هذه المنظّمة وقدراتها على التميّز عن الغرب، وعلى مُراجَحَة نفوذ منظّمة حلف شمال الأطلسي (الناتو OTAN) في آسيا الوسطى أمراً ملحوظاً للغاية.

تغايرالدبلوماسيّة الأوليغارشيّة

يبقى أن صياغات الدبلوماسيّة الأوليغارشيّة هي صياغات بالغة الميوعة، بما في ذلك تلك التي تصوغها وتبتدعها في مجالٍ حسّاس مثل حلّ النزاعات. فالولايات المتّحدة وروسيا، الدولتان اللّتان لم تتوقّف علاقاتهما عن التدهور خلال السنوات الأخيرة، لأسباب عديدة (فشل محاولة باراك أوباما في العودة بالعلاقات بين البلدَين إلى سابق حالها، الأزمتان الأوكرانيّة والسوريّة، الانحراف السلطويّ لنظام فلاديمير بوتين)، لا تزالان من جهة أخرى مشتركتَين رسميّاً، إلى جانب منظّمة الأُمم المتّحدة والاتّحاد الأوروبي في اللّجنة «الرباعيّة» (Quartet)، أي في الهيئة التي تتولّى الوساطة (المفرطة في عدم فاعليّتها) في النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني في مطلع سنوات 2000. أمّا في ما عنى البرنامج النووي الإيراني، فإنّ المسألة هنا كانت بمنزلة تكّون شكل جديد، أو صورة جديدة من صُور أوليغارشيّة القوى العظمى، حيث انضمَّت ألمانيا إلى الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن لتشكيل مجموعة «5+1» التي قامت بتولّي المفاوضات، والتي أفضت إلى اتّفاق تمّوز (يوليو) 2015 مع طهران، حول البرنامج النووي الإيراني.

وأخيراً، فإنّ «فريق دعم سوريا الدّولي» الذي تكوَّن في خريف عام 2015، هو خير مثال على الدبلوماسيّة الأوليغارشيّة المُتغايرة. فبخلاف منظّمة الأُمم المتّحدة والجامعة العربيّة، يضمّ الفريق خليطاً من المُعارضين المتشدّدين لنظام بشّار الأسد (ألمانيا، المملكة العربيّة السعوديّة، الولايات المتّحدة، فرنسا، المملكة المتّحدة، تركيا)؛ وهناك على العكس من هؤلاء قوى ضالعةٌ تماماً في الدّعم العسكري لنظام الأسد (إيران، روسيا) والصين السياديّة (التي لم تتردَّد في ضمّ صوتها الذي يشتمل على حقّ النقض أربع مرّات إلى صوت روسيا في مجلس الأمن، لمعارضة مشروعات القرارات المضادّة للنظام). تماسُك هذه «المجموعة» التي تقودها الولايات المتّحدة وروسيا معاً، إنّما يعود إلى كون أطرافه هي من القوى العظمى، و/أو من الدُّول المُتاخِمة والمُجاوِرة

لسوريا، التي تتحمّل نتائج النّزاع. هذه الدبلوماسيّة المُخصَّصة لهذا الغرض الخاصّ، والتي تُمثِّل امتداداً لدبلوماسيّة التشاور وممارسة «مجموعات الاتّصال» التي وُضِعت على سبيل المثال من أجل حلّ نزاعات يوغوسلافيا في تسعينيّات القرن الماضي، إنّما تتعايش بشكلٍ ملتبس مع منظّمة الأُمم المتّحدة. وهي تتيح واقعاً تجاوز عراقيل مجلس الأمن، ولكنّها تُواصِل أيضاً مبادراته النادرة حين يقتضي الأمر ولدى توافر الإمكانيّة: والواقع أنّ مفاوضات جنيف التي بدأت في مطلع عام 2016، وأيّدها «فريق دعم سوريا الدّولي»، كانت مولجة بتنفيذ القرار 2254 الذي اتّخذه مجلس الأمن بالإجماع في 18 كانون الأوّل (ديسمبر) 2015 للخروج من النّزاع السوري.

على هذا، فإنّ تعدّدية الأطراف لطالما تآلفت مع النزعات الأوليغارشيّة في النّظام الدّولي. فالمنظّمات الدّولية المُعاصِرة لا تستطيع الإفلات منها بالكامل ولو بشقّ الأنفس، ذلك أنّ الأوليغارشيّة تنتج عن قدرة القوى العظمى على التواطؤ في ما بينها من أجل ممارسة نفوذ يفوق نفوذ أغلبيّة الدُّول الأخرى. لكن يبقى أنّ التعدّدية (أي تعدّدية الأطراف) التي هي ذات نزعة كونيّة جامعة، تظلّ المصدر الذي يوفِّر المشروعيّة للقرارات الجماعيّة والمفاعيل الحقوقيّة التي يُمكن الإدلاء بها في وجه الجماعة الدّولية ومواجهتها بها. والتعدّدية الكونيّة تظلّ من وجهة النّظر هذه، أكثر وظائفيّة ممّا يُقال عادةً: فأحد أهمّ الاتّفاقات الدّولية التي جرت في السنوات الأخيرة، هو اتّفاق باريس المناخي، المُنبثِق عن «Cop 21» ـ أليس أنّه جرى التفاوض عليه تحت رعاية الأُمم المتّحدة، بين ما يقرب من 195 دولة؟

هوامش ومراجع

(1) التعاون الذي تمّ الاتّفاق عليه بين الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا عام 2003.

(2) التعاون بين البرازيل وروسيا والهند والصّين وجنوب أفريقيا في سنوات الـ 2000.

(*) ethos، كلمة مستفادة من اليونانية، وهي تعني أطباع، وتُستخدم للإشارة إلى روحيّة ثقافة، وإلى ذلك الشعور الذي هو في أساس معتقدات أو عادات أو ممارسات أو مُثل جماعةٍ ما وقيَمها (المترجم).

(3) GATT، اتّفاق وقّعته 23 دولة في 30 تشرين الأوّل (أكتوبر) 1947 في جنيف، على أن يبدأ مفعوله في أوّل كانون الثاني (يناير) 1948، ثم بلغ تعداد الدّول الموقِّعة علية إثر مؤتمر مراكش (نيسان / أبريل 1994) 123 دولة.

(4) لم تكن روسيا قد استعادت كرسيها وسط مجموعة الثمانية عام 2016، بحيث إنّ قمة المجموعة التي عُقدت بين 26 و27 أيار (مايو) 2016 في اليابان، كانت قمّة مجموعة السبع.

(5) مجموعة العشرين (G20) التي كانت تجمع منذ عام 1999 وزراء الماليّة وحدهم، باتت تجمع منذ عام 2008 رؤساء الدّول مجموعة والحكومات.

لمعرفة المزيد

- Bertrand BADIE, *La Diplomatie de connivence. Les dérives oligarchiques du système international*, La Découverte, Paris, 2011.
- Alain DEJAMMET, *L'Archipel de la gouvernance mondiale*, Dalloz, Paris, 2012.
- Guillaume DEVIN, *Les Organisations internationales*, Armand Colin, Paris, 2016.

لا جبروت بلا طاقة:
«النموّ الأخضر» هل هو ضدّ من الأضدّاد؟

ماتيو أوزانّو
(صحافي، مسؤول مدوّنة «Oil Man»
على موقع *Monde*)

دونالد ترامب Donald Trump مرشَّح الحزب الجمهوري إلى انتخابات الرئاسة الأميركيّة، جَعل من نفسه المذياع الذي يجهر بالأسرار الصغيرة القذرة لليمين الأميركي. فقد قال بصدد السياسة التي كان سيعتمدها في العراق قبل أن يسحب القوّات الأميركيّة: «كنتُ أخذتُ النفط». فحيثما كان خصمه المهزوم جب بوش Jeb Bush لا يضطلع بذلك الميراث الفاجع الذي تركه أخوه الأكبر، جورج دبليو بوش، إلّا بمقدار النصف، فإنّ دونالد ترامب يعرض على الملأ، ومن دون حياءٍ كاذب، ما يبدو أنّه كان، وفقاً لأرجح الاحتمالات، الهدف النهائي (والذي فشل تحقيقه في النهاية) لغزو العراق عام 2003: فَرْض الهيمنة الأميركيّة حول الخليج العربي- الفارسي، المنطقة التي تحتوي على أهمّ الاحتياطات النفطيّة الوفيرة التي لا تزال متوافرة في باطن الأرض. الفوضى المنشورة حول العراق تتّصل بواقعة كون هذا البلد هو البلد الوحيد، وفقاً للوكالة الدّوليّة للطّاقة، الذي يمكن زيادة إنتاج النّفط فيه بسهولة خلال العقد المُقبل. وإذا لم يحدث انتقال طاقويّ جذريّ، فإنّه لا بدّ من أن تظلّ واسطة العقد الهشّة للنّظام الطاقويّ العالمي المتمثّلة بذهب الشرق الأوسط الأسود، تجتذب أبداً مزيداً من الشراهة الخطرة، من داعش إلى تجّار السلاح المتطوّر في البلدان المستورِدة للنفط.

الطّاقات الحفائريّة، وقود الجبروت الذي لا بديل له؟

سواء أكان الجبروت اقتصاديّاً أم سياسيّاً أم عسكريّاً، فإنّه تعريفاً، مسألة طاقة: كلّ جبروت وكلّ قدرة في عالمنا الفيزيقي هو علاقة بين طاقة وزمن (الواط watt تساوي جول joule بالثانية). وكلّ إرادة بأس أو مشيئة جبروت تستدعي بالضرورة، وتحتاج وجوباً، لكي تتفعّل، إلى موارد مُطابقة وكافية من الطّاقة. فمنذ عشرينيّات القرن الماضي، لم تَعُد الماكينة الأميركيّة الكبرى تكتفي بمواردها الخاصّة من النّفط، على الرّغم من أنّ الولايات المتّحدة ظلّت ردحاً طويلاً من الزمن تحتلّ المرتبة الأولى بين المُنتجين العالميّين للطّاقة في العالَم. كان الرئيس الأميركي في *سنوات العشرين المجنونة* كالفن كوليدج Calvin Coolidge، يكتب حينذاك: «من المُحتمَل أن يكون تفوّق الأُمم مرتبطاً بامتلاكها للنفط».

يبقى أنّه منذ ذلك التاريخ، والجيوبوليتيك لا يني يذعن وينصاع لجيولوجيا الطّاقات الحفائريّة. فالقوّة العظمى الصينيّة الجديدة لم تسارع إلى القناعة بمواردها هي من الطّاقة (وهي موارد هائلة). بل كان لا بدّ لها أن تعكس طموحاتها، شأن الولايات المتّحدة في القرن العشرين، في الخارج، لتضع يدها على الموارد الضرورية لتفعيل جبروتها المتزايد. وإذا كانت المُنتِج العالَمي الأوّل للفحم الذي لا يلحق به أحد، إلّا أنّها أصبحت مع الهند، أوّل مُستورِد له. وقد وقَّعت الصين عقوداً عملاقة هائلة للتموّن بالغاز الطبيعي مع روسيا، من دون أن تتردّد في دخول الفناء الخلفي لهذه الأخيرة حين وقّعت عقوداً أخرى في آسيا الوسطى، ولاسيّما مع تركمانستان. وأخيراً، فإنّ الصّين فرضت نفسها كالمستورد الأوّل لنفط الشرق الأوسط، والمُشغِّل الأوّل للنفط العراقي. وهي بهذا المعنى الظافر الحقيقي في حرب العراق لعام 2003.

في مدخل متحف داكنغ Daqing للنفط، يُمكن لزائر الحقل النفطي الرئيس الذي قام بدَور عظيم في نهضة «إمبراطوريّة الوسط»، أن يقرأ الجملة التالية: «للنفط علاقة شديدة متراصّةٌ بالقوّة السياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة في بلدٍ من البلدان». وإنتاج حقل داكنغ لا يزال يتراجع منذ عشر سنوات على الرّغم من كثرة عمليات حفر الآبار فيه وكثافتها. والتراجع هنا، شأن تراجع آبار النفط التقليدي في الولايات المتّحدة اعتباراً من سبعينيّات القرن الماضي، يوشك أن يفضي بالصين إلى زيادة إسقاط وسائل بأسها

أو التوجّه بأدوات جبروتها نحو الخارج ـ ولاسيّما نحو الشرق الأوسط ودُول الاتّحاد السوفياتي السابق.

استعادة قدرات الولايات المتّحدة الطاقويّة، بفضل ازدهار الهيدروكربونات الصخريّة، تتوافق وتتزامن مع الانكفاء النسبيّ لأدوات البأس والجبروت الأميركيّة في الشرق الأوسط. فبعد أربعة عقود من التراجع في إنتاج الخامّ في الولايات المتّحدة، جاء التصاعد العمودي السريع في الإنتاج، ابتداءً من عام 2010، وهو التصاعد الذي أتاحه التكسير الهيدروليكي ومعه الارتفاع الكبير المُفاجئ في أسعار النّفط الخامّ، ليوفِّر لواشنطن فرصةَ خفض فاتورتها (الباهظة على أكثر من صعيد) وتحجيم تكلفة توظيفها و«مرابطتها» حول الخليج العربي- الفارسي. غير أنّ الانهيار الذي شهدته أسعار النفط ابتداءً من صيف عام 2014 ـ وبصرف النّظر عمّا إذا كان انخفاضاً بنيويّاً أو عارضاً ـ إلّا أنّه يضع الآن، أي في الآونة الحاليّة، كلّ ما تقدَّم في ما عنى «فرصة» الولايات المتّحدة السالفة الذكر، موضع مراجعة وإعادة نظر. فبعد أربع سنوات من الازدهار الباهر، دخلت عمليات الاستخراج الأميركيّة من جديد في حالةِ تراجعٍ منذ نيسان (أبريل) 2015. وهو تراجع يُهدِّد بالتّفاقم خلال عام 2016. وكان تقريرٌ لوكالة المُخابرات المركزيّة، صَدَر قبل انهيار أسعار النفط، يُشير إلى أنّه إذا لم يكن انبعاث إنتاج النفط في ولايتَيْ تكساس وداكوتا الشماليّة وعودته فيهما ستكون عودةً مُستدامة، فإنّه *لن* يكون بوسع الولايات المتّحدة، بالنّظر إلى الحدود والقصورات المادّية الفيزيقيّة، أن تَضمن مركزها كقوّة أولى عالميّة خلال العقود القادِمة[1].

هل سيسع البشرية التقنية أن تستغني عن الطّاقات الحفائريّة من دون أن تتخلّى عن رغبتها في الزيادة الدائمة الأبديّة لبأسها وجبروتها وسيطرتها على العالَم وتحكُّمها به، ومن دون أن تجد نفسها مقسورة، طوعاً أو كرهاً، على الاعتدال والزهد؟ أو بعبارة أخرى، هل يمكن أن يكون «النموّ الأخضر» ـ وفقاً للتعبير التكنوقراطي الذي كرّسه اسم القانون حول الانتقال الطاقويّ الذي أقرّته فرنسا عام 2015 ـ شيئاً آخر غير مجرّد رؤية ذهنيّة من الرؤى: وهل يمكن قطع العلاقة بين الطّاقة والجبروت؟ وهل يستطيع الانتقال الطاقويّ الذي منَّت الجماعة الدّولية نفسها مرةً جديدة به، خلال مؤتمر باريس

المناخي الذي عُقِد في شهر كانون الأوّل (ديسمبر) 2015، أن يقطع دابر عقد الاحتباس الحراري وحروب الطّاقة، وهي عُقدٌ لا تني تتوثّق وتزداد إحكاماً حول مواردنا، الأصليّة الأساسيّة والقابلة للنضوب، من الطّاقة؟

النفط، والغاز الطبيعي، والفحم، هي موارد تمثّل أربعة أخماس الطّاقة التي نستهلكها كلّ يوم. وعلى هذا، فإنّ الانتقال الطاقويّ على الصّعيد العالمي، لمّا يكد يبدأ بعد: انخفاض طلب القوى العظمى الصناعيّة الغربيّة القديمة، قد جرى التعويض عنه بانتقال التوسّع الحراري-الصناعي إلى الصّين وإلى الاقتصادات الصاعدة الأخرى (وهو انتقالٌ أتاحته رساميل القوى العُظمى الغربيّة المذكورة ومستورداته وديونه). ثمّ إنّ صعود الصّين المدوّي خلال العقد الأخير إلى مرتبة المُولِّد العالَمي الأوّل لغازات الاحتباس الحراري، يثبت أنّ «النموّ الأخضر» لا يزال حتّى الساعة أضغاث أحلام، ويؤكّد على أنّه لا يسع الانتقال الطاقويّ أن يكون، ضرورة ووجوباً، إلّا ظاهرة إجماليّة شاملة، أي ظاهرة عالميّة أو مُعولَمة. السياسات الطاقويّة، التي هي المحرِّك الرئيس والنابض الأساسي لبأس الأُمم وقدراتها وجبروتها، هي براغماتيّة قبل كلّ شيء: فقد ظلّ مصدر طاقة الغد، حتّى الآن، المصدر الأقلّ تكلفة أبداً. وإذا كان الفحم، ثمّ الهيدروكربونات، أوّل الثمار التي غذّت الانطلاقة الصناعيّة والازدهار الصناعي، فذلك لأنّهما كانا المَورِد الأبسط، وبالتالي الأقلّ تكلفة على التحصيل. فأمّا بناء «الكاتدرائيّات» النووية الجديدة، أو تغطية البلدان المُتحقِّقة النموّ بالنواعير الهوائيّة، أو الألواح الشمسيّة (وتجهيزات تخزين الكهرباء التي تتطلّبها أوقات غياب الريح والشمس) ومعها مصادر الطّاقة كافّة القادرة على الحلول محلّ الطّاقات الحفائريّة، هي كلّها أكثر تعقيداً وأعظم تكلفة من أن يجري نشرها بكثافة.

«ثمن الكربون» مفتاح الانتقال المستحيل؟

بات «ثمن الكربون» هو تعويذة الانتقال الطاقويّ. والخبراء يشيرون بهذا التعبير إلى الأدوات كافّة التي من شأنها زيادة كلفة الطّاقات الحفائريّة - سوق تبادل حقوق الانبعاثات، أو الحقوق في انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون (CO_2)، رسم الكربون أو ضريبته..إلخ - من أجل إعطاء البدائل التي تخصُّهم قدرةَ تكافؤٍ تُمكّن من المنافسة.

لكنّ سعر الكربون هذا لا يزال، منذ صيف عام 2014، يواصل الانهيار للأسف بدلاً من الارتفاع، وسواءً أكان مصدر هذا الكربون هو النّفط الخامّ أم الغاز الطبيعي أم الفحم. وعلى الرّغم من أنّه يُعتبَر، بإجماع الآراء، مفتاح الانتقال الطاقويّ، فإنّه لا يزال بعيداً عن أن يفتح باب الخروج من نطاق الطّاقات الحفائريّة. وهذا مع أنّ البنك الدّولي ومعه بضع مئات من الشركات المتعدّدة الجنسيات، من ذوات الطموحات المتفاوِتة، والأهداف التي غالباً ما تكون مُلتوية، قد أعلنوا مؤخّراً تأييدهم لارتفاع سعر الكربون.

ارتفاع سعر الكربون هو أمرٌ لا غنى عنه لمكافحة الاحتباس الحراري واستباق نفاد الموارِد من الطّاقات الحفائريّة. غير أنّ غزارة الطّاقة الزهيدة السعر التي توفّرها هذه الطّاقات الحفائريّة تظلّ الشرط الضروري، الذي لا يمكن تجاوزه، لإطلاق القدرات التقنيّة وتوسّع الجبروت التقني. ذلك حاليّاً هو تربيع دائرة النموّ المعولَم المستحيلة، في مواجهة مشكلات المناخ ومحدوديّة الموارِد الحفائريّة من الطّاقة.

تظلّ الولايات المتّحدة، التي تحتلّ المرتبة الاقتصاديّة العالميّة الأولى، «محشورة» معوَّقة بنمط نموّها المؤسَّس على وفرة المصادر المُتناضبة من الطّاقة، ولاسيّما أنّ الازدهار الذي كان مُرتقَباً للنفط والغاز الصخريَّين، قد زاد من ارتهان نمط الحياة الأميركي الشهير *The American way of life*. وهكذا، فإنّ الرئيس باراك أوباما لم يستطع، طوال الثماني سنوات التي أمضاها في البيت الأبيض، أن يتقدَّم ولو بوصة واحدة على طريق الانتقال، نتيجة العرقلة التي تعرَّض لها من الحزب الجمهوري، كما ومن حزبه الديمقراطي هو نفسه.

في الصّين، انخفضت انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون عام 2015، مُحقِّقةً هي وحدها، انكفاءً متواضعاً، ولكنّه تاريخي في انبعاثات الغاز العالميّة. ولا ريب في أنّ هذا التطوّر غير المأمول، يمثّل مفاجأة سارّة في حقل البيئة. ولكنّه يشكّل إشارة، قبل أيّ شيء آخر، على ضعف النموّ: المسألة هنا هي أساساً مسألة تباطؤ الاقتصاد، وليس الانتقال الطاقويّ. وقد أشارت بكين إلى إلغاء 1,8 مليون وظيفة في الفحم. وعلى الرّغم من التنامي البالغ السرعة في الطّاقات المتجدِّدة، إلّا أنّها لا توفّر إلى الآن سوى 1% من الطّاقة الأوّلية المُستخدَمة في الصّين (9% إذا احتسبنا السدود)، مقابل 66% للفحم،

و89% للطّاقات الحفائريّة على وجه الإجمال. وعلى هذا، لم تصدر البشريّة كمّية أقلّ من غازات الاحتباس الحراري عام 2015 لأنّها باتت أكثر ذكاء، بل لأنّها باتت أقلّ غنى ممّا كان مُتوقّعاً.

ليس ثمّة قارّةٌ تحتاج إلى القيام بثورتها «الخضراء» أكثر من أوروبا. والمهماز الرئيس الذي يحفّز أوروبا ليس التغيّر المناخي (فالسبب في أنّ القارّة الأوروبيّة كانت خلال ربع القرن الأخير المنطقة الأقلّ إصداراً للغازات الاحتباسيّة، هو ارتحال صناعتها إلى آسيا). والمشكلة التي نادراً ما أشار إليها أصحاب القرار السياسي كمشكلة، لا تقع في الجوّ وإنّما في باطن الأرض. المصادر الرئيسة المُتاحة للأوروبيّين من الطّاقة الحفائريّة، باتت في مرحلتها النهائية، أو هي على وشك دخول هذه المرحلة. وباستثناء ألمانيا، فإنّ القوى العظمى الأوروبيّة كافّة قد استنفدت، ومنذ زمن، مناجم الفحم ذات المردوديّة لديها. وأوروبا مُحاطة بمناطق نفطيّة في حالة أفولٍ جيولوجي (بحر الشمال، الجزائر، الغابون، أذربيجان) أو على حافة الأفول (روسيا، ليبيا، نيجيريا، الكونغو- برازافيل، أنغولا). وانهيار أسعار النفط منذ عام 2014، إنّما يقوِّض مساعي استئناف الإنتاج في كلّ حقول الذهب الأسود القديمة هذه، مثلما يقوِّض تنمية موارد الهيدروكربونات «الصخريّة» المتوافرة هناك في المنطقة الممتدَّة بين الأطلسي والأورال.

هل تستطيع أوروبا التي تعلن عن تبنّي أكثر الأهداف طموحاً في هذا الميدان أن تنجز انتقالها الطاقويّ؟ نحن على تقاطع الطّرق، في حين يبدو الوضع الحالي رهيب الدقّة. ففي فرنسا وألمانيا تحديداً، يُواجِه عمالقة الكهرباء (كهرباء فرنسا EDF والشركات Engie، E. ON، RWE..إلخ.) صعوبات اقتصاديّة لا سابقة لها نتيجة انهيار أسعار الجملة الكهربائيّة. ثمّ إنّ وضع زيادة القدرة على الإنتاج هذا، والذي لا يزال يتفاقم منذ عام 2010، ليس نتيجة اقتصادات «فاضلة» أو توفير في الطّاقة، أو بسبب مزايا إيجابيّة؛ في أوروبا أو في الصين. فالسببان الرئيسان هما توقّف بل تراجع التصنيع... وسلسلة من الشتاءات التي جاءت «دافئة» نسبيّاً. وهكذا، فإنّ الاستهلاك الكهربائي انخفض بنسبة 5% في داخل الاتّحاد الأوروبي بين عامَي 2010 و2014، في حين أنّ استهلاك الغاز الطبيعي المُخصَّص لتوليد الكهرباء والتدفئة، انخفض خلال الفترة نفسها، بنسبة... 23%!

هذا الانخفاض الباهر في أسعار الجملة الكهربائيّة، مرتبط ارتباطاً ذاتيّاً بتباطؤ النموّ الاقتصادي الأوروبي والتدهور النسبيّ في القدرة الشرائية لدى الأوروبيّين، وهو يجعل تحقيق استراتيجيّات الانتقال الطاقويّ أكثر عسراً وصعوبة. ويمنَع البأس الفرنسي المتأرجِح البلادَ من توفير التثميرات اللّازمة للوصول بنصيب الطّاقة ذات المصدر النووي إلى نسبة الخمسين في المئة (50%) التي تعهَّد بها الرئيس فرانسوا هولاند[2]. خلال ذلك تظلّ ألمانيا، على الرّغم من نجاحاتها في التطوير المُكثَّف للطاقتَين الشمسيّة والرياحيّة، متأخّرة في الخروج من مرحلة الفحم (لا يزال الألمان يملكون احتياطيات مهمّة من الفحم الحجري {الليجنيت تحديداً} وكذلك من الفحم المتدني الثمن الذي يفد إليهم من روسيا وكولومبيا والولايات المتحدة الأميركية). وقد جرى التعويض، منذ عام 2010، عن الخفض الكبير في الاستهلاك الألماني للغاز الطبيعي، بتزايد استهلاك الفحم، الذي هو أدنى منه ثمنا، ولكنه أشد إضرارا بالمناخ! حرق الفحم، والفحم الحجري {الليجنيت} المخصص لمحطات التوليد الكهربائي الألمانية، قد زاد بنسبة 10 تيرّاواط بالساعة، بين عامي 2010 و2015، أي ما يعادل مفاعل نووي إضافي. أمّا انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون الألمانية فلا تزال ثابتة منذ عام 2010. لكنها تظل الأعلى بين مثيلاتها في أوروبا. تفعيل القدرات الصناعية والجبروت الصناعي الألماني يستفيد إلى اقصى حد من هذا الفحم الرخيص.

مقتضيات النموّ

الانهيار الذي تسبَّب به تباطؤ النموّ الاقتصادي في اسعار الطّاقات الحفائريّة، يفتح الباب أمام فرصة سياسيّة تاريخيّة، هي فرض «سعر الكربون» الشهير الذي لا غنى عن فرضه من أجل التنمية السريعة لمصادر طاقويّة بديلة. وإذا كانت باريس قد بدأت في مطلع عام 2016 تطوّراً ملحوظاً، عندما عرضت، وللمرّة الأولى، فَرْض سعر حدٍّ أدنى للطنّ من ثاني أوكسيد الكربون (CO_2) من أجل تحريك سوق كوتا الانبعاثات المحتضر، إلّا أنّه ليس ثمّة حكومة عضو في الاتّحاد الأوروبي تبدو حاليّاً مستعدّة لاقتفاء أثر الخطوة الفرنسيّة.

سياق التباطؤ الذي يمرّ به الاقتصاد العالَمي، يُهدِّد بقطع انطلاقة الانتقال التي أطلقها مؤتمر باريس المناخي الذي عُقِد في كانون الأوّل (ديسمبر) 2015، بعد مرور ستّ سنوات على فشل مؤتمر كوبنهاغن، الذي كان ركود عام 2008 الكبير، وإلى حدّ بعيد، وراء إعداده والتحضير له.

لا يزال نموّ الاقتصاد ونموّ استهلاك الطّاقة يسيران جنباً إلى جنب منذ بداية الثورة الصناعيّة. وكائناً ما كان شكل النجاح في الانتقال الطاقويّ، فإنّه يفرض التراجع عن التحالف الذي لا يزال إلى الآن تحالفاً لا تنفصم عراه بين الطّاقة والجبروت. ثمّة انقسام كبير اليوم تتوزَّع عليه أغلبيّة كبرى من الاقتصاديّين. فهناك من جهة أولى أولئك الذين يفترضون أنّ بالإمكان مواصلة النّظام التقني بزيادة الثروات التي ينتجها انطلاقاً من الموارد الطاقويّة والماديّة الأكثر تعقيداً والأعظم تكلفة، وهناك من جهة ثانية تلك الأقلّية من الاقتصاديين الهراطقة أو المُغايرين (ولكن المسلّحين بحجج وبراهين قويّة)، ممَّن يؤكّدون أنّ ذلك مستحيل ماديّاً أو فيزيقيّاً.

هل «للنموّ الأخضر» وجود؟ التجربة لا تزال في الغيب ولم تبدأ بعد، كما أنّه ما من أحد يملك حلّاً لهذه المشكلة المصيريّة. «رسمٌ على الكربون بنسبة 1% من الدّخل القومي القائم، يخفض الدّخل القومي القائم بنسبة 1%» كما يكتب أصحاب تحليلٍ نشرته مؤخّراً استراتيجيّة فرنسا France Stratégie (مفوّضية الخطّة سابقاً)(3). يتطلّب الانتقال الطاقويّ، بالصّورة التي يظهر عليها في التصوّر العامّ، توظيفات ضخمة وتثميرات مكثّفة، تحتاج من جانبها، هي الأخرى، إلى محرّك اقتصادي يدور بأقصى طاقته. الأمر الذي يجعل أنّه يَتطلّب وقوداً طاقويّاً وفيراً ورخيص الثّمن. وعلى هذا، فإنّ زيادة سعر الكربون يوشك أن يوقِف محرِّك النموّ. وهذه حتّى الآن وصفة الجبروت التقني: نشر الغصن الذي تجثم عليه بشريّةٌ ما بعد الحداثة، باستنفاد المواردِ المحدودة، التي لا يُعرف الاستغناء عنها إلّا في الهوامش. أمّا مجرّد محاولة إبطاء المحرّك، فلا تزال تمتنع عن الظهور بمظهر الخيار السياسي القابل للحياة. فمثل هذا الخيار يؤدّي إلى التراجع عن مقتضيات النموّ، أي التراجع عن تصوّر متكامل، لا قَسر فيه ولا تقييد، لجبروت الأُمم، أي عن التصوّر السائد منذ زمن، وفي كلّ مكان تقريباً.

هوامش ومراجع

(1) **العالَم عام 2030، كما تراه وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة:**
Le Monde en 2030 vu par la CIA, Éditions des Équateurs, Paris, 2013, p. 271.

(2) أنظر تحليل آلان غراندجان Alain Grandjean ، الرئيس السابق للجنة خبراء السجال الوطني حول الانتقال الطاقويّ: «هل 50% من النووي في فرنسا، هو هدف واقعي؟»:
«50% de nucléaire en France, un objectif réaliste?», *http://alaingrandjean.fr*>, 11 janvier 2016.

(3) Boris LE HIR, Pierre DOUILLARD et Anne ÉPAULARD, *Modèles macroéconomiques et transition énergétique*, France Stratégie, février 2016 (disponible sur <www.strategie.gouv.fr>).

لمعرفة المزيد

- Matthieu AUZANNEAU, *Or noir. La grande histoire du pétrole*, La Découverte, Paris, 2015.
- Charles A. S. HALL ET Kent A. KLITGAARD, *Energy and the Wealth of Nations. Understanding the Biophysical Economy*, Springer, New York, 2011.
- Joseph TAINTER et Tadeusz PADZEK, *Drilling Down. The Gulf Oil Debacle and Our Energy Dilemma*, Springer, New York, 2011.
- François RODDIER, Thermodynamique de l'évolution. *Un essai de thermo-bio-sociologie*, Éditions Paroles, Artignosc-sur-Verdon, 2012.

في قلب السّلطة، بنيات النقل التحتيّة

بيير توريز
(أُستاذ فخري، وحدة البحوث المُختلطَة
(UMR IDEES)، جامعة الهافر (Havre))

إذا كانت الجغرافيا تفيد في شنّ الحرب(*)، فإنّ التحكُّم بالطُرق التجاريّة والبُنى التحتيّة التي تسند هذه الطرق ـ المرافئ، المطارات، السِكك الحديديّة، أنابيب النفط... ـ هي رهانٌ عظيمٌ من رهانات السلطة. وهكذا، فإنّ الدُّول، شأن المؤسّسات، تسعى إلى تأمين استقرار هذه البنى وأمانها، وغالباً بتأمين سيطرتها المُباشرة عليها وتحكُّمها الصريح بها. وعلى هذا، فإنّ الهدف بالنسبة إلى هذه الدّول، هو تدعيم السيطرة على إقليمها والإبقاء على الدُّول الأخرى في وضعيّة ارتهان. وأمّا بالنسبة إلى المؤسّسات، فهو الإفادة من مداخيل سلسلة النقل بتمامها، أي ابتداءً بالمنبع والمصدر وصولاً إلى الغاية والمقصد، وأن تُصبح المؤسَّسة الفاعل الكبير والعامِل الذي لا يمكن الالتفاف عليه في الدفوق وأحيانا في الأراضي.

لقد سبق للقوى الاستعماريّة في الماضي أن أوجدت محطّات ومراكز تجاريّة (comptoirs) لنفسها، كما أنشأت مرافئ ـ محطّات، على طول الطُرق الاستعماريّة من أجل تأمين التزوُّد بالوقود، وتأمين تموين المراكِب التجاريّة واستراحة المراكِب الحربيّة. وظلَّت وظيفة أغلبيّة المرافئ الأوروبيّة، وغائيّتها، حتّى نهاية القرن العشرين، وظيفةً وطنيّةً وغايةً وطنيّة بشكلٍ أساسيّ. فقد كانت تُستخدَم لتحميل السلع الوارِدة إلى البلاد أو المُصدَّرَة منها وتفريغها. وعندما تنامى النقل الجوي، أوجدت الدُّول شركاتها الجوّية الوطنيّة الخاصّة، لكي تؤكّد وجودها في الأجواء. وعلى هذا، فإنّ التحكُّم بمحاور التطواف ليس بالشاغل الجديد.

غير أنّ مكمن الجدّة يتركّز في الواقع في اللّيبراليّة التي يشهدها قطاع النقل، وفي أنّ التدخّل المباشر للدُّول يزول ويختفي وتحلّ محله خَصخَصة البُنى التحتيّة وإدارة النقل. والنتيجة هي أنّ الفاعلين الخصوصيّين يسعون بدورِهم للسيطرة على سلاسل النقل والبنيات التحتيّة وشبكاتها.

الطُرق البرّية: السِكك الحديديّة والطُرق والأنابيب

تخضع البنيات التحتيّة للأنماط البرّية أو الأرضيّة المُستخدَمة لنقل الأشخاص وضروب السلع كافّة لمسافاتٍ طويلة، وتتبَع في أغلبيّتها، لمسؤولية المناطق الإداريّة المحلّية (كالمحافظات والأقضية) ذات المستويات المختلفة، ابتداءً بالمحلّي وانتهاء بالوطني. وهذا بخاصّة هو حال شبكات الطُرق. فقد يُعهد ببنائها وبتسييرها إلى مؤسّساتٍ خاصّة، تتولّاها في إطار شراكاتٍ من مختلف الأنماط، كتفويض المرفق العامّ، أو كالشراكة بين العامّ والخاصّ، كما هو الحال في فرنسا على سبيل المثال. غير أنّ طُرق السكك الحديديّة المُكرَّسة لخدمة المناجم والمصانع، أو لجمع المُنتجات الزراعيّة، أنشَأتها وتتولّى تسييرها شركات خاصّة قديمة بمثل قِدَم السِكك الحديديّة نفسها. ولا تزال المجموعات الخاصّة تبني سِككاً حديديّة، ولاسيّما في أفريقيا، استجابةً لمصالح خاصّة. غير أنّ الرهانات العسكريّة الجيوبوليتيكيّة للسكك الحديديّة لا تزال تؤثّر في سلوكات الدُّول التي غالباً وكثيراً ما تُواصِل مراقبة السِكك الحديديّة الموجودة، وتقوم بتوفير الأمان لها، بل إنّها تُنشئ سِككاً وطُرقاً جديدة في البلدان المنبثقة من تفتيت دولٍ وتجزئة دولٍ أكبر وأوسع، من أجل الالتفاف على الحدود (في آسيا الوسطى مثلاً).

خطوط أنابيب النفط والغاز هي في قلب المنافسات الجيوبوليتيكيّة التي لا تتطابق فيها مصالح الشركات النفطية والغازية بالضرورة مع مصالح الحكومات. وعلى وجه العموم، فإنّ مَن يُمدِّد هذه الخطوط ويتولّى تسييرها وإدارتها هو فروع المجموعات النفطيّة والغازيّة الكبرى. ويحدث في أحيانٍ كثيرة أن تكون خطوط أنابيب النفط والغاز في حالة مُنافسة تجاريّة أو جيو- استراتيجيّة، وأن تكون في أحيان أخرى مُكمِّلاً استراتيجيّاً يمكنه توفير حلول عدّة في حال نشوب أزمات.

أصبحت مسارات تصدير الهيدروكربونات من روسيا أو من آسيا وطُرُقها، بعد مسارات وطرُق أخرى قبلها (الشرق الأوسط)، رهاناتٍ جيوبوليتيكيّة. فقد جرى إنشاء خطّ أنابيب BTC (باكو- تبليسي- جيهان) الذي جرى تمديده بين عاصمة أذربيجان، وباكو، ومرفأ جيهان التركي، بناءً لمبادرة من شركة بريتش بتروليوم (BP)، من أجل تصدير نفط بحر قزوين، مع تلافي المرور بروسيا. وقد دَعم الاتّحاد الأوروبي هذا المشروع. وتملك شركة بريتش بتروليوم (BP) نسبة 30% من أسهم هذا الخط، الذي تُشارك فيه مؤسّسات أوروبيّة أخرى (ستيت أويل، توتال، إيني Statoil, Total, ENI)، فضلاً عن شركات آزال AZAL الأذربيجانيّة، وتي باو TPAO التركيّة، وعن شركات أميركيّة (منها شيفرون Chevron) ويابانيّة. وقد دخل خطّ أنابيب BTC (باكو- تبليسي- جيهان) في الخدمة عام 2006؛ وقبل ذلك بثلاث سنوات، كان خطّ أنابيب CPC (كونسورتيوم خطّ أنابيب بحر قزوين Caspian Pipeline Consortium)، قد وُضِع في الخدمة بين كازاخستان ومحطّة أوزيريفكا Ozereevka التي تقع قرب نوفوروسّيك Novorossisk، على الضفّة الروسية من البحر الأسود. والمساهمان الرئيسان هما ترانسنفط Transneft، وهي مؤسَّسة عموميّة روسيّة متخصِّصة في نقل النفط (24%) وكازموني غاز KazMunayGaz، وهي مؤسَّسة نفطيّة عموميّة كازاخستانيّة (19%). أمّا الشركاء الآخرون فهُم مُثمِّرون خصوصيّون، بينهم شركات نفطية روسية (مثل لوك أويل Lukoil)، من أوروبا الغربيّة (بريتيش بتروليوم BP المُتشارِكة هنا مع لوك أويل Lukoil في لوك آركو LukArco، وشلّ Shell، وإيني ENI) وأميركية شمالية (مثل شيفرون وموبيل). وهكذا، وفي حين أنّ روسيا تحاول السيطَرة على طرق التصدير ابتداءً من المناجم الواقِعة في إمبراطوريّتها القديمة من أجل الاحتفاظ بسلطتها في المنطقة، فإنّ الاتّحاد الأوروبي شجّع المشروع الذي ينأى بآسيا الوسطى عن روسيا ويهدف إلى تقليص النفوذ الروسي فيها. فأمّا الشركات النفطيّة الكبرى، فإنّها شاركت، باستثناء شركات روسيا وتركيا، في المشروعَين من أجل أن يكون ثمّة طريق تصدير في متناولها، كائناً ما كان التطوّر الجيوبوليتيكي الجِهويّ أو الإقليميّ.

وعلى هذا، فإنّ الرهانات معقَّدة: ففي حين أنّ الدُّول تسعى للسيطرة على المسارات التي تبدو لها أنّها تُدافع عن مصالحها الوطنية والقوميّة، فإنّ المجموعات

النفطيّة تُفضّل تنويع الطُرق لتلافي أن يكون عليها أن تختار، مضطرّةً، «مُعسكراً» من المُعسكرات في حال حدوث تنافسات جيواستراتيجيّة بين الدُّول.

المرافئ

فكّ إسار الدُّول في المجال المرئي هو أمر يؤاتي الخَصْخَصَة التدريجيّة للمنشآت، بما في ذلك في المرافئ التي تظلّ عامّة (كبريات المرافئ البحريّة في فرنسا، أو المرافئ البلديّة في الرديف الشمالي(**)). فحتّى الماضي القريب كانت المرافئ أو المحطّات الشديدة التخصّص، والمُكرَّسة لفئة واحدة من السلع، كالنفط والمنتوجات البتروليّة والغاز الطبيعي المُسال، أو السِّلع الوازِنة كالفحم أو الحبوب، تستطيع، شأن الطُرق والسِّكك الحديديّة، أن تنتمي إلى مؤسّسات صناعيّة أو تجاريّة أو أن تكون موضوع امتيازات حصريّة لمؤسّسات من النَّوع التجاريّ أو الصناعيّ. غير أنّ هذا لم يكن وضع الأرصفة المُتخصِّصة كافّة. وكذلك فإنّه كان لدى مشروعات نقل البضائع وتفريغها وشركاتها إمكانيّة تنظيم وترتيب بنيات فوقيّة ومستودعات وحظائر وتسييرها وإدارتها. ومع تفشّي الليبراليّة، باعت كثيرات من الدُّول مرافئها: باتت المرافئ تُباع وتُشترى شأن أيّ رزقٍ كان من الأرزاق الأخرى. ففي المرافئ كافّة، العموميّة أو الخاصّة، تستطيع مؤسَّسة أو شركة أن تضع يدها على محطّات طَرفية، أو مستودعات أطرافيّة. وهي ليست مُخصَّصة لسلعةٍ أو لاستخدام بعينه، كما كان الحال في الماضي، وإنّما لمؤسَّسة متملِّكة أو صاحبة امتياز. وفضلاً عن ذلك، فإنّ العَولَمة شجَّعت المجموعات الدّولية ـ من أصحاب السُّفن، ومؤسّسات مرفئية، وصناديق تثمير ـ على التوظيف في القارّات كافّة، وعلى أن تمهر نفسها بشبكتها المرفئيّة العالميّة الخاصّة.

أصحاب السفن الرئيسيّون وضعوا أيديهم على المحطّات الطَرفيّة، بل على المرافئ نفسها. فهذا هو حال شركات التجهيزات العالميّة الأربع الأوَل للسفن، في مجال نقل الحاويات. فمجموعة أ. بي مولر ميرسك AP Moller Maersk الدانماركيّة، التي هي أوّل صاحب سُفن عالميّ، تملك، عبر فرعها محطّات أي. بي. إم. الطرفيّة APM Terminals، أنصبةً وأسهماً في محطّات طرفيّة موزَّعة على 59 مرفأً من مرافئ قارّات العالَم الخمس. وهي تملك أنصبة وأسهماً في بعض المرافئ (مرفأ صلالة في

سلطنة عُمان على سبيل المثال) وفي أكثر من ستّين ميناءً من الموانئ الجافّة (المراكز اللّوجستيّة قرب الموانئ البحريّة أو في داخل البلاد).

أمّا المجموعة الإيطالية السويسرية، إم. إس. سي. (MSC، الأحرف الأولى من شركة الملاحة المتوسّطيّة بالإنكليزيّة Mediterranean Shipping Company) فتحتل المرتبة الثانية، وتمتلك جزئيّاً أو بالكامل، وتُسيِّر أو تدير، مباشرةً أو عبر فروعها السبعة وعشرين، ومحطّاتها الطرفيّة ذات الحاويات، والموزَّعة على 25 ميناءً بينها ستّة موانئ في أوروبا الشماليّة، وثمانية في أوروبا المتوسطيّة. وتيل TIL التي هي فرعٌ من فروع شركة الملاحة المتوسّطية السالِفة الذّكر (MSC)، تتشارَك مع رساميل خاصّة تركيّة في بناء مرفأ آسيابورت Asyaport، الواقع على الضفّة الشماليّة لبحر مرمرة، واستغلاله. أمّا المجموعة الثالثة CMA-CGM التي اتّخذت من مرسيليا مقرّاً عامّاً لها، فتعمل مباشرةً أو عبر فروعها، محطّة الارتباط الطرفيّة Terminal Link ومحطّات سي. إم. إي. الطرفيّة CMA Terminals، في 26 مرفأ موزَّعة على 18 بلداً، ولاسيّما في الرديف الشمالي La Rangée du Nord، وفي البحر الأبيض، وكذلك في منطقة الكاريبي، وفي الولايات المتّحدة، وفي الشرق الأقصى. أمّا المجموعة الرابعة فهي المجموعة الصينية كوسكو COSCO التي تسيطر عبر فرعها كوسك الباسيفيكي المحدودة Cosco Pacific Limited على 25 محطّة طرفيّة موزَّعة على 17 ميناءً صينيّاً (بما في ذلك ميناء هونغ كونغ، وكاوشيونغ)، ومحطّات طرفيّة كذلك في سنغافورة، وبور سعيد وآنفرس Anvers. وقد استفادت المجموعة من خَصْخَصة الموانئ اليونانيّة لتتملّك 67% من أسهم مرفأ البيريه Pirée. يبقى أنّ الشركات البحريّة تتمكّن، عبر تسيير محطّاتها الطرفيّة الخاصّة وإدارتها، أن تُنظِّم بسهولة أعظم، ومن دون تدخّل خارجي، توقُّف سفنها ورسوّها، (وعمليات نقل الحاويات من سفينة إلى أخرى من السفن العابرة للمحيطات، أو بين سفينة عابرة للمحيطات ـ السفينة الأم ـ ومركب يقوم بالملاحة الساحليّة feeder ويخدم موانئ ثانويّة من الواجهة البحريّة ذاتها)، وتسيير مربد من الحاويات وإدارته. فضلاً عن ذلك، وبصورة مُكمِّلة له، تقوم هذه الشركات كلّها باستغلال مرافئ جافّة، الأمر الذي يؤاتي حضورها لدى زبائن في داخل البلاد. وهي تملك أسهماً وأنصبة في *مشروعات مُشترَكة*.

هكذا، اعتمدَت الموانئ كذلك استراتيجيّة «الاستيطان» الدّولية. والمتنافسان الرئيسان في سباق السيطرة هذا على الموانئ، هُما مرفأ دُبي ومرفأ سنغافورة. وكانت DP World المُنبثقة عن دمج هيئة ميناء دُبي ومرفأ دبي الدّولي، قد وسَّعت حضورها في القارّات كافّة. وهذه المجموعة ضالعة في نحوٍ من سبعين (70) محطّة طرفيّة موزَّعة بين 31 بلداً. وهي حاضرة في 11 ميناءً أوروبيّاً، وفي جزءٍ من فوس (Fos) ومن مرفأ 2000 في الهافر، وفي خمسة موانئ أفريقيّة بينها ميناء دوراليه (Doraleh) في جيبوتي، و16 ميناء في آسيا بينها ستة موانئ في الهند، وأربعة في الصين، وستّة في الشرقَين الأدنى والأوسط، بينها ميناء جدّة، وأربعة في أُستراليا، واثنان على شاطئ كندا الباسيفيكي، وواحد في منطقة الكاريبي، وأربعة في أميركا الجنوبيّة. وتهدف هذه الاستراتيجيّة إلى زيادة مداخيل المجموعة بتسيير عمليات الشحن والتفريغ وإدارتها على طرفَي المسار البحري للسلع. الأمر الذي يتيح اجتذاب الزبائن من أصحاب السفن وتأمين ثباتهم وولائهم كزبائن، وذلك بعرض خدمات مبسَّطة وأسعار مُخفَّضة في هذه المرافئ.

اعتمد ميناء سنغافورة وطوَّر استراتيجيّة مماثِلة. فمجموعة PSA (الأحرف الأولى من هيئة مرفأ سنغافورة Port of Singapore Authority) استقرّت في العديد من القارّات، وذلك إمّا عبر حضورها المُباشر، وإمّا بوساطة فروعها. فهي حاضرة الآن في 28 ميناءً، منها 19 ميناءً في آسيا، بينها سبعة موانئ صينيّة وخمسة هنديّة، وخمسة موانئ أوروبيّة بينها محطّات طرفيّة عدّة في آنفرس Anvers وزيبروغ Zeebrugge ، حيث استوعبت المجموعة شركات الشحن والتفريغ الآنفرسية، هيسيناتي Hessenatie ونورناتي Noord Natie. وفي آنفرس Anvers دخلت شريكة في محطّة شركة الملاحة المتوسّطية MSC، الطرفيّة. غير أنّ جغرافية خيارات الإقامة والحضور للمجموعتَين ليست مُتماثِلة. فبخلاف حضورهما المهمّ في آسيا، فإنّهما تعملان في أوروبا. وهكذا، فإنّه لا حضور في أفريقيا وأميركا الشماليّة إلّا لمجموعة DP World.

المطارات

لم تلبث الخَصْخَصة التي بدأتها مارغريت تاتشر للمطارات في المملكة المتّحدة، أن اجتاحت الاتّحاد الأوروبي قبل أن تتمدَّد في العالَم كلّه، مع استثناءٍ مهمّ هو الولايات

المتّحدة الأميركيّة، التي لم تكن الخَصْخَصة قد طالت فيها أيّ مطار عام 2016، باستثناء مطار سان خوان في بورتوريكو، وذلك على الرّغم من برنامج الخَصْخَصة الذي تبنّاه الكونغرس الأميركي عام 1996.

كان الشّارون الذين عرضوا شراء المطارات، شركات طيران مُتشارِكة مع صناديق تثمير مختلفة. وكانت المجموعات الأساسيّة بين هؤلاء في مطلع عام 2016، هي فيروفيال Ferrovial، المُتشارِكة مع قطر هولدينغ لي. لي. سي Qatar Holding LLC التي تدير حاليّاً وتستغلّ أربعة مطارات بريطانيّة، بينها مطار هيثرو Heathrow، الذي حصلت عليه بعد شرائها شركة بي. إي. إي. BAA. فرابورت Fraport، التي كانت تستغلّ في الأساس مطار فرانكفورت، تمدَّدت إلى هانوفر وإلى بلغاريا (فارنا وبورغاس Varna & Burgas) وروسيا (بولكوفو Pulkovo مطار سانت بطرسبورغ) وأنطاليا في تركيا، وإلى الهند (دلهي) فالصين (كسيان Xi'an). وفي عام 2016، كانت المجموعة قد امتصّت واستوعبت 14 مطاراً جهويّاً في اليونان، بينها مطار سالونيك. أمّا المجموعة الثالثة فهي تركية، وهي مجموعة تاف (TAV) المنبثقة عن استغلال مطار أتاتورك في إسطنبول، والتي تملك خمسة مطارات في تركيا، واثنَين في جورجيا، واثنَين في تونس، واثنَين في مقدونيا، وواحد في زغرب وواحد في المملكة العربيّة السعوديّة.

غير أنّه جرى اكتساب بعض المطارات أو استغلالها من طرف مجموعات كانت غريبة عن النقل الجوّي. وهكذا، أنشأَت شركة فانسي Vinci فرعها المعروف تحت اسم مطارات فانسي Vinci Airports التي تستثمر وتستغلّ 11 مطاراً في فرنسا، بينها مطارات نانط Nantes، ورين Rennes، وكليرمونت- فيراند Clermont-Ferrand وغرونوبل Grenoble وعشرة مطارات في البرتغال وثلاثة في كمبوديا، واثنان في اليابان وواحد في سانتياغو في تشيلي. أمّا نوفابورت Novaport في روسيا، فإنّها تملك عشرة مطارات تقع أساساً في سيبيريا الغربيّة، بينها مطارَا نوفوسيبيرسك Novossibirsk وتيومان Tyumen، وهي مشروع مُشترَك بين مُستثمِر روسي هو (Meridian capital) وصندوق AEON اليابانيّ. أمّا بيزل آيرو Basel Aero فرع صندوق التثمير الروسي بازيك إيليمنت Basic Element التابع لبنك سبيربنك Sberbank ومطارات شانغي الدّولية Changi Airports International التي بدأت بتسيير مطار سنغافورة وإدارته، قبل أن تبدأ التثمير

في العالَم كلّه، وتستثمر أربعة مطارات في جنوب روسيا، بينها مطار سوتشي. وهذه الشركة الأخيرة هي مثال على الشراكة بين صندوق التثمير وإداريِّي المطارات وبنّائيها.

وثمّة سيرورة أخرى تُماثِل في مجراها ما فعله أصحاب السفن في الموانئ: فقد استطاعت الشركات الجويّة الحصول على محطّات طرفيّة مُكرَّسة في المطارات. وتستقبل هذه المحطّات على وجه العموم رحلات الشركات الأعضاء في واحدٍ من التحالفات الجوّية العالميّة الثلاثة (ستار آليانس، وسكاي تيم، وان وورلد Star Alliance, Sky Team, Oneworld). عندئذٍ تستطيع الشركات ترتيب المطار لجهة تنقُّل المسافرين والسِّلع في رحلات فرعيّة، على هواها. وهي تستطيع تسيير مرابطة الطائرات تبعاً لحاجاتها. غير أنّه لم يحدث أن تمكّنت شركة خطوط جويّة من الاستفادة من الخَصْخَصة لتتملّك مطاراً بكامله. وحتّى مكاملو أو مستدمجو الشحن يقنعون بالتثمير في مهابطهم وفي مراكز الفَرز التابعة لهم كما فعلوا في فيديكس Fedex في ممفيس Memphis، قاعدتهم الرئيسة، أو في مطار رواسي شارل ديغول Roissy Charles de Gaulle (في ضاحية باريس)، أو DHL في لايبزيغ Leipzig، وهو ما يمثّل تثميرات وتوظيفات باهظة. لكنّ الشركات تزداد مرونة عندما تنظِّم نشاطاتها على الأرض، وتتمكّن المطارات من اجتذاب الشركات التي استثمَرت ووظَّفت في المحطات الطرفية، الأمر الذي يمثّل ورقة رابحة في لحظة المنافسة الحادّة في القطاع الجوّي.

إذا كانت تقف وراء هؤلاء رساميل استثماريّة، إلّا أنّها في أغلبيّتها مجموعات متخصِّصة في النشاط الجوّي، والبناء، وصيانة المطارات وتسييرها، تدخل إلى هذه السوق الجديدة.

النظُم المتكامِلة

بعض المجموعات لها استراتيجيّة أكثر تعَولماً. والمسألة بالنسبة إليها هي مسألة تكامل نشاطٍ كاملٍ، ومن ألفه إلى يائه، ومن المادّة الأوّلية إلى المنتوج الجاهز، مروراً بالمراحل التي تتضمَّن نشاط النقل. ثمّ إنّ رقابة شركات التعدين والنفط والغاز وتحكّمها بالسكك الحديديّة المنجمية، وموانئ التصدير، وخطوط أنابيب النفط والغاز، ومصانع التسييل، ومحطّات غاز الميتان النهائيّة أو الطرفيّة، هي مُمارَسة قديمة. والمجموعات

التي أسلف الحديث عنها تتوسّع في هذه الاستراتيجيّة وتضمّ إليها وتُلحِقُ بها نشاطات عدّة تجري على الإقليم ذاته الذي تسعى هي لاستتباعه. فمجموعة بولوريه Bolloré في أفريقيا الغربيّة والوسطى حاضرة في النقل واللّوجستيك، وكذلك في الزراعة وبرامج التنمية. كما أنّها تدير على سبيل الامتياز ثلاث شبكات من السِّكك الحديديّة، في الكاميرون (كامراي Camrail)، وفي شاطئ العاج وبوركينا فاسّو (سيتاراي Sitarail)، وفي بينين والنيجر (بنيراي Bénirail). وهي تستغلّ على سبيل الامتياز 12 محطّة طرفيّة للحاويات في الموانئ الأفريقيّة المُشاطِئة لخليج غينيا، من كوناكري إلى بوانت نوار Pointe Noire في الكونغو، والمحطّات الطرفيّة لسُفن شحن العربات والشحن الأفقي (roll-on, roll-off). وتدير المجموعة من جهةٍ أُخرى نشاطات مُعالَجة (تغليف، وتصنيف وسوى ذلك) مرفئيّة خارج الامتيازات الممنوحَة لها، وتملك نحواً من عشرين ميناءً جافّاً في أفريقيا. والجزء الأفريقي من سلسلة النقل هو جزءٌ ممسوك ومُتحكَّم به بين الموانئ والبلدان المسوَّرة، أي التي لا ساحل لها. وبخلاف ذلك، فإنّ المجموعة تملك نسبة 38% من شركة سوكفين Socfin التي تملك مزارع في أغلبيّة البلدان التي تخدمها المجموعة. وهي إلى ذلك شريك في برامج إنمائيّة عدّة؛ ما يشير إلى أنّها نجحت في أن تكون لاعباً قويّاً وفاعِلاً ذا بأس لا يمكن الالتفاف عليه على الصعيد الإقليميّ الواسع.

أمّا المستثمرون الصينيّون، فإنّهم يتبنّون من جهتهم سياسة مُماثِلة في أفريقيا الشرقيّة. ففي أثيوبيا اشترى المقاولون الصينيّون أراضي وبنوا مصانع (للنسيج، للبلاستيك)، وحدّثوا قطاع الاتّصالات، وبنوا الطرق والترمواي (السكّة الحديد الخفيفة) في العاصمة. وتُسهِم الشركات الصينيّة كذلك في فكّ إسار البلدان: فمنذ عام 2012 باتت شركة الهولدينغ الصيني التجاري الدوّلي China Merchant Holdings International تملك 23,5% من ميناء جيبوتي، بينما بنت شركة الهندسة المدنيّة الصينيّة سكّة حديديّة جديدة من النموذج النمطي بين جيبوتي وأديس أبابا. ثمّ إنّ أغلبيّة الاستثمارات الصينيّة في أثيوبيا وجيبوتي هي استثمارات يموِّلها البنك العمومي الصيني، إكسيم بنك China Exim Bank. وبهذا تكون المصالح الصينيّة قد أقامت ضرباً من التواصل الإقليمي لمصلحتها، عبر تحكّمها ببنيات النقل التحتيّة.

استراتيجيّات مُتقاطعة للدّول والشركات المتعدّدة الجنسيّات

لا تزال الدّول تتخلّى في قطاع النقل، الذي لطالما اعتبرَته هي قطاعاً استراتيجيّاً، عن سلطتها فيه لمؤسّسات من المستوى الدّولي. ويبقى أنّ وراء المنافسة بين هذه المجموعات رهانات جيوبوليتيكيّة بين الدُّول، وهي رهانات لم تتلاشَ ولم تختفِ. وإذا كانت السلطة الاقتصاديّة للمجموعات الجبّارة، التي هي مجموعات خاصّة على وجه الإجمال، بدأت تحلّ محلّ السلطة السياسيّة والعسكريّة للدّول، إلّا أنّ ثمّة روابط بين استراتيجيّات الدّول واستراتيجيّات هذه المجموعات. وفي جميع الأحوال، فإنّ وضع اليد على البُنى التحتيّة للنقل يُسهِم في السيطرة على الأسواق والأقاليم أو الأراضي وسكّانها. قرارات حكومات الدُّول الأعظم بأساً وقوّةً وقدرات، وقرارات المؤسّسات الخاصّة، أي ما يعني في مجال النقل، اختيار أماكن التحويل الرئيس، والعبور، وتأمين المواصلات الفرعيّة، إنّما تقرّرانها من أجل مصلحتهما كليهما. والترتيبات تستهدف دفوقات بعينها مطلوبة لهما مُستهدَفة منهما، ولا تستجيب بالضرورة إلى حاجات الأهالي الذين بقوا بمنأى. وهذا الخيار لشكلِ الشبكات ولموضَعة العقد، غالباً ما يُسهم في تركيز النشاطات، وفي تهميش الأقاليم، ومُفاقمة الاختلالات الاجتماعيّة - المكانيّة.

هوامش ومراجع

(*) عنوان كتاب شهير لإيف لاكوست (Yves Lacoste) أحد روّاد الجغرافية السياسيّة الفرنسيّين، وأستاذها في جامعة باريس الثامنة، ذهب مثلاً إلى أنّ «الجغرافيا تفيد بادئاً في شنّ الحرب» (1976) (المترجم).

(**) La Rangée du Nord، أو Northern range، وفقاً للأصل الإنكليزي للكلمة، هي التسمية التي تُطلَق على المرافئ الأوروبيّة الرئيسة الممتدّة على الساحل الجنوبي لبحر الشمال، كما يُطلق عليها كذلك رديف المانش الشمالي، من بين تسميات أخرى (المترجم).

لمعرفة المزيد

- Laurent CARROUÉ, *Géographie de la mondialisation*. Armand Colin, Paris, 2007.
- Timoty MITCHELL, *Carbon Democracy. Le pouvoir politique à l'ère du pétrole*. La Découverte, Paris, 2013.
- Pierre ROYER, *Géopolitique des mers et des océans*, PUF, Paris, 2014.
- Jérôme LOMBARD et Olivier NINOT, «Des mobilités aux transports. Regards croisés en Afrique de l'Ouest», *EchoGéo*, n° 20, 2012 (disponible sur : <http://echogeo.revues.org>).
- Stéphane ROSIÈRE, «La place des firmes dans la tradition et l'actualité géopolitiques», *Revue Géographique de l'Est*, vol. 50, n° 1-2, 2010 (disponible sur: <http://rge.revues.org>).

المكبّلون بالدَّين!

داميان ميلّيه وإريك توسّان

(الناطقان باسم لجنة إلغاء الدَّين غير المشروع
(CADTM) في فرنسا وفي العالَم على التوالي)

لا يزال الدَّين منذ مطلع سنوات 1980، في قلب الأحداث الراهنة في بلدان الجنوب، ولكنّه عاد فاقتحم الشمال في نهاية سنوات 2000. كانت اليونان أوّل بلد من منطقة اليورو يتلقّى مباشرةً وطأة النتائج الدراماتيكيّة للنمط الاقتصادي الرهيب الذي يمثّل الدَّين أحد مراكزه العصبيّة. واليوم بات اقتصاد أغلبيّة البلدان، كما باتت الأوضاع والشروط المعيشيّة لأغلبيّة الكائنات البشريّة مشروطة بهذا الدَّين الذي هو أحد أقوى وسائل السيطرة المُمكِنة على الإطلاق. هذا الميكانيزم البالغ اللّطافة لا يزال قَيد العمل منذ زمن، بحيث لا يُمكن بناء حلٍّ عادل لمشكلة الدَّين إلّا بمعرفة مآلاتها ونوابضها.

شكلٌ جديدٌ من الاستعمار

سواءً أكان الدّائنون دُولاً ذات بأس، أم كانوا هيكليّات ومنظّمات متعدّدة الأطراف في خدمة هذه الدُّول، أم كانوا مصارف، فإنّهم عرفوا كيف يُناورون لفرض إرادتهم على المَدينين. فمنذ النصف الأوّل للقرن التاسع عشر، جرى استخدام بلدٍ مثل هايتي كمختبر. فقد كانت هايتي أوّل جمهورية سوداء في التاريخ، حين تحرَّرت من النير الفرنسي عام 1804. لكنّ باريس لم تتخلّ عن ادّعاءاتها حول مستعمرتها السابقة، وحصلت على تعويض ملوكي باذخ منها، لمصلحة الاسترقاقيّين ومالكي العبيد: فالاتّفاقات التي جرى توقيعها عام 1825 مع القادة الهايتيّين الجُدد، فَرضت على

هايتي دين استقلال عجزت هايتي عن سداده منذ عام 1828، واحتاجت عمليّاً إلى قرنٍ من الزمان لسداده، ما جَعَل كلّ شكل من أشكال التنمية المقبولة من الأهالي، أمراً مستحيلاً.

جرى استخدام الدَّين كذلك لإخضاع تونس للنير الفرنسي عام 1881، أو مصر للمملكة المتّحدة عام 1882، لأنّ القوى الدائنة استخدَمت الدَّين غير المدفوع لإخضاع البلاد التي كانت حتّى ذاك ذات سيادة. وكذلك اليونان التي وُلدت في سنوات الثلاثين من القرن التاسع عشر (1830)، وهي تُجرجِر كرة ثقيلة من الديون التي كانت تشدّ وثاقها إلى المملكة المتّحدة وإلى فرنسا وروسيا[1]. وجزيرة الأرض الجديدة Terre-Neuve التي أصبحت عام 1855، أوّل «دومينيون» مرتبطاً بالإمبراطوريّة البريطانيّة، قبل كندا وأستراليا، تراجعت عن استقلالها بعد أزمة عام 1933 الاقتصاديّة الجسيمة لكي تُواجِه ديونها، ثمّ أُلحقت في النهاية في عام 1949 بكندا التي وافقت على أن تتحمّل 90% من تلك الديون (أيّ من ديون الجزيرة).

حدث هذا المسار ووقعت هذه السيرورة بعد الحرب العالميّة الثانية، عندما كانت بلدان أميركا اللّاتينية بحاجة إلى رساميل لتمويل تنميتها، وعندما كانت البلدان الآسيويّة، وبعدها البلدان الأفريقيّة، عند منعطف سنوات 1960، قد حقّقت استقلالها. شكّل الدَّين الأداة الكبرى لفرض سياسات استعماريّة جديدة. وثمّة ثلاثة أطراف حفّزت هذه البلدان وحثّتها على الاستدانة بفوائد متدنّية نسبيّاً: المصارف الغربيّة الكبرى التي تفيض بالسيولات النقديّة، بلدان الشمال التي تريد إنعاش اقتصادها الذي تأزّم بعد الصدمة البتروليّة في عام 1973، البنك الدّولي الذي كان يهدف إلى تدعيم منطقة نفوذ الولايات المتّحدة الجيوبوليتيكيّة، وعدم السّماح للمصارف الخاصّة بتهميشه. وفي نهاية عام 1979، قرّرت الولايات المتّحدة زيادة معدّلات الفائدة المصرفيّة، فكان لذلك أثره وانعكاساته على سعر الفائدة في بلدان الجنوب، التي كانت حينذاك معدّلات متنوّعة، ولكنّها ازدادت هي الأخرى بِنسب كبيرة. وإذ تضافرت هذه الزيادة في معدّلات الفائدة مع انخفاض سعر الموادّ الأوّلية التي كانت تُصدرها بلدان الجنوب (النفط، الخامات، القهوة، الكاكاو، القطن، السكر، ..إلخ)، فإنّها أحكمت

الشراك. وفي شهر آب (أغسطس) من عام 1982، أعلنت المكسيك ومعها بلدانٌ أخرى، أنّه لم يَعُد بوسعها السداد. حينها تدخَّل صندوق النّقد الدّولي الذي عَمد، بناءً على طلب المصارف الدائنة، إلى إقراض البلدان التي تُواجِه صعوبات في السداد، بفوائد مُرتفعة، وبشرط مواصلتها سداد المصارف، وممارسة السياسة التي يقرّرها خبراء الصندوق: وقْف الدَّعم عن المنتوجات والخدمات الضرورية، خفْض الإنفاق العمومي، خفْض قيمة العملة الوطنيّة، رفْع أسعار الفائدة لاجتذاب الرساميل الأجنبيّة، تشجيع الإنتاج الزراعي المُخصَّص للتصدير، الانفتاح الكامل على الأسواق، وذلك بإلغاء الحواجز الجمركيّة، اعتماد اللّيبرالية في الاقتصاد وإلغاء الرقابة على حركات الرساميل، سياسة ضريبية وزيادة في الرسوم على القيمة المُضافَة (TVA) كان من شانها مُفاقَمة التفاوتات، والحفاظ على مداخيل رأس المال، وخَصْخَصَة المؤسّسات العموميّة المُربحة (ذات المردوديّة)... وهكذا ظهر شكلٌ جديد من الاستعمار: لم يَعُد ثمّة حاجة حتّى إلى مُرابطة جيش استعماري على الأرض، ولا لتعهّد إدارة فيها؛ فميكانيزم الدَّين تولّى اقتطاع الثروات التي تنتجها البلاد، وتوجيهها نحو الدائنين.

الديمقراطيّة المُداسَة

أتاحت الأزمة التي اندلعت بين عامَيْ 2007 و2008، بتطبيق الاستراتيجيّة ذاتها داخل حدود أوروبا. وكان قد جرى قبل ذلك تكييف سكّان أوروبا للقبول بالتدابير والإجراءات التي ما كانوا سيقبلون بها في الأحوال الطبيعيّة. كانت هنغاريا أوّل البلدان التي ضربتها الأزمة؛ حدث ذلك في تشرين الأوّل (أكتوبر) 2008. ويومها قرَّر المُقرضون تسليفها عشرين مليار يورو مقابل رفعها الرَّسم على القيمة المُضافة (TVA) وتجميد أجور الموظّفين، وإجراء خفض في خدمات الضمان الاجتماعي. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) وقَعت أوكرانيا بدورها في شِباك صندوق النّقد الدّولي، وكان أن تبنّى البرلمان الأوكراني، لقاء قرضٍ بقيمة 16,4 مليار دولار، خطّة شديدة القسوة من الخصخصات والتخفيضات في الميزانية، ولاسيّما خفض المستحقّات المدفوعة لـ«المُنظِّفين» الذين كانوا قد اضطلعوا بالتدخّل الفوري على موقع تشيرنوبيل Tchernobyl، إبّان وقوع كارثة

عام 1986 النوويّة. وفي شهر آذار (مارس) من عام 2009، بدأت رومانيا المفاوضات من أجل معونة بقيمة 20 مليار يورو مقابل خفضٍ بنسبة 25% في أجور الموظّفين وزيادة في الرسوم على القيمة المُضافة (TVA)، وإلغاء 100.000 وظيفة إداريّة.

في نيسان (أبريل) 2010، دفع صندوق النّقد الدّولي والجماعة الأوروبيّة اليونان، التي هزّتها الأزمة التي أحدثتها المصارف، بتوليدها لـ«فقاعة» ائتمان خاصّ، إلى التوقيع على قرضٍ بقيمة 110 مليارات يورو. وقد جرى استخدام هذا القرض لسداد ديون المصارف الكبرى، ولاسيّما الألمانيّة والفرنسيّة، التي كانت غارقة في وحول اليونان، وتخشى ألّا تستطيع استرداد أموالها. وعلى هذا، فإنّ اليونان دفعت ثمناً مرتفعاً من أجل السماح للمصارف الخاصّة بالانسحاب من دون معوّقات. وجرى في الحين نفسه اعتماد خطط تقشّف عدّة شديدة القسوة تحت ضغط الدّائنين، وذلك على الرّغم من الأمل الذي أثاره وصول حزب سيريزا Syriza وزعيمه ألكسيس تسيبراس Alexis Tsipras إلى الحُكم؛ إذ لا تزال اليونان خاضعة بالكامل لأوامر الثلاثيّة (المكوّنة من صندوق النّقد الدّولي واللّجنة الأوروبيّة، والبنك المركزي الأوروبي) التي هي الربّان الحقيقي للاقتصاد اليوناني. القروض التي جرت الموافقة على إقراضها لليونان ابتداءً من عام 2010، لم تكن تسعى مطلقاً لخدمة مصالح اليونانيّين، بل بالعكس. فخطط التقشف التي جرى وضعها اشتملت على انتهاكات عديدة للحقوق التي تضمّنتها معاهدات دوليّة عدّة.

في شهر أيلول (سبتمبر) 2008، ثمّ في تشرين الثاني (نوفمبر) 2010، ترنَّحت إيرلندا لأنّه تبيّن أنّ استثمارات مصارفها في القطاع العقاري كانت كارثيّة؛ فاضطرت إلى تأميم البنك الأنجلو إيرلندي Anglo Irish Bank، الذي بلغت خسائره 34 مليار يورو عام 2010، وأفضت إلى عجزٍ قياسيّ في النّاتج المحلّي الإجمالي، وصل إلى 32%. فكان أن فرض صندوق النّقد الدولي والاتّحاد الأوروبي على البلاد خططاً تقشّفية عدّة: توسيع القاعدة الضريبيّة وإلغاء 25.000 وظيفة إداريّة، وخفض الحدّ الأدنى للأجور، ورفْع الرسوم على القيمة المُضافة (TVA)، وخفْض أجور الموظّفين بِنسب تصل إلى 15%، ورفْع سنّ التقاعد (من 65 إلى 66 سنة عام 2010، ثمّ إلى 68 سنة في عام 2018)

... لكنّ إيرلندا لم تمسّ الضريبة على الشركات الفائقة القدرة على المنافسة، والبالغة نسبة 12,5%!

وفي نيسان (أبريل) 2011، جاء دَور البرتغال لتستنجد بصندوق النّقد الدّولي وبالاتّحاد الأوروبي. وفي الشهر التالي حصلت على قرضٍ من الصندوق بقيمة 78 مليار يورو، وحصل الصندوق في المقابل على تعهّد من الأحزاب البرتغاليّة الرئيسة، تتعهَّد فيه سلفاً بتطبيق تدابير الصرامة والتقشّف التي يريدها، بحيث لا تضعها الانتخابات المبكرة موضع إعادة نظر. أُنقِذ الدائنون، وديست الديمقراطيّة...

يبقى أنّ هذه التدابير لم تَنَلْ من بلدان منطقة اليورو الأطرافيّة وحدها. وحالة القروض «السّامة» في فرنسا تسلّط الضوء على ذلك. فقد ظلّت المصارف تعرض طوال سنوات على المُقترضين العموميّين الفرنسيّين المحليّين (السلطات المحلّية، المستشفيات، هيئات الإسكان المُنخفض الأجر...) قروضاً بفوائد ثابتة ومُنخفضة، خلال مدّة قصيرة، ثمّ تؤشِّرها على مؤشّرات يمكن أن تكون مفرطة التقلّب، ولاسيّما لجهة التعادل بين اليورو والفرنك السويسري. فقد أدّت الأزمة إلى تدنّي قيمة اليورو بالنسبة إلى العملة السويسرية، بحيث تفجّرت معدّلات الفائدة، وبلغت في بعض الأحيان نسبة 30%. ووفقاً للجنة التحقيق البرلمانيّة، فإنّ قريباً من 5000 هيئة محلّية كانت مَعنيَّة بهذه الوضعيّة، بينها بلديات يتدنّى عدد سكّانها عن 10.000 نسمة، وكانوا ممَّن اتّصل بهم وسوَّق قروضه لهم، مصرف ديكسيا Dexia. وقد بلغت المبالغ المُقرضة في هذه العملية في فرنسا مبالغ هائلة: 18,8 مليار يورو من استحقاقات القروض غير المُسدَّدة وذات المخاطر، بينها 13,6 مليار استدانتها الهيئات المحلّية وحدها، وباتت توشك أن تصل بها إلى حدّ حرمانها من استقلاليّتها ومن سيادتها.

على هذا، تلقّى الأهالي ضربات مباشرة عبر نتائج سداد ديون غير مشروعة، عقدتها المصارف التي تتحمّل هي نفسها مسؤولية الأزمة التي بدأت في 2007 ـ 2008. لكنّهم يكونون أحياناً معنيّين على نحو إفرادي. ففي إسبانيا مثلاً، جرى اتّخاذ أكثر من 400.000 قرار طرد من السكن للعائلات التي لم تتمكّن من سداد ديون رهوناتها. وثمّة حركة مهمّة ضدّ الطرد من المسكن تنامت هناك منذ عام 2010. ويبدو أنّ آدا كولاو

Ada Colau، التي جرى انتخابها حديثا عمدة لمدينة برشلونة، هي التي تنشِّط الحركة التي تُعارِض الطّرد الإكراهي، ونظَّمت حركات احتلال عدّة للمصارف. وأمّا في المملكة المتّحدة، فيدفع الطلّاب البريطانيّون فيها الثَّمن الأرفع أو «الأغلى» في العالَم الصناعي للتعليم العالي العمومي، إذ تبلغ تكلفة السنة الدراسية فيها أكثر من 11,000 يورو، وتبلغ ديون طلّابها هناك مبالغ ومقادير مهمّة للغاية. وكذلك الحال في الولايات المتّحدة، حيث تزيد الديون المستحقّة على الطلّاب عن ألف مليار دولار، وفيها أيضاً، جرى طرد 14 مليون عائلة من مساكنها منذ نشوب الأزمة، بينها نصف مليون عائلة جرى طردها بطريقة غير شرعيّة.

النضال ضدّ الديون غير المشروعة

تُشكِّل إشكاليّة الديون الخاصّة غير المشروعة في الجنوب تحدّياً للحركات التي تُناضِل ضدّ «نظام- الدَّين». ففي الهند انتحر 300,000 فلّاح ممَّن أرهقتهم الديون خلال السنوات العشرين الأخيرة. وفي المغرب بدأت تنتظم حركة ضحايا الديون الصغيرة الفاحشة، ولاسيّما النساء منهم، بدعمٍ من لجنة إلغاء الدَّين غير المشروع (CADTM) للتنديد بالنتائج، المأسويّة أحياناً، للديون الصغرى، ولاسيّما لجهة معدّلات الفائدة المرتفعة، التي تفضي إلى الغرق في الديون وإلى الضغوط النفسية للسداد.

هذه الأمثلة تبيّن إلى أيّ حدٍّ ينحو الدَّين منحى تحطيم الفرد في أبعاده كلّها. فالمعركة من أجل انعتاق الشعوب وتحسين شروط الحياة، ومن أجل العدالة الاجتماعيّة، تمرّ حُكما بالنّضال ضدّ ضروب الديون غير المشروعة كافّة. وهذه نضالات يمكنها أن تُحقِّق انتصارات مهمّة.

الحقّ أنّ من المُمكن مقاومة الدّائنين كما أثبتت ذلك المكسيك في زمن بينيتو خواريز Benito Juarez الذي رفض الاضطلاع عام 1867 بالديون التي كان نظام الإمبراطور مكسيميليان قد اقترضها من مصرف السوسييتيه جنرال Société Générale الباريسي قبل ذلك بسنتَين، بغرض تمويل احتلال الجيش الفرنسي للمكسيك. وفي عام 1914، عندما كانت المكسيك في غمرة ثورتها، وكان إميليانو زاباتا Emiliano Zapata وبانشو فيلا Pancho Villa في حالة الهجوم، قام بتعليق سداد الدَّين الأجنبي

بالكامل، مُكتفياً بسداد بعض المبالغ الرمزيّة في ما بين عامَيْ 1914 و1942، من أجل تسكين الأجواء ليس إلّا. وفي الفترة الواقعة بين عامَي 1934 و1940، عمد الرئيس لازارو كارديناس Lázaro Cárdenas إلى تأميم الصناعة النفطيّة والسكك الحديديّة من دون دفع تعويضات عن التأميم، كما نزع ملكيّة 18 مليون هكتار من الشركات العقاريّة الكبرى ليعيدها إلى جماعات الوطنيّين الأصليّين. وقد كانت الصلابة مُجزية: ففي عام 1942 تنازل الدائنون عن 80% من قيمة القروض، وقنعوا بالحصول على تعويضات طفيفة عن المشروعات التي انتُزعت ملكيّتها منهم. ثمّ إنّ بلداناً أخرى كالبرازيل وبوليفيا والإكوادور علَّقت الدفع ابتداءً من عام 1931. وقد دام التعليق الانتقائي للسداد في حالة البرازيل حتّى عام 1943، حين حصل اتّفاق خفْض الدَّين بنسبة 30%.

مؤخّراً أنشأ رئيس الإكوادور رافائيل كوريّا Rafael Correa لجنة تدقيق في الدَّين العامّ شاركت فيه لجنة إلغاء الدَّين غير المشروع (CADTM). وبعد أربعة عشر شهراً من العمل، قدَّمت اللّجنة النتائج التي توصلت إليها، والتي تُبيّن الطّابع غير المشروع لجزءٍ كبير من الدَّين العامّ. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) 2008، قرَّرت الحكومة التعليق من جانبٍ واحد، لسداد سندات الدَّين المُباعة في الأسواق الماليّة الدّولية والمُستحقّة في عام 2012 و2030. وفي النهاية خرجت حكومة هذا البلد الصغير ظافرةً من اختبار القوّة الذي واجَه بينها وبين المصارف الأميركيّة الشماليّة حاملة هذه الأسهم. واشترت بتسعمئة مليون دولار ديوناً تساوي 3,2 مليار دولار. وبهذا وفَّرت الماليّة العامّة الإكوادوريّة قرابة سبعة مليارات دولار على الرأسمال المُقترَض والفوائد التي كان ينبغي سدادها. وهكذا فإنّها تمكَّنت من استخلاص وسائل ماليّة جديدة تتيح لها زيادة النفقات الاجتماعيّة. ولم يتعرّض الإكوادور لردود انتقاميّة دوليّة.

وفي إيسلندا كانت المصارف الثلاثة الرئيسة في البلاد، والتي جرت خَصْخَصَتها عام 2003، قد تنامت عبر خوضها عمليات مُضارَبة مفرطة. وكان أحد هذه المصارف، لاندسبانكي Landsbanki قد أنشأ فرعاً على الإنترنت، آيس سيف Icesave، يُقدِّم مكافآت يسيل لها اللّعاب لِمَن يفتح حساباً في المملكة المتّحدة أو في هولاندا. ولدى وقوع انهيار 2008، وفي حين كان فرع لاندسبانكي Landsbanki الأيسلندي قد تأمّم

فيه، لم تشأ الدّولة تأمين ضمان الودائع في ما عنى الفرع الخارجي. وقد تدخّلت الحكومتان البريطانيّة والهولنديّة لتعويض المُستثمرين، واستداروا ضدّ السلطات الأيسلنديّة لكي تتولّى سداد الـ 3,9 مليار يورو الموظَّفة. فكان أن تعبَّأ الأهالي ضدّ دفْع هذا الدَّين، مُطالبين بأن تتولّى المصارف الخاصّة المُفلسة تعويض المدخرين البريطانيّين والهولنديّين. وقد عُرضت النصوص التي وافق عليها البرلمان، والتي تقبل بالدفع، على الاستفتاء تحت ضغط الشارع، بعد مرور سنة، فكان أن جاء الاقتراع برفض وإطِّراح الدفع بأغلبيّة ساحقة. وتقدّمت المملكة المتّحدة وهولندا بدعوى ضدّ أيسلندا أمام محكمة العدل التّابعة للجمعيّة الأوروبيّة للتجارة الحرّة (AELE) وحكَمت المحكمة لمصلحة إيسلندا. وفي النهاية، فإنّ مَن تحمَّل التعويض، بفضل التعبئة الشعبيّة، هو بنك لاندسبانكي Landsbanki الذي كان قَيد التصفية. وقد حُكم على ثلاثة من قادته القدامى، في ما بين عامَي 2009 و2013، بالسجن.

من دلهي إلى أثينا، ومن الحَرم الجامعي الأميركي إلى شوارع باماكو، يُقيم الدَّين نظاماً اقتصاديّاً للدّائنين الذين يفلحون في الاستيلاء على جانب كبير من الثروة التي ينتجها الأهالي. وليس سوى التّعبئة الجماهيريّة حول مطالب قويّة وواضحة تستطيع أن تَستحدث تغييراً حقيقيّاً مُستداماً، باتّجاه قيام مجتمع أكثر مساواة، ويحترم الطبيعة والحقوق الأساسيّة للبشر كافّة.

هوامش ومراجع

(1) أنظر إريك توسّان «اليونان المستقلّة وُلدت مع دَين فظيع»:
«La Grèce indépendante est née avec une dette odieuse», <*http://cadtm.org*>, 2016.

لمعرفة المزيد

- David GRAEBER, *Dette. 5000 ans d'Histoire*, Les Liens qui libèrent, Paris, 2013.
- Damien MILLET et Éric TOUSSAINT, AAA, *Audit, Annulation, Autre politique*, Seuil, Paris, 2012.
- COMMISSION POUR LA VÉRITÉ SUR LA DETTE PUBLIQUE GRECQUE, *La Vérité sur la dette grecque*, Les Liens qui Libèrent, Paris, 2015.

سلطة النَّقد في الاقتصاد العالَمي

ميشيل آليِّتا

(أستاذ فخريّ في العلوم السياسيّة
في جامعة باريس العاشرة ـ نانتير(Nanterre))

يستند الاقتصاد كلّه إلى العُملة أو إلى النَّقد بما هو قدرة وفعاليةٌّ عموميّة. والواقع هو أنّ كمّيات لا تُعَدّ ولا تحصى من أنواع الصفقات كافّة لا يجري تأمين تنسيقها بأسعار مُتوازِنة، وإنّما بالمدفوعات. ونظام المدفوعات يجعل من العُملة رزقاً عمومياً تتبع مشروعيّته السيادة السياسيّة، الموكلة أو المُفوَّضة إلى مؤسّسة نوعيّة. والبنك المركزي هو مَن يصدر سيولة في أية المطاف، أو وسائل الدفع الأخيرة(*) ذات القبول العامّ، طالما أنّ سيرورة العمليّة الذاتيّة المرجع، والتي هي الثقة في هذا القبول العامّ، أو هذه المقبولية العامّة لم تَتزعزَع.

تطرح المبادلات الدّولية، عندما تتعولَم، مشكلةً نوعيّة، لأنّها في غياب السيادة الكونيّة الجامعة، تُراكِب نُظُم الدفع من دون أن يكون ثمّة سيولة عليا تصدرها مؤسّسة نقديّة عالميّة. فيتبع ذلك استقطابٌ لعُملةٍ صعبة خاصّة، أي لعملة رئيسة. ويتفاقَم هذا الاستقطاب في أوضاع التوتّر (stress)، وخصوصاً أنّ دفوق الرساميل الدّولية هي تدفّقات مكثّفة. ومما يزيد في الهشاشة التي تنتجها هذه الحقب من التوتّر هو أنّ الماليّة المُعولَمة تُولِّد دورات واسعة فضفاضة يحركها تفاعل الدَّين مع أسعار الأصول الماليّة.

الحال هو أنّه يُفترَض بالماليّة أن تُموِّل التجارة. كما يُفترَض بها ألّا تستتبع اضطرابات أكثر نتوءاً وبروزاً من تلك التي تُطاول تقلّبات التجارة الدّولية. وعلى هذا، فإنّنا لا نستطيع فهم الأزمة البنيويّة الراهنة، والتي بدأت مع جائحة عام 2008، إذا لم ندرك أنّ العَولَمة الماليّة قد انفصلت بالكامل عن تطوّر التجارة الدّولية لتستحدث دَورات ماليّة ذات مدىً فظيع.

إفراطات العَولَمة الماليّة

كانت قيمة التجارة الدّولية وقيمة الماليّة المُعولَمة في حالة تكافؤ في عام 1980: فقد كانت كلتاهما تساوي ربع الناتج الإجمالي العالَمي القائم. وبَين عام 1980 وعام 2010، زادت التجارة الدّولية بضعفَيْ سرعة الناتج الإجمالي العالَمي القائم. والحال أنّ قيمة الماليّة المُعولَمة باتت في عام 2010 تُساوي تسعة أضعاف التجارة العالميّة! أصبحت الماليّة المُعولَمة شبكة لا يمكن فكّ عرى ترابطها. والحال هو أنّ العلميّين كافّة ـ باستثناء الاقتصاديّين منهم على ما يبدو ـ يعرفون أنّ الشبكات تتحوّل وتتحوَّر بمقدار ما تتعاظَم الترابطات وتتكثَّف. وهكذا، فإنّ الشبكات الماليّة تُبعثر المخاطر وتمتصّ الصدمات، طالما كانت كثافة علاقات العوض، أي الحسابات الدائنة والمدينة المُتقاطعة بين الوسطاء الماليّين لا تتجاوز عتبةً ما. ولكنّها تتحوَّر وتتحوَّل إلى أداة لتفشّي الصدمات وانتشارها، عندما يتمّ تجاوز هذه العتبات. هذه الترابطات والارتهانات المُتبادَلة تتعلّق كذلك بتصرّفات مديري المحفظة وبسلوكيّاتهم، أو محفظات الأصول الماليّة، لحساب المؤسّسات الاستثمارية التي تُوظِّف التوفير والادّخار المنزلي في صناديق جماعيّة. وكلّما ازداد ترابط هؤلاء المُديرين، كلما زادوا التوظيفات المُماثلة، وتقلَّبت أسعار الأصول الماليّة بصورة مُوازية مُتناغِمة. ثمّ إنّ هذه التقلّبات تصبح وثيقة الترابط. وحين يُقاس هذا الترابط على مردوديّة الأسهم العموميّة (أو سندات الخزينة)، فإنها تنتقل، من متوسّط 0,1 للفترة الواقعة بَين عامَيْ 1960 و1980، إلى متوسّط 0,7 للفترة الواقعة بين 1980 و2005. وكذلك فقد تراوح الترابط لدى قياسه على أنماط الأصول كافّة، بَين متوسّط 0,7 ومتوسّط 0,9 للفترة الواقِعة بَين عامَيْ 1997 و2014. وهكذا، فإنّ الأمور تجري كما لو أنّ أسعار الأصول الماليّة بين البلدان المتقدّمة، ثمّ، ابتداءً من عام 2014، في العالَم كلّه، من أقصاه إلى أقصاه، ترتهن لعوامل التطوّر ذاتها. إذ ذاك تُطرَح على النّاظر مشكلة شائكة: كيف يمكن ضبط ماليّةٍ مُعولَمةٍ في الحين الذي لا تعترف فيه السياسات الاقتصاديّة بهذه الترابطات؟ الحكومات تركن إلى نظامٍ نقديّ دولي مؤسَّس على الدولار من دون أيّ تنسيق مُتعدّد الأطراف.

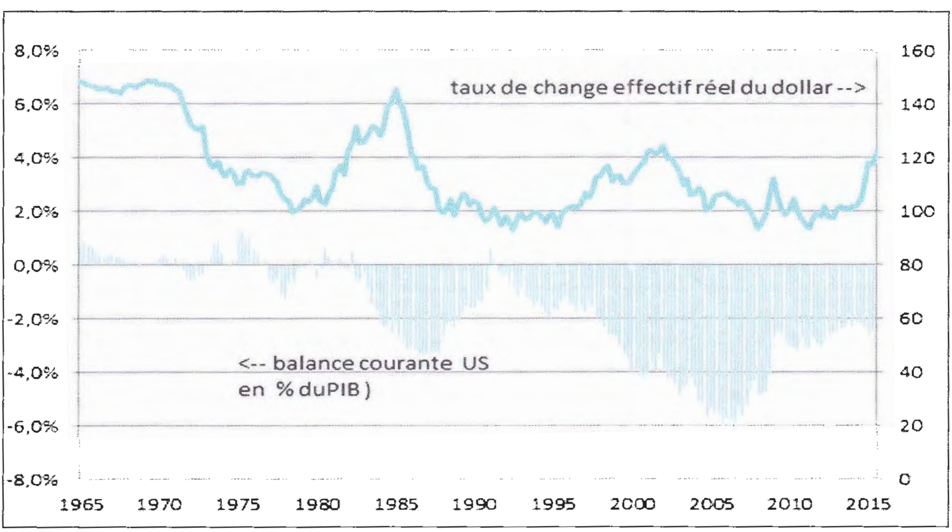
ضُعف هَيمَنة الدولار وهشاشته

أحد مصادر هشاشة الاقتصاد العالَمي يكمن في مستويات الدَّين الإجمالي للوكلاء أو الوسطاء غير الماليّين؛ وهي مستويات واصلت التقدّم والازدياد منذ عام

2008، ولاسيّما في البلدان الناشئة. وهكذا، ارتَفَع دَين الصّين الإجمالي من نسبة 134% من النّاتج المحلّي القائِم عام 2007 إلى نسبة 217% منه عام 2014. فأيّ اختلال يحصل بين الاستدانة غير المحدودة ظاهراً، والنّظام النقديّ الدّولي (SMI) الذي يستند إلى عُملة بلدٍ واحد؟

النّظام النقديّ الدّولي الحالي هو نظام معيار نصف دولاري(**)، أيّ أنّه معيارٌ هَجين. فهناك عددٌ قليل من البلدان، وهناك منطقة (هي منطقة اليورو) تملك عملات تقبل الصَّرف وفق معدّلات مَرنة وأسواق رساميل مفتوحة. ولأغلبيّة البلدان رقابات على الرساميل وعلى العُملات الصّعبة المرساة على الدولار. ولهذا ينبغي لنظام نقديّ دوليّ فعّال أن يُزوِّد أصحابه بميكانيزم أو أواليّة مزدوجة للضبط النقديّ أو للحفاظ على الاستقرار الماليّ: عرض سيولة دوليّة وفق صورة أو شكلٍ، وبمبالغ متكيّفة مع حاجات الصفقات الدّولية؛ وتصويب الأسعار الدّولية بمعدلات الصَّرف التي تُثير أرباحاً مُتبادَلة لكلّ المُشاركين في المُبادلات. لكن ما يحدث مع المعيار شبه الدولاريّ هو العكس كما يتبيّن من الرسم البياني أدناه.

سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدولار والميزان الأميركي الجاري بالنسبة المئويّة من الدَّخل الوطني القائم (كانون الثاني - يناير 1965 إلى أيلول - سبتمبر 2015)



سعر الصرف الفعلي الحقيقي مقابل 29 شريكاً أساسياً. المصدر: بنك التسويات الدّولية Banque des Règlements Internationaux، ميزان المدفوعات والناتج المحلّي القائِم.

سعر الدولار والحساب الجاري الأميركي يُظهِران ويُبيّنان أنّ ثمّة دَورات مُشترَكة واسعة المدى وطويلة الأمد، تُظهر أنّ ما يُحرِّكهما هو منطق الزَّخم وليس منطق قوّة الاستدراك القصيرة المدى التي تتّجه نحو توازنٍ مُحدَّد مُسبقاً. مدى تقلّبات الدولار يمكن أن يصل إلى نسبة 40% من القيمة الحقيقية مقابل سلّة من العملات الصّعبة. فمنذ عام 1983 والموازين الأميركيّة في حالة عجز شبه ثابت وشبه مستمرّ ـ ولكنّه عجز «لا يؤلِم» لأنّه يمكنه أن يتراكم على نحوٍ مُستدام وبتكلفة يسيرة بالنَّظر إلى الطلب على السيولة أو على السيولات الضرورية لتمويل الانحراف المُعمَّم نحو الاستدانة، وهو طلبٌ لا يرتوي. يتبع ذلك أنّ العرض في السيولات الدّولية ينتج عن سياسة ماليّة أميركيّة لا تأخذ الاحتياجات «البنيويّة» للطلب العالَمي على موجودات عَينيّة بأيّ اعتبار. فعندما يكون ثمّة كثير أو قليل من الدولارات المتوافرة بالنَّظر إلى الحاجة إلى تمويل الصفقات الدّولية، فإنّ التصويب يتمّ عبر تقلّبات معدّلات الفائدة في بقيّة أنحاء العالَم، من دون أن يكون لذلك أيّة انعكاسات على معدّلات الفائدة في الولايات المتّحدة، يكون من شأنها إثارة قلق السلطات الأميركيّة على اختلالات أو من اختلالات الاقتصاد العالَمي. وعلى هذا، فإنّ المسألة هنا هي مسألة عجز نظامي يعود إلى الطَّرف الذي يُصدر العُملة الصعبة الرئيسة.

تباينات مُتعاظِمة بَين الوزن الاقتصادي والتفوُّق المالي للولايات المتّحدة

لا بدّ لقياس السلطة الاقتصاديّة الإجماليّة لبلدٍ من البلدان، من احتساب مؤشّرٍ تركيبيّ يشتمل على وزن هذا البلد في النّاتج العالَمي القائِم وفي التجارة العالميّة وفي الصادرات الصافية من الرأسمال. ويُعبِّر هذا المؤشّر عن نفسه بالنسبة المئويّة. ففي عام 1973، أي في بداية المعيار نصف الدولاريّ، كانت الولايات المتّحدة تزن بنسبة 18% من الناتج العالَمي القائِم، وألمانيا بنسبة 7%، واليابان 7%. وبخلاف ذلك، فإنّ حكومتَي هذين البلدَين لم تكونا تريدان أن تقوم عُملتهما بدَورٍ نقديّ دوليّ. وفي عام 2010، كان نصيب الولايات المتّحدة 14%، والصّين 12%، واليابان 6%. أمّا في عام 2020، فإنّ نصيب الولايات المتّحدة سيظلّ، إذا ما تواصل الإصلاح الصيني من دون انقطاع، 14%. أمّا نصيب اليابان فسيكون 5%، والصِّين 15%. وبخلاف ذلك، فإنّ اليوان سيُصبح العُملة الصّعبة المُسيطِرة في آسيا. والمُلاحَظ هو أنّه سيجري إبعاد الأُمم

الأوروبيّة، نتيجة غياب التوحيد السياسي، من لائحة البلدان ذات الاعتبار في صندوق النَّقد الدّولي بعد إصلاحه، باعتبار أنّ منطق الأشياء سيحمله في النهاية على أخذ حقائق قوى الاقتصاد العالَمي وقدراته بعَين الاعتبار.

غير أنّ التفوّق المالي للدولار لم يستمرّ فحسب، بل تزايَد بالمقدار الذي تسارَعت به العَولَمة. وهكذا، فإنّ الدفوق الإجماليّة من الرساميل العابِرة للحدود، والتي بلغت 20% من النّاتج العالَمي القائِم، عام 2007، عادت فبلغت نسبة 40% عام 2014؛ في حين أنّ التجارة العالميّة كانت تتباطأ بشدّة. ذلك أنّ الرقابة على نظام المدفوعات بالدولار، كان يُعطي السلطات الأميركيّة، التي هي رهن إرادة وول ستريت، سلطةً خارقةً خارج الحدود. غير أنّ هذه السلطة هي سلاحٌ ذو حدَّين، ذلك أنّه ليس لدفوق الرساميل هذه أيّ تناسب مع الاختلالات الجارية. وهي بخلاف ذلك فائقة الحساسيّة إزاء تغيّر الشروط والأوضاع الماليّة في سوق الجملة النَّقدي بالدولار، وهي شروط وأوضاعٌ تتأثَّر في المقام الأوّل بسياسة نقديّة أحاديّة الجانب.

ثمّ إنّ أحاديّة السياسة الأميركيّة تتفاقم مع ضغوط الكونغرس على البنك الاحتياطي الفيدرالي (Fed)، والتي تتأثّر هي الأخرى بالرأي العامّ المُعادي للعَولَمة. وهو عداءٌ تغذّيه الفوضى النَّاشبة في الشرق الأوسط، والشكوك و الرِّيَب إزاء الصّين، ومُمانعات الجماعات الضّاغطة (اللّوبي) الصناعيّة المُتراجِعة ومقاوماتها. وبالإجمال، فإنّنا ما زلنا بعيدين، كما كان الحال في سنوات 1920، عن الإطار المؤسَّسي للشورى الدّولية.

الأعراض الجديدة للهشاشة

أفضى توسُّع العَولَمة الماليّة إلى تعميم منطق الشبكة وجعْله يشمل البلدان الناشئة، وهو منطقٌ يزيد الضعف والهشاشة التي طرأت بعد أزمة زوبعة 2008 الماليّة في الولايات المتّحدة، والزوبعة الثانية التي هبَّت في أوروبا عام 2011. ولم يتمّ حلّ هاتَين الأزمتَين، بل جرى إغراقهما بسيولة البنوك المركزيّة، الأمر الذي عزَّز المنطق ذاته وزاد من توسّعه وانتشاره.

ضخَّ البنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي (Fed) أربعة تريليونات دولار من السيولة، موّلت سبعة تريليونات من الديون في البلدان النّاشئة عبر شلّالٍ من الرّافعات.

ويبقى أنّ هذا المستوى من الديون هو أمرٌ مقلقٌ لأنّه مَوَّل إفراطات في الطّاقات الإنتاجيّة. وقد أدّت هذه إلى انكماش أسعار الإنتاج، إنْ في الصناعات التحويليّة أو في المواد الأوّلية. وهي تثير القلق بخاصّة، لأنّ التأليف بين القدرات الإنتاجية غير المُستغلَّة وانخفاض الأسعار، سيهبط بمردوديّة المشروعات والمؤسّسات إلى ما تحت تكلفة خدمة الدَّين. ولخشيتهم من التقصير أو حتّى من التوقّف عن الدفع، فإنّ المُقرضين الدوليّين سحبوا الأرصدة والأموال التي كانت لا تزال سائلة، أي الاستثمارات أو التوظيفات التي كان يُمكن إيجاد مشترٍ لها على الرّغم من تردّي الأوضاع الاقتصاديّة في هذه البلدان. ثمّ إنّ مبيع الأسهم والأوراق الماليّة في البلدان الناشئة أثار ارتفاعاً في قيمة الدولار وانخفاضاً في قيمة العديد من عملات البلدان الناشئة. غير أنّ رساميل أخرى كان يؤمَل أن تكون سائلة، ثمّ لم تَعُد كذلك بسبب إعواز المُشترين لهذه الأسهم والأوراق (قطاعات *العائدات المرتفعة high yields*، أيّ المردوديّات العالية بسبب المخاطر التي تتهدّدها) والقروض المموَّلة ذات الاستحقاقات الطويلة الأمد، أي التي تستحقّ خلال عديد من السنين، والتي يُموِّلها مُقرضون يستدينون لآجال قصيرة، أي أنّهم يتعرّضون للمخاطر في حال ارتفاع فوائد الآجال القصيرة. وقد نَتج عن ذلك اضطرابات عنيفة في الأسعار في بعض الأسواق. ذلك أنّ النّظام الماليّ المُعولَم تجاوَز منذ زمن عتبات مقاومة الضغوط. فالتواصل المُفرط القائم بين الأسواق قد عمَّم التقلّبات في الأسواق الحسّاسة، مُستحدِثاً اضطرابات عنيفة في أسواق الأصول في تموز (يوليو) ـ آب (أغسطس) عام 2015، وكانون الثاني (يناير)ـ شباط (فبراير) عام 2016. ويمكن للتقلّبات أن تفضي إلى حوادث ماليّة من شأنها أن تنتشر داخل سلاسل الوسطاء الماليّين غير المصرفيّين، لأنّ المصارف الخاضعة لمتطلّبات الرأسمال ترفض أن تقوم بدَور «صانعة السوق market makers».

وهكذا، فإنّ البلدان الناشئة التي تُعاني الهشاشة في مواجهة الدولار، عادت لتُصبح مُجدَّداً الحلقة الأضعف في الاقتصاد العالَمي. غير أنّ ثمّة مجموعات من البلدان متمايزة في ما عنى مخاطر النّظام. فبعض البلدان (الهند، المكسيك، الأرجنتين، روسيا) تدين بدين خاصّ محدود لأنّ سوق السلع الاستهلاكيّة فيها غير مُتنامية. كما أنّ الديون الرديئة فيها، هي ديون تحملها مؤسّسات الدّولة بخاصّة. وهي ديون يمكن

امتصاصها بمعونة الدّولة، عبر عمليّات إعادة هَيكَلة. وفي آسيا الشرقية، تريد الحكومات وفي مقدّمتها حكومة الصّين، أن تتلافى الإفلاسات. وهي تملك الإمكانات التي تتيح ذلك، لأنّها مُتدنّية الديون ولديها احتياطات مهمّة من النّقد، وكذلك فوائض جارية. وهي اختارت وقرَّرت أن تخلي القدرات الفائضة عبر الزمن والديمومة. واستمرار المديونيّة المُفرطة يُورِّط رأس المال في القطاعات ذات الأداء المتردّي؛ من هنا توقُّع مرور حقبة يكون النموّ فيها مُعوَّقاً. وهناك بلدان مهمّة (البرازيل، تركيا، جنوب أفريقيا) لديها هشاشة على مستوى الاقتصاد الكلّي لأنّها تعاني عجزاً جارياً وترتهن للتمويل القصير الأجل بالدولار. الأمر الذي يولِّد دائرة مفرغة بين انخفاض سعر الصرف وارتفاع معدّلات التضخّم وارتفاع سعر الفائدة، ويوجِد خطرَ أزمةٍ ماليّة مفتوحة، وذلك بوضع المَدينين في حالة تقصير وعجز عن السدادّ.

أيّ تحوّلات في النّظام النقديّ الدّولي

كما رأينا، فإنّ الوضع بات في طريقٍ مسدود على المدى القصير، وذلك بسبب خصائص شبكة التمويل المُعولَم الذي ليس له من منطق سوى منطق التوسُّع غير المحدود، من جهة، ولأنّ تنافس القوى العظمى السياسيّة وتزاحمها له تأثيره في النّظام النقدي الدّولي. وعلى هذا، فإنّ الهرب إلى أمام سوف يتواصل، اللّهم إلّا أن تقع أزمة نظام مالي جديدة. غير أنّ هذا الانحراف هو انحراف يصعب تحمّله واستيعابه، اللّهم إلّا أنْ نُقِرّ بأنّ العالَم كلّه سيعتمد عملة رئيسة، يصدرها مصرفٌ مركزيّ، يُصدر كمّيات غير محدودة من النَّقد لتحمّل المديونيّة المُعولَمة التي سترتفع ويكون ارتفاعها بنسبة ارتفاع الناتج العالَمي القائم، أي سيكون بالتالي ارتفاعاً غير محدود.

في هذه الحالة ستحلّ ولا ريب لحظة وضع ثقة المُدخرين بالدولار موضع إعادة نظر. وعلى هذا، من الممكن أن يحدث حينذاك ما سبق له أن حدث وكان المصير الذي انتهت إليه مراحل تاريخيّة سابقة من العَولَمة، أي منذ نشوء الرأسماليّة في القرن الثامن عشر: انحسار العَولَمة وانكفاء تراكم الرأسمال إلى قواعد إقليميّة مُتمايزة، كالدُّول-الأُمم أو التجمّعات الإقليميّة التي تضمّ أُمماً ترتبط بمُبادلات تجاريّة كثيفة، وإلى تمويل البنى التحتيّة، وإلى عملات مُسيطِرة.

مَن ذا الذي يستطيع مُعارَضة هذا السيناريو في القرن الحادي والعشرين؟ ذلك أنّ العالَم بات على طريق التّكامل والتّدامج مدفوعاً بقوى تفوق المال قوّة. وهذه القوى هي أرزاق عموميّة عالميّة لا بدّ من الاضطلاع بها لتأمين مستقبل البشريّة: فلا بدّ من إدماج البيئة في الاقتصاد أو إحداث تكامل بينهما، والتصدّي للتهديد المناخي والندرات الطبيعيّة، والتحوّلات الاجتماعيّة ـ الديموغرافيّة، والتكنولوجيّات الرقميّة التي تدمج العمل وتُفتِّته في آنٍ معاً، ومراعاة التطلّعات إلى الاستقلاليّة التي تتضمَّن الجماعي، وتطَّرح بالتالي الفردانيّة التجاريّة.

إزاء هذه التحدّيات، هناك مفاهيم بديلة تنبثق وتنشأ للماليّة المُعولَمة. وهدف هذه المفاهيم هو الإجابة عن إعواز، أو الاستجابة لحاجة تُبيّن أنّ ماليّة السوق عاجزة وغير قادرة على إشباعها: الائتمان على نطاقٍ واسع لأموالٍ ضخمة من أجل تمويل طويل الأجل لاستثمارات حقيقيّة تُهَيكِل لثورةٍ صناعيّةٍ جديدة. هذه الماليّة تتضمَّن دَوراً غالباً لمصارف عموميّة للتنمية ومُثمِّرين للمدى الطويل، صبورين ومسؤولين في الحين ذاته إزاء الرهانات المجتمعيّة. وينبغي لهؤلاء العمل في إطارٍ تعدّدي الأطراف والجوانب لأنّه ينبغي لهم تمويل مشروعات تحمل عناصر خارجيّة تتجاوز الإطار الوطني أو القومي وتتعدّاه.

يتطلّب هذا النّظام المالي، المُعادة هَيكَلَته وفق هذه الخطوط، ثباتاً وترسّخاً نقديّاً، شأنه في ذلك شأن كلّ نظامٍ ماليّ. وينبغي لهذا النّظام أن يكون تعدّدي الأطراف والجوانب، وأن يتمتَّع بالتالي بشكلٍ نهائيّ عالَميّ من السيولة التي لا تكون دَيْنَ أيّ بلدٍ كان. وهذا النّقد العالَمي موجود وهو في حيازة العالَم، وإنْ كان قد جرى تعقيمه وبات عقيماً بُعيد إنشائه وفَور خلقه. إنّه حقوق السّحب الخاصّة (DTS) التي خلقها صندوق النّقد الدّولي من العدم، وجرى تخصيصها للبلدان الأعضاء في الصندوق، ولكنْ وفق حِصَص لا أنصاف فيها. ولا بدّ، من أجل إعطاء حقوق السَّحب هذه قدرةً أو استطاعةً نقديّة وسلطة نقديّة، لا بدّ من أن يعود صندوق النَّقد الدّولي إلى ما خُلِق من أجله: هيئة تنسيق نقديّ دوليّة. فلا بدّ إذاً من أن يكون بالوسع التعرّف في هيئاته القياديّة، وفي المحافل التي توليه مشروعيّته، إلى ضروب السلطات السياسيّة للعالَم الحقيقي العَينيّ القائم، وليس لأطلال غَلَبة غربيّة ولّى زمانها.

هوامش ومراجع

(*) الصُّور والأشكال المتعدّدة من صُور عدم الاستقرار الذي ما زال يعانيه نظام المدفوعات، تنعكس داخل النّظام المصرفيّ على شكل أزمات، مثل أزمة صناديق التوفير الأميركيّة في ثمانينيّات القرن الماضي، والأزمات المصرفيّة الأوروبيّة العديدة في تسعينيّات القرن ذاته، فضلاً عن أزمات القرن الحالي. المصارف سريعة العطب، بالغة الهشاشة؛ ويكفي أن يتعرَّض أحدها إلى مشكلة سيولة أو إلى صدمة ما، حتّى توشك السبحة أن تكرّ متهدِّدة المصارف الأخرى. من هنا الحاجة إلى مُقرض أخير، أو مُقرض في نهاية المطاف كما كان يقول البريطاني هنري ثورنتون H. Thornton (منذ عام 1802)، هو المصرف المركزي، الذي يصدر هو نفسه النَّقد كما هو معروف (المترجم).

(**) semi-dollar standard، بمعنى أنّه تجري الحسابات فيه على أساس معيار قاعدي أو معيار أساس محسوب بالدولار يتساوى في هذه المرجعيّة ما تكسبه على سبيل المثال شرائح واسعة من البشر (فيُقال مثلاً إنّ مليار ونصف المليار من البشر يكسبون دولاراً في اليوم)؛ أو يُقال إنّ بناء ميل واحد من السكك الحديديّة في الجبال الصخريّة الأميركيّة يُكلِّف نصف مليون دولار، أو إنّه كان يُمكن تلافي كلّ ضروب العدوى في العالَم بتكلفة نصف دولار بالشخص الواحِد (المترجم).

لمعرفة المزيد

- Michel AGLIETTA et Virginie COUDERT, *Le Dollar et le système monétaire international*, La Découverte, coll. «Repères», Paris 2014.
- Barry EICHENGREEN, *Exorbitant Privilege. The Rise and Fall of the Dollar and the Future of the International Monetary System*, Oxford University Press, Oxford, 2011.
- Eswar. S. PRASAD, *The Dollar Trap. How the U.S. Dollar Tightened Its Grip on Global Finance*, Princeton University Press, Princeton, 2014.
- Dani RODRIK, *The Globalization Paradox. Democracy and the Future of the World Economy*, Norton, New York, 2011.

عندما تستولي الشركات المتعدّدة الجنسيّات على السلطة

إيفان دو رويّ

«مؤسّس مُشارِك لموقع كفى(*) (Basta!) ولمرصد الشركات المتعدّدة الجنسيّات)

الضخامة الاقتصاديّة الهائلة لهذه الشركات لا تقبل الشكّ. وأكبر الشركات المتعدّدة الجنسيّات وأعظمها على الصعيد الاقتصادي ـ شركات المال والصناعة النفطيّة والسيّارات والطّاقة..إلخ ـ باتت تُنافِس الدُّول. العلامة المُكمِّلة للاسم التجاري لمَتاجر وول مارت Walmart المركزية الكبرى الأميركيّة، هي أنّها تَستخدِم 2,2 مليون شخص، أي ما يناهز عدد سكّان باريس. وتُحقِّق وول مارت Walmart، مع حركة مبيعات تزيد قيمتها على 485 مليار دولار سنويّاً، ما يُعادل النّاتج المحلّي القائِم للأرجنتين أو لتايوان. والميزانيّة المصرفيّة العموميّة لـ«بنك باريس الوطني، بي إن بي باريبا (BNP Paribas)» يُقارِب الألفَيْ مليار يورو، أي ما يُوازي النّاتج المحلّي القائِم للبلد الذي اتَّخذ مقرّه فيه، أي لفرنسا التي تحتلّ مرتبة القوّة الاقتصاديّة السادسة في العالَم. وهذا مع أنّ بنك (BNP Paribas) لا يحتلّ سوى المرتبة الثامنة بَين المصارف العالميّة، أي أن ترتيبه يأتي بعد المؤسّسات الماليّة الصينيّة والأميركيّة. وتتجاوز رسملات عمالقة الإنترنت الجُدد، غوغل (Google) وآبل (Apple)، النّاتِج المحلّي القائم للسويد وبولونيا، ونيجيريا، التي هي أعظم بلدان أفريقيا سكّاناً إذ تضمّ قرابة 180 مليون نسمة.

تركُزٌ واختلال

ازدادت القُدرات الاقتصاديّة للشركات المتعدّدة الجنسيّات بوتيرة هي وتيرة عمليّات «الشراء والحيازة والدّمج» نفسها التي سرَّعَت حركة تركُّز المشروعات

والمؤسّسات الكبرى خلال هذه العشريّات الثلاث الأخيرة. ففي قطاع الألبسة والتجهيزات الرياضيّة، كانت الريادة في عمليّات نقل الوحدات الإنتاجيّة وترحيلها نحو آسيا، من نصيب ثلاث علامات تجاريّة ـ هي نايكي، وأديداس، وبوما (Nike, Adidas & Puma) ـ التي تسيطر على 70% من السوق. وهناك أعداد متزايدة من الأُجراء الذين باتوا يرتهنون للشركات والمؤسّسات الكبرى. في فرنسا كان ربع الأُجراء فقط، يعملون لشركة من القطاع الخاصّ تَستخدِم أكثر من ألف شخص عام 1985. لكنّهم باتوا الآن بنسبة الثلث وِفقاً للمعهد الوطني الفرنسي للإحصاء، أي أنّ عددهم بات يزيد على خمسة ملايين. ثمّ إنّ هذا التركيز لا يتعلّق بفُرص الاستخدام وحدها، بل يشمل المُساهمين (أصحاب الأسهم) في هذه المجموعات الكبرى. في عام 2011، رَسمت دراسة صادرة عن المعهد الاتّحادي للتكنولوجيا في زيورخ، خريطةً لكبار المُساهمين في الثلاثة وأربعين ألف شركة متعدّدة الجنسيات (43000) في بلدان منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة (OCDE) فكانت النتيجة: أنّ 737 كياناً ـ مصارف، صناديق تثمير، شركات تأمين، أو مجموعات صناعيّة كبرى ـ تملك 80% من قيمة الشركات العظمى تلك، في البورصة. وهناك قريب من 147 شركة من الشركات المتعدّدة الجنسيّات تملك منفردةً، «عبر شبكة معقَّدة من المُحاصصات»، 40% من القيمة الاقتصاديّة والماليّة لكلّ الشركات المتعدّدة الجنسيّات في العالَم كلّه[1]. وقد جاءت أزمة 2008 الماليّة ونتائجها لتُبرز هذا الترابط والارتهان المُتبادَل الذي يتعدّى القطاع الماليّ.

لا تقتصر هذه السلطة الاقتصاديّة على أرباحهم ذات العشرة أو الأحد عشر رقماً، ولا على السيولة النقديّة التي يُولِّدها. باتت الشركات المتعدّدة الجنسيات تُمارِس سلطةً تقريريّة حقيقيّة لا جدال فيها، في العديد من المجالات الحسّاسة الحاسمة، التي تتراوح بين تلك التي تتعلّق بالحياة اليوميّة أو بتوازن المعمورة كلّها. وهي سلطة لا يراقبها ولا يتحكَّم بها أحدٌ ما خلا المساهمين. ولعلّ أوّل ـ وأقدم ـ تجلٍّ من تجلّيات هذا الجبروت، هي ذاك الذي يُمارَس على الاستخدام والحمايات الاجتماعيّة المرتبطة به (مستوى الأجور، شروط العمل، العُطل، الحرّية النقابيّة...). كَم من المُدن أو من المناطق أو من الأقاليم تجد نفسها تحت رحمة نقل صناعة وترحيلها أو إقفال موقع؟ هذه السلطة لم تَعُد تُمارَس على مستوىً قارّي فحسب، بل على مستوى الكرة الأرضيّة كلّها أيضاً. عَوْلَمة المُبادلات وإلغاء الحواجز التجاريّة أتاحت منذ ثلاثة عقود للمجموعات العابِرة

للأوطان وللقوميّات أن نذهب وتبحث عن يدٍ عاملة أقلّ تكلفة. وقد كانت صناعة النسيج رائدة في هذه الحركة، فهي التي بدأت بالمناقلات والترحيلات الكبرى، التي شهدتها ثمانينيّات القرن الماضي وتسعينيّاته، من أوروبا والولايات المتّحدة الأميركيّة، نحو الصّين وبلدان آسيا الأخرى. ثمّ تلتها صناعات عديدة أخرى، ولاسيّما القطاع الإلكتروني الذي حذا حذوها وتقلّد غرارها. دائرة «البحث والتنمية والتطوير» ظلّت في البلاد التي تتمتّع بمستوىً رفيع في ما عنى مستوى البنيات التحتيّة والشهادات أو الدبلومات؛ أمّا جمْع القِطع وتركيبها فيتمّ في مصانع مُتعاقدة. وستكون الصّين المُستهدَف التالي لهذه الحركة: ذلك أنّ «متوسّط الأجور فيها تقدَّم وازداد كثيراً خلال العشريّة الأخيرة، بحيث تعتزمُ العلامات التجاريّة الكبرى في النسيج، نقل إنتاجها وترحيله نحو بلدانٍ أقلّ تكلفة مثل فيتنام وإندونيسيا أو كمبوديا. فـ«المسؤولية الاجتماعيّة» للمؤسّسات لها خطّ أحمر، هو معدّل المردوديّة. فكائناً ما كان القطاع، فإنّ الإغراق الاجتماعي(**) ومفرداته ـ «منافسة»، «تكلفة العمل»، «إنتاجيّة»... احتلّت الدائرة العموميّة أو السّاحة العامّة بمجرَّد أن بدأ السِّجال حول السياسة الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

ترافقت عَولَمة المُبادلات باختلالٍ تدريجيّ في القطاع الماليّ، مؤطَّر منذ أزمة عام 1929. وقد قدَّم هذا الاختلال للشركات المتعدّدة الجنسيّات سلطةً أخرى: هو الالتفاف على الضرائب والرسوم بفضل «الإغراق الاجتماعي» الذي تعمد إليه الدُّول، بما في ذلك الدُّول داخل الاتّحاد الأوروبي. وهي سلطة ازدادت مع تجريد بعض النشاطات من ماديّتها. فشركة أمازون (Amazon) مثلاً لا تدفع سوى 0,5% على أعمالها خارج الولايات المتّحدة، وغوغل (Google) 2,2%، وفيسبوك (Facebook) 1,5%، وآبِّل (Apple) 1%. وهنا أيضاً تحذو الأنماط حذو بعضها بعضاً: فإيباي، وبيبال، ونيتفليكس (eBay, PayPal, Netflix)... اختارت كلّها، شأن أمازون (Amazon) أن تتّخذ لنفسها مقرّاً أوروبيّاً في اللّوكسمبورغ، مع خَفْضٍ في الرَّسم على القيمة المُضافة (TVA) واتّفاقات سرّية، ـ الرَّسم السائِد (tax ruling) ـ لتخفيف الضرائب كما كشف ذلك ملفّ لوكس ليكس (Luxleaks).

تأثيرٌ ضاغطٌ على حيواتنا...

يبقى أنّ سلطة الشركات المُتعدّدة الجنسيّات لا تتوقّف عند الضغوطُ على الاستخدام وعلى شروط العمل وأوضاعه، وعلى الضريبة... ذلك أنّها تملك في العديد

من القطاعات قدرةً مفرطة على التأثير في أنماط المعيشة وفي البيئة. وثمّة قطاع بالذّات يُمكن اعتباره خير شاهد على هذا الإفراط: هو الزراعة مصدر تغذيتنا. فالقطاعات الزراعيّة الغذائيّة، والزراعيّة الكيماويّة، بلغت حدّاً من التركيز لم يسبق له مثيل. وسوق البِذار يشكّل المرقاة أو الدُّرْج الأوّل. فثلاثة أرباع سوق البِذار تملكه ... عشر شركات متعدّدة الجنسيّات فقط لا غير. فشركة مونسانتو (Monsanto) (الولايات المتّحدة)، تملك نسبة 26% من سوق البِذار العالميّة، وشركة دوبون (DuPont)، (الولايات المتّحدة) 18% منه، وشركة سبنجينتا (Syngenta) السويسريّة التي هي حاليّاً قَيْد البَيْع، حيث يُفترض أن يشتريها تكتّل كيم تشاينا الصينية (ChemChina) 9%، وشركة فيلموران (Vilmorin) من مجموعة ليماغران (Limagrain) الفرنسيّة 5%[2]. ثمّ تأتي وراء هؤلاء العمالقة حفنة من الشركات الألمانيّة والأميركيّة واليابانيّة. وبما أنّها مُختصّة في النمط الزراعي الكثيف، فإنّ مَن بات يملك القسم الأكبر من البذور المُتداوَلة على سطح الأرض، ويضع يده في الحين ذاته على زراعتها، هو الشركات الكيماويّة.

ثمّة ستّ شركات، وهي مونسانتو (Monsanto)، سينجينتا (Syngenta)، والشركتان الألمانيّتان باير (Bayer) وبأ. س. ف (BASF)، وشركة دوبون (DuPont) وداو كيميكال (Dow Chemical) (الولايات المتّحدة)، تتقاسم في ما بينها ثلاثة أرباع السوق العالميّة لمبيدات الحشرات. ثمّ إنّ مَن يملك احتكار القلّة هذا، يملك (100%) من سوق البذور المُعدَّلة وراثيّاً، والكائنات المُعدَّلة وراثياً (OGM). وما تُنتجه من حبوب القمح والذرة والأرز أو الصوجا المُعدَّلة وراثيّاً، هو إنتاج مُرتهَن للمنتوجات الكيماويّة ـ مبيدات الأعشاب، مبيدات الحشرات، وسوى ذلك من مبيدات الفطريات ـ التي تُنتجها هي أيضاً. وأخيراً، فإنّ ثمّة ستّ شركات متعدّدة الجنسيّات بينها مجموعة يارا (Yara) النرويج، تُسيطِر على ثلث سوق الأسمدة الكيماويّة. والتأثير الذي تمارسه هذه الشركات في التشريعات البيئيّة، أو على الصحّة العامّة، في ميدان تأطير المنتوجات السامّة مثلاً، هو تأثير هائل.

يُحدِث هذا التركيز المفرط مفارقةً غريبة: إذ من المُفترَض أن تكون الحبوب والبذور مُرادفة للتنوّع البيولوجي، ولتكاثر الأراضي والأنواع الزراعيّة. لكنّ الواقع هو أنّها تَخضع لعمليّة تنميط وحيد الشكل، أو لتوحيدٍ لا سابق له لخصائصها. كان الفيليبّينيّون يزرعون قرابة ثلاثة آلاف نَوع من الأرز في الستينيّات من القرن الماضي،

أمّا الآن فلَم يبقَ سوى 2% من أصل الـ 98% من المساحة الإجماليّة المزروعة[3]. وحتّى منظّمة الأُمم المتّحدة للزراعة والتغذية (FAO) أعربت عن قلقها إزاء هذه الظاهرة إبّان المؤتمر العالَمي الذي عُقِد حول مسألة التنوّع البيولوجي في بون، في أيار (مايو) 2008: فقد راحت تُحذِّر وتقول إنّ ثلاثة أرباع التنوّع البيولوجي قد زالت خلال القرن العشرين. وتربية الحيوان مُستهدفة هي الأخرى بهذا الكلام. فالثَّور المولِّد الذي تملكه مجموعة جينوس (Genus) البريطانيّة ويتصدَّر طليعة الانتقاء والتنخُّب الحيواني، بلغ تعداد سلالته المتحدّرة منه المليون رأس. وكذلك الحال في البحر؛ حيث 99% من سمك السلمون المُستهلَك في العالَم هو من أحواض تربية الأسماك، و90% من غذاء هذه الأسماك تُنتجه ثلاث شركات فقط.

ثمّ إنّ احتكار الأقلّية هذا يزداد وضوحاً وشدّة في نقْل المواد الغذائيّة الأوّلية. فلكي تُموِّن الصوجا البرازيليّة الإسطبلات الأوروبيّة، ولكي يصل الأرز الآسيوي إلى أفريقيا، أو لكي يُغذّي القمح الأوروبي أميركا، فإنّه لا بدّ من نقلهم في الزمن المواتي والساعة المُناسِبة، وبأفضل تكلفة مُمكِنة. وهناك احتكار قلّة يتكوّن من أربع شركات «تجارة» (trading) تتقاسم هنا أيضاً، ثلاثة أرباع تجارة الحبوب: شركات: كارجيل (Cargill) وآرشر دانيلز ميدلاند (Archer Daniels Midland) أو (ADM) وبونج (Bunge) الأميركيّة، وكذلك مجموعة لويس دريفوس (Louis Dreyfus) الفرنسي المختصّة في الأرز والقطن والقمح والذرة والسكّر وعصير البرتقال. وهذه الشركات هي التي تملك مفاتيح خزائن التموين على سطح المعمورة. أمّا على الطرف الآخر من طرفَي السلسلة الغذائيّة العالميّة في مصانع تحويل المنتوجات، فإنّ التركُّز أو التركيز أخفّ وطأة وأقلّ حدة: ذلك أنّ عشر مؤسّسات تتقاسم 30% من السوق العالميّة في هذا القطاع، الذي نجد فيه شركة نستله (Nestlé) السويسريّة، وبيبسيكو (PepsiCo) أو كرافت (Kraft) الأميركيّتَيْن، والهولّندية أونيلفر (Unilever) أو الفرنسيّة دانون (Danone). وأخيراً، فإنّنا واجدون في التوزيع شركة وول مارت (Walmart) وشركة كارفور (Carrefour) الفرنسيّة، والبريطانيّة تيسكو (Tesco)، والألمانيّة ميترو (Metro) التي تتنازع *الزعامة* العالميّة لقطاع ما زال يُقاوِم التركُّز المفرط. والعلامات التجاريّة العشرِ الأولى من المتاجر الكبرى (السوبرماركت) لا تُمسِك «إلّا» بعشرة في المئة (10%) من السوق العالميّة التي تُقدَّر قيمتها بحوالي 7180 مليار دولار (بأرقام عام 2009)، أي ما يُعادِل ثلاثة أضعاف الناتج المحلّي الفرنسي القائِم.

السيطرة أو التحكُّم بجزء كبير من السلسلة الغذائيّة، التي تبدأ بالحقول وتنتهي بطبق الطعام، ليست أمراً تختصّ به كبريات مؤسّسات البِذار وشركاته، والمؤسّسات الكيماويّة ومؤسّسات الصناعة الغذائيّة الزراعيّة. ذلك أنّ الصناعة الماليّة تُمارِس هنا أيضاً النفوذ الذي تُمارسه في قطاعات أخرى. فالمنتوجات الماليّة ـ أموال وأوراق وأسهم المؤشّرات التي اخترعها غولدمان ساكس (Goldman Sachs) في بورصة نيويورك، في وول ستريت (Wall Street) ـ هي منتوجات تتيح المضاربة على الموادّ الأوّلية، وبينها الأغذية الزراعيّة، والتأثير يكون تأثيراً عظيماً على الأسعار. فـ«نشاطات الأموال التأشيريّة هذه قامت بدَورٍ أساسيّ في الاندلاع الحادّ الذي شهدته الأسعار الغذائيّة عام 2008»، كما ورد في الخلاصة التي خلص إليها البنك الدولي، بعد اندلاع الارتفاعات الحادّة التي شهدتها الأسعار وأفضت إلى اضطّرابات الجوع في آسيا وأفريقيا. فقد زادت أسعار الموادّ الغذائيّة بين شباط (فبراير) 2005، وشباط (فبراير) 2008 بمعدّل 83%. بل إنّ الزيادة في سعر القمح وصلت إلى 181%. وثمّة مثال آخر على هذا التركُّز: فإبّان أزمة عام 2008 الماليّة، وفي غمرتها، كان ثمّة ثلاثون مديراً من مديري ومسيّري صناديق وأموال، في بورصة شيكاغو الأميركيّة، التي تدور فيها المفاوضات على عقود الحبوب، كانوا يركّزون بين أياديهم ما بين 35% و50% من جميع عقود شراء القمح، وفقاً لمعطيات لجنة تداول العقود الآجلة لسلع (Commodity Futures Trading Commission). إنّهم كما تقول منظّمة فود واتش (Foodwatch) الألمانيّة غير الحكوميّة في تقريرٍ لها صدر عام 2011[4]: «إنّهم الشّارون الأعظم الذي لا يُشقّ غباره، للقمح في العالَم، وهُم يسيطرون على سوقه بالكامل». وبعض المصارف تمضي إلى أبعد من ذلك، وتمهر نفسها بأدوات للتأثير مباشرةً على مخزونات الموادّ الأوّلية المتوافِرة. وهذا مثلاً هو حال بنك الاعتماد السويسري (Crédit Suisse) الذي تَشارَك مع شركة غلينكور- إكستراتا (Glencore-Xstrata) السويسريّة، والتي هي أكبر شركة وساطة عالميّة في ميدان الموادّ الأوّلية. فقد كانت تُسيطر، وفقاً لأرقام عام 2013، على 60% من الزنك العالَمي، و50% من النحاس، و30% من الألومنيوم، و25% من الفحم، و10% من الحبوب، و3% من النفط[5].

... وحول مستقبل المسكونة

هكذا، فإنّ الخصوصيّة لوراثيّة لغذاءٍ ما، باتت تَرتَهن، شأنها في ذلك شأن السعر الذي سيصل به هذا الغذاء إلى المُستهلِك النهائي، لعددٍ محدودٍ مُتزايد المحدوديّة، من

الفاعلين، الذين يخضعون في أغلبيّتهم لمصالح خاصّة. وهذا التركُّز أو التركيز لوسائل وأنماط الإنتاج وقدرات النقل وإمكانات التخزين والتمويل، يترافَق مع عمليّات استيلاء على الأراضي واستئثارٍ بها: تتمثّل بتملُّك الشركات والمؤسّسات الكبرى وصناديق التثمير، الخصوصيّة أو الحكوميّة الأراضي على نطاق واسع، وبخاصّة في أفريقيا وآسيا وأميركا اللّاتينيّة. ووفقاً للمصادر المأذونة، فإنّ هذه الظاهرة تتعلّق بمساحات تتراوح بين 40 مليون و80 مليون هكتار من الأراضي، أي ما يساوي مساحة ألمانيا أو تركيا. وغالباً ما يتمّ هذا الاستيلاء ويكون هذا الاستئثار على حساب الأهالي الريفيّين المحلّيّين. «نصف سكّان العالَم يعيشون في الأرياف، وهم مُعرَّضون تعرّضاً مُباشراً لتهديد هذه الظاهرات كما يقول ويتوقّع ميشيل ميرليه Michel Merlet الخبير في المسائل العقاريّة. وإذا ما تخيّلنا تنمية زراعيّة تتقلّد تنمية الولايات المتّحدة أو تحذو حذو التنمية الأوروبيّة الغربيّة، فإنّ 3,7 مليارات من البشر سيكونون بلا عمل في حدود عام 2050»[6]. وتأثير نقل أو «ترحيل» موقع انتاجي كبير اليوم، لا يقتصر على المُدن: فالمؤسّسات والشركات العالميّة الكبرى باتت قادرة على توقيع كارثة بالقارّة التي تشاء.

ما يجري في نطاق صناعة الغذاء هو شاهد على ظاهرات أخرى تجري اليوم؛ وعلى نطاق أوسع أحياناً. وهكذا فإنّ العديد من المؤسّسات والشركات الكبرى، تستطيع أن تكبح ـ أو ألّا تكبح ـ الاحتباس الحراري. فقدرتها في هذا المجال تفوق قدرات الدّول التي تُشارِك في مفاوضات دوليّة لا تنتهي حول المناخ. فالصّين والولايات المتّحدة هما البلدان الأكثر تلويثاً في ميدان أوكسيد الكربون. أمّا إذا ربطنا كمّية التلوّث بعدد السكّان، فإنّ إمارات الخليج تُصبِح الأكثر تلويثاً. فماذا عن المؤسّسات والشركات الكبرى؟ إنّ ثلثَيْ غازات الاحتباس الحراري العالَمي التي تراكمت في الجوّ منذ بداية الثورة الصناعيّة، قد أحدثَتها وتسبَّبت بها ثمانون شركة من المؤسّسات والشركات[7]. وهذا التركُّز في ثاني أوكسيد الكربون (CO2) هو شأن متأخّر حديث؛ ذلك أنّ نصف كمّيات ثاني أوكسيد الكربون (CO2) الناتجة عن نشاط هذه المؤسّسات والشركات، قد حدثت في الثلاثين سنة الأخيرة. والصناعة النفطيّة هي المسؤول الأوّل عنها ـ شيفرون (Chevron)، وإكسون موبيل (Exxon Mobil)، وبريتش بتروليوم (BP) في المَقام الأوّل. أمّا توتال (Total) فتحتلّ المرتبة السابعة ـ المسؤولة عن عِشر هذه الانبعاثات. وإذ تُصمِّم هذه الشركات على مواصلة استراتيجيّتها في التنقيب عن حقولٍ نفطيّة أو غازيّة جديدة

واستغلالها، ولاسيّما في مناطق حاسِمة في حساسيّتها بالنسبة إلى التوازن المناخي، مثل القطب المتجمّد الشمالي، فإنّها تَرتهن مستقبل الجوّ.

أيّ سلطات مُضادَّة؟

هذه البانوراما التي تستعرض تصاعد جبروت نفوذ الشركات المتعدّدة الجنسيّات وتأثيرها لا تستغرق تلك الظاهرة كلّها. فكبريات مؤسّسات الشبكة العنكبوتيّة وشركاتها (غوغل، آبل، فيسبوك، أمازون Google, Apple, Facebook, Amazon، التي يُطلق عليها اسم «غافا GAFA») الذي يتكوّن من الحرف الأوّل من اسم كلٍّ منها) باتت قادرة بفضل الخدمات التي تعرض تقديمها على مستخدمي الإنترنت، وبفضل الشبكات الاجتماعيّة، ومحرّكات البحث، والتطبيقات، والبيع على خطّ الإنترنت..إلخ، وبفضل قوّة خوارزميّاتها وجبروتها، باتت قادرة على وضْع رَسم جانبيّ مُتزايد الدقّة والوضوح لكلّ فرد من الناس، ولعاداته وسلوكاته. فأيّ سلطات مضادَّة تُراها قادرة على أن تُمارِس ذلك؟

قدرة الحكومات تبدو محدودة تماماً، بسبب الفساد ونزاعات المصالح، وفي أحسن الأحوال بسبب تأييد النُّخب السياسيّة للنمط الذي تدعو إليه المؤسّسات والشركات الكبرى. والمفاوضات التي تجري في جميع النواحي وسائر الاتّجاهات لتوسيع معاهدات التبادل الحرّ، والعجز عن تقرير سياسات إراديّة في ميدان المناخ، أو غياب تنظيمات جديدة قاسرة نتيجة الأزمة الماليّة وتكاثر قضايا الخفض الضريبي تشكّل كلّها شواهد وبيّنات لا تُدحَض. إذ ذاك لا يبقى مَن يمكن أن تُعقد الآمال عليه سوى المجتمع المدني ومُطلقي صيحات التحذير. وفي وسع صحافة التحقيقات، المجتمعة في اتّحادات عالميّة، أن تسلّط الضوء على بعض الممارسات الفاضحة (سويس ليكس، لوكس ليكس، أوراق باناما Swissleaks, Luxleaks, Panama Papers). والحملات العالميّة التي تقوم بها المنظّمات غير الحكوميّة، ولاسيّما في مجال حماية البيئة، تُسهِم في وضع الشركات المتعدّدة الجنسيّات أمام مسؤوليّاتها، أو في كبح بعض طموحاتها التي تُعتبَر مُضرّة (الكائنات المُعدَّلة وراثيّاً، الغاز الصخري، مبيدات الحشرات...). أمّا في الدّاخل، فإنّ ظهور نقابيّة عابرة للأوطان والقوميّات، يكون من شأنها أن تفرض وزنها على استراتيجيّات الإدارات، لا تزال في مهدها.

هوامش ومراجع

(*) نشرة رقميّة تأسَّست عام 2014، وتصدرها جمعيّة Alter-médias. أنظر موقع www.bastamag.net (المترجم).

(1) أنظر:

Stefania VITALI, James B. GLATTFELDER, Setfano BATTISTON, *The Network of Global Corporate Control*, 26 octobre 2011 (disponible sur< https://arxiv.org>).

(**) الإغـراق الاجتماعي social dumping، تعبير جديد يُستخدَم للإشارة والتدليل على المنافسة المُتفاقِمة بين العمّال في الشمال والجنوب بسبب العَولَمة، وإلى الخطر الذي تمثّله هذه المنافسة على اقتصادات البلدان الغنيّة أو المُتحقّقة النموّ. وهو تعبير يُستخدَم كذلك للإشارة إلى إفادة الشركات المُنتِجة من (أ) الفروق في الأجور، و(ب) من تغيّر أوضاع المُنافسة، وخصوصاً مع بروز الاقتصادات الناشئة التي هي أكثر مهاوَدة في تطبيق القوانين الاجتماعيّة، فتسمح بتشغيل الأطفال أو بتقييد الحرّيات النقابيّة. (ج) إعادة النّظر ببعض المكاسب الاجتماعيّة العُمّالية، (د) فقدان الوظائف في البلدان الغنيّة وزيادة البطالة فيها، (هـ) زوال التصنيع منها، (و) استغلال عُمّال الجنوب. وقد حملت النقابات الغربيّة هذه المسألة إلى محكمة العدل الدّولية، فكان أن حكَمت في ثلاث قضايا رئيسة (فايكنغ، لافال، روفرت) لمصلحة حرّية أداء الخدمة وقدَّمتها على حماية العامل (المترجم).

(2) أنظر: «مَن يتحكَّم بتغذيتنا؟»

«Agropoly – Qui contrôle notre alimentation?", Déclaration de Berne, septembre 2013 (disponible sur <www.ladb.ch>).

(3) أنظر:

«Who Will Control Agricultural Inputs», ETC Group, 4 septembre 2013 (disponible sur <www.etcgroup.org>).

(4) أنظر: **المضاربون على الجوع**

Les Spéculateurs de la faim, Foodwatch, 2011 (disponible sur <www.foodwatch.org>).

(5) أنظر: «Tougher times for the trading titans", *Financial Times*, 15 avril 2013.

(6) أنظر: «الاستيلاء على الأراضي: لمَن تؤول الأرض غداً؟»

«Accaparement des terres: demain, à qui appartiendra la planete?», *Bastamag*, 20 mai 2014 (disponible sur <www.bastamag.net>).

(7) أنظر:

Richard HEEDE, «Tracing anthropogenic carbon dioxide and methane emissions to fossil fuel and cement producers, 1854–2010», *Climatic Change*, vol. 122, n° 1, janvier 2014.

لمعرفة المزيد

- ATTAC et BASTA!, *Le Livre noir des banques*, Les liens qui libèrent, Paris, 2015.
- DÉCLARATION DE BERNE, *Swiss Trading SA. La Suisse, le négoce et la malédiction des matières premières*, Éditions d'en bas, Lausanne, 2012.

مُديرو تسيير الرأي:
مَن يُسيطِر على وسائل الإعلام؟

ماثياس ريمون

(أستاذ مُحاضِر في العلوم الاقتصاديّة
في جامعة مونبيلييه (Montpellier)،
وأحد منشِّطي جمعيّة أكريميد ACRIMED)

«أعتقد أنّ لكلِّ مالك حقوقاً على صحيفته. إنّ له هو السلطة. كنتم تشيرون إلى سلطتي. وسلطتي في النهاية، وأرجو المعذرة، هي مزحة كبرى! [...] السلطة الثابتة الحقيقيّة هي سلطة رأس المال! هذه هي السلطة الحقيقيّة. ومن الطبيعي تماماً أن تُمارَس السلطة». هكذا راح فرانسوا- أوليفييه جيزبيرت Franz-Olivier Giesbert يُبرِّر أمام مذياع إذاعة فرانس أنتير France Inter منذ عام 1989، وكان حينها مدير تحرير صحيفة **الفيغارو** *Figaro*، وضع اليد الذي يمارسه جبابرة المال على وسائل الإعلام. وإذا قالت حذام فصدّقوها.

لكن كيف وصل بنا الحال إلى هنا؟ غداة الحرب العالميّة الثانية، كانت «أفكار اليسار» تتجلّى بيسر أكبر ممّا هو حالها اليوم، في دوائر الفكر والقرار. لم تكن دراسة الاقتصاد الماركسي في الجامعة أمراً نادراً. كان للكينزيّين مواقعهم التي تعود إليهم في الحكومات الغربيّة، كما كان يُنظر إلى تدخّل الدّولة كعامل نموٍّ حقيقيّ، حتّى ولو كان ثمّة مَن سيُندِّد بها أحياناً ويُسفِّهها لاعتباره لها فعلاً أبويّاً. وفي فرنسا لم يكن الحزب الشيوعي والنقابات في حالة تفكّكٍ بعد. بل إنّه كان لأقصى اليسار صحيفته **ليبراسيون** *Libération*.

إيديولوجيّة ليبيراليّة وحَربيّة

كان التغيير الأوّل هو انتصار الأفكار اللّيبراليّة، هذه «الخطوة الكبرى إلى الوراء» وفقاً للتوصيف الذي سيصدره الصحافي سيرج حليمي Serge Halimi، وهو يرى

اقتصاديّين مثل ميلتون فريدمان Milton Friedman أو فردريك حايك Friedrich Hayek يحتلّون مقدّمة المسرح الثقافي. وقد تصادف ذلك مع النجاح السياسي للمُحافظين ـ مارغريت تاتشر في المملكة المتّحدة ورونالد ريغان في الولايات المتّحدة ـ وبعد ذلك مع زوال الاتّحاد السوفياتي. وكانت اللّيبراليّة الاقتصاديّة المُعولَمة قد تعزَّزت غداة الصدمة النفطيّة الأولى عام 1973، وسنوات 1980 و1990 التي كانت سنوات التمويل الذي لا حدود له للأسواق، ولخَصْخَصَة قطاعات بكاملها من النشاط الاقتصادي. أمّا الضربة القاضية فجاءت من المؤسّسات الدّولية (صندوق النَّقد الدَّولي، منظّمة التجارة العالميّة، الاتّحاد الأوروبي...)، التي هي رموز العَولَمة اللّيبراليّة، والكيانات التي أنشأتها دُول تُفضِّل تفويض مسؤوليّاتها وسيادتها إليها.

كَسَب صنّاع اللّيبراليّة المواجهة نهائيّاً، وباتوا قادرين على استخدام وسائل الإعلام كأدوات لهم، مستعمرين البنيات، مستوطنين في الهيكليّات التي تقوم بإعداد الصحافيّين وتكوينهم[1]، وذلك بانتقاء رؤساء تحرير ومُديري وسائل إعلام، وبالقيام بالتخطيط، في واقع الأمر، لخطوط التحرير (تغييب الموضوعات الاجتماعيّة، معالجة الموضوعات من زاوية ريادة الأعمال ومُباشرتها...).

تحت غطاء حرّية الصحافة، والقواعد الصّارمة لحماية الصحافيّين، والحقّ بالإعلام، تقوم وسائل الإعلام *بالحفاظ على الوضع القائم* في مجال الإعلام، وذلك بإنتاج برامج تَفرض *ما* ينبغي *التفكير فيه أو الاعتقاد به* (أو عدم التفكير وعدم الاعتقاد به) من جهة، وبرامج مُنحازة تلزم *بما* يجب *التفكير فيه والاعتقاد* به من جهة أخرى.

هذا الفصل الموضوعي لدَور وسائل الإعلام يُعبِّر عن نفسه على نحوٍ خاصّ، في الاستحقاقات الانتخابيّة، وفي أثناء النزاعات الاجتماعيّة، أو إبّان التدخّلات العسكريّة. وسائل الإعلام ذات الجمهور الواسع، وفي مقدّمتها التلفاز، تُقرِّر ما ينبغي الاعتقاد به والتفكير فيه لدى وقوع هذا النمط من الأحداث: إنْ في «المطبخ السياسي»، أو في التعليق على نتائج إضرابات مُستخدَمي المصالح التي يندلع فيها الإضراب، أو حول أعمال الابتزاز التي يُمارِسها هذا الديكتاتور أو ذاك، وهو ما يقوله كذلك الظافر العتيد في هذا البثّ أو ذاك من «تلفزيون الواقع» أو ما يُقال في آخر حلقات التسلية... فأمّا

وسائل إعلام الرأي (الصحافة المكتوبة، النقاشات والسجالات) فإنّها تشير إلى ما ينبغي التفكير فيه أو الاعتقاد به: ألا وهو أنّه ليس ثمّة بديل يساريّ ذو مصداقيّة عن الحزب الاشتراكي. وأنّ هذا الإصلاح ضروري، وأنّ من شأن هذا القصف أو ذاك إعادة الوضع إلى سابق ديمقراطيّته. غير أن هذه الأدوار قد تختلط: ففي أيار (مايو) 2005 مثلاً، دافعت وسائل الإعلام الفرنسيّة عن مصالح السوق، ودعمت، ما خلا استثناءات قليلة، التصويت بنَعَم لمعاهدة الدستور الأوروبي، موصيةً *بما يجب التفكير فيه* (المعاهدة) ودَعت كلّها، *وبما ينبغي التفكير فيه والاعتقاد به* (نعم). وبعد ذلك بثلاث سنوات حوَّلت وسائل الإعلام، مُجمِعَةً، الأنظار وحَسمت *ما يجب التفكير فيه والاعتقاد به*: المعاهدة الأوروبيّة الجديدة (التي أُعيد التفاوض عليها)...

يظلّ تأشير التوجّهات الإعلاميّة خلال المواجهات الانتخابيّة والاستفتائيّة، مُثبتاً على مصالح مالكي وسائل الإعلام ومصالح السلطة السياسيّة القائمة. ففي الولايات المتّحدة على سبيل المثال بدأت وسائل الإعلام الأميركيّة تسير وتخطو بالخطوة العسكريّة، بمجرّد أن طُرِحت مسألة التدخّل العسكري في العراق للإطاحة بصدّام حسين والبحث عن أسلحة الدّمار الشامل[2]. ففي 18 آذار (مارس) 2003 ، ذهب مقدِّم البرامج التلفزيونيّة على قناة ABC الأميركيّة، بيل أورايلي Bill O'Reilly إلى قطع الوعد التالي على الشاشة علّنا «إذا قام الأميركيّون بإنزالٍ عسكريّ، وأطاحوا بصدّام حسين، ثمّ تبيَّن أنّه لا يملك من أسلحة الدّمار الشامل شيئاً، فإنّني سأعتذر أمام البلاد، ولا أعاود الثقة بإدارة بوش، أَموافِقون؟». وقد اعتذر الرجل بعد ذلك، ولكنّه لم يَستقِل. أمّا النيويورك بوسط *New York Post*، فإنّها نقلَت أنّ برامج وحلقات النّقاش والسجال تؤيّد الحرب تأييداً صارِماً، بحيث إنّ من المستحيل النقاش فيها: «فإذا كُنتم تبحثون عن نقاش حول العمليّة «الحرّية العراقيّة»[3] فانسوا ذلك» (21 آذار / مارس 2003).

بمجرّد أن أعلنَت الحكومة الأميركيّة عن اكتشاف أسلحة كيماويّة، فإنّ وسائل الإعلام تبنَّت الرسالة (الكاذبة) وراحت تكرِّرها حتّى الثمالة، ومن دون استخدام صيغة الشرط والاحتمال. وهكذا، فإنّ شركة فوكس نيوز *Fox News* عرضت شريطاً يُمكن للمشاهد أن يقرأ فيه: «اكتشاف مصنع ضخم للأسلحة الكيماويّة في العراق... ووفقاً

للتقارير، فإنّ ثلاثين عراقيّاً يرتادون مصنعاً للأسلحة الكيماويّة. قوّات التحالف توقِف العراقي المسؤول عن الأسلحة الكيماويّة» (23 آذار / مارس 2003). أمّا الصحافي جون ماك ويثي Jonn McWethy (من قناة ABC)، فإنّه روَّج «لاكتشافٍ جديد شديد الأهمّية». وقال إنّه «وفقاً لرسميّين أميركيّين، يعتقدون أنّهم اكتشفوا على طريق الناصريّة، وفي قرية النجف، مصنعاً للأسلحة الكيماويّة، وربّما أنّ ما هو أهمّ من ذلك، هو أسر الجنرال المكلَّف بهذا المصنع. ويقول رسمي أميركي إنّ هذا الجنرال ربما كان مصدر معلومات «من ذهب» وسيقودنا إلى الأسلحة التي يقول صدّام حسين إنّه لا يملكها».

والأمثلة من هذا النّوع لا تُعَدّ ولا تُحصى: فمِن رُكام جثث ومقبرة تيميشوارا Timisoara الجماعيّة إلى إبادة أهالي كوسوفو، مروراً بحرب الخليج الأولى، أو التدخّل الغربي الأخير في ليبيا، كانت وسائل الإعلام الكبرى تُردِّد صدى الدعاية الحكومية أبداً[4].

سلطة الملاّكين

««الطبقة القياديّة» في المجتمع الرأسمالي، كما يشرح الفيلسوف البريطاني رالف ميليباند Ralph Miliband هي الطبقة التي تملك وتتحكّم بوسائل الإنتاج، والتي هي قادرة، بفضل سلطتها الاقتصاديّة، التي تحوزها تبعاً لهذا التملُّك، أن تستخدم الدّولة كأداة سيطرة على المجتمع[5]». وهذه الطبقة هي نفسها التي تملك وسائل إنتاج الإعلام وبثّه، وتتحكَّم بها (التلفزيون، الصحافة، الإذاعة، الكُتب، الأفلام) كما تستطيع أن تستخدِم إمبراطوريّتها الإعلاميّة لتبيع منتوجاتها وتروِّج أفكارها.

في «نمط الدّعاية» الذي يقدّمه الألسني نعوم شومسكي Noam Chomsky والاقتصادي إدوارد إس. هيرمان Edward S. Herman، مصافٍ عدّة تتيح «للرسائل الحكوميّة والمصالح الخاصّة المُسيطِرة تنقية المعلومات بحيث يسعها أن تمسّ الجمهور»، وأن «تُهمِّش الشقاق والخروج من الصفّ». وبين هذه المصافي هناك اثنتان تشهدان على ارتهان وسائل الإعلام المالي إزاء الرأسماليّين: الملكيّة الخاصّة لوسائل الإعلام، والإعلان بما هو مصدر أساسي للتمويل.

المجموعات الصناعيّة أو الإعلاميّة، ذات المصالح المُتقاطِعة، تُنتج معاً حاويات ومحتويات، وتتقاسَم أنصبة شبكة هائلة، وتستعين أحياناً بصناديق الاستثمارات لكي تعيش.

المجموعات الإعلاميّة الثلاث الكبرى في العالَم ـ كومكاست Comcast (التي بلغ رقم أعمالها 74,5 مليار دولار عام 2015) ووالت ديزني Walt Disney (52,2 مليار دولار عام 2015) وتايم وارنر Time Warner (28,1 مليار دولار) ـ لا تني تتأمّل في أن ينمو منحنى ربحها. وهي تعمد بلا هوادة ولا تراخٍ، إلى عمليات الاستدماج الأفقيّة عبر تملُّك وسائل إعلام مُشابِهة، وإلى دَمْج الأصولَ لخفض تكلفاتها. لكنّ الأوان بات أوان التكامل العمودي والدَّمج العمودي، حيث تمدّ المؤسّسات منطقة نفوذها صُعُداً، باتّجاه منبع نشاطها الأوّل، ونزولاً باتّجاه مصبِّه، مُتخصِّصةً في توزيع وسائل الإعلام التي تُنتجها وبثّها.

ومنذ مطلع تسعينيّات القرن المنصرم، ونحن نشهد طفرات عديدة في وسائل الإعلام الكلاسيكيّة. فمع قدوم الإنترنت، تحوَّلت الأنماط الاقتصاديّة والإداريّة في قطاع وسائل الإعلام الكلاسيكيّة (التلفزيون، الإذاعة، الصحافة المكتوبة) وانتقلت من حال إلى حالٍ آخر، أي من حال وسيلة الإعلام الأحاديّة، إلى حال الأداة التي تؤلِّف بين وسائل اتّصال وإعلام عدّة. وفضلاً عن ذلك، فإنّ حاملاتها مختلفة كما أنّ وتائِر البثّ والتلقّي الإعلامي باتت متغيّرة فوسائل الإعلام اليوم باتت وسائل دَفقٍ متواصل.

بعد أن عمَّت الليبرالية قطاع الاتّصالات، برز فاعلون جُدد وفعاليّات جديدة في سوق وسائل الإعلام: إنّهم مديرو أو مسيِّرو «الأغنيات الشائعة» مثل شركة إيه تي آند تي (AT&T) ـ أكبر مؤسّسة عالميّة للاتّصالات ـ التي اشترت في الولايات المتّحدة مُشَغِّل التلفزيون بالقنوات الفضائيّة ديريك تي.في (DirecTV) في عام 2015. وفي فرنسا باتت سيطرة الملياردير الفرانكو- إسرائيلي باتريك دراحي Patrick Drahi على وسائل الإعلام مضرب المثل. فهذا الرجل الذي يمتلك خامس ثروة في فرنسا، والذي يملك شركة ألتيس (Altice)، أي بالتالي الشركة الفرنسيّة للراديو والتلفون (SFR)، اشترى خلال سنوات صحيفة **ليبراسيون** *Libération*، ومجموعة الإكسبريس (L'Express) وفيها المجلّة التي تحمل اسم **المجموعة** *L'Express* ومجلّة *L'Expansion* ومجموعة نكست راديو تي.في NextRadioTV (التي تضمّ إذاعة مونت كارلو RMC و بي.إف.إم BFM). ونحن هنا في قلب الاستراتيجيّة التي تقوم على التقاط مختلف مصادر الإعلان وتقديم

«عروض مؤتلِفة» إلى المُستهلكين (اشتراكات في الإنترنت ووسائل الإعلام)، ولاسيّما زيادة قدرة مالك هذه الوسائل ونفوذه، والذي هو ليس مجرّد نفوذ رمزي.

هؤلاء العمالقة هُم قليلو المَيل إلى الحفاظ على تعدّدية الإعلام واستقلال وسائله. وإذا كان ينبغي لنا تصديق آرنود لاغاردير Arnaud Lagardère رئيس ومدير مجموعة لاغاردير Lagardère (التي تضمّ إذاعة أوروبا 1 Europe، ومجلّة **هي** *Elle* النسائيّة، وصحيفة **جورنال دو ديمانش** *Le Journal du Dimanche*...)، فإنّ «استقلال الصحافة» في عرفه هو «هراء كامل»[6]. وهذه الكلمات لم تجعل سيرج داسّو Serge Dassault رئيس ومدير عامّ مجموعة داسو Dassault والفيغارو Figaro الذي راح يقول في 10 كانون الأوّل (ديسمبر) 2004، أمام مذياع إذاعة **فرانس** أنتير France Inter: «أفكار اليسار هي أفكار غير صحّية. ونحن اليوم قَيد الاحتضار بسبب أفكار اليسار التي لم تتوقّف». ولا الرئيس_المدير العامّ السابق لقناة تي.إف1 TF1، باتريك ليلاي Patrick Le Lay الذي وصَّف مهمّة القناة بهذه الصياغة التي باتت شهيرة: «ما نبيعه لكوكا كولا، هو زمن العقل الإنساني المُتاح» أو فنسان بولّوريه Vincent Bolloré، رئيس فيفاندي (Vivendi) الذي لم يتردّد في أن يُحرِّر في شهر آذار (مارس) 2016، «قائمة سوداء» بالرؤوس التي ينبغي إسقاطها بأسرع وقت مُمكن[7] في قناة +Canal التي تملكها فيفاندي هذه. إنّها كلمات وطرائق تُسلِّط الضوء على تعطُّش ملّاكي وسائل الإعلام: إذ ما الفائدة من التحكُّم بالمملكة الإعلاميّة إذا كان ذلك سيسيء لمصالح مَن يملكها.

سلطة قطب الصحافة روبرت موردوخ Rupert Murdoch، رئيس ومدير عامّ مجموعة نيوز كوربوريشن News Corporation التي تُنتج المئات من وسائل الإعلام، جعلته قادراً على التأثير في السياسة الخارجيّة البريطانيّة. «فبأسلوبه الصارخ، وواقعيّته، وتصميمه على تخفيف المَرافق العامّة، فإنّ أفكاره لم تكُن بعيدة عن أفكار المُحافظين، لكنّ طوني بلير Tony Blair كان لديه ما يفتن به هذا الملياردير كما تقول صحيفة **الأصداء** *Les Échos*. وسيدوم شهر العسل بين ملك وسائل الإعلام والصحافة هذا والرجل الذي انتُخب رئيساً لحكومة بريطانيا عام 1997، إلى حين استقالة طوني بلير عام 2007. وخلال هذه السنوات العشر، كان روبرت موردوخ Rupert Murdoch أحد

زوّار 10 داوننغ ستريت (السراي الحكوميّة البريطانيّة) المألوفين ـ وكان أكثر مَن يُصغي إليهم طوني بلير من بين مستشاريه. بل إنّ لانس برايس Lance Price، المدير السابق للاتّصالات في حزب العمّال الجديد، سيذهب إلى حدّ القول: «في كلّ مرّة كان يُتّخذ قرار مهمّ كان موردوخ وراءه». والواقع هو أنّ القرار الذي اتّخذه طوني بلير بالنكوص عن إجراء استفتاء حول أوروبا، كان قراراً ألهمه في ما يُقال، الملياردير الأسترالي مباشرةً (4 آب / أغسطس 2009).

سوق وسائل الإعلام هو فوق ذلك سوق ذو مُنحدرَين حيث يدعم الإعلان الإعلام ويعينه: وهكذا فإنّه تبعاً لإيرادات الإعلان في رقم أعمالها، تجد وسائل الإعلام نفسها مُرتهَنةً للمُعلنين، الذين يستطيعون تبعاً لذلك، القيام بدَور المُراقبين المُباشرين، أو على الأقلّ الاعتماد على الرقابة الذاتيّة للتحرير والمحرّرين.

الأسوأ من هذا هو أنّ الاستراتيجيّة الأثيرة للإثراء، لدى مُحرِّري الصحافة، هي زيادة المبيعات المرتبطة بالملاحق. فهم يسعون بادئاً إلى بَيع «المحتويات» الإضافيّة: أسطوانة بصريّة (أقراص دي.في.دي DVD) كِتاب، تقويم في نهاية السنة..إلخ. ولكنّهم يعرضون كذلك منتوجات من المنتوجات الدقيقة الأداء، العالية الأمانة Hi-Fi، من أجل الاشتراكات، أو يعرضون سلّة من المنتوجات على القرّاء: «في كلّ شهر يختار التحرير في صحيفة **ليبراسيون** (الفرنسيّة) زجاجة نوعاً من أنواع النبيذ وخمسة منتوجات من منطقة فرنسيّة بسعرٍ يبدأ بـ 29,90 يورو شهريّاً. متّعوا أنفسكم، أو قدِّموا علبة ليبراسيون LibéBox، فهذه هي ضمانتكم لاكتشاف أفضل ما في مناطقنا»! كلّ الوسائل تبدو حسنة لاجتذاب القرّاء.

أشكال تملُّك وسائل الإعلام، وضروب المنطق الاقتصادي التي تحكُمها، و«تسليع» الإعلام الذي ينتُج عنها، يُفسِّر إلى حدٍّ بعيد الانزلاقات الصحافيّة والرقابات المرئيّة وغير المرئيّة، والخلل الذي يلحق بالإعلام. وكلامنا هذا لا يعني رفع المسؤوليّة عن الصحافيّين[8]. فهؤلاء لا بدّ لهم من أن يأخذوا هذه القسورات البنيويّة المُشار إليها هنا، بعَين الاعتبار. تقديم بعض التنازلات أحياناً، واللّجوء إلى تسويات أيضاً. ولكن إلى أيّ حدّ؟ ما هو الحدّ؟ هذه المسؤولية تستحقّ تطلّباً لا هوادة فيه.

هوامش ومراجع

(1) أنظر فرانسوا روفين، **جنود الصحافة الصغار**:
François RUFFIN, *Les Petits Soldats du journalisme*, Les Arènes, Paris, 2003.

(2) النزاهة والدقّة في الرواية ونقل الخَبر:
FAIRNESS & ACCURACY IN REPORTING (FAIR), *La Guerre en Irak, 10 ans après*, <www.acrimed.org>, 26 avril 2013.

(3) بالإنكليزيّة:«Operation Iraqi Freedom»، وهو اسم العمليّة التي كانت ترمي عام 2003 إلى الإطاحة بصدّام حسين وحزب البعث.

(4) أنظر، سيرج حليمي، دومينيك فيدال وماثياس ريمون، **الرأي العامّ أمرٌ يُصنَع ويُشتغَل عليه**:
Serge HALIMI, Dominique VIDAL, Henri MALER et Mathias REYMOND, *L'Opinion, ça se travaille...*, Agone, Marseille, 2014.

(5) رالف ميليباند، **الدّولة في المجتمع الرأسمالي**:
Ralph MILIBAND, *L'État dans la société capitaliste*, Éditions François Maspero, Paris, 1973, p.33.

(6) كما ورد في كتاب آرنو لاغاردير، **الوقح**:
Thierry GADAULT, Arnaud Lagardère, *l'insolent*, Maren Sell éditeurs, Paris, 2006, p. 204.

(7) أوردته أسبوعيّة **الكانارد آنشينيه** Le *Canard Enchaîné*، 30 آذار / مارس 2016.

(8) أنظر ماثياس ريمون: «مسؤولية الصحافيّين»
Mathias REYMOND, «De la responsabilité des journalistes», <www.acrimed.org>, 4 février 2015.

لمعرفة المزيد

- Noam CHOMSKY et Edward S. HERMAN, *La Fabrication du consentement*, Agone, Marseille, 2008.
- Patrick LE FLOCH et Nathalie SONNAC, *Économie de la presse à l'ère numérique*, La Découverte, 2013.
- Henri MALER et Antoine SCHWARTZ, *Médias en campagne*, Syllepse, Paris, 2005.
- Érik NEVEU, *Sociologie du journalisme*, La Découverte, coll. «Repères», Paris, 2013.
- Serge HALIMI, *Le Grand Bond en arrière*, Agone, Marseille, 2012 [2004].

بروكسل، عاصمة جماعات «اللّوبي» والضغط في سماء مفتوحة

ستيفان هوريل
(صحافيّة مستقلّة)

في بروكسل جماعة ضاغطة (لوبي) لكلّ شيء، وأسماءٌ من جوامع الحروف بقدر رغبة الرّاغبين. الاتّحاد الأوروبي للجمعيّات وصناعات الأدوية يتسمّى بالأحرف الأولى اللّاتينية من هذا الاسم ممّا يجعله يصير EFPIA. وصنّاع العجينة الورديّة، أي تلك اللّحمة العجينة التي تشبه المارشميلو Marshmallow، تتمثّل مصالحهم عبر CLITRAVI. وأمّا أورو بطاطا Europatat، فكان يُمكن لاسمها الصغير أن يبعث على الابتسام لولا أنّ مَن يقف خلفه هو جبروت ماك كين McCain، أي الشركة الكنديّة المتعدّدة الجنسيّات للبطاطا المجلَّدة، والتي تبيع رقاقة من كلّ ثلاث من رقاقات البطاطس المقليّة التي تُباع في العالَم كلّه. لم يأتِ أحدٌ من هؤلاء القوم إلى بروكسل لقرض الشعر وإنّما من أجل «اللّوبي» أي من أجل الضغط. أي من أجل تحرير القانون وتعديله وتحويره وتمييعه وتحويل مساره أو تأخير صدوره أو إلغائه. فهنا يستخلص الاتّحاد الأوروبي تعليماته وتوجيهاته ولوائحه التي تُطبّق في ثماني وعشرين دولة.

اختلال القوى

بروكسل التي باتت مشهورة بنشاط جماعاتها الضّاغطة، كشهرة التمثال البرونزي(*) الذي يرمز إلى العاصمة البلجيكيّة (Manneken-Pis)، أصبحت محجّة النفوذ الرئيسة بعد واشنطن. ويُمثّل «اللّوبي» مجالاً من مجالات الأعمال المزدهر، إذ تُقدَّر محصلته بثلاثة مليارات يورو سنويّاً. بات «الضغط» يُدرَّس الآن في كُتب دراسيّة داخل معاهد

العلوم السياسيّة وكليّاتها، ويتجهّز بهيئات مهنيّة و«شرعات أخلاقيّة» و«مواثيق مناقبيّة»، بحيث شاع وذاع وانتشر وبات مهنة كسائر المهن ـ تقريباً. وهو ذو تصريفات، كما يقول النحويّون، وصيَغ عديدة. فهناك أوّلاً الجماعات الضاغطة من «أهل الدار (*in-house*)» وهُم ممثّلو شركات واتّحادات قطاعيّة، وجمعيّات صناعيّة (*جمعيّات رجال الأعمال*)، ويضعون على بطاقات الزيارة التي تُعرِّف بهم، الفئة التي يدعونها لأنفسهم: مسؤول شؤون «حكوميّة»، «عموميّة»، «نظاميّة»، «أوروبيّة»، «علميّة»، بل إنّهم يوصفون أنفسهم بتوصيف «أمن المنتوجات». ثمّ يأتي بعد ذلك الاستشاريّون في مكاتب الضغط و/ أو العلاقات العامّة. ثمّ تأتي مكاتب المُحامين. وأخيراً، فإنّ «مُختبرات الأفكار» (think tanks) هي فعاليّات ضروريّة لكلّ أعمال حديثة من أعمال الضغط.

جداول الأجور في هذا الميدان معروفة. ويشير عالِم الاجتماع سيلفان لورانز Sylvain Laurens وهو مؤلِّف كِتاب مرجع حول مَن يسمّيهم «سماسرة الرأسماليّة»، أنّ الاستشاري «الحدِث، أو المبتدئ» (junior)، أو المُستشار الصغير، يتقاضى قرابة 2000 يورو شهريّاً، في حين أنّ أجر «الكبير» أو «الأرشد» (senior) قد يصل إلى 6000 يورو شهريّاً. وليس في ذلك، ما يدهش موظّفي اللّجنة الأوروبيّة: فمنصب المسؤوليّة يبدأ عندهم، عند حدود 4000 يورو.

لقد بات للمؤسّسات الأوروبيّة منذ عام 2008 سجلّ شفافيّة، وصار من المُفترض أن يكون ممثّلو المصالح كافّة مُسجَّلين فيه، ويُقدِّمون معلومات حول نشاطاتهم. غير أنّ التسجيل في هذا السجلّ يظلّ اختياريّاً. وهكذا، فإنّ العديد من المكاتب يظلّ خارج «الرادارات» والرصد. وقد ظلّت بعض الشركات الكبرى مثل آبل Apple وهاينكين Heineken ونيسان Nissan، أو المصارف مثل UBS و HSBC، غائبةً عن السجلّ المذكور حتّى عام 2013.

بخلاف ذلك، فإنّ أحداً لا يتحقّق من المعطيات المُصرَّح عنها. والمنظّمات غير الحكوميّة (ONG) تشير دائماً وبصورة مُنتظمَة إلى نفقات الضغط، الذي يُقلِّل أصحابه، ببديهة الحال، من شأنه. مثلاً تلك الخمسين ألف يورو البائسة التي دفعها مصرف غولدمان ساكس Goldman Sachs عام 2013، ثمّ جرى تصحيحها في العام التالي ليتبيّن أنّ المبلغ يتراوح بين 700.000 و799.999 يورو. والعكس صحيح، بمعنى أنّ

السجلّ يحتوي على أرقام مغلوطة. وهكذا، فإنّ جمعيّة الوقاية من الإدمان في الوسط المهني الفنلنديّة، Ehkäisevä päihdetyö EHYT ry، تبوّأت نتيجة لخطأ فاقع أخرق في الطباعة، مرتبةَ أوّل جبّار من جبابرة الضغط الأوروبي بإنفاقها 57 مليون يورو تقريباً.

لكنّ الأقرب إلى القبول والأدنى إلى المعقول، هو رقم 4.750.000 إلى 4.999.999 يورو الذي صرَّحت عنه عام 2014، شركة إكسون موبيل بتروليوم آند كيميكال ExxonMobil Petroleum & Chemical، وهي شركة متعدّدة الجنسيّات تعمل في مجال النفط والطّاقة والكيماويّات، وتحتلّ المرتبة الأولى في الإنفاق على الضغط في أوروبا. ومن المقبول والمعقول أيضاً الأرقام التي تعلنها شركة فولكسفاغن Volkswagen التي تحتلّ المرتبة السابعة في الإنفاق، والتي كانت تَستخدِم في ذلك العام ثلاثة وأربعين ضاغطاً (أي ما يوازي «18 دواماً كاملاً»). وكان يلي شركة السيّارات الألمانيّة مباشرةً، شركة كهرباء فرنسا، التي تملك عبر ضاغطيها الأربعة عشر، سبع شارات دخولٍ إلى البرلمان الأوروبي.

تُعتبر المنظّمات غير الحكوميّة ومعها جامعيّون عديدون بالاستناد إلى معطيات سجّل الشفافيّة، وعلى الرّغم من كونها منقوصة وغير كاملة، أنّ 60% من العاملين في الجماعات الضاغطة يدافعون عن مصالح تجاريّة. وأنّ وسائل هؤلاء الضّاغطين، أي قوّتهم الضَّاربة تفوق وسائل المنظّمات التي تمثّل المصلحة العامّة والمجتمع المدني وقوّتها. فالمجلس الأوروبي للصناعة الكيماويّة (CEFIC) مثلاً، تبلغ ميزانيّته 40 مليون يورو، وأمّا أكبر منظّمة غير حكوميّة، أي غرينبيس Greenpeace، فتبلغ ميزانيّتها 3,8 مليون يورو. أي أقلّ بعشر مرّات. وهكذا، فإنّ مسرحيّة «داود وجالوت» هي المسرحيّة التي يقوم بها الممثّلون ويجري تقديمها على مسرح بروكسل كلّ يوم.

غير أنّ المُمانَعة أو المُقاوَمة التي تبديها السلطة العموميّة إزاء هذا الجيش الصغير من المؤثّرين هو ما يطرح ببديهة الحال، التساؤلات. فهناك في مواجهته 28 مفوّضاً، و751 نائباً أوروبيّاً ومعاونيهم ومستشاريهم السياسيّين، وهناك بخاصّة، 24,000 موظّف يعملون للّجنة الأوروبيّة بخاصّة. أمّا عدد الضاغطين ومن يلفّ لفهم، فيُقدَّر بعديد يتراوح بين 25,000 و30,000، ممّا يجعل أنّ هناك لكلّ موظّف أوروبي، عميلاً ضاغطاً، من كلّ المصالح والمشارب، يقابله.

المؤثّرون والمُتأثّرون

منذ تولّيه رئاسة اللّجنة الأوروبيّة في شهر كانون الثاني (يناير) 2014، أعلن جان ـ كلود يونكير Jean-Claude Juncker: أنّ الشفافيّة ستكون أولى أولويّات ولايته. وأنّه سيكون على أعضاء السلطة التنفيذيّة الأوروبيّة الإعلان عن كلّ موعد يحدّدونه لممثّلي المصالح. ويتعلّق قرار يونكير هذا، بالمناصب السياسيّة ـ أيّ بالمفوضين والعاملين في مكاتبهم. ويُضاف إليهم على صعيد الإدارة المديرون العامّون وكبار الموظّفين الذين يقودون «وزارات» اللّجنة، والذين هُم الإدارات العامّة أو المديرون العامّون. وهكذا، باتت القواعد الجديدة الموضوعة للّعبة تتطلَّب من الضّاغطين أن يكون لهم حضور في سجلّ الشفافيّة لكي يمكن استقبالهم. وأخيراً ينبغي للمسؤولين الأوروبيّين أن يحترموا التوازن النسبي بين عالَم الأعمال والمجتمع المدني.

غير أنّ حماسة المَعنيّين لهذه الإجراءات الجذريّة في ظاهرها، سرعان ما بدأ بالتراجع. فبعد مرور ستة أشهر فقط على الإعلان المذكور، بدأ عدد المواعيد المُعلَن عنها يتقلَّص، على الرّغم من أن عددها لم ينقص. كان يكفي المنظّمة غير الحكوميّة ALTER-EU أن تُقارِن الأجندات (العموميّة) للمفوّضين، مع المواعيد التي أعلنوا عنها فعلاً، لتلاحظ أنّ «عدداً من هذه المواعيد تبخَّر في الطريق. فجوناثان هيل Jonathan Hill، مفوّض الاستقرار المالي في الخدمات الماليّة، وفي اتّحاد سوق الرساميل، نسي تسجيل 13 موعداً. ونائب الرئيس، ماروش شيفيوفيش Maroš Šefčovič نسي من جانبه أحد عشر موعداً.

لا ريب في أنّه بات بوسع المواطن أن يرى، بفضل الإنترنت، أنّ «أعمال أوروبا Business Europe»، منظّمة أرباب العمل الأوروبيّين، قد حصلت على أثر هذه الإجراءات، ونتيجة لها، على ما لا يقلّ عن 89 موعداً في ما بين كانون الثاني (يناير) 2015، وآذار (مارس) 2016، لدى صنّاع القرار الرفيعي المستوى. ويقيناً أنّ المواطن المذكور سيعلَم أنّ سابولش سابول هورفات Szabolcs Horvath، عضو مكتب مفوّض التربية والثقافة والشباب والرياضة، قد استقبل يوم 15 كانون الثاني (يناير) 2016، شركة المشروبات ريد بول Red Bull التي توصف بأنّها المشروبات التي تزوِّد شاربها بالطّاقة والنشاط، لمناقشة «السياسات العموميّة المتعلّقة بالرياضة». ويقيناً أنّه يستطيع

أن يُلاحِظ أنّ معظم الزيارات هي زيارات تقوم بها الشركات ومستشاروها. لكنّ الضغط في مستواه اليومي، إنّما يُمارَس في المراتب الدنيا من الهرميّة.

ثمّ إنّ النفوذ، الذي طالما جرى الخلط بينه وبين الفساد، (الذي هو غير قانوني وغير شرعي)، والمعروف لدى الجمهور الواسع كتعديلات توصي الصناعة النوّاب الأوروبيّين بها، ويجري تخيّلها كمجرّد ضغطٍ محض، إنّما يُمارَس، أي النفوذ، على نحوٍ أكثر لطافة ممّا توحي به هذه الكليشيهات. ذلك أنّ ثمّة علاقةً متميّزة بأصحاب القرار، ومَنفذاً مُتميّزاً إليهم، يقعان في القلب من عمليّات الضغط. أو كما يوجز ذلك على شكل سريري عالِم الاجتماع في كلّية الدراسات العليا في العلوم الاجتماعيّة (EHESS) الباريسيّة، سيلفان لورانز Sylvain Laurens: هناك «نظام العلاقات الاجتماعيّة الذي يُبقي قسماً كبيراً من المواطنين، بمنأى دائم، وعلى نحوٍ بنيوي، عن القرارات السياسيّة».

علاقة الألفة الحميميّة البروكسليّة لها جذورها التاريخيّة. بل إنها تشارك البناء الأوروبي في جوهره وماهيّته. فكي يتمكّن موظّفو أوروبا البدايات، من جمْع المعطيات التي يحتاجون إليها، فإنهم طلبوا إلى الصناعيّين أن يَنتظموا: فعملهم هُم يصير أيسر حين لا يكون لديهم سوى مُحاور واحد أو مُخَاطب واحد. وعلى هذا، فإنّ اللّجنة الأوروبيّة شجّعت هَيْكلة الصناعة في اتّحادات قطاعيّة، بل إنّها في بعض الأحيان دفعت إيجار مقرّات هذه الاتّحادات والجمعيّات. وقد كانت هذه الجمعيّات نسخة منسوخة عن الهيكل التنظيمي للّجنة الأوروبة، كما تشهد لذلك «المغفور لها» «جمعيّة صناعة الثمار والخضار المُخلَّلة، والمُعالَجة بالملح النباتي والزيت والمنتوجات المُماثِلة في الجماعة الاقتصاديّة الأوروبيّة». وبالطبع فإنّ هذا ليس من حكايات الآباء المؤسِّسين وسرديّاتهم وملاحمهم المؤثِّرة عن أوروبا في شيء، كما يقول سيلفان لورانز Sylvain Laurens. فالحقيقة أكثر تواضعاً من هذا، وهي تتّسم بالبراغماتيّة. المسألة بالنسبة إلى الإدارة هي مُواكَبة ولادة السوق الموحَّدة وانتشارها، وليس بناء الديمقراطيّة.

هذا الحوار المتواصِل بين البيروقراطيّة الأوروبيّة وأوساط الأعمال الأوروبيّين، شجَّع المُجاوَرة والقُرب، وساعد على قيام «المساميّة» التي تبيح التداخل وتتيح التراشح، وأحياناً اختلاط المصالح. والحال أنّ اللّجنة الأوروبيّة لم تتغلّب حقيقةً على

قصورات خبرتها في الداخل. وهي لا تزال تبحث خارج الجدران عن هذه الخبرة عندما تريد صياغة نصوص قوانينها. وهو ما تسمّيه على نحوٍ رسميّ «الحوار مع الأطراف المَعنيّة». وهذا النقاش يقوم مقام السّجال الديمقراطي.

المُشارَكة في تحرير القوانين في أقرب المواقِع من المنبع، هو بالتحديد قوام الضَّغط وجماعاته. غير أنّ سَند نزاهة القرار العموميّ هو إقامة موانع وحواجز تحميها وتساعد في الحفاظ عليها. ومن دون ذلك، يتمكّن ممثّلو المصالح الخاصّة من السيطرة على القرار والتحكّم به. والحال هو أنّ الاتّحاد الأوروبي أهمل إنشاء الحواجز والموانع ضدّ هذا «الاستيلاء النظامي» الذي كان نظريّة اقتصاديّة في سنوات 1970، وأصبح إجراءً روتينيّاً رتيباً من إجراءات الضّغط و«اللّوبي».

الضَّغط، روتينٌ كسائر الروتينات

لم تنصّ الديمقراطيّة الأوروبيّة إلى الآن على أن يكون للبرلمان الأوروبي الاستطاعة أو القدرة على المُبادَرة التشريعيّة، فاللّجنة الأوروبيّة هي التي تتولّى ذلك. وتوجّهات القانون الكبرى تتحدَّد داخل «مجموعات الخبراء» التي تجمعها المديريّات العامّة. وكلمة خبير هي كلمة خادِعة: فهي تُطلَق على ممثّلي الدُّول الأعضاء (وهُم هنا الأغلبيّة) كما تُطلَق على الجامعيّين (وهُم أقلّية للغاية) أو مَن يقومون بالضَّغط. وبالإجمال فإنّ ثمّة 6000 خبيرٍ كانوا يتكوّنون من 800 مجموعة تمّ إحصاؤها عام 2015. وتركيب هذه المجموعات قليل الشفافيّة وواضح الاختلال، ويتعرَّض لانتقادات حادّة، بما في ذلك من جانب وسيطة الاتّحاد الأوروبي إميلي أوريلي *Emily O'Reilly*. فهل يمكن أن نتوقَّع من مجموعة «*CARS21*» أو سيّارات 21، التي تنشط حول صناعة السيّارات أن تتَّخذ تدابير ثوريّة من أجل خفْض انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون؟ الأرجح أن لا. فبخلاف مُمثِّلي الدُّول الأعضاء، كان هناك 13 خبيراً من أصل 19 يمثلون مصالح صناعي قطاع السيّارات، في ميدان الانبعاثات الغازيّة المذكور.

إلى جانب، أو بمحاذاة فبركة القانون البركسليّ، كانت للوكالات النظاميّة الأوروبيّة ولجانها العلميّة، أهدافٌ متميّزة تستهدفها الجماعات الضّاغطة التي تضغط في الميادين المُفرطة التقنية. ومهمّة هذه هي مراقبة قطاعات الدواء (EMA) أو المنتوجات الكيماويّة (ECHA). ومنذ بضع سنوات، بدأت نزاعات المصالح تُلطِّخ

مصداقيّة السُّلطة الأوروبيّة في ما عنى أمن الأغذية (EFSA). ففي عام 2013 كان ما يقرب من 60% من خبراء الجماعة الأوروبيّة مُرتبطين بالصناعة تابعين لها، وفقاً لتحليل قام به كاتب هذه السطور مع المنظّمة غير الحكوميّة، المرصد الأوروبي المُتّحد Corporate Europe Observatory.

وقد يكون النفوذ مُبهماً وغير شفّاف، إلّا أنّ طرائقه معروفة تماماً. إنّه كما توجزه إحدى المأثورات التي تقول إنّ الضغط / اللّوبي، هو إيصال الرسالة المُناسبة في اللّحظة المناسبة وإلى الشخص المناسب. وهو عملٌ يتطلَّب كفاءات واضحة: أي معرفة بالإجراءات وبمداخل الإدارة ومخارجها، وتمكُّن من الهياكل التنظيميّة، ومن لغة وعادات ورطانة هذا العالَم الفريد الذي يتحرَّك فيه الموظفون الأوروبيّون. ولهذا، فإنّ هؤلاء هُم مُجنَّدون ثمينون لمكاتب الضّغط. ويُسمّى هذا الذهاب (الذي لا إياب في الأغلب بعده) من العمومي إلى الخاصّ، نظام الأبواب الدوَّارة (*revolving doors*) أو (*portes tambours*).

لكي يتمكّن الضاغط من تمرير الرسالة التي تكون الشركة التي يمثّلها أو القطاع الذي يهمّه، على شكل وثيقة تُحدِّد كتابة الموقف المطلوب في المسألة المعيَّنة التي يضغط فيها (موقف مكتوب) أو (*position paper*)، فإنّه ينبغي له أن يُحدِّد الموظّف المسؤول أو الموظّفين المسؤولين عن الملفّ، وأن يُقيم علاقات مَرنة وثيقة معهم. ثمّ يقوم، في المراحل الأهمّ من «روزنامته» أو من برنامج عمله، بتفسير المقصود بالوثيقة خلال مواعيد يتواجه فيها مع الموظّف المعني وجهاً لوجه. وهو يعاود إثارة موضوعه دائماً بالبريد الإلكتروني. والوثيقة المُرفَقة هي سلاحه. ولا ينبغي للضاغط المذكور أن يخشى من التكرار. ولهذا فإنّ من البراعة بمكان إيصال الرسالة ذاتها إلى المُخاطبين ذواتهم عبر أقنية عديدة ـ تتأمَّن بالتفاهم مع حلفاء.

الضغط هو رقصة تانغو، هادئة يرقصها اثنان معاً: فهذا ما يفرضه الحوار بين فريقَين هما «طرفان قابضان»، بحيث تكون اللّجنة الأوروبيّة راضية دائماً. ويبيِّن تحقيقٌ قام به المرصد الأوروبي المتّحد Corporate Europe Observatory، أنّه في بداية المفاوضات حول مُعاهدة التبادل الحرّ عبر الأطلسي (TAFTA أو TTIP) عمدت الإدارة العامّة أو المديريّة العامّة للتجارة، إلى تنظيم 597 اجتماعاً بين الأطراف المعنيَّة في ما

بين كانون الثاني (يناير) 2012 وشباط (فبراير) 2014. وكان تسعة أعشار المشاركين، من ممثّلي عالَم الأعمال.

يسهل الحصول على المبتغى باستخدام اللّطف في الطلب. وهذا مثل يصحُّ كذلك على الضغط والجماعات الضاغطة. ولكن عندما نصطدم بالبيروقراطيّين الحُرُن، وعندما تُستنفذ سُبل اللّطف الناعمة، فإنّ النبرة قد تبدأ بالتصاعد تدريجاً. فيبدأ اللّعب على الخلافات والتبايُنات بين مختلف دوائر اللّجنة الأوروبيّة. ففي الفترة الواقعة بين عامَيْ 2012 و2013 مثلاً، عمدت الجماعات الضاغطة التي كانت تعمل لمصلحة مبيدات الحشرات والكيمياء إلى استخدام استراتيجيّة التطويق من أجل عزل المديريّة العامّة للبيئة، وهي خطّة تشبه طريقة قرية الغوليّين في رسوم أستريكس Astérix الكرتونيّة المُتحرّكة. وهكذا تمكّنت جماعة الكيماويّات الضاغطة المذكورة، بالاستناد إلى دعم المديريّة العامّة للصحّة، والأمانة العامّة للّجنة الأوروبيّة، من تأخير ضبط وتنظيم مشوشات الغدد الصماء ومدخلات الاختلال إليها من المواد الكيماويّة التي تغصّ بها الأشياء الاستهلاكيّة. وكان ذلك ضرباً من التكييف على مستوى القارّة، قام على الابتزاز بموضوعة الاستخدام والبطالة، والرقم الفزاعة الذي يقضي بالمبالغة في التأثير الاقتصادي لتنظيم قطاع ما. فخلال مناقشات تسوية ريتش REACH حول المنتوجات الكيماويّة عام 2002، تنبّأ اتّحاد الصناعة الألماني بخسارة 2,35 مليون وظيفة. و6,4% من الناتج المحلّي الإجمالي في ألمانيا. وزاد على ذلك درجة الابتزاز في التجارة العالميّة، والذي كان لا يزال أمراً رائجاً منذ افتتاح مفاوضات TAFTA في شهر حزيران (يونيو) 2013. وما يعلو ذلك درجة أيضاً، هو التهديد بالملاحقات القضائيّة.

كلّ هذه المراوغات والخِدع كانت ستكون محكومة بالفشل لولا وجود عنصر أساسيّ هو الجغرافيا. فأماكن السلطة الأوروبيّة هي أماكن محصورة في منطقة صغيرة للغاية. والجماعات الضّاغطة تُنظِّم في هذه المنطقة بيئة ثقافيّة تؤاتي تبييض الأفكار وتبرئة ساحتها. فتحت سماء حيّ بروكسل الأوروبي المُنخفضة، تتوزَّع الأيام على وتيرة الأحداث (أحداث علاقات عامّة) تنتهي دائماً، وعلى نحوٍ يعصى على التحوير أو التبديل، بكوكتيل شبكة علاقات مهنيّة فعّالة (networking cocktail). وهذا يكون لحظة مؤاتية لحديث عن تدبير تنظيمي بين لقمتَين. غير أنّ طبيعتها الحقيقيّة لا تقبل أدنى شكّ: فهذه الأحداث تتطابق مع جدول الأعمال التشريعي، وهي منسوخة عنه.

هوامش ومراجع

(*) تمثال منحوت ولكنّه من البرونز، يبلغ طوله واحداً وستّين سنتمتراً ويعود تاريخه إلى عام 1618، ويمثّل طفلاً عارياً (المترجم).

لمعرفة المزيد

- Stéphane HOREL, *Intoxication. Perturbateurs endocriniens, lobbyistes et eurocrates: une bataille d'influence contre la santé*, La Découverte, Paris, 2015.
- Sylvain LAURENS, *Les Courtiers du capitalisme. Milieux d'affaires et bureaucrates à Bruxelles*, Agone, Marseille, 2015.
- Friedrich MOSER et Matthieu LIETAERT, *The Brussels Business. Qui contrôle vraiment l'Union Européenne?*, Not So Crazy! Productions, 2012.
- Corporate Europe Observatory : <http://corporateeurope.org>.
- Lobbyfacts : <http://lobbyfacts.eu>.

الدوائر الكبرى، والتأهيل الاجتماعي(*) للنُّخب العالميّة

برونو كوزان وسيباستيان شوفان
(أستاذان محاضران في علم الاجتماع، الأوّل أستاذ مُساعِد في معهد العلوم السياسيّة (مركز الدراسات الأوروبيّة)، والثاني أستاذ مُشارِك في جامعة لوزان)

شَكْل «النادي» أو «المنتدى» أو «الدائرة» الذي يؤلِّف بين الانتخاب الداخلي لكلّ عضوٍ من الأعضاء، وبين المساواة الشكليّة بين هؤلاء الأعضاء، هو أحد مؤسّسات التأنّس والتأهيل الاجتماعي التي كانت بين أكثر ما أسهَم في هَيْكَلة مَيادين أو حقول السلطة الغربيّة خلال الحقبتين الحديثة والمعاصرة. وموضوع الفصل التالي هو ديناميّات التدويل الخاصّة بهذا الشكل من أشكال التأهيل الاجتماعي النخبوي. وهو يتناول الانتشار التدريجي للدوائر «العصريّة الاجتماعيّة(**)» على الصعيد العالَمي من جهة، ثمّ الطُّرق التي لا يزال هؤلاء يسهمون بها إلى اليوم في تكوين علاقات وروابط أعضائهم الاجتماعيّة العابرة للأوطان والقوميّات، من جهة أخرى.

من ضواحي سانت جيمس، إلى الانتشار العالَمي: تاريخ وجيز لشكل النادي والمُنتدى

تعود أصول النوادي أو المنتديات إلى أخويّات الشراب وصُور المُنادمة وأشكالها الأخرى التي تجري بين الرجال في الحانات اللندنيّة التي ظهرت في نهاية القرون الوسطى وفي عصر النهضة (مثل حانة ميرميد Mermaid Tavern الشهيرة التي كان يجتمع فيها عددٌ من كِبار الكُتّاب في الحقبة الإليزابيتيّة). ولكنّها بدأت تتّخذ شكلها

الحقيقي في نهاية القرن السابع عشر وخلال القرن الثامن عشر، وذلك تحت تأثير انطلاقة البرلمان البريطاني وتحوُّل بعض المقاهي المرموقة في غربي لندن ـ حيث كانت رصانة الزبائن تؤاتي السجالات الثقافيّة والسياسيّة والاقتصاديّة، وكذلك ألعاب القمار ـ إلى أماكن تجمُّع، وإلى منظّمات حزبيّة واجتماعيّة غير شعبيّة في آنٍ معاً. والواقع هو أنّه إذا كانت النوادي الأولى مثل نادي روتا (Rota) الذي كان يتبع الفيلسوف الجمهوري جيمس هارينغتون James Harrington (1611 ـ 1677)، لا تزال دوائر غير رسميّة من المفكّرين والمُناضلين الديمقراطيّين الذين كانوا يجتمعون للنقاش والمُساجَلة في فترة خلوّ العرش الإنكليزيّ (1649 ـ 1660)، إلّا أنّ التمأسُس التدريجي للأحزاب وزيادة سلطتها أفضى إلى تعزُّز «تأنُّس» نخبويّ، كان تأهّلاً اجتماعيّاً بديلاً لتأهيل البلاط حيناً، وتكميليّاً ومُتمِّماً له حيناً آخر. وهكذا، فإنّ حي وايت White's الواقع في محيط قصر سانت جيمس، كان قد أصبح في نهاية القرن الثامن عشر المقرّ العامّ غير الرسمي لأرستقراطيّة حزب المُحافظين (Tory) في حين أنّ أخصامهم السياسيّين في حزب (Whig)(***)، كانوا يجتمعون في بروكس Brooks وفي بودلس Boodle's (الذي كان يفتح أبوابه للملّاكين العقاريّين الأثرياء من الطبقة العليا التي تلي طبقة النبلاء، إبّان عهد الوصاية). وهذه النوادي الثلاثة التي لا تزال موجودة اليوم، كانت أماكن مَهابة وحظوة ومنزلة ولهو، ومن الأدوات المهمّة في هَيْكَلَة الحيِّز العامّ أو «الفضاء» العامّ، وفي تكوّن بُنية الحياة السياسيّة البريطانيّة.

غير أنّها كانت بخاصّة. رحم التنظيم الدّاخلي للطبقات المُسيطِرة التي شهدت انتشاراً استثنائيّاً خلال القرنَيْن التاليَين، نتيجة ديناميّات عديدة متمايزة. والواقع أنّ الشكل «نادي» أو «منتدى» بدأ في الواقع في اجتياز المانش، والانتشار في فرنسا: وتاريخ عصر الأنوار موشّى بالعديد من «النوادي على الطريقة الإنكليزيّة» (جمعيّات سجال ونقاش مقصورة على الرجال، وتتميّز بذلك عن الصالونات) التي كانت السلطة الملكيّة تقفلها بعد بضع سنوات. وانطلاقاً من سنوات 1780، بدأت النوادي والدوائر والمحافل والحلقات تتكاثر، وتزداد تسيّساً، وتقوم بدَورٍ حاسم في تَعبِئَة البرجوازيّة الفرنسيّة في باريس وفي مُدن المحافظات، خلال الثورة الفرنسيّة، وتجنيدها. وبفضل حقّ التجمّع، فإنّ نوادي اليعاقبة في فويان (Feuillants) وكورديلييه (Cordeliers)،

والبانتيون (Panthéon)ـ ونوادٍ أخرى كذلك ولو كانت أقلّ منها أهمّية ـ فرضَت نفسها كفعاليّات سياسيّة جماعيّة، أو كفاعلين سياسيّين، ثمّ كهيئات تنسيق داخلي بين مختلف الشرائح في الجمعيّة الوطنيّة، وبعدها في المؤتمر الوطني، وبدرجة أقلّ في عهد حكومة المُديرين. وهذا الدَّور الذي قامت به الأندية إبّان الثورة، والذي هو دورٌ من المرتبة الأولى، قد أسهم في إثراء التمثّلات وتطويرها وتعقيدها، وإغناء شروط تبنّي نُخب البلاد الأخرى للشكل الأصلي أو الصورة الأصليّة (التي هي صورة النادي الإنكليزي).

طوال القرن التاسع عشر كانت نوادي أصحاب الحَسب والنَّسب وكِرام الناس (gentlemen's clubs) اللندنيّة تتكاثر بمقدار ما أنّ الإصلاحات المُتعاقبة لاقتراع الجباية، أي للانتخابات التي لا يحقّ المشاركة فيها إلّا لدافعي الضرائب، تتّسع وتَجعل الهيئة الانتخابيّة أكثر شمولاً للبشر، وتتيح تبنّي فئات جديدة ومِهنٍ جديدة من البرجوازيّة مؤسّسة التأنّس، أو التأهيل الاجتماعي هذه، التي أصبحت ركناً من أركان نمط حياة الطبقات العليا في الحقبة الفيكتوريّة: وفي نهاية القرن كان في المدينة ما يقارب المئتي محفل كبير أو دائرة كبرى للرجال. ثمّ إنّ توسُّع الإمبراطوريّة الاستعماريّة البريطانيّة كان، بموازاة ذلك، يسهم في انتشار النوادي عبر العالَم: فقد جرى إنشاء نادي البنغال في مدينة كالكوتا في عام 1827، ونادي مدراس في عام 1832، ونادي تورنتو عام 1837، وملبورن كلوب ونادي الاتّحاد (Union Club) في سيدني في أستراليا عام 1838، ونادي دربان (Durban Club) عام 1854، ونادي كيب تاون في عام 1858، ...إلخ. وهي أندية لا تزال وافرة النشاط، ولا تزال تحظى بتقدير النّخب وإسهامها الاقتصاديّ في مُدنها إلى اليوم. وقد جرى من جهة أخرى، في الثلاثينيّات من القرن التاسع عشر، تأسيس نادي فيلادلفيا وتأسيس دوائر ومحافل نيويوركيّة عدّة، ولاسيّما نادي الاتّحاد (Union Club) في المستعمرات الأميركيّة السابقة، حيث ظلَّت الطبقات المُسيطِرة تستبقي علاقات هادئة مع المملكة المتّحدة. وقد أدّى ذلك إلى حركة انتشار سريع للأندية في الولايات المتّحدة. وفي الحقبة ذاتها، بدأت تنتشر في كلا البلدَين «*النوادي الختاميّة*» (*final clubs*) وسوى ذلك من الأخويّات الجامعيّة، التي كانت تحمل معها منطق المؤالَفَة الدّاخلي الحصري، وسْط المؤسّسات التربويّة العليا.

كانت الدوائر والمحافل تنتشر كذلك خارج العالَم الأنكلوفوني، ولاسيّما في أوروبا القارّية وفي أميركا اللاتينيّة؛ بحيث كانت تُشارك في تحوّل النُّخب في العديد من البلدان، عبر تبنّي وإعادة تشكيل تأنُّس الأرستقراطيّة أو إعادة تأهيلها الاجتماعي على أساس مبدأ المساواة: ففي حين أنّ أرستقراطيّة النّظام المَلكيّ السابق كانت هرميّة تراتبيّة على نحوٍ صارم، وأنّ مجتمعات أو جمعيّات البلاط كانت مؤسَّسة على رهانات وتحدّيات هذه التراتبيّة، فإنّ المحفل أو الدائرة كانا المحلّ الذي تتأسَّس فيه جماعة طبقيّة؛ وبهذا، فإنّ النوادي كانت تُنظِّم «الاتّحاد» (كما تشير أسماء العديد منها صراحة) الذي يوحِّد بين أرستقراطيّة محلّية ومختلف عناصر البرجوازيّة المحلّية ـ من عقاريّة، وماليّة، ثمّ صناعيّة ـ ، أو بين النُّخب المحلّية والنُّخب الأجنبيّة المُهاجِرة. وبخلاف ذلك، فإنّ المحافل والدوائر والنوادي كانت تقوم بدَورٍ مهمٍّ، كما في إيطاليا، في الثورات القوميّة واللّيبراليّة (الأمر الذي كان يدفع أخصامها إلى التنديد بها، واعتبارها عدوّة ومراكز إثارة شقاقات واضطرابات وعصيان مثلما كانت نوادي الثورة الفرنسيّة...) قبل أن تتحوّل إلى حيّزات أو أماكن سلطة.

كانت المحافل الاجتماعيّة في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، تتّجه نحو الأفول ويَتكاثر في الحين ذاته ظهور الأندية المُكرَّسة للنشاطات الرياضيّة النخبويّة (الشراع، كرة المضرب، الغولف) التي تؤاتي التأنُّس البرجوازي أو التأهّل البرجوازي، وبخاصّة مع ولادة «النوادي الخيريّة» (*service clubs*) في شيكاغو، وأوّلها الروتاري (Rotary) (في عام 1905) ثمّ أندية الأُسود أو الليونز (Lions Clubs) (في عام 1917)، والتي انتشرت بعد ذلك في أوساط الطبقات العليا، والشرائح العليا من الطبقة الوسطى في أغلبيّة البلدان الديمقراطيّة. ثمّ إنّ هذه الحقبة التي طالما جرى توصيفها بأنّها عصر النوادي والمحافل الذهبيّ، هي أيضاً الحقبة التي فرضت هذه النوادي والمحافل نفسها فيها بصورة مُستدامَة في التمثّلات الشعبيّة والخياليّة كرمزٍ للتميّز والتفوّق والنأي الاجتماعي (يكفي أن نتذكّر انتماء شارل سوان Charles Swann إلى نادي الجوكي (Jockey Club). والكوسموبوليتيّة البرجوازيّة (نادي الإصلاح *Reform Club* في لندن حيث يجري فلياس فوغ Phileas Fogg رهانه الشهير بالقيام بجولة حول العالَم خلال ثمانين يوماً)؛ وحيث يقوم تمركُز أو تَحدُث مُصادَرة خفيّة إلى هذا الحدّ

أو ذاك للسلطة (ففي نادي ديوجين Diogenes Club يلاقي شارلوك هولمز Sherlock Holmes أخاه مايكروفت Mycroft، الذي يُحرِّك خيوط الحكومة البريطانيّة). فما الذي يُمكن أن يُقال بعد مرور قرن من الزمان على هذا؟ أفَترى المحافل الكبرى تُسهم بالفعل في حضور البرجوازيّة الكبرى على المستوى العالَمي، كما تُسهم في تعزيز امتيازاتها؟

نوابض تدويل المحافِل الباريسيّة الكبرى

الدراسة المُعمَّقة للحالة الباريسيّة تتيح التقدّم بالعديد من عناصر الإجابة عن هذا السؤال، والإلحاح على تنوّع ديناميّات التدويل التي تؤثّر في مجال النوادي الاجتماعيّة الباريسيّة. فالمحافل البرجوازيّة والأرستقراطيّة الذكوريّة الفرنسيّة الكبرى، تُجسِّد العلاقات المُمكنة المختلفة بما هو دولي. ونادي الجوكي (Jockey Club) هو أكثر النوادي تقليديّةً وأرستقراطيّةً وأبويّةً. ومُبرِّر وجوده الرئيس هو دوام الروابط والعلائق بين وَرَثة الطبقة القياديّة المُحافِظة في القرن التاسع عشر، التي يعود انتماؤها إلى النُّخبة إلى أبعد من ذلك زمناً. غير أنّ ما يهتمّ القوم به في هذا النادي هو التَّرف والتأنُّق الفرنسي بما هو علامة ثقافيّة وطبقيّة، وطَرَف أصليّ في هويّة المجموعة الضيّقة التي يعتبرون أنّها ترتبط بالتاريخ الوطني أو القومي. غير أنّ أعضاء نادي الجوكي (Jockey Club) غالباً ما يتحدّرون من عائلات فيها تشعّبات وتفرّعات دوليّة، وتجد نفسها في سعة من أمرها في العديد من البلدان، إن في أوروبا أو في كلا جانبَيْ الأطلسي. وهكذا، فإنّ أولويّة البُعد الوراثي والأبوي في تعريف الهويّة وتحديدها يتيح للفرد أن يشعر بأنّه فرنسيّ بإفراط، وأنّه في الحين ذاته من عائلة عالميّة بمعنى الانتماء لكثرة من البلدان وليس لواحد فقط، وبأنّه بالغ الحركيّة دوليّاً.

لكنّ الأمر يختلف بعض الاختلاف في حال دائرة الاتّحاد الجديدة أو محفل الاتّحاد الجديد (NCU) الذي نشأ عام 1983 عن دمج المحفل الجديد (Nouveau Cercle) مع محفل الاتّحاد (Cercle de l'Union) الذي كان إنشاؤه في عام 1828 مع بواعث ترتبط بأهواء إنكليزيّة صريحة ترمي إلى أن تعزيز العلاقات بين النُّخب الفرنسيّة والبريطانيّة. وعلى الرّغم من أنّ محفل الاتّحاد الجديد (NCU) هو شديد الشبه بنادي الجوكي (Jockey Club)، إلّا أنّه يتميّز من جانبه بتقدمه على نظيره المذكور لجهة تشجيع

المُبادلات الثقافيّة والمعرفيّة: فما زال التاريخ وما زالت العلاقات الدّولية تستحوذ على اهتمام كبير لديه. وللمحفل علاقات وثيقة مع جمعية التاريخ الدبلوماسي، وهو يمنح جائزة في التاريخ تتكوّن لجنتها التحكيميّة أساساً من سفراء أجانب. وعلى الرّغم من أنّ أغلبيّة أعضاء محفل الاتّحاد الجديد (NCU) ينتمون إلى عالَم الأعمال، إلّا أنّه يظلّ النّادي الذي يضمّ نسبيّاً العدد الأكبر من الدبلوماسيّين وكبار الموظّفين والصحافيّين والكُتّاب. وإنّما هي هذه القربى مع الأوساط الثقافيّة والدبلوماسيّة ـ والتي تُتَرجَم بالتنظيم المُنتظم لمؤتمرات تدور حول موضوعات من هذا القبيل ـ هو ما يجعل أعضاءه ينظرون إلى الشؤون العالميّة بمناظير تفوق مناظير النوادي والمحافل الأخرى في ثقافيّتها. ثمّ إنّ أعضاء محفل الاتّحاد الجديد كافّة (NCU) ينتمون بحُكم عضويّتهم فيه، إلى اتّحاد الحلفاء (l'Union Interalliée) وهو مؤسّسة أوسع أُنشئت عام 1917 لتشجيع التآلف والصحبة بين النُّخب الباريسيّة والضبّاط الحلفاء، وباتت تضمّ الآن قرابة 3300 عضوٍ. وهذا الشكل الذي يشتمل على مرتبَتَيْن، يتيح لأعضاء محفل الاتّحاد الجديد (NCU) الاستفادة من 'البُنية التحتيّة الدّولية للمحافِل الحليفة (التي تضمّ قرابة 130 نادياً شريكاً موزَّعة على أكثر من ثلاثين بلداً) مع تعهّده لشبكته الخاصّة التي هي أكثر حصريّة، والمكوَّنة من سبعة عشر شريكاً أجنبيّاً يعتبرونهم أنداداً.

ثمّة نادٍ باريسيّ كبير آخر هو نادي الترافلرز (Travellers) وهو مؤسَّس بدَوره شأن نادي الجوكي (Jockey Club) ومحفل الاتّحاد الجديد (NCU) على نخبويّة طبقيّة، ولكن على نحوٍ يؤاتي أصحاب الوضع المهني، ولاسيّما في الحقوق والمال، إلى جانب الأصول الاجتماعيّة الرفيعة. ثمّ إنّ عالميّته، أو انتماءه إلى العديد من البلدان، هي أكثر صراحة، ويُسهم على نحوٍ أكثر مباشرةً في التكامل الدّولي أو الاندماج الدّولي لطبقة عليا، وإن تكن موقوفة على الغرب: وقد جرى تأسيس هذا النادي وتكوينه عام 1902 كمُكافئ لمجانسه وسميّه اللندنيّ، كما أنّ الاتّفاقيات المُتبادَلة بالمعاملة بالمثل تقتصر، كما في حالة المحفلَين أو الناديَين الآخرَين أو الدائرتَين الأخريَين، على نوادي أصحاب الحسب والنَّسب وكرام الناس (*gentlemen's clubs*) الأوروبيّة والأميركيّة. ولربّما كان نصف أعضاء هذا النادي الثمانمئة من جنسيّات أجنبيّة (فضلاً عن الجنسيّة الفرنسية ربما) أغلبيّتهم من البريطانيّين أو الأميركيّين الشماليّين، بينما يتحدّر كثيرون

منهم من سلالات عابرةٍ للأطلسي (مثل آل غونسبورغ Gunzburg). وخلافاً للمحافِل والنوادي الأخرى، التي تشترط لقبول العضوية فيها أن يكون طالب الانتساب مُقيماً في فرنسا، فإنّ الترافلرز (Travellers) أنشأ فئة خاصّة من الأعضاء المنتسبين غير المُقيمين في فرنسا، وهو يُشجِّع انتخاب هؤلاء داخليّاً، أي في ما بينهم (وجورج سوروس George Soros هو واحد منهم). ويشجِّع النادي كذلك ويُثمّن تجارب الحركيّة الدّولية، الأمر الذي يتيح لبعض الأعضاء الأجانب التعويض عن أصل اجتماعي أقلّ رفعة. والترافلرز (Travellers) إلى ذلك هو مكان يتمتّع الأعضاء فيه بمواصفات دوليّة قلما كانت مألوفة في فرنسا (كضرورة المرور بجامعة نخبويّة أميركيّة، غير معروفة كثيراً في أوروبا) ممّا يُساعِد على رفع قيمتهم بالارتقاء إلى صفوف المجتمع الباريسي الراقي، وتحويلهم إلى علامة تؤشِّر على وضعيّة يُمكن تحديدها والتعرّف إليها.

نادي السيّارات الفرنسي (L'Automobile Club de France) هو المحفل الباريسي الكبير الذي قلّما كان توجُّه التجنيد فيه يتّجه صَوب العلاقات الدّولية. إنّه النادي الوحيد في العاصمة الفرنسيّة الذي يُقيم تَوأمةً مع نادٍ آخر من مدينة فرنسيّة (نادي الاتّحاد Club de l'Union في مدينة ليون Lyon)، ولم يكن له على سبيل المثال، وحتّى تاريخ متأخّر، من اتّفاق تبادل ومعاملة بالمثل مع نيويورك (في عام 2007، كان شريكه الوحيد في الولايات المتّحدة موجوداً في شيكاغو). وكذلك فإنّه إذا كان بعض أعضائه مُعجبين بالتقاليد البريطانيّة المتعلّقة بالتأنُّس بين الرجال أو التأهيل الاجتماعي الذكوري، إلّا أنّ محبّتهم للإنكليز وللحضارة الإنكليزيّة، التي ترفدها قراءات، قلّما تترافق بارتيادٍ متواتر للنوادي اللندنيّة.

تتميّز المحافل والدوائر الكبرى وتتمايز في ما عنى أنماط التدويل أو الأُمميّة أو سوى ذلك من المجالات واستراتيجيّاتها، عن نوادي الروتاري (Rotary clubs). ذلك أنّ هذه النوادي الأخيرة التي يصل تعدادها إلى ألف في فرنسا، وإلى قرابة 35000 في العالَم، إنّما تضمّ في أغلبيّتها النُّخب المحلّية في التجمّعات الصغرى والوسطى. ثمّ إنّ مبادراتهم الدّولية التي تشجّعهم عليها المبادئ الرسميّة للروتاري الدّولي، إنّما تتّخذ شكل نشاطات مجموعات، ورحلات استكشافيّة. وبخلاف ذلك، فإنّ الروتاريّين الذين يستندون إلى التنظيم ذاته الذي يروِّج على نحوٍ بالغ الترميز للنموذج المُنمَّط من

التأنُّس والتأهُّل الاجتماعي ذاته في العالَم، يمتلكون كتاباً دليلاً للصداقة (Friendship Exchange Handbook)، هو بمنزلة الأساس لبرنامج يهدف إلى مكاثرة الروابط المفيدة في ما بينهم، والتي تتضمَّن في ما تتضمَّن من أهداف «تعلّم الكيفيّة التي تُمارَس بها الكفاءات الروتاريّة في الأجزاء الأخرى من العالَم»، و«مراقبة أو معاينة عادات وأعراف وثقافات» و«ترويج التنوّع الثقافي عبر العالَم». وعلى النقيض من ذلك، فإنّ أعضاء المحافل والدوائر والنوادي الكبرى تبدي وتدلي وتشيد بما ترى أنّه الطّابع التلقائي الغَيري للمُشارَكة في مؤسّستهم الاجتماعيّة.

المحافل والأندية الكبرى في حقل السلطة اليوم

الواقع هو أنّه إذا كانت جاذبيّة المحافل والنوادي الكبرى قد بقيت وتواصلت من القرن التاسع عشر إلى اليوم، إلّا أنّ رسالتها الرسميّة ومهمّتها المُقررة، قد جنحت بها نحو الاجتماعيات وذلك بصورة موازية لتكاثر الشراكات والجمعيّات أو التجمّعات الأخرى - أحزاب سياسيّة، منظّمات وطنيّة، مراكز تفكير، هيئات تنسيق للشرائح العموميّة والخصوصيّة من حقل السلطة (مثل القرن Le Siècle(****) في فرنسا) - التي كانت منذورة لكلّ مهمّة من المهمّات التي كانت موكلة إلى النوادي والمحافل في السابق. فمع مجيء الاقتراع العامّ (للذكور أوّلاً، ثمّ للذكور والإناث بعد ذلك) في أغلبيّة البلدان الديمقراطيّة، فإنّ النوادي - التي هي التجسيد الملموس للحميميّة التي تَجمع الرجال البرجوازيّين الكبار - أُجبِرت، أو أنّها اعتبَرت من تلقاء نفسها، أنّ الحكمة تقضي بأن تبتعد عن دَورها السياسي العمليّاتي لتُركِّز جهدها على إدارة رأسمال أعضائها الاجتماعي وتسييره وتعهُّده. وهي تشهد منذ حوالالعشرين سنة تزايداً في الطلب عليها (وبالتالي في الترشُّح لعضويّتها) وبخاصّة في المُدن الكبرى مثل لندن، أو نيويورك، التي عاد اليها رجال الطبقات العليا بعد أن كانوا قد ابتعدوا عن وسط المُدن خلال عقود ما بعد الحرب العالميّة، وذلك بعد انتشار روحيّة رأسماليّة جديدة تُثني على الشبكات وتضفي القيمة عليها وتَعتبرها من الموارِد والأدوات الرئيسة.

لئن لم تَعُد النوادي اليوم أماكن للتنسيق السياسي، ولا لاتّخاذ قرارات اقتصاديّة كبرى (لكنّ الوَضع يُمكن أن يتغيّر من بلدٍ إلى آخر)، إلّا أنّها لا تزال تُسهم في تداول

المعلومات، وكذلك في انبعاث تضامنات وبروز حسٍّ طبقيّ مُشترَك يمكنه أن يؤثِّر في هذه المسارات والسيرورات. وبخلاف ذلك، وعلى الرّغم من أنّها نادراً ما كانت من الموارِد والأدوات الحاسِمة بالنسبة إلى الفاعلين والفعاليّات الرئيسة في حقل السلطة (الذين يُمكن ألّا يرتادوها إلّا بَين الحين الآخر، بل ألّا يرتادوها مطلقاً)، إلّا أنّه غالباً ما كان لها دَور في التراكم الابتدائي وفي (توريث) رأسمالها الاجتماعي، كما يمكن أن يكون لها أهمّيتها بالنسبة إلى الأفراد الذين ليست لديهم علاقات اجتماعيّة مهمّة (أو دفتر عناوين يُذكر). وهكذا، فإنّ الفصل بين المؤسّسات السياسيّة الحزبيّة والتأنُّس والتأهُّل الاجتماعي، لم يمنَع النوادي والمحافل المُماثِلة من أن تحتفظ بدَور مركزيّ في التأنّس والتأهيل الاجتماعي لجانبٍ من النُّخب المُحافِظة. ولعلّ ما يشهد على هذا التداخل الدائم مع حقل السلطة هو ما تشهد عليه الحالة البريطانيّة، عبر سيرة ديفيد كاميرون الذي لطالما كان عضواً في نادي وايت White's، (كان والده رئيساً لهذا النادي) قبل أن يستقيل منه عام 2008، حين كان يستعدّ لرئاسة الحكومة البريطانيّة.

هوامش ومراجع

(*) «العصريّة الاجتماعيّة sociabilité» هي في الأصل قدرة الفرد أو المجموعة من الأفراد على الحياة في المجتمع، طابع الشخص الدمث (مُعجم روبير). وعلماء الاجتماع يقيسون هذه القدرة بمناهج «سوسيوغرافيّة . واجتماعيّة الأفراد، كانت موضوع خلاف في عصر التنوير بين روسو الذي كان يرى أنّ الاجتماع كسبٌ يكسبه الإنسان لأنّ الإنسان يولد معزولاً (حالة الطبيعة)، وبين ديديرو الذي كان يتابع أرسطو ويقول إنّ الانسان يُولَد اجتماعيّاً بطبعه. أو هو كما كان فلاسفة العرب يقولون متابعين المُعلّم الأوّل «مدنيّ بالطّبع». وعلامات هذه القدرة عند علماء الاجتماع هي القدرة على خوض الحديث، وإقامة علاقات تبادل واحترام مع الآخرين، وإظهار الاحترام لقواعد اللياقة والقبول بالمعايير الاجتماعيّة. يبقى أنّ قابليّة هذه القدرة للقياس ربما كانت تعني ضمناً أنّها مُكتسَبة، الأمر الذي يُبرِّر وضع تعبير التأهيل الاجتماعي مقابلاً لها. وهو كما سبقت الإشارة في هامش سابق، «التأنُّس» المقابل للتوحُّش، وأحد طبائع العمران عند ابن خلدون (المترجم).

(**) اجتماعيّة هو التعبير الذي تستخدمه صحافتنا كمقابل لـ mondain. فهي إذاً الترجمة الذائعة الشائعة. لكن ينبغي أن يكون حاضراً في الذهن أنّها تعني الدنيويّة والتعلّق بالدنيا، لأنّها مقابل للديني، وهي مقابل ونقيض لما هو شعبي أيضاً؛ وليس سوى بعض الوجوديّين من جعل لها معنى مختلفاً، إذ جعلتها توصيفاً للإنسان بما هو «ملقى في العالَم» على الرّغم من أنّ سيمون دو بوفوار تجعله مرادفاً للعلاقات الاجتماعيّة السطحيّة (ص 440 من *Les Mandarins*) (المترجم).

(***) حزب بريطاني (1680 ـ 1850) كان يُنادي بالملكيّة الدستوريّة ويُعارض الملكيّة المُطلَقة. قام بدَورٍ كبيرٍ في ثورة 1688. أعار اسمه للحزب الأميركي (1830 ـ 1850) الذي سيصير لاحقاً الحزب الديمقراطي (المترجم).

(****) القرن Le Siècle: نادٍ تأسّس على يد أعضاء من المقاومة الفرنسيّة للاحتلال الألماني، بعد الحرب العالميّة الثانية، وغداة التحرير في أيلول (سبتمبر) 1944، وجرى الإعلان عنه رسميّاً عام 1946، بهدف اللّقاء بين النُّخب للتعارف والتلاقي لقاءً يتجاوز الانقسام الذي كان قائماً، ولا يزال، بين اليمين واليسار. وقد ضمَّ حينها عدداً من القياديّين السياسيّين والاقتصاديّين والإعلاميّين والثقافيّين. وهذا النادي يُطابِق ما يتحدّث هذا الفصل عنه. فهو مكان لتأنُّس النُّخب. وكان يضمّ 751 عضواً و159 زائراً في عام 2011، بينهم موظفون كبار ورؤساء مؤسّسات، وشركات من عالَم النشر والإعلام (المترجم).

لمعرفة المزيد

- Barbara BLACK, *A Room of His Own. A Literary-Cultural Study of Victorian Clubland*, Ohio University Press, Ohio, 2013.
- Valérie CAPDEVILLE, *L'Âge d'or des clubs londoniens (1730-1784)*, Honoré Campion, Paris, 2008.
- Peter CLARK, *British Clubs and Societies,* 1580-1800. *The Origins of an Associational World*, Oxford University Press, Oxford, 2000.
- Bruno COUSIN et Sébastien CHAUVIN, «La dimension symbolique du capital social. Les grands cercles et Rotary clubs de Milan», *Sociétés contemporaines*, n° 77, 2010.
- Bruno COUSIN et Sébastien CHAUVIN, «Globalizing forms of elite sociability. Varieties of cosmopolitanism in Paris social clubs», *Ethnic and Racial Studies*, vol. 37, n° 12, 2014.
- Michel FUMAROLI, Gabriel DE BROGLIE et Jean-Pierre CHALINE (dir.), *Elites et sociabilité en France*, Perrin, Paris, 2003.
- Jürgen HABERMAS, *L'Espace public. Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise*, Payot, Paris, 1988 (1e éd. allemande: 1962).
- Amy MILNE-SMITH, *London Clubland. A Cultural History of Gender and Class in Late Victorian Britain*, Palgrave Macmillan, Basingstoke, 2011.
- C. Wright MILLS, *L'Élite au pouvoir*, Agone, Marseille, 2012 (1e éd. américaine: 1956).
- Michel PINÇON et Monique PINÇON-CHARLOT, *Les Ghettos du gotha. Comment la bourgeoisie défend ses espaces*, Seuil, Paris, 2007.
- Pierre ROSANVALLON, *La Société des égaux*, Seuil, Paris, 2011.

المافيـات، كمُمثّلات للحَوْكَمَة

فنشينزو روجيّرو
(أستاذ في جامعة ميدلسيكس Middlesex، لندن)

حين راح رافائيل كوتولو Raffaele Cutolo، رئيس الجريمة المُنظَّمة يُدافع عن نفسه أمام القضاة، فإنّه استخدَم نظريّة تحظى بقبولٍ واسع، هي نظريّة «النظافة». فقد أخذ على متّهميه اضطهادهم له، هو وشركاءه، مع إغماض أعينهم عن تصرّفات مُقاولي الجريمة والسياسيّين. وفي النهاية، فإن *الكامورا* Camorra(*) ترتكب جنحاً يرتكبها عددٌ كبير من الناس «النظيفين» وبانتظام، من أولئك الذين يستولون على المَوارد ويصادرونها كلّما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً. وفي رأيه «أنّ الناس يحسدوننا على تحويلنا الوحل إلى ذهب».

الكامورا النابوليتانيّة ليست سوى مثالٍ على ما بتنا نسمّيه اليوم «*المافيات*»، كما أنّ هذا الضرب من التصريحات يتيح لنا أن نفهم أسباب هذا النَّوع من منوّعات الجريمة المُنظَّمة، والذي هو اقتصادي أساساً. غير أنّ المافيا تهتمّ اليوم، شأنها بالأمس، بالسلطة غير التملّكيّة، أي بالسيطرة على الجماعات، والمناطق، والجهات، بل على البلاد بأكملها والتحكّم بها. ففي عام 1860، أوكِلت إلى الكامورا مهمّة الحفاظ على الأمن وتأمين احترام القانون في نابولي، عندما كان الجيش وقوّات البوليس مدعوّين جميعاً للمُشاركة في المجهود الحربي لتوحيد إيطاليا؛ ولا بدّ هنا من وجهة النّظر هذه، من القيام بتمييز أوّلي بين الجريمة المُنظَّمة، من حيث هي عمل أو تصرّف غير قانوني وغير شرعي، والجريمة المُنظَّمة كممارسة للسلطة. وهناك ولا ريب، منظّمات مُختلَطة، كتلك التي تُراكم المَوارد المادّية بفضل نشاطاتها الإجراميّة، والتي تُمارِس تبعاً لذلك،

ضرباً من السلطة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة. وعلى العكس من ذلك، فإنّ بعض المنظّمات تستطيع أن تبدأ بخلق شكلٍ من أشكال الحُكم، لدى توافر ظرفٍ ما أو قيام سياقٍ ما، وأن تصير بالتالي فاعليّات اقتصاديّة مهمّة.

من روسيا إلى نيجيريا

لا بدّ لنا، إذا ما أردنا أن نفهم الكيفيّة التي تنجح بها المافيات في التأثير في الحكومات، من تفحُّص السمات التي تتجلّى الجريمة المُنظَّمة وتظهر عبرها.

كثير من الكُتّاب يهتمّون بادئاً *بالبُعد الزمني* للجريمة المُنظَّمة التي يعرّفونها بأنّها مؤامرة تهدف إلى مُراكَمة المال والسلطة على مرّ الزمن. وثمّة آخرون سواهم ممَّن يربطون بين عدد الأفراد الضّالعين ودرجة التنظيم، فيؤكّدون بإلحاح على *الوجوه الكمّية* ويبرزونها. وهناك بعضٌ أخير، ومعه هيئات مختلفة، يلحّون على *جسامة* الظاهرة، مذكّرين بأنّ جسامة الجريمة ـ التي تستوجِب سنتَيْ سجن على الأقلّ في بريطانيا مثلاً ـ هي العنصر الذي يُستخدَم في تعريف طبيعة المجموعات الإجراميّة التي ترتكبها وتحديدها. ويجري تقديم *بُنية* الجريمة المُنظَّمة على أنّها ناتج ثلاثة متطلّبات تفرض نفسها على مَن يعملون في اللّا-شرعيّة أي على مَن يخالفون القانون: البقاء في السرّية مع ممارسة السلطة على نحوٍ علنيّ؛ تحييد الدوائر الموكَلة بفرض احترام القانون، بالفساد والصمت والسكوت، والردود الانتقامية؛ وأخيراً، مُصالَحة النّظام الداخلي مع المشروعيّة الخارجيّة.

والاختصاصيّون الذين يدلون بفكرة *المهنيّة*، ويبرزونها، يهتمّون بالكفاءات والإمكانات على صعيد السيرة و«الحياة الوظيفيّة» لأفراد هذه المجموعات، في إطار التعلُّم الطويل والتزامهم وانصرافهم التامّ «بدوام كامل» إلى اللّا- شرعيّة. فأمّا أولئك الذين يلحّون على فكرة *الزبائنيّة الجماعيّة*، فإنّهم يقارنون الجريمة المُنظَّمة بالفاعل غير الشرعي والمُتعدّد، والذي يُقدِّم خدمات وسلعاً تُعتبَر رسميّاً أرزاقاً غير شرعيّة وغير قانونيّة، ولكن موضوع طلب واسع. وأخيراً، فإنّ فكرة *الثقة* تحيل إلى قدرة الجماعات الإجراميّة المُنظَّمة على تقديم حماية خصوصيّة لفاعلين سيكونون من دونها عاجزين عن الفعل والتفاعل بأمان.

غير أنّ بوسعنا اليوم التمييز بين الأشكال «المنبوذة» من الجريمة المُنظَّمة، التي يُمكن مماهاتها على وجه العموم مع المجموعات التي تقصر نشاطاتها على الأسواق غير الشرعيّة، وبين أشكال أخرى أشدّ منها قوّة وجبروتاً، وتنجح في التغلغل في الدائرة الرسميّة وإقامة تواطؤات وشراكات و«مشروعات مُشترَكة» مع فاعلين شرعيّين. وسنُقدِّم في ما يلي بعض الأمثلة.

بعد أن راكمت المجموعات المافيويّة الأهمّ في روسيا مَوارد ضخمة، وحقَّقت لنفسها شهرة في الاقتصاد اللّيلي (البارات، المطاعم، الأندية)، فإنّ رجالاتها أصبحوا في بعض السياقات الاجتماعيّة، رجال نفوذ غير رسميّين. ثمّ راحوا بعد ذلك يستثمرون في العقار، ويشترون مؤسّسات من الحجم الوسيط، وأحياناً يدخلون إلى سوق النفط. وفي حين أنّ قدرتهم على التأثير في القرارات السياسيّة والاقتصاديّة بدأت تصير مهمّة وواسعة، فإنّ حركتهم العابرة للحدود أتاحت لهم تبييض أرباحهم غير المشروعة، وتوطيد مصالحهم الاقتصاديّة وترسيخها في أوروبا كلّها وفي العالَم أجمع. وبعد مُحاكَمة فلاديمير باروسكوف Vladimir Barsukov عام 2007 في سان بطرسبورغ، وهو الذي كان رئيس «عصابة تاموف Gang de Tambov» التي لا ينازعه على رئاستها منازع، ذهب العديد من المعلّقين إلى التأكيد، بطريقة مشكوك في صحّتها، بأنّ عصر الجريمة المُنظَّمة في روسيا قد ولّى، وأنّ البلاد نجحت في تحقيق الانتقال الصعب نحو اقتصاد السوق.

أمّا في كولومبيا، فإنّ الجريمة المُنظَّمة فيها، هي نشاط متعدّد الوجوه: فهي تُنتج الكوكايين وتُصدِّره؛ وتطبع العملات المزوَّرة من دولار ومن يورو، وتزور جوازات السفر؛ وتقوم بعمليات اختطاف. وتُجنِّد قتلة (sicarios)، وتُنظِّم الدعارة على مستوى واسع (في كولومبيا نفسها وفي الخارج). ومردّ قدرتها على ممارسة صورةٍ ما أو شكلٍ ما من الحَوكَمة، هو وضعيّة اللّاشرعيّة التي يعيش فيها جانب كبير من نخبة البلاد، التي هي على أتمّ الاستعداد لتقاسم السلطة الاقتصاديّة والسياسيّة مع المنظّمات غير الشرعيّة، وحتّى الموغلة في العنف منها. ويبدو أنّ الوضع ذاته يعمّ في المكسيك، حيث يسود الفساد في قلب مؤسّسات رسميّة كالجيش والبوليس تُوفِّر للجريمة المُنظَّمة

أرضيّةً خصبة على نحوٍ خاصّ، بحيث استطاعت أن تتغلغل في المجتمع الراقي وتُنشئ تحالفات مع المجموعات الحاكِمة.

وفي هونغ كونغ، تُعتبر الثالوثيّات (triades)(**) بين المجموعات المُنظَّمة الأعظم بأساً وقدرة، والأشدّ خطورة في العالَم كلّه، وهي تُشبِه المنظّمات المُماثلة التي تتّخذ تايوان والبرّ الصيني قاعدة لها. ويرتبط الازدهار الأخير الذي طرأ على هذه المجموعات، ولا ريب، بالقدرات الاقتصاديّة المُتنامية للبلاد، كما يعود البُعد الدولي الذي اكتسبته إلى زيادة حضور الجماعات الصينيّة في العالَم. ثمّ إنّ ارتباط الصّين بالتجارة العالميّة يسمح بتمويه التهريب غير المشروع للمخدّرات وللمهاجرين ولعمّال الجنس وإخفائه، كما يُسهِّل الصفقات غير الشرعيّة في الدائرة الماليّة. وأغلبيّة الفاعلين الضالعين في الجريمة العابرة للأوطان وللقوميّات ليسوا مُجرمين مُحترفين، وإنّما رجال أعمال شرعيّين ينتهزون الفُرص ويبدون استعدادهم للمُخاطرة. وإذا كانت الجريمة المُنظَّمة الصينيّة لا تقوم، ربما، بدَورٍ سياسيّ كبير، إلّا أنّ هذا ليس حال الياكوزا في اليابان. إذ يبدو أنّ المُنظّمة المذكورة أفلحت في إقامة علاقة تكافليّة مع نُخبة البلاد. والمثال الأخير هو مثال نيجيريا البلد الذي لطالما احتكرت المجموعات المُنظَّمة فيه الاحتيال المالي. وتواطؤ أعضاء هذه المجموعات مع النُّخبة السياسيّة والعسكريّة، هو أمرٌ ثابت قام البرهان عليه، وهو غالباً ما يُعزى إلى ضعف جهاز الدّولة وإلى المجتمع المدني.

مناهج أو طرائق مافياويّة

قد يكون من المبلغ فيه القول إن المافيات اليوم باتت لاعباً رئيساً في حاكميّة العالَم، اللهم إلا أن نوضح الأمور قبل ذلك. من الممكن فصل الجريمة المنظمة المُعرَّفة بأنها كيانٌ له بنيته المحددة، للجريمة المنظمة التي هي جملة من النشاطات غير الشرعية. غير أن هذا التمييز لا يستنفد تنوّع الظاهرة. إذ ربّما كان ينبغي تعريف الجريمة المنظمة بأنها طريقة أو «منهج»، أي تناولها بالتالي كمجموعة أدوات وثقافات وعقلنات غير شرعية، يستخدمها فاعلون يتموضعون خارج العالَم الإجرامي التقليدي. ففي باليرمو مثلاً، جرى التخلّي عن كلمة مافيا لتُستبدَل بتعبير «منهج مافيويّ».

وهذا أمرٌ يُذكِّر بأنّ بعض الأشكال والصُّور، ولاسيّما تلك التي كانت تقترن بمجموعات إجراميّة شهيرة، انتقلَت إلى العالَم الرسميّ واستوعبها رؤساء مشروعات ومؤسّسات وممثّلون سياسيّون. ولاريب عندنا في أنّ ماكس فيبر Max Weber كان سيُفسِّر ظاهرة التعلّم هذه بفكرة «الاعتياد»: بمعنى أنّ سلوكات تُعتبَر مُخالِفة للأخلاق والمناقبيّة، بل مُثيرة للاشمئزاز تُصبح ممارسات مقبولة في العالَمَين الاقتصادي والسياسي. وكذلك فإنّ مفردة «كامورا Camorra» باتت تَردُ كمُضافٍ في نابولي، حيث يضيف إليها أفراد الكامورا أنفسهم، ويُلحِقون بها كلمة «نظام»، كمُضاف إليه، بحيث بات التعبير «نظام الكامورا» يوصِّف منطقاً وثقافةً فرعيّةً وفلسفة عمل، عنيفة ضارية حتّى ولو كانت نصف شرعيّة أو مشروعة.

لا ينبغي أن تُدمج فكرة «المَنهج المافيويّ» في نشاطات الجريمة المُنظَّمة التقليديّة فحسب، بل في جرائم المُجرمين ذوي الياقات البيضاء أيضاً. وإنّما هو التأليف بين هذَين هو ما يسعه أن يوصلنا إلى مفهوم الحَوْكَمَة المُعولَمة. والتعريف الذي نعطيه لجريمة الياقة البيضاء، هو أنّها الجريمة التي يرتكبها الأشخاص المُحترمون الذين يتمتّعون بمرتبة اجتماعيّة عالية خلال حياتهم المهنيّة. كما نستطيع أن نُلاحظ أنّ تعلّم جريمة الياقة البيضاء يكون بالعلاقات الاجتماعيّة، أي بسيرورة تواصليّة أو مسار تواصليّ تنتقل فيه التقنيّات الإجراميّة النوعيّة و«تُبلَّغ» وتُبث، في الحين ذاته الذي يتمّ فيه نقل المواقف والبواعث والعقلانيّات أو العقلنات الضمنيّة وتلقينها. الخصائص الرئيسة لجريمة الياقة البيضاء هو الالتباس والغموض والخفاء والإفلات من العقاب.

إذا افترضنا أنّ المافيات تُشارِك في حَوكَمَة العالَم، فإنّه ينبغي لنا آنها اعتماد إطارٍ تحليليّ موحّدِ، من أجل توحيد العناصر التي تنتمي نمطيّاً، أو على نحوٍ خاصّ إلى جريمة الياقة البيضاء. ومردّ التمييز بين نمطَي الإجرام لا يعود إلى واقعة عدم امتلاكهما لعناصر مُشترَكة، بقدر ما يعود إلى واقع كون معارف علماء الجريمة وسواهم، ولاسيّما ممَّن هُم من غير أهل الاختصاص في المادّة، هي معارف مُجزَّأة وتنتمي على سبيل المثال إلى حقول وميادين مختلفة ومُتخصِّصة. والحال أنّ جريمة الياقة البيضاء والجريمة المُنظَّمة هما بطبيعتهما متواطئتان: فهما تُنتَجان داخل البُنيات الرسميّة وتستفيدان من تواطؤ المُديرين والمُشرّعين.

جريمة السلطة

يُصبح فَهمنا للطبيعة التكافليّة أو للطبيعة المُشابِهة، التي تَجمع بين جريمة الياقة البيضاء والجريمة المُنظَّمة، يُصبح أفضل عبر مفهوم جريمة *السلطة*. فهو مفهوم يحيل إلى الجرائم التي يرتكبها عدد من الفاعلين والفعاليّات ـ الدُّول، المشروعات، والمؤسّسات الماليّة، ومنظّمات أخرى لها سلطة مُماثلة ـ أو مرتكبون يملكون مَوارد مادّية أو رمزيّة مُفرطة بالقياس على ما يملكه ضحاياهم. ويُمارِس هؤلاء المرتكبون سُلطتهم عندما يرتكبون جريمة، وكذلك في دوائر الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة الأخرى. وينبغي لمفهوم جريمة السلطة أن يُفهم في علاقته بالفُرص والإمكانات المُتغايرة المُتباينة التي تستفيد منها الأقوام الاجتماعيّة المختلفة. والتفاوتات الاجتماعيّة تُحدِّد مختلف درجات الحرّية التي توفِّر للأفراد عدداً من خيارات الفعل والتصرّف وإمكاناتهما. كلّ درجة من درجات الحرّية تعطي قدرةً ما على التصرّف، وتُحدِّد أهدافاً ووسائل لتحقيقها. وكلّما كانت هذه الحرّية كبيرة، كانت مروحة الخيارات المُتاحة والقرارات التي ينبغي اتّخاذها والقدرة على التنبؤ بالنتائج، كبيرة.

أمّا في ما عنى أعمال النّخبة، فإنّ استخدام كلمة «جريمة»، بالنَّظر إلى الحرّية التي تتمتّع بها هذه النُّخبة، يظلّ استخداماً إشكاليّاً وقابلاً للنقاش. فقدرة أعضائها على التحكّم بمفاعيل نشاطاتهم، يوفِّر لهم مزيداً من الحرّية لحجب أو لإخفاء الطبيعة الإجراميّة لهذه النشاطات أو التفاوض عليها. وإذا ما وضعنا فكرة الحرّية وفكرة الموارِد على الصعيد ذاته، فإنّه يسعنا أن نقول إنّ الأشخاص الذين يمتلكون كمّية أعظم منهما وتنوّعاً أكبر فيهما، سيكونون أيضاً الأشخاص القادرين على إطلاق توصيف «مُجرم» أو «إجرامي» على الآخرين والنأي بها عن أشخاصهم هُم. وستكون لديهم قدرة أعظم على التحكّم بمفاعيل نشاطاتهم الإجراميّة والحيلولة دونها ودون أن تصير مَعلومة، أو حتّى أن توصَف بهذا التوصيف. وعلى هذا، فإنّ فكرة «جريمة السلطة» تحيل إلى فاعلين يستفيدون من درجة من الحرّية ومن مستوى من المَوارد الضّخمة، تتلاءم مع أفكار أكثر تقليديّة مثل فكرة «المرتبة العليا» أو المنزلة السامقة، و«الشخصيّة التي تبعث على الاحترام».

«جرائم السلطة» التي ينبغي أن تستأثر بانتباهنا هي التهرُّب الضريبي والإجرام المالي، والفساد السياسي، والتمويل غير الشرعي للأحزاب السياسيّة والاحتيال والتلاعب بالعقود والصفقات الحكوميّة، والتصدير غير القانوني للأموال، وتعطيل أو إعاقة حرّية السوق، وعدم احترام المُنافَسة. هذه السلوكات كافّة يُمكن أن تُعزى إلى مُجرمين من ذوي الياقات البيضاء أو إلى مُجرمين من الجريمة المُنظَّمة: فهي جرائم يرتكبها «فاعلون ضبابيّون» غامضون، وشبكات من الأفراد أو من المجموعات التي تضمّ جحافل من المُجرمين.

فكرة «جريمة السلطة» تتيح لنا أن نفهم فهماً أفضل فكرة «المَنهج المافيوي». ولئن كانت الحَوكَمة العالميّة تُمارَس اليوم من جانب مجموعات إجراميّة، فإنّه لا بدّ من توصيف «المنهج المافيويّ» المُستخدَم بالتفصيل. ويَستلهِم هذا المنهج «ثقافة الطرف الأقوى» التي يشاء منطقها أن يكون الطرف الأقوى هو مَن يحميه القانون. ويتضمَّن هذا المفهوم الداروينى للنشاطات الإنسانيّة، أنّ تنخُّباً طبيعيّاً أو اختياراً تقوم به الطبيعة هو الذي يقود السياسة ويوجِّه السوق، وأنّ قوانين الأعمال «أو البزنس» تعكس موازين القوى في المجتمع. وفضلاً عن ذلك، فإنّ العلاقات الاجتماعيّة تُحدِّد ما هو عادل وما هو غير عادل، ولأنّ الشرعية هي مفهوم سيَال سلس، فإنّ ما يهمّ في السياقات التنافسيّة ليس الربح وفق القواعد، وإنّما الربح ليس إلّا. وبحسب المبادئ الأكثر جذريّة من مبادئ النيو- ليبراليّة، فإنّ المنهج المافيويّ يستتبع إطِّراح تدخُّل الدّولة في الدائرة الاقتصاديّة وفي المجتمع بعامّة: وإنّما ينبغي للدولة أن تتكيَّف بحسب الأسواق وبحسب المجتمع وليس العكس. وعلى هذا، فإنّ القوم لا يرون في انتهاك القواعد مشكلة، وإنّما وسيلة لاستحداث قواعد جديدة. مذ ذاك تُصبح المقاوَلة الإجراميّة «تطوّرية» من حيث إنّها تصوغ وتُصمِّم سلوكات جديدة، في الحين نفسه الذي تخلق فيه الثروة. وفي النهاية، فإنّ المنهج المافيوي يستند إلى فكرة أن المجتمع بمجمله يستفيد من المؤسّسة اللّاشرعيّة، وأنّ تكلفة إدانتها هي أعلى من مربحها.

هوامش ومراجع

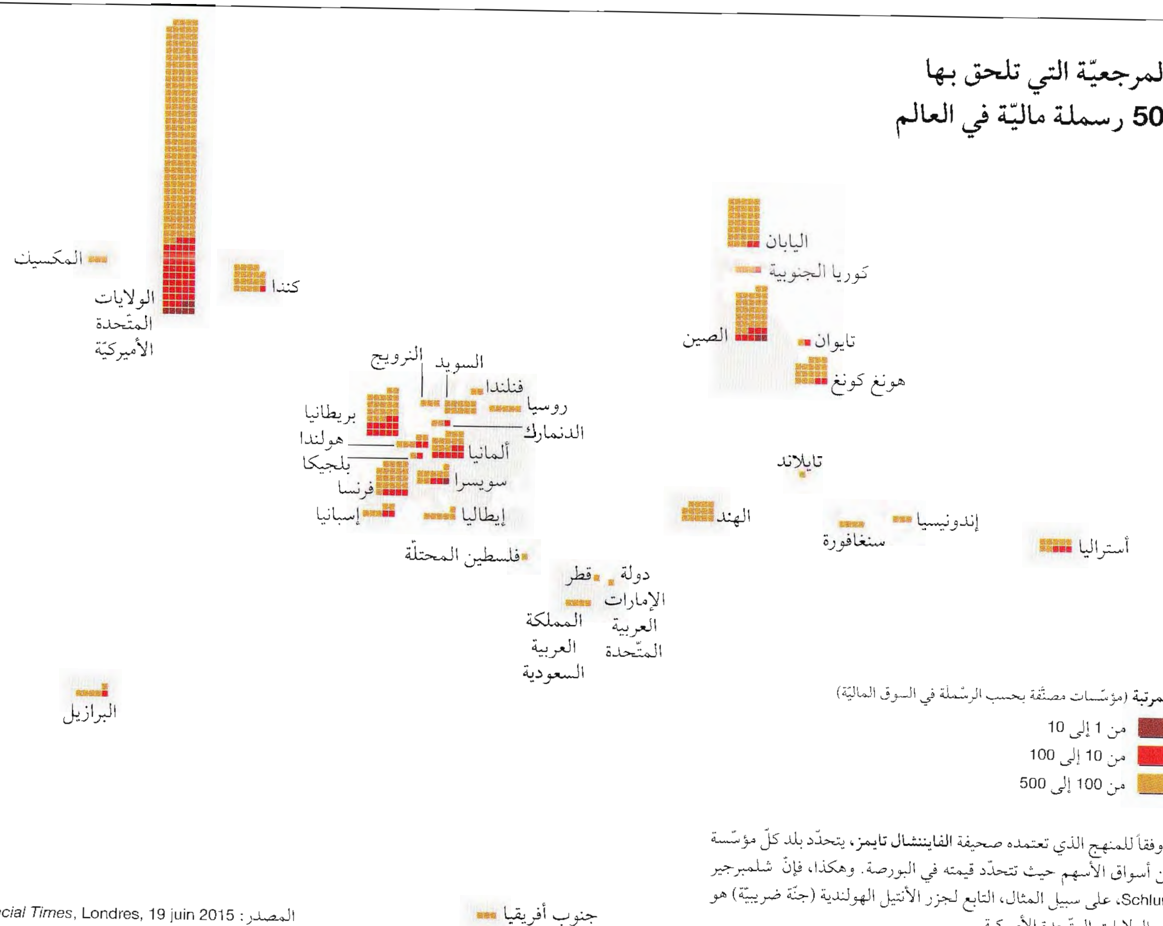
(*) مافيا منطقة كامبانيا Campania الإيطاليّة، و«عاصمتها» نابولي. وهي إحدى أقدم التنظيمات الإجراميّة، إذ يعود تاريخها إلى القرن السادس عشر. ويُمكن اعتبارها ضرباً من الجمعيّة السرّية الإجراميّة أو من «نقابة الجريمة» (الجريمة المُنظَّمة)، وهي تختلف في هذا عن المافيا الصقليّة: فالكامورا تنظيمٌ أفقيّ بمعنى أنّ فروعها أو «عشائرها» تعمل بشكلٍ مستقلّ عن بعضها بعضاً، في حين أنّ المافيا الصقليّة تنظيم عموديّ (المترجم).

(**) الثالوثيّات (triades) هي في الأساس جمعيّات سرّية قوميّة نشأت في القرن السابع عشر. تعود أولاها إلى عام 1644 وكانت تضمّ 108 رهبان شاولين صينيّين. وتتمثّل بمثلّث، من حيث هو رمزٌ للإنسان الذي هو الصلة التي تصل الأرض بالسماء. وقد واصلت منذ ذلك الحين معارضة أسرة كينغ، وشارَكت في تمرّدات عديدة. ويبدو أنّ توجّهها كان سياسيّاً أساساً، بحيث يقال إنّ صن يات صن، مؤسِّس حزب الكومنتاغ (حزب الشعب) وأوّل رئيس لجمهورية الصين، كان عضواً فيها. والثالوثيّات هي مَن ابتدعت الكونغ فو ومارَسته وقامَت بتعليمه. وظلّت منتشرة في الصين إلى حين ظفر الثورة الشيوعية التي حظرتها، ففرّت إلى هونغ كونغ وتايوان وماكاو، وتحوّلت إلى مافيات (المترجم).

لمعرفة المزيد

- Greg BARAK (dir.), *The Routledge International Handbook of the Crimes of the Powerful*, Routledge, Londres et New York, 2015.
- Letizia PAOLI (dir.), *The Oxford Handbook of Organized Crime*, Oxford University Press, New York, 2014.
- Vincenzo RUGGIERO, *Economie sporche*, Bollati Boringhieri, Turin, 1996.
- Vincenzo RUGGIERO, *Power and Crime*, Routledge, Londres et New York, 2015.

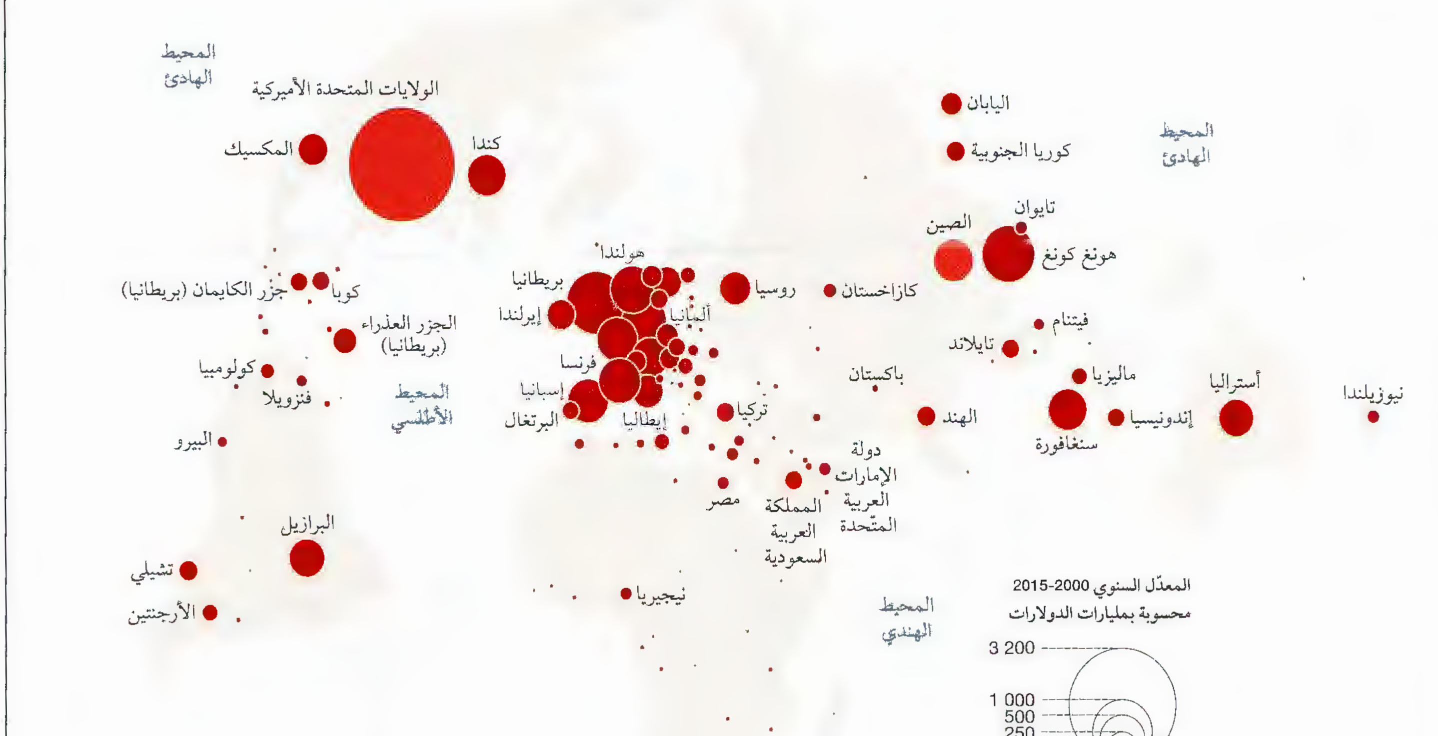
بلدان المرجعيّة التي تلحق بها أكبر 500 رسملة ماليّة في العالم



ملاحظة: وفقاً للمنهج الذي تعتمده صحيفة **الفايننشال تايمز**، يتحدّد بلد كلّ مؤسّسة انطلاقاً من أسواق الأسهم حيث تتحدّد قيمته في البورصة. وهكذا، فإنّ شلمبرجير Schlumberger، على سبيل المثال، التابع لجزر الأنتيل الهولندية (جنّة ضريبيّة) هو هنا ملحَق بالولايات المتّحدة الأميركية.

المصدر: «FT Global 500»، *Financial Times*, Londres, 19 juin 2015.

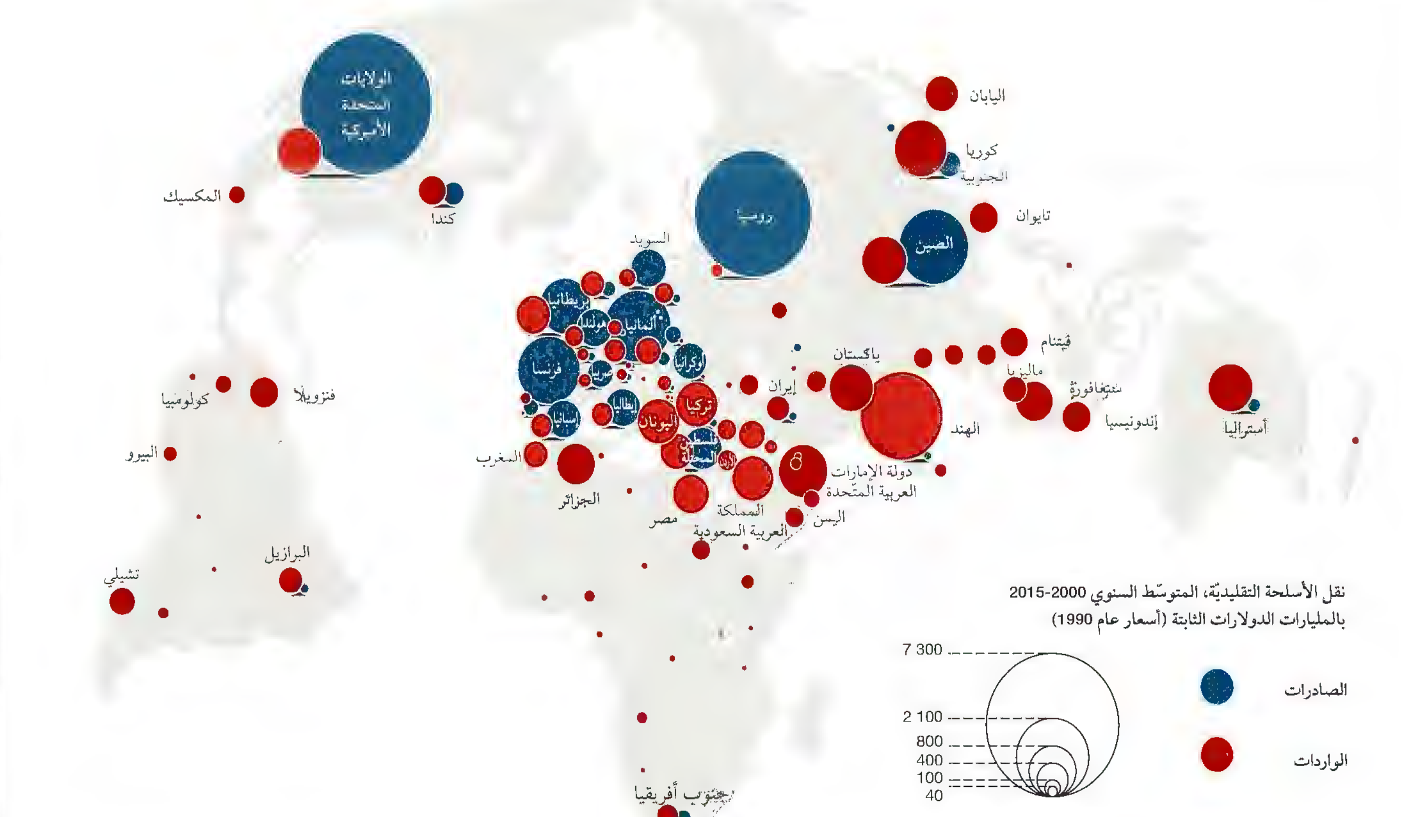
مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة (IDE)



تمثّل الخريطة بالنسبة إلى كلّ بلد،
مخزونات (أو حتّى توظيفات) الاستثمارات الآتية من الخارج.

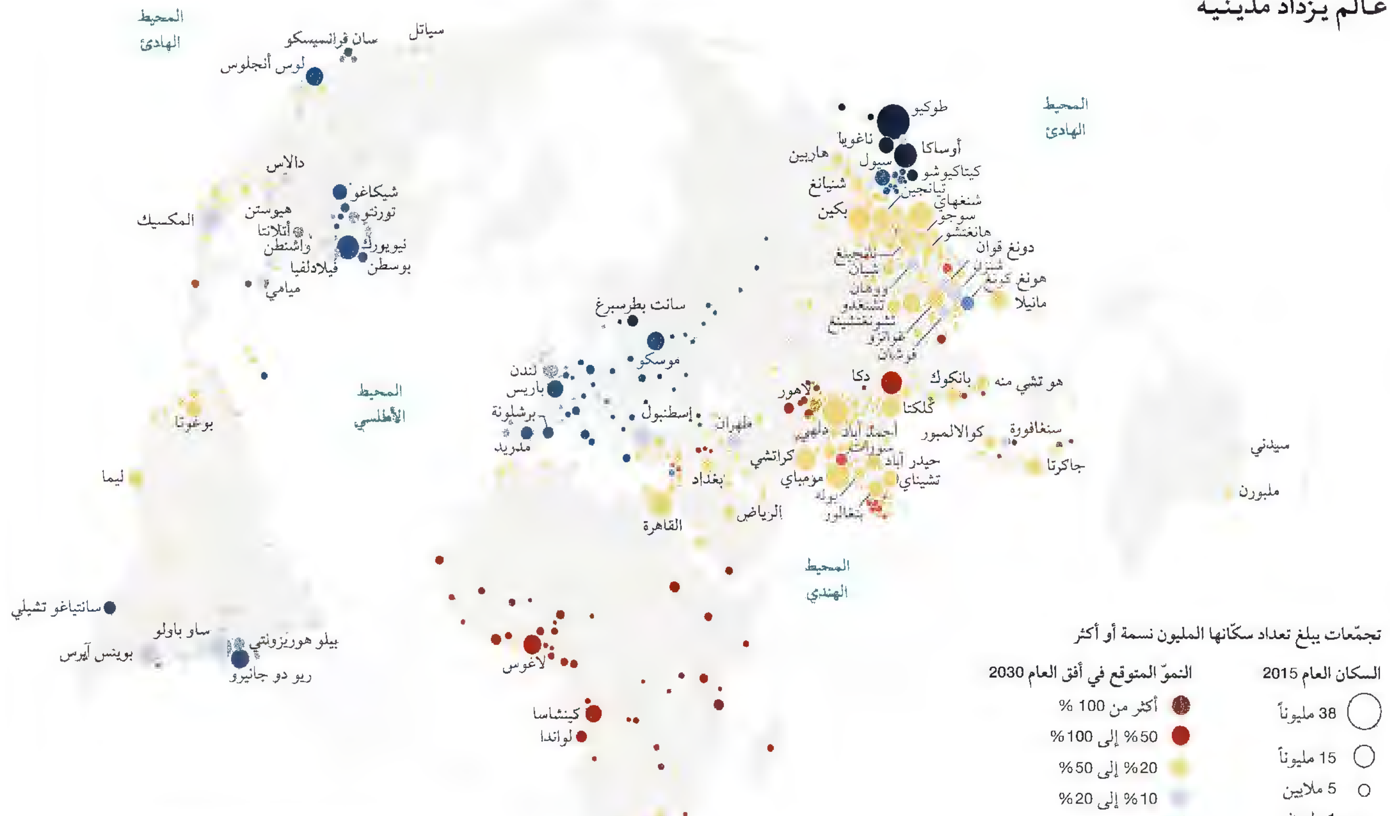
المصدر: Cnuced, 2016.

مَن يصنّع الأسلحة ومَن يشتريها؟



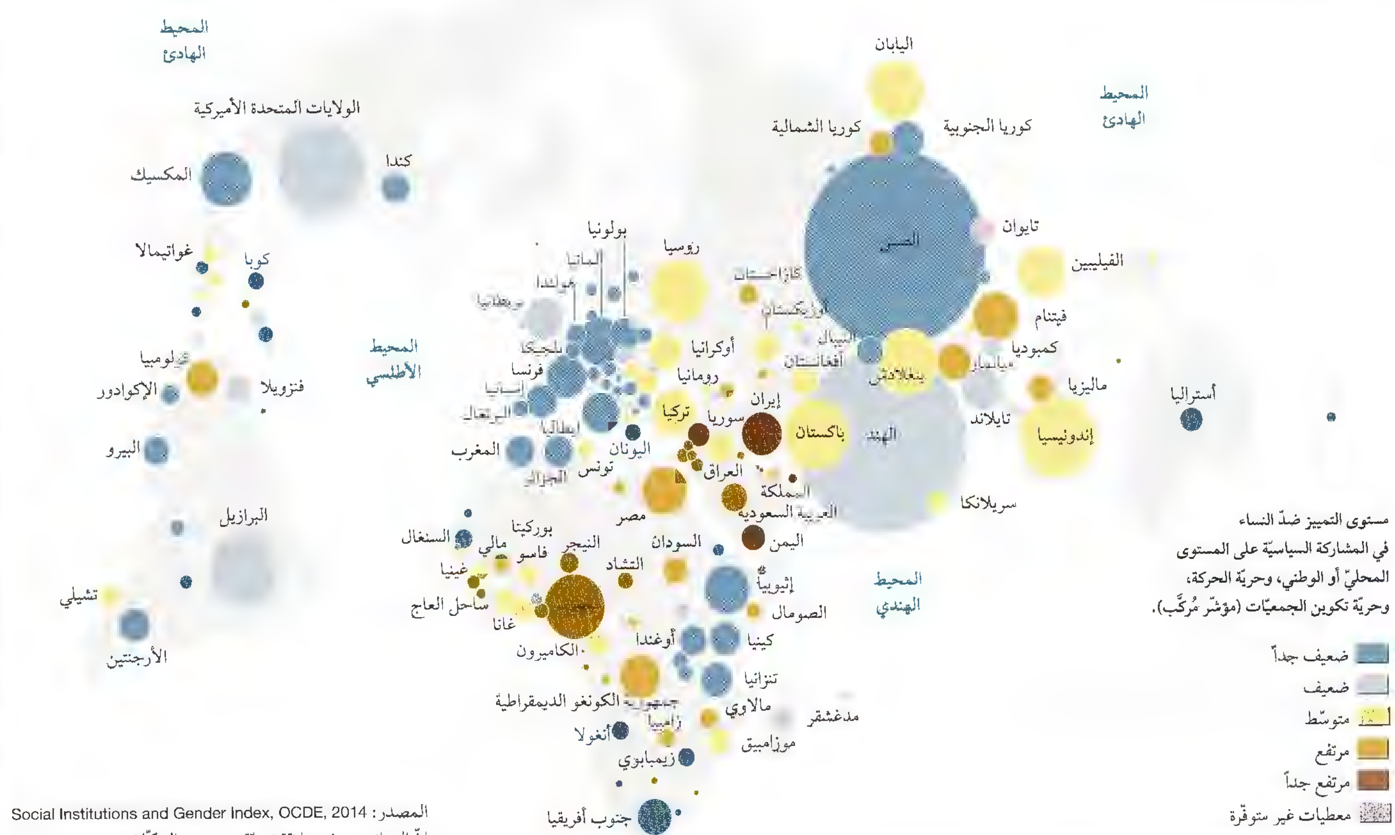
المصدر: SIPRI (Stockholm); IISS (Londres); PRIO (Oslo).

عالمٌ يزداد مدينيّةً



المصدر (بيانات العام 2015 وتوقعات العام 2030):
Nations Unies, rapport «World Urbanization Prospects», 2014.

التمييز ضدّ النساء: الحريّات المدنيّة

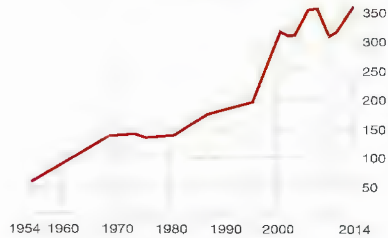


المصدر: Social Institutions and Gender Index, OCDE, 2014

إنّ الدوائر هي في علاقة نسبيّة مع حجم السكّان.

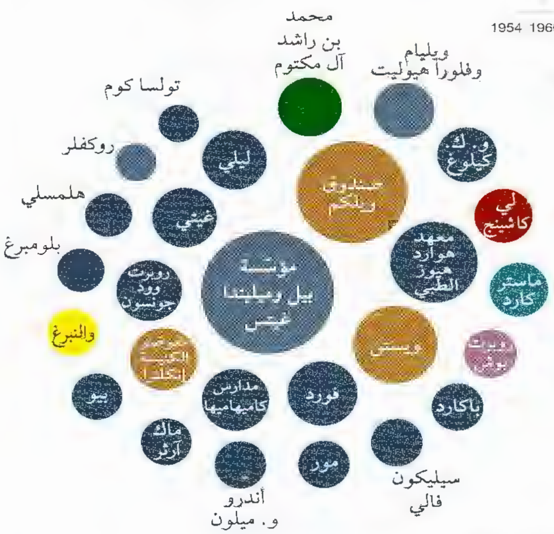
المؤسّسات الخيريّة:
نموّ الهِبات على خلفيّة التأثير والنفوذ

الرصيد السنوي للتبرّعات الخيرية في الولايات المتحدة الأميركية
بمليارات الدولارات في العام 2014



قادة الصناعة ونقباؤها الذين أثّروا في النفط والفولاذ أو في قطاع السيارات، من أمثال أندرو كارنيجي، وجون د. روكفلر، وهنري فورد، قرّروا في مطلع القرن العشرين أن يصبحوا من المحسنين. وبعد معارك برلمانيّة مريرة، انتهى هؤلاء "البارونات اللّصوص" (كما كانت تُسمّيهم الصحافة الأميركية)، إلى انتزاع نظام ضريبي شديد المؤاتاة لمنظّماتهم "الخيريّة". ومنذ ذلك التاريخ وهذا القطاع يشهد تنامياً يفوق نموّ بقيّة الاقتصاد.

أكبر 27 مؤسّسة خيريّة في العام 2014



- الولايات المتّحدة الأميركية (19)
- بريطانيا (3)
- دولة الإمارات العربية المتّحدة (1)
- هونغ كونغ (1)
- كندا (1)
- ألمانيا (1)
- السويد (1)

حجم الدوائر هو حجم نسبيّ أيّ أنه يتناسب مع الرأسمال الموظّف في الهبة: 40 مليار دولار لمؤسّسة غيتس و4 مليارات لمؤسّسة تولسا الاجتماعية.

مجموع الـ 27 مؤسّسة خيريّة الأولى
الرأسمال: 287,5 مليار دولار
النفقات: 12,5 مليار دولار

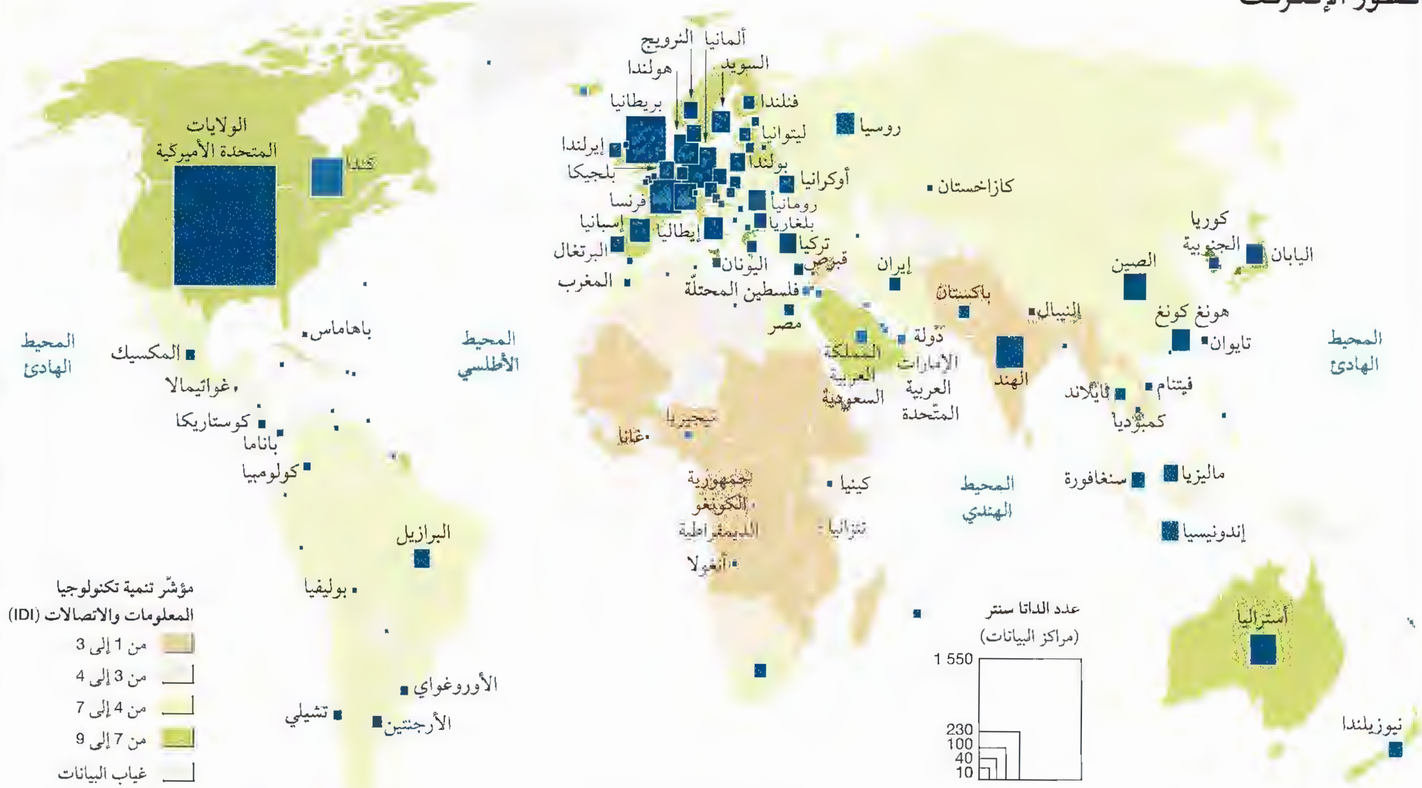
نفقات مؤسّسة بيل وميليندا غيتس في العام 2014

قامت المؤسّسة، التي يبلغ عدد موظفيها 1376 موظّفاً، بتوزيع 4,2 مليار دولار، وتلقّت الانتقادات التالية:



المصدر: Fondation Gates; Linsey McGoey; Jens Martens et Karolin Seitz; *Los Angeles Times; The Economist*.

تطوّر الإنترنت

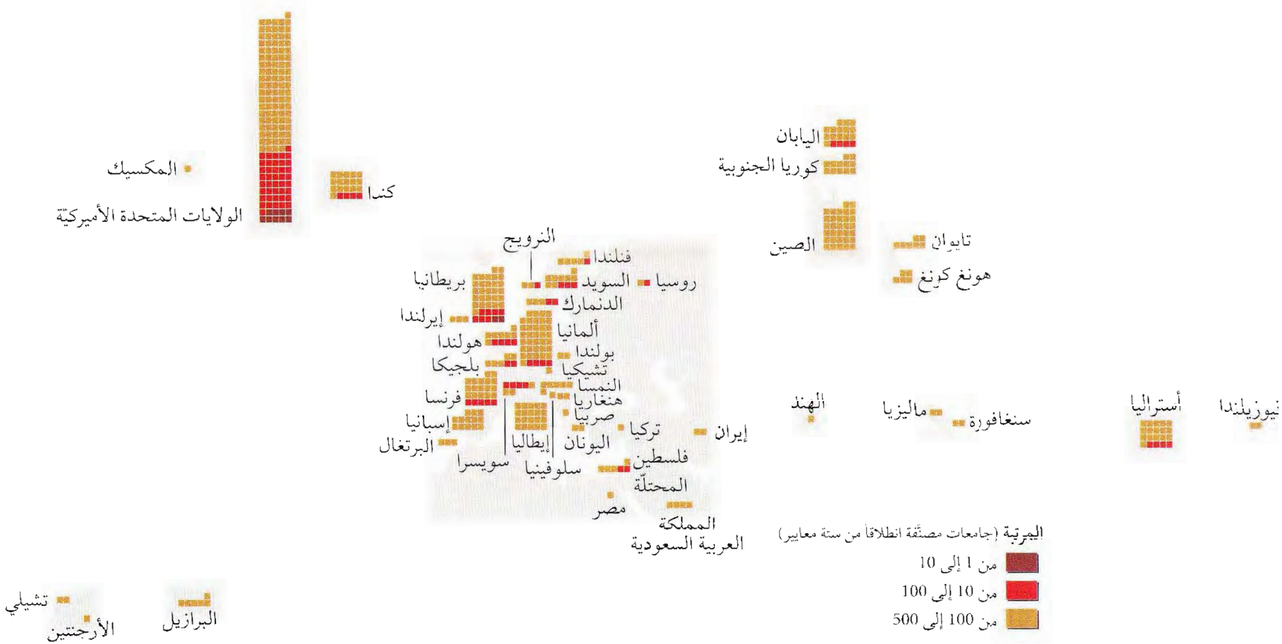


يتحدّد هذا المؤشّر انطلاقاً من 11 دليلاً إحصائيّاً، منها: عدد خطوط الهاتف الثابت، والهواتف المحمولة، واشتراكات الإنترنت، واتصالات النطاق الترددّي، وعدد المنازل الموصولة بالإنترنت، ومعدل معرفة القراءة والكتابة، ومعدل الالتحاق في مراحل التعليم الثانوي والعالي.

المصدر: Data Center Map; Union Internationale des télécommunications (UIT).

مراكز البيانات. إنّ غالبية الخدمات، ووحدات الحساب والبيانات المتوفّرة على الإنترنت ليست مُخزّنة لدى المُستخدم، بل في تلك المباني التي تفيض بالتجهيزات الإلكترونية، والموصولة بشبكاتٍ أخرى ذات تدفّق مفرط الارتفاع.

الجامعات الـ 500 الأهمّ في العالم



ملاحظة: وضع هذا التصنيف باحثو جامعة جياو تونغ في شنغهاي انطلاقاً من ستة معايير: جودة التعليم والمؤسّسة (عدد حَمَلَة جائزة نوبل وميداليات فيلدز (Fields) بين قدامى الخريجين من جهة، والباحثين من جهة أخرى، وأخيراً عدد الباحثين الذين يُستشهد بهم في حقولهم)، المنشورات (المقالات المنشورة في **الطبيعة والعلوم** (*Nature et Science*) بين العامين 2000 و2004، والمقالات المفهرسة في كلّ من **ساينس سيتايشن إيندكس** (*Science Citation Index*) و**آرتس أند هيومانيتيز سيتايشن إندكس** ((*Arts & Humanities Citation Index*)) وحجم المؤسّسة (الأداء الأكاديمي المقارن مع حجم المؤسَّسة).

المصدر: Classement académique des universités mondiales 2015, Université Jiao Tong, Shanghai.

III. من قارّةٍ إلى أخرى

- سياسة باراك أوباما الخارجيّة الطيّعة المتكيِّفة
- هل يُمكن للقوى العظمى تسوية مشكلات الشرق الأوسط حقّاً؟
- روسيا الباحثة عن عظمتها المفقودة
- إيران وتركيا في قلب العالَم العربي
- البوليسيّات السياسيّة في مواجَهة الاحتجاج العربي
- باكستان والدَّور الغامض لوكالة الاستخبارات الباكستانيّة (ISI)
- الائتلاف المستحيل في وجه بوكو حرام
- الصّين: بين السلطة الإقليميّة والجبروت العالَميّ
- اليونان، حالة أوروبيّة نموذجيّة
- التطلُّع إلى ديمقراطيّة «حقيقيّة» على محكّ التمثيل
- كُتب السَّنة

سياسة باراك أوباما الخارجيّة الطيّعة المتكيِّفة

شارل فيليب دافيد وجوليان تورّاي

(دافيد هو الرئيس وتورّاي
هو المدير المُعاون لمرصد كرسي راول داندوراند
حول الولايات المتّحدة في الدراسات الاستراتيجيّة
والدبلوماسيّة في جامعة كيبيك في مونريال
في كندا (أوكام UQAM))

اتّسمت الحملة الانتخابيّة التي حملت باراك أوباما إلى البيت الأبيض عام 2008 بحجاج يُدلي بالأمل، ويداعي بالتغيير، وكذلك بالطموح إلى وضع حدٍّ للمشاجرات السياسيّة التي كانت تشلّ واشنطن وتخنق النقاش السياسي. غير أنّ رئاسته لم تكن، ولاسيّما في السياسة الخارجيّة، على مستوى التطلّعات والتوقّعات الحادّة المحتدمة التي أثارتها. وهكذا، فإنّ الرئيس أوباما بدا كسجينٍ للنزاعات التي تأبى إلّا أن تتواصل وتتشبّث بالاستمرار (العراق، أفغانستان) وأسيراً تفسّره مقتضيات الحرب ضدّ الإرهاب وتملي عليه، حتّى ولو كان قد جاهد لكي لا يجعل منها المُحرِّك الوحيد لعمله خارج الولايات المتّحدة، وهو وضع كان يضعه تحت رحمة خصومه، وأحياناً حلفائه الذين لا يتحسّسون دبلوماسيّته (موسكو، أنقرة، تل أبيب)، وفي النهاية مُستكيناً مُتردّداً إزاء الأزمات الكبرى (ولاسيّما في سوريا). غير أنّ ما استجدّ منذ نهاية عام 2014، من الاتّفاق مع الصّين حول الصراع ضدّ التغيّر المناخي، والتقارب مع كوبا، ومن باب أولى التفاهم حول النووي الإيراني، جاءت كلّها كعناصر لتوفِّر شيئاً من الحماسة لِمَن خاب أملهم من بين أنصار أوباما، ولتؤيّد المُقارَبة الدبلوماسيّة الطموحة التي تؤكِّد دَور الولايات المتّحدة الذي هو دَور أوحد وموقوف عليها، ولا يمكن الاستغناء عنه.

سياسة تتمسّك بالحفاظ على دَور الولايات المتّحدة الغالِب على المسرح الدّولي

ورث باراك أوباما حين آلت إليه الرئاسة في كانون الثاني (يناير) 2009، من سلفه، حربَين وأزمة اقتصاديّة كبرى. وفي حين أنّ ولايته الثانية كانت تُشارف لدى كتابة هذه السطور على نهايتها، إلّا أنّه يمكن القول من الآن إنّه يترك لخليفته، على الرّغم من بعض الأخطاء وعدد من الفُرص الضائعة، بلداً أكثر صلابة، وسياسة خارجية أكثر قبولاً للتسيير ممّا كان حالها لدى تسلّمه مهمّاته.

مفتاح هذا النجاح كان قدرة أوباما على الإبقاء على توجّهه في ما عنى أولويّة السياسيّة الخارجيّة الأميركيّة منذ نهاية الحرب العالميّة الثانية: أي الحفاظ على النّظام اللّيبرالي الدّولي وتعهّده[1]، وهو نظامٌ يتّصف أساساً بعلاقاتٍ بين دولٍ تحكمها قواعد قانونيّة، داخل مؤسّسات دَوليّة مثل منظّمة الأُمم المتّحدة، وبالتصميم على تشجيع المُبادلات الاقتصاديّة العالميّة. غير أنّ هذا النّظام الدّولي، القائم منذ عام 1945، كان إطاراً لتنمية اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة، أفادت الولايات المتّحدة نفسها مثلما أفادت الجماعة الدّولية. ولا يزال التحدّي المركزي الذي لا ينفكّ يواجه السياسة الخارجيّة الأميركيّة منذ سبعين عاماً، واضحاً: تعزيز هذا النّظام الدولي اللّيبرالي وحمايته وتوسيعه. فالمنافسة بين القوى الأعظم إبّان الحرب الباردة تُرجِمت بتجذيرٍ محدود إقليميّاً لهذا النّظام. لكنّه عاد فتمدَّد ليغطّي المسرح الدّولي بجملته، اعتباراً من مطلع سنوات 1990، على أثر انهيار الاتّحاد السوفياتي. وكانت رئاستا الرئيسَين الرئيس جورج هيربرت بوش وبيل كلينتون، قد نجحتا بالإجمال، وبحنكة، بجعله يزدهر، ويُسهم في أمان المسرح الدّولي (بحيث بدا خطر نشوب النِّزاع بين الدُّول متدنّياً وتحت السيطرة)، ويُسهِم كذلك في ازدهاره مع عَولَمة الاقتصاد. غير أنّ إدارة بوش الابن، التي استبدّ بها هوس الإرهاب بعد هجمات 11 أيلول (سبتمبر)، لم تولِ هذا النّظام الدّولي الليبرالي من الانتباه إلا قليلاً - بل إنّها احتقرته - بحيث إنّها أفسدته بـ«مغامراتيّتها» العسكريّة، وبأحاديّتها المُتغطرِسة والضيّقة الأُفق.

حين ألقى باراك أوباما أوّل خطابٍ له حول السياسة الخارجية، في 23 نيسان (أبريل) 2007، في شيكاغو، ولم يكن حينها سوى مرشّح للانتخابات الرئاسيّة، فإنّه

راح يُندِّد بالأحاديّة التي طالت علاقات إدارة بوش مع حلفاء واشنطن، والتي أساءَت إلى صورة الولايات المتّحدة في العالَم، ومثَّلت قطيعة مع القيَم الأميركيّة الرئيسة. كان الأوان قد آن حينها، في رأي المرشَّح الرئاسي، لافتتاح فصلٍ جديد في الزعامة الأميركيّة. لكن على أيّ علامة أو وفق أيّ نغمة تراه سيُختَتم؟ وما هو هامش المُناورة الذي تتمتَّع به الشوكة الأميركيّة التي تبدو في حالة تراجع وأفول، في حين أنّ علامات العالَم اللّاقطبي، أو الما- بعد- أميركي تبدو متزايدة العدد؟ ثمّة ثلاثة ملفّات شهدت تطوّرات كبرى عام 2015، وهي تؤكِّد على الطّابع «الذي لا غنى عنه» للزعامة الأميركية، في عهد أوباما، ولحدود هذه الزعامة في آنٍ معاً: الانفتاح على كوبا، الاتّفاق على النووي الإيراني، وعدم التدخّل في سوريا.

كوبا، إيران، سوريا: رموز سياسة أجنبيّة براغماتيّة، وحدودها

تبدو أميركا اللّاتينيّة، التي لطالما كانت مصدر إحباطات بقدر ما قد تكون محلّ نجاحات، والتي لطالما تأرجَحت بين التنديد بسياسة التدخّل الأميركيّة المفرطة في تدخّلها، وبين أخذها على واشنطن عدم التفاتها إليها وانتباهها لها، تظهر وكأنّها في مؤخّرة الركب في ما عنى لائحة أولويّات سياسة البيت الأبيض الخارجيّة. غير أنّ هذا لن يمنع باراك أوباما من التعهّد لدى وصوله إلى سدّة الرئاسة، من أن يفتتح عصراً جديداً من العلاقات بين الولايات المتّحدة ودُول نصف الكرة الأرضيّة الغربي، ولاسيّما بأن يَعِد بإعادة العلاقات مع كوب.

بعد ذلك بستّ سنوات، بات بوسع الرئيس أوباما، أن يُفاخِر خلال انعقاد قمّة البلدان الأميركيّة التي عُقدت في نيسان (أبريل) 2015، في باناما، بأنّه أنجز هذا الهدف. ذلك أنّه كان قد أعلن قبل ذلك، في شهر كانون الأوّل (ديسمبر) 2014، عن تطبيع العلاقات مع هافانا. وقد تلقّى الزعماء الأميركيّون الجنوبيّون هذا الإعلان بإيجابيّة وتأييد؛ فقد كانوا يعتبرون أنّ الاستبعاد الذي فرضته واشنطن على هافانا، منذ أكثر من نصف قرن، أمرٌ يُنتِج عكس المأمول من إنتاجه، وأنّه عرض من أعراض الغطرسة الأميركيّة وتجبُّرها إزاء المنطقة كلّها.

هذا التقارب الذي هو شديد الرمزيّة وبالغ الدلالة سياسيّاً، بين كوبا والولايات المتّحدة، لم يتجسّد حتّى الآن إلّا بصورةٍ مُتواضعة. فقد أُعيدت العلاقات الدبلوماسيّة، وأُعيد فتح سفارتَيْ البلدَيْن، كما أنّ اتّفاقات مكافحة تهريب المخدّرات، أو التعاون البيئوي، هي قَيد التفاوض؛ وإلى ذلك، فإنّ واشنطن زادت من ليونة القواعد ومرونتها التي تؤطّر المُبادلات مع الجزيرة (التجارة، الرحلات). غير أنّ طَيّ صفحة نصف قرن من العداء لا يمكن أن يتمّ من دون صعوبة. وعلى سبيل المثال، لم يتوانَ الدبلوماسيّون الكوبيّون، خلال جلسات مجلس حقوق الإنسان في منظّمة الأُمم المتّحدة التي عُقدت عام 2015، في انتقاد المحصلة الأميركيّة في هذا المجال، وأن ينكروا على واشنطن أيّ مشروعيّة، وأن يردّوا عليها ادّعاءها لنفسها الحقّ في أن تكون هي مَن يُندِّد بانتهاكات هافانا في هذا المجال. أمّا من الجانب الأميركي، فإنّ الانفتاح نحو كوبا، هو مَعلم من معالِم رئاسة أوباما، إلّا ّنه ليس من المؤكّد أن تمضي الأمور إلى البُعد الذي تمنّاه قبل مغادرته البيت الأبيض.

زيارة الرئيس الأميركي كوبا في نهاية شهر آذار (مارس) 2016، هي زيارة بالغة القوّة من الناحية الرمزيّة، إن إزاء قادة الجزيرة أو إزاء أهاليها، أو إزاء الأميركيّين. ففي حين أنّ أغلبيّة هؤلاء يؤيّدون الانفتاح على كوبا، وأنّ طائفة رجال الأعمال تلقَّت هذا الانفتاح بإيجابيّة، مؤملين ألّا يسبقهم منافسوهم هناك، وبخاصّة الأوروبيّون منهم، في الاستيلاء على أنصبة من سوقها، إلّا أنّ الكونغرس الذي يُسيطِر عليه الجمهوريّون لا يزال متردّداً في رفع الحظر عن كوبا وفي المقابل، فإنّ التدابير التنفيذيّة التي اتّخذتها إدارة أوباما، والحفاوة التي لقيها الانفتاح إن في الولايات المتّحدة أو في البلدان الأميركيّة اللاتينيّة، والزيارة الرئاسيّة للجزيرة في شهر آذار (مارس) 2016، كلّ ذلك من شأنه خلق ديناميّة تؤدّي إلى ترسيخ التغيير السياسي الذي أحدثه الرجل إزاء كوبا.

كذلك، وكما هو حال الانفتاح على كوبا، فإنّ توقيع اتّفاق حول النووي الإيراني في 14 تموز (يوليو) 2015، يُشكِّل عنصراً رئيساً في ميراث أوباما. وفي ما يتعدّى هذا، فإنّ هذا الملفّ هو رمزٌ لنجاح المذهب العملي أو العقيدة البراغماتيّة للرئيس الأميركي في السياسة الخارجيّة. غير أنّ من الصحيح أنّ معالِم هذا الملفّ كانت واضحة. فالبُعد

العسكري لطموحات إيران النوويّة يُشكِّل تهديداً بديهيّاً للأمن الأميركي والإقليمي والدّولي. كما أنّه لم يكن ثمّة أيّ خيار عسكري على قدرٍ كافٍ من القابليّة للتطبيق ضدّ إيران. وبهذا أصبحت الدبلوماسيّة هي الخيار المحتوم.

وقد كرَّس باراك أوباما لهذا الملفّ انتباهاً خاصّاً وموارِد مهمّة. وتوصَّل، على الرّغم من بعض التباينات مع أعضاء مجلس أمن منظمة الأُمم المتّحدة، إلى التمكّن من الحفاظ على وحدة موقف الخمسة + 1 (أي أعضاء مجلس الأمن الدائمين + ألمانيا) والحصول على اتّفاق يبدو عملياتيّاً. والواقع هو أنّ طهران أنجزت في نهاية كانون الثاني (يناير) 2016 الشروط المطلوبة (تفكيك أكثر من 12,000 جهاز نابذ، وإرسال ما يقارب من 98% من مخزونها من اليورانيوم المخصب إلى روسيا، وتفكيك قلب مفاعل أراك) من أجل رفع قسم مهمّ من العقوبات التي تنال من الاقتصاد الإيراني. غير أنّه لم يُحدِّد أيّ تاريخ لتنفيذ هذه المرحلة. وبالنّظر إلى مدى المهمّة المُناطة بالإيرانيّين واتّساعها، فإنّ إنجازها خلال ستة أشهر من توقيع الاتّفاق، في حين أنّ الأميركيّين لم يكونوا يتوقّعون إنجازها قبل الربيع، وحتّى قبل الصيف، هو أمرٌ بالغ الدلالة.

لن يتأخّر الشكّاكون في التأكيد بأنّ الباعث على الاستعجال الذي أبدته طهران، هو أن تتمكَّن من استرداد مئة مليار من الأموال والأرصدة المجمَّدة بسبب العقوبات الدّولية. ويقولون إنّه ما إن يُصبح ذلك المبلغ في الجيب، فإنّ القادة الإيرانيّين قد يصبحون أقلّ مَيلاً إلى تنفيذ اتّفاق عام 2015، وقد تراودهم مراودة معاودة التفاوض على بعض وجوهه. وليس سوى مرور الزمن هو مَن سيكشف ما إذا كانت طهران سوف تحترم التزاماتها حقيقةً. إلّا أنّه يظلّ أنّ هذا الاتّفاق يُقلِّص القدرات الإيرانيّة على صنع سلاح نووي.

في ما يتعدّى مسألة الاحترام، الدقيق إلى هذا الحدّ أو ذاك، للتعهّدات والالتزامات، فإنّ تصرّفات طهران على المسرح الإقليمي هي التي يُمكن أن يكون لها انعكاسات سلبيّة على تأييد اتّفاق تموز (يوليو) 2015 في الولايات المتّحدة نفسها. فالالتزام العسكري في سوريا، والتنامي المتواصل للصواريخ الطويلة المدى، والاستفزازات على مقربة من سفن البحريّة الأميركيّة المنشورة في الخليج، لا تني تثير الانتقادات

التي تصدرها الطبقة السياسيّة الأميركيّة وتغذّيها وإذا كان بعض الديموقراطيّين لا يبدون مطمئنّين بالكامل إلى الاتّفاق الذي عقدته إدارة أوباما، إلّا أنّ المعارضة الأكثر حدّة تأتي، هنا أيضاً، من جانب الجمهوريّين. وعلى الرّغم من أنّ الحجاج الذي يُستخدَم في الحقبة الانتخابيّة ليس بالمؤشّر الذي يُمكن الركون إليه في ما عنى السياسة التي سيجري اعتمادها اعتباراً من شهر كانون الثاني (يناير) 2017، إلّا أنّ انتخابات تشرين الثاني (نوفمبر) 2016، تؤكِّد، أياً كان الرابح فيها، الديموقراطيّون أم الجمهوريّون، أنّ تطبيق اتّفاق عام 2015 لن يكون مضموناً في الأجل الطويل.

إذا كان الملفّان الكوبي والإيراني، يؤيّدان مقاربة باراك أوباما الدبلوماسيّة، إلّا أنّ عدم تدخّله في الأزمة التي لا تزال تهزّ سوريا منذ خمس سنين، يستدعي حُكماً أكثر قسوة. فقد كانت إدارة أوباما في البداية، تعتبر أنّ نظام بشّار الأسد الذي كان يُندِّد به آلاف المُتظاهرين ابتداءً من عام 2011، لن يصمد لموجة الربيعات العربيّة. ولكن حين اختار نظام دمشق خيار القمع العسكري الدموي لحركة الاحتجاج، فإنّ باراك أوباما تردَّد في دعم مختلف الفصائل المُتمردّة، وأبى في النهاية، اللّجوء إلى القوّة المُسلَّحة، حتّى بعد استخدام الأسلحة الكيماويّة ضدّ الأهالي خلال صيف عام 2013.

الحرب الأهلية السورية هي كارثة إنسانية لا يمكن إنكارها. وهي تُشجِّع عبر ظهور الدَّولة الإسلامية، انبثاق مجموعة إرهابيّة جديدة مرهوبة الجانب، تُهدِّد بزعزعة استقرار المنطقة بمجملها. وعلى الرّغم من هذا كلّه، فإنّ باراك أوباما يبدو بالغ الصلابة في عزمه على عدم التدخّل، لقناعته، بعد الفشل العراقي واللّيبي، بأنّ استخدام القدرة الأميركيّة سيُفاقم الوضع، فضلاً عن خطر توريط الولايات المتّحدة في نزاع ليس لها ما تكسبه فيه. فالشرق الأوسط تهزّه وتزعزعه جملة من الأزمات التي تضع أُسس دوله المتزايدة «الفشل» مَوضع إعادة نظر. فالمنطقة باتت مسرحاً لمواجهة طويلة الأمد بين الشيعة والسُنَّة، وتَفتح الطريق أمام انبثاق فاعلين أقوياء أو فعاليّات شديدة القوّة من خارج الدُّول، من أمثال داعش.

يمكن أن يؤخَذ على الرئيس أوباما أنّه أبدى في الملفّ السوري لامبالاة باردة في مواجهة أزمة إنسانيّة كبرى، وأنّه هدهد نفسه بالأوهام، في ما عنى إمكانات نجاح الحلّ

الدبلوماسي الذي يديره شراكةً مع روسيا. يضاف إلى ذلك أنّ الحالة السوريّة شأن الإرجاءات والمُماطلات إزاء ضربة الفريق عبد الفتّاح السيسي في مصر عام 2013، تغذّي الفكرة التي تجعل أنّه ليس للرئيس أوباما سياسة، ولا رؤية مُتماسِكة للشرق الأوسط. لكنّ الذهاب إلى مثل هذا المذهب يعني التناسي السريع لأنّ المبدأ الأساسي الذي كان يصدر عنه الرئيس أوباما، طوال فترة رئاسته، هو انتشال الولايات المتّحدة من حروبها المتكلفة وغير المُجدية، وتلافي الدخول في نزاعات جديدة. والحقّ أنّ الرئيس أوباما، قد كان، عاقلاً ومُحنّكاً، عندما رفض توريط الولايات المتّحدة في مغامرات عسكريّة في الشرق الأوسط، الغارق حاليّاً في فوضى عارمة، والذي هو في النهاية منطقة لا يعرفها الأميركيّون معرفة جيّدة، فضلاً عن أنّ المصالح الأميركيّة فيها محدودة للغاية.

تجديد تعدّدية الأطراف في خدمة الجبروت الأميركي في آسيا والباسيفيك

تبدو آسيا المحيط الهادئ كمنطقة أفادت من انتباه الإدارة الأميركيّة، ومن توافُر رؤية مُتماسِكة لدى إدارة أوباما لها بأكثر ممّا أفاده الشرق الأوسط. وكما بيّنت ذلك على وجه الخصوص، زيارة باراك أوباما، في نيسان (أبريل) 2014، لآسيا، حيث يحظى الرئيس الأميركي بشعبيّة ما هناك، فإنّ أغلبيّة بلدان المنطقة حيت النشاط الدبلوماسيّ الأميركيّ، والحضور العسكري الأميركي، وكذلك زعامة أو قيادة الولايات المتّحدة لمجهود التكامل الاقتصادي، الذي وَجد رمزاً له في توقيع اتّفاق الشراكة عبر الباسيفيك (PTP) في مطلع شهر شباط (فبراير) 2016. وتضمّ الشراكة (التي استُثنيت الصّين منها) اثنَي عشر بلداً، ويُفترض بها أن تُنشِئ متى تمّت المُصادَقة عليها، أوسع منطقة تبادل حرّ في العالَم، لأنّها ستشمل ما لا يقلّ عن 40% من الاقتصاد العالمي. وبخلاف الوجه الاقتصادي، فإنّ الشراكة تشتمل قبل كلّ شيء على بُعدٍ استراتيجي كبير لواشنطن: فهي تُرسِّخ وضع الولايات المتّحدة كقوّة عظمى في آسيا- المحيط الهادئ، وتجعلها تظهر في نظر الحلفاء الإقليميّين المُنشغلين بشاغل انبعاث الجبروت الصيني، كضمانة لضلوع الولايات المتّحدة الدائم فيها.

في حين أنّ أسلاف باراك أوباما لم يجدوا الصيغة السحريّة لإدارة التحدّي الجيوبوليتيكي الأساسي الذي تُواجهه الولايات المتّحدة ـ أي انبعاث الجبروت الصيني ـ فإنّ هذا التحدّي ربما يكون قد تغيّر. واللّقاء الأوّل الذي نظَّمه الرئيس أوباما في مطلع شهر شباط (فبراير) 2016 بين بلدان جماعة أُمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) على الأرض الأميركيّة. سيكون شأن الشراكة عبر الباسيفيكي، رمزاً بالغ القوّة.

منذ إعلان واشنطن في عام 2011، عن استراتيجيّة «المِحوَر» التي تهدف إلى جعل الولايات المتّحدة لاعباً لا يمكن الالتفاف عليه، في منطقة آسيا_المحيط الهادئ، التي تُعتبَر مركزيّة في تطوّر المشهد العالَمي في القرن الحادي والعشرين، فإنّ إدارة أوباما حاولت أن تنسج علاقات متزايدة الوثوق مع بلدان جنوب شرق آسيا بهدف الإحاطة بالصين وتأطيرها، بخاصّة أنّها تزداد جزماً وحزماً وباتت قوّة لا يُمكن التنبّؤ بمآلاتها. غير أنّ ثمّة عنصرَين يشكّلان شرطاً لتجسيد طموح أوباما هذا. أوّلهما هو أنّه ينبغي للبلدان الأعضاء في جماعة جنوب شرق آسيا (ASEAN) أن تجعل من محفلها هذا منظّمة مُتماسِكة، قادرة على تسوية المنافسات الإقليميّة في بحر الصّين بالطُّرق السلميّة. وأمّا العنصر الثاني فهو أنّ الأبعاد العسكريّة والدبلوماسيّة التي أكثرت إدارة أوباما من الاستناد إليها، وبخاصّة مع توقيع اتّفاق دفاع مع الفيليبّين، يجب أن تكتمل بمجهودٍ يتمّ بذله على صعيد الوجوه الاقتصاديّة. وفي هذا المنظور تُصبح الشراكة عبر الباسيفيك مرحلة أولى ضروريّة، ولكن غير كافية. وإزاء لعبة النفوذ الصينيّة المُحنَّكة، إزاء بلدان جنوب شرق آسيا، التي تظلّ الصّين بالنسبة إليها شريكاً اقتصاديّاً وتجاريّاً من الصعيد الأوّل، يصبح من الضروري المُلزِم لواشنطن أن تحثّ البلدان الأعضاء في جماعة جنوب شرق آسيا (ASEAN) على تبنّي إجراءاتٍ تجعلها أقلّ هشاشة وضعفاً إزاء المناورات الصينيّة[٤].

التحدّي الأُممي

كان المرشَّح أوباما قد أعرب، قبل أن يحلّ في البيت الأبيض، عن رغبته في تجديد العلاقات مع الأُمم المتّحدة وإعادة وصل ما يمكن أن يكون قد انقطع منها. وقد جاء في استراتيجيّة الأمن القومي الأولى التي صدرت في عام 2010، أنّ الولايات المتّحدة

يمكن أن تكون المُحفِّز، أو الطَّرف الذي يحثّ و«يُحرِّض» على إجراء الإصلاحات المهمّة الضروريّة للمنظّمات الدّولية، وفي مقدّمتها الأُمم المتّحدة. وقد تبيَّن أنّ قدرة واشنطن على تحويل المنظّمة التي تقع في قلب المعمار الدّولي المُعاصِر، هي قدرة مُبالغ فيها.

غير أنّه لا يزال بوسع الرئيس أوباما أن يترك أثر بصماته على مستقبل المنظّمة الدّولية. والواقع أنّ الولاية الثانية والأخيرة لأمين عامّ الأُمم المتّحدة بان كي مون Ban Ki-moon تنتهي في نهاية عام 2016، أي قبل نهاية رئاسته هو تماماً. وبان Ban الذي جرى اختياره في عهد الرئيس جورج دبليو بوش، الذي لم يكن يرى فيه سوى ممثّل ضعيف الأبعاد، لا يسعه أن يضع إرادة القوى العظمى موضع تساؤل، أظهر أنّه دقيقٌ، صارمٌ وصادق وصريح، ولم يتلطّخ تفويضه بفضائح كبرى، ولاسيّما لجهة الفساد. غير أنّ الأُمم المتّحدة تعاني قصوراً في المهابة، بحيث إنّ تسمية خلف (للأمين العامّ المنتهية ولايته) يكون أكثر ديناميّة وأشدّ قدرة ويكون معروفاً على الساحة الدّولية، هو أمرٌ من شأنه المساعدة على تغطية هذا القصور. وحتّى لو كان اختيار الأمين العامّ للأُمم المتّحدة ليس أمراً تتولّاه واشنطن وحدها، إلّا أنّه سيكون لإدارة أوباما تأثير كبير في سيرورة تنخّبه، بفضل حقّ النقض الذي تتمتّع به الولايات المتّحدة. وللرئيس أوباما المصلحة كلّ المصلحة في أن يبذل كلّ ما في وسعه، بالنّظر إلى التحدّيات العظمى التي تنتظر المنظّمة الدّولية، مثل تعديل عمليّات حفظ السلام وإصلاحها، وتطبيق الاتّفاقات حول المناخ، و تحديد أهداف التنمية وتوصيفها، وأن يقوم بالجهود الضروريّة لفرض مرشّح يتمتّع ببعض الكاريزما، وبكفاءات سياسيّة ممتازة، بدلاً من الإتيان بموظّف فعّالٍ وإجماعي ولا ريب، ولكن ممسوح مطموس. فالعلامة التي يتركها على مستقبل المنظّمة التي تظلّ المنظّمة الدّولية الأهمّ، للسنوات الخمس أو العشر القادِمة، تَستحقّ ولا ريب أن يُكرِّس لها بعض الجهود خلال الأشهر الأخيرة لإقامته في البيت الأبيض.

هوامش ومراجع

(1) أنظر: جدعون روز

Gideon ROSE: «What Obama Gets Right. Keep Calm and Carry the Liberal Order On», *Foreign Affairs*, vol. 94, n° 5, septembre-octobre 2015.

(2) أنظر جنيفر هاريس:

Jennifer HARRIS, «Forging a New Check on China», U.S. *News and World Report*, 16 février 2016.

لمعرفة المزيد

- Charles-Philippe DAVID, *De Truman à Obama, la formulation (imprévisible) de la politique étrangère des États-Unis*, Presses de Sciences Po, Paris, 2015.
- Colin DUECK, *The Obama Doctrine. American Grand Strategy Today,* Oxford University Press, Oxford, 2015.
- Jeffrey GOLDBERG, «The Obama Doctrine», *The Atlantic*, avril 2016.
- Robert J. LIEBER, *Retreat and its Consequences: American Foreign Policy and the Problem of World Order*, Cambridge University Press, Cambridge, 2016.
- Inderjeet PARMAR, Linda B. MILLER et Mark LEDWIDGE, *Obama and the world. New directions in US foreign policy*, Routledge, New York, 2014.
- Robert SINGH, *After Obama. Renewing American Leadership, Restoring Global Order*, Cambridge University Press, Cambridge, 2016.

هل يُمكن للقوى العظمى تسوية مشكلات الشرق الأوسط حقّاً؟

آلان غريش

(مدير الصحيفة اليومية الرقمية **الشرق 21** *OrientXXI.info*.
رئيس التحرير السابق لصحيفة **لوموند ديبلوماتيك** (*Le Monde diplomatique*)

ثمّة شبح يستحوذ على الشرق الأوسط، هو شبح اتّفاقات سايكس- بيكو. فالانتفاضات والأزمات والحروب التي تجتاح المنطقة وتدمّرها، والتي تشبه تلك التي اجتاحتها ودمَّرتها إبّان الحرب العالميّة الأولى، يمكن أن تفضي إلى إعادة تقسيم أقاليميّ جديد يُشبه ذلك الذي وقع في سنوات 1914 ـ 1920.

فلنبدأ بالتذكير بالوقائع. في مطلع الحرب العالميّة الأولى، قرَّرت باريس ولندن اقتسام الولايات العربيّة من الإمبراطوريّة العثمانيّة في ما بينهما. وقد عهِد بالتفاوض حول القسمة إلى الفرنسي فرانسوا جورج- بيكو François Georges-Picot والبريطاني مارك سايكس Mark Sykes. وانتهت المفاوضات في شهر أيار (مايو) من عام 1916، إلى تبادل رسائل بين سفير فرنسا في لندن، بول كامبون Paul Cambon، والسكرتير في الخارجيّة البريطانيّة إدوارد غراي Edward Grey. لكنّ التاريخ سيحفظ اسمَيْ سايكس وبيكو. والحقّ هو أنّ الحدود كافّة التي حدَّدتها وعرّفتها نصوص ما سوف يُشتهر باسم «اتّفاقات سايكس- بيكو» تعرّضت للمراجعة في السنوات اللّاحقة، مراجعةً واسعة، لكن تقسيم الشرق الأدنى بين القوّتين الاستعماريّتَين، هو ما سيبقى ويترسَّخ في الذاكرات العربيّة.

غداة التدخّل الغربي في ليبيا، عام 2011، بهدف الإطاحة بالعقيد القذّافي، راح محمد حسنين هيكل، وهو أحد أشهر الصحافيّين المصريّين، الذي عمل مُستشاراً للرئيس جمال عبد الناصر، يشرح بأنّ العالَم العربي لا يعيش ساعة الثورات، وإنّما يُواجِه سايكس-بيكو جديد. وفي عام 2014، نشر باحث جزائري، هو أمير نور، في منشورات عالَم الفكر، كتاباً بعنوان جاذب، هو **الشرق والغرب أمام «سايكس-بيكو جديد»** *L'Orient et l'Occident à l'heure d'un nouveau «Sykes-Picot»*.

في المنزلة الثانية من الشواغل الأميركيّة

فهل نحن اليوم في وضع مكافئ لأوضاع فترة 1914 ـ 1920؟ وهل الاضطرابات والتقلّبات التي تشهدها المنطقة ستفضي إلى اقتسام جديد؟ فعندما جرى التفاوض على حدود الشرق الأوسط غداة الحرب العالميّة الأولى، كانت تُسيطر على العالَم وتَغلب عليه قوّتان استعماريّتان عُظميان هما فرنسا والمملكة المتّحدة ـ وأمّا الولايات المتّحدة، فإنّها كانت قد انكفأت حينذاك وعادت إلى انعزاليّتها ـ بحيث كان يسع الفرنسيّون والبريطانيّون التّنازع على الشرق الأوسط من دون أدنى تدخّل خارجي. وأمّا النّظام العالَمي، فقد تولَّت تنظيمه عصبة الأُمم الحديثة السنّ، التي كانت قد أُنشِأت عام 1919، وتَخضع لسيطرة القوى العظمى «البيضاء»، التي كانت تُبرِّر إبقاء الشعوب التي يُفترَض أنّها شعوب «صغرى»، تحت انتدابها ووصايتها. وعلى الرّغم من قوّة المُعارضة التي أبدتها هذه الشعوب ـ فلنتذكّر الثورات والتمرّدات في العراق وفي سوريا وفلسطين ـ فإنّ الشعوب المُستعمَرَة لم تكن تستطيع قهر القوّة العسكريّة الأوروبيّة.

بعد ذلك بقرن كنت الإمبراطوريّات الاستعماريّة قد ولّت. فبلدان العالَم كافّة تقريباً حصلت على الاستقلال، بينما كانت السيطرة الغربيّة لا تني تتقوّض، على الرّغم من انهيار الاتّحاد السوفياتي، نتيجة انبثاق قوى عظمى جديدة، من الصّين إلى البرازيل، ومن جنوب أفريقيا إلى الهند. لم يَعُد هناك قدرة أو قوّة أو جبروت يسعه السيطرة على الكرة الأرضيّة، كما أنّ وَهم مجيء قرنٍ جديد أميركيّ صرف، قد تحطَّم وتَناثَر مزقاً في أفغانستان والعراق. وهكذا، فإنّ فرض حدود جديدة وتقسيم العالَم إلى مناطق نفوذ،

حتّى ولو باستخدام القوّة العسكرية، بات خارج قدرة الولايات المتّحدة كما هو خارج قدرة روسيا.

بخلاف ذلك، فإنّ الشرق الأوسط فَقَد أهمّيته الاستراتيجيّة. فهو لم يَعُد أحد المسارح الأساسيّة للتنافس بين الشرق والغرب، كما كان حاله إبّان الحرب الباردة. فهذه المنطقة تحتوي على كمّية مهمّة من المَوارد الطاقويّة في العالَم، لكنّ هذه المَوارد لم تَعُد تحتاج إلى رقابة غربية أو تحكّم غربيّ مباشر؛ فالسوق يوفِّر سعراً «معقولاً» والتموين أكيدٌ ومأمون. وهكذا، فإنّه على الرّغم من الحروب التي تجتاح المنطقة، فإنّ سعر برميل النفط يظلّ متدنّياً جدّاً. وفي عام 2015، أصبحت الولايات المتّحدة بفضل الغاز الصخري، أوّل مُنتِج عالَمي للهيدروكربونات، متقدِّمةً في المرتبة الإنتاجيّة على المملكة العربيّة السعوديّة، ومُقلِّصة بمقادير عظيمة، من ارتهانها لنفط الشرق الأوسط. وأخيراً، فإنّ إنتاج المنطقة الاقتصادي يظلّ، خارج النفط، إنتاجاً لا شأن له يُذكر، بالقياس على الإنتاج الآسيوي. ومن دون أن يكون علينا مُشاطَرة الاستراتيجي الأميركي إدوارد لوتفاك Edward Luttwak تحليله، الذي كان يُوصِّف الشرق الأوسط عام 2007، بأنه «وسط اللّامكان middle of nowhere»، إلّا أنّ من الصعب على المرء أن يتصوَّر القوى العظمى وهي تتقاتل من أجل إعادة تحديد تخوم المنطقة وملامحها. وهذا مع تيقّننا من أنّ لها فيها حلفاء ومصالح، وفي مقدّمتها الحدّ من انعكاسات الأزمات المحلّية، إن في ميدان الإرهاب أو في باب الهجرة.

ولايَتا باراك أوباما كانتا شاهدتَين على هذا الانعطاف. فخلافاً لفكرة واسعة الانتشار فإنّ الرئيس أوباما لم يغرق في الانعزاليّة، ولا في السلمويّة. فالإبقاء على القوّات الأميركيّة في أفغانستان والعراق، وإرسال قوّات خاصّة إلى سوريا، وعمليات القصف ضدّ منظّمة الدّولة الإسلامية (داعش) في سوريا والعراق، واستخدام الطائرات من دون طيّار في اليمن وسواها لعمليّات «اغتيال مُستهدَف»، على الرّغم من «الأضرار الجانبيّة» التي تطال المدنيّين أحياناً، تُثبت ذلك. غير أنّ الولايات المتحدة استخلصت الدروس من فشلها في أفغانستان والعراق، وتوقَّفت عن اللّجوء إلى استراتيجيّة التدخّل الكثيف.

لقد شرح أوباما مطوّلاً موقفه هذا في حديث طويل مع صحيفة **ذي أطلنطيك** *The Atlantic*، في نيسان (أبريل) 2016، نُشر تحت عنوان «عقيدة أوباما». ويقول أوباما في ذلك الحديث إنّ استخدام القوّة ليس الحلّ الأمثل دائماً، كما أثبت ذلك التدخُّل العسكري في ليبيا، الذي يأسف هو له ويبدي ندمه عليه. وفي المقابل، فإنّه يُعرب، في ما عنى سوريا، عن سروره لأنّه قاوَم الضغوط الداخليّة، والخارجيّة ـ ولاسيّما ضغوط فرانسوا هولاند ـ للقيام بتدخّل كثيف فيها في صيف عام 2012. فما دام أمن الولايات المتّحدة القومي ليس مُعرَّضاً، فإنّ الدبلوماسيّة تستطيع، كما راح يؤكّد، أن تُنتِج نتائج جيّدة كما أثبت ذلك توقيع الاتّفاق النووي الإيراني. كلّ مشكلة تحتاج إلى مقاربة خاصّة، بعيداً عن التعميمات الكبرى، العزيزة على المحافظين الجُدد. وفضلاً عن ذلك، فإنّ أوباما لم يَعُد يؤمِن ـ خلافاً لما سبق أن أكّده في خطاب القاهرة عام 2009 ـ بأنّه يُمكن حلّ مشكلات المنطقة خلال العقود القادِمة. وحتّى المشكلة الفلسطينيّة التي تجنَّد لها في بداية رئاسته، لم يَعُد تشغله خلال ولايته الثانية. وبكلمة واحدة، فإنّ الشرق الأوسط انتقل إلى المرتبة الثانية من الأولويّات الاستراتيجيّة الأميركيّة، التي تحتلّ المرتبة الأولى بينها، آسيا، التي تمثّل المستقبل ـ كما قال.

عودة روسيا

أمّا وضع روسيا فمُختلف. فهي لم تكن يوماً مُرتهَنة لهيدروكربونات المنطقة، لكنّ الشرق الأوسط كان ساحة معركة في الحرب الباردة، وحدث خلالها أن نَسجَت موسكو علاقات وثيقة فيه اعتباراً من سنوات 1950، مع مصر وسوريا والعراق. ثمّ إنّها عادت على نحوٍ ما، بعد انكفاءٍ طويل، إلى المسرح في سنوات 2000، ففتحت حواراً مع المملكة العربيّة السعودية وملكيّات الخليج، لكن ما أعطاها الفرصة لتؤكِّد حضورها ومنزلتها هو سوريا، مع تدخّلها العسكري المُباشَر فيها في أيلول (سبتمبر) 2015.

لقد أفضى هذا التدخّل إلى النتائج التي كان يأملها الروس. فقد فرضوا أنفسهم على الولايات المتّحدة كمُحاورين في الأزمة، لا سبيل للالتفاف عليهم، وحصلوا، متجاوزين الإيرانيّين، على وقف إطلاق نار في شباط (فبراير) 2016. وقاموا بتعزيز النّظام السوري ـ بخاصّة عبر اضطلاعهم بإعادة تنظيم الجيش ـ وأتاحوا له أن يجد

لنفسه وضعاً أو أن يجد نفسه في وضعٍ أفضل في المفاوضات التي كانت على الطريق. واختبروا هناك أسلحتهم الأكثر حداثة. وكانت تكلفة هذه العمليّة محدودة نسبيّاً ـ حوالى ثلاثة مليارات دولار لعام 2016 كلّه، تُقتطَع من ميزانيّة عسكريّة تصل إلى 44 مليار دولار. كما استطاعت روسيا أن تُقيم قاعدة عسكريّة حديثة في اللاذقيّة، هي أوّل قاعدة دائمة لها في المنطقة منذ انتهاء تحالفها مع مصر. غير أنّ موسكو تعرف كذلك حدود تدخّلها.

يقيناً أنّ الجيش السوري حقّق نجاحات، ولكن بتكلفة مرتفعة من الدّمار الكثيف الشامل. وعلى فرض أنّه تمكّن من مُعاودة استرداد البلاد ـ وهو أمر قليل الاحتمال، بسبب رفض الروس لأيّ تورُّط وغرق في الوحول هناك ـ فمَن ذا الذي يدفع ثمن إعادة الإعمار، التي تُقدَّر ببضع مئات من مليارات الدولارات؟ فروسيا المتأزّمة اقتصاديّاً بسبب انهيار أسعار النفط، ستكون عاجزة عن ذلك. فهل تستطيع أن تنجح في سوريا في حين أنّ الولايات المتّحدة فشلت في العراق؟ وقد سبق لبوتين أن أعلن منذ أوّل تشرين الأوّل (أكتوبر) 2015، وألحّ في الإعلان أمام الحكومة ليفسر التزامه السوري: «ليست لدينا نيّة في الضلوع بعُمق في النِّزاع [...] سنُواصِل دعمنا حيناً من الزمان للجيش السوري، طالما واصل هذ الجيش هجماته ضدّ الإرهابيّين». بات التحدّي الذي يُواجِه موسكو حاليّاً هو تحويل مكاسبها سياسيّاً، أي التقدّم نحو حلّ سياسي. لكنّ هذا الحلّ يبدو غير يقيني، بخاصّة أنّ الرئيس بشّار الأسد لا يبدو راغباً فيه.

غير أنّ رهانات موسكو تتجاوز الرهان السوري. فالكرملين لا يريد قطع الجسور مع واشنطن ولا مع الاتّحاد الأوروبي (العقوبات الموقّعة على موسكو غداة الأزمة الأوكرانيّة، تلقي بوزن ثقيل جدّاً عليها). وهو يعلَم كذلك أنّ روسيا باتت معزولة عن بلدان الخليج الكبرى، ولاسيّما عن المملكة العربيّة السعوديّة، التي أدانت تدخّلها في اليمن، ولكنّها تسعى على الرّغم من هذا إلى التحاور معها ـ ومعها هي بخاصّة، وإن لم يكن معها وحدها، وذلك من أجل استقرار أسعار النفط. وعلى هذا، فإنّها تستطيع أن تُراهن حاليّاً على تجميدٍ للنزاع، يتيح محاربة منظّمة الدّولة الإسلاميّة (داعش)، التي التحق بها آلاف من الروس ومن رعايا جمهوريّات آسيا الوسطى، التي كانت سوفياتيّة

في ما مضى. ذلك أنّ «الحرب ضدّ الإرهاب» تظلّ أحد المحاور الكبرى للسياسة الروسيّة، التي تجد موسكو نفسها متوافقة فيها مع واشنطن ومع الاتّحاد الأوروبي.

أوروبا الغائِبة

أمّا أوروبا، فإنّها الغائب الكبير عن المنطقة، وجرى تهميشها تماماً في الملفّ السوري. غير أنّها هي التي تملك، من بين الأطراف الكبرى التي تعرَّض لها هذا النصّ، المصلحة الأكبر في استقرار المنطقة، وفي وقف تدفّق المهاجرين، وتجفيف منابع العنف المُنبعِث من الحركات الإسلاميّة الراديكاليّة. إلّا أنّها لم تكن يوماً مُنقسِمة على هذه الموضوعات كافّة، وعاجزة عن التوصّل إلى تحديد خطّ سياسيّ مُشترَك، كما هي اليوم. فقد تبعت في مجمل هذه الملفّات، خطّ السير الفرنسي، أي خطّ التقارب مع الولايات المتّحدة. فللمرّة الأولى منذ العشريّة من السنين التي مضت على تصويت باريس التاريخي عام 2003، في مجلس الأمن التابع للأُمم المتّحدة ضدّ التدخّل العسكري في العراق، فإنّ العاصمة الفرنسيّة تراجعت عن امتلاك سياسة مستقلّة عن واشنطن. اللّهم إلّا إذا كان ذلك للمزايدة، كما أظهرت ذلك في الملفّ النووي الإيراني، أو في الأزمة السوريّة، حين أصبحت المُدافع الرئيس عن التدخّل العسكري.

ثمّة ملفّ حسّاس آخر، هو فلسطين، غاب عنه الاتّحاد الأوروبي غياباً واضحاً. لم يفضِ فشل «عمليّة السلام» إلى أيّ مراجعة لصيَغ حلّ النِّزاع ومعاييره، ولا إلى أيّ منحى نحو الضغط على إسرائيل، على الرّغم من سياسة الاستيطان المتواصلة. بل بالعكس، فقد تقارب الاتّحاد الأوروبي مع إسرائيل، مُقدِّماً لها منافذ وتسهيلات لدخول سوقه، و«منزلة خاصّة» ـ لم يحصل عليها أيّ شريك من شركاء الاتّحاد الأوروبي ـ وجَعَل منها مُحادِثاً ذا امتياز (وهكذا فإنّ مُمثِّلي وزارة الخارجيّة الإسرائيليّة ضيوف ومدعوون منتظمون إلى لجان الأمن والسياسة الأوروبيّين). ويبدو أنّ الاتّحاد يُشاطِر الإسرائيليّين الاعتقاد بالفكرة، الخاطئة، التي تزعم أنّ النزاع الفلسطيني الإسرائيلي بات ثانويّاً، وأنّ أزمات أخرى أكثر خطورة وأشدّ تقتيلاً قد حَجَبته وحجَّمته. وهذا أمر يعني الجهل بالمنزلة المركزيّة التي تحتلّها فلسطين في مخيّلة الشعوب العربيّة والإسلاميّة.

بروز فاعلين جُدد

«فكّ الارتباط» النسبي الذي أجرته القوى العظمى في المنطقة، تُرجِم بدَور متعاظم لثلاث من الدّول الرئيسة فيها ـ تركيا والمملكة العربيّة السعوديّة وإيران ـ وهو دورٌ ينحو نحو تعقيد النزاعات. فالمُنافَسة بين طهران والرياض على الجبهات كافّة زادت من حدّة النزاعات وأعطتها بُعداً إضافيّاً هو بُعدُ المواجَهة الطائفيّة الشيعيّة- السنّية. فأمّا إيران، فإنّها تُسهم ـ بعدما أصابتها نجاحاتها في العراق بالثمالة ـ في الحيلولة دون نشوء سلطة وطنيّة في هذا البلد، وهي تَستخدم ميليشيّات شيعيّة للتدخّل في سوريا. وأخيراً، فإنّ تركيا التي سرَّعَت في عام 2016، من تقاربها مع المملكة العربيّة السعوديّة، مع الحفاظ على علاقاتها بإيران، ولاسيّما الاقتصاديّة منها، لا تزال تُواصل سياسة لا تستقرّ على حال، ويصعب في بعض الأحيان مواصلتها. فبعدما تركت المجموعات الأكثر تطرّفاً، بما في ذلك القاعدة وداعش، تَستَخدم أراضيها، اضطّر الرئيس رجب طيّب أردوغان إلى تغيير المسار، تحت الضغط الأميركي (مُعرِّضاً بلاده لعمليّات منظّمة الدّولة الإسلاميّة). وهو بخاصّة عاوَد إشعال الحرب في كردستان، ضدّ حزب العمّال الكردستاني (PKK) وفرعه السوري، في حين تدهورت العلاقات مع فلاديمير بوتين تماماً.

يبقى أنّ كل واحدة من القوى الكبرى الإقليميّة تتصرّف كما لو أنّ النزاعات كانت لعبة حاصل جمعها لا شيء(*). وفضلاً عن ذلك، فإنّه نتيجة لـ«فكّ الارتباط» النسبيّ الذي أجرته القوى العظمى، كما تقدَّم، في المنطقة، فإنّها، أي القوى الكبرى الإقليميّة، باتت أكثر تمنّعاً على اتّباع نصائح «الاعتدال» التي يزجيها لها حلفاؤها الدوليّون. ويبقى أنّ من الصعب تصوّر المنطقة وهي تعود إلى وضعية الاستقرار وأن تبدأ بحلّ الأزمات المتعدّدة التي تواجهها من دون قيام اتّفاق بين القوى الإقليميّة المذكورة. وفي هذه النقطة بالذّات ولا ريب، تستطيع القوى العظمى من خارج المنطقة، أن تجد لها مكاناً ومنزلة في حلّ النزاعات، وذلك بدفع حلفائها إلى الاستدارة نحو طاولة المفاوضات بدلاً من التوجّه نحو التصعيد الحربي.

هوامش ومراجع

(*) تعبير مُستفاد من مصطلحات الاستراتيجيّة العسكريّة، يُحوِّل التناقض العسكري الذي يُواجه بين عدوَّين إلى ما يشبه المُعادلة الحسابيّة. فالنقطة التي أربحها أو العنصر أو المكسب الذي أربحه أنا (+1) يمثّل خسارة موازية ومساوية لعدويّ الواقف في المواجهة (-1)؛ والحال أنّ حاصل جمع (+1) مع (-1) يُساوي صفراً، أي لا شيء (المترجم).

لمعرفة المزيد

- Akram BELKAID, «L'emballement guerrier du président turc», *Le Monde diplomatique*, septembre 2015.
- Sylvain CYPEL, «Le testament Obama», OrientXXI.info, 23 mars 2016.
- Ignace DALLE, *La Ve République et le monde arabe. Le désenchantement*, Fayard, Paris, 2014.
- Alain GRESH, «Les calculs de la Syrie à l'heure du cessez-le-feu en Syrie», OrientXXI.info, 1er mars 2016.
- Pierre-Jean LUIZARD, *Le Piège Daech. L'État islamique ou le retour de l'Histoire*, La Découverte, Paris, 2015.
- Olivier ZAJEC, «Basculement stratégique au Proche-Orient», *Le Monde diplomatique*, novembre 2015.

روسيا الباحثة عن عظمتها المفقودة

آندري غراتشيف

(مؤرّخ، واختصاصيّ بالعلوم السياسيّة،
مُستشار سابق لميخائيل غورباتشوف)

العودة المُفاجِئة لروسيا الما ـ بعد ـ سوفياتيّة إلى مقدّمة المسرح الدولي، أخذت الدبلوماسيّة الغربيّة على حين غرّة، إذ أصبحت عنصر تغيير كبير الشأن في المشهد الجيو ـ استراتيجي العالَمي. وتبدي بلاد فلاديمير بوتين على نحو مكشوف، وبصورة تزداد اتّضاحاً يوماً بعد يوم، تصميمها على رفض النّظام العالَمي الذي انبثق في نهاية الحرب الباردة، والذي جرى إهمال مصالحها فيه.

وبخلاف المشكلات الملموسة التي يُحدثها هذا السلوك، الذي تصفه العواصم الغربيّة كافّة بالسلوك «المُهدِّد»، فإنّ ضلوع روسيا، سياسيّاً أو عسكريّاً، في النزاعات التي تنشب خارج حدودها ـ سواء أكان ذلك في «الخارج القريب» مثل جورجيا وأوكرانيا، أم في مناطق أخرى من العالَم، كما في سوريا بخاصّة ـ إنّما يطرح أسئلة أكثر جسامة. ما هي طموحات موسكو الاستراتيجيّة الحقيقيّة، وكيف وبأيّ وسائل تعتزم تحقيقها؟

إذا كان ارتباك المستشاريّات والدواوين الغربيّة إزاء «المسألة الروسيّة» الجديدة، هو ارتباك بديهي، إلّا أنّ أسبابه تظلّ عاصية على الفهم. فقد يمكن في النهاية أن يُقال عن بلدٍ مثل روسيا أيّ كلام كان، إلّا أن تكون وافِداً جديداً على المسرح الدّولي. وما كان لـ«عودتها» إلى المحافل الدّولية، وحضورها بين الأُمم الكبرى أن يُعتبر بالأمر الشاذّ أو غير الطبيعي، وإنّما الشاذ هو غيابها.

الحـرب البـاردة كمشهدٍ خلفيّ

تبدو روسيا وكأنّها دخلت، مع تواري الاتّحاد السوفياتي، «في وضعية الاصطفاف والتبعيّة» وقبلت بأن تقوم بدَور حجر الداما أو «البيدق» الذي خصّها الظافرون الكِبار في الحرب الباردة، به، في رقعة الشطرنج الدّولية.

لهذا، فإنّ الخطاب غير المتوقّع الذي ألقاه فلاديمير بوتين في ميونخ، في شباط (فبراير) 2007، إبّان المؤتمر حول المسائل الأمنيّة، أحدَث ضجّة غير متوقّعة. فقد تعمَّد الرجل الاستفزاز، وراح يُذكِّر بالخطاب الذي ألقاه ونستون تشرشل في فولتون Fulton، في آذار (مارس) 1946، عشيّة الحرب الباردة. فقد توجَّه إلى الزعماء الغربيّين، وأعلن على وجه الخصوص: «يجاهدون ليفرضوا علينا خطوطاً فاصلة، وجدراناً جديدة. وحتّى لو كانت خطوطاً وجدراناً افتراضيّة، فإنّها لن تلبث أن تقسم قارّتنا، إلى دوائر ومقصورات».

اعتُبرت «غضبة» فلاديمير بوتين في حينه تمريناً بلاغيّاً يؤدّيه بعض من تبقّى من أيّام الحرب الباردة. فما كان يسع الشركاء الغربيّون لروسيا أن يتخيّلوا أنّ الرئيس الروسي الذي كان أنهى لتوّه ولايته الثانية سيسعه أن يعود مجدّداً إلى الكرملين. وأهملوا الرسالة المزدوجة التي كان الخطاب يحملها، والتي كانت تعكس حنق الروس من معاملتهم على أنّهم خاسرو الحرب الباردة، وتصميم روسيا الجديدة على رفض النّظام الدولي الذي يفرضه الغربيّون.

بعد ذلك بتسع سنوات، في شباط (فبراير) 2016، جاء دَور الرئيس ديمتري ميدفيديف Dimitri Medvedev، الذي عاد ليُصبح رئيس حكومة الرئيس بوتين المُنتخَب لولاية ثالثة، ليُندِّد أمام محفل من النُظّارة المشدوهين، في مؤتمر ميونيخ ذاته، بخطر انزلاق العالَم نحو حربٍ باردة جديدة، بل ساخنة. ولم يتردَّد الخطيب المذكور بمقارنة الوضع الدّولي عام 2016، بأزمة صواريخ كوبا لعام 1962: «لا أحد يريد الحرب. لكن أميركا الشماليّة والاتّحاد الأوروبي وروسيا يتّجهون نحو الحرب ويسيرون إليها في صراطٍ مُستقيم، إذا لم يوضع حدّ للدوّامة القاتِلة من التهديدات والتهديدات المُضادّة».

أفترى كان ذلك مزايدةً لفظيّة، خدعة سياسيّة، أم مُعاينة حزينة للواقع؟ فالواقع هو أنّ العلاقات بين روسيا الما- بعد- سوفياتيّة والغرب، قد انتقلت في أقلّ من خمسة وعشرين عاماً، من نشوة انتهاء الحرب الباردة إلى عتبة النِّزاع المُعمَّم. والحقّ هو أنّه يكفي لفهم ذلك، العودة إلى حصيلة أو محصلة «نتاج» روسيا الما- بعد- سوفياتيّة.

انفجار الاتّحاد السوفياتي والإفلاس المُعترف به للمشروع الشيوعي، أغرقا روسيا في أزمة ثلاثيّة الأبعاد: سياسيّة، اقتصاديّة، وكذلك في أزمة هويّة. كثير من الروس شعروا بأنّ زعماءهم خانوهم سياسيّاً، وخيَّبوا آمالهم بنمطهم الاقتصادي المغالي في اللّيبراليّة، فباتوا وقد زالت أوهامهم من الديمقراطيّة القناع، أو الديمقراطيّة الواجِهة.

أمّا من الجانب الغربي، فقد أخلى القوم بين أنفسهم وبين مراودة تفسير سقوط النّظام الشيوعي في الاتّحاد السوفياتي، الذي جاء نتيجة لسيرورات داخليّة، بأنّه مجرَّد استسلام لخَصم استراتيجيّ. هذا التفسير الخاطئ أفضى إلى نتائج سيّئة. ذلك أنّ سياسة البلدان الغربيّة إزاء روسيا الجديدة ظلّت رهينة تيّارَيْن إيديولوجيَّين قويَّين هما - المحافظون الجدد الأميركيون، وممثلو «أوروبا الجديدة» في الشرق - الذين لم يكونوا مهتمّين - كلٌّ لأسبابٍ تختلف عن الآخر - بتشجيع التقارُب بين روسيا وأوروبا.

وإذا كانت بواعث البولونيّين والهنغاريّين والبلطيق وشعوبٍ أخرى انعتقت لتوّها من السيطرة السوفياتيّة، بواعث بديهية، إلّا أنّ مواقف الصقور الأميركيّين كانت تعكس عجزهم عن الخروج من أغلال الحرب الباردة. فقد عاشوا نهاية تلك الحرب كما لو كانت تحقُّقاً لحِلمهم في ترسيخ سيطرة الولايات المتّحدة الأميركيّة على العالَم، نهائيّاً وإلى الأبد.

هذه «الأطلسيّة الجديدة» تستعيد استراتيجيّة «الاحتواء» القديمة التي وِلدت غداة الحرب العالميّة الثانية. أمّا منظّمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتّحاد الأوروبي فسارعا إلى ملء «الفراغ الاستراتيجي» الذي أوجده تواري الاتّحاد السوفياتي في شرق أوروبا. وهكذا فإنّ «دزينة» من البلدان، التحقت خلال عشرين سنة، بالتحالف الأطلسي، مُقرّبين بذلك هذا الحلف من حدود روسيا. وكان ينبغي لهذه الأخيرة أن تقف وتشاهد، عاجزةً، تصرّفات منظّمة حلف شمال الأطلسي

(الناتو) أو بعضٍ من أعضائه، وترى الأعمال الأحاديّة الجانب لبلدانٍ كانت هي حاضرة فيها: في البلقان (يوغوسلافيا وكوسوفو) وفي الشرق الأوسط (أفغانستان، العراق، ليبيا).

ارتكب القادة الغربيّون خطأً جسيماً حين اعتقدوا أنّ روسيا نفسها، وبما هي حقيقة تاريخيّة واقتصاديّة واستراتيجيّة وثقافيّة، ستختفي عن المسرح الدّولي، مع زوال الاتّحاد السوفياتي. ثمّ إنّ التحوّل الما – بعد- سوفياتي الصعب، استثار لدى بعضهم مشاعر الحنين إلى الحقبة المُنصرمة، كما أثار لدى بعضٍ آخر أهواءً قوميّة وأحلاماً ثأريّة. كان هذا الإحباط يدفع المراقبين المُتنبّهين إلى مُقارَنة روسيا سنوات 2000، بألمانيا الفيماريّة، أي ألمانيا سنوات 1920.

فلاديمير بوتين الذي يَعتَبِر، كما نعلم، «زوال الاتّحاد السوفياتي كأعظم كارثة جيوبوليتيكيّة في القرن العشرين»، هو مُمثِّل هذا الماضي السوفياتي، والناطق باسم الإهانات والتحقيرات التي تعرَّض لها المجتمع الروسي. وقد فهم بادئاً، كاستراتيجيّ ماهر وبراغماتيّ، أنّ على روسيا أن تتمسّك من أجل اللعب في ساحة الكبار، بشركائها الغربيّين.

هكذا فقد رأينا «فلاديميرات بوتين» عدّة يتعاقبون الواحد بعد الآخر، على المسرح السياسي خلال بضع سنوات: بوتين «الأميركي» في لحظة 11 أيلول (سبتمبر) المُستعدّ لأن يعرض على جورج بوش الابن، تعاونه الكامل في وجه القاعدة؛ ثمّ بوتين «الأوروبي» الذي يُشارك جاك شيراك وغيرهارد شرويدر Gerhard Schroeder رفضهما التدخّل الأنكلو- ساكسوني في العراق. والحال أنّ أياً من المحاولتَين، الأميركيّة أو الأوروبيّة، أتاحت له مَأسَسَة علاقات سياسيّة ذات ديمومة مع الغربيّين، تسمح بإدماج روسيا الما- بعد- سوفياتيّة في نادي «أصحاب القرار» الضيّق. وقد استخلص الرئيس الروسي من هذه التجربة درساً في السياسة الواقعيّة (Realpolitik): اعتباراً من اللّحظة التي تتوقّف فيها روسيا اللّا- شيوعية عن أن تُمثِّل تهديداً وجوديّاً للغرب، فإنّها خلافاً للاتّحاد السوفياتي، لا تعود تهمّ هذا الغرب، لا هي ولا همومها الاستراتيجيّة.

فشل المشروع «الأوراسيّ»

إذا كان فلاديمير بوتين قد انتظر عام 2007 ليتحدّى النّظام الدّولي على نحوٍ مكشوف، فذلك لأسبابٍ عدّة. أوّلها هو أنّ الزعيم الروسي اضطرّ لانتظار اللّحظة التي تصبح فيها روسيا «ه» هو. قادرة على المُطالَبة بالمكانة التي تعود إليها تحت الشمس. كما أنّ السنوات التي مرَّت أقنعت الزعيم الروسي بعجز الغربيّين عن إدارة الأزمات الدّولية الجسيمة- التي كان يَعتبر أنّهم مسؤولون عن استحداثها، ولاسيّما في الشرق الأوسط- إدارةً ذات فعاليّة. من هنا كانت مطالبته بإعادة تحديد قواعد اللّعبة.

لم تكُن روسيا في المنطلق تريد مطلقاً أن تشنّ حرباً باردة على الغرب. فلا هي كانت تريد قطع علاقاتها الاقتصاديّة مع الاتّحاد الأوروبي، ولا أن ترفض اقتراحاً توفيقيّاً تصالحيّاً من الرئيس الأميركي الجديد باراك أوباما، يهدف إلى «جبر الكسر» في العلاقات الأميركيّة الروسيّة. وحتّى «الحدث العابر» الذي تعرَّضت له هذه العلاقات - والمتمثّل باندلاع الحرب الروسيّة الجيورجيّة عام 2008 - ما كان لها أن تُحدِث اضطراباً جدّياً في العلاقات بين الروس والغربيّين، الواعين للعصبيّة الروسية إزاء إعلان الرئيس الجيورجي ميخائيل ساكاشفيلي Mikhaïl Saakachvili عن رغبته بالالتحاق بمنظّمة حلف شمال الأطلسي (الناتو).

غير أنّ أحداً لم يفعل شيئاً في هذه الحقبة للحيلولة دون الانزلاق نحو القطيعة. وقد جاء نَشْرُ الجانب الأميركي لعناصر من النّظام المضادّ للقذائف الصاروخيّة «الباليستيّة» (ABM)[(1)] العتيد - الذي لطالما كان بالنسبة إلى الروس بمنزلة التلويح بشارة خطر والمُبادَرة ببادِرة استفزاز - ومواصلة الأميركيّين نصبه والاقتراب به من الحدود الروسيّة في أوروبا الشرقية، ليُفاقم الأمور. وأمّا الاتّحاد الأوروبي، فإنّه لم يُعِر أيّ انتباه لمبادرة «هلسنكي II» - ولا لاستخلاص منظومة إجماليّة «للأمن الجماعي الأورو- أطلسي» التي عرضها ميدفيديف إثر النزاع الروسي- الجيورجي وصياغتها. كما أنّ لجنة بروكسل لم تستطع أن تعرض على روسيا الشراكة الاقتصاديّة التي كانت ترغب بها، والتي كانت تحتاج إليها حاجةً حيويّة لتأمين تحديث البلاد. فكان يكفي في هذا السياق

أن تنشب أزمة جديدة، حتّى ولو كانت أطرافيّة، لتُحطِّم نهائيّاً ما كان قد تبقّى من ثقة بين روسيا ونظرائها: وهذا ما عناه التدخّل في ليبيا عام 2011.

وقد فسَّرت روسيا النتيجة التي أفضت إليها هذه العمليّة، مع التصفية العنيفة لمعمّر القذّافي، بأنّها نمط « تغيير نِظام» يُمكن أن يُطاولها هي ذات يوم. وهذه القراءة «الذُهانيّة الهذيانيّة الاضطهاديّة» (البارانويائيّة) كانت تعكس هاجس القادة الروس الذين كانوا يرون يد الغرب في كلّ مكان، من الانتفاضات الشعبيّة في الربيع العربي، إلى الثورات «الملوَّنة» في الأطراف المُتاخِمة لبلدانهم.

وكانت النتيجة الأولى للحدث اللّيبي هي قرار فلاديمير بوتين، غير المتوقَّع، حتّى من كثير من الروس، استبعاد ميدفيديف «الضعيف» الذي تَرَكَ نفسه يقع ضحية خداع الغربيّين، وأخيراً العودة إلى قيادة البلاد كرئيس لولاية ثالثة. من هنا جاءت مظاهرات الشارع المهمّة في موسكو ومُدن روسيا الكبرى الأخرى التي قامت بها المعارضة، وغذَّت بدَورها العُقَد المُعادية للغرب لدى السلطات الروسيّة، وأسهمت في تصلّب النّظام على أساس قومي.

أمّا في الميدان الدبلوماسي، فإنّ فلاديمير بوتين لم يكن يريد التصالح مع نظامٍ دولي لا تقوم فيه موسكو سوى بدَور ثانويّ، وتكون مُكرَهة على الانصياع لقواعد لا يحترمها قادة العالَم أنفسهم. وبهذا، فإنّ توجُّه السياسة الخارجيّة تعرَّض لتغييرات جذريّة. فمشروعات التَوْمة السياسيّة مع الاتّحاد الأوروبي، أو مقترحات «هلسنكي II» التي صاغها ميدفيديف، جرى التخلّي عنها. وبدلاً من روسيا التي طالما أحبَّت أوروبا، سُنَّةً وتقليداً ـ أي منذ بطرس الأكبر حتّى ميخائيل غورباتشيف ومشروعه في «الدار المُشترَكة» ـ فإنّ العالَم سيكتشف روسيا «الأوراسيّة».

وكما لو أنّ الأمرَ كان أمر تطبيق مبدأ مونرو الأميركي الشهير، بعد وفاة صاحبه بقرنَيْن من الزمان، على لحيِّز الما- بعد- سوفياتي، أو الفضاء الما-بعد- سوفياتي، ـ لمنع التدخّل هنا، مثلما مَنعت الولايات المتّحدة أيام مونرو من التدخّل في قارّتها ودائرة نفوذها ـ فإنّ استراتيجيّة الاتحاد «الأوراسي» الذي أعلنه بوتين في شهر تشرين الأوّل (أكتوبر) 2011، كان يفترض به أن يَجمع حول روسيا النواة الصَّلبة من الاتّحاد

السوفياتي السابق: روسيا البيضاء، كازاخستان، وبالتأكيد أوكرانيا. كان رجل موسكو القوي يريد في الواقع أن يحمي ما تبقّى من الحيِّز أو من «الفضاء» المُوالي للسوفيات، من محاولات «القضم» التي تأتي في آنٍ معاً، من الغرب (الاتّحاد الأوروبي، منظّمة حلف شمال الأطلسي (الناتو))، أو من الشرق (الصّين وشهوتها الجارفة لبلدان آسيا الوسطى). ووفقاً لموسكو، فإنّه كان ينبغي للاتّحاد الأوراسيّ أن يُصبح قطباً جديداً جيو- استراتيجيّاً مستقلّاً قادراً على مُنافسة مراكز الجبروت الأخرى.

يبقى أنّه حتّى لو أنكر القادة الروس عزمهم على إعادة بناء الاتّحاد السوفياتي السابق، فإنّ مشروع بوتين «الدّفاعي» الأوراسيّ يُثير الرِّيَب والشكوك لدى الغربيّين؛ بحيث لم تتردَّد وزيرة خارجيّة الولايات المتّحدة حينذاك، هيلاري كلينتون، في الخطاب الذي ألقته في كانون الأوّل (ديسمبر) 2012 أمام منظّمة الأمن والتعاون الأوروبي (OSCE)، في وصف مشروع الاتّحاد الأوراسيّ، بأنّه محاولة إعادة- سَوفتة، وتعهَّدت «بإفشاله».

الحال أنّ مشروع بوتين الكبير قد تبدَّد وذهب ضحيّة عاملَيْن لم يتوقّعهما الرئيس الروسي: الانهيار الذريع لأسعار برميل النفط، والثاني الردّة الأوكرانيّة.

«خسارة» أوكرانيا، القطعة الرئيسة من حلم بوتين جرى الإعلان عنها في أفق توقيع الرئيس الأوكراني حينذاك، فكتور إيانوكوفيتش Viktor Ianoukovitch، لاتّفاق شَراكة بين بلده والاتّحاد الأوروبي، في نهاية شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2013، ومن هنا محاولة الرئيس الروسي الغاضب إنقاذ اتّحاده في اللّحظة الأخيرة، بعرض 15 ملياراً من المَعونة في 17 كانون الأوّل (ديسمبر) 2013. غير أنّ التغيير المُفاجئ في موقف إيانوكوفيتش Ianoukovitch، أثار اندلاع بركان ميدان Maidan. فبعد ذلك بشهرَين، استولَت شريحة راديكاليّة من المجتمع الأوكراني، هي أكثر عداءً للروس ممّا هي مُوالية للأوروبيّين، على مقاليد الأمور في كييف. ومنذ ذاك، أصبحت الأزمة الأوكرانيّة التي كانت في البداية نزاعاً «عائليّاً» روسيّاً- أوكرانيّاً بالنسبة إلى موسكو، مسألة تندرج في جدول أعمال العلاقات الاستراتيجيّة مع الغرب.

في سياق انهيار أسعار النفط الذي أعلن سقوط الاقتصاد الروسي، فإنّ السلطات الروسيّة استغلّت الأزمة الأوكرانيّة لتوسّع قاعدتها الوطنيّة بتعبئةِ المشاعر القوميّة ضدّ

«التهديدات الخارجيّة». ولم يتردَّد بوتين، وهو يُقدِّم روسيا على أنّها هدف يستهدفه الغربيّون بالتذكير بالسّنَن والتقاليد الإمبراطوريّة الروسيّة. ففي خطابه السنويّ أمام مجلس الدوما في 18 آذار (مارس) 2014، عَمد الرئيس الروسي إلى التأكيد على وجه الخصوص على: «سياسة احتواء روسيا التي تواصلت في القرون الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين، ولا تزال تتواصل اليوم. إنّهم ما فتئوا يحاولون دفْعنا إلى زاوية وحشرنا فيها، لأنّ لنا موقفاً مستقلّاً، نُدافع عنه، ولأنّنا نسمّي الأشياء بأسمائها ولا نقوم بلعبة المُنافقين والمرائين». هذه الرواية للتاريخ، التي تقدِّم روسيا «كقوّة عُظمى مُنعزلة مُتوحِّدة» مُحاطة بالأعداء الأزليّين، لأنّها فخورة ومستقلّة، تسمح للرئيس الروسي بأن يُبرِّر عزلته على المسرح الدولي، وأن يشيد بالمشاعر القوميّة ويزيد من لحمة المجتمع في جوٍّ يُذكِّر بأجواء «القلعة المُحاصرة».

«الهرب إلى الوراء»

وإذ جرى توقيع العقوبات على روسيا، واستُبعِدت من مجموعة الدُّول الصناعيّة الثماني «G8»، وفَقدت ورقتها الاستراتيجيّة الرابحة، التي هي وضعيّتها كقوّة طاقويّة عُظمى، فإنّ روسيا بوتين تحاول الإفلات في ضربٍ من «الهرب إلى الوراء»: محاولة العودة إلى عالَم عظمتها السالفة، عندما كانت لا تزال سوفياتيّة، وتُؤخذ بمزيدٍ من الاعتبار لأنّها كانت تخيف. وفي حنينها إلى زمن العالَم الثُّنائي القُطبيّة، الذي كان الاتّحاد السوفياتي فيه «جبّاراً» شأن الولايات المتّحدة، فإنّها لا تتردّد في الاستدارة نحو الحجّة الرئيسة المُستخدَمة في لعبة «الكباش» أو لوي الذراع بين القوّتَيْن الأعظم في فترة الحرب الباردة ـ الخوف النوويّ أو الرُّعب النوويّ. وقد سلف أصلًا أن جرَت العودة، في العقيدة العسكريّة الروسية التي تقرَّرت عام 2010، إلى الحقّ في «الضَّربة النوويّة الوقائيّة، أو الاستباقيّة»: «من حقّ روسيا استخدام السلاح النووي من أجل حماية نفسها وحلفائها، أو في حال التعرُّض لتهديدات بتدمير الدَّولة».

لقد سبق لفلاديمير بوتين أن شنّ إبّان ولايته الرئاسيّة الثانية (2004 ـ 2008)، حملة تحديث للجيش الروسي. فبدلاً من الفِرق التي لا تستطيع العمل إلّا بالتعبئة الكثيفة

للجُند الاحتياطيّين الرديئي التحضير، فإنّه جرى إنشاء وحدات متحرِّكة وألوية أصغر حجماً. وفي عام 2011، جرى الإعلان عن برنامج إعادة تسلح يمتدّ إلى عام 2020، وتبلغ قيمته 718 مليار دولار. وفي 31 كانون الأوّل (ديسمبر) 2015، وافق الرئيس الروسي على عقيدة أمن قومي «للمدى الطويل»، تؤكِّد منزلة روسيا ومرتبتها «كواحدةٍ من القوى العُظمى القياديّة العالميّة».

الظاهر، هو أنّه إذا كان هدف بوتين هو إعادة بلاده إلى المسرح العالَمي، بالتعادل والتساوي مع الولايات المتّحدة، كما في زمن الحرب الباردة، فإنّه لا يتردّد في العودة بالعالَم إلى الوراء، إلى حقبة بات القوم يعتبرونها غابرة مُنصرِمة.

هكذا، فإنّه خلافاً لإعلان غورباتشوف في مالطا في كانون الأوّل (ديسمبر) 1989، خلال لقائه مع جورج بوش (الأبّ)، بأنّ قادة الاتّحاد السوفياتي لم يعودوا يعتبرون الولايات المتّحدة خصماً لهم، فإنّ العقيدة العسكريّة الروسيّة باتت تشير بعد «تجديدها»، إلى الولايات المتّحدة كـ «تهديد لأمن البلاد». كما أنّ الرئيس أوباما لا يتردّد من جهته بوضع روسيا على لائحة المخاطر الثلاثة الأولى التي تُهدِّد الأمن القومي الأميركي، يلي فيروس إيبولا (Ebola) ولكنّه يتقدَّم على خطر الدّولة الإسلاميّة. أمّا رئيس الأركان الأميركي مارتن ديمبسي Martin Dempsey فإنّه راح يُقارِن في منتدى أسبين Aspen، في 24 تمّوز (يوليو) 2014، «عُدوانَ بوتين على أوكرانيا بغزو هتلر وستالين لبولونيا عام 1939».

«الصقور» في كلا المعسكرَين، ممَّن يحنّون إلى حقبة الحرب الباردة، ينطلقون وبحماسة، في مباشرة الإيماء بإيماءات مَنسيَّة، والتأشير بإشارات مهجورة. فوزارة الدّفاع الروسيّة تكشف النقاب عن خطط لنشر صواريخ «إسكندر Iskander» المضادّة للصواريخ، في كالينينغراد، أي في المسوَّرة الروسيّة التي تقع على ساحل البلطيق. أمّا قيادة منظّمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) فتُعلن عن برنامج لنشر قوّات تدخّل سريع، وبناء قواعد عسكريّة جديدة في البلدان الأعضاء في المنظّمة، على أساس وجود «جبهة شرقيّة» افتراضيّة. بل إنّ لواءً مدرّعاً أميركيّاً سيُنشَر في أوروبا الشرقيّة، وذلك للمرّة الأولى منذ نهاية الحرب الباردة.

إذا كانت حرب الكلمات هذه تُثير الشواغل، إلّا أنّه لا ينبغي لنا الخطأ في اكتناه الدلالة الحقيقيّة لهذا التصعيد في التوتّر. فالمسألة من الجانب الروسي ليست مسألة التحضير لحربٍ عالميّة ثالثة، أو لأزمة كوبا جديدة، وإنّما هي حرب أعصاب. «العصر الذهبي» للحرب الباردة التي يحلم بها الروس، هي حقبة الكوندومينيوم السوفياتيّ الأميركيّ الذي رسّخته اتّفاقات نيكسون- بريجنيف في العام 1972: والتي كانت تَضمن لكلّ فريق، عبر التأكيد على تساويهما النووي، حرّية التصرّف في منطقة نفوذه.

يقيناً أن تَجد روسيا نفسها في وضعيّة دفاعيّة تُدافع فيها عن «الخطوط الحمر» التي تعتبرها حيويّة لأمنها (القوقاز، القرم). إلّا أنّها تستطيع البرهنة عن تروّيها، وأن تتلافى حدوث قطيعة لا عودة عنها مع العالَم الغربي، بإرسال علامات عن عزمها على العودة إلى التعاون المُخلص، عندما تؤخَذ مصالحها بعَين الاعتبار. ذلك أنّ الكرملين واعٍ لكون آفاق الانتعاش الاقتصادي في روسيا ترتبط بالتعاون مع أوروبا والولايات المتّحدة.

بمجرّد الحصول على ضمانات من الغربيّين تَضمن عدم دخول أوكرانيا في منظّمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) (الأمر الذي أكّدته تصريحات فرانسوا هولاند وأنجيلا ميركل)، وتَضمن قيام ضرب من الفيدراليّة فيها، يَضمن احترام الاستقلال الذّاتي للمناطق الناطقة باللّغة الروسيّة، فإنّ بوتين يبدو مستعدّاً لضمان وحدة أراضي هذا البلد. وكذلك الأمر في ما عنى العمل العسكري الروسي في سوريا.

دخلت روسيا في النّزاع السوري في 30 أيلول (سبتمبر) 2015، مُستخدِمةً قوّتها هناك استخداماً أخّاذاً. وما أَدهَشَ الغربيّين حينها، هو الانطلاق المفاجئ للعمليّة، مثلما كانوا مدهوشين بعد ذلك بخمسة أشهر، من الإعلان الذي لم يكن مُتوقَّعاً، لوقفها. غير أنّ منطق هذا السيناريو يصير أدنى إلى الفهم وأقرب، إذا ما انتبهنا إلى أنّ الدَّعم الذي قدَّمه الجيش الروسي لنظام بشّار الأسد، لا يُمثّل بالنسبة إلى الرئيس الروسي هدفاً عسكريّاً أو استراتيجيّاً، وإنّما هو وسيلة لتسجيل نقاط سياسيّة مُحدَّدة تماماً.

لقد توصّلت روسيا بهذه العمليّة إلى أن تصير لاعباً لا يمكن الالتفاف عليه في إدارة أزمة دوليّة جسيمة. وحرب بوتين الكثيفة الخاطِفة في سوريا، أظهرت أنّه كان للعمل الفعّال الذي أدّاه العسكريّون الروس خلال بضعة أشهر، فعاليّة تفوق الفعاليّة

التي أظهرها الغربيّون في أربع سنوات. وهو بهذا يُبيّن أن مُرَكّبَه العسكريّ الصناعيّ حقَّق قفزة نوعيّة في مجال التحديث، الأمر الذي جَعَل طموحات موسكو السياسيّة الجديدة أكثر مصداقيّة.

وإنّما تمكَّن بوتين من حمل واشنطن على العودة إلى صيغة جنيف (II) التي تقضي بحصول مفاوضات بين نظام الأسد والمُعارَضة، عندما فَرَض نفسه كشريكٍ سياسيّ لا غنى عنه. وعلى هذا، فإنّ الانتصار الأخّاذ الذي حقَّقه بوتين، هو العودة إلى الإدارة الثّنائيّة الأطراف للنزاع السوري، أي بين الروس والأميركيّين، مُحجِّماً الأوروبيّين الذين تحوّلوا إلى ممثّلين ثانويّين صامِتين. وهذه كلّها تغيّرات يشهد عليها قرار مجلس الأمن التّابع للأُمم المتّحدة، بتاريخ 23 شباط (فبراير) 2016، على أساس مشروع روسي أميركي مُشترَك. وهكذا، فإنّ موسكو تَخرج من لعبة المُقامَرة العسكريّة السياسيّة هذه، كقوّة عظمى يجب أخذها بعَين الاعتبار.

ثمّ إنّ واقعة تمكُّن الرّوس والأميركيّين من التغلّب على تبايناتهم وتنسيق مجهوداتهم في الصراع ضدّ الدّولة الإسلاميّة، تُشير وتؤكِّد بوضوح أنّ ثمّة فرصة لوضع حدٍّ لفترة التجمّد والتجميد التي كانت قائمة بين الطَّرفَين اللّذَين تَواجها في ما مضى من أيام الحرب الباردة. وعلى هذا، فإنّ من الممكن الاعتقاد بأنّ الروس والأميركيّين قد يجدون وسيلة لوضع منافساتهم وسخطهم المُتبادَل جانباً، من أجل إيجاد الوسائل لقيام تعاون مُخلص في الموضوعات ذات الاهتمام المُشترَك - كانتشار السلاح النوويّ، وخطر وصول الإرهابيّين إلى أسلحة الدّمار الشامل، وكذلك لأزمة المناخ والاحتباس الحراري بخاصّة. ثمّ إنّ توقيع اتّفاق تفكيك أسلحة النّظام السوري الكيماويّة في 14 تموز (يوليو) 2015، والحلّ الذي تمّ إيجاده للنوويّ الإيرانيّ يؤكِّد أنّ ذلك مُمكِن.

نحو «ثورة مضادّة مُحافِظة»؟

في المقابل، فإنّه إذا ما ضيَّع الغرب مرّة جديدة فرصةَ إرساء روسيا وربطها بباقي أوروبا، فإنّ نتائج ذلك بالنسبة إلى الوضع الدّولي ولتطوّر البلاد الداخلي ستكون مأسويّة. ذلك أنّ روسيا توشك أن تُعاود الانتكاس والانكفاء إلى الاكتفاء الذّاتي، وإلى أحلام الثأر التاريخيّة الغائمة المُلتبِسة من بقيّة العالَم.

وإذا ما شجّعها نجاح عمليّتها في سوريا، واستفادت من تهافت السياسة الغربيّة، فإنّه قد يحلو لموسكو أن تتخيّل أنّ روسيا تستطيع، وهي قُطب القوّة الثاني في العالَم، أن تملي القواعد الجديدة للّعب على السياسة الدّولية. وعلى أيّ حال فإنّه سَبَق لوزير الخارجيّة الروسي سيرغي لافروف Sergueï Lavrov، أن أشار في مؤتمره الصحافي الأخير، إلى الوضع المُستجدّ في علاقات روسيا مع شركائها الغربيّين، إذ صَّرح بأن لا عودة إلى «*الأعمال كالمعتاد*»، أي أنّ روسيا لم تَعُد تشعر بأنّها مرتبطة ببعض الاتّفاقات السابقة، طالما لم يعُد التفاوض عليها مُجدّداً، على أساس الحقيقة العيانيّة الجديدة والواقع الطارئ المُستجِدّ. ووفقاً للافروف، فإنّ المسألة هنا هي مسألة حقيقة عالَم أو واقع عالَم «مُتعدِّد المراكز»، سيكون الغرب مضطرّاً للاستكانة إليه والقبول به عاجلاً أم آجلاً. ثمّ إنّ تزايد لجوء موسكو إلى أدوات «القوّة الصلبة» يجعل من سلوكها على المسرح الدَّولي شيئاً يصعب التنبّؤ به.

وإذ اعتَبر نظام بوتين نفسه في حالة حرب سياسيّة مع الغرب، فإنّه لا يتردَّد في البحث عن دعمٍ لدى التيّارات السياسيّة المختلفة والأنظمة المختلفة المُستعِدّة للاعتراض على النّظام الدّولي الحالي. والمسألة هنا هي مسألة تحالُف يضمّ ما هبّ ودبّ، ويتكوَّن من تيّارات قوميّة وسياديّة من المشارِب والاتّجاهات كافّة، ومن قادة أنظمة سلطويّة أو متسلِّطة، تَجِد في روسيا الحاليّة ليس مجرّد حليفٍ ظرفيّ فحسب، بل مثالاً تتقلّده. «المشروع المُحافِظ» البوتيني، يغري أقصى اليمين الأوروبي، والتيّارات المُعادية للغرب في مناطق أخرى من العالَم.

هكذا، فإنّه بعد الثورة الروسيّة التي «هزَّت أركان العالَم» عام 1917، ها هي روسيا البوتينيّة تَستعدّ لقيادة «ثورة مضادّة مُحافِظة» تؤلِّف بين قوى رجعيّة ومعاديّة للديمقراطيّة وتُعارِض مسار العَولَمة أو سيرورتها، وتَعتبرها إمّا غطاء لمؤامرة غربيّة، وإمّا تهديداً للقيَم القوميّة التقليديّة، وإمّا انتهاكاً للسلطة ومواقعها فيها.

قد يبدو هذا كمعارك تجاوزها الزمن، تخوضها قوى الماضي في وجه مسيرة التاريخ المحتومة. غير أنّ المشهد السياسي العالَمي هو مشهد معقّد. والعالَم الذي هو قَيد الانبثاق تحت أنظارنا، هو أبعد من أن يكون وحيد اللون كما يشاء دعاة «العَولَمة

السعيدة» والمروّجون لها. ممّا يعني أنّ دَور الغرب كتجسيد طبيعي لتقدُّم البشريّة هو دَور يلقى مزيداً من المعارضة والاعتراض.

لا زال العالَم الجديد يبحث عن نفسه ويحاول تحديد ذاته وإيجاد تعريف لها. خيار روسيا في هذا المَسار وهذه السيرورة لم يتحدَّد نهائيّاً. وهي تتردّد بين العودة إلى تحالف طبيعي مع أوروبا. ومُراودة تكوين كتلة مُعادية للغرب مع الصّين، وأفق التموضُع كناطقٍ رمزيّ باسم الدُّول النّاشِئة.

وللغرب المصلحة كلّ المصلحة في أن يأخذ روسيا إلى جانبه في هذا المسار. ذلك أنّه إذا ما انقطعت علاقاته بروسيا، انقطاع رباطات مدفع، بما يجعله يفلت من المَوقع الذي يحتلّه على سطح سفينة إبّان هبوب العاصفة، ويتركه يتدحرج في كلّ اتّجاه، فإنّه يوشِك أن يُحدِث أضراراً وأن يُشكِّل خطراً على المُحيطين به.

«*Never corner your enemy*» «*إياك أن تحشر عدوّك في زاوية*»: هو ذا الدَّرس الذي استخلَصه جون كينيدي John Kennedy من النهاية السعيدة التي انتهت إليها أزمة كوبا عام 1962. فهل ينبغي لنا أن نُعاود اللّعب بأزمة من هذا المعيار لكي نتبيَّنَ صحّةَ حقيقةٍ بمِثل هذه البداهة؟

هوامش ومراجع

(1) تهدف منظومات (ABM) إلى اعتراض صواريخ الخَصم وتدميرها. ومعاهدة (ABM) التي تحدّ من انتشار المنظومات الأميركيّة والسوفياتيّة من هذا السلاح، وقّعها ريتشارد نيكسون وليونيد بريجنيف عام 1972، في إطار المفاوضات حول الحدّ من الأسلحة الاستراتيجيّة، وكانت مدّتها غير محدودة. وبعد الإعلان عن انسحاب الولايات المتّحدة رسميّاً من المعاهدة (جرى الإعلان عن ذلك في 13 كانون الأوّل/ ديسمبر 2001)، لم تَعُد الولايات المتّحدة طَرَفاً في معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة الاستراتيجيّة (ABM) هذه، منذ 13 حزيران (يونيو) 2002.

لمعرفة المزيد

- Isabelle FACON, Russie. *Les chemins de la puissance*, Artège, Paris, 2010.
- Jean GERONIMO, *Ukraine. Une bombe géopolitique au cœur de la Guerre tiède*, Sigest, Alfortville, 2015.
- Sergueï LAVROV, «L'Occident nous a menti», *La Revue*, n° 43, juin 2014.
- Jean RADVANYI, *Retour d'une autre Russie. Une plongée dans le pays de Poutine*, Le Bord de l'eau, Lormont, 2013.

إيران وتركيا في قلب العالَم العربي

فرانسوا نيكوللود
(مُحلِّل سياسة خارجيّة، سفير سابق لفرنسا في طهران)

الإمبراطوريّة الأخمينيّة التي كانت تمتدّ من المتوسّط الشرقي إلى جبال الهندوس، أُسِّسَت في القرن السادس قبل الميلاد، والتي استولى عليها الإسكندر المقدوني في النهاية بعد قرنَين من تأسيسها، كانت بلا ريب المثال على الإمبراطوريّات اللّاحقة كافّة في المنطقة. لكن مع القطيعة التي وقَعت بين الإمبراطوريّة الرومانيّة، ثمّ البيزنطيّة من جهة، وبين الإمبراطوريّات الفارسيّة المُتعاقِبة من جهة أخرى، انقطعت الوحدة الابتدائيّة. وبعد مرور الإمبراطوريّات العربيّة وغزوات المغول، قامت إمبراطوريّتان أختان توأمان، مُتحاسدتان، هما الإمبراطوريّة العثمانيّة والإمبراطوريّة الفارسيّة؛ نسبت أولاهما خلافة المسلمين إلى نفسها، وادّعت تملّك الحاكميّة الروحيّة، وكذلك الزمنيّة، لمُجمل العالَم الإسلامي. أمّا الإمبراطوريّة الثانية فقاومت هذا الادّعاء، وفَرضت على أقوامها اعتناق التشيّع الاثنيّ عشري. وهكذا قامت قسمة في قلب الشرق الأوسط لا تزال مرئيّة إلى اليوم، بين السنّة الذين هُم في مجملهم أتراك وعرب، والشيعة الذين هُم فُرس، وكذلك عرب في الجوار الإيراني، وفي لبنان.

لوَرثة هاتَين الإمبراطوريّتَين اليوم مساحات مفيدة، وتعداد متكافئ في السكّان. وبخلاف ذلك، فإنّ اللّغة الأمّ لخِمس الإيرانيّين (أو لعشرين في المئة % منهم) على الأقلّ هي اللّغة التركيّة، كما أنّ 20% من الأتراك هُم من الطائفة العلويّة، الأقرب إلى التشيُّع منها إلى مذاهب أهل السنّة. وكلا البلدَين يظلّان مُشرفَين على نحوٍ ما على العالَم العربي، الذي يشعران بأنّهما مرتبطان به بتاريخٍ مُتداخِل، وبثقافة أنهضوها معاً،

وديانة ذات أصول يتشاركون في الإيمان بها. وقد تعزَّز هذا الشعور في العقود الأخيرة بعرض أو تقديم هذَين البلدَين لنمطَين سياسيَّين مُتنافسَين، ولكنهما يحيلان كلاهما إلى الإسلام: الأوّل هو «الثورة الإسلاميّة» ذات الوجه المُهدِّد، الذي تتمنطق به إيران وتظهر فيه، والثاني الذي يبدو أكثر لطافة، ويقول بالديمقراطيّة المرتكزة على قيَم الإسلام، هو ذاك الذي تحمله تركيا.

إيـران الثورة

أرادت ثورة عام 1979 الإيرانيّة أن تكون، شأن الثورات كافّة، حاملةً رسالة إلى البشريّة كافّة. فالإسلام، «الإسلام الحقيقي» هو بالنسبة إليها دعوة موجَّهة إلى العالَم كلّه. وبناءً على هذا، فإنّها لم تبخل على نفسها بأيّ وسيلة من أجل ذلك. ففي فترة أولى، شجّع آيّة الله الخميني الشعوب العربيّة في المنطقة على تقليد إيران والإطاحة بحكوماتها الكافرة، وإقامة نُظم تُوافِق مبادئ القرآن والأئمّة الاثني عشر. وقد تغلغل هذا الخطاب في أوساط شيعة العراق والمملكة العربيّة السعوديّة والبحرين فبدأوا بالحراك.

في ربيع عام 1980، عمد الرئيس العراقي الذي كان يخشى تمرّد الطائفة التي تمثّل الأغلبيّة في بلاده، إلى إعدام زعيمها الرئيس، آيّة الله محمد باقر الصدر الذي اتّخذ موقفاً مؤيّدا للثورة الإيرانيّة. وفي شهر أيلول (سبتمبر) من السنة نفسها، هاجم إيران، مُفتتِحاً حرباً ستدوم ثماني سنوات. وفي نهاية عام 1979، ومطلع عام 1980، اندلعت اضطرابات معادية للحكومة، وتهتف للخميني، في شرق المملكة العربيّة السعوديّة، في منطقة نفطيّة مأهولة بكثافة شيعيّة كبيرة. فكان أن جرى قمعها قمعاً عنيفاً أدّى إلى سقوط عشرات القتلى. وفي البحرين فكَّكت السلطات عام 1981، «جبهة التحرير الإسلاميّة» التي كان تُوجّه في ما يبدو من طهران. وفي أيلول (سبتمبر) 1981، اغتيل الرئيس المصري أنور السادات، ولم يكن للمؤتمرين به علاقة بإيران، لكنّ القادة الإيرانيّين الذين كانوا قد قطعوا علاقاتهم الدبلوماسيّة بمصر، على أثر استقبال الشاه في القاهرة، رحّبوا بالحدث، وعمّدوا أحد شوارع طهران الكبرى باسم خالد الإسلامبولي، المُنفِّذ الرئيس لعمليّة الاغتيال.

في عام 1982، تأسَّس في داخل الطائفة الشيعيّة في لبنان، وبدعم واسع من إيران، وبالتحديد من الباسداران (الحرس الثوري)، حزب الله اللبناني، الذي سيكون حليفاً ثابتاً لا يتزحزح في ولائه، ووسيلة للضغط على السياسة الداخليّة اللبنانيّة والتأثير فيها، وكذلك لتنفيذ مهمّات من كلّ نوع، في العالَم العربي وفي سواه من أصقاع. وقد أسهم ولا ريب في إنشاء حزب الله 'المُماثِل عام 1987 في الحجاز، وربما لحزب آخر نظير له في الكويت في الحقبة ذاتها.

في عام 1986 اكتشف البوليس السعودي متفجّرات في أمتعة الحجّاج الإيرانيّين المتوجّهين إلى مكّة المكرَّمة. وفي السنة التالية تظاهرت مجموعة من الإيرانيّين في المدينة المُقدَّسة، ما أدّى إلى ردٍّ من قوّات الأمن السعوديّة، أفضى فضلاً عن الرّعب الذي تَبع ذلك، إلى مقتل 400 شخص. وفي عام 1988، نهبت السفارة السعوديّة في طهران للمرّة الأولى، ما أدّى إلى موت دبلوماسي. وفي عام 1989 اندلعت هجمات ومحاولات اغتيال نسبها السعوديّون إلى الشيعة الكويتيّين. والواقع أنّه كان ينبغي انتظار سنوات 1990، ونأي الحرب العراقيّة-الإيرانيّة في الزمن، ومفاعيل حرب الخليج الأولى، لكي يهدأ هذا الهياج وهذا الاضطراب، من دون أن يتوقّف بالكامل.

ثمّة راية ترفعها الجمهوريّة الإسلاميّة لتطرح نفسها كأفضل مُدافِع عن المسلمين كافّة، بل عن جميع المُستضعَفين في العالَم: هي راية الدّفاع عن الفلسطينيّين. فاسترداد حقوقهم كاملة، أي بالتالي زوال دولة إسرائيل، يُمثّل أصلاً من أصول العقيدة المؤسِّسة للنظام. وليس في الوارد ببديهة الحال القبول بحلّ الدّولتَين. وهكذا، فإنّ دعم طهران لياسر عرفات راح يتضاءل مع مرور الزمن، ويتّجه على العكس من ذلك، نحو الحركات الراديكاليّة، في حين أنّ حزب الله يتلقّى التشجيع والتدريب والتجهيز، ولاسيّما بآلاف الصواريخ، من أجل المواجهة مع إسرائيل.

في عام 2003، جاء تدخّل الولايات المتّحدة في العراق، ليوفِّر لإيران فرصة جديدة للالتحام بالعالَم العربي. فقد خلَّصها ذلك التدخّل من ألدّ أعدائها، صدّام حسين، كما أنّ النّظام الانتخابي الذي أدخله الأميركيّون، جَعَل شيعة العراق أكبر المُستفيدين منه، بسبب وزنهم السكّاني، ووجدوا أنفسهم للمرّة الأولى في التاريخ،

في وضعيّة تسمح لهم بالحُكم. وقد استفادوا ببديهة الحال من الدَّعم الصّادق لإيران، التي باتت تتّهم مذ ذاك، ببناء قَوسٍ شيعيّ أو هلال شيعيّ شرق أوسطيّ، يمتدّ من اليمن ويمرّ بضفاف الخليج ليصل إلى البحر المتوسّط مارّاً بالعراق وسوريا ولبنان. كانت إيران ستجد نفسها، يومها، في قمّة تأثيرها ونفوذها في المنطقة، لولا تعثّرها في اللّحظة ذاتها بأزمتها النوويّة، فقد انتُبِذَت دوليّاً، للارتياب باعتمادها برنامجاً يفضي إلى امتلاك القنبلة النوويّة.

تركيا كمثال مضادّ

في الحقبة ذاتها، كانت تركيا تبدو في المنطقة كالمثال المضادّ، والتلميذ الأفضل في الصفّ الدّراسي. ففي عام 2002 فاز حزب العدالة والتنمية الذي كان قد تأسّس قبل ذلك بسنة على يد رجب طيّب أردوغان، بالانتخابات التشريعيّة على نحوٍ واضح. وقد أكَّد فَور نجاحه احترامه للعلمانيّة، وبأنّه حزبٌ ديمقراطيّ سموح، ويستند في الحين ذاته إلى الشرائح الشعبيّة والطّبقات الصّاعدة الورِعة والمُحافِظة، التي تُمثّل الأغلبيّة في المُدن الصغرى والمتوسّطة، والتي وعدها الحزب بالازدهار والإثراء. انتصار هذا الحزب اليافع، الذي يريد الاستيلاء على البنية النخبويّة للدّولة الكماليّة، لِوضْعها في خدمة المجتمع الحقيقي، كان بمنزلة زلزالٍ سياسيّ. ورث حزب العدالة والتنمية سياسة خارجيّة موجَّهة بالكامل نحو العلاقة مع أوروبا والولايات المتّحدة والغرب؛ وكان حجر الزاوية فيها هو انتماء تركيا إلى منظّمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وتصميمها على الحصول على عضويّة الاتّحاد الأوروبي والعلاقة المميَّزة مع إسرائيل. لكن لن تلبث أن تتجمَّع أولويّات جديدة، مُستمدَّة من رؤية فريدة لرجل جامعيّ دخل السياسة، هو أحمد داود أوغلو، الذي بدأ مسيرته السياسيّة كمستشار لرئيس الوزراء، قبل أن يُصبح وزيراً للخارجيّة، ثمّ رئيساً للحكومة.

بعد أن أدارت السياسة الخارجيّة التركيّة بوجهها نحو العالَم النّاطق بالتركيّة المُتحرِّر من القبضة السوفياتيّة، راحت تُركِّز على العالَم العربي. ولا حاجة هنا لإيلاء أهميّة كبرى لمفهوم «العثمانيّة الجديدة»، الذي أصبح زيّاً رائجاً، لأنّه يحمل شحنة رومانسيّة بأكثر ممّا يحمل منافذ وفرصاً عمليّة. لكن من الصحيح أنّه كان في السياسة المطبقة،

طموح، يُترجَم عبر دبلوماسيّة موقنة التصميم، لا تثبطها عقدة ولا يكبحها كابح؛ ولكنّها لا تزال في طور المبادرة، وشديدة الالتزام بإعادة تحويل المنطقة القلقة المضطربة إلى حيّز سلام وازدهار، يوحّدها إيمان مُشترَك، كما كان حالها في زمن العثمانيّين.

وقد جاءت أوّل إشارة على هذا التحوّل بمحض الصدفة. ففي مطلع عام 2003، وكانت حكومة العدالة والتنمية لا تزال حديثة العهد، بدأت الولايات المتّحدة تضغط عليها للتعاون معها في غزو العراق، وذلك بإعارتها قواعدها وبتسهيل عبور القوّات الأميركيّة. وقد أَقنع أردوغان الفريق الحكوميّ بالردّ بالإيجاب، لكنّ البرلمان لم يقرّه في ذلك بعد أن صوَّت عددٌ مهمّ من نوّاب حزبه هو ضدّ المشروع. وهكذا جرى التوجّه وجهة الابتعاد عن سياسة جورج بوش الابن. وقد تواكَب هذا مع تباعُد تدريجيّ عن خطّ التوازن والتوسّط بين إسرائيل والعالَم العربي، وذلك مع اتّخاذ مواقف تزداد تأييداً للقضيّة الفلسطينيّة: الشجار الصاخب الذي أثاره في دافوس Davos في مطلع 2009، رئيس الوزراء أردوغان على أثر العمليّة الإسرائيليّة «الرصاص المسكوب» ضدّ غزّة، وتعليق العلاقات الدبلوماسيّة مع تلّ أبيب، بعد تفتيش البحريّة الإسرائيليّة لأسطول معونة إنسانيّة موجَّهة لغزّة، ومَقتل تسعة مُناضلين أتراك. كان ذلك في عام 2010، وكانت صورة تركيا حينذاك في ذروتها في العالَم العربي. وبات بوسع حزب العدالة والتنمية أن يتذوّق طعم نجاحه بتلذّذ.

حتّى إذا كانت السياسة التركيّة تنشر نشاطها في العالَم العربي بمجمله، إلّا أنّها اختارت سوريا كبلدٍ - رائزٍ تختبر به مواءمة خياراتها الجديدة. كانت الحكومة التركيّة تُراهِن على حداثة سنّ بشّار الأسد وإرادة التغيير لديه، لتصوغ علاقة متميّزة مع هذا البلد. وهكذا، راحت تركيا في فترة أولى تُشجِّع دمشق، بالتناوب مع الرسائل الأميركيّة، على وقف تشنّج علاقاتها بإسرائيل، وحلّ عقدة الأزمة التي اندلعت إثر اغتيال رئيس الوزراء اللّبناني الأسبق رفيق الحريري. إلّا أنّها سرعان ما أغنت هذا المسعى برؤيتها الخاصّة هي نفسها، وذلك عبر اتّحادٍ أو توحّد وثيق متزايد الحميميّة مع جارتها السوريّة، ظهر عبر حريّة تنقّل الأشخاص بين البلدَين، وباتّحادٍ جمركيّ، وتعاونٍ استراتيجيّ تغذّيه زيارات مُتبادَلة بين قادة البلدَين.

توزيع الأوراق الجديد الذي أوجدته الربيعات العربيّة

لكنّ الربيعات العربيّة ستُعيد وتغيِّر توزيع الأوراق في المنطقة، وتؤدّي إلى توظيفٍ جديد لتركيا وإيران.

بالنسبة إلى الجمهوريّة الإسلاميّة، ليس ثمّة مجال للريب: العالَم العربي يسلك بعد إيران بثلاثين سنة، الطريق التي رسمها الإمام الخميني، فيطرد المستبدّين الذين يَحولون بينه وبين العودة إلى «الإسلام الحقيقي». وهكذا، فإنّ المُرشد الأعلى، علي خامنئي، سيتوجَّه إلى التونسيّين والمصريّين داعياً الأخيرين إلى القطيعة مع إسرائيل والولايات المتّحدة، والسَّير في طريق ثورة إسلاميّة. لكنّ الموعظة لم تلقَ كثيراً من الآذان الصاغية، بما في ذلك آذان الإخوان المسلمين، الذين راحوا يُذكِّرون بأنّ الثورة الجارية هي ثورة شعب بأكمله، بأديانه ومعتقداته كافّة، وأنّها لن تسمح بأن يقودها صوتٌ خارجي. وفي البحرين التي تُعاود الطائفة الشيعيّة التحرّك فيها، فإنّ الدّعم الذي تقدّمه إيران لها لا يفعل سوى أن يُشجِّع المملكة العربيّة السعوديّة على إرسال قوّاتها لحماية أسرة آل خليفة الملكيّة السنيّة الحاكِمة. وأمّا في تونس، فإنّ حزب النهضة الإسلامي الذي كانت الرياح تجري بما تشتهيه سفنه، حَرص على النّأي بنفسه عن أصدقائه الإيرانيّين المُربَكين. وفي ليبيا وجدت إيران نفسها موزَّعة بين كراهيّتها لمعمّر القذّافي وتصميمها على عدم ترك السّاح مفتوحة للتدخّل الغربي. وهي في النهاية لم تلعب هناك أيّ دَور. وهكذا، فإنّ الجمهوريّة الإسلاميّة التي كانت تصطدم بحذَر العالَم السنّي، لم تحصد من أحداث المنطقة أيّ فائدة.

أمّا تركيا، فكانت في فترة أولى أكثر نجاحاً. ففي مطلع شهر شباط (فبراير) 2011، وبينما كان سقوط الرئيس المصري حسني مبارك يرتسم في الأفق، ألقى أردوغان خطاباً مشتعلاً في نصرة الظّفر الديمقراطي، مُقدِّما تركيا كمثال. وبعد ذلك بأشهر جرى استقباله في القاهرة استقبال الأبطال، ثمّ واصل جولته في تونس، عارضاً نفسه كصديق وكمستشار للنهضة، ثمّ في ليبيا، حيث لم يشأ أن تُهمَّش تركيا هناك، فشارَك في النهاية في تدخّل منظّمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) هناك، فقدَّمت بحريّته مساعدة من النَّوع الإنساني. ثمّ عاد إلى القاهرة في تشرين الثاني (نوفمبر) 2012، حيث كان

الإخوانيّ محمّد مرسي قد نزل في القصر الرئاسي منذ بضعة أشهر، بينما كانت إسرائيل تقصف غزّة (عمليّة «ركن الدّفع»). ثمّ قدَّم نفسه كخير مدافع عن القضيّة الفلسطينيّة، عارِضاً على مصر الانضمام إلى تركيا لتقودا المنطقة معاً.

النزول البطيء إلى الجحيم

لكنّ الواقع هو أنّ دَور «الأخ الأكبر» الذي كانت تركيا تحبّ أن تقوم به لم يستثِر حماسة أيٍّ من مُحادثيها. فقد بدأت الصعوبات ترتسم على الجبهة السوريّة. وهناك بدأ غضب أردوغان من صديقه بشّار الذي لم يصغِ إلى نصائحه له بالاتّفاق مع المُعارضة، ثمّ وصل به الأمر منذ صيف 2011، إلى أن يدعوه علناً إلى الرحيل، وإلى أن يبدأ بتشجيع المقاوَمة المسلَّحة. وهنا، وكما لو كانت تريد تحدّي القدر، التحقت تركيا بالسعوديّة وقطر في دعمهما لحركات الانتفاضات المسلَّحة، من دون أن تنظر في نوعيّة هذه الحركات وكيفيّتها. غير أنّ النجاح لم يأتِ على الميعاد. فقد غيَّرت الرياح وجهتها في مصر. وكان أن أثار الانقلاب العسكري المصري، في صيف عام 2013، سخط أردوغان ونقمته، وراح يزداد حدّة في نقده الفريق الحاكِم، الأمر الذي دفع القاهرة إلى أن تطلب رحيل السفير التركي.

آنها بدأت سياسة أنقرة العربيّة تتحوَّل إلى ضرب من النزول إلى الجحيم. ثمّ إنّ الانحراف السلطويّ الذي انحرف إليه نظام حزب العدالة والتنمية، وقضايا الفساد التي طالته، جعلت سطوع نجم تركيا يبهت في المنطقة، في حين راح الوضع الاقتصادي يأخذ بالتردّي، بينما بدأت الأزمة السوريّة تنعكس عليها تدفّقاً في أعداد اللّاجئين. ثمّ جاءت العمليّات العدائيّة على الحدود وفي الأراضي التركيّة، واختبارات القوّة: مع موسكو لدى إسقاط الطائرة الروسيّة، ثمّ حين بدأت المدفعيّة التركيّة تقصف الأراضي السوريّة، أو من جهة الموصل، حين طالبت الحكومة العراقيّة، ولكن من دون جدوى، انسحاب القوّات التركيّة، التي جاءت من حيث المبدأ، لتُساعد في محاربة العدو الإسلامويّ. آنها دخلت تركيا في حقبة أَطلق عليها أحد قادتها توصيف «عزلة ثمينة» أو « توحُّد ثمين»، لا أحد يرى كيف يمكن لها أن تَخرج منها من دون مُراجعة مؤلمة لخياراتها الاستراتيجيّة.

إيران وأثمان النجاح

خلال ذلك، واصلت جمهوريّة إيران الإسلاميّة طريقاً آخر تماماً، مُتناسيةً خطابها الأوّل في دعم الشعوب العربيّة على التخلّص من مستبدّيها؛ فقد حزمت أمرها وقرَّرت دعم بشّار الأسد، الذي اعتبرته ضحيّة مؤامرة غربيّة، مهما كان الثمن. إذ ليس في الوارد، أن تسمح بقيام ضروبٍ من «طالبانات جديدة» في هذا البلد الاستراتيجي في تأثيره ونفوذه في الشرق الأوسط، وأن تتركه لتنظيمات لن تلبث أن تبدأ بزعزعة استقرار العراق، الذي ترى أنّه سقط ظلماً تحت نفوذ أعدائها الشيعة. وهكذا، توصَّلت الجمهوريّة الإسلاميّة إلى وضع عناصر على الأرض من المدرّبين والمُستشارين، وحتّى من المُقاتلين في الخطوط الأولى. وأقنعَت حزب الله اللّبناني، والميليشيات الشيعيّة العراقيّة بالدخول في الأتون السّوري. ثمّ أسهمت بإقناع روسيا بأن تهبّ لمساعدة بشّار الأسد لكي يتمكّن من أن يقلب الوضع لمصلحته. وبالتالي، لم تتردّد إيران في تقديم نفسها كالعدوّ الأكثر تماسكاً وثباتاً، من بين أخصام الإرهاب الإسلامي.

ولأنّها بخلاف ذلك، كسبت مزيداً من الاحترام على أثر قرار صيف عام 2015 حول الأزمة النوويّة، فإنّ الجمهوريّة الاسلاميّة تجد نفسها في موقف صاعد في المنطقة. لكنّ نجاحاتها تخلق لها مشكلات كبرى. فالمملكة العربيّة السعوديّة لم تحتمل رؤية العراق ينقلب منقلباً سياسيّاً مُعادياً، ولم تَعُد تحتمل، منذ أن تمّ التوصّل إلى الاتّفاق النووي، ألّا تكون هي المُستأثِر الأوّل بانتباه الولايات المتّحدة الأميركيّة في الشرق الأوسط. ثمّ إنّ تدهور علاقتها مع إيران تفاقمَ في نهاية عام 2015، نتيجة سلسلة من الأحداث، بدأت بمصرع 400 حاجّ إيرانيّ في مكّة المكرَّمة، سقطوا إبّان موجة من الذعر الجماعي المسعور الذي أصاب الحجيج إبّان أداء فريضة الحجّ؛ ثمّ تلا ذلك إعدام الرياض لرجل دين شيعي مُعارِض، ثمّ بعد ذلك نهْب السفارة السعوديّة في طهران، وأخيراً مُبادرة المملكة العربيّة السعوديّة بقطع العلاقات الدبلوماسيّة مع إيران.

مسيرة طويلة للخروج من الأزمات

إنّ لوحة تدخّلات إيران وتركيا في قلب العالَم العربي إذاً لا تزال لوحةً قاتِمة. فعلى الرّغم من الأوراق الرابحة كافّة التي يوفّرها لهما حجمهما وموقعهما الجغرافي، وما

تقدّمه لهما حالة التقدّم التي يتمتّع بها مُجتمعاهما، إزاء هذا العالَم المُحطَّم الممزَّق، الذي لم تفلح أيٌّ منهما في جعْله يتّجه في الوجهات التي ترغب فيها، ولا في جمع شتات «أمّة المسلمين» العابرة لحدود الدُّول، والمتسامية عليها، حول أيٍّ منهما. ذلك أنّهما لم يتوصّلا طوال منافستهما، التي تواصلت قروناً، إلى العمل معاً على أهداف مُشترَكة. غير أنّ الكلّ يعلَم أنّه لن يكون هناك بداية تهدئة لأزمات الشرق الأوسط، من دون حدٍّ أدنى من التعاون بين تركيا وإيران والبلدان العربيّة الرئيسة في المنطقة، ابتداء بالمملكة العربيّة السعوديّة بالنَّظر إلى الضعف الحالي لمصر. وإنّما ينبغي للبلدان من خارج المنطقة أن تُحاول أن تفرض وزنها في هذا الاتّجاه، مع القبول سلفاً بأنّها مسيرة طويلة، بالنَّظر إلى تراكُم الأحقاد والرِّيَب. ولهذا، فإنّ كلّ ما قد يفعله الغرب في هذا الاتّجاه، هو خيرٌ من التدخّلات العسكريّة المُباشرة، التي رأينا الكوارث التي أنتجَتها، والتي ثمّة ما يدعو إلى الخشية من وقوع كوارث أسوأ منها.

لمعرفة المزيد

- Bernard HOURCADE, *Géopolitique de l'Iran*, Armand Colin, Paris, 2010.
- Ahmet INSEL, *La Nouvelle Turquie d'Erdogan. Du rêve démocratique à la dérive autoritaire*, La Découverte, Paris, 2015.

البوليسيّات السياسيّة في مواجَهة الاحتجاج العربي

جان- بيير فيليو
(أستاذ جامعي في تاريخ الشرق الأوسط المُعاصِر
في معهد العلوم السياسيّة في باريس)

«دوائر المعلومات والاستعلام: المخابرات باللّغة العربيّة. واستخدام المفردة العربية هو أمرٌ يُكسِبُها اللّون المحلّي، ويجعلها تُثير الرعدة التي سرعان ما تُكبت، من العراق إلى المغرب، ومن المحيط إلى الخليج. المخابرات تتّفق في السجعة والتقفية مع إذلالات وإحباطات، والتجريدات من الملكية ومع السكوت المطبق متى وُضعت بصيغة الجَّمع. لا يفلت من التقيّد بالقافية إلّا الخوف»[1]. مَن ينطق بهذا الكلام هو الشخصيّة الرئيسة في رواية فندق *فلسطين*، التي هي رواية مكرَّسة للأردن. ضابط من البوليس السياسي المحلّي، وعضو مهمّ من جماعة المخابرات العربيّة، أي دوائر «الأمن» التي تشيع حالة من الانعدام المُطلَق للأمن وسط الأهالي والأقوام المَعنيّين به.

المخابرات، التي هي ركائز الديكتاتوريّات العربيّة، سواءً أكانت جمهوريّة أم ملكيّة، «تقدّمية» أم مُحافِظة، كابدت ولا تزال، في التكيّف مع الوضع الجديد الذي نشأ عن انتفاضة شتاء عام ‑201 الديمقراطيّة. وسنتناول هنا أربع حالات مُضيئة على نحوٍ خاصّ، هي سوريا التي عملت مخابراتها مباشرةً على التوسُّع الجهادي، ومصر التي استولى رئيس المخابرات العسكريّة فيها على السلطة العليا بانقلابٍ عسكريّ، والجزائر التي يبدو أنّ الأمن العسكري الحاضر في كلّ بقعة منها، عادت إلى الصفوف، وأخيراً

فلسطين، التي يبدو أنّ الدوائرِ الأمنيّة، فتحت فيها معركة خِلافة رئاسة الهيئة السيّئة الاسم والتسمية، «السلطة».

سوريا ومطلقو الجهاديّة العاجزون عن إيقافها

الأُسرة الحاكِمة الاستبداديّة التي وضعها على سدّة السلطة عام 1970 حافظ الأسد، الذي خلفه ابنه بشّار عام 2000، تولي أهمّية أساسيّة لمختلف دوائر المخابرات التي كانت أداة وصول الأبّ المؤسِّس إلى السلطة، ثمّ أداة القمع بجميع أشكاله لأشكال التعبير الحرّ كافّة، بمجرّد أن تدعم هذه السلطة. كما أنّ أعداد هذه الدوائر، ذات الصلاحيّات المُبهَمة الغامضة، هي أعداد وافرة، الأمر الذي يتيح من جهة أولى، وضعها في وضعيّة تنافسيّة، وفقاً لمبدأ «فرِّق تسد»، ويسمح من جهة ثانية، بزيادة رُعب الأهالي العاجزين عن معرفة في أيادي أيّ فرعٍ أو أيّ دائرة يُخاطرون بالوقوع.

انتماء الأسد الأبّ إلى سلاح الجوّ، جَعل من مخابرات هذا السلاح (المخابرات الجوّية) العنصر الأهمّ من مجرّة الظلّ هذه، حتّى ولو لم تَجد المخابرات العسكريّة (القوّات البرّية) أو الأمن السياسي لدى الأولى ما تحسدها عليه في الشراسة والضراوة. فرئيس المخابرات العسكريّة هو الذي كان بمنزلة الوالي والحاكِم الطاغية في العقود الثلاثة من الاحتلال السوري للبنان (1976 ـ 2005). ثمّ إنّ تجريد حزب البعث من حيويّته في عهد بشّار، الذي كان ميّالاً إلى «خَصْخَصَة» الاقتصاد لمصلحة أقاربه، دفع بالمخابرات إلى أن تحتلّ الحيِّز الذي أخلاه الحزب الرئاسي، وإلى التدخّل بصورة مُتزايدة في الحقل الاجتماعي.

ثمّ إنّ الحضور «الكلّي» للمخابرات، وفي ما يتعدّى وظيفة القمع السياسي بحصر المعنى، قد ترافق اعتباراً من غزو الولايات المتّحدة بقوّاتها العسكريّة للعراق في عام 2003، بتعاونٍ مُتزايد القوّة والوتيرة مع الانتفاضة المُعادية للأميركيّين. كانت المسألة بالنسبة إلى دمشق، مسألة إغراق القوّات الأميركيّة في مستنقع العراق لصرفها عن المسرح السوري. وما زاد في تيسير هذا التعاون، انتماء العديد من أطر جنود حرب الأنصار وكوادرهم السنّية، بما في ذلك الجهاديّة منها، إلى مخابرات صدّام حسين

ـ فأوّل خليفة للدولة الإسلاميّة من 2006 إلى 2010، كان ضابطاً سابقاً في البوليس العراقي[2]. وفي ما يتعدّى هذه الأخوّة البعثيّة والمُعادية لأميركا، فإنّ هذا التعاون لم يلبث أن ولّد أرباحاً مُجزية من عمليّات التهريب المختلفة، على طول الحدود السوريّة العراقيّة. وقد اتّهمت واشنطن وبغداد، نظام الأسد في مرّات عدّة[3] بالضلوع ضلوعاً حميماً مع المجموعات الجهاديّة.

ومنذ بداية التظاهرات الشعبيّة في آذار (مارس) 2011، أنكر بشّار الأسد أن تكون هذه التظاهرات سلميّة، مؤكِّداً أنّه هو نفسه الهدف الذي تستهدفه مؤامرة «إرهابيّة» حيكت ضدّه في الغرب والخليج، بل في إسرائيل. وخلال الأشهر التالية، وفي الحين الذي كانت المخابرات توقِف فيه آلاف المُناضلين السلميّين (كان عدد منهم «يختفي» تحت التعذيب)، جرى إطلاق سراح مئات الجهاديّين المُعتقلين لتعزيز أطروحات الدعاية الرسميّة. وقد لتحق كثير منهم «بالخليفة» الحالي أبي بكر البغدادي، ما أتاح له أن يُعلِن في الرقّة قيام «الدّولة الإسلاميّة في العراق والشام»، التي بات يرمز إليها بالأحرف الأولى من هذه التسمية، أي داعش.

لقد انكشف هذا التواطؤ بين المخابرات السورية وداعش في مرّات عديدة (كان حاجي بكر الذي يجري توصيفه عادةً بأنّه «استراتيجيُّ» داعش العراقي، والذي تمكَّن الأنصار السوريّون من تصفيته، كان يُحرِّر تقاريره على ورق من وزارة الدّفاع السوريّة، وعليها رمزها[4]). ولكنّ من البديهي أيضاً، أنّ داعش استقلّت بالكامل عن حلفائها التاريخيّين في طائفة المُخابرات السوريّة. فالعداء المُشترَك إزاء القوى الثوريّة، لم يَعُد يمنع نشوب نزاعات بين المُخابرات والجهاديّين، ولاسيّما أولئك الذين يقومون بتصفية العسكريّين العلويين (الطائفة - النحلة التي ينتمي إليها الرئيس الأسد، والتي لها حضور غالب في إدارة المخابرات السوريّة وتسييرها وتأطيرها).

هكذا فقدت المخابرات، على امتداد السنوات الخمس من النِّزاع، موقع الغلبة الذي كانت تتمتّع به حتّى عام 2011. فبخلاف الصدمة المضادّة الجهاديّة، فإنّها عانت من صعود الميليشيات الإضافيّة، التي يُطلَق عليها اسم «الشبّيحة»، مع تعبئة مرتفعة لدى الأهالي العلويّين. ثمّ إنّ الوصاية الكاسحة للحلفاء الإيرانيّين، وليس الروس،

قَضمت من امتيازات المخابرات: ولا ريب في أنّ تأخّر والي لبنان وحاكمه بين 2002 و2005، ورئيس الأمن السياسي لدى الأسد، رستم غزاله، في فَهم ذلك، جعله يتلقّى الضرب المبرح حتّى الموت، في نيسان (أبريل) 2015 في دمشق[5].

في مصر، خداع بصريّ لإحياء ما كان

أمّا في مصر، فإنّ المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة هو مَن تولّى الإطاحة في شباط (فبراير) 2011، بحسني مبارك، بعد رئاسة استمرّت ثلاثين سنة، وإثر ثمانية عشر يوما من الانتفاضة الشعبيّة. وفي المجلس الأعلى للقوّات المسلَّحة، الذي يضمّ العديد من الجنرالات، كان هناك رؤساء المخابرات، ومن بينهم رفعت شحاته، رئيس المخابرات العامّة (التي يُفترض أنّها مكوَّنة من المدنيّين)، وعبد الفتّاح السيسي، رئيس الاستخبارات العسكريّة. وقد عَهدت المجموعة إلى السيسي، وهو أصغر أعضائها سنّاً، وبما هو رئيس مخابرات القوّات المسلّحة، بمهمّة الحوار مع «الشبيبة الثوريّة».

السيسي الذي عيّنه محمّد مرسي، المُنتخَب قبل ذلك بشهرَين رئيساً للجمهورية، وزيراً للدفاع في آب (أغسطس) 2012، لم يلبث أن انقلب عليه في تمّوز (يوليو) 2013. ولم يلبث الانقلاب أن قدَّم نفسه على أنّه «ثورة» ضدّ سلطة الإخوان المسلمين. إلّا أنّه أَطلق موجة من القمع لا سابق لها ضدّ أيّ شكل من أشكال المُعارَضة، في حين أنّ المُعارَضة الجهاديّة التي ظلَّت حتّى ذاك مقصورة على شبه جزيرة سيناء، انتقلت إلى دلتا النيل وإلى منطقة القاهرة.

الوسواس الأمني، أو الاستحواذ الأمني السائد في مصر، والذي يُترجَم بعددٍ من المُعتقَلين السياسيّين يفوق عددهم الحالي تعدادهم في عهد مبارك بثلاثة أضعاف، مع تعمُّم «الاختفاءات»، هو في ظاهر أمره عاجزٌ عن احتواء الإرهاب المتعدّد الأشكال. لكنّ الفشل المدوي يظلّ انفجار طائرة الخطوط الجويّة الروسيّة متروجيت Metrojet، الذي أودى بحياة 224 ضحيّة فوق سيناء في تشرين الأوّل (أكتوبر) 2015: وقد احتاج الرسميّون المصريّون إلى أربعة آشهر ليقبلوا بالحديث عن احتمال أن يكون الانفجار

عمليّة إرهابيّة؛ وقد جاء قبولهم هذا بعد أن اقتنع الرّوس بأنّها عمليّة إرهابيّة، وكانت داعش قد تبنّتها على كلّ حال.

السيسي الذي تخلّى عن لقبه كمُشير فور وصوله إلى سدّة الرئاسة، يظلّ مُتنبّهاً غاية التنبّه لعلاقته مع الجيش. وممّا يزيد قربه من رئيس أركان الجيش، محمود حجازي، أنّ بينهما علاقة مُصاهرة، عبر اثنين من أولادهما (زوج وزوجة). ثمّ إنّه عاد بعد أن عهد بالمخابرات العامّة إلى مرشده القديم، الجنرال فريد تهامي، ليحلّ مكانه في كانون الأوّل (ديسمبر) 2014، خالد فوزي، أحد كبار الضبّاط في هذه الدائرة أو هذه الإدارة التي يُفترض أنّها «مدنيّة». وأمّا محمّد الشحات الذي خلف حجازي على رأس المخابرات العسكريّة، فكان يقود قبل ذلك جيشَين من القوّات القتاليّة.

لكنّ الرئيس السيسي أقلّ ارتياحاً مع وزارة الداخليّة، ومع أمن الدّولة التّابع لها، والذي كان محلّ تنديد شديد ورفض كاسح إبّان ثورة 2011، والذي لم يحدث له سوى عملية تغيير في تسميته، فبات اسمه الأمن القومي. والوزير الذي يتولّى وزارة الداخلية منذ آذار (مارس) 2015، مجدي عبد الغفار، أمضى حياته الوظيفيّة كلّها في أمن الدّولة، بل إنّه عَيَّن على رأس الأمن القومي، الرئيس السابق لمحاربة الإرهاب. وقد اتُّهمت هذه الإدارة بالعديد من التجاوزات التي ظلّت بلا عقاب، ولاسيّما موت الباحث الإيطالي الشاب جيوليو ريجيني Giulio Regeni، في كانون الثاني (يناير) 2016، تحت التعذيب.

الجزائر حكاية الأمن العسكري الملحميّة الطويلة

اكتسب الأمن العسكري، بما هو وريث استخبارات جبهة التحرير الوطني الجزائريّة، مركزاً متميّزاً في عهد الرئيس بو مدين (1965 ـ 1978). وقد أُعيد تعميد الأمن العسكري تحت اسم إدارة الأمن والاستخبارات عام 1990، وأوكِل إلى الجنرال محمّد «توفيق» مدين، الذي تولّى قيادته ربع قرن. وإدارة الأمن والاستخبارات، التي هي دولة حقيقيّة في داخل الدّولة، تُجسّد في نظر الجزائريّين السلطة المُستتِرة «لأصحاب القرار الحاسمين»، ولاسيّما إبّان «العشريّة السوداء»، أي عشريّة الحرب الأهليّة (1992 ـ 2001).

لهذا، فإنّ الشجار العلني بين «توفيق» والأمين العامّ لجبهة التحرير الوطني الجزائريّة، عمرو سعدني، في مطلع عام 2014، أدهش الرأي العامّ الجزائري بحدّته وطابعه الذي لم يسبق له مثيل على الاطلاق، ذلك أنّ الصراعات بين «أصحاب القرار» كانت تتسوّى حتّى ذاك في الكواليس. لكنّ إعادة انتخاب عبد العزيز بو تفليقة بُعيد ذلك لولاية رئاسيّة رابعة، يبدو وكأنّه أدّى إلى تهدئة الأزمة. غير أنّها عادت إلى الاشتعال مع توقيف الجنرال «حسن» (اسمه الحقيقي هو عبد القادر آيت أوارابي)، الرئيس السابق لمُكافحة التجسّس داخل إدارة الأمن والاستخبارات، في شهر آب (أغسطس) 2015.

يبقى أنّ تجريم مَحكَمة وهران لحسن، «بمخالفة الأوامر العسكريّة»، والحُكم عليه في النهاية بالسجن لمدّة خمس سنوات، كان بداية حملة مُعادية لمدين، انتهت بالإطاحة بـ«توفيق» من إدارة الأمن والاستخبارات في شهر أيلول (سبتمبر) 2015، وتحويل هذه الإدارة في كانون الثاني (يناير) 2016 إلى إدارة الدوائر الأمنيّة، ثمّ أُلحقت بعد ذلك مباشرةً برئاسة الجمهوريّة، فباتت تابعة للرئاسة وليس لوزارة الداخليّة، وأُسندت وظيفة المديريّة فيها إلى عثمان «بشير» طرطاغ، وهو جنرال متقاعد، لطالما كان قريباً من «توفيق» داخل «إدارة الأمن والاستخبارات».

يبقى أنّ استبدال مدين بأحد أقرب خلصائه، يثير الخشية في ألّا تكون «إدارة الدوائر الأمنيّة» سوى عمليّة «تناسخ أرواح»، تتقمّص فيها الإدارة المذكورة، جسد «الأمن العسكري»؛ وفي هذه الحالة لا تكون المخابرات قد أنجزت سوى عملية تغيير جلد تنظيمي، وعملية مُناقَلة بين الأجيال، من دون أن تفقد شيئاً من امتيازاتها. غير أنّ ثمّة تأويلاً آخر، يرى على العكس من ذلك، أنّ هناك تحضُّراً و«مدنيّة» في سلطة الرئيس بوتفليقة، من حيث إنّه تدخَّل، على الرّغم من حالته الصحّية المتدهوِرة، لمصلحة «أصحاب القرار» الجُدد، المُنبثقين من أوساط الأعمال، بدلاً من أولئك المتحدّرين من الطائفة العسكريّة[6]. لكن ليس ثمّة ما يتيح الحسم في هذه المرحلة بين هذا التأويل أو ذاك، حتّى ولو كان من الواضح أنّ حقبة مدين قد انقضت حقّاً وصدقاً.

طموحات سياسيّة مُعلَنة في فلسطين

نشاطات حركة فتح التي كانت سرّية إلى حدٍّ بعيد، جَعلت من رئيس جهاز الاستخبارات فيها، أبو إيّاد، الشخصيّة الثانية عمليّاً، في المُنظّمة، وذلك إلى حين اغتياله عام 1991، في تونس. وبعد ذلك بثلاث سنوات، جاءت عودة ياسر عرفات إلى غزّة على رأس «ساطة فلسطينيّة»، هي نفسها كثمرة لاتّفاقات السلام مع إسرائيل، وترافقت مع إنشاء بضع مصالح أمنيّة كان أهمّها الأمن الوقائي الذي عُهد به إلى محمّد دحلان.

هذه المصالح والدوائر الأمنيّة المُتنافِسة، الخاضِعة كلّها لمشيئة ياسرعرفات، وبعد ذلك، أي ابتداءً من عام 2005، لخليفته محمود عبّاس، أتاحت «إعادة تأهيل» قدامى الفدائيّين، بالنّظر إلى أنّ السلطة كانت المُستَخدِم الرئيس في الأراضي الفلسطينيّة. غير أنّ تضخُّم المصالح والدوائر الأمنيّة، كان يرتبط كذلك بالأهمّية المركزيّة التي كانت مُعطاة «للتعاون الأمني» مع إسرائيل، تحت رعاية وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة (CIA). وهكذا، فإنّ «بارونات» أو «بكوات» الأمن الفلسطيني نسجوا شبكة نفوذ وطنيّة ودوليّة، تغذّي طموحاتهم السياسيّة.

لقد اضطّر دحلان الذي أوقعت حماس الهزيمة بوحداته في غزّة عام 2007، إلى أن يلجأ لاحقاً إلى الإمارات العربيّة المتحدة عام 2011. ولكنّه لا يزال يملك قاعدة قويّة مُتماسكة، ويتحدّى الرئيس عبّاس علناً، وإلى حدّ ترشيح نفسه لخلافته. أمّا جبريل الرجوب، رئيس الأمن الوقائي في الضفّة الغربيّة، من 1994 إلى 2002، فإنّه يبدو مُصمِّماً على قطع الطريق على دحلان. وبالطبع، فإنّ ما يعطي الرجوب ذلك البأس وتلك الهالة، ليس وظائفه داخل منظّمة فتح، ولا رئاسته للّجنة الأولمبيّة الفلسطينيّة، وإنّما هي الزبائنيّة، كما هو الحال بالنسبة إلى دحلان، التي تتبع عن المخابرات.

أمّا في غزّة الواقعة تحت سلطة حماس، فإنّ لـ«وزارة الداخليّة» فيها دائرتها الأمنيّة الخاصّة، التي كثيراً ما يسندها الجناحُ العسكري في الحركة الإسلامويّة، أي كتائب القسّام. أمّا الأهالي فيشيرون إلى مخابرات حماس بـ« أزيزات»، وهي تسمية تحيل

إلى أزيز الطائرات من دون طيّار الإسرائيليّة التي تتولّى المراقبة، والتي تصدع الرؤوس. وقَمْع «الاستفزازات» ضدّ إسرائيل هو الذي يجري به تبرير الرقابة البوليسيّة الشديدة والوثيقة على سكّان غزّة.

القطيعة بين الضفّة الغربيّة التي تُسيطِر عليها فتح، وقطاع غزّة الذي تحكمه حماس، فاقمت من ضغط المُخبرات المُتنافِسة. وقد بات من الممكن بعد الآن أن تكون في الأراضي الفلسطينيّة أعظم كثافة بوليسيّة في العالَم العربي كلّه؛ وهي كثافة يُضاف إليها تدخّل المخابرات الإسرائيليّة ومخبريها. وهو ما يسمّيه بيان لشباب غزّة بـ «الكابوس داخل الكابوس[7]».

نهاية دَورة

أتاح انبثاق داعش وإرهابها العالَمي أو المُعولَم، للمخابرات العربيّة، بأن تُقدِّم نفسها على أنّها أمنع السدود التي تقف في وجه هذا التهديد، ولاسيّما أمام من يهمّه الأمر من الغربيّين. غير أنّ المُفارَقة تكمن في كون محصلة عمل دوائر «اللّا- أمن» هذه، تظلّ موضع أخذٍ وردّ في ما عنى مُكافحة الجهاديّة (وهذا حينما لا تكون هي نفسها مَن أسهَم مباشرةً في مسارها وسيرورتها، كما هو الحال في سوريا)، في حين أنّ المَرمى الذي يحتلّ مرتبة الأولويّة عند المخابرات، هو الأهالي المتروكون لاستنسابها وتحكّمها واعتباطيّتها.

والحقّ أنّ أجهزة البوليس السباسي المختلفة، قد تزعزعَت في العالَم العربي نتيجة سقوط «جدار الخوف» في العالَم المذكور الذي لا تزال تهزّه منذ خمس سنوات موجة احتجاج لا سابق لها. ولهذا، تستميت المخابرات في إعادة «جدار الخوف» هذا إلى ما كان عليه، وذلك عبر استخدام التعذيب الفردي والعنف ضدّ الجماهير، استخداماً لا تمييز فيه. غير أنّ هذا التصعيد في العنف الأعمى فَشِل ليس في إعادة الوضع إلى ما كان عليه فحسب، بل في إيجاد وسطٍ أو بيئة اجتماعيّة يسودها الهدوء إلى هذا الحدّ أو ذاك.

نحن نشهد الآن نهاية دَورة كانت المخابرات فيها تُشارِك، في السرّاء والضرّاء، في أزمة الأنظمة التي هي عنصر أساسي من عناصرها. وهذا أمر لا يمكنه إلّا أن يُطلق في داخلها، صراعات السلطة و/ أو المناورات والألاعيب الإرهابيّة. ووسيلة المخابرات في مواجهة شعبها، وأداتها ومَوردها في ذلك، وملاذها، هو مرّة أخرى، الدَّعم الدّولي المقدَّم لها في الصراع ضدّ الإرهاب، والحصانة التي تتبع عنه. وليس من المؤكّد أن يكون العطف وحسن الالتفات الأجنبي كافياً لتعويم رصيد هذه الأجهزة العاجزة عن توفير «أمنٍ» مُستدام.

هوامش ومراجع

(1) أنظر رواية **فندق فلسطين** صدرت عام1991:
Guillaume DE BELLEVILLE et Richard POISSON, *Hôtel Palestine,* La Découverte, Paris, 1991, p.15-16.

(2) أبو عمر البغدادي، واسمه الحقيقي حميد زاوي، تولّى منصب القيادة في حديثة، في عهد صدّام حسين.

(3) مارتن شولوف، «الدّولة الإسلاميّة في العراق والشام، القصّة من الداخل»:
Martin CHULOV, «ISIS, the inside story», *The Guardian*, 11 décembre 2014.

(4) كريستوف رويتر، «حاجي بكر، دماغ الدّولة الإسلاميّة»:
Christoph REUTER, «Haji Bakr, le cerveau de l'État islamique», *Le Monde*, 26 avril 2015.

(5) بنيامين بارث، «موت مشبوه لرئيس أمن الأسد، السياسي»:
Benjamin BARTHE, «Mort suspecte du chef de la sécurité politique d'Assad», *Le Monde*, 26 avril 2015.

(6) أنظر شارلوت بوزونّيه، «إشاعات وصراعات جماعات وعُصب في الجزائر»:
Charlotte BOZONNET, «Rumeurs et luttes de clans en Algérie», *Le Monde*, 26 décembre 2015 .

(7) منشور نَشرته صحيفة **ليبراسيون** *Libération* الباريسيّة، تُرجِم إلى الفرنسيّة في 28 كانون الأوّل (ديسمبر) 2010.

لمعرفة المزيد

- Jean-Pierre FILIU, *Les Arabes*, leur destin et le nôtre, La Découverte, Paris, 2015.
- Nicolas HÉNIN, *Jihad Academy*, Paris, Fayard, 2015.
- Hazem KANDIL, *Soldiers, Spies and Statesmen. Egypt's road to revolt*, Verso, Londres, 2012.
- Garance LE CAISNE, *Opération César. Au cœur de la machine de mort syrienne*, Stock, Paris, 2015.
- Bernard ROUGIER et Stéphane LACROIX (dir.), *L'Égypte en révolutions*, PUF, Paris, 2015.

باكستان والدَّور الغامض لوكالة الاستخبارات الباكستانيّة (ISI)

جان- لوك راسين

(مدير البحث بدرجة فخريّة في المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي (مركز الدراسات الدّولية، وفي كلية الدراسات العليا في العلوم الاجتماعيّة (CEIAS/EHESS)، وباحث بارز في المركز الآسيوي (Asia Centre)

تتمتّع مديريّة وكالة الاستخبارات الباكستانيّة (ISI)(*) بشهرة خاصّة، تعود إلى البأس المشهود لها به، وإلى الدَّور الغامض المشوب الذي يُعزى إليها. ومديريّة وكالة الاستخبارات الباكستانيّة هي أهمّ أجهزة المخابرات في باكستان، بحيث توصَف أحياناً بأنّها دولةٌ في الدَّولة، وذلك لضلوعها في الحياة السياسيّة للبلاد ومراقبتها للصحافيّين «التحقيقيّين» أي الذين يعملون في التحقيقات. كانت مديريّة وكالة الاستخبارات الباكستانيّة منذ أمدٍ بعيد أحد كبار الفاعلين، أو إحدى كبرى الفعاليّات في الاستراتيجيّة الإقليميّة الباكستانيّة، وهي تُمارِس فعاليّتها عبر فاعلين وعملاء غير رسميّين، بمعنى أنّهم لا ينتمون مباشرة إلى جهاز الدَّولة: كالمتمرّدين الكشميريّين، والجهاديّين الباكستانيّين، والطالبان الأفغان. بل إنّ بعض المحلّلين ذهبوا إلى أبعد من ذلك، إذ ربطوا مديريّة وكالة الاستخبارات الباكستانيّة بمنظّمات إرهابيّة. وقد اتّهمت الإدارة الأميركيّة مراراً مديريّة الاستخبارات المذكورة، وسادتها أو أسيادها، بأنّهم يقومون بلعبة مُزدوِجة. لكنْ مَن هُم سادتها أو أسيادها هؤلاء؟ وماذا كانت أهدافهم؟ وكيف هو الوضع اليوم في بلدٍ انقلب جزء من فاعليه أو لاعبيه المذكورين هؤلاء، والذين تستخدمهم المخابرات، ضدّ سلطة الدَّولة؟

المنظّمة، قيادتها، وأهدافها

غداة تجزئة الإمبراطوريّة البريطانيّة التي كانت تَستعمِر الهند، عام 1947، جاء فشل استخبارات الجيش إبّان الحرب الهنديّة الباكستانيّة الأولى في كشمير، ليدفع الجنرال روبرت كوثورن Robert Cawthorne، رئيس الأركان المُعاوِن لباكستان عام 1948 إلى إنشاء مديريّة استخبارات من مختلف الأسلحة (Directorat Interservices Intelligence)، وهي مديريّة منبثقة من حيث المبدأ من أسلحة القوّات المسلّحة المختلفة، التي يظلّ سلاح البرّ السلاح الغالِب فيها بالنَّظر إلى تعداده. وإنّ هذا السلاح الأخير هو مَن سيطَر من ثمّ على وكالة الاستخبارات الباكستانيّة هذه، لأنّ بقيّة الأسلحة، أي فروع الجهاز العسكري باتت لها مخابراتها العسكريّة الخاصّة (مخابرات سلاح الجوّ، مخابرات البحريّة)، فضلاً عن مختلف أجهزة المخابرات الداخليّة المدنيّة، التي يمسك بها مكتب الاستخبارات.

يبلغ تعداد مديريّة وكالة الاستخبارات الباكستانيّة حوالي 10,000 عضو: عسكريون في الجانب الأساسي منهم، ولكنّ من بينهم أفراداً فُصلوا إلى المديريّة من البوليس، أو جرى اختيارهم عبر دعوة لتقديم طلبات ترشُّح. غير أنّ تجنيد ضبّاط أحيلوا على التقاعد، يتيح عدم تحمّل المسؤوليّة في حال القيام بعمليّات مريبة. فمنذ نهاية الثمانينيّات (أو سنوات 1980)، والانتداب لمدّة ثلاث سنوات بات هو القاعدة بالنسبة إلى المدير العامّ، الذي يُسمّيه رئيس الحكومة بناءً على اقتراح رئيس الجيش البرّي، الذي هو تابع له، باعتبار أنّه ليس للحكومة سيطرة تُذكر على المنظّمة (أي على الوكالة المذكورة) نفسها. فعندما حاول يوسف رضا جيلاني، رئيس الحكومة الذي ينتمي إلى حزب الشعب، أن يضع في تموز (يوليو) 2008، مديريّة الاستخبارات الباكستانيّة تحت وصاية وزارة الداخليّة، فإنّه وَاجَه رفضاً من العسكريّين، أجبره على التراجع خلال ثماني وأربعين ساعة. وهذا مع أنّ المديريّة الآنفة الذكر شهدت عمليات تطهير وتغيير مُديرين، قبل انتهاء مدّة انتدابهم: كان هذا حال الجنرال حميد غول (1987 ـ 1989)، الذي أقالته بنازير بوتو لأنّه حاول إعاقة انتخابها، وبسبب مغامراته على المسرح الأفغاني، وحال الجنرال جواد نظير (1992 ـ 1993)، الذي أقالته حكومة انتقاليّة تحت ضغط أميركي،

وحال الجنرال محمود أحمد (1999 ـ 2001) الذي أقصاه الجنرال برويز مُشرّف، بسبب الاختلاف على الاستراتيجيّة الواجب اتباعها بعد 11 أيلول (سبتمبر)، أو حال الجنرال ظهير الإسلام (2012 ـ 2014) الذي أقاله رئيس الحكومة برويز مشرَّف لتواطئه مع قوى سياسية تسعى إلى الإطاحة به.

أضاف المُشير أيّوب خان (1958 ـ 1969) الذي كان صاحب أوّل انقلاب عسكري في تاريخ باكستان، إلى المهمّة الأولى التي تتولّاها وكالة الاستخبارات الباكستانيّة ـ أي مهمّة الاستخبار الداخلي والخارجي، والتجسُّس المضادّ، والعمليّات ـ وظيفة إضافيّة هي الرقابة على المُعارَضة السياسيّة. وكانت المسألة حينذاك، مسألة مراقبة استخبارات باكستان الشرقيّة، التي كانت تبدو مشبوهة بالنسبة إلى كراتشي في تلك الأثناء، والتي كانت تتنامى فيها الحركة الانفصاليّة التي ستُفضي إلى قيام جمهوريّة بنغلاديش عام 1971. وسيستخدم ذو الفقار علي بوتو (1971 ـ 1977) وهو أوّل رئيس وزراء مدني، مديريّة وكالة الاستخبارات الباكستانيّة ضد الانفصاليّين البالوتش لانعدام ثقته بالبوليس المحلّي. ثمّ إنّ الجنرال ضياء الحقّ (1978 ـ 1988) سيُعزِّز هذا البُعد الداخلي، وبخاصّة ضدّ حزب الشعب الباكستاني، وعائلة بوتو. لكنّه سيقود بخاصّة عمليّة الصعود الحاسِمة لوكالة الاستخبارات الباكستانيّة بصورة موازية لأحداث أفغانستان.

حقول العمل

التدخّل السوفياتي في أفغانستان في كانون الأوّل (ديسمبر) 1979، أتاح في الواقع لنظام الرئيس ضياء الحقّ الديكتاتوري أن يُعيد صورة باكستان إلى سابق ما كانت عليه في نظر الأميركيّين، بعد شحوبها وتردّيها بسبب إعدام علي بوتو، وبسبب البرنامج النووي السرّي. وهكذا، فإنّ باكستان ستُصبح «دولة مواجَهة» في تلك اللّحظة العظمى من لحظات الحرب الباردة، التي سيتبيّن أنّها كانت تُشارف على نهايتها، وذلك بمبادرة من وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة. وستكون لوكالة الاستخبارات الباكستانيّة اليد الطولى، بل الأولى، في دعم المُنتفضين الأفغان، الذين كان يجري تمويلهم بواسطتها هي. وسيلعب ضياء الحقّ، الذي كان قريباً من الأوساط الإسلامويّة، ورقة المجاهدين

الباشتون أساساً. ثمّ إنّ الانسحاب السوفياتي من أفغانستان عام 1989، خلّف وراءه نظاماً شيوعيّاً هشّاً سريع العطب، لن يلبث أن ينهار تحت وقع ضربات المجاهدين، وقبل أن يعود هؤلاء، في مطلع سنوات 1990، لخَوض حربٍ أهلية حقيقيّة في ما بينهم. وفي تولّي بنازير بوتو وزارة الداخليّة، إبّان ولايتها الثانية كرئيسة لوزراء باكستان (1993 ـ 1996)، قرَّر الجنرال صير الله بابَّار، في عام 1994، أن يُطلِق قوّة جديدة منبثقة من المدارس الدينيّة البشتونيّة، الأفغانيّة والباكستانيّة: هي طالبان. وسرعان ما التحقت وكالة الاستخبارات الباكستانيّة بهذه الاستراتيجيّة الظّافرة، التي شهدت استيلاء طالبان على قندهار خلال أسابيع، ثمّ على كابول في عام 1996. وقد حظيت الإمارة التي قادها الملّا عمر منذ ذلك التاريخ إلى عام 2001، باعتراف ثلاث دول هي باكستان والمملكة العربيّة السعوديّة، ودولة الإمارات العربيّة المتّحدة.

إذا كانت أفغانستان تشكّل رهاناً كبيراً بالنسبة إلى مديريّة وكالة الاستخبارات الباكستانيّة، الساعية أبداً وراء «عمق استراتيجيّ» في إطار منافستها مع الهند، فإنّ هذه الأخيرة تظلّ مرمى تلك الأوّل. وإذا كانت الوكالة قد بدت قليلة الفعاليّة إبّان الحرب الهنديّة الباكستانيّة عام 1965، وغير حاسمة إبّان حرب استقلال بنغلادش التي حظيت بدعم الجيش الهندي، فإنّها، أي وكالة الاستخبارات الباكستانيّة، عادت فتحوَّلت إلى أداةٍ لزعزعة استقرار الهند، حيث دعمت انتفاضات عدّة، كحركة السيخ في مسعاها لإنشاء خالصتان مستقلّ في البنجاب الهندي في سنوات 1980، كما دعمت انتفاضات الناغا(**)، الأصاميّين أو سواهم، ممَّن يثيرون الاضطرابات في شمال شرق الهند، الذي تعتبره المخابرات الباكستانيّة هشّاً ومُهشَّماً.

أمّا من الجانب الهندي. فإنّ الجبهة الكبرى تظلّ جبهة كشمير. وهذه المنطقة التي تتنازعها الهند وباكستان، وفَّرت آفاقاً جديدة لوكالة الاستخبارات الباكستانيّة، عندما اندلعت هناك انتفاضة انفصاليّة مُعادية للهند بين عامَيْ 1989و1990 في وادي سريناغار. آنها قدَّمت المخابرات الباكستانيّة دعمها لحزب المُجاهدين الكشميري، الإسلاموي الموالي لباكستان، ضدّ المُنتفضين الانفصاليّين. وهكذا، بدأت معسكرات التدريب تتكاثر في الجانب الباكستاني، وكذلك في أفغانستان. ثمّ إنّ وكالة

الاستخبارات الباكستانيّة أطلقت مجموعات جهاديّة باكستانيّة عدّة ـ بينها لشكر طيبه Lashkar-e Taiba، (أو جيش الباري بالأرديّة) وحركة المُجاهدين، التي سيفضي انشقاقها عام 2000، إلى تكوين جيش محمّد، الذي كان يَستهدف كشمير وربّما قلب شبه القارّة الهنديّة كلّها

إذا كانت وكالة الاستخبارات الباكستانيّة تتدخّل في الهند وفي أفغانستان أساساً، إلّا أنّها تقوم كذلك بعمليّات في أماكن أبعد. إذ تنسب إليها امتدادات لدى الإسلامويّين البنغال، ولدى المالروينغا المسلمين في بيرمانيا، ولدى نمور التاميل السريلانكيّين. كما أنّها زَوَّدت مسلمي البشناق (في البوسنة) بصواريخ مضادّة للدبابات بعد تفجُّر يوغوسلافيا وتمزّقها عام 1991.

بعد 11 أيلول (سبتمبر) 2001، فَهِم الجنرال برويز مشرَّف للفور، والذي كان قد وصل إلى السلطة قبل ذلك بعامَين (1999)، للفور، رهانات المنعطف الذي كان قَيد التحقُّق: فقد التحقت باكستان بـ«الحرب ضدّ الإرهاب» التي شنّها جورج بوش الابن. وهكذا، فإنّ مشرَّف ندَّد رسميّاً بطالبان والتزم بالحرب ضدّ الإرهاب. كما أنّه راح يُهدِئ المُنازَلة شيئاً فشيئاً في كشمير. لكنّ ذلك لم يَكُن سوى جانب من جوانب استراتيجيّته. فقد أمسك بزمام المجموعات الجهاديّة المُعادية للهند، وكَبَحها، بل مَنَعها رسميّاً، لكنّه لم يفكّكها. وحين خسر الطالبان الأفغان سلطتهم، في أفغانستان، فإنّهم استُقبِلوا في باكستان حيث تقوم شورى كويته(***)، أو مجلس قادة المنفى الذي يتحلّق حول الملا عمر. وإذا كان الباكستانيّون قد سلّموا عدداً من كبار العاملين والمنفّذين في القاعدة إلى الولايات المتّحدة، إلّا أنّهم لم يسلّموها القيادة العليا، أُسامة بن لادن وأيمن الظواهري. فالتدخّل العسكري الأميركي، ثمّ الحضور الوازن لمنظّمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في أفغانستان، أدّيا إلى تعاظم شعور العداء ضدّ الأميركيّين. وبدأت المناطق القبليّة الباكستانيّة تشهد تدفّق المناضلين الإسلامويّين الوافدين من مختلف الآفاق، كما كان الحال في زمن الصراع ضدّ الاتّحاد السوفياتي: قدامى المجاهدين الأفغان مثل قلب الدّين حكمتيار، الذي يظلّ قريبا من شبكة مديريّة وكالة الاستخبارات الباكستانيّة، وشبكة «حقاني»، القوّة الضاربة ضدّ القوّات الأميركيّة، والمقار أو الممثليّات

الدبلوماسيّة الهنديّة في أفغانستان؛ مقاتلو حركة أوزبكستان الإسلاميّة؛ المناضلون الويغور في حركة تركستان الشرقيّة الإسلاميّة؛ الشيشان أو العرب القريبون من القاعدة. هذه المجموعات كافّة هي على صلة بوكالة الاستخبارات الباكستانيّة (وتُبرِّر المنظّمة سلوكها هذا بالقول إنّها تفعل ذلك من أجل مراقبتهم والتحكُّم بتحرّكاتهم). غير أنّ هذه الملاذات الإسلامويّة التي تجعلها اللواذات أرضاً حراماً، تستثير تحرّكات ودعوات ونشاطات لدى الأهالي المحليّين (فهكذا مثلاً نشأت عام 2007، طالبان باكستان من العناصر الذين تجمّعوا داخل تحريك طالبان باكستان)، في حين أنّ اللّعبة المزدوجة التي كان يقوم بها الجنرال مشرَّف كانت تُثير الحنق الشديد للإسلامويّين الراديكاليّين، الذين زاد من حنقهم هجوم القوّات الحكوميّة على المسجد الأحمر في إسلام آباد، قلعة الراديكاليّة النضاليّة، التي تقع على أقلّ من مسافة كيلومترٍ واحدٍ من مكاتب وكالة الاستخبارات الباكستانيّة...

ثمّة دراسات كثيرة أميركيّة وهنديّة أو من بلدان أخرى، لا تزال تُندِّد على امتداد السنوات بـ«ازدواجيّة» باكستان التي كانت الإدارة الأميركيّة - إدارة جورج بوش الابن، ومن بعدها إدارة باراك أوباما - تواصل الطلب إليها «بذل المزيد» من الجهد في صراعها ضدّ القاعدة، وضدّ المنظّمات الإرهابيّة المختلفة، التي راحت تضرب مجدّداً في أفغانستان أو في الهند. وفي كلّ مرّة كانت وكالة الاستخبارات الباكستانيّة تأتي في مقدّمة المتَّهمين، إن من الجانب الأفغاني، أو من الجانب الهندي. كان ذلك هو الحال مثلاً بعد عمليّات مومباي، التي ارتكبتها عام 2008، جماعة لشكر طيبه: وأحد المُتَّهمين، وهو دافيد هيدلي David Headley (اسمه الأصلي داوود سيّد جيلاني) الذي عيَّن المَواقِع المُستهدَفة، أكّد أنّ «المايجور إقبال» كان الضابط الذي يتعامل معه من الفرع إس «section S» الغامض، من فروع وكالة الاستخبارات الباكستانيّة، وأنّه كان يؤمِّن الارتباط بين مختلف الجماعات العامِلة في الهند وفي أفغانستان. وعلى الرّغم من مثل هذه الاعترافات، إلّا أنّ البراهين على مسؤولية إسلام آباد، تظلّ عصيّة على الإثبات.

يكاد يكون ذلك من سخرية التاريخ، عندما نعلم العلاقات الوثيقة التي قامت بين وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة (CIA)، ووكالة الاستخبارات الباكستانيّة (بما في ذلك إنشاء دائرة الفعل والتنفيذ في الوكالة الباكستانيّة المذكورة وتدريبها): فمنذ سنوات والرؤساء العسكريّون الأميركيّون في أفغانستان، يبدون ريبتهم وتشكّكهم في الحليف الباكستاني، كما أنّ مديري وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة (CIA) لا يتوقّفون عن زيارة إسلام آباد وراولبندي (حيث مقرّ القيادة العامّة للجيش الباكستاني) للمُطالَبة بقيام مديريّة وكالة الاستخبارات الباكستانيّة بتنظيف دواخلها. غير أنّ باكستان هي أهمّ من أن يُتخلّى عنها أو أن تُنتبَذ. وعندما كثّفت واشنطن القصف في المناطق القبليّة بواسطة الطائرات من دون طيار، فإنّ المخابرات الباكستانيّة كانت هي مَن عيَّن بعض الأهداف (مع حماية أهدافٍ أُخرى)، قبل أن يُقرِّر الجنرال رحيل شريف شنّ عمليّة زربي - أزب، في المناطق القبليّة، بما في ذلك شمال وزيرستان الذي كان سلفه أشرف كياني، المدير السابق لوكالة الاستخبارات الباكستانيّة، يردأ عنه ويكفيه مؤونة ذلك.

ثمّ إنّ تصفية أُسامة بن لادن في 2 أيار (مايو) 2011، في الفيلا المحصَّنة التي تعود ملكيّتها إليه في أبوت آباد، والتي تقع غير بعيد من الأكاديمية العسكريّة الكبرى الباكستانيّة، قامت بها القوّات الخاصّة الأميركيّة من دون إبلاغ سلطات البلاد بذلك أو تحذيرها، وذلك «تلافياً للتسريبات»، كما سيقول ليون بانيتا Leon Panetta مدير وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة (CIA). لكنّ هذه العملية المذلّة لن تجعل الجنرال أشرف كياني قائد الجيش، ولا الجنرال أحمد شوجا باشا، مدير وكالة الاستخبارات الباكستانيّة، يستقيلان أو يُقالان. لكنّ العلاقات بين إسلام آباد وواشنطن، ستصل إلى أدنى مستوياتها... وذلك إلى حين شعور إدارة أوباما بالحاجة إلى باكستان للتحضير والإعداد للانتقال الأفغاني، بعد الرحيل المُفترَض، والمُعلَن عنه، لأغلبيّة قوّات منظّمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في نهاية عام 2014.

وكالة الاستخبارات الباكستانيّة اليوم: ثلاثة أسئلة كبرى

المسألة الأفغانية هي التي توفِّر اليوم أكبر هوامش المناوَرة لباكستان ولوكالة الاستخبارات الباكستانيّة، على الرّغم من الريبة التي يُبديها جانبٌ من النُّخب الأفغانيّة

إزاء خيار الرئيس الأفغاني أشرف غاني، بإيلاء باكستان دوراً كبيراً لتسهيل المفاوضات وتيسيرها بين المجلس الأعلى للسِّلم الذي أنشأته كابول وطالبان الأفغانيّة. والواقع هو أنّ وكالة الاستخبارات الباكستانيّة نظّمت لقاءً أوّلاً في تمّوز (يوليو) 2015، في باكستان، إلّا أنّه باء بالفشل بعد أن تمّ كشف النقاب عن موت الملا عمر، قبل اللّقاء بسنتَين. وقد ترك الصراع على الخلافة على رئاسة طالبان أثره، فقد اتّهم المعارضون الملا منصور، الظافر الجديد بالخلافة، بأنّه ألعوبة في يد وكالة الاستخبارات الباكستانيّة، كما أنّه كان قد سبق للعديد من قادة وآمري طالبان أن اعتبروا رعاية وكالة الاستخبارات الباكستانيّة رعاية ثقيلة. وهذه التوتّرات الداخلية هي ما يُفسِّر عدم نجاح اللّجنة الرباعيّة (أفغانستان، باكستان، الصّين، الولايات المتّحدة)، التي تكوّنت في كانون الثاني (يناير) 2016، من أجل المساعدة على قيام حوار في ما بين الأفغان، حتّى الآن في إقناع طالبان بالمُشارَكة فيها.

أمّا الملفّ الثاني الكبير فهو ملفّ الهند وكشمير. وفي مذكّراته، يؤكّد خورشيد محمود قصوري، الذي عمل وزيراً للخارجيّة في عهد الجنرال مشرّف، أنّ المفاوضات السرّية بين الهند وباكستان لإيجاد تسوية حول كشمير، كانت في طريقها إلى النجاح في عام 2007، قبل أن يفقد مشرَّف السلطة. وهو يؤكِّد أنّ رئيس وكالة الاستخبارات الباكستانيّة ورئيس الاستخبارات العسكريّة كانا على عِلم بالمفاوضات. لكن هل كانا موافقَين عليها؟ فبعد الهجوم على قاعدة باثانكوت Pathankot الهنديّة في الثاني من كانون الثاني (يناير) 2016، جرى إرجاء استئناف الحوار الذي كان مُعلَناً بين دلهي وإسلام آباد، في حين أنّ المسألة الإرهابيّة تظلّ مطروحة. وردّة الفِعل الباكستانيّة على الاتّهامات الهنديّة ضدّ المجموعة الباكستانيّة المُسلَّحة، جيش محمّد، تلقي بعض الضوء على المسألة. وحتّى الآن لا تزال جماعة الدعوة، المنظّمة الأمّ للشكر طيبه، مَحميّة بالكامل.

تبقى المسألة الكبرى، مسألة الأخطار الداخليّة، التي بات ثمّة اعتراف عامّ بأنّها التحدّي الرئيس الذي ينبغي الردّ عليه. والرئيس الجديد لمديريّة وكالة الاستخبارات الباكستانيّة، الجنرال رضوان أخطر، هو خبير في مواجَهة الانتفاضات، وسبق له أن خدم

في المناطق القبليّة. لكنْ ماذا سيكون من أمر المُخطَّط القومي الذي وضعته حكومة شريف، وماذا سيكون مصير مكافحة المتطرّفين والإرهابيّين؟ باتت المسألة الآن مسألة كتلة سديميّة ضبابيّة مُبهمَة استخدمتها وكالة الاستخبارات الباكستانيّة كأداة قبل حين، وبات عليها الآن محاربتها، بتأييدٍ من الرأي العامّ الذي طفح كيله من العنف، وإن كان يظلّ مُنفتحاً جزئيّاً على الخطاب الإسلاموي، وعلى نظريّات المؤامرة الهندو- أميركيّة. ويرى كثيرون أنّ الجيش - ووكالة الاستخبارات الباكستانيّة من ضمنه - يظلّ خطّ الدفاع الأوّل ضدّ التهديدات الخارجيّة. ثمّ إنّ السلطات الباكستانيّة تردّ على الاتّهامات التي تتّهمها بلعب لعبة مزدوِجة، بأنّ باكستان هي أوّل ضحايا الإرهاب الذي تسبَّبت هجماته بموت الألوف من رعاياها، وبأنّ المنشآت العسكرية ومكاتب وكالة الاستخبارات الباكستانيّة قد استُهدفَت في العديد من المرّات، مثلما حدث لثانوية بيشاور العسكريّة التي فقدَت أكثر من 130 تلميذاً خلال هجومٍ واحدٍ في كانون الأول (ديسمبر) عام 2014.

التكيُّف ضروريّ ولا ريب، وهو ينمّ عن خيارات رئيسة بالنسبة إلى البلاد. فكيف سيكون مصير وكالة الاستخبارات الباكستانيّة إذا ما تمَّت هذه الخيارات، وهي المنظّمة التعدّدية، الموزَّعة على أقسام، وذات الخطاب المُتعدِّد، كما يصفها مايكل هايدن Michael Hayden، وهو مدير سابق لوكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة (CIA)؟ وفي النهاية، فإنّه لا يتقرَّر إلّا في داخل الجيش، ما إذا كان هناك من صيغة تغيير أو لا. فإذا ما وقع الاختيار على خيارٍ حاسم، يكون على وكالة الاستخبارات الباكستانيّة أن تتبع هذا الخيار حُكماً، حتّى ولو أفضى بها ذلك إلى فصل من يحرن من العملاء.

هوامش ومراجع

(*) Inter-services Intelligence (Directorat) التي بدأت شهرتها الحقيقية في حرب أفغانستان الأولى حيث كانت تُدرِّب المُجاهدين وتُعدّهم للقتال؛ هي إدارة تأسَّست عام 1948، وشاغلها هو الهاجس الكشميري والهندي. كان شعارها منذ ذاك هو (إيمان، اتّحاد، نُظم، وهي كلمات لها المعنى نفسه، وتُكتَب بالطريقة نفسها بالعربيّة والأرديّة، ما خلا الشعار الثالث). كانت الوكالة تضمّ عام 2008، ما يقارب 30,000 متعاونٍ أجنبي. مقرها في إسلام آباد، وهي تضمّ ثماني دوائر: الأركان، مُكافحة التجسّس، المعلومات ذات الأصل الكهرومغناطيسي، كشمير ونزاعات شمال البلاد، العمليّات السرّية، الإعلام والاتّصال بالدوائر الأخرى، لوجستيك العمليّات، التدريب والإعداد، أو مدرسة التجسُّس (المترجم).

(**) naga، وهُم جملة من الأعراق والقبائل والأقوام في شمال شرق الهند، وشمال غرب بورما. يشكّلون الأغلبيّة في ولاية ناغالاند، ولهم حضور لا بأس به في ولايات مانيبور، آروناشال براديش، وحضور طفيف في أصام Assam ولهم لغات عديدة. وكان الناغا هُم أوّل مَن أعلن عن قيام دولة مستقلّة لهم في شمال الهند في 14 آب (أغسطس) 1947، أي قبل إعلان استقلال الهند بيومٍ واحد، تحت اسم أنغامي زابو فيزو. وقد جرى الاعتراف بناغالاند كالدولة 16، أو بالأحرى الولاية 16 من الاتّحاد الهندي عام 1963، والمعروف أنّ مناطق الناغا شهدت اضطرابات مهمّة في أعوام 1968 و1975 و1997..إلخ. هذا، وتنبغي الإشارة من جهة ثانية إلى أنّ للناغا معتقدات تؤلّف بين الهندوكيّة والبوذيّة، وأنّ لهم امتدادات في كشمير، كما أنّ لهم فرقة خاصّة بهم في الجيش الهندي (المترجم).

(***) Quetta كويتّه، عاصمة إقليم بلوخستان باكستان، يبلغ تعداد سكّانها 1,2 مليون نسمة تقريباً، وتقع في منطقة جبلية (1700 متر عن سطح البحر) (المترجم).

لمعرفة المزيد

- Rana BANERJEE, «Pakistan Inter Services Intelligence Directorate. An analytical overview», *Journal of Defence Studies*, vol. 5, n° 4, octobre 2011.
- Assad DURRANI, «ISI, an exceptional secret service», in Steve CLEMONS, «Pakistan's ISI from the Inside», *The Atlantique*, 25 juillet 2011.
- Imtiaz GUL, *The al Qaeda Connection. The Taliban and Terror in Pakistan's Tribal Areas*, Penguin Books India, New Delhi, 2009 (chapitre 10).
- Michael HAYDEN, *Playing the Edge. American Intelligence in the Age of Terror*, Penguin Books, New York-Londres, 2016 (chapitre 11).
- Khusrshid Mahmud KASURI, *Neither a Hawk nor a Dove. An insider's account of Pakistan's foreign policy*, Oxford University Press, Karachi, 2016 (chapitre 4).

الائتلاف المستحيل في وجه بوكو حرام

مارك- أنطوان بيروز دو مونتكلو
(مدير البحوث في معهد البحث من أجل التنمية IRD)

وُلدت فرقة بوكو حرام الجهاديّة في منطقة بورنو Borno قرب بحيرة تشاد، في مطلع سنوات 2000، وهي اليوم في حالة صراع مع ائتلافٍ أو تحالفٍ تكوَّن في مطلع عام 2015، يضمّ قوّات في نيجيريا والنيجر وتشاد والكاميرون. وهكذا، فإنّ ثمّة عديداً من الفاعلين المُلتزمين في نزاع، هو شاهدٌ نموذجيّ إلى حدّ بعيد، على عجز البلدان الغربيّة على سَوْس نظام العالَم وقيادته وتسوية أزماته المُعقَّدة. فالنداءات لتحرير تلميذات شيبوك Chibok اللاتي اختطفتهنّ بوكو حرام عام 2014، ولم يُعثر لهنّ على أثر مذ ذاك، هو أمرٌ بالغ الدلالة في هذا الصدد. ويقيناً أنّ فرنسا مرتبطة باتّفاقات دفاع مع النيجر وتشاد والكاميرون؛ وأنّ نجامينا تستضيف حاليّاً قيادة العملية «برخان Barkhane» التي يُفترَض بها أن تغطّي حفنة من دُول الساحل الأفريقي الفرنكوفونيّة في صراعها ضدّ مجموعات إرهابيّة فائقة الحركة ولا تقيّدها قيود اللّغات والألسنة. وبخلاف ذلك، فإنّ بريطانيا والولايات المتّحدة تقيمان علاقات سياسيّة وثيقة مع نيجيريا الأنكلوفونيّة. لكنْ، ليس هناك قوّة غربية ترغب في إرسال قوّات إلى هذا البلد الذي هو أكثر بلدان أفريقيا سكّاناً، ولاسيّما أنّ الصراع يدور في منطقة لا تمثّل مصلحة اقتصادية كبرى؛ فالمناطق البتروليّة موجودة في جنوب البلاد، في خليج بيافرا Biafra. وفضلاً عن ذلك، فإنّ نيجيريا نفسها المُغالية في شعورها القومي لا تريد السماع، مجرّد السماع، بعمليّة تتولّاها الأُمم المتّحدة على أراضيها.

على الرّغم من أنّ جهاديّي بوكو حرام، وبينهم شريحةٌ بايَعت الدولة الإسلاميّة داعش، قد تعرَّضوا لنكسات مهمّة، إلّا أنّهم أبدوا قدرة مُذهلة على الاستيعاب، أظهرت من جهتها هشاشة وسرعة عطب دُول الساحل الأفريقيّة. وفي ما يتعدّى مشكلات الفساد والتنسيق والتدريب والتكوين والإعداد وتجهيز الجيوش في المنطقة، فإنّ القوة المُنتدَبة المُشترَكة والمتعدّدة لجنسيّات (Multinational Joint Task Force, MNJTF) تصطدم في الواقع بقسورات داخليّة وخارجيّة تضيّق من قدراتها العملياتيّة في الصراع ضدّ الإرهاب.

التحالف الهشّ

على الصعيد الاقتصادي أوّلاً، هناك ثلاثة بلدان أعضاء في التحالف، هي النيجر وتشاد ونيجيريا، تُجاهِد وتُكبِد من أجل تمويل مواصلة مجهودها الحربي، ذلك أنّ مَوارِد ميزانيّتها تتأتّى في القسم الأكبر منها من النفط الذي يشهد تراجعاً في قيمته اليوم بسبب انخفاض سعر البرميل. وإذا كانت القوّة المُنتدَبة المُشترَكة والمتعدّدة الجنسيات (MNJTF) قد تلقَّت تفويضاً يُشبه التوقيع على بياض من الأمم المتّحدة، إلّا أنّ فرنسا والولايات المتّحدة تتبرّمان وتأنفان من الدَّعم المُباشَر لقوّات قومية سبق لبعضها أن ارتكب جرائم حرب ظلّت بلا جزاء. أمّا على الصعيد المؤسّسي، فإنّه من الصعوبة بمكانٍ أيضاً، إقامة شراكة بين بُلدانٍ أنكلوفونيّة وبُلدانٍ فرانكوفونيّة تقع عند نقطة التوقّف الفاصلة بين الجماعة الاقتصاديّة لدُول أفريقيا الغربيّة (Cedeao) والجماعة الاقتصاديّة والنقديّة لدُول أفريقيا الوسطى (Cemac): نيجيريا والنيجر من جهة، والكاميرون وتشاد من جهة أخرى. وقد اضطر القوم أخيراً لإعادة الاعتبار إلى قوقعة فارغة أو محارةٍ خاوية هي لجنة حوض بحيرة تشاد، من أجل تنسيق العمليّات العسكريّة التي تقوم بها القوّة المُنتدَبة المُشترَكة والمتعدّدة الجنسيّات (MNJTF)، تحت وصاية منظّمة واحدة وحيدة بعينها.

أمّا على الصعيد السياسي بعد ذلك، فإنّه لم يكن من شأن الشعور القومي المتعالي الذي تُبديه الحكومات المَعنيّة، تسهيل وتيسير تحضير وتركيب عمليّة سلام كان يُمكِن أن يتبنّاها الاتّحاد الأفريقي ويحظى بتمويلها من الاتّحاد الأوروبي. وبخلاف ذلك،

فإنّ الاستحقاقات الانتخابيّة، دفعت، في مطلع عام 2016، النيجر وتشاد على تركيز مشاغلهما الأمنيّة حول تنظيم الانتخابات الرئاسيّة. وهكذا، فإنّ العاصمة التشاديّة، نجامينا بخاصّة، استردّت الألفي (2000) جندي من جنودها الذين كانوا ينتشرون شمال الكاميرون. وكان هذا الانكفاء بمنزلة إشارة إلى صعوبة العمل مع نيجيريا، التي بدت وكأنّها تزداد تردّداً في قبول قوّات تشاديّة على أراضيها. كما أشارت إلى الحدود العمليّاتيّة لبلدٍ صحراوي، ينتمي ثلثا جنوده الخمسة وأربعون ألفاً (45,000) إلى الجيش الوطني التشادي (ANT) والثلث الآخر إلى الإدارة العامّة للأمن ومؤسّسات الدولة (DGSSIE)، وينبغي لهم مراقبة حدود شاسعة تلافياً للتدفّقات التي تَفِد من انتفاضة دارفور في السودان، أو من المجموعات الجهاديّة الليبيّة، أو من السلّابين والنهّابين الذين أنتجهم تفكّك جمهورية أفريقيا الوسطى.

مع الانتخاب الديمقراطي للرئيس محمّد بخاري في آذار (مارس) 2015، نجحت نيجيريا في تجاوز منعطف اختبار الانتخابات. وبمجرّد أن تألّفت الحكومة، فإنّها سارعت إلى اتّخاذ تدابير توفير الأمن لمدينة ميدوغوري Maiduguri عاصمة ولاية بورنو، من أجل «كسب قلوب وأفئدة» الأهالي المدنيّين، ومن أجل الكفاح بفعاليّة أكثر ضدّ بوكو-حرام. كما أنّها على وجه الخصوص، أمرت الجيش النيجيري بوقف ارتكاب الفظاعات، في حين أنّ عسكريّين راحوا يقدمون مساعدة طبّية ومعونة اجتماعيّة وهُم بالزيّ العسكري، لضحايا النزاع، حتّى ولو أدّى ذلك إلى الإضرار بالسمعة أو الشهرة الحياديّة للمنظّمات الإنسانية النادرة، والمتواجدة على الأرض. غير أنّ الرئيس بخاري كان أقلّ نجاحاً في الإصلاح إصلاحاً طويل المدى، لجهازٍ عسكريّ نخرته آفة الفساد.

يواصل الجيش، من الناحية العملية، التصرّف بكل حصانة، أي من دون أدنى مُساءَلة. ففي نهاية عام 2015 قام بتنفيذ مجزرة في الأقلّية الشيعيّة المُقيمَة في مدينة زاريا Zaria، على مبعدة 250 كيلومتراً إلى الشمال من أبوجا Abuja، مُخاطِراً بفتح جبهة جهاديّة ثانية، في شمال غرب نيجيريا هذه المرّة. أمّا في الشمال الشرقي في منطقة بورنو Borno، فإنّ الضبّاط يواصلون فرض الخوّة على صفقات تجّار ميدوغوري

Maiduguri الذين يبيعون بأسعار باهظة المنتوجات التي يشتريها سرّاً المتمرّدون الوافدون من الأرياف المُجاوِرة. والواقع هو أنّ الجيش النيجيري هو الذي يزوِّد رسميّاً ويتولّى «تدفيع» ثمن المواكبات التي تحمي شاحنات السلع التي تخرج من المدينة أو تَفد إليها.

ثمّة مشكلة ثانية، تتمثّل في أنّ الرئيس بخاري جعل من الانتصار على بوكو حرام محوَر حملته الانتخابيّة، ثمّ قيّد نفسه بوعدٍ يستحيل الوفاء به، هو سحق تلك المجموعة قبل شهر كانون الأوّل (ديسمبر) 2015. ولرغبة السلطات في «تطبيع» الأوضاع وإعادتها إلى سابق أحوالها، فإنّها، أي السلطات، حثَّت الضحايا وضغطت عليهم ليعودوا إلى متّحداتهم وأماكن عيشهم الريفيّة الأصل، كما فعلت في غووزا Gwoza حيث جرى إسكان المهجّرين داخل ثكنة. وعلى الرّغم من تواصل هجمات بوكو حرام، فإنّه جرى الإقفال، داخل نيجيريا، على اللّاجئين الذين تهجّروا من الكاميرون، ومن مخيّمات المهجَّرين النيجيريّة، ولا سيّما في يولا Yola، في ولاية أداماوا Adamawa، المُجاوِرة لبورنو Borno. وفي كانون الثاني (يناير) 2016، أرادت السلطات النيجيريّة تسريع الرحيل نحو ميدوغوري Maiduguri، وذلك بتحويل كلّ مَن يشغلون موقع مالكوهي Malkohi نحو قرية جيري Girei، وتحديداً نحو دامار Damare، التي كانت مصنعاً قديماً للجعة، جرى تحويله إلى مركز لإعداد الشبّان للخدمة المدنيّة (السلك الوطني لخدمة الشباب National Youth Service Corps NYSC).

النتيجة، هي أنّه جرى ترحيل ضحايا النِّزاع إلى بورنو Borno، بعد تركهم في قرى ليست بقراهم، أو مراكمتهم في أرباض مدينة ميدوغوري Maiduguri، التي استقبلت قبل ذلك الأهالي المطرودين من مدارس وسط المدينة التي لجؤوا إليها، والتي فُتِحت جزئيّاً لاستقبال التلاميذ. ويبدو أنّ حاكم منطقة بورنو Borno قد قلَّص معونته، التي كانت قد زادت على نحو ملموس قبل آذار (مارس) 2015، من أجل حثّ المهاجرين على التصويت لمحمّد بخاري. وما يزيد الوضع توتّراً هو أنّ كثيراً من الفلّاحين لا يستطيعون زرع حقولهم لتغذية عائلاتهم. كما أنّ المُتمرّدين المُنتفضين باتوا يهاجمون الأهالي المُهجَّرين من أجل التموين، ومن أجل البرهنة على أن النزاع لم ينتهِ؛ كما في

ديكوا Dikwa على سبيل المثال، حيث قتلوا سبعين شخصاً في شباط (فبراير) 2016. وفي المدينة، لا تزال عاصمة ولاية بورنو Borno الإداريّة، الهدف المُستهدَف، يوميّاً تقريباً، للعمليات الانتحاريّة التي يقوم بها مقاتلو بوكو حرام. وبعض هؤلاء تسلَّل إلى مخيّمات الضاحية، ولاسيّما إلى دالوري واحد Dalori One حيث قُتِل قرابة مئة شخص في نهاية كانون الثاني (يناير) 2016. وسيناريو هذه الحرب «اللّامُتماثِلة» النّاشِبة بين طرفَين غير مُتناظرَين، مُتفاوتَي القوّة، هو السيناريو الكلاسيكي: الجيش يُمسِك بالمراكز الحضريّة المدينيّة، بينما يَنتشر المتمرّدون في الريف والأدغال.

تعقّد النِّزاع، تفتُّت الفاعلين والمُمثِّلين

هكذا، فإنّ تدويل الردّ على بوكو حرام لم يتِح حتّى الآن وضع حدٍّ نهائيّ للعنف الجهادي في ولايات بورنو Borno، وأداماوا Adamawa، ويوب Yobe المُتاخِمة للنيجر والكاميرون. بل بالعكس؛ فإنّ كثرة الفاعلين واللّاعبين أسهَمت في تعقيد النِّزاع، في حين أنّ الطائفة المذكورة تفتَّتت، وتقسَّمت بين مناصرين للالتحاق بداعش ومعارضين له. وبقدر ما كانت قوّة بوكو حرام تتصاعد، كانت بلدان المنطقة تقرِّر عَسْكَرة الجسم الاجتماعي بالاستناد إلى مُساعدين أو مُعاونين أمنيّين، يعرفون المنطقة معرفة أفضل من العسكريّين، ممَّن جرى تجنيدهم من بين أبناء المنطقة بالذّات. ففي الكاميرون مثلاً، أنشأ حاكِم منطقة أقصى الشمال لجان دفاعٍ قرويّة، عادت فأصبحت لجاناً رسميّة بموجب المرسوم الجهوي رقم 19، الصادر بتاريخ 2 حزيران (يونيو) 2014. ولا يستطيع أفراد الميليشيات هؤلاء أن يَستخدموا من السلاح، من حيث المبدأ، شيئاً آخر غير السلاح الأبيض، وهُم يعيشون من تبرّعات الأهالي والتّجار، الذين كانوا يدفعون لهم أصلاً ليحموهم من قطّاع الطرق. أمّا في البلدات القريبة من الحدود، فإنّهم يفيدون السلطات اليوم في تمييز اللّاجئين من أبناء البلاد الأصليّين، من دون أن تكون للسلطات المذكورة أيّ أوهام حول قدرتهم على التصدّي لهجمات بوكو حرام.

أمّا الوضع القانوني للقوّة المُنتدَبة المدنيّة المُشترَكة (CJTF)، فهو يتّصف، في الجانب النيجيري، بالغموض ذاته. فقد كانت هذه الميليشيات التي جرى إطلاقها في حزيران (يونيو) 2012، تتمتّع منذ المنطلق بدَعم الجيش، الذي وضع مُخبرين جنّدهم

هو، بين معتقلي ثكنة جيوا Giwa. ثمّ جرى إضفاء الصفة الرسميّة عليها لاحقاً في حزيران (يونيو) 2013 تحت إدارة شخص يُدعى بابا لوان جعفر، وذلك بُعيد إعلان حالة الطوارئ في ولايات بورنو Borno، وأداماوا Adamawa ويوب Yobe. ولكنّها استجابت لطلب من الأهالي الذين كانت لهم ردّة فعلهم على الردود الانتقاميّة التي كان يقوم بها العسكريّون بعد هجمات بوكو حرام[1]. وقد استجابت بخاصّة لحاجةٍ أمنيّة إلى حماية المدنيّين، والذين كانوا عُزّلا نزع الجيش سلاحهم، وكانوا بلا حول ولا طول في مواجهة بوليس ينخره الفساد، واعتاد أن يُطلق سراح المشبوهين لقاء مبالغ قليلة من المال، في حين أنّ هؤلاء كانوا يسارعون فور إطلاق سراحهم إلى قتل المُخبرين الذين وشوا بهم. وعلى العكس من قوى الأمن التي لا تتكلّم اللّغات المحلّية، فإنّ القوّة المُنتدَبة المدنيّة المُشترَكة (CJTF) أفلحت في تحديد المتمرّدين وتعيينهم وطردهم من عشرة قطاعات من قطاعات ميدوغوري Maiduguri، التي استردّتها الميليشيات وتُسيِّر فيها دوريّاتٍ ليلاً ونهاراً، وبخاصّة حيّ أوماراري Umarari، أحد معاقل بوكو حرام. وما كان يزيد من قوّة شعبيّة الميليشيات في البداية هو الشجاعة الفائقة التي أبدتها، والتي أدّت بها إلى خسارة 100 رجل من رجالها عام 2013، خلال الأشهر الستّة الأولى من إنشائها.

إزاء هذا النجاح، قرّر الحاكِم إعطاءهم عربات، ودَمْج بعضهم في إدارة لمعونة الشبّان العاطلين عن العمل؛ وهي إدارة أو برنامج تمكين شبيبة بورنو Borno Youth Empowerment Scheme (أو BOYES وفقاً لتسميتها المُختصَرة). أمّا الجيش، فإنّه قدَّم لهم بعضاً من التدريب العسكري، بينما قدَّم القطاع الخاصّ بعض التمويل. ويُقدَّر تعداد القوّة المُنتدَبة المدنيّة المُشترَكة (CJTF) اليوم بعديد يتراوح بين 23,000 و30,000 شخص. وهناك بين هؤلاء، عددٌ يتراوح بين 1700 و3000 شخص جرى الإعلان عنهم رسميّاً كأُجراء، يحملون بطاقة هويّة، ويرتدون زيّاً عسكريّاً أزرق فاتحاً[2]. أمّا الآخرون فلا يتقاضون شيئاً، وهُم يأملون في الإفادة من برامج التسريح التي تتيح لهم إمّا الحصول على منحة دراسية في الخارج، وإمّا العمل في الزراعة، أو في تجارة صغيرة أو الالتحاق بالدّفاع المدني، أو بوحدات البوليس المحلّي التي يُفترَض بها الحيلولة دون نشوب النِّزاعات بين طوائف المجتمع.

هكذا، فإنّ عَسْكَرة مجتمع بورنو Borno، في إطار الصراع ضدّ الإرهاب، قد أوجَد مشكلات جديدة. فالقوّة المُنتدَبة المدنيّة المُشترَكة (CJTF) هي في الحقيقة جملة مركَّبة من عناصر شتّى، بحيث إنّها خلافاً للجان الدفاع الكاميرونيّة، تشتمل أيضاً على نساء جرى تجنيدهنّ خصوصاً لتفتيش أرامل بوكو حرام، اللّاتي قد يَعبرن حواجز البوليس ليذهبْن ويُفجِّرْن أنفسهنّ في المدينة. والواقع هو أنّ ميليشيات بورنو Borno مخترقة من جانب دوائر الأمن، ومن جانب المُتمرّدين كذلك. وقد تلقّوا في واقع الأمر بعضاً من الشبّان الجانحين، ومن المجنّدين الذين قام الجيش بتجنيدهم عنوة؛ وهناك ضحايا بوكو حرام الذين يريدون الانتقام، وهناك قدامى أعضاء هذه الطائفة الذين يميلون إلى التفاوض، ويدينون الانحراف الإرهابي للمجموعة. وفي جميع الأحوال، فإنّه كثيراً ما اضطرّت القوّة المُنتدَبة المدنيّة المُشترَكة (CJTF) إلى توقيف العديد من أعضائها، بعد أن تبيّن أنّهم يتجسّسون عليها لمصلحة المُتمرّدين.

غير أنّ المشكلات لا تقف عند هذا الحدّ. فقد استفادت القوّة المُنتدَبة المدنيّة المُشترَكة (CJTF) من نجاحاتها لتتصرَّف على النحو الذي يحلو لها، من دون أن تخشى حسيباً أو رقيباً. وقد جرى اتّهامها مرّات عدّة بأنّها سرقت مدنيّين وقامت بعمليات نهب، وبتحرّشات بالفتيات، وبشنق مشبوهين من دون تسليمهم إلى البوليس أو إلى العدالة. والواقع هو أنّها نقلت العنف، حين وفَّرت الأمن لمدينة ميدوغوري Maiduguri، إلى الأرياف، التي يقلّ تعداد أفرادها فيها ممّا يجعلها أقلّ فعاليّة على الرّغم من وجود مجموعات دفاع ذاتي لصيّادين أو لمُربّي الدواجن، يُطلق عليهم اسم ناسال كونجيا Nasal Kungiyar لدى العرب الشاوية في كالابلج Kalabalge في بورنو Borno، أو طبيطال بولاكو Tabital Pulaaku لدى قبائل البول Peuls في ميشيكا Michika، في شمال أداماوا Adamawa.

على هذا، فإنّ القوّة المُنتدَبة المدنيّة المُشترَكة (CJTF)، أحيَت النِّزاع في منحاها وجدَّدته، حين اجتذبت أفراداً أو جماعات، فاستدعت بذلك ردوداً انتقاميّة ضدّ مدنيّين كانت مجموعة بوكو حرام تُنفِّذ المجازر بحقّهم لرَدْع الفلّاحين عن الالتحاق بصفوف

الميليشيات المُوالية للحكومة. وهذه المشكلة مطروحةٌ أيضاً في الكاميرون، التي لا تتلقّى لجان الدفاع القرويّة فيها أجوراً، بحيث قد تراودها مراودة انتزاع أموالٍ من السكّان بالتواطؤ مع قوى الأمن الفاسِدة. والواقع هو أنّ ما نشهده عبر الائتلاف الدّولي ضد الإرهاب، هو تفتُّت وتعقيد الفاعلين واللّاعبين في معركة مدعوَّة للتطاول والدوام، وبدأت تتفكّك وتتجزّأ وتستحيل إلى كثرة من النزاعات الاجتماعيّة الصغيرة. والواقع أنّ النزاعات غالباً ما تنتمي إلى منطق تسوية الحسابات، بأكثر ممّا تنتمي إلى منطق الجِهاد المُعولَم.

هوامش ومراجع

(1) أنظر «القوّة المُنتَدَبة المدنيّة المُشترَكة، صنع قنبلة بشريّة موقوتة»:
Samuel MALIK, «Civilian JTF. The making of a human time bomb», <www.premiumtimesng.com>, 19 mai 2015.

(2) محادثة بين كاتِب هذه السطور ومحامي القوّة المُنتدَبة المدنيّة المُشترَكة (CJTF)، جبرين غوندا Jibrin Gunda، جرت في 24 تشرين الأوّل (أكتوبر) 2015 في ميدوغوري Maiduguri؛ وأنظر منظّمة العفو الدّولية: «نجومٌ على أكتافهم ودمٌ على أيديهم، جرائم حرب العسكريّين النيجيريين».
AMNESTY INTERNATIONAL, *Stars on their shoulders. Blood on their hands. War crimes committed by the Nigerian military*, Londres, Amnesty International, 2015.

لمعرفة المزيد

- Élodie APARD, «Boko Haram, le jihad en vidéo», *Politique africaine*, n° 138, 2015, p. 135-162.
- Marc-Antoine PÉROUSE DE MONTCLOS (dir.), *Boko Haram. Islamism, Politics, Security, and the State in Nigeria*, Tsehai, Los Angeles, 2015.
- Marc-Antoine PEROUSE DE MONTCLOS, «Boko Haram, une exception dans la mouvance djihadiste?», *Politique étrangère*, n° 2, 2015, p. 37-48.
- «Géopolitique du Nigeria», *Hérodote*, n° 159, décembre 2015.
- «De quoi Boko Haram est-il le nom?», *Afrique contemporaine*, n° 255, 2015.

الصّين: بين السلطة الإقليميّة والجبروت العالَميّ

مارتين بولارد

(رئيسة التحرير المعاونة في صحيفة **لو موند ديبلوماتيك** *Le Monde diplomatique*)

مَن يستطيع أن يعتقد أنّ الصّين، وهي الجبّار الاقتصادي المُعترف به، تقوم بدَور الصمّ البكم في الساحة الدّولية، قانعةً بممارسة تجارتها الصغيرة، ولو كان مدى هذه التجارة هو المعمورة كلّها؟ وهي كاليابان، التي كانت تمثّل الاقتصاد العالمي الثاني بين عام 1969 وعام 2010، والتي اتّخذها جيرانها مثالاً يحتذى يقبل التقليد، ولكنّها لم تفلح مطلقاً في شغل دَورٍ كبير حتّى في منطقتها. فقد وسمتها جرائمها إبّان الحرب العالميّة الثانية بسماتٍ لا تُمحى. كما أنّها كانت شديدة الارتهان للولايات المتّحدة سياسيّاً وعسكريّاً.

ليس في وارد الصين أن تتخلّى عن فرصتها في أن تستردّ منزلتها في الشؤون العالميّة، عنينا المنزلة التي كانت تتمتّع بها منذ القرن السادس عشر وحتّى مطلع القرن التاسع عشر، عندما كانت في قلب نظام المُبادلات الصناعيّة الدّولي. وهي تسلك اليوم، متسلّحةً بعنفوانها المُستعاد، سُبُلاً غير مألوفة، وطُرقاً قد تكون ملتوية متعرّجة في بعض الأحيان ـ الأمر الذي لا يجعل أهدافها سهلة الاكتناه دائماً. لكنّها لا تني تتقدّم بخطىً واثقة، مدعومة بوضعيّتها الجديدة التي تجعل منها القدرة الاقتصاديّة الأولى في بعض الحسابات أو الثانية في حسابات أخرى. غير أنّها قوّة نسبيّة وغير مُطلقَة: ذلك أنّنا إذا أخذنا نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلّي الإجمالي، فإنّ منزلة الصين تتدنّى حينها لتصل إلى المرتبة العالميّة الرابعة والسبعين (74) وراء اليابان التي تحتلّ

المرتبة الرابعة والعشرين (24)، والولايات المتّحدة التي تحتلّ المرتبة الخامسة (5). عملية اللّحاق بالركب لمّا تنتهي بعد، إذ ما زال المنال بعيداً. والقادة الصينيّون يعرفون ذلك.

كانت الاستراتيجيّة التي اعتمدها الصينيّون حتّى نهاية العقد الأوّل من هذا القرن (سنوات 2000) 'ستراتيجيّة أطلقوا عليها تسمية «طاو غوانغ يانغ هوي» التي يحدّدها أبو الإصلاحات الصينيّة دنغ هسياو بنغ Deng Xiaoping، بما يُمكن إيجازه كما يلي: التستّر على مواهبك وانتظار حينك. وكان ذلك مسعى فائق الفعاليّة. وقد غنمت الصّين مركزها 'المُشرِّف داخل جماعة أُمم جنوب شرق آسيا (Asean) وفقاً لتسميتها الإنكليزيّة) إبّان الأزمة الاقتصاديّة التي شهدتها سنوات 1997 ـ 1998. وهي لم تكتفِ بعدم اغتنام فرصة ضعف جيرانها الذين عصفت بهم العاصفة الماليّة فحسب، بل إنّها كاثرت الاتّفاقات التجاريّة معهم وعَرضت عليهم معونة نقدية. لكنّ ذلك لم يؤدِّ إلى زوال التحفّظات والتردّدات كافّة ـ فقد جرى إنشاء جماعة أُمم جنوب شرق آسيا (Asean) عام 1967، للوقوف في وجه الشيوعيّة التي لا تزال بكين تُعلن انتماءها إليها ـ لكنّ العلاقات «تطبّعت»، والتبادلات تعاظَمت. وحتّى أنّ «الأخوة الأعداء» اليابانيّين جرى تجنيدهم، بحيث جعلوا من الصين شريكهم التّجاريّ الأوّل، وأحد الأماكن المُفضَّلة لتوظيف تثميراتهم. أمّا الخلافات التي تدور حول الأراضي، فجرى وضعها بين قَوسَين... فقد بات الزمن زمن «الانبثاق السِّلمي» وفقاً للتعبير السائد.

مبدأ عدم التدخّل

شهر العسل الذي بدأ مع الولايات المتّحدة عام 1972 (بإطِّراحهما المُشترَك للاتّحاد السوفياتي) تواصل عبر الترابط الوثيق، أو الارتهان المُتبادَل الذي ما كان يمكن تصوُّره من وجهة النظر «المبدئيّة القبليّة» بين معبد الليبراليّة وحرم الشيوعيّة. ووفقاً لمثالٍ لا يني يتكرّر ويتواتر، فإنّ الشركات الأميركيّة المتعدّدة الجنسيّات وظّفت على نطاقٍ واسع في الصّين، التي صنعت مُنتوجات رخيصة الثمن أغرقت بها المعمورة كلّها، مُراكمةً فوائض ماليّة ضخمة أعادت تدويرها في تمويل الدَّين الأميركي الهائل...

ولتعطّشها للموادّ الأوّلية، فإنّها استخدمَت موجوداتها الماليّة للتوظيف في أفريقيا، ثمّ وبنسبٍ أدنى في أميركا اللّاتينيّة، أي في حديقة الولايات المتّحدة الخلفيّة ـ فأصبحت الشريك الأوّل للبرازيل على سبيل المثال. وقد طبَّقت المبدأ ذاته في كلّ مكان: عدم التدخّل في الشؤون الداخليّة للآخرين. أمّا في القارّة الأفريقيّة، التي سبق أن فرض متأنّقو صندوق النَّقد الدّولي قانونهم فيها، فإنّ الحُكّام، إن لم نقل الشعوب، استقبلوا الرساميل الصينيّة بتعاطفٍ شديد وذراعَين مفتوحتَين. بل إنّ بعضهم تحدّث عن «إجماع بكين[1]» في مقابل، أو بالتضادّ مع «إجماع واشنطن» الذي يطبّقه صندوق النّقد الدّولي. بلى، فقد باشرت أفريقيا الإقلاع واقعاً.

كثيراً ما سَخر الساخرون من بكين التي تشتري ما تحتاج إليه من أنظمة سيّئة السمعة، محوّلةً أنظارها عن الفساد والهدر والانتهاكات التي تطاول الحرّيات. والحقّ أنّ هذا الكلام ليس خاطئاً، ولكنّه ليس غريباً عن الحلبة الدّولية. وإذ ترفض الصّين كلّ اتهام غربي لها في ميدان حقوق الإنسان، فإنّها تُحاذر إعطاء الآخرين دروساً في هذا المجال. وهي في هذا ذات منطقٍ متماسك. وهكذا، فإنّه لا بدّ من الاعتراف بأنّها لا تزال حاليّاً تُلازِم وضعيّة عدم التدخّل. أَفَتراها ستُلازِم هذا الموقف في الحين الذي تزداد فيه تثميراتها في بلدان ضعيفة الاستقرار؟ الحقّ أنّ هذا ليس بالأمر الأكيد.

في نهاية عام 2015، أعلن الرئيس شي جينبينغ Xi Jinping إرسال كتيبة مشاة إلى جنوب السودان. ويقيناً أنّ هذا الانتشار العسكري كان يندرج في إطار عمليّات حفظ السلام التّابعة لمنظّمة الأُمم المتّحدة؛ بحيث كانت المبادئ الكبرى تَأتلِف هنا مع الأعمال أو الصفقات الصغرى، ذلك أنّه لا يسع المرء إلّا أن يَعتبر أنّ بكين كانت تسعى (كذلك) إلى أن تحمي بهذه العمليّة مصالحها النفطيّة المُهدَّدة... ولقد رأيناها، على أيّ حال، توقِّع خلال السنوات الأخيرة اتّفاقاً مع جيبوتي لبناء قاعدة بحريّة، وتُرسِل بَحريّتها لتستردّ رعايا صينيّين من اليمن، وقبل ذلك بأشهر من ليبيا. ومثل هذا النشاط كان أمراً لا يقبل التصوّر قبل عقدٍ من الزمان.

من الصحيح أنّ الصّين لم تَستخدِم خلال ما يقرب الثلاثين سنة، أي خلال الفترة الواقعة بين عام 1971 وعام 2010، حقّ النَّقض في مجلس الأمن التّابع للأُمم المتّحدة سوى أربع مرّات، مُفضِّلةً، في أسوأ الأحوال، الامتناع عن التصويت، مع الحرص على عدم معارضة الولايات المتّحدة مُواجهةً. وقد أتاح امتناعها عن استخدام حقّ النقض عام 2011، لفرنسا وبريطانيا والولايات المتّحدة التدخّل عسكريّاً في ليبيا، بهدفٍ رسميّ مُعلَن هو فرض منطقة حظر جوّي، وفي الواقع بهدف القيام بتدخّل عسكريّ تقوم به منظّمة حلف شمال الأطلسي (NATO) من أجل الإطاحة بالعقيد معمّر القذّافي. وكان من نجاح تلك العمليّة ما كان. وقد «أقسَم» القادة الصينيّون على أنّ كتفهم لن تؤكَل ثانيةً...

وأسهَم ذلك في تردّي العلاقات مع الولايات المتّحدة، بخاصّة أنّها لم تكُن قبيل ذاك في أحسن حالاتها. والحقّ أنّ من الصعوبة بمكان تحديد اللّحظة التي تحوَّل فيها «شهر العسل» إلى شجارٍ عائلي. لعلّها أزمة عام 2008 التي جعلَت الولايات المتّحدة ترتاب بذاتها، وجعلَت الصّين تتخلَّص من مركّبات النقص لديها، هي التي أَقنعت بكين بالتخلّص من موقف عدم لفت الأنظار، العزيز على دنغ هسياو بنغ Deng Xiaoping.

خلافاً لما نسمعه في كثيرٍ من الأحيان، فإنّ إرادة تثبيت الذّات وتأكيدها تجلَّت قبل وصول الرئيس الحالي شي جينبينغ Xi Jinping إلى الحُكم. فقد طالبَت الصّين باحتلال المرتبة التي تعود إليها داخل صندوق النّقد الدّولي في عهد سلفه هو جينتاو Hu Jintao ـ من غير طائل ـ وبدأت بتدويل اليوان. وفي عهده أيضا بدأت الميزانيّة العسكريّة بالارتفاع و«التحليق» من أجل تحديث الجيش وبناء سلاحٍ بحريّ خليقٍ بحمْل هذا الاسم: فقَبل عام 2012 لم يكُن لدى الصّين حاملة طائرات، في حين كانت لدى الهند اثنتان، وكانت اليابان تعرض ثلاث مدمّرات حاملات طائرات عموديّة. غير أنّ هذه الحمى العسكرية أفضت إلى إثارة القلق لدى جيران الصّين، بحيث ركبت الولايات المتّحدة، التي كان نجمها يخبو، غارب مَوجة الخوف هذه، واغتنمَت الفرصة لتُقدِّم نفسها كحامٍ إقليمي، من أجل تعزيز حضورها العسكري في إطار استراتيجيّة ما تسمّيه «المحوَر الآسيوي».

سوء تفاهم مزدوج

الواقع هو أنّه منذ انبعاث الصّين، طَرحت العلاقات بين البلدَين سوء تفاهم مزدوجاً. فقد كان الزعماء الأميركيّون يحلمون من جانبهم بتجنيد بكين خلف رايتهم «من أجل تقاسم مسؤوليّات الحفاظ على النّظام الدّولي[2]» كما قال الرئيس أوباما ـ وهو نظام تحدّده واشنطن وحلفاؤها ببديهة الحال. أمّا من الجانب الصينيّ، فإنّ القوم كانوا يتصوّرون أنفسهم قوّة عظمى كبرى معترفاً بها، تتعامل مع القوّة العالميّة الأولى «تعامل الندّ للندّ»، كما اقترح الرئيس هو جينتاو Hu Jintao إبّان زيارته واشنطن عام 2006[3]. صينٌ شريكٌ مكوِّنٌ لنظام دوليّ متعدّد الأقطاب. وبعد ذلك بعقدٍ من السنين، اعتبر شي جينبينغ Xi Jinping هو أيضاً، خلال زيارة رسميّة قام بها لما وراء الباسيفيكي، أنّ الحين قد حان لإقامة «مثالٍ آخر من العلاقات بين القوى العُظمى ـ أي بين الولايات المتّحدة والصّين[4]». لكنّه لن يلقى أذناً تصغي خيراً من الأُذُن التي لقيها سلفه.

لعلّ خطاب الرئيس الأميركي حول حالة الاتّحاد، في كانون الثاني (يناير) 2015، هو خير شاهد على المُنافسَة القائمة بين الأمّتَين. إذ راح يقول: «تريد الصين أن تكتب قواعد للمنطقة التي تشهد أعظم نموٍّ في العالَم [...] لماذا ينبغي لنا أن نَدع ذلك يَحدث؟ ينبغي لنا أن نكتب تلك القواعد[5]». ليس في وارد القوّة الأعظم المُستقرَّة أن تقتسم السلطة مع القوّة العظمى الصاعدة. مذ ذاك، لم تَعد الأخيرة تقبل الإذعان للقواعد الأميركيّة؛ بحيث يبدو الصدام وكأنّه بات أمراً محتوماً.

الأمر الواقع في بحر الصّين

لاقتناعها بأنّ واشنطن تريد إعاقة تناميها، فإنّ بكين تبدو وكأنّها تزداد عدائيّة، ولاسيّما في بحر الصّين. والواقع هو أنّه على الرّغم من شواطئها التي يصل طولها إلى ثلاثين ألف كيلومتر، فإنّ مَنفذ الصّين على البحر (الذي يمرّ عبره 80% من صادراتها إلى الخارج)، هو تحت السيطرة المباشرة للولايات المتّحدة، أو تحت نفوذ منافسيها السياسيّين المرتبطين إلى هذا الحدّ أو ذاك بواشنطن ـ الهند واليابان، فضلاً عن تايوان. وهذا الخوف من الاحتباس هو ما دفعها إلى الإدلاء بادّعاءاتها حول جزءٍ من جُزر سبارتلي وباراسيلز Spratley & Paracels، التي هي موضوع

خلاف بين فيتنام والفيليبّين وماليزيا وسَلطنة بروناي. وهكذا، فإنّها راحت تقوم بتنفيذ عمليّات ردم بالسرعة القصوى، جعلتها تغنم خلال سنتَين 1,2 كيلومتر مربّع من الأرض لتُنشئ فيها، من ثمَّ، بنيات وهياكل تحتيّة، بينها مهبط طائرات. لكنّها ليست منفردةً بهذا السلوك. فقد قامت فيتنام خلال الفترة ذاتها، وإن بنِسب أقلّ، «باستصلاح» حشفات أو أرصفة صخرية بإضافة الرَّدم إليها، من دون أن يثير ذلك شجون أحد[6].

تعتمد الصّين على فرض الأمر الواقع - ليس من أجل السيطرة على بحر الصّين الجنوبي وعرقلة حرّية لملاحة البحريّة (المُرتهَنة إلى حدٍّ بعيد للخارج، لأنّها ستكون أوّل مَن يُعاني ذلك)، وإنّما للحيلولة دون الأميركيّين ودون الانفراد بالسيطرة على هذا اللّسان البحري. وهو أمرٌ مكلفٌ لها من الناحية السياسيّة: يشهد على ذلك التقارب بين هانوي وواشنطن، رسباق التسلّح القائِم في بلدان المنطقة كافّة، وتعزيز الحضور العسكري الأميركي؛ وانشر المُحتمَل لمنظومة صواريخ «باليستيّة» أميركيّة من الطراز الأخير الأحدث، ثاد Thaad، في كوريا الجنوبيّة، على مبعدة كيلومترات من أراضيها... غير أنّ العلاقات الاقتصاديّة بين البلدان الآسيويّة، والصّين في القلب منها، تظلّ أولويّة (أكثر من نصف المُبادلات). ثمّ إنّ علاقات بكين بجيرانها تحسَّنت على وجه الإجمال، باستثناء العلاقات مع الفيليبّين واليابان. فالرئيسة الكوريّة الجنوبيّة على سبيل المثال حضرت الاحتفالات التي جرى تنظيمها بمناسبة ذكرى انتهاء الحرب العالميّة الثانية، في الصّين في شهر أيلول (سبتمبر) 2015، في حين أنّها لم تزر طوكيو إلى الآن. لكنّ الصين أخفقت حتّى الآن في عقد تحالفات صلبة، وفي التصدّي للزعامة الأميركيّة في هذا الجزء الجنوبي والشرقي من آسيا-الباسيفيكيّة.

طرق الحرير الأسطوريّة

لكن لا بأس. فالقادة الصينيّون يحاولون، وفقاً للحِكمة الكونفوشيوسيّة القديمة أن يلتفّوا على العائق، ناظرين صَوب الغرب. وبالنَّظر لتعذّر كتابة قواعد دوليّة تُناسِب عالَم اليوم مع الولايات المتّحدة، فإنّهم سيتخيّلون قواعد جديدة يكتبونها مع آخرين. وهكذا، فإنّهم أطلقوا ما أسموه «طرق الحرير» بالرجوع إلى القوافل التي كانت تنقل

المخرمات واليشم والمواد الثمينة، التي كانت تَعبر آسيا الوسطى، منذ القرن الثاني قبل الميلاد، قبل أن تركب البحار لتربط الصّين بأوروبا. أمور تدعو الحالِمين إلى الحُلم. لكنّ هذا ليس للحُلم فحسب.

المسألة هنا هي مسألة تصميم مشروعات إنمائيّة (طُرق، وطُرق سريعة، ومحطّات كهربائيّة، وطاقات خضراء وتكنولوجيّات جديدة، خطوط سكّة حديد فائقة السرعة...). وذلك لهدف رُباعي: تقليص التفاوتات على أراضيها بين الشرق الفائق الغنى، والغرب الذي يجرّ الخطى خلفه ويَشهد قيام حركات استقلاليّة؛ إيجاد طُرق جديدة تسلكها السلع، تلافياً لأن تجد البلاد نفسها عالقة بالبحار التي تُسيطر عليها الولايات المتّحدة وحلفاؤها، الإسهام في نهوض وازدهار جيرانها (ولاسيّما باكستان، وأفغانستان وكازاخستان وقيرغيزستان..إلخ) التي تخشى من عدم استقرارها؛ تقديم منافذ إلى الأسواق لشركاتها ومشروعاتها التي باتت تُعاني التباطؤ الاقتصاديّ الداخليّ. بل إنّ صحيفة **وول ستريت جورنال** تتحدّث عن «مشروع مارشال صيني[7]»، مُقارِنةً إيّاه بالمُبادرة الأميركيّة في أوروبا بعد الحرب العالميّة الثانية. غير أنّ الصّين لا تُريد أن تقدِّم نفسها كزعيمة مُعسكر (مُعادٍ للغرب، أو مُعادٍ لأميركا أو لسواها) كما كان حال المغفور له الاتّحاد السوفياتي.

وقد أنشأ شي جينبينغ Xi Jinping المصرف الآسيوي للتوظيف في البُنى التحتيّة (BAII) وهو مصرفٌ مفتوح أمام كلّ مَن يرغب في دخوله. وعلى الرّغم من الحملة الأميركيّة الشديدة ضدّه والتي دعت إلى مقاطعته، فإنّ سبعاً وخمسين دولة باتت أعضاء مؤسِّسة له: بينها الدّول الآسيويّة كافّة (باستثناء اليابان) والبلدان الأوروبيّة الرئيسة (بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا...) وكذلك إيران، إسرائيل... إلخ. كان هذا قراراً موجّهاً ضدّ البنك الدّولي الذي تُسيطر عليه واشنطن، وضدّ بنك التنمية الآسيوي (BAD) الذي تديره اليابان وتُوجِّهه منفردةً منذ إنشائه عام 1966. لكنْ، أيّ من الهيئتَين لم تَشأ أن تأخذ موازين القوى العالميّة الجديدة بعَين الاعتبار. هل يُمكِن للصينيّين والأعضاء المؤسِّسين الآخرين، تغيير معايير معونة التوظيفات التثميرات،

وأن يتخيّلوا ويستنبطوا معايير ومناهج إدارات جديدة تكون أكثر جماعيّة؟ هذا تساؤل لا يزال من المبكر الإجابة عنه. لكن مجرّد إنشاء المصرف الآسيوي للتوظيف في البُنى التحتية (BAII) ممهوراً بمئة مليار دولار، يبدو كزلزالٍ صغير في عالَمٍ تحكمه وتضبطه الماليّة.

قبل ذلك ببضعة شهور، أفضى مخاض البرازيل وروسيا والهند والصّين وجنوب أفريقيا (دول البريكس BRICS) إلى توليد مصرف مُشترَك مقرّه شانغهاي وهدفه: تمويل التوظيفات في البُنى التحتيّة، وتوفير احتياطيٍّ ماليٍّ قابلٍ للاستخدام في حال مواجهة أحد هذه البلدان لصعوبات. غير أنّنا لم نشهد أي تدخّل لهذا المصرف حتّى الآن، إلّا أنّه جرى تفعيل المبدأ، وتمّ ضخّ مئة مليار دولار فيه هو الآخر.

خلال ذلك، أظهر شي جينبينغ Xi Jinping نشاطيّة متزايدة في الشرق الأوسط. ويقيناً أنّ من المبالغة الحديث عن «منعطف تاريخي» بهذا الصدد كما يفعل بعض الخبراء الأميركيّين الذين يسارعون إلى تخويف أنفسهم. فبكين لن تطأ بقدمها المستنقع الشرق أوسطيّ. لكنّ الرئيس الصيني بدأ عام 2016، جولة ملحوظة في المملكة العربيّة السعودية وإيران ومصر. وألقى كلمة في مقرّ الجامعة العربيّة، وأفصح عن مفهومه للدبلوماسيّة: «فبدلاً من السعي لتوسيع دائرة النفوذ، نحن ندعو كلّ طرفٍ من الأطراف [الحاضرة في المنطقة] للانضمام إلى لائحة شركاء طريق الحرير، بدلاً من محاولة ملء الفراغ [المتروك للأميركيّين]، نريد بناء شبكة من الشراكة التعاونيّة مُربحة للأطراف كافّة»[8]. ويقيناً أنّ بكين تصوِّب نحو مصلحتها... لكنّها مصلحة تمرّ عبر «بناء مصائر متّحدة للبشريّة كافّة» وفقاً لشي جينبينغ Xi Jinping. الاستراتيجيّة تظلّ مُتماثِلة: تثبيت الذّات وتأكيدها، والاستناد إلى الآخرين من أجل مُباشرة النيل من الهَيمنة الأميركيّة. يبقى أن نعرف ما إذا كانت الصّين تستطيع أن تبثّ قيمها الخاصّة في العلاقات الدّولية وكسب العقول والأفئدة، في الحين الذي تدخل فيه في منعطفٍ اقتصاديٍّ وماليٍّ ذي مستقبل غير يقينيّ. فهذا ما يُطلَق عليه اسم القوّة الناعمة «soft power». وإذا كان هذا هو المجال، فإنّ واحدة من المسيرات الطويلة التي اشتهرت بها الصّين الحديثة، لمّا تبدأ إلّا للتوّ.

هوامش ومراجع

(1) أنظر يشوع كوبر رامو:
Joshua Cooper RAMO, *The Beijing Consensus*, Foreign Policy Center, London, 2004.

(2) مقابلة الرئيس أوباما مع جيفري غولدبرغ Jeffrey Goldberg، ونشرته مجلّة *The Atlantic*، التي تصدر في بوسطن، في عدد 15 آذار (مارس) 2016.

(3) هو جينتاو Hu Jintao، «تحسين تنامي علاقات التعاون الأميركيّة الصينيّة على الأصعدة كافّة»، 21 نيسان (أبريل) 2006.

(4) كسين هوا Xinhua، 23 أيلول (سبتمبر) 2015.

(5) باراك أوباما، «خطاب حول حالة الاتّحاد»، واشنطن، 20 كانون الثاني (يناير) 2015.

(6) ASIA MARITIME TRANSPARENCY INITIATIVE, «Vietnam's Island building», <http://amti.csis.org>, 2016.

(7) «China's «Marshall Plan»», *The Wall Street Journal*, 11 novembre 2014.

(8) Alexandra VIERS, «Evaluating China's new Silk Road», *The Cipher Brief*, 25 janvier 2016.

لمعرفة المزيد

- Jean-Pierre CABESTAN, *La Politque internationale de la Chine. Entre intégration et volonté de puissance,* Presses de Sciences Po, Paris, 2014.
- Stuart HARRIS, *China's Foreign Policy*, Polity, Cambridge, 2014.
- JIN Canrong, *Prosperity in China. International responsability and opportunity for a growing power*, McGraw-Hill Education, New York, 2013.
- Joseph S. NYE, *Is the American century over?*, Polity, Cambridge, 2015
- Merriden VARRALL, *Chinese worldviews and China's foreign policy*, Lowy Institute, Camberra, 2015.
- WU Shicun, *Solving disputes for Regional cooperation and Devlopment in the South China Sea. A Chinese Perspective*, Chandos Publication, Cambridge, 2016.

اليونان، حالة أوروبيّة نموذجيّة

روجيه مارتيلّلي
(مؤرّخ، مدير مُشارك لمجلّة **ريغارد** *Regards*)

ما من خيبة أمل إلّا وهي تراجع في وطأتها الآمال التي كانت معقودة قبلها. انتصار سيريزا Syriza الانتخابي في 25 كانون الثاني (يناير) 2015، بدا وكأنّه يكشف تشقّقاً في داخل الاتّحاد الأوروبي المتحجّر. ولهذا، فإنّ الاتّفاق الذي وقّعه ألكسيس تسيبراس (Alexis Tsipras)، والذي فرضته عليه المجموعة الأوروبية في 13 تمّوز (يوليو) 2015، جاء يعلن الفشل الذريع لكلّ أولئك الذين حلموا بالتغيير وانتظروه. أَفَترى ذلك كان استسلاماً أم مجرّد انكفاء تكتيكيّ؟ أكان مفعولاً من مفاعيل موازين القوى غير المتكافئة أم علامة على طابع عدم قابليّة الاتّحاد الأوروبي للإصلاح؟ خيارات الحكومة اليونانية أفلتت السجالات والجدالات والمُناظرات من عقالها على اليسار.

طلائع فرض إرادة

كان ثمّة لحظتان رئيستان حدَّدتا إطار هذه التراجيديا اليونانيّة المُعاصرة التي تنتمي إلى زماننا، ورسمتاه قبل أن يبدأ جريانها. تعود اللّحظة الأولى إلى تاريخ 13 كانون الأوّل (ديسمبر) 2007، عندما راحت معاهدة لشبونة تحيِّد مفاعيل الـ«لا» الفرنسيّة التي فازت في الاستفتاء على مشروع المعاهدة الدستوريّة، وذلك بتحديد مدماكٍ مؤسّسي جديد وقاعدة مؤسّسية جديدة للاتّحاد. بحيث إنّ ركيزتَيْ البناء الأوروبي الاثنتَين باتتا صريحتَين لا لبس فيهما وهما «*التنافس*» و«*الحَوكَمة*». فهما أساس التوازن الدقيق في اللّجنة الأوروبيّة والمجلس الأوروبي والبرلمان الذي يقوم على قاعدة ثلاثيّة

هي الأسواق، والكفاءة التكنوقراطيّة، و«مجتمع مدنيّ» يُسيطر عليه عمليّاً الفاعلون والفاعليّات الاقتصاديّة والماليّة.

أمّا اللّحظة الثانية فتقع في عام 2009، عندما اندلعت الأزمة اليونانيّة وتفجّرت في وضح النهار، فقرّر المسؤولون الأوروبيّون عدم اللّجوء إلى تفليس البلاد، الحلّ الذي كان يتطلّب تدابير عموميّة لدعم المصارف الدائنة، ولاسيّما المصارف الألمانيّة. فضّل الاتحاد الأوروبي مراعاة «أوردوليبراليّة» ألمانيا أنجيلا ميركل، وتمسّك باحترام «النقدويّة» الصّارمة أو تنفيذ السياسة النقديّة الصّارمة، وعَهد بمهمّة الاهتمام بحلّ الوضعيّة اليونانيّة المعقّدة المُربكة إلى ترويكا ـ كانت غير رسميّة حينذاك ـ تتكوّن من اللّجنة الأوروبيّة، ومن البنك المركزي الأوروبي، ومن صندوق النّقد الدّولي. وهكذا، وُلدت في الحركة ذاتها، سلطة الترويكا وأستاذيّتها، ومعها طريقة الميموراندا «memoranda»، أي «خطط المعونة» المُرفَقة بقسورات مفرطة الشدّة والقسوة من التقشّف العمومي. الأهداف المرسومة: إنقاذ اليورو الذي فاقمت هشاشته أزمة 2007 ـ 2009 العالميّة، والإشارة إلى الضواحي الأوروبيّة غير المُنضبطة بأنّه لا تساهل مع دقّة الميزانيّة وصرامتها، كائناً ما كانت التكلفة الاجتماعيّة التي ستطاول الغافلين غير المتبصّرين. التقشّف هو إطار سياسات منطقة اليورو الذي لا يُمسّ، كما أكّد ذلك الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إبّان نزهته في مدينة دوفيل مع المستشارة الألمانيّة.

وجد الاتّحاد الأوروبي في اليونان تلميذه الفاشل، وهو يريد أن يجعل منها حقل اختبار، وأمثولة، وواجهة للعلاج الذي يعتمده، أي الشفاء بالصدمة. مفاعيل هذا العلاج معروفة، وكانت متوقّعة منذ البداية: انخفاض الدّخل القومي بنسبة الثلث، تعزيز مديونيّة البلاد (من نسبة 130% من الدخل المحلّي الإجمالي عام 2010، إلى نسبة 180% منه عام 2015)، اختلال متزايد في الدائرة العموميّة. غرقت اليونان في أخطر أزمة اجتماعية عرفتها منذ نهاية الحرب (35% من اليونانيّين باتوا فقراء). ذلك أنّ أصحاب القرار الأوروبيّين لم يأخذوا في حسبانهم في أيّ لحظة كانت، أنّ سياسة الميموراندا (memoranda) سيكون بإمكانها أن تستثير، ومنذ عام 2010، حركة اجتماعيّة واسعة النطاق، وروحاً كفاحيّة من المستويات القصوى من النضاليّة؛ وهي

حركة راحت تلتحم بأزمة سياسيّة تقود اليمين التقليدي الذي يقوده كوستاس كارامنليس Kostas Karamanlis، وحركة يورغوس باباندريو Yiorgos Papandreou الاشتراكيّة الديمقراطيّة، اللذان يؤيّدان كلاهما المنطق الذي تمليه الثلاثيّة، وتسير بهما (أي بالتيّارَين) معاً إلى الهاوية.

والحقّ أنّ اليسار الراديكالي ما زال يستفيد، ومنذ عام 2012، من هذه الفجوة الفاغرة. الورثة الأبعدون لقدامى الشيوعيّين، الذين كان يُطلق عليهم اسم شيوعيّي «الدّاخل» يبزّون منافسيهم من الحزب الشيوعي (KKE) (أي أولئك الذين يُطلق عليهم اسم شيوعيّي الخارج)، وذلك بعد أن اندمجوا عام 2004، في تحالف ديناميّ، فريد من نوعه، هو تحالف اليسار الراديكالي، سيريزا (Syriza). غير أنّه من الصحيح أنّ العربة الجديدة أو المقطورة الجديدة لا تني تستفيد من ترسّخها في العالَم التعاوني، وفي بنيات التضامن الشعبي الجديدة التي استثارها التقشّف الرسمي، وحالة الطوارئ والإلحاح الناتجة عنه.

التحالف يعرف كيف يستخدم بمهارة توجّهاً سياسيّاً يمزج النّقد الجذري للنظام اللّيبرالي الأوروبي، بالرغبة في إصلاح جذريّ للاتّحاد الأوروبي الذي يعتبره اليونانيّون بأغلبيّتهم الساحقة، شرطاً لا غنى عنه لإخراج البلاد من حالة قصور إنمائها واختلال توازنه. سيريزا (Syriza) لا يُعارِض وجود اليورو، ولكنّه يهدف إلى إعادة توجيه الفلسفة الرئيسة التي تقوم عليها العملة الأوروبيّة. ولعلّ فضيلة هذ النقد الداخلي أو هذه «الباطنيّة النقديّة» تكمن في أنّها جعلت، سيريزا (Syriza) قادراً على الظهور، انطلاقاً من البرنامج الذي أقرّه في سالونيك (أيلول/ سبتمبر عام 2014) كخيار يُمكن أن يستحوذ على الأغلبيّة، في وجه اشراكيّة ـ ديمقراطيّة فقدت مصداقيّتها. ولعلّه ما كان سيتمكّن من احتلال الموقع المركزي الذي يتيح له مُباشرة السلطة لولاها، أي لولا الفضيلة النقديّة المذكورة.

سيريزا Syriza حبّة رمل مُنفرِدة

لم تلبث حكومة تسيبراس Tsipras، أن استدارت، فور انتخابها، نحو سلطات الاتّحاد. فقد كانت تنطلق من الاعتبار بأنّ التفويض الذي حصلت عليه من الشعب

اليوناني، يَستبعد الخروج من الإطار السياسي للاتّحاد الأوروبي ويأبى القطيعة مع منطقة اليورو. ليس في الوارد إذاً الذهاب نحو أيّ خروج يوناني (أو «Grexit» كما كان يُقال) كان. لقد أرادت في المقابل نزع الشرعيّة عن الترويكا المتصلّبة التي لا تلين، وتودّ التوصّل إلى معاودة التفاوض على شروط «خطط المعونة» (memoranda) السابقة، على أساس «تليين» أو «حَلْحَلَة» «قسورات التقشّف في الميزانيّة، ومُعاوَدة جَدْوَلة الدَّين.

كان ألكسيس تسيبراس Alexis Tsipras يعتمد على ثلاثة عناصر رئيسة: الوزن الذي لا جدال فيه الذي تزن به الأغلبيّة النسبيّة في صناديق الاقتراع، وفي البرلمان اليوناني، ودعم الرأي العامّ الأوروبي والحركة الاجتماعيّة الأوروبيّة، والتناقضات القائمة بين محاوريه أنفسهم (بين البنك المركزيّ الأوروبيّ، وصندوق النَّقد الدَّولي، وبين ألمانيا وفرنسا). لكنّ تسيبراس Tsipras وفريقه لم يستطيعا الاستناد إلّا إلى العنصر الأوّل. وإذا كان اليونانيّون قد أفادوا من دون شكّ من تعاطف قسمٍ كبير من الرأي العامّ الأوروبي، إلّا أنّ ذلك التعاطف لم يترافق مع تعبئة استثنائيّة تنهضُ للدفاع عن «الحلقة الأضعف» تلك، على الرّغم من أن كثيراً من الآمال كانت تتّجه إليها، وتنعقد عليها.

أمّا في ما عنى التناقضات الما- بين- أوروبيّة، فإنّه لم تتوافر لها سوى مناسبات قليلة لتتبدّى وتنتشر في اتّحاد بات مُبهَماً وغير مضمون، بسبب هشاشة النموّ، وبسبب الخطر المُحدق الذي يُهدِّد نظامه الماليّ بالانفجار، ونتيجة تعمُّق التفاوتات وعُمق الأزمة السياسيّة (فقدان الأحزاب السياسيّة «المركزيّة» اليساريّة أو اليمينيّة، لشرعيّتها، وصعود جماعات أقصى اليمين).

في حين كان قادة سيريزا Syriza يأملون في أن يؤدّي اعتدالهم إلى تفريق صفوف محادثيهم، ودفْعهم إلى تقديم تنازلات في اللّحظة الأخيرة، إلّا أنّ الخشية من تفجّر إطار لشبونة أدَّت على العكس من ذلك، إلى تلاحم عناصر الاتّحاد في قبولٍ مُعلَّل مُتحمِّس للمذهب النقدي الذي لا يني البنك المركزي الأوروبي وألمانيا يلوكانه ويبديان فيه ويعيدان. يمكن القبول بأيّ شيء إلّا بتدمير المدماك أو تخريب القاعدة التي جرى بناؤها عام 2007 بعد جهد جهيد! وفي 30 كانون الثاني (يناير) 2015، راح رئيس اللّجنة الأوروبيّة جان- كلود يونكير Jean-Claude Juncker، يعلن على نحوٍ

مسبق، لون أو طبيعة ما سيكون. فقد قال: «لا يمكن أن يكون هناك خيار ديموقراطيّ ضدّ معاهدات أوروبيّة». أمّا وزير المال الألماني ولفغانغ شوبليه Wolfgang Schaüble فقال من جهته لنظيره الفرنسي ميشيل سابان Michel Sapin، بلغة أكثر فظاظة: «إنّنا لا نستطيع أن ندع الانتخابات تُغيّر أيّ شيء كان». وهكذا، فإنّه سواء أكانت الخلافات التي اعتقد القوم بوجودها، عميقة أم سطحية، صادقة أم مُفتعَلة، إلّا أنّها سكتت في النهاية من أجل الحفاظ على الشيء الذي يرون أنّه أساسيّ.

وبما أنّ أيّ تبديل أو تغيير في الموقف بات مُستبعَداً من المُنطلق، فإنّ البضعة أشهر من المفاوضات التي تمّت بين شباط (فبراير) وتمّوز (يوليو) 2015، أفضت إلى ما جرى اعتباره، وحقّ، إرادة مُتعمَّدة لإذلال الشعب اليوناني، وإضفاء القداسة على الحَوْكَمة، ثمّ إضفاء مشروعيّة *أمرٍ واقع*، في اجتماعٍ للاتّحاد صاحبٍ مُتنافِر، ضمَّ 28 عضواً، على أحقّية الطرف الأقوى والأشدّ بأساً ـ أي ألمانيا ـ في أن تقول القاعدة التي تزعم أنّها مُشترَكة، وتملي المعيار الذي تدّعي أنه للجميع، وأن تحافظ عليه وتروّج له. وهكذا، فإنّه ما كان لشيء أن يعيق هذا الميكانزيم أو أن ينال منه، لا قوّة عزيمة المُفاوضين اليونانيّين وحُسن مقاصدهم، ولا تصميم ناخبيهم (الذين كان حضورهم كاسحاً في استفتاء الخامس من تمّوز/ يوليو 2015)، ولا شكوك صندوق النّقد الدولي الذي راح يؤكِّد على هشاشة النّظام المالي اليوناني وقابليّته للعطب، ولا بادرات التروّي المتكتّمة من جانب الحكومة الفرنسيّة، التي كان شاغلها الأساسي هو الظهور بمظهر الوسيط الحاذق، وليس بمظهر صاحب قرار له وزنه في الحيّز أو في الفضاء الأوروبي.

«الخطوط الحمراء» التي كانت الحكومة اليونانيّة تعتقد أنّه لا يمكنها تجاوزها، بدأ تجاوزها الواحد بعد الآخر. ففي 13 تمّوز (يوليو) 2015، قرَّر ألكسيس تسيبراس Alexis Tsipras توقيع المذكّرة (mémorandum) الثالثة التي قارنها وزير الماليّة المُستقيل يانيس فاروفاكيس Yannis Varoufakis للفور بمعاهدة فرساي لعام 1919. بل إنّ رئيس الوزراء نفسه أكَّد أنّه «لا يُؤمن بهذه المذكّرة، ولكنّه يوقّعها لتلافي حدوث كارثة في البلاد». وهكذ، فإنّ اليونان حصلت على قرضٍ جديد بقيمة 86 مليار يورو،

لكنْ مقابل إجراءات تقشّف جديدة، تتناقض تناقضاً مكشوفاً مع البرنامج الذي وصلت سيريزا Syriza على أساسه إلى الحُكم.

أحدث الاتّفاق وضعاً مزدوجاً لم يجرِ دائماً إظهار فرادته ومفاعيله الطويلة الأمد، ولا التأكيد عليها. وأوّل هذه المفاعيل هو موجب عرض مشروعات القوانين «الحسّاسة» على «المؤسّسات» الأوروبيّة، والذي يحدّ على نحوٍ مسبق من السيادة اليونانيّة، ويُحدِّد للعمل العمومي اليوناني مهمّة محدودة: هي التخفيف من المفاعيل والآثار الاجتماعيّة الصارخة والأكثر تفجّراً لموجبات التقشّف، وللفقر، الذي يترتب عنها.

وبخلاف ذلك، فإنّ إدارة الملفّ اليوناني، في النصف الأوّل من عام 2015، قد عزَّز سمة كبرى من سمات المِعمار الأوروبي. إذ تشاء المُفارَقة أن يؤدّي رفض سيريزا Syriza الابتدائي للنقاش مع الترويكا إلى إضفاء القيمة على دَور «المجموعة الأوروبيّة l'Eurogroupe» التي أصبحت الفاعل المركزيّ أو اللّاعب المركزي في المفاوضات. والحال هو أنّ هذه الهيكليّة غير الرسميّة التي تجمع وزراء ماليّة منطقة اليورو لها خاصيّة رئيسة... هو أنّها ليست مؤسَّسة قانونيّة من مؤسّسات الاتّحاد، ولا تخضع بالتالي لأيّ رقابة. ولهذا، فإنّ إيكال دَور في التوجيه الاستراتيجي، «للمجموعة الأوروبيّة l'Eurogroupe» وتقديمها على حساب اللّجنة الأوروبيّة، يدفع الحَوكمة الأوروبيّة أكثر قليلاً في وجهة روحيّة لشبونة.

التركيز الحصري على الاعتبارات الاقتصاديّة جعل من الانضباط في مسألة ميزانيّات الدُّول أو موازناتها، تطلّباً آمراً قطعيّاً مطلقاً، كما أفضى في الحين ذاته إلى إضفاء الصفة الرسميّة على الطابع الما- بين- حكومي للقرار الأوروبي، ومَنَح بالتالي موازين القوى بين الدّول دَوراً بنيويّاً على حساب المؤسّسات الجماعيّة، عَنيتُ مؤسّسات الجماعة الأوروبيّة. القضيّة اليونانيّة لم تكشف الثقل الذي تلقي به «أوروبا الألمانيّة» بقدر ما كشفت طبيعة الميكانيكي القاريّ الخاضع للعبة الجبروت ومشيئة الجبّارين. وهكذا، فإنّ الخطاب الاتّحادي لا يفعل سوى تمويه انحراف التسيير الجماعي في الجماعة الأوروبيّة، أي ما يُطلق عليه يورغن هابرماس Jürgen Habermas ويوصِّفه بتوصيف «ما بعد ديمقراطيّ»، مثلما نستطيع وصفه باللّا- ديمقراطيّ.

عواصف حول اتّفاق

هل كان ينبغي توقيع اتّفاق 13 تمّوز (يوليو) 2015؟ الواقع هو أنّ الجانب الأساسي من الجدالات والمُناظرات اللّاحقة لم يتناول موضوع توقيع المذكّرة، بل مسألة مسار المفاوضات التي أعدَّت لها وحضَّرتها.

بالنسبة إلى يسار سيريزا Syriza (بانايوتيس لافازانيس Panayiotis Lafazanis، ونيكوس كونستانتوبولوس Nikos Konstantopoulos، وكوستاس لابافيتزاس Costas Lapavitsas)، يتمثّل خطأ تسيبراس Tsipras، في أنّه لم يقدِّر تصميم النواة الصلبة في الاتّحاد الأوروبي، وتصميم ألمانيا على وجه الخصوص حقّ قدره. وهو عندما التفَّ على القطيعة الجذريّة رافضاً سلفاً، مُستبعِداً مُسبقاً، أيّ سيرورة خروج من اليورو، وعندما لم يستند إلى التدقيق الذي قامت به اللّجنة حول حقيقة الدَّين، في حزيران (يونيو) 2015، والتي كان إريك توسّان Éric Toussaint منسّقها والمُشرف عليها، فإنّ الحكومة اليونانيّة وضعت نفسها بنفسها رهينة المجموعة الأوروبيّة «l'Eurogroupe». ويرى يانيس فاروفاكيس Yanis Varoufakis الذي يواصل رفض الخروج من منطقة اليورو، أنّ ألكسيس تسيبراس Alexis Tsipras أخطأ عندما لم يوجِد موازين قوّة أكثر مُلاءَمة، بمقابلة الخروج اليوناني «Grexit» الذي أثاره والفغانغ شاوبليه Wolfgang Schaüble بتصميم وإرادويّة أكثر ضراوة ونفاذاً، مُستنداً إلى تحكّم مصرفيّ وعملة محلّية مُكملة لليورو.

هكذا، فإنّ فشل سيريزا Syriza يشير، في ما يتعدّى اليونان، إلى تنافذ ما يسمّيه البعض، من أمثال فردريك لوردون Frédéric Lordon، ويُندِّد به «كتفرْنُج»، أي كثقة يعتبرها هو وهميّة، في إمكانيّة حرف وجهة إطار أوروبي، لا يزال أصله وطبيعته يبعدانه عن كلّ رقابة ديمقراطيّة، ومن باب أولى عن كلّ سيادة شعبيّة. في هذا السياق تصبح القطيعة مع إطار الاتّحاد الواحد الوحيد المتراصّ، والخروج المُعَدّ المُحَضَّر من اليورو، الذي يدعو إليه سيدريك دوران Cédric Durand على سبيل المثال، شرطَيْن مُسبقَيْن في رأي بعضهم لأيّ مُعاودة تملّك ديمقراطيّة على قاعدة قوميّة، باعتبار ذلك المدماك الوحيد أو الأساس «الواقعي» الوحيد «لأُمميّة» تقدّمية.

آخرون من أمثال توماس كوترو Thomas Coutrot أو بيير خلفا Pierre Khalfa يعتبرون أنّ التجربة اليونانيّة تدفع قوى التحوّل الاجتماعي إلى الإعداد، بمجرّد وصولها إلى الحُكم، لبادرات وحيدة الجانب، للقطيعة مع التقشف؛ ولكن من دون أن تصل إلى الاضطلاع بمشروع خروج من الاتّحاد، بل مجرّد قبول المخاطَرة بالاستبعاد من منطقة اليورو. عدم التصميم على الخروج من اليورو، ولكن عدم الخوف منه أيضاً.

في حزيران (يونيو) 2016، جاء خروج بريطانيا من الاتّحاد (Brexit) ليُعيد طرح الموضوع من جديد، وعلى نحوٍ وازن ثقيل. وقد جعل أقصى اليمين من الأمثولة البريطانية محور اقتراحه الدّاعي إلى طلب الحماية عبر العودة إلى الاعتزال وسط شرنقة الحدود القوميّة أو في صومعة الحدود الوطنيّة. وثمّة جانب من اليسار يرى في ذلك التأكيد على أنّه إذا ما تبيَّن بأنّ الاتّحاد الأوروبي غير قابل للإصلاح، فإنّه لا يعود ثمّة من خيار لحكومة يسار إلّا أن تتحلَّل منه. ويرى فردريك لوردون Frédéric Lordon (مجلّة **لو موند ديبلوماتيك** الشهريّة، عدد 18 تموز/ يوليو 2015) أنّ خروج اليسار من الاتّحاد الأوروبي (Lexit) أو (Left-Exit) هو السبيل الوحيد المُمكِن والطريق الوحيد المتوافر على اليسار.

بهذا يكون لا بدّ من الاختيار بعد الآن بين «أوروبيّة» استسلام و«سياديّة» نضال وعراك. والحال أنّ كِلا المُصطلحَين يفترضان ضمناً أنّ بالوسع تحديد إطار تنازع اجتماعي وصراع سياسي، أكثر هيكلة من الآخرين. غير أنّ بوسعنا التساؤل عمّا إذا كان ثنائيّ «التفرنج» و«السيادويّة» هو الأداة المُلائِمة لتعقّل التطوّر الديمقراطي للإطار الأوروبي. والحال أنّ تجربة العقود الأخيرة، تُظهر، وعلى المقاييس المكانيّة المُعتمَدة كافّة، ومن دون أدنى استثناء، بدءاً بالمحلّي وصولاً إلى الأرض المعمورة كلّها، أنّ تطوّر موازين القوى المُعولَمة، هو الذي فَرض «الأوردوليبراليّة» على حساب التوازنات السالفة التي أقامتها دولة الرعاية والعناية. فموضوعات «الثورة المُحافِظة»، ومن بعدها الموضوعات «الاجتماعو-ليبراليّة»، أو «اللّيبرال- اجتماعيّة»، لم تجرِ صياغتها في الإطار الأوروبي، وإنّما في إطار الدُّول- الأُمم. وفي هذا الإطار نفسه تفكّكت الحركة العمّالية وتفتّتت ميكانيزمات التسييس الشعبي.

لهذا وبنتيجة هذا، فإنّ الأمل بتقدّم اجتماعي و«وطني أو قومي قبل كلّ شيء»، يوشك ألّا يكون أكثر مواءَمة من تسييرٍ سياسيّ أو إدارة سياسيّة «أوروبيّة قبل كلّ شيء». ففي داخل عالَمٍ متداخِل كعالَم اليوم، تقوم بنيته وتنهض هيكليّته على المنافسة والحَوكَمة، ولكن تخترقه تناقضات بنيويّة، ويزيده اختلال استقراره المُزمن هشاشة؛ فلا يفيد بشيء الحُلم بـ«حلقة ضعيفة» تُنعِم بها العناية الإلهيّة على الثوريّين، ويبدأ منها مسار أو تنطلق منها سيرورة «الثورة العالميّة».

ليس المهمّ تعيين مكانٍ يُفترض أنّه استراتيجي، بقدر ما هو صياغة فكر متماسك طويل المدى، تتخلّله حركات تقدّم إلى الأمام وتراجعات إلى الوراء، تتيح الانتقال من التراكم الاستهلاكي والسوقيّة إلى تنمية رصينة متّزنة للقدرات البشريّة. نشر الممارسات البديلة ذاتها وبناء مشروعات تتّفق مع إعادة تملّك اجتماعيّة وديمقراطيّة، والبحث في كلّ مكان عن إعادة تمفصل السياسي والاجتماعي، كلّ ذلك يمكنه أن يُعبئ بأكثر ممّا تفعل القطيعة الأسطورية مع الإطار الأوروبي. أليس أنّ مشروع الاتّحاد هذا المنحول من القبو إلى السقيفة هو في الواقع، وخلافاً للعقيدة القوميّة أو الرأي الوطني المتخوّف الذي يذهب إليه أقصى اليمين، أداة لعالَم ريّابٍ يعوزه اليقين؟

لمعرفة المزيد

- Alexis CUKIER et Pierre KHALFA (dir.), *Europe, l'expérience grecque*, Éditions du Croquant, Paris, 2015.
- Serge HALIMI, Renaud LAMBERT, Costas LAPAVITSAS, Pierre RIMBERT, Yannis Varoufakis, Europe: le révélateur grec, Les Liens qui libèrent/*Le Monde diplomatique*, Paris, 2015.
- Frédéric LORDON, *On achève bien les Grecs*, Les Liens qui libèrent, Paris, 2015.
- Stathis KOUVELAKIS, *La Grèce, Syriza et l'Europe néolibérale*, La Dispute, Paris, 2015.
- Marie-Laure Coulmin KOUTSAFIS (dir.), *Les Grecs contre l'austérité*, Le Temps des Cerises, Paris, 2015.
- Dominique CROZAT et Élisabeth GAUTHIER (dir.), *Écrits sur la Grèce*, Éditions du Croquant, Paris, 2015.

التطلُّع إلى ديمقراطيّة «حقيقيّة» على محكّ التمثيل

نيكولاس هايرنغر

(عالِم اجتماع،
عضو لجنة تحرير مجلّة **حركات** *Mouvements*)

في الحين الذي اكتشفَت فيه فرنسا في مطلع عام 2016 حركة احتلال الحيِّزات العموميّة، ولاسيّما عبر مبادرة «اللّيل وقوفاً»(*) (Nuit Debout)، المُستنِدة إلى حركة الاحتجاج على قانون العمل، وفي الحين الذي باتت تتحضَّر فيه انتخابات عام 2017 الرئاسيّة والتشريعيّة في البلاد، فإنّه قد لا يضير في أن نسترجع التطوّرات الأخيرة للتعبئات والتحشيدات السياسيّة والاجتماعيّة في أوروبا. فقد اتّسمت هذه التطوّرات منذ ربيع عام 2011، بموجة عالميّة من احتلالات الأماكن والحيِّزات أو «الفضاءات» العموميّة: من ميدان التحرير في القاهرة، إلى ساحة بويرتا ديل سول Puerta del Sol في مدريد، إلى ساحة سينتاغما Syntagma في أثينا، إلى «احتلّوا وول ستريت» (Occupy Wall Street) في نيويورك.. إلخ.

نستطيع أن نؤكِّد هنا على خاصيّتَين كبيرتَيْن من خصائص هذه التحشيدات والتعبئات التي لا سابقة لها نسبيّاً: قدرتها على الدوام في الأمد، عبر «التثوّل» و«التكاثر والهجرة والبث والانتشار من جهة، واستقلالها، وبل معارضتها للدائرة السياسيّة المؤسَّسية من جهة أخرى. فبعد وصول سيريزا Syriza إلى الحُكم في اليونان، وتصاعُد قوّة بوديموس Podemos وبأسه في إسبانيا، ثمّ، وبصورة غير مباشرة، البروز غير المتوقَّع لجيريمي كوربان Jeremy Corbyn في المملكة المتّحدة، وبرني ساندرز

Bernie Sanders في الولايات المتّحدة، فإنّ القوى السياسيّة التي تُطالب بمزيدٍ من الديمقراطيّة وتأبى وتردّ تمثيليّة المؤسّسات القائمة، باتت اليوم على مفترق الطُّرق. فكيف تتصوَّر «السلطة» وتتخيّلها وتتوقّعها؟ ولماذا يجب الظفر بها؟ وكيف؟ ثمّ كيف تكون ممارستها في هذه الحالة؟ وهل تستطيع الديناميّات المُنبثقة من المجتمع المدني الإسهام مباشرةً في حُكم المجتمع من دون أن تفقد من جذريّتها، ومن دون النكوص عن تجديد أشكال الحُكم؟

التجسيد المُسبق لما ستكون عليه السلطة من دون تسلّمها

بعد التعبئات والتحشيدات التي أفضت إلى سقوط زين الدّين بن علي في تونس وحسني مبارك في مصر، راح عشرات، بل مئات وآلاف الأشخاص في أوروبا يحتلّون الساحات العامّة الأوروبيّة. وقد حدث ذلك في فترة أولى في إسبانيا، ثمّ في البرتغال، واليونان (ملتحقين، في حالة اليونان على وجه الخصوص، بالإضرابات والتّعبئات والتحشيدات النقابيّة ضدّ التقشّف، ومواصلين العمل بها). الحشود المُحتشِدة في بويرتا ديل سول Puerta del Sol (في مدريد) وسينتاغما Syntagma (أثينا) حاولت مواصلة انطلاقة ميدان التحرير في القاهرة. حتّى إسرائيل شهدت حركة اجتماعيّة لا سابق لها. وفي الخريف امتدّت الاحتلالات إلى العالَم الأنكلو- ساكسوني، على أثر حركة احتلّوا وول ستريت. هذه الاحتلالات خفتت وانطفأ لهيبها. لكنّ مَوجتها واصلت الانتشار في جملة القارّات، متمفصلةً أحياناً على تعبئات وتحشيدات طلّابيّة ونقابيّة.

الأساس الذي أُسِّست عليه هذه التحرّكات كلّها هو الرفض والاطِّراح: اطِّراح سياسات التقشّف، واطِّراح إصلاحات الجامعة، ورفض تقييد الحرّيات العموميّة.. إلخ. وغالباً ما كانت التعبئات والتحشيدات الاحتجاجيّة تأتي على سبيل مُواصَلة تظاهرات، بحيث تسمح بدوامها لأمدٍ يكون أطول من مجرّد يوم تحرّك. كما أنّها أفضت في أغلبيّة الحالات، وهي تُطالب بديمقراطيّة متجدّدة - حقيقيّة أو مُباشرة - إلى اختبار صُور وأشكال أفقيّة من التنظيم ومن التقرير. وعلى هذا، فإنّها كانت في ما وراء بُعدها الاحتجاجيّ، تندرج في منطق الإعلان عمّا سيكون. فهي لم تكُن تستهدف (أو لم تكُن

تقتصر) على الدعوة إلى الدّفاع عن جُملة من المطالب والترويج لها، ثمّ التفاوض على منفذ أو مخرج سياسيّ لها مع الدّولة، ولكنّها كانت تُحاوِل أن تُبرهِن على أنّ هناك طُرُقاً أُخرى مُمكنِة للعمل الجماعي.

التعبئات والتحشيدات التي أُسِّست أصلًا على الريبة والشكّ في البُنيات والأطر المؤسَّسية والحذر منها، ظلّت في فترة أولى عصيّة على التحالفات مع الأحزاب السياسيّة. كما أنّ الانتخابات الأولى التي أعقبت هذه الفترات والمراحل لم تفضِ بالإجمال إلى انقلابات سياسيّة مهمّة: ففي إسبانيا، واليونان، وإسرائيل، أو المملكة المتّحدة أو في الولايات المتّحدة، ربحت الأحزاب المُحافِظة الانتخابات. غير أنّ هذه الموجة لم تكُن عديمة التأثير. فالمنافذ السياسيّة الأولى لهذه الاحتلالات، جاءت خارج الدائرة السياسيّة.

الاستيلاء على السلطة وممارستها

شكَّل عام 2015 منعطفاً. ففي اليونان انتهى حزب سيريزا Syriza الذي حصل على تأييد الحركة الاجتماعيّة، إلى الفوز في الانتخابات العامّة، الأمر الذي سلَّم قيادة البلاد إلى حكومة انتُخبت على أساس برنامج قطيعة مع سياسات التقشّف التي تفرضها «الترويكا» (المؤلّفة من اللّجنة الأوروبيّة، والبنك المركزيّ الأوروبيّ، وصندوق النَّقد الدوليّ). وفي إسبانيا فَرَض بوديموس Podemos المُنبثِق جزئيّاً عن حركة السّاخطين Indignados، نفسه كحزبٍ سياسيٍّ كبير، مُستفيداً من نجاحاته الانتخابيّة الأولى (الانتخابات الأوروبيّة لعام 2014)، ودخَل البرلمان الوطنيّ أو القوميّ في كانون الأوّل (ديسمبر) 2014، وأصبح مُنافساً جدّياً للحزب الاشتراكي العُمّالي الإسباني (PSOE). وأصبح بعد تحالفه، في ربيع عام 2016، مع اليسار الموحّد Izquierda Unida، القوّة اليساريّة الأولى في إسبانيا. هذه الجسور والممرّات في ما بين تعبئات المُواطنين وتحشيداتهم والدائرة السياسيّة والمؤسّسية، تبدو وكأنّها شهدت بدَورها مصيراً أكثر إجماليّة أو أكثر عَولمة: فمِن انتخاب جريمي كورباين Jeremy Corbyn على رأس حزب العمّال البريطاني، في صيف عام 2015، إلى تمكُّن برني ساندرز Bernie Sanders في عام 2016، من الظهور بمظهر الخيار البديل المُمكِن لهيلاري كلينتون

Hillary Clinton، ثمّ لدونالد ترامب Donald Trump، في حال فوزه في الانتخابات التمهيديّة للديموقراطيّين.

الرهان المطروح هنا بالغ التعقيد: إذ كيف السبيل إلى تَرجَمة هذا التطلّع إلى ديمقراطيّة «حقيقيّة»، أو «مُباشرة»، وتَرجَمة الاختبارات التي جرت في الجمعيّات العموميّة التي كانت تَسِم بوتيرتها وإيقاعها حياة مخيّمات الساخطين أو حركة «احتلّوا وول ستريت»، ترجمةً مقبولة في المؤسّسات التمثيليّة؟ هل يُمكِن لسياسات «ما سيكون» أن تجد منافذ وتطبيقات في سياسات عموميّة من دون أن تُستردّ وتُتَدارك وتفرغ من جوهرها؟ كيف يُمكِن تأمين الحياة، أو «تعييش» هذه الدعوة إلى ديمقراطيّة حقيقيّة مع القيام في الحين ذاته بإصلاحات تستجيب للمطالب الاجتماعيّة لهذه الحركات؟ ثمّ وبخاصّة: هل يُمكن للأفقيّة التي تَعِد بها هذه الحركات أن تصمد لاختبار التمثيل المؤسّسي؟

كان أحد وعود سيريزا Syriza الانتخابيّة هو رفض خطّة التقشّف الجديدة التي فرضتها الترويكا. لكن حين جاء حزب ألكسيس تسيبراس Alexis Tsipras هذا في طليعة الفائزين في انتخابات 25 كانون الثاني (يناير) 2015، وجَد أنّ عليه أن يتحالف مع اليونانيّين المستقلّين (الجناح اليميني من حزب الديمقراطيّة الجديدة) للحصول على أغلبيّة المقاعد في المجلس النيابي.

لقد سعى ألكسيس تسيبراس Alexis Tsipras ووزير ماليّته واقتصاده يانيس فاروفاكيس Yannis Varoufakis إلى التفاوض على إلغاء جانبٍ مهمّ من الدَّين اليوناني، للسماح بالحفاظ على قُدرة المصارف المحليّة، من دون المُخاطرة بخروج اليونان من الاتّحاد الأوروبيّ «Grexit»، (أي الخروج من اليورو)، وبالتالي الوفاء بالوعد الرئيس الذي قطعوه في الحملة لانتخابيّة.

حاول تسيبراس Tsipras وسيريزا Syriza خلال الأشهر الأولى من ممارستهم السلطة، التوفيق بين التطلُّع إلى الديمقراطيّة المُباشرة وضرورة التفاوض والإبحار بالمركب في عالَم مؤسَّسي دوليّ معادٍ للمطالِب الرافضة للتقشّف، ومُناهِض للتطلّعات إلى المزيد من الديمقراطيّة.

في 27 حزيران (يونيو) 2015، قرّر ألكسيس تسيبراس Alexis Tsipras، لدى مُعاينته الطريق المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات مع الترويكا، أن يدعو إلى استفتاءٍ حول خطّة التقشّف المعروضة على اليونان. وقد بدا هذا الرجوع إلى النّاخبين كطريقة في إشراك اليونانيّين مُباشرةً في قرارات مهمّة، مع خلق موازين قوى جديدة مع المؤسّسات الدّولية. وبعبارة أخرى، فإنّ تسيبراس Tsipras حاول التوفيق بين الدبمقراطيّة التمثيليّة والديمقراطيّة المُباشرة، بإشراك اليونانيّين بالمناقشات التي تتعلّق بمستقبل بلادهم، بأقصى قدر مُمكن من المُشارَكة المُباشرة. وقد جرى الاستفتاء في 5 تمّوز (يوليو) وكان موضوعه الاقتراح الذي تقدَّمت به الترويكا إلى الحكومة اليونانيّة. وخلافاً لكلّ التوقّعات، جاء الجواب كاسِحاً ويقول «لا»، إذ حَصد نسبة 61% من الأصوات. لكنّ رئيس الحكومة رفض مواصَلة مواجهته مع الترويكا، وتنصَّل من الوزير فاروفاكيس Varoufakis الذي كان قد أعدَّ خطّة بديلة («خطّة ب»)، وهي ضرب من الخروج من اليورو («Grexit»)، ولكن وفق شروط يُحدّدها اليونانيّون أنفسهم، وتقضي بوضعِ نظامِ مدفوعاتٍ موازٍ، يتيح الحفاظ على إمكانيّة المُبادلات الاقتصاديّة، حتّى في حال إقفال المصارف والرقابة على الرساميل[1]. اختار تسيبراس Tsipras، على العكس من وزيره، احترام مخطَّط مواءمة أشدّ قسوة من ذلك الذي رفضه الناخبون.

الأفقيّة مقابل العموديّة

يمكن تفسير عَجْز سيريزا Syriza عن وضع القلب من البرنامج الذي وصل إلى الحُكم على أساسه موضع التنفيذ، أو استحالة ذلك عليه، بتأويلات عدّة وتأويله بطرق ومناحٍ عدّة. أوّلها أنّ هذا الفشل يُعزى إلى الغلو في الاحتشام والإفراط في الحياء لدى ألكسيس تسيبراس Alexis Tsipras، ورفضه الاضطلاع بنتائج الخروج من اليورو («Grexit»). الطريقة الوحيدة لترجَمة المُمارسات والمَطالب المُنبثقة من المجتمع المدني، إلى سياسات عموميّة، هي القطيعة مع مؤسّسات مُناهِضة للديمقراطيّة ومُعادية لها. التجرّؤ على وضع المشروع الأوروبي موضع مُساءلة، والإقرار باستحالة تجاوز الحيِّز الوطني، بما هو المجال الأكثر مُواءَمة ومُلاءَمة لوضع سياسات عموميّة عادِلة،

تَعتمِد المساواة في إعادة التوزيع. ليست في واقع الأمر، إلّا الشرط المسبق الذي لا غنى عنه لوضع سياسات إعادة التوزيع المختلفة وتنفيذها.

غير أنّ النكوص اليوناني ربّما كان نتيجةً لخيار المرور بالمؤسّسات التمثيليّة: فممارسة السلطة تتضمَّن واقعاً، وحُكماً، أي على نحوٍ حتميّ، القيام بتسويات والقبول بحلولٍ وسط. آنها لا يعود التحدّي المطروح هو تقديم صورة عمّا «سيكون عليه» مجتمع عادل وديمقراطيّ، وإنّما تدبير هوامش مناوَرة. والحقّ أنّه ما كان سيسع حزب سيريزا Syriza أن يجد طريقة فاعلة في ترجمة التطلّعات الاجتماعيّة والديمقراطيّة في الحيِّزات التمثيليّة والفضاءات المؤسّسية. كان التأكيد في تخييمات الساخطين الإسبان واحتلّوا وول ستريت وفي ساحة سينتاغما، ينصبّ على المُمارسات، وعلى صُور تنظيم الحياة في التخييم والمداوَلات وأشكاله. وقد تعرَّض هذا الاختيار لانتقادٍ واسع وجرى التعليق عليه، وقيل إنّه يُثبت عدم النّضج السياسي للتعبئات والتحشيدات المتمحوِرة على ذاتها، بل النّاجمة عن نرجسيّة تنظيميّة. غير أنّه يُمكن أن يُفهم كذلك كاستكشافٍ لطرق جديدة في الإدراك بحركة واحدة، للعلاقة بين التفاوتات الاجتماعيّة وسياسات التقشّف وأزمة الديمقراطيّة؛ وتناول ذلك واستيعابه ككلٍّ واحد.

فشل سيريزا Syriza في القطيعة مع سياسات التقشّف، يَطرح مسائل مهمّة. وتتّصل المسألة الأولى منها بالإمكانيّة الملموسة لنجاح الحركات المُناهضة للتقشّف. إذ يحتاج تطوير سياسات عموميّة بديلة عن سياسات التقشّف، ولا ريب، إلى بناء منافذ ومخارج سياسيّة للمطالِب المُنبثِقة عن التعبئات والتحشيدات الاجتماعيّة. غير أنّ مثل هذه السياسات تتضمّن بناء موازين قوى مواتية، تتيح حمل المؤسّسات الدّولية على الإذعان.

أمّا بوديموس Podemos، والشخصيّة الرمز فيه، بابلو إيغليزياس Pablo Iglesias، فإنّهم اختاروا، مُستَلهمين أعمال إرنيستو لاكلو Ernesto Laclau وشانتال موف Chantal Mouffe، استكشاف «شعبويّة يساريّة». كان طموح القَوم هؤلاء هو خلق تأييد شعبيّ يكون على قدرٍ كافٍ من القوّة (باللّجوء إلى الأهواء وإلى العقل سواء بسواء) من أجل التمكُّن من خَوض السياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي يدافعون عنها.

والحقّ أنّ هذه المُقارَبة تريد الإجابة عن مشكلة مزدوجة: أوّلاً استحالة الاستناد إلى النقابات، وهي التي فقدت إلى حدٍّ بعيد شرعيّتها أو بالأحرى مشروعيّتها بسبب دعمها سياسات حزب العُمّال الاشتراكي الإسباني (PSOE)، من أجل بناء ميزان القوّة الذي لا غنى عنه، في مواجهة المؤسّسات الأوروبيّة؛ وثانياً، غياب بُنية تحتيّة دائمة تتيح تمديد تعبئة السّاخطين ومواصلتها.

غير أنّ التجربة اليونانيّة تنزع إلى البرهنة على أنّه لا يمكن بناء ميزان القوّة الضروري داخل الحيِّز الوطني وحده. وأنّه في غياب تكوُّن حركة اجتماعيّة على المستوى الأوروبي، تظلّ حظوظ نجاح أحزاب اليسار المُناهضة للتقشّف متروكة للصدفة.

قدرة بوديموس Podemos على النجاح في رهانه، هي مسألة رئيسة: ففي حالة بقاء الوضع على حاله (أي فشل الظّفر بالسلطة وباحتمال ممارستها)، فإنّه لا يمكن للنفور من السياسة إلّا أن يزداد.

جوّ التعبئات والتحشيدات

سجّل عام 2015 قطيعة أخرى في التاريخ (القصير) لحركة العدالة المناخيّة. فبعد التعبئات والتحشيدات القويّة، بخاصّة حول قمّة الأُمم المتّحدة حول المناخ في كوبنهاغن (2009)، فإنّ منظّمات الحركة من أجل المناخ كابدت وواجهت العنت في التعبئة والتحشيد، من دون أن تتمكّن من إسماع صوتها داخل المفاوضات الأُمميّة. وبعد مرور أكثر من عشرين سنة على قمّة الأرض التي عُقدت في ريو دو جانيرو (1992)، فإنّه لا بدّ للحكم على محصلة جهود الحركات المناخيّة إلّا أن يكون على قدرٍ كبيرٍ من القسوة: فالمفاوضات الدّولية لم تتوصّل إلى مُواجَهة انبعاثات الغاز التي تؤدّي إلى الاحتباس الحراريّ واحتوائها. بل ثمّة ما هو أسوأ من ذلك، فقد ازدادت تلك الانبعاثات خلال الفترة نفسها بنسبة 60% (وهو الارتفاع الأشدّ والأسرع والأعظم في التاريخ). وبما أنّ «الساحات أو الحيّزات المناخيّة» الأُمميّة مفتوحة، على مصراعَيها، أمام المجتمع المدني، فإنّ هذا الاعتراف بالفشل يستدعي بعض التصويبات الاستراتيجيّة.

في نهاية عام 2013، قرّرت جملة منظّمات المجتمع المدني، إبّان الجلسة الأُمميّة في فرصوفيا، أن تُغادِر المفاوضات تنديداً بحضور جماعات النفط والغاز الضاغطة.

بعد ذلك ببضعة أشهر، في 21 أيلول (سبتمبر) 2014، تظاهر أكثر من خمسمئة ألف (500,000) شخص في شوارع نيويورك، عشيّة افتتاح الجمعيّة العامّة للأُمم المتّحدة، للمطالبة بسياسات مناخيّة طموحة. كانت هذه المسيرة العملاقة التي لا تزال تتكرَّر في العالَم كلّه أعظم تعبئة وتحشيد تمّ حتّى اليوم حول المسائِل المناخيّة.

طوال عام 2015، راكمت الحركة من أجل المناخ نجاحات مهمّة. فنكوص شركة شلّ Shell عن القيام بحفريّات استكشافيّة في المحيط المتجمّد الشمالي، وتجميد باراك أوباما النهائي لخطّ أنابيب كيستون Keystone-XL، بعد أربع سنوات من تعبئات المواطنين وتحشيداتهم ضدّه، ومن ديناميّة الحملة من أجل وقف التثمير والتوظيف في الطّاقات الحفائريّة، تشكِّل هذه المراكمات في الواقع مراحل حاسِمة في تعزيز هذه الحركة.

هناك في الحين ذ'ته، في فرنسا، أكثر من مئة ألف (100,000) شخص ضالعين على نحوٍ نشط في «سباق» فرنسا للبدائل، الذي جرى تنظيمه في إطار ديناميّة ألترناتيبا Alternatiba(**)، وكذلك في بناء حركة جماهيريّة حول المسائل المناخيّة.

هذا الانزياح الاستراتيجيّ تجسَّد خلال التعبئات والتحشيدات التي جرى تنظيمها في باريس في ما بين 27 تشرين الثاني (نوفمبر) و12 كانون الأوّل (ديسمبر) 2015 على هامش مؤتمر الأُمم المتّحدة للمناخ (COP21). لم تَعُد المسألة مسألة بناء تعبئات وتحشيدات من أجل محاولة التأثير على المفاوضات التي تَدور على ساحات الأُمم المتّحدة، وإنّما العبور مباشرةً إلى العمل ضدّ صناعة المحروقات الحفائريّة. باتت المسألة بعد الآن مسألة عملية كبيرة قوامها تنظيم حصر بنيات تحتيّة وتوقيفها وإغلاقها (مناجم فحم، محطّات توليد، خطوط أنابيب نفط، محطّات أطرافيّة مرفئيّة نهائيّة للفحم والغاز والنفط) وحملات تقوم على مبدأ «عدم التعاون» (المُقاطعة، والامتناع عن التوظيف والاستثمار في الصناعة الحفائريّة، وكذلك، وفي الحين نفسه، مكاثرة تبادُل التجارب والمُمارسات البدائليّة).

عند اختتام مؤتمر الأُمم المتّحدة للمناخ، في 12 كانون الأوّل (ديسمبر) 2015، كان هناك 20,000 شخصٍ يهدرون ضدّ حالة الطوارئ التي أعلنتها الحكومة الفرنسيّة عقب هجمات 13 تشرين الثاني (نوفمبر)، ويتجمّعون مرّات ثلاث في شوارع باريس للإعراب عن تصميمهم على مواصلة هذه التعبئات والتحشيدات.

ترك الساحات المؤسّسية التي بات القوم يعتبرونها غير فعّالة وتبنّي العصيان المدنيّ بما هو عمل جماهيري من جهة، وتفحّص إمكانات ـ وحدود ـ الدائرة العموميّة الرسميّة والممارسات المُرهصة، أي تلك التي تُنبئ وتُبشِّر بما سيكون من جهة أخرى: هما منحيان مُتعارضان ظاهريّاً ومتناقضان. غير أنّ من المُحتمَل أن يكون مستقبل الحركة من أجل العدالة المناخيّة، ومصير المطالب المُعادية للتقشُّف، المُستنِدة إلى تطلّب تجديد عميق في الديمقراطيّة، إنّما يرتهن ارتهاناً واسعاً لقدرة الفاعلين والدعاة والمُبادرين إلى اختراع أشكال جديدة تتيح التأليف بين هذه المُقاربات المُختلفة. إنّه بمعنى ما اختراع مسارٍ موارِبٍ مائلٍ في ممارسة السلطة، يتيح التأليف تأليفاً أفضل وتمفصلاً أنجح بين أفقيّة ممارسات الديمقراطيّة المُباشرة، والعموديّة المرتبطة باللّجوء إلى أشكال التمثيل وصُوره.

هوامش ومراجع

(*) حركة اجتماعيّة فرنسيّة بدأت باعتصامٍ في ساحة الجمهوريّة في وسط باريس في 31 آذار (مارس) 2016، كان المحتجّون فيها يعقدون اجتماعات ليليّة للاحتجاج على قانون العمل الذي كانت السلطات الاشتراكيّة تُعدّ لإصداره. وقد جرت مُقارَنة هذه الحركة بحركة «احتلّوا وول ستريت» الأميركيّة، وبالحركة الإسبانيّة المُناهِضة لسياسة التقشّف (المترجم).

(1) عمانوئيل والرشتاين، «على مَن، وعلى ماذا ننحو باللّائمة في اليونان»:
Immanuel WALLERSTEIN, «Greece, who's to blame and for what», <www.agence-global.com>, 1er août 2015.

(**) ألترناتيبا Alternatiba، هبّ البديل بلغة الباسك، وهي حركة لتعبئة المجتمع الأهلي الفرنسي وتحشيده لمواجهة التحدّي المناخي، وقد نُظِّمت وتُنظَّم احتفالات توعية في أكثر من ثمانين مدينة أوروبيّة تحت شعار أطفالنا سيشكروننا، بهدف التوعية للمخاطر المناخيّة والتأثير على أصحاب القرار (المترجم).

لمعرفة المزيد

- Christophe AGUITON, *La Gauche du XXIe siècle. Histoire d'une refondation invisible*, La Découverte, Paris, 2016.
- Stathis KOUVELAKIS et Alexis CUKIER, *La Grèce, Syriza et l'Europe néolibérale*, La Dispute, Paris, 2015.
- Héloise NEZ, *Podemos, de l'indignation aux élections*, Les petits matins, Paris, 2015.
- COLLECTIF, Crime climatique: *stop! L'appel de la société civile*, Seuil, Paris, 2015.

كُتب السَّـنة

بيير غروسِّير
(مؤرّخ، معهد العلوم السياسيّة في باريس)

من الصعب ألّا يستبدّ بالمرء التشاؤم المحيط، الذي يجعل الإصدارات حول التهديدات التي تتربّص بنا تتكاثر، ولاسيّما ذلك الإنتاج المتفاوت القيمة حول داعش وحول «الإرهاب الإسلاموي»، أو حول المُفاخرَة بالمشاركة في منافسة البأس والجبروت، مع ما يتبع ذلك من تدخّلات عسكريّة هي عادلةٌ حتماً، ومبيعات أسلحة هي جيّدة حُكماً لمنزلة الأمّة واقتصادها، ومُبادرات دبلوماسيّة لامعة بالضرورة. ما زال القوم ينفخون صدورهم اختيالاً، حيثما كان، ويعلنون عن قدوم عالَم أكثر قسوة وتصلبّاً. بعد 11 أيلول (سبتمبر) 2001، أعلن جورج بوش الابن أنّ مصدر الخطر لم يَعد القوى المفرطة القوّة، وإنّما الدُّول المُفرطة الضعف، حيث استقرّت المجموعات الإرهابيّة، أو «الدُّول المارقة» الاستفزازيّة. أمّا اليوم فيبدو أن المشكلات تأتي من الضعفاء ومن الأقوياء في آنٍ معاً.

التحدّيات التي يطرحها الصِّغار

في حين أنّه من المحتمل أن يكون على العالَم أن يعيش مع الإرهاب طويلاً، إلّا أنّه من المفيد التذكير بأنّه ليس جديداً، وأنّه كثيرا ما يكون تكتيكاً، وأنّ استخدام المصطلح هو نفسه تكتيك أيضاً. و**تاريخ راتليدج للإرهاب** *The Routledge History of Terrorism*، الذي أشرف عليه راندال د. لو **Randall D. Law** يضمّ مساهمات اختصاصيّين ممتازين يتيحون رؤية إجماليّة وللمدى الطويل للإرهاب انطلاقاً من دراسة حالات. جيرار شاليان **Gérard Chaliand** وآرنو بلان **Arnaud Blin** قد قاما

بتحديث مؤلِّفهما الطموح، **تاريخ الإرهاب** *Histoire du terrorisme*. أمّا غبريل وايمن **Gabriel Weimann**، فإنّه يضيف في **الإرهاب في الفضاء الافتراضي** *Terrorism in Cyberspace*، بُعداً جديداً، يُثير قلقاً متزايداً. أمّا الكُتب النقديّة والشكّاكة الريابة والتي تبدو متفاوتة دائماً وساذجة أبداً، بعد وقوع هجمات مميتة، فهي أكثر ندرة، ولكنّها تظلّ ضروريّة لكي يحتفظ المرء ببرودة أعصابه. وجون مولر **John Mueller**، أستاذ العلوم السياسيّة، ذو النَّزعة اللّيبراليّة، والذي اعتاد أن يتصدّى للأفكار النمطيّة، وبخاصّة لمَن يقومون بدَور حذام وكاساندره والمُتنبّئين والمُتنبّئات، فإنّه كتب مع مارك ستيوارت **Mark Stewart** **مُطارَدة الأشباح** *Chasing Ghosts* الذي يذكِّر فيه بأنّه يتبيّن لدى المقارَنة، أنّ الإرهاب في الديمقراطيّات لا يفرط في التقتيل، وأنّ المبالغ الهائلة التي يجري إنفاقها في مكافحة الإرهاب، تجعل منه واحداً من السياسات الأعظم تكلفة والأدنى مردوديّة. و**دليل راتليدج لدراسات الإرهاب النقديّة** *Routledge Handbook of Critical Terrorism Studies* الذي حرَّره ريتشارد جاكسون **Richard Jackson**، يُقيِّم حصاد تيّار لا يزال يافعاً ومتكتّماً، ويُجاهِد في تفكيك الخطابات والممارسات، ولاسيّما خطابات السلطات وخبراء الإرهاب وممارساتهم.

الأجوبة عن التحدّيات التي يطرحها الفاعلون الإشكاليّون، من المجموعات أو من الدّول الإرهابيّة، ومن أصحاب المجازر الجماعية، ومن الذين يُدخِلون الاضطراب والاختلال إلى النّظام الدولي، اكتملت في سنوات 1990. وهي أجوبة تشمل تعبئة «الجماعة الدّولية» المتوحّدة وتجنيدها حول قيَم وممارسات ومصالِح مُشترَكة؛ واستخدام الجزاء والعقوبات لعزل «الخراف» السوداء وتغيير سلوكها، أو لمجرّد إنزال العقوبة بها؛ تدخلات عسكريّة لتصفية الأخطر منهم، وبناء دُول مستقرّة لكي لا يتمكَّن الفاعلون المذكورون من تغذية الاضطرابات المحلّية والتسبّب بمعاناة الأهالي المدنيّين؛ وأخيراً إقامة أشكال من العدالة الدّولية لمُعاقبة (وبل لردع) أرذل الأرذل، والسماح للمجتمعات أن تضمد جراحاتها.

الحال أنّ هذه الوصفات والوسائل كانت موضع مُساءلة منذ زمن وهي لا تزال كذلك اليوم. الحديث عن «الجماعة الدّولية» يخفي هَيمنة أقلّية أوليغارشيّة من بعض القوى العظمى على العالَم، ويُقنِّع جهل المجتمعات الدائم ويموِّه إحباطاتها.

عنوان كتاب برتران بادي **Bertrand Badie** الأخير، **لم نعد وحدنا في العالَم** *Nous ne sommes plus seuls au monde*، هو تذكير لا غنى عنه بذلك. أمّا أنطوني بين **Anthony Payne** وستيفن بوزدوغان **Stephen Buzdugan**، فإنّهما حتّى ولو كانا يقدّمان تاريخاً أقرب إلى أن يكون مُتفائلاً أو تفاؤليّاً لمُشارَكة الجنوب المتزايدة في الحَوكَمة المُعولَمة، إلّا أنّهما يبيّنان كذلك في كِتاب **معركة الحَوكمة الطويلة** *The Long Battle for Global Governance*. كيف أنّ «الجنوب» لا يزال يُكابِد ويُجاهِد، لإسماع صوته من أجل تحديد قواعد اللّعبة، ومن أجل الاعتراف باختلافه. أشكال الجهويّة وصوَر الإقليميّة يمكنها أن تتيح مجالاً أوسع لأصوات الصغار؛ كما يظهر من **دليل أوكسفورد للجهوية المُقارَنة** *The Oxford Handbook of Comparative Regionalism*، الذي حرّره تانجا أ. بورزيل وتوماس ريسّي **Tanja A. Börzel & Thomas Risse**. وأمّا دول البريكس (BRICS)، فإنّها وإن سجّلت في السنوات الأخيرة نتائج اقتصاديّة مُخيّبة للآمال (باستثناء الهند)، وعلى الرّغم من أن مصالحها كثيراً ما تكون مُتباينة، فإنّ الخبير أندرو كوبر **Andrew F. Cooper**. مؤلّف كِتاب **البريكس** *The BRICS*، يظلّ متفائلاً في ما عنى قدرة هذه البلدان على جعل الحَوكَمة المُعولَمة تتطوّر دائماً على نحوٍ إيجابي.

الواقع هو أنّ مجلس الأمن التّابع للأُمم المتّحدة لا يبدو أكثر قدرة على إدارة المشكلات، إلّا أنّه لا يبدو أنّ ثمّة ما يمكنه أن يحلّ محلّه. وهو يبدو مثار اهتمام مجدّداً، في كتابَين جماعيّين مهمّين هما: **مجلس أمن الأمم المتّحدة** *Le Conseil de Sécurité des Nations Unies* الذي أشرفت عليه ألكسندرا نوفوسيلوف **Alexandra Novosseloff**، ومجلس أمن الأمم المتّحدة في القرن الحادي والعشرين *The UN Security Council in the Twenty-First Century* الذي حرّره **Sebastian von Ensiedel, David M. Malone & Bruno Stagno Ugarte**، والذي ينبغي أن يُقرأ مُقارَناً مع نظيره الذي صدر قبل ما يقارب اثنتي عشرة سنة. وأزمة الأُمم المتّحدة هي أزمة مالية أيضاً، كما يذكّر بذلك مورغن لاهرانت **Morgan Lahrant** في كِتاب **ماليّة الأُمم المتّحدة** *Les Finances de l'ONU*.

التفاؤل حول الانتصار المحتوم للقيَم المُشترَكة الجامعة لم يعُد مُعتمداً. وداعية «ديمقراطيّة السوق» الأكبر، مايكل مانديلباوم **Michael Mandelbaum** وداعية

نشرها، أي الدعوة الرسوليّة الأميركيّة إلى ديمقراطيّة السوق، يسترجع آمال سنوات 1990 وفشلها في كِتاب **فشل مهمّة رساليّة** *Mission Failure*. أمّا صناعة التوسّع أو الانتشار الديمقراطي، لاري دايموند **Larry Diamond**، الذي كان يبدي بالأمس قلقه من تردّي الديمقراطيّة، فإنّه يبديه اليوم من ديناميّة توسّع السلطويّة وانتشارها، وذلك في كِتاب **السلطويّة تتعولَم** *Authoritarianism Goes Global*. أمّا يشوع كورلانتزيك **Joshua Kurlantzik**، مراقب «التراجع الاقتصادي» في جنوب شرق آسيا، فإنّه يعتبر في **رأسماليّة الدّولة** *State Capitalism* أنّ اقتصاد السوق بات هو الآخر في خطر، لأنه إذا كانت البلدان الناشئة تتدخّل، من أجل إعطاء بعض الزخم، إلّا أنّها تفعل ذلك أيضاً، وبخاصّة، من أجل الرقابة والتحكّم والتلاعب والإفساد.

اعزل أو اشتبك *Isolate or Engage* الذي حرّره جوفري وايزمان **Geoffrey Wiseman** هو جولة أفق مفيدة وغنيّة بالمعلومات حول استراتيجيّات الولايات المتّحدة إزاء خصومها، من الاتّحاد السوفياتي إلى سوريا، مروراً بكوبا، ولاسيّما جدوى «الدبلوماسيّة العموميّة أو العلنيّة» وبالتالي «القوّة الناعمة» *soft power* الشهيرة. ويجري توماس ج. بيرشتيكر **Thomas J. Biersteker**وهو اختصاصيّ في علوم السياسة وداعية فكرة «العقوبات الذكيّة»، وله مداخله الكثيرة في الأُمم المتّحدة، جردة بنتائج هذه الممارسة في **عقوبات هادفة، أو مستهدِفة** *Targeted Sanctions* الذي حرَّره بالاشتراك مع **Sue E. Eckert & Marcos Tourinho**. ويبدو أنّ من الصعب استخلاص قوانين من الممارسة المذكورة، ولعلّ أقصى ما يمكن التوصّل إليه هو بعض «أفضل» الممارسات أو (الأقلّ سوءاً) مثل التوقّي من النزاعات والحيلولة دونها، وهو ما يعود إليه ويسترجعه الاختصاصيّ بالمفاوضة ويليام زارتمان **William Zartman** في **الحيلولة دون النزاع المميت** *Preventing Deadly Confict*.

التدخّلات العسكريّة التي غالباً ما تكون ذات مزاعم وتبريرات إنسانية، لا تزال تسيل كثيراً من المداد منذ سنوات 1990، مثل دعوى «مسؤولية الحماية» التي شاعت منذ العقد الأوّل من هذا القرن. وقد حاول المؤرّخون والمتخصّصون بالسياسة أن يبيّنوا النَّسب الذي تتحدّر منه هذه الدعوى. وقد جمع فابيان كلوز **Fabian Klose**

في **بروز التدخّل الإنساني** *The Emergence of Humanitarian Intervention* عدداً من دراسات الحالات تُضاف إلى قائمة مراجع متزايدة الأهمّية. أمّا تمويل البحث، فإنّه ينعطف ببطء نحو المشكلات الراهنة؛ والجدير بالذكر أنّ نتائج هذه الأعمال لا تني تنبثق وتبرز شيئاً فشيئاً. إذ يمكن ذكر حفنة من المؤلّفات في كلّ سنة، من تلك التي تأسف للطريقة التي تتمّ بها هذه التدخّلات وتبدي القلق من نتائجها، وحتّى من بواعثها. وكتاب راجان مينون **Rajan Menon** **غرور التدخّل الإنساني** *The Conceit of Humanitarian Intervention* هو أكثرها وضوحاً وأفضلها بيّنة وحجاجاً. أما محصلة جردات محاولات بناء الدول فهي أكثر عتمة وظلاماً.

وعلى أيّ حال، فإنّ الدّولة نفسها تخضع هنا للمُساءلة. فمواريث الماضي ثقيلة، سواء أكان الأمر يتعلّق بإرث الاستعمار أو بالدَّعم المقدَّم إلى أنظمة سلطويّة قمعيّة منبثقة من إنهاء الاستعمار، كما يُذكِّر بذلك الاختصاصيّ بشؤون المغرب، بيير فيرميرين **Pierre Vermeren** في لوحة واسعة هي **صدمة نهايات الاستعمار** *Le Choc des décolonisations*. أمّا الاختصاصي الكبير بشؤون القرن الأفريقي أليكس دو فال **Alex De Waal**، فإنّه يقوم في كتابه **سياسات القرن الأفريقي الحقيقيّة** *The Real Politics of the Horn of Africa* بتوصيف ضروب المنطق الاقتصادي التي تُعيد توليد الوضع الفوضوي. أمّا الاختصاصي في التنمية سيرج ميخيلوف **Serge Michailof**، فإنّه يرسم في كتابه **أفريقيستان** *Africanistan*، صورة مقلقة لمستقبل أفريقيا. وهو يتناول، انطلاقاً من حالة الساحل الأفريقي، وبالاستناد إلى التوقّعات السكّانية بنتائج هذه التطوّرات وأثرها في أوروبا، داعياً إلى بذل مجهود منسَّق لمواجهة التحدّيات الضخمة.

وكثيرة هي الكُتب التي قدَّمت التاريخ الغائي للعدالة الدّولية، من محكمة نورمبرغ إلى المحكمة الجنائية الدّولية. وقد تحوّل هذا التاريخ إلى «فيلم مثير» أو قصّة مثيرة تروي «مطاردة للشرّيرين» في كُتب غنيّة والحقّ يُقال بالمعلومات، مثل **الاختفاء على مرأى** *Hiding in Plain Sight* لإريك ستوفر وفيكتور بيسكين وألكسا كونغ **Eric Stover, Victor Peskin & Alexa Koenig**. وكِتاب **صراط الجزّار** *The Butcher's Trail* لجوليان بروجر **Julian Borger**. غير أنّ الزمن بات زمن الجردات والمحصلات،

التي لا تنظر إلى الأشياء بمنظار إمّا أسود وإمّا أبيض، أي بتلك الرؤية التي يجول بها من يجول ليبيّن صعوبات العدالة الدّولية والتباساتها وتناقضاتها. وهكذا هو الحال مع **مصاحب كامبريدج إلى القانون الجنائي الدّولي** *Cambridge Companion to International Criminal Law* الذي حرّره وليم أ. شاباس **William A. Schabas** والتأمّلات التي يحتوي عليها كِتاب **العدالة المردودة** *Contested Justice* الذي حرّره كريستيان دو فوس، وساره كيندال، وكارستن ستاهن **Christian De Vos, Sara Kendall & Carsten Stahn**.

من المهمّ والمفيد أن نلاحظ أنّ الكتّاب الفرنسيّين لم يهتمّوا بإجرام أصحاب الياقات البيضاء، اللّهم ما خلا بعض التحقيقات الصحافية؛ لكنّ هذه المسألة كانت في المقابل موضوع دراسة وتعبئة وتحشيد مهمّ في العالَم الأنكلو- ساكسوني، وفي بقيّة أوروبا، كما يشهد بذلك، ولذلك، **دليل راتليدج لجرائم أصحاب الشأن** *Routledge Handbook of the Crimes of the Powerful* الذي حرّره غريغ باراك **Gregg Barak**، وكذلك **دليل راتليدج** الذي حرّرته **Judith van Erp & alii لجرائم الهيئات وذوي الياقات البيضاء في أوروبا** *Routledge Handbook of White-Collar and Corporate Crime in Europe*، والذي يتّسم بتصوّر مُحافِظ للنظام الاجتماعي، و«لعلم الإجرام» الفرنسي، الذي ظهر مؤخّراً، ويُعالِج مسائل المافيا والفساد حين يطال الاقتصاد.

بسبب تنافذ الحلول التي جرى تعقّلها والتفكير فيها في تسعينيّات القرن الماضي، فإنّ النزعة العامّة الآن باتت تُغَلِّب تمييز الحرب التي تتسامى على الحدود، سواء الزمانيّة منها أم المكانيّة، مع منطق التصفية المبنيّ على ثلاثيّة «طائرات من دون طيّار، عمليّات خاصّة، التوجيه الإلكتروني والإنترنت». توسّع الأدبيات حول الطائرات من دون طيّار وانتشارها، هو توسُّع متناسِب مع استخدام هذا السلاح، وليس ثمّة كتاب جاء يغيّر حقيقة السجال حول مناقبيّته أو حول فعاليّته. وفي المقابل، فإنّ المؤرِّخ الخصب الممتاز، جون برادوس **John Prados** استرجع تاريخ العمليّات الخاصّة الأميركيّة، في كتابه عن **القوّات الخاصّة الأميركيّة** *The US Special Forces*، في حين أنّ سين نايلور **Sean Naylor** في كتابه **ضربة لا هوادة فيها** *Relentless Strike* يعطي تفاصيل

عن العمليّات الراهنة، مبنيّة على مقابلات وأحاديث أثارت تململ البنتاغون الأميركي. كما أنّ أنطونيا شايس **Antonia Chayes** قامت بتحليل هذا التطوّر الذي لحق بالحرب في كتابٍ حادّ هو **حروب لا حدود لها** *Borderless Wars*.

«التبلور "الشرق أوسطيّ"»

تبدو هذه التحدّيات كلّها وكأنها تجد نفسها في الشرق الأوسط. وفي الزمن الذي كان يُعتقد فيه أنّ أصل البلاء كلّه هو القوى العظمى، والذي كان يُنتظر منها أن تسوّي كلّ شيء، فإنّ من المفيد قرءة كتاب جون شلكرافت **John Chalcraft** **السياسة الشعبيّة في صنع الشرق الأوسط** *Popular Politics in the Making of the Middle East* الذي هو تاريخ «من تحت». أمّا ديغو غامبيتا وستيفن هرتوغ **Diego Gambetta & Steffen Hertog**، فإنّهما يسترجعان في كتاب **مهندسو الجهاد** *Engineers of Jihad* خلاصات حول سوسيولوجيا الإسلاميّين، جرى استخلاصها قبل عشرين عاماً، ليظهرا أنّ عدداً من الجهاديّين هُم أفراد متعلّمون وتلقّوا تكويناً وإعداداً تقنيّاً.وكذلك، فإنّ من المهمّ أن نفهم الاستراتيجيّات الدّولية للمجموعات التي تُعتبر ممَّن لا تصحّ معاشرتهم، مثل منظّمة حماس، أو حزب الله، أو الإخوان المسلمين. **الإسلاميّون والعالَم** *Les Islamistes et le monde* الذي أشرف عليه محمّد علي أدراوي **Mohamed Ali Adraoui** يمهّد الطريق إلى ذلك. وأمّا **أفغانستان في وسطه الإقليمي** *L'Afghanistan dans son environnement regional* الذي أشرف عليه جيل بوكيرا **Gilles Boquérat** الاختصاصيّ بالهند، فيتيح الخروج من المواجهة وجهاً لوجه، بين الولايات المتّحدة و«الأفغا- باكستانيّين» (Afpak).

لكن هذا لا يمنع ولا ينفي أنّ المنطقة قد صَاغتها و«قَولبتها» استراتيجيّات القوى العظمى. وتُبيِّن غيّميت كروزية **Guillemette Crouzet** في أطروحتها المرموقة، **ولادات الشرق الأوسط** *Genèses du Moyen-Orient*، كيف أصبح الخليج العربي- الفارسي رهاناً عظيما بالنسبة إلى لإمبراطوريّة البريطانيّة في القرن التاسع عشر. أمّا راي تاكيه وستيفن سايمون **Ray Takeyh & Steven Simon**، فيعتبران في كتابهما **القوّة الأعظم البراغماتيّة أو الجبّار العملي** *The Pragmatic Superpower* أنّ الولايات

المتّحدة يمكنها، حين تتصرّف بطريقة مدروسة عاقِلة وحازِمة أن تكون الفاعل الحاسم كما كانت طوال الحرب الباردة.

غير أنّ ثمّة آخرين أقلّ تفاؤلاً من هذَين. فالأميركيّون من جهة أخرى، لا يفهمون المنطقة بسبب رؤاهم «الاستشراقيّة» و«المانويّة»: وكان هذا ولا يزال صحيحاً منذ القرن التاسع عشر كما تشرح ذلك كارين والتر **Karine Walther** في **مصالح مقدَّسة** *Sacred Interests*، وكذلك إبّان الحرب الباردة كما يشرح ذلك دوغلاس ليتل **Douglas Little** في كِتاب **الولايات المتّحدة في مقابلهم** *Us versus Them*. أمّا زكريا لوكمان **Zachary Lockman**، فيفسِّر في **ملاحظات في المضمار** *Field Notes* كيف وُلدت الدراسات الأكاديميّة حول الشرق الأوسط في الولايات المتّحدة.

لكن ينبغي القول، من جهة أخرى، إنّ استخدام القوّة يؤدّي بالأحرى إلى عكس المطلوب. ومحصلة السياسة الأميركيّة منذ 1979، كما يجري جردتها أندرو ج. باسيفيتش **Andrew J. Bacevich**، المعلِّق الذائع الصيت، والمُندِّد الكبير بالانحرافات العسكريّة الأميركيّة، في كِتاب **حرب أميركا من أجل الشرق الأوسط الأكبر** *America's War for the Greater Middle East*. وثمّة فريق من المؤرّخين تحت إشراف بن بايلي **Ben Bailey** وريتشارد إيمرمان **Richard Immerman** يضعون توصيفاً أوّليًّا أو تقريراً أوّليّاً حول الأعمال التي تدور حول الحروب الأميركيّة في المنطقة في كتاب بعنوان **فَهم الحروب الأميركيّة في العراق وأفغانستان** *Understanding the U.S. Wars in Iraq and Afghanistan*. مسؤوليات الفشل لكلّ محاولات تسوية إسرائيليّة فلسطينيّة منذ 1948، هي مسؤوليات مُشتركَة كما يبيّن ذلك إيلي بوديه **Elie Podeh** في كِتاب **فُرص للسلام** *Chances for Peace*. وفي **النجمة والخطوط** *The Star and Stripes* يوصِّف مايكل ن. بارنيت **Michael N. Barnett** من جانبه الاختلافات في المُقارَبة المسألة بين اليهود الأميركيّين والإسرائيليّين.

عودة «الكِبار»

إذا كانت دراسة القوى العظمى لم تشهد انصرافاً عنها ولا تخلّياً عن إتيانها، إلّا أنّ الانطباع الغالب هو أنّ المسرح الدولي هو مسرح مُنافسات ضارية فرضت نفسها

منذ عام 2013. المسألة هنا هي مسألة عودة السياسة الواقعية «*Realpolitik*» التي هي مصطلح يُعيد جون بيو **John Bew** تكوين مساره في كتابه **سياسة واقعيّة** *Realpolitik* مُنطلِقاً من ألمانيا 1830. أمّا فتى الدبلوماسيّة العريق الذي أصبح مُشارِكاً في جماعة ضاغطة، روبرت بلاكويل **Robert Blackwill**، فيُفسِّر، بالاشتراك مع جنيفر هاريس **Jennifer Harris** في كتابهما **الحرب بوسائل أخرى** *War by Other Means* كيفيّة البقاء في عالَم المواجهات الجيوـ اقتصاديّة. ويبدو أنّ القوى العظمى دخلت منذ عام 2013 في حرب إلكترونيّة كما يزعم آدم سيغال **Adam Segal** في **النّظام العالَمي المُقرصَن** *The Hacked World Order*، ولأنّ سباقات التسلّح لا تزال ترتسم واقعاً، فإنّ من المهمّ أن نفهم انطلاقاً من التاريخ، ديناميّاتها التي لا تنتج دائماً عن دوّامة فَقدِ الأمن. وقد بتنا نحوز أخيراً توليفات بحسب الحقب، ووفقاً للأسلحة (السلاح البرّي، والبحري، والجوّي) كتبه مؤرّخون ممتازون هُم توماس ماهنكن وجوزيف مايليو **Thomas Mahnken & Joseph Maiolo** في **سباقات التسلّح في السياسات الدّولية** *Arms Races in International Politics*. أمّا مؤرِّخ الحرب الغزير جيريمي بلاك **Jeremy Black**، فإنّه يقدِّم مع **البأس الجوّي** Air Power خلاصة مُستخلَصة من تاريخ السلاح الجوّي.

بدأ مصطلح «هندـ باسيفيكي» يفرض نفسه. فالواقع هو أنّ الاستراتيجيّات البحريّة الكبرى تَنبعث اليوم حول المُحيطَين الهنديّ والهادئ التي يعرضها **دليل راتليدج للأمن والاستراتيجيّة البحريّين** *Routledge Handbook of Naval Strategy and Security* الذي حرّره جواكيم كراوسه وسيباستيان برانز **Joachim Krause & Sebastian Bruns**. ففي وجهة هذا الحيِّز انعطفت الولايات المتّحدة؛ والكِتاب الذي حرَّره هوغو ميخير **Hugo Meijer**: **أصول وتطوّر إعادة التوازن الأميركي إزاء آسيا** *The Origins and Evolution of the US Pebalance toward Asia*، يشرح ذلك ويفسّره. ولأنّه يبدو أنّنا دخلنا حرباً باردة جديدة كما يشرح ذلك أحد قدامى «علم السوفياتيّة»، روبرت ليغفولد **Robert Legvold** في كِتابه **العودة إلى الحرب الباردة** *Return to Cold War*، فإنّ روسيا تراودها مراودة «التأرجُح والانزياح» صوب آسيا.

الواقع هو أنّ مسالة الهويّة الروسيّة هي مسألة معقَّدة، وأنّ الرئيس بوتين لا يبدو كمَن يختار بين منوّعات مُتنافسة تُطلق العنان للمشروعات والتخيّلات: فهذا ما يبيّنه جان ردوانـي **Jean Radvanyi** وهـو جغرافيّ معروف عمل على جغرافية الاتّحاد السوفياتي سابقاً، ثمّ على جغرافية روسيا اليوم، ومارلين لارويل **Marlène Laruelle**، وهي من كبار الاختصاصيّين في مسائل الهويّة في الحيِّز أو في «الفضاء» المابعد-سوفياتي، في توليفة حول روسيا، تأتي اليوم في توقيتٍ مناسب تماماً، **روسيا بين المخاوف والتحدّيات** *La Russie entre peurs et défis*. ثمّ إنّ تطوّر العلاقة بين الصّين وروسيا، هو أحد رهانات الغد الكبرى: وهذا بُعدٌ لطالما أخذه المُراقب الحصيف بوبو لو **Bobo Lo**، في حسبانه، وبخاصّة في كتابه الجديد: **روسيا والفوضى العالميّة الجديدة** *Russia and the New World Disorder*. أمّا كتاب جيلبير روزمان **Gilbert Rozman** **التحدّي الصّيني الروسي للنظام العالَمي** *The Sino-Russian Challenge to the World Order*، الذي يُحلل الإدراكات المتقاطعة بين الروس والصينيّين واليابانيّين والأميركيّين منذ ما يزيد على ثلاثين سنة، فيتيح وضع العلاقات الروسيّة الصينيّة في الأفق المُناسِب والمنظار المُلائِم.

يدور الرهان في الواقع حول معرفة كيفيّة تسيير أو إدارة بزوغ (أو معاودة بروز) القوى العظمى واستباق مفاعيل ذلك وتأثيراته على النّظام العالمي، واستخلاص الدروس من الماضي. وهذا ما يفعله الفريق الذي جمعه ت.ف. بول **T.V. Paul** من أجل كِتاب **مساعدة القوى العظمى الصاعدة** *Accommodating Rising Powers*. ويبقى أنّه لا بدّ، في ما وراء خطر الاختلال، من معرفة كيفيّة مواجَهة قضم الأراضي الذي تمارسه هذه القوى العظمى (ولاسيّما روسيا والصين) على هوامشها وأطرافها. وفي **الحدود المضطربة** *The Unquiet Frontier* يصف جاكوب غريجيل وأ. ويس ميتشيل **Jakub Grygiel & A. Wess Mitchell** التحدّي الذي تُواجهه الولايات المتّحدة: كيف ينبغي لها أن تدعم البلدان الحليفة القلقة من توسّعية جيرانها، من دون أن تتأكّل مصداقيّتها؟ فالمراودة التي تراود أميركا في أن تبحث عن الأمن وتسعى إليه عبر نشر القوّات العسكريّة هي مراودة كبيرة، وهي توشك أن تدخلها، كما يوصِّف ذلك ديفيد ڤاين **David Vine** في **أساس الأمّة** *Base Nation*، في منطق

إمبراطوريّ جديد، مرفوض حتّى داخل الولايات المتّحدة نفسها، إنْ من جانب اليمين أو من جانب اليسار. بخاصّة أنّ رفض الإمبرياليّة واطِّراحها هو أمرٌ قديم كما يبيّن ذلك إيان تيري وجاي سيكستون **Ian Tyrrell & Jay Sexton** في **توأم الإمبراطوريّة** *Empire's Twin*.

وإذا كانت سياسة الاتّحاد الأوروبيّ الخارجية لا تزال تثير الاهتمام، باصطناعها بأكثر ممّا تثيره بنتائجها، وإذا كانت لا تني تبعث على مزيد من الإصدارات، ومنها المصنّف الضخم الممتاز، **دليل السياسة الخارجيّة الأوروبيّة السديد** *Sage Handbook of European Foreign Policy*، الذي حرَّره آصن كالّاند آستراد وآخرون **Aasne Kalland Aarstad et alii**، إلّا أنّ الأنظار تتّجه في الأرجح نحو آسيا. وجون غارفر **John Garver**، وهو من القدامى والعريقين في دراسة السياسة الخارجيّة الصينيّة، يقدِّم توليفة ضخمة أو خلاصة عملاقة لتطوّرها منذ عام 1949. وقد قام جان بيير كابستان **Jean-Pierre Cabestan** بتحديث كتابه **سياسة الصين الدّولية** *La Politique internationale de la Chine*، الذي يتناول بإلحاح الخطاب الصيني قبل أن يُعالِج علاقات الصين مع القوى العظمى في العالَم. وفي محاولة قصيرة بعنوان **مستقبل الصين** *China's Future* يصرِّح ديفيد شامباوف **David Shambaugh**، وهو أحد أفضل الاختصاصيّين الأميركيّين بالشؤون الصينيّة، عن تشاؤمه في ما عنى مستقبل الصين. وكذلك فإنّ شونغ م. لي **Chung M. Lee** وأحد «النجوم» الصاعدة، ليس أكثر تفاؤلاً حول آسيا على وجه العموم، كما يتبيّن من كتابه **خطوط التصدّع في آسيا الصاعدة** Fault Lines in a Rising Asia. لكنّ الهند هي التي تستأثر بموجة من الإصدارات الممتازة، يتقدّمها الدليل الممتاز الكامل، الذي يحمل عنوان **دليل أوكسفورد حول السياسة الخارجيّة الهنديّة** *Oxford Handbook of Indian Foreign Policy* الذي أصدره ديفيد م. مالون، س. راجا موهان، وسرنات راغافان **David M. Malone, C. Raja Mohan & Srinath Raghavan**، و**مُشاغَلة العالَم** *Engaging the World* الذي أصدره الكاتِب المُكثرساميت غانغولي **Sumit Ganguly**، وهو كِتاب عميم الفائدة في ما عنى العلاقات الثّنائيّة، ولاسيّما مع بلدان شبه القارّة الهنديّة، وكذلك كِتاب اثنين من قدامى العارفين بالدبلوماسيّة الأميركيّة في المنطقة، تيريزيتا شافر وهوارد شافر **Teresita**

Schaffer & Howard Schaffer، حول **الهند في الجدول المعولَم العالي** *India at the Global High Table*.

أزمنة البيئة والاقتصاد المُعولَمة

يُعيد فيليب غولوب **Philip Golub** موضعة هذا التصاعد في القوّة، في الزمن الطويل، في كتابه **انبعاث شرق آسيا الجديد** *East Asia's Reemergence* الذي يستخدم فيه أعمال المؤرّخين الاقتصاديّين الذين ينزعون الطابع الغربي عن التاريخ، والمؤرّخين والكتّاب السياسيّين اليساريّين الذين يذكّرون بأنّ المعجزة الآسيويّة هي نتاج من نتائج السياسة الأميركيّة إبّان الحرب الباردة. والواقع أنّ مراودة الرجوع إلى الوراء تظلّ كبيرة بالنظر إلى قصور وضوح النتائج في الحاضر؛ الأمر الذي يُنتج إصدارات كثيرة ذات جودة عالية. وأحد هؤلاء الاقتصاديّين يلحّ على الديناميّة الصينيّة في القرن الثامن عشر، هو كينيث بومرانز **Kenneth Pomeranz** الذي أشرف مع أحد روّاد التاريخ البيئي، جون ماكنيل **John McNeill**،على الجزء السابع من **تاريخ كامبريدج العالَمي** *The Cambridge World History* الذي يتناول الحقبة التي تمتدّ من عام 1750 إلى اليوم. وجون ماكنيل **John McNeill** أيضاً هو مَن أعاد نشر مساهمة في تاريخ البيئة منذ عام 1945، وعنوانه كِتاب **التسارع العظيم** *The Great Acceleration* الذي صدر قبل قليل في كِتاب تاريخ معولَم. وهذا التاريخ الإجمالي أو المُعولَم هو حقل يشهد تمدّداً أو اتّساعاً كبيراً من شأنه أن يغيّر أو يحوّل طريقتنا في تفكير العالَم. ولعلّ أفضل تقديم له هو تقديم سيباستيان كونراد **Sebastian Conrad** في كِتاب **ما هو التاريخ الإجمالي أو المُعولَم؟** *What Is Global History?*، في حين أنّ كتاب **استكشافات في التاريخ والعَولَمة** *Explorations in History and Globalization* الذي أصدرته كاتيا أوتون وكيوان فاتح- بلاك **Catia Autunes & Kaiwan Fatah-Black** إنّما يعرض تأمّلات موضوعاتيّة.

العَولَمة قديمة، إلّا أنّها إلى ذلك ديناميّة تسير ضدّ أنانية جيوبوليتيك الدّول. ويرسم باراغ خانا **Parag Khanna** في كتاب **خريطة مستقبل الحضارة المُعولَمة** *Connectography*، لوحة مرموقة مزدانة بالخرائط لعالَم لا يقتصر على الدُّول المتنافسة،

وينبغي له أن يدفع باتّجاه تغيير البرمجيّات. كان المثقّفون والعلميّون يجاهدون في الماضي، ولاسيّما بعد عام 1945 لتعقّل العَولَمة و وتفكّرها واستباقها. وهذا ما يُذكِّر به كِتاب **سياسات العَولَمة منذ عام 1945** *The Politics of Globality since* 1945 الذي أصدره رنز فان مونستر وكاسبر سيلفست **Rens van Munster & Casper Sylvest**. لكنّ مروّجي المعايير، ولاسيّما الفقهاء والخبراء هُم الذين يحدّدون، في صراعات السلطة الدائمة، حدود هذه العَولَمة وتعرّجاتها. وهذا ما يبيّنه الكتاب المنتظر الذي سيصدره ديفيد كينيدي **David Kennedy** بعنوان **عالَم مُنافَحة** *A World of Struggle*.

العَولَمة الاقتصاديّة هي ببديهة الحال بُعدٌ أساسيّ. ففي حقبة يبدو فيها أنّ الكمّي والتصميم و«النمذجة» تفرض نفسها على نحوٍ لا رادّ له، انطلق المؤرّخون الاقتصاديون في رسم لوحات مذهلة، إنْ في ما عنى الماليّة، كما فعل لاري نيل **Larry Neal** في **تاريخ وجيز للماليّة الدّولية** *A Concise History of International Finance*، ونورمان ريمر وجيسي داوننغ **Norman Reamer & Jesse Downing** في، **التثمير، تأريخٌ له** *Investment. A History* أو روبرت فيتزجيرالد **Robert Fitzgerald** في كتابه الضخم **صعود الشركة المُعولَمة** *The Rise of the Global Company*. أمّا رائد تأريخ الاستهلاك، فرانك ترنتمان **Frank Trentmann**، فإنّه قدَّم خلاصة أو محصلة هي **إمبراطورية الأشياء** *Empire of Things*. وفي عقب كِتاب توماس بيكتي **Thomas Piketty** الفائق الرواج، فإنّ أسماء كبيرة قدَّمت أفكارها وتأمّلاتها حول التفاوتات ومستقبلها. وهكذا، فإنّ برانكو ميلانوفيتش **Branko Milanovic** يبدو في كتابه **التفاوت المُعولَم** *Global Inequality* مُتفائِلاً وهو يلاحِظ أنّ التنمية لا تقلّص التفاوتات في البلدان الناشئة. وأمّا كينيث شيف وديفيد ستاسافاج **Kenneth Scheve & David Stasavage**، فإنّهما يتفحّصان أساساً الحالة الأميركيّة في كتابهما **الجباية من الغني** *Taxing the Rich*، مُذكِّرين بأنّ الضرائب على الأغنياء لم تزدد إلّا عندما كانت الحرب تجعلها مشروعة.

الكتّاب والببليوغرافيا

الكتّاب

- ميشيل آلّيتا (Michel Aglietta)

أستاذ فخريّ في العلوم السياسيّة في جامعة باريس العاشرة نانتير (Nanterre).

- دلفين آليس(Delphine Alles)

أستاذة العلوم السياسيّة في جامعة شرق باريس، كريتاي Créteil (UPEC).

- ماتيو أوزانّو (Matthieu Auzanneau)

صحافي، مسؤول مدوّنة «*Oil Man*» على موقع *Monde*.

- برتران بادي (Bertrand Badie)

أستاذ جامعي في معهد الدراسات السياسيّة في باريس.

- روبير بوايير (Robert Boyer)

اقتصادي في معهد الأميركيّتَيْن في باريس.

- مارتين بولارد (Martine Bulard)

رئيسة التحرير المعاونة في صحيفة **لو موند ديبلوماتيك** *(Le Monde diplomatique)*.

- سيباستيان شوفان (Sébastien Chauvin)

أخصّائي في علم الاجتماع، أستاذ مُشارِك في جامعة لوزان.

- برونو كوزان (Bruno Cousin)

أخصّائي في علم الاجتماع، أستاذ مُساعِد في معهد العلوم السياسيّة (مركز الدراسات الأوروبيّة).

- شارل فيليب دافيد (Charles-Phillipe David)

رئيس مرصد كرسي راول داندوراند حول الولايات المتّحدة في الدراسات الاستراتيجيّة والدبلوماسيّة في جامعة كيبيك في مونريال في كندا (أوكام UQAM).

- إيف ديلوا (Yves Déloye)

أستاذ في العلوم السياسيّة (معهد العلوم السياسيّة في مدينة بوردو).

- جان- بيير دوبوا (Jean-Pierre Dubois)

أستاذ في القانون العامّ، والرئيس الشرفي لرابطة حقوق الإنسان.

- إيفان دو رويّ (Ivan Du Roy)

مؤسِّس مُشارِك لموقع كفى (!Basta) ولمرصد الشركات المتعدّدة الجنسيّات.

- جول فالكيه (Jules Falquet)

أستاذة مُحاضِرة في تقرير التنمية البشرية (HDR) في مركز التعليم والتوثيق والبحوث للدراسات النسويّة (CEDREF) - مختبر التغيّر الاجتماعي والسياسي (LCSP)، جامعة باريس ديدرو (Paris-Diderot).

- جان- بيير فيليو (Jean-Pierre Filiu)

أستاذ جامعي في تاريخ الشرق الأوسط المُعاصِر في معهد العلوم السياسيّة في باريس.

- آندري غراتشيف (Andreï Gratchev)

مؤرِّخ، واختصاصيّ بالعلوم السياسيّة، مُستشار سابق لميخائيل غورباتشوف.

- آلان غريش (Alain Gresh)

مدير الصحيفة اليوميّة الرقميّة الشرق 21 OrientXXI.info، رئيس التحرير السابق لصحيفة **لوموند ديبلوماتيك** (*Le Monde Diplomatique*).

- بيير غروسِّير (Pierre Grosser)

مؤرّخ وأستاذ تاريخ العلاقات الدوليّة والقضايا العالميّة المعاصرة في معهد العلوم السياسيّة في باريس.

- **نيكولاس هايرنغر** (Nicolas Haeringer)

عالِم اجتماع، عضو لجنة تحرير مجلّة **حركات** (Mouvements).

- **غي هيرميه** (Guy Hermet)

اختصاصيّ في السياسة، أستاذ فخري في معهد العلوم السياسيّة في باريس.

- **ستيفان هوريل** (Stéphane Horel)

صحافيّة مستقلّة.

- **روجيه مارتيلّلي** (Roger Martelli)

مؤرّخ، مدير مُشارك لمجلّة **ريغارد** *(Regards)*.

- **داميان ميلّيه** (Damien Millet)

الناطق باسم لجنة إلغاء الدَّين غير المشروع (CADTM) في فرنسا.

- **فرانسوا نيكوللود** (François Nicoullaud)

مُحلِّل سياسة خارجيّة، سفير سابق لفرنسا في طهران.

- **مارك۔ أنطوان بيروز دو مونتكلو** (Marc-Antoine Pérousse de Montclos)

مدير البحوث في معهد البحث من أجل التنمية (IRD).

- **فرانك بيتيتفيل** (Franck Petiteville)

أستاذ العلوم السياسيّة في معهد الدراسات السياسيّة في غرونوبل.

- **دومينيك بليهون** (Dominique Plihon)

باحث في المركز الاقتصادي لشمال باريس، المركز الوطني للبحث العلمي (CNRS).

- **جان۔ لوك راسين** (Jean-Luc Racine)

مدير البحث بدرجة فخريّة في المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي (مركز الدراسات الدّولية، وفي كلية الدراسات العليا في العلوم الاجتماعيّة (CEIAS/EHESS))، وباحث بارز في المركز الآسيوي (Asia Centre).

- فردريك رامل (Frédéric Ramel)

أستاذ جامعي في العلوم السياسيّة، معهد العلوم السياسيّة - باريس، باحث في مركز دراسات العلاقات الدّولية.

- فيليب ريكازيفيتش (Phillipe Rekacewicz)

جغرافيّ ورسَّام خرائط، وصحافي.

- ماثياس ريمون (Mathias Reymond)

أستاذ مُحاضِر في العلوم الاقتصاديّة في جامعة مونبيلييه (Montpellier)، وأحد منشِّطي جمعيّة أكريميد (ACRIMED).

- فنشينزو روجيّرو (Vincero Ruggiero)

أستاذ في جامعة ميدلسيكس Middlesex، لندن.

- إيف شميِّل (Yves Schemeil)

أستاذ فخري في العلوم السياسيّة في معهد العلوم السياسيّة في غرونوبل، عضو شرفي في معهد فرنسا الجامعي، كرسيّ السياسة المُعولَمة والمُقارَنة.

- بيير توريز (Pierre Thorez)

أستاذ فخري، وحدة البحوث المُختلطَة (UMR IDEES)، جامعة الهافر (Havre).

- جوليان تورّاي (Julien Tourreille)

المدير المُعاون لمرصد كرسي راول داندوراند حول الولايات المتّحدة في الدراسات الاستراتيجيّة والدبلوماسيّة في جامعة كيبيك في مونريال في كندا (أوكام UQAM).

- إريك توسّان (Éric Toussaint)

الناطق باسم لجنة إلغاء الدَّين غير المشروع (CADTM) في العالَم.

- دومينيك فيدال (Dominique Vidal)

صحافي ومؤرِّخ.

ببليوغرافيا

Aasne Kalland AARSTAD et alii (dir.), *The Sage Handbook of European Foreign Policy*, Sage, Londres, 2015.

Mohamed Ali ADRAOUI (dir.), *Les Islamistes et le monde*, L'Harmattan, Paris, 2015.

Catia AUTUNES et Kaiwan FATAH-BLACK (dir.), *Explorations in History and Globalization*, Routledge, Londres, 2016.

Andrew J. BACEVICH, *America's War for the Greater Middle East*, Random House, New York, 2016.

Tanja A. BÖRZEL et Thomas RISSE (dir.), *The Oxford Handbook of Comparative Regionalism*, Oxford University Press, Oxford, 2016.

John BEW, *Realpolitik. A History*, Oxford University Press, New York, 2015.

Ben BAILEY et Richard IMMERMAN (dir.), *Understanding the U.S. Wars in Iraq and Afghanistan*, New York University Press, New York, 2015.

Bertrand Badie, *Nous ne sommes plus seuls au monde. Un autre regard sur l'«ordre international»*, La Découverte, Paris, 2016.

Gregg BARAK (dir.), *The Routledge Handbook of the Crimes of the Powerful*, Routledge, New York, 2015.

Michael N. BARNETT, *The Star and Stripes. The Foreign Policies of American Jews*, Princeton University Press, Princeton, 2016.

Robert BLACKWILL et Jennifer HARRIS, *War by Other Means. Geoeconomics and Statecraft*, Belknap Press, New York, 2016.

Thomas J. BIERSTEKER, Sue E. ECKERT et Marcos TOURINHO (dir.), *Targeted Sanctions. The Impact and Effectiveness of United Nations Action*, Cambridge University Press, Cam-bridge, 2016.

Jeremy BLACK, *Air Power. A Global History, Rowman & Littlefield*, Lanham, 2016.

Gilles BOQUÉRAT (dir.), *L'Afghanistan dans son environnement régional. Acteurs et stratégies nationales*, L'Harmattan, Paris, 2016.

Julian BORGER, *The Butcher's Trail. How the Search for Balkan War Criminals Became the World's More Successful Manhunt*, Other Press, New York, 2016.

Jean-Pierre CABESTAN, *La Politique internationale de la Chine. Entre intégration et volonté de puissance*, Presses de Sciences Po, Paris, 2015 [2e édition].

John CHALCRAFT, *Popular Politics in the Making of the Middle East*, Cambridge University Press, Cambridge, 2016.

Gérard CHALIAND et Arnaud BLIN, *Histoire du terrorisme, de l'Antiquité à Daech*, Paris, Fayard, 2015 [2e édition].

Antonia CHAYES, *Borderless Wars. Civil Military Disorder and Legal Uncertainty*, Cambridge University Press, Cambridge, 2015.

Sebastian CONRAD, *What Is Global History?*, Princeton University Press, Princeton, 2016.

Andrew F. COOPER, *The BRICS. A Short Introduction*, Oxford University Press, Oxford, 2016.

Guillemette CROUZET, *Genèses du Moyen-Orient. Le golfe Persique à l'âge des impérialismes (vers 1800-vers 1914)*, Champ Vallon, Paris, 2015.

Christian DE VOS, Sara KENDALL et Carsten STAHN (dir.), *Contested Justice. The Politics and Practice of International Criminal Court Interventions*, Cambridge University Press, Cambridge, 2015.

Alex DE WAAL, *The Real Politics of the Horn of Africa. Money, War and the Business of Power*, Polity Press, Londres, 2016.

Larry DIAMOND et alii (dir.), *Authoritarianism Goes Global. The Challenge to Democracy*, John Hopkins University Press, Baltimore, 2016.

Sebastian VON ENSIEDEL, David M. MALONE et Bruno STAGNO UGARTE (dir.), *The UN Security Council in the Twenty-First Century*, Lynne Rienner, Boulder, 2015.

Judith VAN ERP et alii (dir.), *The Routledge Handbook of White-Collar and Corporate Crime in Europe*, Routledge, New York, 2015.

Robert FITZGERALD, *The Rise of the Global Company. Multinationals and the Making of the Modern World*, Cambridge University Press, Cambridge, 2016.

Diego GAMBETTA et Steffen HERTOG, *Engineers of Jihad. The Curious Connection between Violent Extremism and Education*, Princeton University Press, Princeton, 2016.

Sumit GANGULY (dir.), *Engaging the World. Indian Foreign Policy since 1947*, Oxford University Press, New Delhi, 2016.

John GARVER, *China's Quest. The History of the Foreign Relations of the People's Republic of China*, Oxford University Press, New York, 2016.

Philip GOLUB, *East Asia's Reemergence*, Polity Press, Londres, 2016.

Jakub GRYGIEL et A. Wess MITCHELL, *The Unquiet Frontier. Rising Rivals, Vulnerable Allies and the Crisis of American Power*, Princeton University Press, Princeton, 2016.

Richard JACKSON (dir.), *Routledge Handbook of Critical Terrorism Studies*, Routledge, New York, 2016.

David KENNEDY, *A World of Struggle. How Power, Law, and Expertise Shape Global Political Economy*, Princeton University Press, Princeton, 2016.

Parag KHANNA, *Connectography. Mapping the Future of Global Civilization*, Random House, New York, 2016.

Fabian KLOSE (dir.), *The Emergence of Humanitarian Intervention. Ideas and practice from the Nineteenth Century to the Present*, Cambridge University Press, Cambridge, 2015.

Joachim KRAUSE et Sebastian BRUNS (dir.), *Routledge Handbook of Naval Strategy and Security*, Routledge, New York, 2016.

Joshua KURLANTZIK, *State Capitalism. How the Return of Statism is Transforming the World*, Oxford University Press, New York, 2016.

Morgan LAHRANT, *Les Finances de l'ONU, ou la crise permanente*, Presses de Sciences Po, Paris, 2016.

Randall D. LAW (dir.), *The Routledge History of Terrorism*, Routledge, New York, 2015.

Chung M. LEE, *Fault Lines in a Rising Asia*, Carnegie Endowment for International Peace, Washington DC, 2016.

Robert LEGVOLD, *Return to Cold War*, Polity Press, Londres, 2016.

Douglas LITTLE, *Us versus Them. The United States, Radical Islam, and the Rise of the Green Threat*, The University of North Carolina Press, Chapel Hill, 2016.

Bobo LO, *Russia and the New World Disorder*, Brookings Institution Press, Washington, 2015.

Zachary LOCKMAN, *Field Notes. The Making of Middle East Studies in the United States*, Stanford University Press, Stanford, 2016.

Thomas MAHNKEN et Joseph MAIOLO (dir.), *Arms Races in International Politics. From the Nineteenth to the Twenty-First Century*, Cambridge University Press, Cambridge, 2016.

David M. MALONE, C. Raja MOHAN et Srinath RAGHAVAN (dir.), *The Oxford Handbook of Indian Foreign Policy*, Oxford University Press, Oxford, 2015.

Michael MANDELBAUM, *Mission Failure. America and the World in the Post-Cold War Era*, New York, Oxford University Press, 2016.

J. R. MCNEILL, *The Great Acceleration. An Environmental History of the Anthropocene since 1945*, Harvard University Press, Cambridge (Mass.), 2016.

Hugo MEIJER (dir.), *Origins and Evolution of the US Rebalance toward Asia*, Palgrave, Basingstoke, 2015.

Rajan MENON, *The Conceit of Humanitarian Intervention*, Oxford University Press, New York, 2016.

Serge MICHAILOF, *Africanistan. L'Afrique en crise va-t-elle se retrouver dans nos banlieues?* Fayard, Paris, 2015.

Branko MILANOVIC, *Global Inequality. A New Approach for the Age of Globalization*, Harvard University Press, Cambridge (Mass.), 2016.

John MUELLER et Mark G. STEWART, *Chasing Ghosts. The Policing of Terrorism*, Oxford University Press, New York, 2016.

Rens VAN MUNSTER et Casper SYLVEST (dir.), *The Politics of Globality since 1945.* Assembling the Planet, Routledge, New York, 2016.

Sean NAYLOR, *Relentless Strike. The Secret History of Joint Special Operations Command*, St Martin's Press, New York, 2015.

Larry NEAL, *A Concise History of International Finance. From Babylon to Bernanke*, Cambridge University Press, Cambridge, 2015.

Alexandra NOVOSSELOFF (dir.), *Le Conseil de sécurité des Nations unies, entre impuissance et toute puissance*, CNRS Éditions, Paris, 2016.

T. V. PAUL (dir.), *Accommodating Rising Powers. Past. Present, and Future*, Cambridge University Press, Cambridge, 2016.

Anthony PAYNE et Stephen BUZDUGAN, *The Long Battle for Global Governance*, Routledge, New York, 2016.

Elie PODEH, *Chances for Peace. Missed Opportunities in the Arab-Israeli Conflict*, University of Texas Press, Austin, 2015.

John MCNEILL et Kennetz POMERANZ (dir.), *The Cambridge World History, vol. 7, 1750- Present*, Cambridge University Press, Cambridge, 2015.

John PRADOS, *The US Special Forces. What Everyone Needs to Know*, Oxford University Press, New York, 2015.

Jean RADVANYI et Marlène LARUELLE, *La Russie entre peurs et défis*, Armand Colin, Paris, 2016.

Norman REAMER et Jesse DOWNING, *Investment. A History*, Columbia Business School Publishing, New York, 2016.

Gilbert ROZMAN, *The Sino-Russian Challenge to the World Order. National Identities, Bilateral Relations, and East versus West in the 2010s*, Stanford University Press, Stanford, 2015.

Teresita SCHAFFER et Howard SCHAFFER, *India at the Global High Table. The Quest for Regional Primacy and Strategic Autonomy*, Brookings, Washington DC, 2016.

Kenneth SCHEVE et David STASAVAGE, *Taxing the Rich. A History of Fiscal Fairness in the United States and Europe*, Princeton University Press, Princeton, 2016.

Adam SEGAL, *The Hacked World Order: How Nations Fight, Trade, Maneuver, and Manipulate in the Digital Age*, Public Affairs, New York, 2016.

William A. SCHABAS (dir.), *The Cambridge Companion to International Criminal Law*, Cambridge University Press, Cambridge, 2016.

David SHAMBAUGH, *China's Future*, Polity Press, Londres, 2016.

Eric STOVER, Victor PESKIN et Alexa KOENIG, *Hiding in Plain Sight. The Pursuit of War Criminals from Nuremberg to the War on Terror*, University of Carolina Press, Chapel Hill, 2016.

Ray TAKEYH et Steven SIMON, *The Pragmatic Superpower. Wining the Cold War in the Middle East*, Norton, New York, 2016.

Frank TRENTMANN, *Empire of Things. How We Became a World of Consumers, from the Fifteen Century to the Twenty-First*, Allen Lane, Londres, 2016.

Ian TYRRELL et Jay SEXTON (dir.), *Empire's Twin. U.S. Anti-Imperialism from the Founding Era to the Age of Terrorism*, Cornell University Press, Ithaca, 2015.

Pierre VERMEREN, *Le Choc des décolonisations. De la guerre d'Algérie aux printemps arabes*, Odile Jacob, Paris, 2015.

David VINE, *Base Nation. How US Military Bases Abroad Harm America and the World*, Metropolitan Books, New York, 2015.

Karine WALTHER, *Sacred Interests. The United States and the Islamic World, 1821-1921*, University of North Carolina Press, Chapel Hill, 2015.

Gabriel WEIMANN, *Terrorism in Cyberspace. The Next Generation*, Columbia University Press, New York, 2015.

Geoffrey WISEMAN (dir.), *Isolate or Engage. Adversarial States, US Foreign Policy, and Public Diplomacy*, Stanford University Press, Stanford, 2015.

William ZARTMAN, *Preventing Deadly Conflict*, Polity Press, Londres, 2015.

جداول إحصائيّة

جدول رقم 1 ـ الشركات المتعدّدة الجنسيّات غير الماليّة، الخمسون الأولى في 2015

بمليارات الدولارات

المرتبة	الشركة المتعدّدة الجنسيّات	الأصل	قطاعات النشاط	قيمة الأصول بمليارات الدولارات	عدد المُستخدَمين
1	China National Petroleum Corporation	الصين	المناجم، المحاجر والنفط	641	1 500 200
2	General Electric Co	الولايات المتحدة	الطاقة والمكائن (محركات، آلات منزلية)	493	333 000
3	Toyota Motor Corporation	اليابان	السيارات	422	348 877
4	Volkswagen Group	ألمانيا	السيارات	417	610 076
5	Sinopec - China Petrochemical Corporation	الصين	النفط والبتروكيماويات	363	927 000
6	Royal Dutch Shell PLC	المملكة المتحدة	المناجم، المحاجر والنفط	340	93 000
7	Exxon Mobil Corporation	الولايات المتحدة	النفط والبتروكيماويات	337	73 500
8	EDF SA	فرنسا	الطاقة (كهرباء وغاز) وتوزيع الماء	304	156 312
9	Petroleo Brasileiro SA	البرازيل	المناجم، المحاجر والنفط	299	80 908
10	Apple Computer Inc	الولايات المتحدة	المعلوماتية	290	110 000
11	Chevron Corporation	الولايات المتحدة	النفط والبتروكيماويات	266	61 500
12	BP PLC	المملكة المتحدة	النفط والبتروكيماويات	262	79 800
13	Gazprom JSC	روسيا	المناجم، المحاجر والنفط	256	450 000
14	Total SA	فرنسا	النفط والبتروكيماويات	245	96 019
15	Daimler AG	ألمانيا	السيارات	237	284 015
16	Petróleos de Venezuela SA	فنزويلا	المناجم، المحاجر والنفط	227	116 804
17	Ford Motor Company	الولايات المتحدة	السيارات	225	199 000

18	Samsung Electronics Co., Ltd	كوريا الجنوبية	الهاتف والاتصالات	211	319 208
19	China Mobile Limited	الصين	الهاتف والاتصالات	211	241 550
20	Samsung Electronics Co., Ltd	كوريا الجنوبية	الإلكترونيات	206	319 208
21	Walmart Stores Inc	الولايات المتحدة	التوزيع الكبير	200	2 300 000
22	General Motors Co	الولايات المتحدة	السيارات	195	215 000
23	Vodafone Group PLC	المملكة المتحدة	الهاتف والاتصالات	192	105 300
24	BMW AG	ألمانيا	السيارات	188	122 244
25	Softbank Corp	اليابان	الهاتف والاتصالات	184	66 154
26	China National Offshore Oil Corp	الصين	المناجم، المحَاجر والنفط	182	115 000
27	Microsoft Corporation	الولايات المتحدة	المعلوماتية	176	118 000
28	Enel SpA	إيطاليا	الطاقة (كهرباء وغاز) وتوزيع الماء	176	67 914
29	Engie	فرنسا	الطاقة (كهرباء وغاز) وتوزيع الماء	175	154 935
30	Pfizer Inc	الولايات المتحدة	الصيدلة	167	97 900
31	Honda Motor Co Ltd	اليابان	السيارات	162	204 730
32	Deutsche Telekom AG	ألمانيا	الهاتف والاتصالات	157	225 243
33	Nissan Motor Co Ltd	اليابان	السيارات	155	149 338
34	Petronas - Petroliam Nasional Bhd	ماليزيا	المناجم، المحَاجر والنفط	154	50 949
35	China State Construction Engineering Corporation Ltd	الصين	البناء	150	238 079
36	Sony Corporation	اليابان	التجهيز الكهربائي	148	131 700
37	Alphabet Inc	الولايات المتحدة	المعلوماتية	147	61 814

المرتبة	الشركة المتعدّدة الجنسيّات	الأصل	قطاعات النشاط	قيمة الأصول بمليارات الدولارات	عدد المُستخدَمين
38	Eni SpA	إيطاليا	النفط والبتروكيماويات	147	29 053
39	Allergan PLC	ايرلندا	الصيدلة	136	31 200
40	Siemens AG	ألمانيا	الطاقة والمكائن (محركات، آلات منزلية)	135	348 000
41	Hyundai Motor Company	كوريا الجنوبية	السيارات	135	104 731
42	Anheuser-Busch InBev NV	بلجيكا	الأغذية والمشروبات	135	152 321
43	Telefonica SA	إسبانيا	الهاتف والاتصالات	134	129 890
44	Johnson & Johnson	الولايات المتحدة	الصيدلة	133	127 100
45	CK Hutchison Holdings Limited	هونغ كونغ (الصين)	التوزيع الكبير	133	270 000
46	Mitsubishi Corporation	اليابان	تجارة الجملة	133	71 994
47	Novartis AG	سويسرا	الصيدلة	132	118 700
48	Procter & Gamble Co	الولايات المتحدة	المنتجات الكيماوية	129	110 000
49	Glencore Xstrata PLC	سويسرا	الطاقة والمكائن (محركات، آلات منزلية)	128	181 350
50	Nestlé SA	سويسرا	الأغذية والمشروبات	125	335 000

مجموع الشركات الـ **10** الأولى	3 906	4 232 873
مجموع الشركات الـ **20** الأولى	6 251	6 399 977
مجموع الشركات الـ **50** الأولى	10 978	12 483 215
مجموع الشركات الـ **100** الأولى	15 699	20 591 079
مجموع الشركات الـ **200** الأولى	18 811	27 855 641

مقارنة مع الناتج المحلّي القائم (PIB) لعام 2015	بمليارات الدولارات
الناتج المحلّي القائم في اليابان	4 171
ضعفا الناتج المحلّي القائم في بريطانيا	6 110
الناتج المحلّي القائم في الصين	12 500
عشر أضعاف الناتج المحلّي القائم في كندا	15 920
الناتج المحلّي القائم في الولايات المتحدة الأميركية	18 700

جدول رقم 2 ـ مخزون الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة الوافدة وسكّان العالَم

بمليارات الدولارات

في عام 2015، كان لدى البلدان الأوروبيّة في الاحتياط أكثر من 8700 مليار دولار من الأموال، متأتية من استثمارات مباشرة وافدة من الخارج. ويمثّل هذا المجموع نسبة 35% من إجمالي الاستثمارات المباشرة في الخارج، في العالَم، في حين أنّ أوروبا لا تمثّل سوى 10% من سكّان العالَم.

	أصول الاستثمارات المباشرة الوافدة بمليارات الدولارات في ...				أصول الاستثمارات المباشرة الوافدة بمليارات الدولارات في ...			
	2000	2000	2015	بالمائة % في 2015	2000	2000	2015	بالمائة % في 2015
العالَم	**7488**	**20189**	**24983**	**100**	**6126**	**6929**	**7350**	**100**
أوروبا	2466	8171	8782	35	729	738	741	10
اقتصادات قيد الانتقال (أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقاً) ومنه	53	703	601	2	299	299	304	4
روسيا	29	464	258	1	146	143	143	2
أميركا الشمالية	3108	4406	6344	25	317	348	362	5
بلدان أخرى نامية(1)	216	865	880	4	154	160	162	2
أفريقيا	153	594	740	3	813	1043	1185	16
آسيا وأوقيانوسيا، وبينها:	1029	3893	5915	24	3518	3965	4184	57
شرق آسيا	695	1872	3089	12	1370	1448	1485	20
جنوب شرق آسيا	232	1144	1704	7	529	596	633	9
آسيا الجنوبية والغربية	30	269	387	2	1451	1702	1822	25
أميركا الجنوبية والكاريبي	308	1080	1718	7	522	595	629	9

(1) أستراليا، اليابان، فلسطين المحتلّة، نيوزيلندا، برمودا.

جدول رقم 3 ـ اندماجات وحيازات دوليّة

(شراء رأسمال مؤسّسة، أو قسم من مؤسّسة أخرى أو لأصولها من قبل مؤسّسة أخرى مقرّها في الخارج)

حدثت أكثر من 10000 عملية شـراء أو دمج مؤسّسات بين بلد وآخر في عام 2015. وقـد تجاوز مجموع هذه الصفقات قيمة الـ 720 مليار دولار.

المنطقة	العدد في ...				القيمة (بمليارات الدولارات) في ...			
	1990	2000	2010	2015	1990	2000	2010	2015
العالَم	3442	10517	9938	10044	98,0	959,0	347,0	721,0
أوروبا ومنها:	1642	5798	4230	4174	57,0	724,0	44,0	318,1
فرنسا	276	715	505	596	18,0	154,0	6,0	23,5
المملكة المتحدة	620	1351	799	877	5,0	339,0	-	35,0
أميركا الشمالية	847	2830	2328	2606	14,0	150,0	120,0	208,0
بلدان أخرى نامية، ومنها:	481	664	688	843	13,0	20,0		59,0
اليابان	348	237	341	463	12,0	3,0	59,0	50,0
أفريقيا	34	130	130	130	1,2	2,0	3,7	3,3
آسيا	114	631	1448	1333	6,0	53,0	79,0	110,3
آسيا الشرقية، ومنها:	62	267	610	671	3,4	42,0	52,0	65,0
الصين	5	47	245	348	1,3	-	29,0	43,6
هونغ كونغ (الصين)	34	175	208	208	0,6	40,0	13,0	17,9
كوريا الجنوبية	8	15	104	66	-	1,3	10,0	563,0
جنوب شرق آسيا، ومنها:	35	245	492	354	0,4	8,2	14,0	29,0

ماليزيا	8	53	133	79	-	0,2	2,3	3,7
سنغافورة	17	152	262	201	0,1	7,5	9,0	21,3
آسيا الجنوبية، ومنها:	5	69	196	135	0,6	0,6	26,0	-
الهند	5	64	190	124	0,5	0,6	26,0	-
آسيا الغربية	12	50	150	173	2,0	1,7	-	16,9
أميركا الجنوبية والكاريبي، ومنها:	20	161	263	191	1,0	4,3	16,4	5,3
البرازيل	2	37	79	32	-	0,2	9,0	-
تشيلي	2	19	37	22	-	-	0,8	2,2
كولومبيا	2	5	22	26	-	-	3,2	1,6
المكسيك	4	38	34	53	0,3	4,0	2,8	2,4
باهاماس	-	-	5	10	-	-	-	1,8
الجزر العذراء البريطانية	1	-	12	30	-	-	-	-
جزر الكايمان	-	1	4	8	-	-	0,2	1,8
أوقيانوسيا	1	1	2	8	-	0,4	-	-
الاتحاد السوفياتي سابقاً، ومنها:	1	40	227	131	-	0,3	5,3	4,4
روسيا	1	34	189	109	-	0,3	3,8	4,3
أسماء غير مُحدَّدة	302	260	616	618	5	3	16	12

المصدر: CNUCED, 2016.

جدول رقم 4 ـ المجموعات الإعلاميّة الـ 34 الأولى في العالم مقارنةً بالناتج المحلي القائم القومي (لعام 2015)

مؤسّسات (ميدان الإعلام)	الموطن	رقم الأعمال 2011	رقم الأعمال 2015	البلد	الناتج المحلّي القائم
		بمليارات الدولارات	بمليارات الدولارات		بمليارات الدولارات
Alphabet (Google)	الولايات المتحدة	36,53	59,53	إثيوبيا	61,53
DirecTV	الولايات المتحدة	27,22	اندمجت مع ATT في 2015	إستونيا	24,28
Walt Disney Company	الولايات المتحدة	19,69	22,45	زامبيا	22,69
Comcast	الولايات المتحدة	16,15	19,72	قبرص	20,15
21st Century Fox	الولايات المتحدة	16,68	18,67	كمبوديا	18,05
Cox Entreprise	الولايات المتحدة	14,61	18,18	هندوراس	18,88
Vivendi	فرنسا	32,02	11,96	ألبانيا	11,45
Facebook	الولايات المتحدة	3,15	11,49	نيكاراغوا	11,28
British Sky Broadcasting (BskyB)	المملكة المتحدة	10,11	11,28	منغوليا	11,14
Bertelsmann	ألمانيا	10,41	10,04	مدغشقر	10,01
Viacom	الولايات المتحدة	8,64	9,61	مالطا	9,64
CBS Corporation	الولايات المتحدة	10,16	9,57	غينيا الاستوائية	9,39
Baidu	الصين	2,33	7,89	طاجيكستان	7,85
News Corp	الولايات المتحدة	7,34	6,86	غينيا	6,69
Advance Publications	الولايات المتحدة	6,55	6,42	قيرغيزستان	6,57
iHeartMedia	الولايات المتحدة	6,21	6,24	مالاوي	6,56

Discovery Communications	المملكة المتحدة	4,07	6,11	مولدافيا	6,55
Grupo Globo	البرازيل	4,05	4,83	سورينام	4,87
Time Warner	الولايات المتحدة	15,64	4,57	سيراليون	4,47
Asahi Shimbun Company	اليابان	5,97	4,12	فيجي	4,38
CCTV	الصين	معطيات غير متوفّرة	4,08	سوازيلاند	4,08
Hearst Corporation	الولايات المتحدة	3,81	4,01	توغو	4,01
JCDecaux	فرنسا	3,16	3,74	مونتينيغرو	3,99
Mediaset	إيطاليا/ إسبانيا	3,55	3,39	غويانا	3,16
Axel Springer	ألمانيا	3,91	3,39	آندور	3,24
ITV	المملكة المتحدة	2,81	3,33	المالديف	3,14
Fuji Media Holdings	اليابان	4,45	3,23	بوروندي	3,08
Hubert Burda Meda	ألمانيا	2,72	3,05	ليسوتو	2,18
Gannett	الولايات المتحدة	4,98	2,95	ليبيريا	2,05
ProSiebenSat.1	ألمانيا	3,05	2,91	بوتان	2,01
Yomiuru Shimbun Holdings	اليابان	4,95	2,88	بيليز	1,76
Time Inc	الولايات المتحدة	معطيات غير متوفّرة	2,87	الرأس الأخضر	1,63
المجموع			298,57	تشيلي	290,11

المصادر: Banque mondiale; ZenithOptimedia; Business Insider; Rapports annuels des multinationals.

هناك من بين الـ34 شركة، 17 شركة أميركية.

لمعرفة المزيد: http://www.cjr.org/resources/.

جدول رقم 5 ـ شركات صناعة التسلّح العالميّة الـ25 الأولى في عام 2014

الشركة	الموطن	مبيعات السلاح بمليارات الدولارات	المبيعات الإجماليّة بمليارات الدولارات	الأرباح الصافية بمليارات الدولارات	عدد المُستَخدمين
Lockheed Martin	الولايات المتحدة	37,5	45,6	3,6	112000
Boeing	الولايات المتحدة	28,3	90,8	5,4	165500
BAE Systems	المملكة المتحدة	25,7	27,4	1,2	83400
Raytheon	الولايات المتحدة	21,4	22,8	2,3	61000
Northrop Grumman	الولايات المتحدة	19,7	24,0	2,1	11000
General Dynamics	الولايات المتحدة	18,6	30,9	2,8	99500
Airbus Group	أوروبا	14,5	80,5	3,1	138620
United Technologies Corp.	الولايات المتحدة	13,0	65,1	6,2	211000
Finmeccanica	إيطاليا	10,5	19,5	0,0	54380
L-3 Communications	الولايات المتحدة	9,8	12,1	لا معطيات	45000
Almaz-Antey	روسيا	8,8	9,2	لا معطيات	98100
Thales	فرنسا	8,6	17,2	0,7	61710
BAE Systems Inc.(BAE Systems UK)	الولايات المتحدة	8,4	9,3	لا معطيات	34500
Huntington Ingalls Industries	الولايات المتحدة	6,7	7,0	0,3	38000
United Aircraft Corp.	روسيا	6,1	7,7	0,2	لا معطيات
United Shipbuilding Corp.	روسيا	6,0	7,3	0,3	287000
Rolls-Royce	المملكة المتحدة	5,4	24,0	2,0	54100

Textron	الولايات المتحدة	4,7	13,9	لا معطيات	34000
Pratt & Whitney (United Technologies USA)	الولايات المتحدة	3,9	14,5	لا معطيات	لا معطيات
DCNS	فرنسا	3,9	4,1	-0,4	13130
Mitsubishi Heavy Industries	اليابان	3,9	37,7	1,0	81850
Booz Allen Hamilton	الولايات المتحدة	3,9	5,3	0,2	22500
Russian Helicopters	روسيا	3,9	4,3	0,5	42000
المجموع		**283**	**641**	**36**	
مقارنة مع الناتج المحلّي القائم لثلاثة بلدان	الناتج المحلّي القائم في الفيليبّين	291			
	الناتج المحلّي القائم في المملكة العربية السعودية		646		
	الناتج المحلّي القائم في صربيا			36	

المصادر: SIPRI (Stockholm); IISS (Londres)

12 من شركات صناعة الأسلحة الـ25 الأولى، هي أميركية.

جدول رقم 6 ـ القدرات والقوى العسكرية الرئيسيّة في العالَم

	الميزانية العسكرية 2015 بمليارات الدولارات	الميزانية العسكرية 2015 دولاراً بالواحد من السكّان	القوات المسلّحة العاملة	القوات المسلّحة الاحتياطيّة	القوات المسلّحة (المجموع)	دبّابات هجوميّة	طائرات مُقاتِلة	غوّاصات	رؤوس نوويّة
	2015	2015	2014	2014	2014	2015	2015	2015	2016
الولايات المتحدة	595,4	1854	1492000	857000	**2349000**	8848	13444	75	7000
الصين	214,7	156	2333000	1170000	**3503000**	9150	2942	68	260
المملكة العربية السعودية	85,3	2778	233000	15000	**248000**	1210	722	-	-
روسيا	66,4	454	845000	2519000	**3364000**	15398	3547	60	7290
المملكة المتحدة	55,5	854	169150	79100	**248250**	407	879	10	215
الهند	51,2	54	1325000	3443000	**4768000**	6464	2086	14	120 - 100
فرنسا	50,8	792	222200	133050	**355250**	423	1282	10	300
اليابان	40,9	323	247150	68750	**315900**	678	1590	17	-
ألمانيا	39,4	482	186450	40320	**226770**	408	676	5	-
كوريا الجنوبية	38,6	739	630000	5974000	**6604000**	2381	1451	15	-
البرازيل	31,9	156	318480	1735000	**2053480**	486	735	5	-
إيطاليا	28,4	391	176000	202000	**378000**	586	785	6	-
فلسطين المحتلّة	17,5	1923	176500	473000	**649500**	4170	681	6	80

تركيا	17,5	196	510600	481000	**991600**	3778	1007	13	-
إيران	9,9	131	523000	390000	**913000**	1658	479	-	-
باكستان	9,5	50	643800	817000	**1460800**	2924	923	5	130 - 110
إندونيسيا	8,1	58	395000	681000	**1076000**	468	420	-	-
مصر	5,3	62	438000	876000	**1314000**	4624	1133	8	-
فيتنام	4,5	63	482000	5000000	**5482000**	1470	289	5	-
أوكرانيا	4,4	85	250000	985000	**1235000**	2809	234	-	-
كوبا	0,1	11	49000	1185000	**1234000**	50	80	-	-
كوريا الشمالية	-	-	1190000	6489000	**7679000**	4200	944	70	10

المصدر: SIPRI (Stockholm): Military Balance (IISS); PRIO (Oslo).

جدول رقم 7 ـ الناتج القائم للمتروبولات (PMB) في المدن مقارنةً بالناتج المحلّي القائم (PIB) للبلدان

مقـدّرة بمليارات الدولارات (بالدولار الجاري). ويُحكى أيضاً عن ناتجٍ مدينيّ قائم.

	الناتج القائم للمتروبولات 1995	الناتج القائم للمتروبولات 2008 - 2014		الناتج المحلّي القائم 2015
طوكيو	1,506	1,900	إيطاليا	1,868
نيويورك	829	1,559	كندا	1,592
لوس أنجلوس	457	867	إندونيسيا	876
سيول	196	688	سويسرا	688
باريس	371	688	المملكة العربية السعودية	643
شيكاغو	274	611	الأرجنتين	579
لندن	225	542	تايوان	540
هيوستن	99	525	بولونيا	509
دالاس	124	504	السويد	501
ساو باولو	91	477	نيجيريا	485
واشنطن	212	472	بلجيكا	474
سان فرانسيسكو	214	412	إيران	416
فيلادلفيا	لا معطيات	391	تايلاند	393
شنغهاي	62	384	النمسا	386
بوسطن	173	382	كولومبيا	380
أتلانتا	79	325	الدنمارك	325

تورنتو	111	323	ماليزيا	312
سيدني	71	320	تشيلي	281
أوساكا	629	313	إسرائيل (فلسطين المحتلّة)	272
سياتل	80	301	الفيليبّين	272
ميامي	133	299	مصر	262
هونغ كونغ / شنزن	140	433	فنلندا	250
ملبورن	56	253	اليونان	243
بروكسل	98	235	باكستان	236

المصادر: Brookings Institution; Pricewaterhouse Coopers; Mc Kinsey; Bloomberg; Foreign Policy; U.S: Department of Commerce; Bureaux statistiques nationaux; A. T. Kearney; The Economist; ancienne base de données «Géopolis».

François Moricon - Ebrard, De Babylone à Tokyo. Les grandes agglomérations du monde, Ophrys, Gap, 2000.

جدول رقم 8 ـ التقدير التقريبي لمساحة الأراضي المستولى عليها بالبلد الواحد في أوّل تموز (يوليو) 2016

منذ أواسط العقد الأوّل من هذا القرن (لا تأخذ هذه الأرقام بعين الاعتبار الأراضي التي جرى الاستيلاء عليها قبل ذلك).
حسابات أُجريت بالاستناد إلى قاعدة معطيات لاند ماتريكس (Landmatrix).

البلد	المساحة التقديريّة للأراضي المُستولَى عليها (محسوبة بالهكتار)	المساحات المُستَخدمة لإنتاج الحبوب (محسوبة بالهكتار)	الأراضي الصالحة للزراعة (محسوبة بالهكتار)
جنوب أفريقيا	302000	3.998410	12.913000
الجزائر	31000	2.509193	8.435000
أنغولا	941900	2.052532	5.190000
الأرجنتين	2.418000	12.185670	40.699000
أرمينيا	50000	193337	505000
بنغلاديش	5000	12.499360	8.508000
بنين	360000	1.173784	3.200000
بيرمانيا	127000	7.763320	12.280000
بوليفيا	34400	1.169668	4.670000
البرازيل	4.213000	21.850734	82.808000
بلغاريا	78200	1.960700	3.614000
بوركينا فاسو	202800	3.646006	6.300000
كمبوديا	1.720200	3.260000	3.400000
كاميرون	897000	1.880630	7.750000
أفريقيا الوسطى	13000	165370	1.880000
تشيلي	297000	567641	1.766000
الصين	1.248000	94.694000	122.524000

كولومبيا	612000	1.143749	3.448000
الكونغو	2.218000	-	-
كوستاريكا	8000	62870	552000
ساحل العاج	350000	877630	7.400000
كوبا	5000	361652	3.577000
مصر	190000	3.078160	3.761000
إثيوبيا	1.990000	10.152014	16.259000
الغابون	884000	28150	495000
غامبيا	30000	234783	445000
جورجيا	1000	217830	611000
غانا	650000	1.632045	7.400000
غواتيمالا	85000	911521	2.036000
غينيا	510000	2.191150	3.800000
غينيا بيساو	1000	171350	550000
غيانا	1.435000	-	-
هندوراس	5000	294800	1.475000
الهند	258000	98.618000	170.000000
إندونيسيا	4.640000	17.634326	46.000000
جامايكا	18000	120000	215000
كازاخستان	12000	14.583480	29.526000
كينيا	913000	2.669582	6.330000
لاوس	822000	-	1.658000
ليبيريا	2.000000	-	-

يتبع

تابع

البلد	المساحة التقديريّة للأراضي المُستولَى عليها (محسوبة بالهكتار)	المساحات المُستخدمة لإنتاج الحبوب (محسوبة بالهكتار)	الأراضي الصالحة للزراعة (محسوبة بالهكتار)
مدغشقر	220000	1.784900	4.120000
ماليزيا	1.330000	-	7.554000
مالاوي	100000	1.918300	3.940000
مالي	838000	4.501760	6.561000
المغرب	715000	4.769310	9.401000
موريتانيا	18000	250020	461000
المكسيك	80000	10.197916	571000
منغوليا	51000	315033	25.668000
موزامبيق	3.571000	-	5.960000
ناميبيا	60500	286460	809000
نيكاراغوا	339000	449600	1.790000
النيجر	53000	10.964813	16.000000
نيجيريا	952000	16.206970	40.500000
أوغندا	1.043000	1.762000	9.100000
باكستان	519000	13.870000	31.280000
بابوازيا غينيا الجديدة	4.015000	-	-
باراغواي	531000	1.505000	4.585000
البيرو	420000	1.242954	5.534000
الفيليبّين	3.920000	7.351234	10.940000
جمهورية الكونغو الديمقراطية	3.860000	-	8.000000
رومانيا	662000	5.426095	9.188000

روسيا	6.240000	42.221333	123.840000
رواندا	25400	412440	1.433000
السنغال	438000	1.128968	3.318000
سيراليون	990000	-	1.749000
السودان	4.171000	11.812534	17.365000
جنوب السودان	3.364000	1.013451	2.760000
سريلانكا	3300	954755	2.300000
سوازيلاند	55000	88954	190000
طاجيكستان	8000	396393	1.000000
تنزانيا	929000	6.437550	15.660000
تايلاند	244000	12.194032	21.310000
تيمور الشرقية	456000	-	-
تونس	19000	1.282400	5.129000
أوكرانيا	3.681000	14.401200	33.419000
الأوروغواي	1.013000	899500	2.363000
فنزويلا	60000	874214	3.400000
فيتنام	46000	8.996724	10.232000
زامبيا	412200	1.326717	3.736000
زيمبابوي	303000	2.260620	4.100000

المصادر: Landmatrix; FAO; Banque mondiale.

مطبعـــة كــركــي
قريطم ـ بيروت ـ تلفاكس: 862500 1 961+
E-mail: print@karaky.com

مَن يَحكــم العالَــم؟

أوضاع العالم 2017

نهايةُ الشيوعيّة، عَولَمةٌ وثورةٌ رقميّة: تَغيَّر العالَم في الثلاثين سنة الأخيرة تغيّراً جذريّاً. لكن مَن يَحكُم العالَم يا ترى؟ تشاء المُفارقَة أن تُطرَح مسألة السُّلطة وهي أكثر خفاءً وإلغازاً عمّا كانت عليه في أيّ وقت مضى، وإلى حدّ أنّها باتت تَستثير تأويلات "مؤامراتيّة" لا تزال تجتاح الإنترنت وتحتلّه. ولهذا، فإنّ طبعة "**أوضاع العالَم**" لهذا العام اختارت تحليل الآليّات الكبرى التي تعمل السلطةُ وفقها؛ فتضع خمسة معالِم حسّاسة من معالِم النّظام العالَمي في صميم رؤيتها وتفكّراتها: التقاليد والسُّنَن، الدين، مؤسّسات الدّولة، الاقتصاد والعولمة، وذلك مع التطرّق إلى الأنماط المختلفة من ممارَسة هذه السُّلطة.

لم تَعُد الدُّول وحدها الأطراف الفاعلة التي تدّعي سيطرتها المُنفرِدة على العالَم؛ ذلك أنّ العَولَمة التي تُعزِّز الحركيّةَ، وتَقلب العلاقاتِ الاجتماعيّة رأساً على عقب، وتُولِّد ارتهاناتٍ جديدة، العَولَمة هذه تجعل الشبكات والشركات المتعدّدة الجنسيّات تتحدّى سيادات الدُّول، الأمر الذي يُترجِم نفسه أيضاً بما يَظهر من تفتُّتٍ في السُّلطة، ومن ترابطات وارتهانات مُتبادَلة ومُتزايِدة التعقيد.

بفضل البحّاثة والصحافيّين المُجتمِعين حول الكاتبَيْن الفرنسيَّيْن: برتران بادي ودومينيك فيدال، فإنّ طبعة هذا العام من "**أوضاع العالَم 2017**" تَعرِض آفاقاً جديدة لفَهم مَن يَحكُم العالَم [وكيف]؛ وذلك كي نتعدّى الجيوبوليتيك الغربيّة المُتمحوِرة حول الذّات، والتي لم تَعُد تسمح بإدراك تطوّر المشهد الدّولي، وهو في حالة انقلابٍ شاملٍ كامل.

برتران بادي، أستاذ جامعي في المعهد العالي للعلوم السياسيّة في باريس، فَرَض نفسه كأحد أفضل الخبراء في العلاقات الدوليّة. وهو مؤلّف ما يقرب من عشرين كتاباً، جميعها من أمّهات الكُتب.

دومينيك فيدال: صحافي ومؤرِّخ، وصاحب العديد من المؤلّفات حول الشرق الأوسط، وهو مُختصّ في المسائل الدوليّة.

تشتمل الطبعة الحالية على ملفٍّ من الخرائط والجداول الإحصائيّة، أنجزه الجغرافيّ **فيليب ريكازيفيتش**.

صورة الغلاف: Financial District in Shanghai, China ©ssguy / Shutterstock

مؤسّسة الفكر العربي
شارع الجامع العمري، الوسط التجاري، بيروت
ص.ب.: 524-11 بيروت – لبنان
هاتف: 00 71 99 1 961+ – فاكس: 01 71 99 1 961+
www.arabthought.org – info@arabthought.org

توزيع:
منتدى المعارف alMaaref Forum
بناية "طبارة" - شارع نجيب العرداتي - المنارة - رأس بيروت
ص.ب.: 7494-113 حمرا - بيروت 2030 1103 - لبنان
هاتف: 749140 1 961+ - فاكس: 749141 1 961+
بريد إلكتروني: info@almaarefforum.com.lb

ISBN 978-9953-0-3889-6